وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية

الاقتصاد الكلي

النظرية والسياسات

تأليف ج. أكلي

ترجمة الدكتور عطية مهدي سليمان

الجزء

مراجعة الدكتور عبد المنعم السيد علي

الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات

B-4

ترجمة الدكتور عطية مهدي سليمان

MACROECONOMICS THEORY AND POLICY

Gardner Ackley

Translated By:
Dr. ATTIA. M. SOLIMAN
Revised By:
Dr A. Said ALi

طبع بمطابع جامعة الموصل
مديرية مطبعة الجامعة

١٩٨٤

الاقتصاد الكلي

النظرية والسياسات

الجزء الأول

ترجمة

الدكتور عطية مهدي سليمان

مراجعة

الدكتور عبد المنعم السيد علي

طبعت على نفقة الجامعة المستنصرية   بغداد 1980

مقدمة :

يحل كتاب "الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسات" محل "النظرية الاقتصادية الكلية » طبعة (Macmillan, 1961) الا انه لا يعتبر طبعة منقحة من العمل السابق . ولقد اعتمدت في بعض الفصول خاصة تلك التي تتناول « النموذج الكلاسيكي » بشكل كبير على الكتاب السابق ، وقد تم نتيجة لذلك اعادة بعض الصفحات كاملة مع تعديلات طفيفة . الا ان معظم الجزء الباقي قد تمت كتابته من جديد تقريباً . ويتناول معظم هذا الجزء الجديد مواضيع لم تكن معروفة حينذاك عند كتابة الكتاب الاول ، او انه كان ينظر اليها انذاك على انها غير مناسبة لان يضمها كتاب منهجي لطلبة الدراسة الجامعية . (ومع انه قد تم حذف مواضيع عديدة ، الا ان هذا الكتاب يعتبر اكبر حجماً من الكتاب السابق) .

ولقد نظر الكثيرون الى كتاب "النظرية الاقتصادية الكلية" على انه اول كتاب منهجي شامل في هذا الموضوع . ولقد كان الكتاب ـ في حد ذاته ـ كتاباً ناجحاً فوق كل التوقعات . فقد تم استخدامه بشكل واسع في كل من الولايات المتحدة وفي الخارج (سواء في طبعته الاصلية ، او الطبعتين الخاصتين بالطلبة باللغة الانجليزية والتي تم بيعها خارج الولايات المتحدة ، وكذلك في عدد من الترجمات (ومن الامور التي سببت لي سعادة كبيرة في السنوات الاخيرة هي مقابلتي او سماعي الى بعض الافراد في العديد من الدول الذين يعرفونني من كتابي ، وانني ارجو ان يستطيع كتاب الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات" المحافظة على هذه العلاقات وان يخلق اصدقاء جدداً

ولقد تركت العمل الاكاديمي لمدة ثماني سنوات بعد ان تم نشر كتاب "النظرية الكلية" ، حيث كنت معظم ذلك الوقت غير قادر على متابعة الادب الجاري في النظرية الكلية . ومنذ عودتي الى جامعة ميشيغان Michigan في ايلول (سبتمبر) 1969 ، وانا أحاول جهدي في جمع وفهم وتنظيم وتقييم كل مااستطيع من الادب النظري والتطبيقي في الاقتصاد الكلي والذي تراكم خلال السنوات العشرون التي مضت منذ أن أنتهيت من كتابة معظم الكتاب السابق . وخلال هذه الأثناء جذبت بعض المشاكل التطبيقية الجديدة والمختلفة في الأقتصاد الكلي أنتباه الأقتصاديين والرأي العام ، وهي مشاكل تلح بايجاد حلول او التحسين

(او على الأقل بالفهم) . ويعتبر التضخم ، بطبيعة الحال ، واحداً من المشاكل المعروفة وصعبة الحل . واعتقد ان معظم الادب الجديد الذي كتب حول هذه المشاكل الجديدة هو ادب مهم ومنير ويتطلب اعادة نظر أساسية في الكثير من فهم الأقتصاديين السابق لكيفية عمل اقتصادنا . وفي وجهة نظرهم حول السياسات الاقتصادية المناسبة . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فانني أجد بعض الأجزاء محيرة او غير واردة أو أنها مضللة . من ثم بدا الامر لي مناسباً أن احاول اعادة تقييم كاملة لكل ما اعتقد أن الاقتصاديين يعرفونه ولكل مالا يعرفونه حتى الآن في الأقتصاد الكلي . ولقد عمل الكثيرون ممن استخدموا كتاب « النظرية الأقتصادية الكلية » على تشجيعي في هذا الأتجاه . ومع أنه يوجد عدد من الكتب المنهجية الجديدة التي تحاول القيام بتقييم شامل وجديد للموضوع الا أنه لا يوجد أي واحد من بينها يستطيع أن يتفق تماماً مع وجهة نظري فيما هو مناسب ومهم .

وعلى هذا فانني أحاول – في هذا الكتاب – أن أذهب الى ماهو أبعد من مجرد هضم وشرح الأفكار السائدة في الأقتصاد الكلي . كما انني أقوم بشرح نقاط الاتفاق او الاختلاف مع الكثير من الافكار ووجهات النظر الاخرى واشير اليها . ومن المحتمل جداً ان أكون خاطئاً في فهم مايريد ان يقوله بعض الزملاء حول بعض النقاط ، أو أن أكون غير عادل في نقدي للبعض، كما انه من المحتمل أن أكون متأثراً بشكل غير صحيح حول الأخرين . وعلى أية حال فلقد حاولت جهدي – فوق كل شيء – أن أوضح وجهة نظر أساسية أجد أنها غائبة ومفقودة في كثير من الأعمال والدراسات الحديثة ، وهي وجهة نظر اعتقد أنها صحيحة وأنها مهمة جداً . وترتبط وجهة النظر هذه بكل من طبيعة أقتصادنا الذي نعيش فيه ، وبمدى أتجاه البحث في الاقتصاد الكلي كعلم من المعلوم .

وعلى هذا فانه يبدو لي أنه من المهم والاساس ان نعترف اولاً بأن الأقتصاديات الغربية الصناعية الحديثة – على الأقل في جوانبها الكلية – هي أقتصاديات غير مستقرة بالوراثة (أو بطبيعتها) ، وانها تعاني من تقلبات حادة ومستمرة وفي كثير من الاحيان مؤلمة . ومن وجهة نظرى فانه من المحتمل جداً ان تكون هذه التقلبات مرتبطة بما نسميه بالنمو الاقتصادي ، والذي يعتبر أحد الخصائص ذات التأثير السيء لهذه الاقتصاديات . وبدلاً من ذلك فانني قد لاحظت في معظم الكتابات الحديثة الأفتراض السائد بشكل صريح في بعض الأحيان وضمناً في احيان اخرى ، حيث يقرر أن الاقتصاد الكلي الحديث هو اقتصاد مستقر بطبيعته ولو أنه يتعرض – جزئياً – الى نوع من التقلبات غير الموروثة ، وأنه مجهز بعوامل الأستقرار

الذاتي والتلقائي وبذلك فأن هذا الأقتصاد يكون – في معظم الوقت – عند ، أو قريباً من – حالة التوازن الكلي . ويفترض غياب النمو الأقتصادي في معظم هذه الكتابات ، وبالتالي فأنه لا يمكن النظر اليه على انه أحد عوامل الأضطراب وعندما تظهر الحاجة الى تحليل وشرح النمو ، فانه ينظر اليه فقط على أساس أنه مصدر لمعظم التقلبات .

ونتيجة لهذا الافتراض ينظر – بشكل صريح او ضمني – الى أن العوامل التي تسبب الاضطراب وعدم الأستقرار ، تعكس التدخل الحكومي الحاضر او الماضي وأنه اذا تم ازالة هذا التدخل – كما يتم اقتراحه غالباً او يكون متضمناً في التحليل – فأن الاقتصاد سيكون حراً وقادراً على التخلص من التقلبات التي يتعرض لها على المستوى الكلي . ومن الشواهد التي تعبّر عن مثل وجهة النظر هذه هو اننا مازلنا نفتقد وجود نظرية جديدة في الدورات الأقتصادية او حتى وجود قبول اوسع لنظرية قديمة – أو على الأقل مناقشة أوسع لطبيعة الدورة في الأقتصاد . هذا على الرغم من أن الظاهرة مازالت قائمة بالتأكيد . ولقد أستطعنا الآن ان نقترح نظرية « **جديدة** » في الدورات الاقتصادية هي نظرية ". الدورات الأقتصادية السياسية ". وتحتوي هذه النظرية على ماهو أكبر من جزء من الحقيقة – الا أنه مبالغ فيه بشكل مخيف .

ولا يمكن ان يجد المرء – في معظم الأحيان – مايمكن ان يقرأه في كتاب نظري محترم حول مواضيع مثل التقدم الفني « الخلاق » – او الهدام « والذي قدمة شومبيتر Schumpeter واثاره التي تؤدي الى عدم الأستقرار او حول مايسميه كينز Keynes « بالارواح الحيوانية » او حول الميل نحو اختيار الملكة والنظر اليها على أنها أجمل الجميلات بناء على اعتبارات أخرى ، او حول رحلات الاستكشاف الى القطب الجنوبي . او حتى حول المضاربة التي تؤدي الى عدم الأستقرار وذلك في عالم جديد يعيش في ظل أسعار العملات العائمة . ولقد أصبحت دورات المخزون ونظريات العنكبوت أمراً بالياً وعتيقاً في الكثير من الكتب المنهجية ، ولكن هناك احتمال كبير ان لاتكون كذلك في الاقتصاد .

وتوجد مجموعتان من الخارجين على الأستقرار الموروث والذي أصبح ينظر اليه على أنه عقيدة جامدة ، وهما مجموعة Clower و Leijonhufvud ومدرسة Robinson – Kaldor . وانني أحمل لهاتين المجموعتين الكثير من مشاعر الود والتقدير ولا سيما المجموعة الاولى ، بالرغم من انني أستعمل معجماً مختلفاً ، واركز تركيزاً كبيراً على العوامل المرتبطة بعملية النمو الاقتصادي كمصدر من مصادر الاضطراب .

ويرتبط الجانب الثاني من وجهة النظر التي أحاول ان اوضحها في هذا الكتاب بطبيعة المعرفة الاقتصادية (او بطبيعة النظرية الاقتصادية حيث أنني أرفض التمييز بين الاثنين) . فبالنسبة الي تتضمن وظيفة علم الاقتصاد الأساسية تجميع وتراكم التعميمات التطبيقية التي تم اختبارها حول العلاقات التي تظهر في الاقتصاد الواقعي الحالي . وتكون هذه التعميمات أكثر أهمية وأكثر افادة كلما كانت أكثر تحديداً . فاذا كان كل مانعرفه حول العلاقات الأساسية في الأقتصاد هو الاشارة (الجبرية) المحتملة للمشتقة الجزئية الأولى لهذه العلاقات (والتي تحدد بناء على معرفة سابقة او على بعض الملاحظات حول السببية) ، فان ذلك سيكون أفضل من عدم المعرفة .

الا ان التقديرات الرقمية لعلاقات الأقتصاد الكلي الرئيسية والتي يتم اشتقاقها احصائياً من بعض التقديرات التي يوثق بها ، وكذلك تقدير مدى استقرار هذه العلاقات خلال الزمن تستطيع أن تمدنا بمعلومات ذات أهمية كبيرة . والواقع قد تكون اية سلسلة طويلة من البراهين الرياضية القائمة على فروض مسبقة امراً شيقاً ، الا انها من المحتمل جداً ان تخدم بشكل رديء وسيء احتياجات المجتمع .

ومن الجملة الأخيرة تظهر النقطة الثالثة من وجهة النظر التي أرغب في تأكيدها ، وهي ان المعرفة يجب ان تكون معرفة تطبيقية ، وانها يجب ان تحمل الحل للمشاكل التي تؤثر في الافراد . والواقع أن كتاباً منهجياً في الاصول ليس هو المكان السليم للقيام بالشيء الكثير في هذا المجال ، الا ان بعض الأمثلة تعتبر ضرورية لتذكير القارىء بجوهر الموضوع .

وعلى هذا فان القارىء سيجد – بجانب النظريات القائمة على اساس فروض مسبقة ، والنتائج التي تتضمنها مثل هذه النظريات – مناقشة واسعة حول ماذا يمكن ان تخبرنا به الاختبارات الاحصائية بالنسبة الى شكل ودرجة استقرار أهم علاقات الأقتصاد الكلي (بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة) بالاضافة الى بعض المناقشات العرضية لمصادر البيانات والمشاكل المرتبطة بذلك وكذلك انعكاسات هذه المعرفة على السياسة الاقتصادية ومن الناحية المثالية يجب أن تجد نتائج الدراسات في الاقتصاد الكلي طريقها في شكل نموذج اقتصاد قياسي كلي ، الا ان ذلك بالتأكيد ليس مجاله كتاب منهجي متوسط .

او بعبارة اخرى ، فانه يظهر لي ان المهمة الاساسية والسليمة لاي كتاب منهجي هي في تحذير القارىء من بعض النظريات والمعتقدات المنتشرة بشكل واسع ، والتي

يظهر انها غير صحيحة من الناحية التطبيقية او انها لم تبن بناءً جيداً وعلى الاخص تلك النظريات والمعتقدات التي تستخدم في النقاش في مشاكل السياسة الاقتصادية . فمثلاً يظهر لي أن من المهم جداً أن نشير الى أنه على الرغم من ان كلاً من كينز Keynes والكلاسيكيين قد افترضوا وجود دالة انتاج كلية تخضع لقانون تناقص الغلة ، الا ان معظم الشـــواهد التطبيقية تفشـل في تأكيد ذلك . وعلى هذا يجب علينا ان لانفترض (كما يفعل الكثير من الاقتصاديين حتى الان) انه من الممكن زيادة مستوى التوظف فقط اذا انخفضت الأجور الحقيقية (او انخفضت بالنسبة الى الاتجاه العام على الاقل) .

وتظهر اول واهم مشاكل كتابة كتاب منهجي عند تحديد المواضيع التي يجب ان يتضمنها الكتاب وتسلسل عرض هذه المواضيع . وعلى الرغم من انني بذلت جهداً كبيراً في التفكير حول اختيار وترتيب مواضيع هذا الكتاب الا أنه من الممكن ان يختلف معي بعض الذين سيقومون بتدريسه بالفعل . وعلى اية حال فان الاهتمامات تختلف ثم تختلف النقاط التي يتم التركيز عليها . وسيتأثر نتيجة لذلك اختيار وترتيب الموضوعات . كما أنها يمكن ان تختلف نتيجة لرغبة من سيقوم بالتدريس في استخدام او ادخال مواد اخرى مساعدة . وعلى هذا فقد تم تنظيم الكتاب بحيث يسمح بوجود مرونة كبيرة في اختيار الموضوعات كما انه من الممكن ادخال بعض التعديلات الطفيفة في الترتيب ، وذلك بدون اخلال في استمرار واتصال الموضوع .

ومن بين الموضوعات التي يمكن تأجيلها (ولكن ارجو ان لا يتم حذفها) تلك التي يتم تناولها في كل من او نصفي الفصل السابع (السياسة المالية والديناميكية الكينزية) ، وفي كل من او نصفي الفصل الثامن (الاستثمار ونماذج المضاعف – المعجل في النمو الاقتصادي) والاجزاء الاخيرة من الفصل التاسع (العرض والطلب على السندات وسعر الفائدة) وكذلك الفصل الحادي عشر (نموذج IS – LM الحركي) .

واذا لم يستطع المرء أن ينتظر طويلاً كما فعلت انا حتى يدخل موضوع التضخم ، فانه من الممكن بسهولة أن يقوم بادخال الجزأين الاولين من الفصل الثالث عشر . وكذلك اذا كانت هناك رغبة في ادخال موضوع خلق النقود بواسطة البنوك وعرض النقود التابع في وقت مبكر فانه من الممكن تناول الجزء الاول من الفصل الحادي والعشرين في اي مكان تقريباً . والواقع انه من الممكن تناول مواضيع الفصلين العشرين والحادي والعشرين كاملة (وهي التي ترتبط بمواضيع النقود

والائتمان والتمويل) وذلك قبل الفصل الثالث عشر او السادس عشر. ونظراً لان الفصول الرابع عشر والسابع عشر والتاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين تتناول مواضيع متقدمة فانه من الممكن حذفها جزئياً او كلياً . وكذلك فان من الواضح ان الملاحق الخاصة ببعض الفصول هي موضوع اختيار .

ومن ناحية اخرى توجد بعض اجزاء يظهر انها غير مهمة حين ترد لاول مرة الا انها هناك في الواقع لكي تحدد مرحلة النقاش التالية . ومن الممكن تأجيل هذه الاجزاء الا انه لا يجب ان تحذف . وامثلة ذلك بعض مواضيع الفصل الاول والنقاش حول حساب الثروة القومية في الفصل الثاني (والواقع ونظراً لان الثروة تستخدم الان وبشكل واسع كمتغير . فاننا في حاجة الى فهم كيف يتم ربط المفاهيم المختلفة للثروة وكيفية قياس كل منها) ، مناقشة علاقة الانتاج – المدخلات في الفصلين الثالث والرابع ، ومعالجة سوق السندات في الفصل الخامس ، والمناقشة القصيرة لموضوع التنبؤات في الفصل السابع .

وعلى الرغم من طول الكتاب ، الا انه يوجد حذف لموضوعين كبيرين واساسيين – وذلك كما تم تحذير القارىء في الفصل الاول – ونحن نأسف لمثل هذا الحذف المعتمد. والموضوع الاول الذي تم حذفه هو نتائج الاقتصاد الدولي والثاني هو النمو الاقتصادي فيما عدا النماذج البسيطة لكل من هارود Harrod ، دومار Domar كما انه وبأسف أقل قد تم حذف موضوعات مثل "المضاعفات النقدية" المختلفة ، والامثلة على كيفية التحديد العلمي لدوال الاجور والاسعار .

وانني على وعي تام بأنه توجد بعض الاجزاء – على الرغم من اعادة كتابتها اكثر من مرة – الا انها لم تخرج كما كنت اريد ، وانه توجد بعض النقاط قد تركت عندها العنان لاظهار شعوري اكثر من المطلوب . ويوجد كذلك عدم اتباع للنظام في كتابة الجمل التي تعتبر جملاً طويلة جداً . وقد كان من الممكن ان امضى عاماً اخر في اعادة الكتابة والتشذيب ، وتقصير الجمل ، والابتعاد عن اظهار الذات ، وفي ادخال بعض التحسينات الاخرى على الاصل، ومع ذلك فقد امضيت في كتابة هذا الكتاب فترة اطول من اللازم . وقد بدأ الناشر يفقد (أو انه قد فقد) صبره . وعلى هذا فان الكتاب يذهب الآن الى النشر وسيكون في ايدي الزملاء في الوقت القريب . وكل ما تبقى هو ذكر بعض شكري وتقديري واعترافي بالجميل .

واولاً وقبل كل شيء هو شكري وتقديري لجامعة Michigan التي انتظرت هذا الوقت الطويل لاعادتي ثانية الى الاجواء الجامعية المحفزة بعد كل فترة انقطاع

طويلة ولامدادي بوقت الفراغ الكافي، وذلك باعفائي من الواجبات الرتيبة ، مما سمح لي بكتابة هذا الكتاب . وكذلك بالارتباط ببعض النشاطات الجامعية والعامة الاخرى . كما انني اقدم شكري الجزيل لرؤساء القسم الاخرين المرحوم Warren Smith والاساتذة H.Brazer و P, Steiner و H. Shapiro .

وقد مضت الكتابة ضمن هذه الاجواء والظروف المساعدة في Ann Arbor من بداية عام ١٩٧٢ وحتى صيف عام ١٩٧٦ وذلك بمعدل متزايد باستمرار . الا انني قد اضطررت الى القيام بمغادرة مؤقتة امضيتها في ايطاليا في خريف عام ١٩٧٦ حتى استطيع انهاء الكتابة . ولقد كان للكرم ، المثير للاعجاب ، من قبل كل من مركز دراسات مؤسسة Rockefeller في Bellagio ولمكاتب بنك روما Bank di Roma في روما الاسهام الكبير في توفير الاقامة للقيام بعمل مكثف لانجاز معظم الفصول الاول والخامس عشر وحتى الفصل الحادي عشر والعشرين ، بالاضافة الى اعادة كتابة مكثفة لباقي الفصول .

ولقد قمت بالاستعانة – من وقت لاخر – ببعض المساعدين في هذا المجهود وانني اشكرهم جميعاً الا أنني يجب ان اقدم شكراً خاصاً لكل من Roland Anderson و John Gardner و Bo Kang وقد قامت عدد من السكرتيرات بالمساعدة واخص بالشكر من بينهن Jacqueline Parsons و Rodney Eatman .

ولقد قام المراجعون الذين يعملون في دار النشر Macmillan بتقديم العديد من المقترحات المفيدة جداً والتي ادت الى ادخال تحسين جوهري في المنتج النهائي ، وانني اقدر وبكل عمق مساعدتهم . وهم الاستاذ Richard M. Friedman من جامعة ولاية كاليفورنيا في Northridge والاستاذ Richard J. Froyen من جامعة North Carolina والاستاذة Rondey L. Jacobs من جامعة California في لوس انجيلوس Los Angelos . وقد قام زميلي الاستاذ Robert S.Holbrock مشكوراً بقراءة الفصلين العشرين والحادي والعشرين وقام بتقديم بعض الاقتراحات المفيدة. ولقد وجد كل هؤلاء الذين قرأوا الكتاب اخطاء قمت بتصحيحها واما الاخطاء التي بقيت فانا وحدى المسؤول عنها. ولقد كان المحرر Anthony English الذي يعمل في دار Macmillan للنشر مساعداً ومفيداً وطويل الصبر طول الوقت . ولقد كانت لخصاله الفذة والمركبة من العمل الجاد والتواضع والتشجيع والفهم الاثر الكبير في ابقائي مستمراً في العمل .

كما انني اشكر محرري وناشري المجلات Review of Economic Statistics و The Oriental Economist The weekly Icyo Kezai, على السماح لي باستخدام مقتطفات من مقالتي السابقة التي نشرت لاول مرة في هذه المجلات كما انني أقدر كثيراً موافقة المعهد الاطلسي للشؤون الدولية Atlantic Institute for International Affairs على السماح لي باستخدام بعض الاجزاء من الدراسة التي قمت بها تحت عنوان (كبح التضخم العالمي) Stemming World Inflation والتي نشرها المعهد في عام ١٩٧١ وكذلك لبنك الاحتياط الفيدرالي في Boston على السماح باستخدام جزءاً من مناقشتي في الدراسة والتي نشرت تحت عنوان : «Consumer spending and MonetaryPolicy:TheLinkages» (الانفاق الاستهلاكي والسياسة النقدية ، الروابط) وذلك في عام 1971.

ولقد قمت بكتابة هذه المقدمة في Taormina بجزيرة Sicily حيث تطل نافذتي على جمال جبل Etna الاخاذ والمتغير باستمرار. ولقد ذكرني هذا المنظر الجميل بأن كتاب «النظرية الاقتصادية الكلية» قد كتب أيضاً في ايطاليا في الاعوام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ والذي يعتبر افضل ماكتبته . وانني بصفة شخصية ادين لهذه الارض الجميلة والخلاقة والتي امضيت فيها اربع فترات طويلة من العمل والراحة . الا ان اعظم واكبر دين هو لزوجتي Bonnie والتي كان صبرها معي ومع عملي فوق كل تصور ، واليها اهدى هذا الكتاب .

المحتويـات

PART I الجزء الاول

مفاهيم وقياسات

CONCEPTS AND MEASUREMENT

الفصل الاول **1**

مفاهيم أساسية

Basic Concepts

هذا كتاب حول الاقتصاد الكلي . ويعرف كل فرد تقريباً الآن ، ان الاقتصاد الكلي يتناول الاقتصاد كله ، وذلك مقارنة بالاقتصاد الجزئي الذي يهتم بصورة أساسية بالعناصر المكونة للاقتصاد التجميعي مثل المستهلكين والمشاريع والصناعات والاسواق .

طبيعة التحليل الاقتصادي الكلي : THE NATURE OF MACROECONOMIC ANALYSIS

ويمكن تعريف التحليل الاقتصادي الكلي بأنه دراسة القوى او العوامل التي تحدد مستويات الانتاج الكلي ، والاستخدام ، والاسعار في الاقتصاد ومعدلات تغيرها خلال الزمن . وعلى هذا يعالج الاقتصاد الكلي مشاكل اقتصادية عامة مثل الانكماش والرواج والكساد ، والبطالة والتضخم وعدم الاستقرار والركود والمتغيرات التي تدخل في التحليل ـ هنا ـ هي ايضاً متغيرات كلية مثل الدخل القومي ، والناتج القومي الاجمالي ، والثروة القومية والتوظف الكلي والبطالة والمستوى العام للاجور والمستوى العام للاسعار واسعار الفائدة ، ومعدلات النمو او التغير في هذه المتغيرات .

ويتناول الاقتصاد الكلي ايضاً هيكل او مكونات بعض هذه المتغيرات وذلك فقط في حالة ما اذا كان مثل هذا التناول مساعداً في فهم كيفية تحديد مستويات هذه المتغيرات ، او في فهم التغيرات التي تطرأ عليها . وهكذا قد تكون هناك حاجة لتجزئة الدخل القومي الى دخل العمل ودخل الملكية. وكذلك فان الناتج القومي الاجمالي يمكن ان يُجزأ بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والسلع

الحكومية ، او ان تُجزأ الثروة الى نقود واصول مالية اخرى وثروة مادية . كما يمكن تقسيم المستوى العام للاسعار الى مستوى اسعار السلع الاستهلاكية ومستوى اسعار السلع الرأسمالية . واسعار الفائدة بين اسعار فائدة على الديون الحكومية واسعار الفائدة على ديون الافراد او بين اسعار فائدة قصيرة الاجل واسعار فائدة طويلة الاجل . ويجب علينا ان نأخذ في الاعتبار هنا ان هذا التقسيم للمتغيرات الكلية او تجزئتها يتم فقط عندما نجد ذلك ضرورياً لفهم مستوى او متوسطات هذه المتغيرات الكلية او لفهم تأثير هذه المكونات على مستوى او متوسطات بعض المتغيرات الكلية الاخرى الهامة .

ومن حيث المبدأ فان الاقتصاد الكلي يُجَزأ » فقط الى ذلك الحد الضروري لفهم المتغيرات الكلية ، وليس لأنه يهتم بدراسة وفهم هذه الجزئيات او الوحدات الفردية .

والغرض من دراسة الاقتصاد الكلي – مثله مثل الاقتصاد الجزئي – هو الحصول على المعرفة والفهم ، لأننا نريد الحصول على المعرفة ذاتها من ناحية ، وكذلك لاستخدام هذه المعرفة في توجيه السلوك العام او الفردي من ناحية اخرى . والاقتصاد بصورة عامة مفيد في توجيه السلوك العام أكثر منه في توجيه السلوك الفردي . فنحن نستخدم الاقتصاد أساساً كمواطنين او كناخبين او كموظفين عموميين ، أكثر من استخدامنا له كمستهلكين او كعمال او كرجال اعمال او كمستثمرين . ومع هذا فان المعرفة التي نحصل عليها من دراسة الاقتصاد الكلي كما هو الحال ايضاً في الاقتصاد الجزئي هي في بعض الاحيان مهمة لاتخاذ قرارات فردية معقولة .

المحتويات الجوهرية للاقتصاد الكلي :

The Substantive Content of Macroeconomics

وتحاول كل التوجيهات في علم الاقتصاد ان تمدنا بمجموعة من المسائل والوسائل والمفاهيم والرؤى من اجل تحليل مسائل معينة .

ولكن الاقتصاد الكلي يفوق الاقتصاد الجزئي – من حيث انه محتوي أكثر شمولية من حيث الجوهر. فالاقتصاد الكلي هو أكثر من (طريقة علمية في التحليل) اذ هو بجانب ذلك كيان من المعرفة الاقتصادية التطبيقية وسوف نهتم هنا – بصورة أساسية – بالمعرفة التطبيقية لاقتصاد الولايات المتحدة الحالي . هذا على الرغم من ان جزءاً كبيراً من هذه المعرفة يمكن تطبيقه على اقتصادات اخرى ،

وبصورة أساسية الاقتصادات المتقدمة الكبيرة التي تتصف بكونها اقتصادات ذات مشاريع حرة او اقتصاديات السوق المشابهة لاقتصاد الولايات المتحدة . (ويوجد ايضاً وبطبيعة الحال اقتصاد كلي للانواع الاخرى من الاقتصادات مثل الاقتصادات الواسعة اللاسوقية والمخططة ، او الاقتصادات الصغيرة للدول النامية. ولكن يختلف معظم محتويات الاقتصاد الكلي لهذه الانواع من الاقتصادات عن الاقتصاد الكلي الذي نتناوله في هذا الكتاب) .

ويحاول الاقتصاد الجزئي – بحكم الحاجة والضرورة – ان يتوصل الى اقصى تعميم واحتواء لمجموعة واسعة من المواقف والقضايا والاسواق والاشكال التنظيمية التي تظهر بنوعيات كثيرة ومعقدة . وبالتالي فاننا نجد ان الاقتصاد الجزئي يركز على المفاهيم وطرق التحليل أكثر من تركيزه على محتوى جوهري تطبيقي محدد .

ولهذا فهو أساسا منهج انيق لحل المسائل النظرية وعلى العكس من هذا فان الاقتصاد الكلي يحاول الوصول الى فهم عملي لاقتصاد معين (او لنوع معين من الاقتصاد) بالتركيز على عدد قليل معروف من المشاكل الاقتصادية على المستوى الكلي ، وحيث يكون عدد الحلول لهذه المشاكل المحددة ايضاً قليلاً .

وعلى هذا فان الاقتصاديين المهتمين بدراسة الاقتصاد الكلي يركزون اهتمامهم أساساً على تحديد شكل العلاقات الدالية المناسبة . فهم يريدون معرفة القيمة الكمية التقريبية للمرونات مثلاً او لميل المنحنيات المختلفة . وكذلك يهتمون بتحديد فترات التباطؤ الزمنية والطول النسبي لهذه الفترات . وهم عادة لا يقصرون اهتمامهم مثلاً على تحديد العلاقة الجبرية المحتملة للمُشْتَقّة الجزئية فقط ، انما يريدون ايضاً معرفة قيمة هذه المشتقة وهل هذه القيمة ذات دلالة ما ، ام يمكن اهمالها ؟ وبعبارة اخرى فان الاقتصاديين الكليين يحاولون الوصول الى أكبر معرفة ممكنة حول كيفية تطور وسلوك نوع معين من الاقتصاد على المستوى الكلي، ومحاولة الوصول الى أكبر قدر من المعرفة المحددة والاساسية هي ايضاً هدف من اهداف المهتمين بدراسة الاقتصاد الجزئي وذلك عندما يحاولون **تطبيق** ادوات التحليل في مجال معين . ومع هذا فان ذلك ليس هو ماتهتم به كتب الاقتصاد الجزئي المنهجية حيث ان الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي هو اختلاف في الدرجة وليس في النوع ولكن الدرجة هي من الكبر بحيث تقترب الى ان يكون الاختلاف هو اختلاف في النوع . وبالاضافة الى ذلك فاننا نجد ايضاً ان الاقتصاديين الكليين يختلفون فيما بينهم حول مدى التحديد التطبيقي الذي يسعون اليه .

فبعضهم يبحث عن درجة عالية من التجريد ، ومن ثم درجة عالية من التعميم مثلما في ذلك مثل تلك التي نجدها في الاقتصاد الجزئي . ولا يحتوي معظم الكتب المنهجية في الاقتصاد الكلي الا على القليل من البحث لقيمة الميل الحدي للاستهلاك ودرجة ثبات دالة الاستهلاك وكذلك حول عدم الاستمرارية التي تظهرها السقوف "أو الارضية" وقد لاتحتوي على الاطلاق الى مايشير الى مشاكل التجميع او فترات التباطؤ الزمنية . وستجد كذلك القليل من المناقشة لبعض الاحداث او المشاكل المحددة . وهذا الكتاب يناقش كل هذه الامور ، وسوف يقول بعضهم انه يناقشها بتوسع ومع ذلك فهو كتاب حول النظرية الاقتصادية .

طبيعة النظرية الاقتصادية : The Nature of Economic Theory

وعند التحدث عن طبيعة النظرية الاقتصادية فانه يجب علينا ان لانضع النظرية في مقابلة المعرفة التطبيقية ، كما يتم ذلك ـ خطأ ـ أحياناً . فالنظرية **هي** معرفة تطبيقية وهذه المعرفة هي مهمة ومفيدة . وبسبب ذلك انها مرتبة ومبسطة بصورة كافية بحيث يمكن للعقل البشري ان يستوعبها وان يستخدمها في الاجابة عن الاسئلة الجديدة . وتقوم النظرية على القياس ولكنها أكثر من مجرد القياس . ان قياس الاشياء ضروري لمعرفتها والاشياء التي لايمكن ان تقاس ، ولو بالتقريب لا يمكن معرفتها .

ولكن كتاباً او مصرفاً للمعلومات مملوء بالقياسات والاوصاف والبيانات لا يعطينا أية معرفة وليس مفيداً بصورة مباشرة . ان البيانات تصبح مفيدة فقط عندما يتم تنقية وتجريد وتنظيم وتعميم الاجزاء والمقاطع وتقريرها وليس في شكل حقائق او اجزاء منفصلة وانما في شكل علاقات تطبيقية بين الحقائق .

وفي واقع الامر فان غالبية الحقائق التي يتعامل معها الاقتصاد الكلي هي **حقائق مركبة** **Synthetic facts** تمت تنقيتها من بين معلومات متناثرة.فاذا نظرنا مثلاً الى المستوى العام لاسعار السلع الانتاجية او الى معدل نمو الدخل الفردي المقابل للتصرف فيه او الى نصيب الفرد من مشتريات المستهلكين من السلع المعمرة او الى عرض النقود فاننا سنجد انها جميعاً مفاهيم مستقاة من بيانات متناثرة وتعكس طريقة تجميع وتعريف هذه الحقائق المركبة الى حد كبير عملية تنظير مسبقة او حث بالتعاريف ذات العلاقة . وبالاضافة الى ذلك قد تتطلب التطورات اللاحقة في النظرية استخدام حقائق مركبة جديدة او اعادة النظر في التعاريف السابقة .

ويمكن تقسيم العلاقات التي تظهر بين الحقائق (او الحقائق المركبة التي تهتم بها النظرية وتستعملها الى : (أ) علاقات تعريفية (ب) علاقات سببية . ويجب ان تكون العلاقة التعريفية علاقة صحيحة دائماً . وعادة ماتكون تعبيراً عن ان متغيراً ماهو حاصل جمع مجموعة اخرى من المتغيرات او حاصل ضرب او نتيجة طرح او ناتج قسمة او التفاضل الجزئي . فالعلاقة التعريفية تعرف حقيقة مركبة كعلاقة بين بعض الحقائق او الحقائق المركبة . وعندما يكتشف المرء ان هذه العلاقة موجودة بالفعل بين البيانات المتصلة بالواقع فان ذلك لايعتبر اكتشافاً جديداً . لأن هذا هو مايجب ان تكون عليه الحال . وبالعكس فان تقرير علاقة سببية او علاقة دالية بين حقيقتين مركبتين او أكثر (اي بين متغيرين أو أكثر) قد لا يكون دائماً صحيحاً والواقع فانه من المحتمل جداً ان لا يكون صحيحاً تماماً .

فالعلاقة الدالية تعكس نوعا ما من الانتظام في السلوك هو في احسن الاحوال تقريبي ومن ثم فانه قد تم اكتشافه أكثر من ان يكون قد تم تعريفه . ويكون متغيران اثنان أو أكثر ـ مرتبطين بعلاقة دالية عندما يسبب احدهما او يحدد او يؤثر في الآخر . وذلك بشكل منتظم يمكن وصفه او لأن كل منهما يؤثر في الآخر تأثير متبادلاً ، او لأن كليهما يتأثر بمتغير او متغيرات اخرى .

وقد يعكس مثل هذا النوع من علاقات السبب او التأثير او الدالية علاقة تكنولوجية او هندسية قائمة على أساس الخصائص الطبيعية او الكيماوية او الكهربائية او أية خصائص اخرى للاشياء او انها قد تعكس علاقة سلوكية تعكس بدورها السلوك الطبيعي او المعتاد او الثقافي او النفسي للافراد او علاقة تعاقدية قائمة على الاتفاق او علاقة يتم تحديدها بواسطة القانون او اي مصدر آخر من الاعتماد المتبادل .

ويمكن اكتشاف هذا النوع من العلاقات الدالية عن طريق الصدفة او عن طريق العمل البحثي المنتظم (التجربة والخطأ) او عن طريق افتراضها او استنباطها من كيان نظري آخر . ان المعرفة تتكاثر بطرق متعددة وحين تكاثرها يتطلب الامر اختبار اتساقها الداخلي باستمرار مع ظهور حقائق جديدة او مع اقتراح علاقات اخرى .

ويتم في علم الاقتصاد اكتشاف واختبار العلاقات النظرية بصورة رئيسة بطريقتين (وذلك في الغالب بعد استبعاد طريقة التجربة) : الاولى هي البحث الاحصائي (**الاقتصاد القياسي**) . والثانية هي الاستنباط او الاستدلال المنطقي .

وتتضمن الطريقة الاولى بصورة أساسية طرق مواجهة فرضية مامع الواقع العملي ، واختبار الى اي مدى تكون هذه الفرضية متطابقة مع الحقائق وتقدير قيم معاملات العلاقة الدالية المفترضة واشكالها الأكثر احتمالاً . اما الطريقة الثانية الاستدلال المنطقي فانها تستنتج انه اذا ماتحققت العلاقات (a) , (b) , (C) فان ذلك يتضمن بصورة حتمية وجود العلاقة (d) . ايضاً وتأخذ هذه العملية من الاستدلال المنطقي مدى اوسع باستخدام الرياضيات . فمع افتراض صحة فرضيات معينة فان النتائج صحيحة مادامت تتبع هذه الفرضيات وطالما كانت الفرضيات صحيحة) .

وبعض هذه العلاقات التي تم استقراؤها او اشتقاقها هي علاقات قائمة بصورة جزئية على فروض يعتقد بأنها صحيحة ولكن لا يمكن مقابلتها (او على الاقل لم يمكن مقابلتها حتى الآن) مع الحقائق بصورة مباشرة ، ربما بسبب ان قياس هذه الفروض هو صعب او مستحيل . ومع ذلك فان هذه الفروض تحوز على موافقة كثير من الباحثين العارفين . وكمثال على ذلك الفرضية القائلة بأن المنشأة تحاول دائماً التوصل وبصورة فعالة الى تعظيم الارباح . وهذه الفرضية بدورها قد تكون قائمة على أساس بعض الفروض النفسية الاخرى أو على ملاحظة ان بعض المنشآت تسلك مثل هذا السلوك فعلاً .ومثل هذه الفرضية هي معرفة مسبقة يعتبر قبولها قائماً مادامت النتائج التي تشتق منها (بواسطة الاستدلال) تبدو متطابقة مع الحقائق . والكثير من المناقشات **الجدلية والاختلافات** في الاقتصاد الكلي يمكن ارجاعها الى حجج حول صحة او عدم صحة مثل هذه المعرفة البديهية او على الأقل مدى صحتها بالنسبة للاغراض التي يستخدمها الاقتصاد الكلي نفسه .

نماذج الاقتصاد الكلي : Macroeconomic Models.

ان احدى الطرق الرئيسة التي يحاول الاقتصاد الكلي بواسطتها (مثله مثل الجزئي) للحصول على معرفة مفيدة حول اقتصاد ماهو بناء واستخدام **النماذج** وتمثل هذه النماذج العالم الواقعي في شكل تبسيط متعمد . وهو تبسيط متعمد سواء بمعنى انها تقوم بحذف اوطمس الكثير من تفاصيل الواقع او بمعنى انها تقوم بتشويه الواقع في بعض جوانبه.فمثلاً قد يفترض نموذج ما اقتصاداً بدون قطاع حكومي او بدون علاقات اقتصادية دولية ، او اقتصاداً لا يوجد فيه تغير تكنولوجي او تغير في القوى العاملة او مع وجود معلومات كاملة او قابلية الموارد على الانتقال او مرونة في

الاسعار والاجور ، او اقتصاداً فيه نوعان فقط من الاصول المالية النقود والاسهم الاعتيادية وهكذا . (وتعتبر عملية اختبار التفاصيل التي يتم طمسها او الحقائق التي يتم تشويهها عملية – في جزء منها – حكم يجب ان يتم ببراعة) ؟

وبدلاً من محاولة تقديم اقتصاد حقيقي فان النموذج يصف اقتصاداً له بعض جوانب الاقتصاد الحقيقي التي يعتقد – افتراضاً – بأنها الاهم من الناحية الكمية ، او الأكثر ملائمة بالنسبة الى انواع الاسئلة التي سوف يدرسها النموذج ، وكذلك بدلاً من محاولة تحليل او حساب كل شيء يمكن ان يحدث في العالم الواقعي (وهو امر مستحيل) اذا ماوقعت حادثة ما او اذا ماتم ادخال او تعديل سياسة حكومية ما . فاننا نقوم بتحليل وحساب مايمكن ان يحدث في النموذج . وفي هذا ميزة اضافية (وخصوصاً اذا كان النموذج مبسطاً بصورة كافية) وهي اننا نستطيع ان نفهم كيف ولماذا ان هذه النتائج وليس غيرها هي التي يجب ان تظهر ونحن نعتقد بأن النموذج مشابهة للواقع (في عناصره الاساسية) بصورة تكفي لمساعدتنا على فهم كيفية عمل الاقتصاد الحقيقي .

وتسمح النماذج المبسطة حتى بالتصوير البياني الذي يساعد الكثيرين بسهولة أكبر على استيعاب طبيعة الاعتماد المتبادل بين المتغيرات وتحتوي بعض النماذج الأكثر تعقيداً نوعاًما على عدد محدود من المعادلات التي يمكن حلها آنياً . وفي الواقع فان التصوير البياني يتضمن ايضاً مجموعة من المعادلات التي يتم حلها آنياً بواسطة المعالجات البيانية بدلاً من الطرق الجبرية . وحتى من الواضح ان امكانية التوصل الى الحل الآني سواء بوساطة الجبر او التصوير البياني تتطلب وجود عدد من العلاقات بين المتغيرات (اي معادلات) مساو لعدد المتغيرات التي يجب الحل من اجلها (اي مجاهيل) . ومن الممكن في مثل هذه النماذج المبسطة ومن المهم جداً ايضاً لمن يستخدمها ليس فقط ايجاد الحلول وانما ايضاً محاولة ايجاد واستيعاب التعديلات الفردية والشكل العام لحركتها التي تحدث في النموذج تماماً مثل الشخص الذي يمكن ان يتعلم سماع ايقاع الآلات الموسيقية المختلفة وفي نفس الوقت سماع الاوركسترا كُلاً .

ويمكن ان تكون نماذج الاقتصاد الكلي من التوسع والتفصيل بحيث تكون فعلاً مفيدة في التنبؤ او في اجراءات سياسية معينة الا انها تفقد في هذه الحالة للأسف الى حد ما ، امكانية استيعابها وفهمها . ويمكن لمثل هذه النماذج ان تحتوي على (وبصورة متعمدة) بعض الافتراضات غير الصحيحة كما انها يجب ان تحتوي على عدد كبير من المعادلات في عدد كبير من المجاهيل بحيث لا يمكن حلها الا باستخدام الآلات الحاسبة .

وكثيراً ماتأخذ هذه النماذج خصائص "الصندوق الاسود" الذي يمكن ادخال بدائل معينة فيه كمدخلات تم يتم التعرف على ردود الفعل . وللاسف انه لا يمكن تماماً في بعض الحالات استيعاب كل شيء يحدث داخل الصندوق ولا السبب في حصولنا على هذه النتائج بعينها ولا لماذا تختلف هذه الاخيرة عن تلك النتائج التي نحصل عليها بواسطة نماذج اكثر تبسيطاً .

وسنستعمل في هذا الكتاب ، النماذج المبسطة جداً ، ولكن في نفس الوقت سوف نحاول ان نؤشر الاتجاهات التي يمكن ان تأخذها النتائج اذا ما استخدمت نماذج أكثر تعقيداً وواقعية . وسنأخذ في الاعتبار كذلك الشكل الأكثر تركيباً وشمولاً وواقعية لبعض العلاقات الرئيسة التي يمكن ان تستخدم في نماذج الاقتصاد الكلي الكبيرة والأكثر شمولاً .

المتغيرات الرصيدية والمتغيرات التدفقية

Stock and Flow Variables

توجد بعض المفاهيم الأساسية التي تستعمل بكثرة سواء في الاقتصاد الكلي او الاقتصاد الجزئي التي تسبب الكثير من الغموض ، ولهذا فان من الضروري ان نكون واقعيين تماماً بخصوصها . وأول هذه القضايا هو التمييز بين نوعين من المتغيرات التي تدخل في العلاقات الاقتصادية والتي تستخدم في النماذج الاقتصادية وهما **المتغيرات الرصيدية والمتغيرات التدفقية** .

والمتغير **الرصيدي** هو المتغير الذي لا يوجد له مدى زمني ، زمني ، في حين ان المتغير التدفقي له ــ بالضرورة ــ مدى زمني .

فمثلاً نجد ان المخزون من المواد او الانتاج في منشأة ما هو **متغير رصيدي** سواء تم قياسه بوحدات مادية أو بوحدات نقدية ، في حين نجد ان انتاج المنشأة او مبيعاتها او استخدام المواد كلها هي متغيرات تدفقية .

وعلى هذا قد تكون قيمة المخزون في المنشأة هي 3,500,000 دولاراً حيث لا حاجة الى استخدام المدى الزمني ، ولكن نجد ان انتاج المنشأة يتم تقديره على انه 400,000 دولاراً في اليوم ويكون الرقم هنا وحده لا معنى له بدون ربطه بالمدى الزمني (حيث سيختلف الامر جداً اذا قلنا 400,000 في اليوم عنه اذا قلنا 400,000 في السنة) .

ومن الواضح ، فان كُلًّا من المخزون والانتاج يجب أن يعطيا تاريخاً معيناً ، لان كلًّا منهما يمكن ان يتغير (وهما يتغيران بالفعل) خلال الزمن . فالمخزون في 30 حزيران 1977 كان 3,500,000 دولاراً (وكان في 31 أيار 1977 3,200,000 دولاراً) ، والانتاج في حزيران 1977 كان 400,000 دولاراً في اليوم في حين انخفض في تموز الى مستوى 380,000 دولاراً في اليوم) ويبدو كل ذلك واضحاً ، ولكن لا يوجد هناك مصدر اخر اكثر خطورة من هذا المصدر لاثارة الغموض في النظرية الاقتصادية ، وليس ذلك فقط بالنسبة للمبتدئين في هذا الحقل (من الدراسة) فالنقود هي رصيد في حين ان الانفاق او المعاملات النقدية هي متغيرات تدفقية . والثروة هي **رصيد** ولكن الدخل تدفق ، وكذلك المدخرات هي **رصيد** ولكن الادخار تدفق . والديون الحكومية هي **رصيد** في حين ان العجز الحكومي هو متغير تدفقي . وحجم القروض الصيرفية هو **رصيد** . في حين ان الاقراض الصيرفي هو تدفق . ان القول بان دخلي او أن معاملاتي النقدية او ادخاري هو ثلاثة آلاف دولار هو قول لامعنى له فهل تملك الثلاثة آلاف دولار في الشهر ، في السنة او في اليوم ؟ ولكن القول بأن ديون الحكومة هي خمسمائة بليون دولار او ان الثروة القومية هي ستة الاف مليون دولاراً او ان رصيدي النقدي هو 183.2 دولاراً هو بالتأكيد قول صحيح .

ولكن هل السعر متغير **رصيدي** ام متغير تدفقي ؟ ان السعر لا يحتاج الى اي مدى زمني ، ولكن من الواضح انه ليس كمية **رصيدية** . وفي الواقع يمكن النظر الى السعر على اساس انه معدل بين تدفقين (متحققين أولهما امكانية التحقق) ، تدفق نقدي وتدفق سلعي . وفي هذا المعدل يظهر المدى الزمني في كل من البسط والمقام ومن ثمّ يمكن حذف كل منهما

وتظهر في الاقتصاد متغيرات اخرى على شكل معدلات . ومثل هذه المعدلات توضح علاقة مابين **الارصدة** او بين التدفقات او بين الارصدة والتدفقات . وكمثال للنوع الاول هو مفهوم السيولة التي تقاس مثلاً كنسبة بين الاصول السائلة وبين الاصول الكلية لشخص ما او لمنشأة ما . وكمثال على نسبة بين متغيرين تدفقيين هو معدل الادخار للدخل . اما الامثلة على **المعدلات** بين متغير رصيدي واخر تدفقي فهي ترتبط بالمفاهيم المختلفة لسرعة الدوران "من ذلك مثلاً النسبة بين تدفق المعاملات النقدية او الدخل وبين الارصدة النقدية . وحيث انه لا يمكن حذف المدى الزمني فانه من الضروري التعبير عن « سرعة الدوران » في اطار مدى زمني . فمثلاً الارصدة النقدية يتم تداولها » اثنتي عشرة مرة في السنة (والتي يمكن وضعها بصورة أخرى مثلاً مرة في الشهر او ثلاث مرات كل ثلاثة اشهر وهكذا) .

وعند التعرض لاي متغير ، فان على القارىء ان ينفق جزءاً من وقته لتحديد ما اذا كان هذا المتغير متغيراً رصيدياً أم متغيراً تدفقياً ام نسبة ، واذا كان نسبة فعلية ان يحدد ما اذا كانت هذه النسبة هي نسبة بين متغيرين **رصيديين** او بين متغيرين تدفقيين او بين متغير تدفقي ومتغير رصيدي ، وسوف يجد القارىء عندئذٍ ان من الممكن تلافي الكثير من الغموض عن طريق مثل ذلك التمرين (*)

وكما رأينا فان المتغيرات التدفقية يجب ان يتم التعبير عنها في اطار وحدات زمنية دون اعتبار لنوعيتها ، على الرغم من ان وحدة السنة هي الوحدة الطبيعية التي تستخدم في تحليل الدخل . ولكن سواء عبرنا عن الدخل باستخدام السنة او الشهر او اليوم او الثانية فانه يجب ان نأخذ في الاعتبار ان المتغير التدفقي هو اما ان يكون معدلاً انياً عند نقطة ما من الزمن ، او انه متوسط لهذه المعدلات الانية خلال فترة من الزمن .

فمثلاً يمكن القول انه عند الساعة 10.30 قبل الظهر في يوم الاثنين 26 أيار 1977 ، كان دخل المستهلكين المتاح عند معدل 1,271 بليون دولاراً سنوياً (على الرغم من انه لاتوجد لدينا مثل هذه البيانات) فاذا قلنا انه خلال عام 1976 ، كان دخل المستهلكين المتاح للانفاق عند معدل 1,181.7 بليون دولاراً سنوياً فاننا نعني بذلك فعلاً ان دخل المستهلكين المتاح هو المعدل المتوسط لتدفق الدخل خلال تلك السنة. وكمثال آخر ان سيارة ما يمكن ان تسير بمعدل ستين ميلاً في الساعة في لحظة معينة اوانها يمكن ان تسير بمعدل ستين ميلاً في الساعة خلال يوم من 8 ساعات ليس بمعنى ان مؤشر السرعة كان يؤشر ستين ميلاً عند كل دقيقة في هذا اليوم ولكن بمعنى ان السيارة قد قطعت مسافة اربعمائة وثمانين ميلاً خلال ثماني ساعات اي بمتوسط ستين ميلاً في الساعة .

وحيث ان اغلب المتغيرات التدفقية الاقتصادية لايمكن قراءتها من مؤشر مشابه لمؤشر السرعة فاننا عملياً يجب ان نقيس هذه المتغيرات خلال فترة زمنية معينة . فمثلاً اذا تسلم جون دوي مبلغ 731 دولاراً كدخل في شهر اذار 1976 فان دخله كان

(*) (يجب على القارىء ايضاً وبالذات عندما يكون المعدل هو بين متغير تدفقي ومتغير رصيدي ان يحدد ما اذا كان المتغير التدفقي في البسط او في المقام فاذا رمزنا للمعدل بانه r، وللمتغير الرصيدي y والمتغير التدفقي X' نجد ان ،

$rt = \frac{Xt}{Y}, \quad r^{t-1} = \frac{Y}{Xt}$ المترجم) .

بمعدل 731 دولاراً شهرياً او بمعدل 8772 دولاراً سنوياً . ومن حيث المفهوم ، فاننا نتحدث عن معدلات التدفق في اية نقطة زمنية معبرين عن هذا التدفق في اطار وحدة زمنية مناسبة .(١)

وتتضمن كثير من القضايا الاقتصادية الهامة علاقات بين متغيرات تدفقية واخرى **رصيدية** ، فالرصيد لايمكن ان يتغير الا من خلال التدفقات وذلك باستثناء اعادة التقييم) .

فرصيد رأس المال يزداد اذا كانت المباني الجديدة والمنشآت الجديدة تزيد على المستهلك منها . والثروة تتراكم من خلال عملية الادخار (وتتناقص من خلال عدم الادخار)[2]

ان هناك فرقاً كبيراً بين ان يتغير هذا الرصيد سريعا او ان يكون هذا التغير بطيئاً اذ مع ان الاثر النهائي على الارصدة سيكون واحد الا انه نظراً الى ان المتغيرات التدفقية تتضمن معاملات راهنة فأنها سوف تؤثر في المعدلات الجارية للمتغيرات التدفقية الاخرى . وهذه النقطة بالذات تتضمنها كثير من المسائل الخادعة في التحليل الكلي الديناميكي . مثل نظرية "المعجل" في الاستثمار او العلاقة بين الارصدة والتدفقات في نظريات سعر الفائدة. ومشاكل اخرى كثيرة يتضمنها المفهوم الغامض للاكتناز وسوف يكون لدينا مانقوله حول هذه النقاط في محال اخر .

(1) يستخدم في التحليل الاقتصادي تحليل الفترات وذلك كنوع من التبسيط المناسب . حيث اننا نفترض ان المتغيرات التدفقية (الدخل مثلاً) لا يمكن ان تتغير بشكل مستمر ، ولكنها تتغير فقط عند فاصلات زمنية معينة (بداية الفترات او نهايتها) ،وعلى هذا فان الدخل (مثل باقي المتغيرات التدفقية) يتغير فقط في شكل تدريجي "سلمي" فنقول مثلاً ان الدخل يتغير كما يلي 90,00 ، 85 ، 82.5 فاذا نظرنا الى هذه القيم باعتبار ان كلاً منها ماهو الا تراكم المدفوعات الدخلية خلال فترة ما ، فعندئذ يصبح المتغير التدفقي مثل المتغير **الرصيدي** من ناحية المدى الزمني،وكما يبدو فاننا بذلك نتفادى مشاكل التدفق ـ الرصيد ويعمل بعض الكتاب سواء بصورة صريحة ام لا) بدون الأخذ في الاعتبار التفرقة بين الرصيد والتدفق عند قيامهم بتحليل الفترات،ولكننا سوف لانستخدم هذا المفهوم فيما عدا عند بعض نقاط معينة من التحليل وسوف نشير الى ذلك بوضوح ويعتقد المؤلف ان بعض النتائج التي امكن الحصول عليها باستخدام بعض القروض المرتبطة بتحليل الفترات قد تم تعميمها بصورة غير جائزة .

(2) اذا رمزنا للادخار (الصافي) بالرمز S والثروة (اجمالي المدخرات) بالرمز W فان $S = \dot{W}$ حيث تمثل النقطة فوق المتغير W معدل تغيره الآني خلال الزمن $\partial W/\partial t$, فمثلاً اذا كان الادخار هو 10 دولاراً (في اليوم او الشهر او السنة) فان ذلك يعني ان الثروة تتزايد بمعدل عشرة دولارات (في اليوم او الشهر او السنة) .

التوازن والسكون والحركية : Equilibrium, Statics, and Dynamics

يعتبر مفهوم التوازن بصورة عامة من المفاهيم المألوفة للمبتدأين في دراسة علم الأقتصاد . ويقال ان نظام ماهو في حالة توازن اذا ما كانت كل المتغيرات الهامة في هذا النظام لاتظهر تغيراً ما ، وعندما لا يكون هناك ضغوطاً او قوى تغيير تؤدي الى تغير لاحق في قيم هذه المتغيرات الهامة .

(وقد يكون من الافضل القول إن قوى التغير هي متعادلة بدلا من القول بأنها غائبة) .

وليس من الضروري ان تتحقق حالات التوازن في الاقتصاد حتى يصبح تحليل التوازن مفيداً كوسيلة من وسائل التفكير وهناك في مقابل اية مجموعة معطاة عن الظروف الخارجية نمط معين من المتغيرات الاقتصادية التي ما ان تتحقق حتى لا يبدو عليها اي ميل للتغير .

فاذا افترضنا وجود قوى معينة في الاقتصاد (أو في سوق معينة) تدفع به في اتجاه التوازن حين لا يكون في حالة توازن فان توصيف وضع توازني يعني توصيف الاتجاهات التي تسير فيها المتغيرات الاقتصادية . وبطبيعة الحال فان الظروف الخارجية التي تحدد التوازن قد تكون متغيرة باستمرار بحيث لايتحقق التوازن مطلقاً . ومع ذلك فانه يبقى مفيداً دائماً ان نتعرف على الاتجاهات التي تتجه المتغيرات نحوها في وقت معين وسواء توقعنا ان نصل الى قيمها التوازنية ام لا .

وهناك ظروف معينة ينتج عنها حالة عدم التوازن وهي حالة يظهر فيها ميل نحو تغير اخر قد لا يكون في اتجاه التوازن.وحتى في مثل هذه الظروف فسيكون من المفيد ان نكون قادرين على تحديد التوازن الذي ، اذا أمكن تحققه فسيؤدي الى ايقاف اي تغييرات جديدة .

وقد تكون هناك حالات توازن متنوعة . وحيث ان المتغيرات الاقتصادية هي متغيرات تدفقية او رصيدية فان التوازن الكامل هو التوازن الذي تكون فيه كل المتغيرات **الرصيدية** والتدفقية مستقرة . وهذا يعني بالضرورة ان التدفقات الصافية التي تضاف الى الارصدة تكون مساوية للصفر في حالة التوازن (وهذا لا يعني ان كل التدفقات ستكون مساوية للصفر . فالمخزون الاحتياطي من الحديد الخام في الفرن العالي قد يكون ثابتاً على الرغم من ان الفرن يعمل بكل طاقته فيكفي هنا فقط ان يتم تسليم الخام الجديد بنفس السرعة التي يتم استخدامه بها) . ويعتبر مفهوم « الحالة الساكنة » الكلاسيكية مثالا على مفهوم التوازن . والحالة الساكنة هي التي

يكون فيها رصيد رأس المال ثابتاً مع وجود مدخرات واستثمارات صافية مساوية للصفر . ولهذا التوازن الكامل او الساكن علاقة مشكوك فيها بالنسبة لمجتمعنا الاقتصادي ، ومع هذا فانه من المهم ان ندرك ان هذا هو التوازن الكامل الوحيد وانه طالما كانت الاستثمارات والمدخرات لاتساوي صفراً فلابد من وجود تغيرات في رصيد الاقتصاد من رأس المال ، في ثروة المستهلكين مما يؤدي بالتأكيد في النهاية الى التأثير في معدلات التدفقات الجارية .

وهناك نوع آخر من انواع التوازن الكلي قابل للاستخدام المباشر وهو التوازن القصير الاجل او التوازن التدفقي الذي تكون فيه المتغيرات التدفقية وليس المتغيرات الرصيدية) مستقرة دون ان يبدو عليها (على الاقل في الاجل القصير) ميل ما نحو تغير اخر (3) وبطبيعة الحال فانه اذا كان مثل هذا التوازن التدفقي يتضمن تغيرات سالبة او موجبة في الارصدة فانه لن يمكن تحقيق كل من التوازن الرصيدي الكامل والتوازن التدفقي الكامل وسوف نجد ان نمو او تقلص الارصدة قد يحمل في طياته بذور تغيرات تالية في التدفقات ولكن نظراً لان الاضافات السنوية الى معظم الارصدة ضئيلة نسبياً مقارنة بحجم هذه الارصدة نفسها . فسوف نجد انه من المفيد احياناً التغاضى في تحليل الاجل القصير عن التغيرات التي تحدث في الارصدة . التي يظهر تأثرها فقط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً . (4) .

والنوع الثالث الممكن من التوازن هو النوع الذي يستعمل احياناً في تحليل النمو الاقتصادي . وهذا النوع هو مايسمى ـ بالتوازن المتحرك ـ وفيه تنمو **الارصدة** ولكن بنفس المعدل الذي تنمو به التدفقات الجارية . ومن ثم نجد ان كل نسب الارصدة الى التدفقات ثابتة وكذلك نجد ان الاضافات الى الارصدة لاتميل حتى النهاية الى التأثير في معدلات التدفقات الجارية .

ويسمى فرع التحليل الاقتصادي الذي يهتم بدراسة نقاط التوازن ب (التحليل الاقتصادي الساكن) **statics.** ، واكثر انواع التحليل الساكن فائدة هو (التحليل

---

(3) اذا كانت اسواق الاصول هي اسواق كاملة ، فانه يمكن تحقيق التوازن الرصيدي في الاجل القصير ، اذا ماكانت اسعار الاصول القائمة تتغير بحيث تبقى على حاملي هذه الاصول قانعين بما يملكونه منها . ولكن اذا كانت التدفقات التي تضيف الى الارصدة لاتساوي الصفر ، فانه لايمكن تحقيق التوازن الرصيدي الكامل .

(4) رغم ان هذا الافتراض قد يبدو مقبولاً بالنسبة الى الارصدة من المنشآت والمعدات الا انه كما هو واضح ليس مناسباً او مقبولاً بالنسبة الى المخزون حيث ان تحليل الدورات التجارية لايمكن ان يتغاضى عن التغير في المخزون .

الساكن المقارن) comparative statics, الذي يقارن بين وضعين توازنيين مطابقين لمجموعتين او اكثر من الظروف الخارجية . وسواء كان التحليل الساكن هو تحليل بسيط او مقارن فانه يتم التركيز فيه على دراسة اوضاع التوازن ، حيث انه لا يهتم بالزمن الذي يتحقق فيه التوازن او بالمسار الذي يجب ان تأخذه المتغيرات للوصول الى حالات التوازن اذ ان ذلك هو مايضطلع به التحليل الحركي .

فالتحليل الحركي يهتم اساساً بحالات عدم التوازن وكذلك بالتغير . وسواء كان عدم التوازن يتضمن غياب التوازن (التدفقي) القصير الاجل او يتضمن شروط وحركة اقتصاد ما ليس في حالة توازن (رصيدي/وتدفقي) طويل الاجل فان دراسة الحركة والتغير تعتبر مجالاً للتحليل الحركي . وهذه الحقيقة كثيراً مايتم تبسيطها بدرجة كبيرة وذلك بوصف التحليل الحركي بانه دراسة لحركة المتغيرات الاقتصادية في اتجاه التوازن ، او من وضع توازني الى وضع توازني اخر . وعلى الرغم من ان هذه الدراسة مهمة ومفيدة جداً كتمرين في التحليل الحركي ، الا انها تبقى على ارتباطاتها بمفهوم التوازن ، ويتضمن التحليل الحركي الاوسع شمولاً والاكثر اهمية بجانب ذلك دراسة تحركات نظام ليس في حالة التوازن ، سواء بسبب انه لا يوجد توازن ، او بسبب ان تحركات النظام ليست في اتجاه التوازن او بسبب تغيرات مستمرة في الظروف الخارجية مثل الاساليب الانتاجية والسكان وأذواق المستهلكين والاجراءات الحكومية) . وقد تقع دراسة (الدورة التجارية) ضمن هذا المفهوم الواسع للتحليل الحركي . أما مسألة تسمية التوازن المتحرك بانه ساكن او حركي فانها مسألة ذوق . وهناك تعريف اخر للتحليل الحركي وهو تعريف قد يكون اكثر شكلية او اكثر صقلاً اذ يجعل جوهر التحليل الحركي مرتبطاً بدراسته للانظمة او النماذج التي تحتوي على علاقات قائمة خلال الزمن « اي علاقات نجد فيها ان القيمة التي تحصل عليها الان قد لاتتوقف فقط على القيم الآنية للمتغيرات الاخرى ولكن تتوقف ايضاً او بدلاً من ذلك على القيم **السابقة** للمتغيرات الاخرى (وقد تتوقف ايضاً حتى على القيم السابقة للمتغير نفسه)(5) . وامثلة ذلك هي النماذج السلوكية التي تحتوي على فترات تباطؤ زمنية (الانفاق الاستثماري الذي أقوم به اليوم متوقف على مستوى سعر الفائدة بالامس) ، او على العادة (انفاقي او تراكمات اليوم يتوقفان – ضمن اشياء اخرى على مستوى استهلاكي بالامس)

(5) واذا ماتمعنا النظر في هذا التعريف سوف نجد انه مساو للتعريف السابق حيث انه اذا كانت العلاقات بين المتغيرات ومن ضمنها المتغيرات السببية هي علاقات انية (اي علاقات تتضمن متغيرات لها نفس التاريخ) فان النظام سوف يكون دائماً في حالة توازن .

(مدخراتي اليوم هي التراكمات المتجمعة لكل الادخار وعدم الادخار اللذين تما في الماضي).واي نظام يحتوي على واحد او اكثر من هذه العلاقات هو نظام **حركي** .

وقد توجد طبعاً حالة خاصة من حالات التحليل **الحركي** وهي تلك الحالة التي لا يوجد فيها تغيير او تكون حالة توازن . وتظهر هذه الحالة عندما ينتج عن القيم السابقة التي تحدد قيم اليوم نفس القيم التي ظهرت في اليوم السابق ، ومن ثَمَّ فان قيم اليوم سوف تولد نفس القيم في الغد وهكذا . وعلى هذا فان التحليل الحركي لحالة التوازن ليس ممكناً فقط ، ولكنه – في الواقع – يعتبر من افضل الطرق لبحثه .

والتعريف السابق للتحليل الحركي والذي يتضمن علاقات قائمة خلال الزمن يبدو بالمقارنة كما لو كان يجعل مجال التحليل الساكن منحصراً في تحليل انظمة تظهر فيها انظمة العلاقات السببية كعلاقات آنية فقط . وهذا التعريف يحد (بدون ضرورة) من نطاق التحليل الساكن . فاذا كان التوازن حالة لا يوجد فيها اي تغيير خلال الزمن فانه يستنتج من ذلك انه مازال التوازن قائماً ، وانه من الممكن عندئذٍ التغاضي عن المدى الزمني للعلاقات . فمثلاً اذا كان سعر الفائدة ثابتاً فالامر واحد اذا اعتبرنا الاستثمار متوقفاً على سعر الفائدة بالامس او متوقفاً على سعر الفائدة اليوم ، لان سعر فائدة الامس هو نفس سعر فائدة اليوم . ونستطيع ان نقرر ببساطة ان الاستثمار غير المؤرخ يتوقف على سعر فائدة (غير مؤرخ ايضاً) . ونفس الشيء يمكن ان يقال بالنسبة الى التعود الذي لا يوجد له دور مستقل حين لا يوجد باي تغيير ومن ثَمَّ فانه يمكن اهماله .

واذا ماكان التحليل يحد نفسه باوضاع التوازن فانه من الممكن اسقاط الناحية الزمنية . اما في استخدام التحليل الساكن فاننا لسنا مضطرين لان نغفل ان بعض العلاقات تظل قائمة خلال الزمن ولكن هذه الحقيقة لاتؤدي الى ظهور اي فرق مادمنا نقصر اهتمامنا على الاوضاع التوازنية . ولكم وجود علاقات قائمة خلال الزمن هو امر لا يمكن اغفاله اذا كنا نتناول بالتحليل حالات عدم التوازن والتغيير والذي يعود بنا مرة اخرى الى ان نقرن التحليل الحركي بعدم التوازن والتغير .

ومع هذا فان النظرة الكاملة للتوازن كحالة خاصة من النظام الحركي تؤدي بنا الى اكتشاف انه ليس في وسع كل الانظمة الحركية الوصول الى التوازن . وهذا صحيح حتى لو امكن ايجاد اصل توازني لهذا النظام . وقد يوجد نمط ما من المتغيرات الذى اذا ماتحقق، فانه سوف يعيد نفسه دون انقطاع وذلك في غياب اي اضطراب

جديد . ومع هذا فانه اذا مابدأ النظام من وضع اخر مختلف عن وضع التوازن فان النظام قد لايظهر اي ميل للوصول الى التوازن ، ولكنه يولد فقط تغييرات جديدة مستمرة وهكذا . فان مثل هذا التوازن لايعني كثيراً وهو مايسمى بالتوازن غير المستقر unstable equilibrium. اما التوازن المستقر stable equilibrium. فانه – على العكس من ذلك ، توازن تتجه اليه حركة النظام او تصل اليه – فاذا ماحدث اضطراب في التوازن المستقر فانه سوف تتم العودة اليه ذلك بعكس التوازن غير المستقر .

والان فاذا ماقصرنا تحليلنا على تحليل الاوضاع التوازنية فاننا لن نستطيع التمييز بين التوازن المستقر والتوازن غير المستقر . وقد كان يمكننا لهذا السبب ، ان ندافع عن التحليل الساكن كتقريب جيد وذلك بالقول باننا لانهتم – او بانه في امكاننا ان نهمل مايحدث على الطريق "واننا مهتمون فقط بالمستقرات النهائية . ولكن نظراً لاننا قد وجدنا انه من السهل تكوين نماذج اقتصادية معقولة وليست مستقرة ، او انظمة تكاد تكون مستقرة (بمعنى انها تحتاج الى وقت طويل حتى تستقر في حالة حدوث اضطراب) وكذلك بسبب ان النتائج التي نحصل عليها من هذه النماذج تتطابق مع ملاحظاتنا حول مايجري في الواقع ، فاننا نعتقد الان ان طريقة التحليل الساكن هي ليست فقط طريقة قاصرة وانما يمكن ان تكون مضللة ايضاً .

ومع هذا فانه نظراً لان التحليل الساكن هو التحليل الابسط ولانه يمثل نقطة بداية ليست فقط مناسبة وانما ضرورية ايضاً للتحليل الحركي فان الطريقة الاساسية للتحليل في هذا الكتاب سوف تكون طريقة التحليل الساكن ومع هذا فاننا لن نهمل التحليل الحركى اهمالاً كاملاً .

الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي :
MACROECONOMICS AND MICROECONOMICS

ان معظم وليس كل محتويات النظرية الاقتصادية التقليدية وذلك حتى السنوات الخمسة والثلاثين او الاربعين الاخيرة تتكون من الاقتصاد الجزئي . فنظرية السعر والقيمة ونظرية المستهلك والمنشآت والصناعة وكذلك معظم نظرية الانتاج والرفاهية الاقتصادية هي من نوع نظريات الاقتصاد الجزئي . ومع هذا فان

للنظرية النقدية ونظرية الدورات الاقتصادية تاريخا طويلاً وهما يقعان كما هو واضح ضمن الاقتصاد الكلي .

وفي واقع الامر فانه من الصعب رسم خط واضح يفصل بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي . واية نظرية عامة حقاً يجب ان تتضمن الاثنين معاً . ومثل هذه النظرية يمكن ان تشرح السلوك الفردي ، والانتاج الفردي – الدخول والاسعار ، في حين ان جميع او متوسطات النتائج الفردية ستكون المجاميع التي يتعامل بها الاقتصاد الكلي . وتوجد مثل هذه النظرية بالفعل ولكن عموميتها تتركها بمحتويات واقعية قليلة . وعلى هذا فاننا قد وجدنا انه حتى يمكن الوصول الى نتائج ذات معنى ، فان من الاحرى معالجة قضايا الاقتصاد الكلي على المستوى الكلي ومسائل الاقتصاد الجزئي على المستوى الجزئي .

وقد يستغرب الفرد حالاً عن كيفية امكانية التوصل الى اقتصاد كلي ذي معنى . فصحيح على اية حال ان الانتاج الكلي (مثلاً) هو تجميع للانتاج الفردي والسؤال الان هو كيف يمكن ان نشرح الكل بدون ان نشرح الاجزاء في نفس الوقت ؟ وتثير الاجابة عن هذا السؤال كثيراً من القضايا التي هي ابعد من ان تكون مبدئية والتي سوف نتعرض لها احياناً اثناء هذه الدراسة ولكن من الافضل ان نعلق مبكراً ولو باختصار حول هذه المسألة في اثناء مناقشتنا هذه .

ويكمن جانب من الاجابة في حقيقة ان حجم الاقتصاد الكلي يمكن ان تأخذ في الاعتبار الكثير من المحددات وتتناول الكثير من العلاقات التي لايمكن تطبيقها على الاجزاء المنفردة . فمثلاً نجد انه يمكن ان يختلف دخل فرد ما او مجموعة من الافراد وعادةً مايكونوا مختلفين عن حجم الانفاق على الانتاج الجاري في حين انه بالنسبة للمجتمع كله فان الدخل والانفاق (بعد تعريفهما بصورة صحيحة) يمكن اظهارهما دائماً متساويين .

ويمكن لاي فرد ان يدخر بدون ان يستثمر او يستثمر بدون ان يكون لديه مدخرات حالية او سابقة في حين نجد ان الادخار والاستثمار – معرفين بعناية – يجب ان يتطابقا دائماً وذلك بالنسبة للاقتصاد كله . وقد تفوق وارداًت قطر ما صادراته ولكن من الواضح ان صادرات وواردات كل الدول يجب ان تكون متساوية .

ويستطيع الفرد ان يخفض من رصيده النقدي وذلك بأن يدفع اكثر مما يستلم ولكن المجتمع لايستطيع ذلك ما لم يحدث تغير في حجم النقود في المجتمع كله .

وتستطيع اية منشأة او صناعة بصورة دائمة تقريباً ان تزيد من انتاجها ومن مستوى التشغيل فيها وذلك باغراء العمال وسحب المواد الاولية من الصناعات الاخرى ولكن حين يكون هناك مستوى توظف كامل فان الصناعة ككل قد لاتستطيع زيادة الانتاج الكلي .

ويتمثل الشق الاخر من الاجابة في ان العديد من المتغيرات التي تبدو هامة جداً في شرح السلوك الفردي تميل الى ان تلغى بعضها بعضاً عندما تتناول المجاميع ويمكن توضيح ذلك من خلال علاقة الدخل ـ الاستهلاك والتي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الكلي . فلا يتوقف السلوك الاستهلاكي لعائلة على الدخل فقط وانما وبصورة هامة على عدة اشياء اخرى) مثل عمر رب العائلة ، وحجم العائلة ، وعمر السيارة التي تملكها العائلة، وعمر السلع المعمرة الاخرى لديها، وعما اذا كانت العائلة تمتلك ام تستأجر مسكنها، على حالات المرض والولادات والزواج، عمر الاولاد في سن الجامعة وهكذا . وحتى يمكن شرح الانفاق الاستهلاكي لفرد او مجموعة صغيرة فانه يجب ادخال كل هذه المتغيرات بالاضافة الى متغيرات اخرى كثيرة . ولكن لشرح السلوك الاستهلاكي الكلي فان الكثير من هذه المتغيرات يبطل الواحد منها الاخر على الاقل في الاجل القصير . فمثلاً نجد ان **التركيب العمري لاجمالي** السكان يتغير ببطء شديد وكذلك نسبة الذين يملكون البيوت . وتغير الولادات والوفيات وحالات المرض نمط الاستهلاك لعائلات كثيرة ولكن تكرار وقوع مثل هذه الحالات في مجموع السكان هو امر يمكن التنبؤ به وهو ثابت عموماً . وقد يمتلك بعض الافراد سيارات قديمة او اثاثاً قديماً ولكن اخرون يمتلكون سيارات حديثة واثاثاً جديداً وهكذا . ولا يمكن اهمال مثل هذه المتغيرات كلياً عند تناول السلوك الكلي وخصوصاً عند معالجة فترات زمنية طويلة . ولكن مع هذا فان اهميتها تتضاءل في زمن معين ، ويمكن احياناً اهمالها باطمئنان . ويمثل هذا واحداً من أهم مزايا التحليل الاقتصادي الكلي . فالسلوك الاقتصادي معقد ومتنوع عموماً بحيث انه حتى في التحليل الكلي سنجد انفسنا مضطرين الى ادخال عدد من المتغيرات ولكن مع هذا فاننا نستطيع ان نتعامل وبامان مع انظمة تحتوي على عدد اقل من المتغيرات من تلك التي ترتبط بالاقتصاد الجزئي .

وبصورة خاصة فاننا نجد ان معظم الاقتصاد الجزئي يجب ان يتناول الاسعار النسبية للسلع والخدمات. فاذا ارتفعت اسعار سلعة ما فان ذلك يؤدي الى جذب الموارد الى انتاج هذه السلعة ويؤدي بالمشترين الى تحويل مشترياتهم الى اتجاهات اخرى، وان تقلب علاقات الاسعار هذه هو الذي يؤدي الى تغيير في هيكل استخدام

الموارد . ولكن الاسعار النسبية هي التي تكون موضع الاعتبار دائماً ، اي سعر السلعة أ بالنسبة الى سعر السلعة ب ، جـ ، د وهكذا ومعدل الاجر في الصناعة او المنشأة أ بالنسبة الى الاجر المدفوع في مكان آخر او سعر خدمات عنصر انتاجي معين (تؤثر في دخل هذا العنصر) بالنسبة الى الاسعار التي يجب ان يدفعها الشخص الذي يحصل على هذا الدخل مقابل سلع استهلاكية معينة، او السلع الاستهلاكية بصورة عامة وهكذا . ولكن مرة اخرى نجد ان تأثير الاسعار النسبية قد يتلاشى بدرجة كبيرة عند تناول الاقتصاد ككل. فاذا حدثت زيادة في سعر سلعة ما فان ذلك يعني انه قد حدث انخفاض في اسعار السلع الاخرى بالنسبة الى سعر السلعة الاولى .

واذا كسبت صناعة ما او منتج ما او خسرا مستهلكين او عناصر انتاج نتيجة للتغير في الاسعار النسبية فانه قد توجد صناعات اخرى او منتجات اخرى قد كسبت او خسرت بحيث نجد ان المقادير الكلية لم تتأثر كثيراً . ولكن مع ذلك فان هذه التغيرات الداخلية تبقى موضع اهتمام اساسي للاقتصاد الجزئي .

ولا يعني ذلك القول أن الاسعار النسبية لاعلاقة لها بالاقتصاد الكلي ، على الرغم من ان معظم النظرية الاقتصادية الكلية قد اهملتها حتى الان . ومع هذا فانه يمكن تبرير اهمال الاسعار النسبية ـ التي هي موضع الاهتمام الاساسي للتحليل الاقتصادي الجزئي . كشكل من اشكال التقريب الاولى . وحيث ان أي سعر هو نسبي ليس فقط بالنسبة الى الاسعار الانفرادية بشكل عام وككل وانما بصورة مهمة احياناً بالنسبة الى الكثير من الاسعار الانفرادية الاخرى ، فان التغاضي عن الاسعار النسبية يقلل كثيراً وبضربة واحدة من عدد المتغيرات التي يعالجها الاقتصاد الكلي .(6)

مشكلة التجميع : The problem of Aggregation

وعلى الرغم من ان هذه الاسباب تؤيد ـ جزئياً ـ الافتراض القائل بامكانية وجود اقتصاد كلي له معنى ، الا انها لاتتصل بشكل محدد بالعلاقات التي يجب ان تكون بين نظريات الاقتصاد الجزئي السلوكية وما يقابلها من نظريات الاقتصاد الكلي . ولم تحظ هذه المسألة بالاهتمام الذي تستحقه من جانب الاقتصاديين الا انها مع ذلك قد حظيت باهتمام يكفي للاشارة الى وجود مشاكل

(6) سوف نتناول وباختصار في الفصل السادس عشر اهمية الاسعار النسبية للانفاق الاستهلاكي الكلي .

هائلة عند محاولة ترجمة نظريات الاقتصاد الجزئي الى اقتراحات قابلة للاختبار على المستوى الكلي . كما توجد ايضاً مشاكل عند محاولة اشتقاق نظريات اقتصادية جزئية على اساس الانتظام التجريبي الذي يتم ملاحظته على المستوى الكلي .

لقد تطورت نظريات الاقتصاد الجزئي على افتراض مسبق a priori قائم على مفهوم تحقيق الاستلية او تعظيم الوضع مع وجود بعض العلاقات الفيزيولوجية او الفنية المفروضة مسبقاً بين الدخلات والمخرجات . وعلى الرغم من اننا قد نستطيع احياناً اختبار او قياس مثل هذه النظريات على اسس اقتصادية جزئية صرفة وذلك من خلال دراسات المنشآت الفردية او المستهلكين الافراد الا ان اغلب البيانات تمثل نوعاً من التأليف بين الوحدات . ومن هنا تظهر مشاكل التجميع حتى عند قياس واختبار نظريات الاقتصاد الجزئي التقليدية للاسعار وتوزيع الدخل وبدهياً فاننا نفترض ان هذه المشاكل تزداد حدتها كلما اتسع مدى التجميع لدينا سواء بالنسبة للعائلات او المنشآت او المنتجات . والمشاكل التجمعية هي ذات انواع مختلفة . واحد هذه الانواع هو احصائي بالمعنى الفني الضيق . وهو ينشأ أساساً من حقيقة ان هناك نوعاً ما من العشوائية randomness او « عدم التحديد » indeterminancy في السلوك الفردي . او عدم الدقة في قياس هذا السلوك الفردي ويجب ان يتوفر في الطرق الاحصائية التي تستخدمها في التجميع وجود افتراضات معينة (ومن الافضل ان تكون راضحة) حول هذا العنصر العشوائي . وعلى الرغم من اهمية هذه المشاكل الاحصائية فاننا لن نتناولها هنا ، وذلك بافتراض ان كل القياسات هي قياسات سليمة وانه لايوجد اي عنصر عشوائي في السلوك الفردي . وبجانب هذه الاسئلة الاحصائية فانه توجد مشاكل ترتبط بالمفاهيم ، والتي اذا اهملناها عرضنا انفسنا للخطر(٧) .

وكمثال بسيط نفترض ان نظرية الاقتصاد الجزئي تقرر ان استثمار اية منشاة هو دالة لارباحها (وذلك من بين اشياء اخرى) .

(٧) للحصول على نظرة اكثر شمولية واكثر صقلاً في معالجة مشاكل التجميع (ومن بينها المشاكل الاحصائية) من هذه المعالجة انظر : – H. Theil: *Linear Aggregation of Economic Relatieas* Hmesterdam, North – Holland, 1954

وكذلك لغرض المراجعة R. G. D. Allen في كتابه *Mathematical Economics* (London, Macmillan

وخصوصاً الصفحات 694 – 724 .

ولكن اذا افترضنا اننا لم نجد مثل هذه العلاقة بين الاستثمار الكلي لمجموعة من المنشآت وبين الارباح الكلية لهذه المجموعة هل ان ذلك سيجعل الفرضية خاطئة ؟ قد لايكون كذلك صحيحاً .

لنفترض ان دالات الاستثمار هي كما يأتي :

الحالة (أ)

$$I_A = 100 + 0.1R_A$$
$$I_B = -20 + 0.8R_B$$
$$I_C = R_C$$

حيث I_i هي احجام الاستثمار للمنشآت في (i) .

R_i هي احجام الارباح للمنشآت في (i) .

ويرتبط استثمار كل منشأة خطياً بالارباح بميل موجب .. ولنفترض الان ان حجم الارباح في نقطتين زمنيتين مختلفتين كان كما يلي :

Time 1	Time 2
$R_A = 100$	$R_A = 300$
$R_B = 100$	$R_B = 200$
$R_C = 200$	$R_C = 0$
$\Sigma R = 400$	$\Sigma R = 500$

وسيكون الاستثمار طبقاً للعلاقات السابقة كما يأتي :

Time 1	Time 2
$I_A = 110$	$I_A = 130$
$I_B = 60$	$I_B = 140$
$I_C = 200$	$I_C = 0$
$\Sigma I = 370$	$\Sigma I = 270$

$$\frac{\Delta\Sigma I}{\Delta\Sigma R} = \frac{-100}{100} = -1$$

وسوف نلاحظ انه على الرغم من ان الارباح قد زادت بمقدار 100 الا ان الاستثمار قد انخفض ومع هذا فانه يبقى صحيحاً ان الاستثمار بالنسبة لكل منشأة يرتبط بعلاقة موجبة مع الارباح والسبب هنا طبعاً هو ان توزيع الارباح الكلية قد تغير

بصورة جوهرية ويمكن ان نستنتج من هذا المثال انه اذا تغير توزيع المتغيرات الكلية «المستقلة» تغيراً واسعاً وغير منتظم فاننا لن نستطيع اشتقاق دالات كلية مستقرة او ذات معنى . وبالعكس فاننا باستخدام البيانات الكلية فاننا لن نستطيع ان نكتشف العلاقات الجزئية الصحيحة . الا انه توجد تحفظات عديدة على مثل هذه النتيجة الواضحة . فقد حصلنا على النتيجة في المثال السابق جزئياً وكذلك بسبب ان العلاقات الجزئية الفردية التي استخدمناها لهما درجات ميلان مختلفة بشكل كبير . والواقع هو انه اذا كانت درجات الميل متطابقة ، فان تغير توزيع الارباح الجزئية لم يكن ليؤثر على الاطلاق . ويمكن ملاحظة ذلك اذا نظرنا الى المثال التالي

الحالة (ب)

$$I_A = 60 + 0.5R_A$$
$$I_B = 10 + 0.5R_B$$
$$I_C = 100 + 0.5R_C$$

لقد تم اختيار هذه الدوال بحيث ينتج عنها نفس التوزيع السابق وكذلك نفس الاستثمار الكلي كما هو في الحالة (أ) مع التوزيع الاولى للارباح ويمكن الان اجراء المقارنة الآتية :

نقطة الزمن الاولى (1)

$R_A = 100$	$I_A = 110$
$R_B = 100$	$I_B = 60$
$R_C = 200$	$I_C = 200$
$\Sigma R = 400$	$\Sigma I = 370$

نقطة الزمن الثانية (2)

$R_A = 300$	$I_A = 210$
$R_B = 200$	$I_B = 110$
$R_C = 0$	$I_C = 100$
$\Sigma R = 500$	$\Sigma I = 420$

أي أن :

$$\frac{\Delta \Sigma I}{\Delta \Sigma R} = \frac{50}{100} = 0.5$$

يمكن ان نلاحظ هنا ان تغيرا في الارباح بمقدار 100 نتج عنه تغير في الاستثمار بمقدار 50 تماماً مثل العلاقة الحدية التي تصح بالنسبة لكل منشأة على حدة وقد كان من الممكن ان نحصل على هذه النتيجة حتى اذا اختلف مجموع الارباح عن الزمن الاول . ويجب ان يكون واضحاً انه حتى اذا كانت درجات الميل غير

متطابقة بل كانت بدلاً من ذلك متقاربة تتراوح – مثلاً – بين 0.45 و 0.55 ففي هذه الحالة فان اية زيادة في الارباح الاجمالية سوف تؤدي الى زيادة في الاستثمار بمقدار حوالي نصف الزيادة في الارباح عموماً وذلك بدون التأثر بكيفية توزيع الارباح (بين المؤسسات .. المترجم) . وبطبيعة الحال فانه حتماً في هذه الحالة – فان درجة ميل العلاقة الكلية يمكن ان يقع بسهولة خارج المدى 0.45 – 0.55 بل يمكن في الحالات الاستثنائية ان تكون سالبة ، او اكثر من (0.1) مثلاً . والمثال الآتي يوضح ذلك :

لنفرض :

الحالة (جـ)

$$I_A = 200 + 0.45R_A$$
$$I_B = -40 + 0.5R_B$$
$$I_C = -20 + 0.55R_C$$

نقطة الزمن (1)

$R_A = -200$	$I_A = 110$
$R_B = 200$	$I_B = 60$
$R_C = 400$	$I_C = 200$
$\Sigma R = 400$	$\Sigma I = 370$

نقطة الزمن (2)

$R_A = -100$	$I_A = 155$
$R_B = 250$	$I_B = 85$
$R_C = 350$	$I_C = 172.5$
$\Sigma R = 500$	$\Sigma I = 412.5$

نقطة الزمن الثالثة (3)

$R_A = 500$	$I_A = 425$
$R_B = 100$	$I_B = 10$
$R_C = -100$	$I_C = -75$
$\Sigma R = 500$	$\Sigma I = 360$

وكما هو واضح فان الميل الحدي للاستثمار هو 0.425 في كل من النقطة الزمنية الاولى والثانية في حين انه يساوي (0.1 –) بين نقطة الزمن الاولى والثالثة .

والنتيجة الاولى التي نحصل عليها هي ان عملية التجميع هي عملية سليمة اذا كان سلوك الوحدات الفردية الخاضعة لعملية التجميع متشابهاً بصورة أساسية ، وكذلك اذا كان توزيع المتغيرات المستقلة لايتغير بطريقة عنيفة جداً . ومعنى ذلك ، انه من المهم – في عملية التجميع – أن نجمع معاً تلك الوحدات التي تعتبر استجاباتها متشابهة تقريباً ، وان التجميع الذي يغطي اشكالاً مختلفة بدرجة كبيرة

قد يكون خطراً ، الا اذا تأكدنا من ان المتغيرات المستقلة تتغير بشكل واحد عموماً لكل الوحدات . وكثيراً مايمكن تحقيق هذا الشرط الاخير .. فمثلاً اذا كان المتغير المستقل هو سعر معين (او المستوى العام للاسعار) او سعر فائدة ، فاننا من الممكن ان نفترض ان جميع المنشآت او المستهلكين سيتعرضون لنفس التغيرات عند نقطة زمنية معينة . فعندما يكون المتغير المستقل هو دخل ما ، فاننا سنكون اقل تأكداً . وعندما يزداد او ينخفض الدخل المتاح للانفاق (او الارباح) فان الافراد الذين يحصلون على الدخل قد يواجهون بمواقف تختلف كثيراً عن الموقف الوسط او الموقف الكلي . وقد تكون هناك مشاكل اذا حدث وتم تجميع هذه المواقف المختلفة مع انواع كثيرة من ردود الفعل الفردية (الميول الجزئية) .

ومع هذا فان وجود اختلاف واسع في مواقف اصحاب الدخول قد لا يكون خطيراً – وذلك حين نتعامل مع عدد كبير من الوحدات – بشرط ان يكون هذا الاختلاف الواسع من المواقف ذا طبيعة عشوائية ، وذلك بمعنى انه لا يوجد اتجاه منتظم لدى ذوي دخول يواجههم نوع معين من حركات الدخل ، وذلك في شكل اختلاف معدلات رد الفعل (الميول الجزئية) عن المتوسط للمجموعات الاخرى . فالحقيقة التي تقرر ان مواقف الافراد تجاه التغير في الارباح تختلف كثيراً ، هو ليس بالامر الخطير بالنسبة لدالة الاستثمار التي تفرضها الا اذا كانت المؤسسات التي تنخفض ارباحها (مثلاً) حين تزداد الارباح الكلية لهما ميل للاستثمار يختلف كثيراً عن ميول المنشآت الاخرى .

ولكن اذا افترضنا – من ناحية اخرى – انه توجد لدينا اسباب تدعو للاعتقاد بأن التغير في توزيع المتغيرات المستقلة ليس فقط عشوائياً ولكن بدلاً من ذلك انه توجد تغيرات بين مواقف او تجارب مجموعات فرعية تختلف عن التحركات الكلية (او الوسطية) . فمثلاً اذا كانت هناك مجموعة فرعية من المنشآت ذات ارباح ثابتة جداً ومجموعة اخرى من المنشآت ذات ارباح متغيرة جداً (هذه المجموعة الاخيرة من المنشآت قد تتركز في صناعة معينة او قد تكون ذات حجم يختلف عن المجموعة الاولى) بحيث نجد ان التغيرات في الارباح الكلية هي أساساً نتيجة للتغيرات في ارباح هذه المجموعة الاخيرة ففي هذه الحالة نجد ان ميل الدالة الكلية سوف يعكس أساساً (ربما بشكل غير نموذجي) ردود فعل هذه المجموعة (الاخيرة) (8) .

(8) وعلى هذا يناقش Theil (المرجع السابق الملحوظة رقم 6) ص 24 – 26 بانه نظراً لأن الدخول العالية تعتبر أكثر تقلباً من الدخول المنخفضة فان الميل الحدي الكلي للاستهلاك سوف يعكس أساساً الميل الحدي الاقل غالباً لاستهلاك العائلات ذات الدخل المرتفع .

ويمكن توضيح هذه النقطة الاخيرة ، وذلك بأن ندرس بشكل أكثر عمومية الحالة التي نجد منها ان توزيع المتغير المستقل يتوقف بصورة منتظمة على حجمه الكلي . فاذا أخذنا الحالة البسيطة الآتية التي يكون لدينا فيها ثلاث علاقات جزئية لثلاث وحدات فردية ، كما يأتي :

$$y_a = a_0 + a_1x_a$$
$$y_b = b_0 + b_1x_b$$
$$y_c = c_0 + c_1x_0$$

ولنفرض ايضاً « دوال التوزيع » الآتية التي تمثل العلاقة بين تحركات المتغيرات المستقلة الفردية (x_c, x_b, x_a) والمتغير الكلي (χ) الذي هو حاصل جميع المتغيرات الجزئية الآتية .

$$x_a = A_0 + A_1x$$
$$x_b = B_0 + B_1x$$
$$x_c = C_0 + C_1x$$

حيث ان $A_0 + B_0 + C_0 = 0 \quad , \quad A_1 + B_1 + C_1 = 1$

ونهتم الآن بالبحث عن العلاقة بين المتغير الكلي التابع (الذي يساوي $y_a + y_b + y_c$) والمتغير الكلي المستقل × وبالاحلال البسيط فاننا نتوصل الى التعبير التالي عن y بدلالة x

$$y = (a_0 + b_0 + c_0) + (a_1A_0 + b_1B_0 + c_1C_0) + (a_1A_1 + b_1B_1 + c_1C_1)x$$

وبالتمعن في هذه المعادلات سنجد (في الحالة العامة) ان منحنى الدالة سوف يقطع المحور الرأسي (اي الجزء الثابت من العلاقة الكلية) عند نقطة تبعد عن نقطة الاصل بمقدار يساوي حاصل جمع نقاط التقاطع الجزئية (الحد الاول من المعادلة) زائداً حاصل جمع مرجّح لنقاط التقاطع لدالة التوزيع كل منها مرجح باستخدام الميول الجزئية (الحد الثاني) في حين نجد ان الميل الكلي (الحد الثالث) هو وسط مرجح للميول الجزئية حيث يتم الترجيح باستخدام ميول دالة التوزيع المناسبة . ونسميه هنا وسطاً مرجحاً بدلاً من ان نطلق عليها مجموعاً مرجحاً لأن حاصل جميع مفردات الترجيح وهي $A_1 + B_1 + C_1$ يجب ان يساوي الواحد الصحيح) ومن ثم تتوقف الدالة الكلية بصورة معقدة نسبياً (وهي أكثر تعقيداً اذا زاد عدد التغيرات المستقلة عن الواحد) على كل من الدوال الجزئية الفردية وكذلك على شكل دوال التوزيع .

ويمكن لنا ان نرى ايضا – في هذه الحالة البسيطة – ان نقطة تقاطع الدالة الكلية تساوي حاصل جمع نقاط التقاطع الجزئية فقط في حالة ماإذا كانت ثوابت دوال التوزيع تساوي جميعها صفراً (كما سوف يكون عليه الحال اذا ماكانت نسب توزيع المتغير المستقل ثابتة) . ويمكن ان نلاحظ ايضاً ان الميل الكلي هو وسط مرجع للميول الجزئية والذي يكون فيه الترجيح الأكبر للوحدات الأكثر تعرضاً للتقلب وكذلك نلاحظ انه اذا كانت الميول الجزئية متساوية($a_1 = b_1 = c_1$) فان اوزان الترجيح (والتي يمثلها هنا توزيع المتغير المستقل) لن يكون لها اي تأثير. ويمكن الحصول على نتائج متشابه في حالة ماإذا كان اي من x او y رقماً قياسياً ثابت الترجيح بدلاً من ان يكون اي منهما تجميعاً للمتغيرات الكلية المقابلة .

والاستنتاج العام هو ان شكل العلاقات الكلية يعكس كلا من : (أ) اشكال العلاقات الجزئية المقابلة و (ب) ان المفردات المنتظمة في توزيع المتغيرات المستقلة هي ذات اهمية كبيرة للاقتصاد الكلي وهذا يعني انه حتى لو كانت لدينا علاقة كلية مستقرة الى حد كبير فان مدى استقرارها في المستقبل يمكن ان يتوقف على استمرار واحدة او أكثر من علاقات التوزيع . فمثلاً اذا حدث تغير في توزيع السكان او في اذواق المستهلكين او تركيب قطاع الاعمال ، او في السياسة الحكومية بحيث تؤثر في علاقات التوزيع فان ذلك قد يؤدي الى تغير العلاقة الكلية حتى ولو بقيت العلاقات الجزئية المقابلة (اي التي تمثل انماط سلوك الوحدات الفردية) ثابتة .

وحيث ان الكثير من نماذج الاقتصاد الكلي لاتحتوي على دوال توزيع بصورة صريحة فان اي تغير في هذه الدوال يقلب التنبؤات القائمة على أساس افتراض استقرار الدوال الكلية .

وتصبح مشكلة التجميع أكثر صعوبة اذا افترضنا مسبقاً ان العلاقات الجزئية الاساسية هي علاقات غير خطية كما هو الحال مثلاً في دوال انتاج المنشآت الفردية . ويمكن التحكم في مشكلة عدم الخطية هذه فقط اذا كان توزيع الانتاج الكلي يتم دائماً بنسب ثابتة بين عدد ثابت من المنشآت . ولكن الواقع هو ان اي تغير في الانتاج الكلي في اغلب الحالات يتضمن تغييرات متميزة في توزيعه بين الصناعات والمنشآت . وبالاضافة الى ذلك فانه يجب عدم افتراض ثبات عدد المنشآت مع زيادة او انخفاض الناتج الكلي . وكما سيتضح فيما بعد في الفصل الرابع فان الافتراض المتفائل الذي يفترضه العديد من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد الكلي حول وجود دالة انتاج كلية في الاقتصاد يشابه شكلها الشكل المقترح بالنسبة للمنشآت ، هو افتراض ليس له مايبرره .

ويعتبر هذا من الخطورة بمكان خاصة اذا كانت هناك اقتراحات حول سياسات معينة قائمة – كما يلاحظ في بعض الحالات – على نتائج تحليلية تعكس هذا الافتراض الخاطيء .

وعلى الرغم من ان مشاكل عملية التجميع في الاقتصاد الكلي يمكن ان تكون مشاكل عويصة جداً وعلى الرغم من اننا سوف نعطيها بعض الاهتمام من وقت لآخر البحث الا اننا سوف نمر عليها سريعاً . ويرجع هذا بشكل عام الى ان المهتمين بالاقتصاد الكلي لم يعملوا على دراسة هذه المشاكل بعد وانه لا يوجد لدينا مايمكن قوله بصددها .

افتراضات النظرية الاقتصادية الكلية المشتقة من النظرية الجزئية : The Microeconomic Assumptions of Macroeconomic Theory

ان نظريات الاقتصاد الكلي المعروضة للمناقشة في هذا الكتاب سواء كانت نماذج كلاسيكية مبسطة او نماذج " مابعد كينز " ، هي نظريات معبر عنها في اطار متغيرات كلية وتتضمن علاقات دالية وتعريفية بين هذه المتغيرات . مع ذلك فان ماتلخصه هذه العلاقات الكلية ليس هو سلوك لمجموعة من متخذي القرارات ولا هو محددات يفرضها جهاز انتاجي ضخم ، بل سلوك الافراد من مستهلكين ومشاريع (منشآت) وكذلك القيود الموضوعة على سلوك هؤلاء الافراد .

ومن الواضح انه يجب وضع بعض الافتراضات الخاصة بهذا السلوك سواء تم ذلك في شكل صريح او ضمني . وفي الاقتصاد الكلي عموماً كانت هذه الافتراضات ضمنية ولكن اصبح الآن واضحاً بشكل أكبر انه من المهم جداً أن توضع هذه الافتراضات في شكل صريح بأكبر درجة ممكنة .

وحيث اننا نهتم باقتصاد يماثل اقتصاد الولايات المتحدة فاننا نفترض – طبعاً – ان معظم النشاط الانتاجي يتم بواسطة المنشآت الفردية وكذلك ان معظم الاستهلاك يقوم به الافراد . بالاضافة الى ذلك فان ايصال السلع والخدمات المنتجة بواسطة المنشآت الى الافراد يتم بواسطة نظام لامركزي من الاسواق وكذلك فان خدمات عناصر الانتاج تصل الى المنشآت من خلال نظام مماثل للاسواق .

كما نستخدم نظريات الاقتصاد الكلي الافتراضات الخاصة بسلوك المستهلكين والمنشآت الانتاجية وكذلك الافتراضات الخاصة بالاسواق التي تربط

بينها والتي تستخدم عادة في التحليل الجزئي سواء كان ذلك ناتجاً عن التقليد او عن الملاءمة . والافتراض الاول التقليدي الذي يتم وضعه نموذجاً في الاقتصاد الجزئي هو ان المستهلكين والمنتجين في كل سوق هم من التعدد والاستقلالية بحيث ان كلاً منهم هو « آخذ للاسعار » Price taker ، بمعنى انه لا يحدد السعر بنفسه وانما يقبل السعر الذي يتحدد نتيجة التفاعل المتبادل بين البائعين والمشترين.وبما ان ذلك لم يعد صحيحاً بالنسبة للكثير من الاسواق في الاقتصادات الحديثة فانه سوف يكون ضرورياً ان نقيم الى اي مدى يمكن ان تتأثر النظرية الكلية نتيجة لادخال فرضية وجود اسواق تنافسية غير كاملة "مثل الاحتكار او احتكار القلة او اي شكل آخر من هياكل السوق ذات المنافسة غير الكاملة التي تتحدد فيها الاسعار ويتم الحفاظ عليها لفترات لا يستهان فيها .

والافتراض الثاني وهو افتراض أكثر حذقاً هو ان جميع الاسواق هي دائماً في حالة توازن، بمعنى ان الاسعار تتحدد بحيث لا يكون هناك اي عامل اقتصادي غير راض عن المبادلات التي تتم في السوق . وللتعرف على ما يتضمنه مثل هذا الافتراض لنأخذ التحليل المألوف لسوق تنافسية واحدة . ان دالة عرض هذا السوق تجعل تدفق كميات السلع المخططة او المرغوبة دالة مباشرة لسعر السوق وان دالة طلب هذا السوق تجعل من هذه التدفقات المخططة او المرغوب فيها دالة ذات علاقة عكسية للسعر . وسوف يكون هناك سعر توازني ما تتعادل عنده المشتريات المخططة او المرغوبة مع المبيعات المخططة او المرغوبة . والتبادل الذي يتم عند هذا السعر التوازني سوف لا يترك اي بائع او مشتر دون ان يحقق مبيعاته او مشترياته التي يرغب فيها ويتغير هذا السعر التوازني بصورة مستمرة ـ بطبيعة الحال ـ اذا حدث تغير في دالة الطلب او دالة العرض .

وعلى هذا فاننا عادة مانفترض ان كل المعاملات تتم عند الاسعار التوازنية والكميات التوازنية . واذا تمعنا النظر للحظة فسوف يظهر لنا ان مثل هذا الافتراض ليس صحيحاً . ان ذلك يتضمن وجود قوة ما في السوق توجه السعر آنياً نحو التوازن، حتى ولو كانت ظروف كل من الطلب والعرض تتغير بسرعة.واذا اخذنا بفرض ان كلاً من المشتري والبائع يسلك سلوك أخذ للسعر فان ذلك لا يمكن ان يكون مؤكداً مالم تدخل وسائل جديدة ومثل هذه الوسيلة قد تكون وجود دلال auctioneer. ودور هذا الشخص ـ تصورياً ـ هو ان يقوم بالاعلان عن السعر لكي يتعرف على الكميات المطلوبة والكميات المعروضة عند هذا السعر . فاذا ماكان هناك عند هذا السعر فائض في العرض او فائض في الطلب فانه سوف ينادي على سعر آخر ويتأكد

ثانية من وجود فائض في العرض او فائض في الطلب . وتستمر عملية التجربة والخطأ هذه (او ماسماه Walras « تلمس الطريق » groping or Tôtonnement حتى يتحقق التوازن وحينئذٍ فقط يتم التبادل . واذا ماتوفرت بعض الافتراضات المعقولة والمقبولة فيمكن البرهنة عندئذٍ على ان مثل هذه العمليات تؤدي الى السعر والكمية التوازنيين .

وقد نجد انه يوجد « اتجاه » Tendency في كل من السعر والكمية للتحرك نحو التوازن . وذلك في ظل اشكال تنظيمية اخرى للاسواق أكثر واقعية بما في ذلك حالات تحديد الاسعار price setting وحالة ماإذا كان المشتري آخذاً للكمية quantity taking. وفي ظل هذه الاشكال المختلفة نجد ان التبادل يتم حتى ولو كان السوق غير متوازن (اي قيام المتاجرة عند اسعار غير توازنية) وان عملية التحرك نحو التوازن تستغرق وقتاً من الزمن . وهكذا فان من الواضح ان النظرية تقرر وصفاً غير دقيق للسوق .

الافتراض الثالث ـ الذي يرتبط بالفرضية السابقة ـ والذي تتضمنه نظريات السوق التقليدية هو ان كل البائعين والمشترين يعرفون اسعار السلع التي يتعاملون بها ، كما يعرفون ايضاً اسعار كل السلع الاخرى المرتبطة بسلوك المشترين او البائعين في سوق معينة ، وهذا كما لو كانت كل الاسعار هي اسعار معلنة في نفس الوقت في كل موقع من مواقع اتخاذ القرار بحيث تتوفر كل المعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات البيع او الشراء لكل المتعاملين وهذا هو مايسمى بطريقة غير محددة بأنه يعد معلومات كاملة .

وفي الواقع لا يوجد لدى كل المشترين او البائعين مثل هذه المعلومات. بل بدلاً من ذلك يتم اتخاذ القرارات في مواجهة درجةٍ ما من الخطأ او عدم التأكد حول السعر .

ويعتبر مثل هذا النوع من عدم التأكد فيما يتعلق بالسعر مهماً ، لأن ذلك يعني ان التبادل يمكن ان يتم في السوق آنياً عند أكثر من سعر واحد او على الاقل عند سعر لم يتوقع بعض البائعين او المشترين الحصول عليه او دفعة عند اتخاذهم قرارات البيع او الشراء . (ويمكن ان تأخذ في الاعتبار ايضاً تأثيرات عدم التأكد فيما يتعلق بجوانب اخرى متعددة للسوق .

والافتراض الرابع الذي يعتبر أكثر ارتباطاً بنظريات الاقتصاد الجزئي الأكثر تبسيطاً هو توقعات السعر الاحادية (اي توقعات سعرية ذات مرونة تساوي

الواحد) . ويعني هذا أنه على الرغم من أنّ الاسعار المتوقعة قد تكون مختلفة عن الاسعار الجارية فان اي تغير في الاسعار الجارية سوف يؤدي الى نفس النسبة من التغير (وفي نفس الاتجاه) في توقعات كل المتعاملين بالنسبة للاسعار المستقبلية . وليس هذا هو الحال بالضرورة حيث انه كثيراً ماتسود انماط اخرى مختلفة (للتوقعات) .

ان هذه القيود (وقيوداً اخرى غيرها) على الافتراضات التقليدية في التحليل الجزئي قد تكون او قد لاتكون مهمة كثيراً لاغراض الاقتصاد الجزئي اذ ان ذلك يتوقف على نوع المشكلة موضع الاعتبار . ولكن من الناحية الاخرى سنرى فيما بعد – انها قد تكون حاسمة بالنسبة الى التحليل الكلي (على الاقل عندما يتم تطبيق ذلك في كثير من المسائل الكلية). والسبب في ذلك يرجع الى انه اذا كان كل او بعض هذه الافتراضات التي ذكرت سابقاً لاتعطي وصفاً دقيقاً للاسواق الجزئية النموذجية فان غياب هذه الشروط التي تم افتراضها قد يزيل او يضعف من أية امكانية لاتجاه المستويات العامة للاسعار او الكميات الكلية (للناتج والتشغيل وغيرها) . وبدلاً من ذلك فانها تسبب اقترابها او استقرارها عند توازن غير حقيقي او حتى التحرك بعيداً عن التوازن الحقيقي . ومثل هذه النتائج هي نتائج غير متصورة بالنسبة للاسواق الجزئية التي تتم دراستها في التحليل الجزئي .

فاذا كان الحال كذلك فان القاريء قد يتساءل عن مدى فائدة بحث النظريات الكلية القائمة على أسس الاقتصاد الجزئي المبسطة جداً . وأحد الاسباب قد يكون مجرد السهولة (الملاءمة) حيث انه اذا لم نأخذ في الاعتبار الفروض الاربعة السابقة فإن ذلك سوف يؤدي الى زيادة كبيرة في صعوبة التحليل حيث يتطلب توصيفاً لغويا وكذلك نماذج رياضية أكثر تعقيداً . وقد يؤدي الى ظهور عناصر كثيرة من عدم التحديد . وبالتالي فانه من المفيد على الأقل ان نبدأ من ابسط هيكل جزئي . وقد تثير النظريات الكلية التي تستخدم هذه الافتراضات مايكفي من الصعوبات وعلى كل فاننا سوف نسمح فيما بعد لنظريات جزئية أكثر صعوبة وذلك عندما نحاول التوصل الى النواحي الأكثر اهمية في المشاكل الاقتصادية الواقعية .

وعلى أية حال فان نظريات الاقتصاد الكلي الاولى التي سوف نبحثها اولاً (في الفصلين الرابع والخامس) وهي قانون ساي والنظرية الكمية في النقود تعتمد فعلاً على نفس الافتراضات المبسطة للنظرية الجزئية وللأسف فان جزءاً كبيراً ايضاً من التطورات اللاحقة في نظرية الاقتصاد الكلي يفعل نفس الشيء .

بعض نواحي القصور في هذا التحليل:
Some limitations of the Analysis

لقد سبق ان اشرنا الى ان هذا الكتاب يتناول – بصورة محدودة – التحليل الحركي . ومع هذا فانه توجد نواحي قصور اخرى هامة ايضاً يجب ان تلفت نظر القاريء اليها .

واحد هذه الجوانب هو غياب التحليل المنهجي للنمو الاقتصادي . غير ان الموضوع ليس غائباً . بل قد تكون الاشارة الى الموضوع هنا هي أكثر منها في اي كتاب آخر في الاقتصاد الكلي . ومع هذا فان النظرية الوحيدة التي تم تحليلها بصورة منهجية والتي تبدو كمرشح لأخذها في الاعتبار ماهي النظرية الكلاسيكية الحديثة في النمو . وبالنسبة لهذا الكاتب فان ذلك يبدو عقيماً وغير كاف كمعالجة لمثل هذا الجانب الهام من الاقتصاد الكلي الحديث بحيث انه لن يستطيع التنافس بنجاح مع موضوعات اخرى مهمة يجب ان تحتويها معالجة مثل هذه . وعلى هذا فان مناقشة مسألة النمو هنا هي مناقشة غير منهجية وغير منتظمة ولكن يندر غيابها لمدة طويلة .

والاستبعاد الثالث هو استبعاد ربما كان أكثر اهمية يكمن في انه لاتوجد أية اشارة مهمة الى العلاقات الكلية الدولية في اي مكان من هذا الكتاب . والسبب هو ان الموضوع هو من السعة بحيث لايمكن ان يتضمنه مثل هذا الكتاب فمتناول هذا الموضوع بصورة صحيحة يحتاج الى الكثير بحيث لايمكن ان تحتويه الا مادة في الاقتصاد الدولي . ويمكننا فقط ان نحذر القاريء من ان التحليل ليس تحليلاً كاملاً في نقاط كثيرة لأننا لم نأخذ في الاعتبار التأثيرات وردود الفعل الدولية ويمكن ان ننصح طالب الاقتصاد الكلي المجد بأن يدرس الاقتصاد الدولي كذلك .

ومع ذلك فان العكس صحيح ايضاً اذ ان الكثير من محتوى هذه المادة مهم لدراسة الاقتصاد الدولي . وحيث انه لايوجد كتاب منهجي متوسط في هذا المجال يمكن ان يتضمن كل ماذكر هنا فان النصيحة المتوازية التي يجب اعطاؤها لدارسي الاقتصاد الدولي هي ان يدرّس الاقتصاد الكلي ايضاً .

اسئلة للمراجعة :

١ ـ كيف يختلف التحليل الساكن المقارن عن التحليل الحركي ؟

2 ـ (1)ماهي الاختلافات بين مفاهيم المتغير الرصيدي والمتغير التدفقي متغير النسبة ratio variable ؟

(2) صنف كلاً من المتغيرات الآتية بين متغير رصيدي وتدفقي ومعدلات .

أ ـ الدخل ب ـ المدخرات ـ جـ ـ النقود
د ـ الاجر هـ ـ سعر الفائدة و ـ العجز الحكومي ز ـ المبيعات من منتج معين
حـ ـ الثروة ط ـ سرعة الدوران ـ ك ـ السعر ـ ل ـ الدين الحكومي ـ م ـ المخزون السلعي ـ ن ـ **اقراض البنوك** ص ـ نسبة الدخل المدخرة ع ـ الاستيرادات ـ ف ـ الاستثمار .

(3) اذا كان عدد من المنشآت تقوم بانتاج سلعة معينة طبقاً لدالة الانتاج الجزئية :

$$Y_i = \frac{K_i}{a_i} \qquad (i = 1, 2, \ldots, n)$$

حيث Y_i هو انتاج كل منشأة
K_i هو رأس مال كل منشأة
a_i هو معامل رأس المال ـ الانتاج في كل منشأة

اوضح كيف يمكن الحصول على دالة الانتاج الكلية الآتية $Y = \frac{K}{a}$ اذا كانت

$$Y = \sum_{i=1}^{n} Y_i$$

$$K = \sum_{i=1}^{n} K_i$$

ماهي الافتراضات التي يجب ان تتحقق لكي لاتكون دالة الانتاج الكلية دالة لالبس فيها .

4. ـ يقال احياناً ان تحليل التوازن يماثل أخذ صور آنية للاقتصاد في حين ان التحليل **الحركي** هو أخذ صورة متحركة له . لكن هذا خطأ لماذا ؟

مراجع مختارة

A. Marshall, *Principles of Economics*, (Macmillan, 8th ed., 1920), pp. 1–48. (How the great British expositor and synthesizer of economic ideas described the nature of economic inquiry.)

H. Theil, *Linear Aggregation of Economic Relations*, (North-Holland, 1954). (An introduction to the technical problems of aggregating economic relationships.)

E. R. Weintraub, "The Microfoundations of Macroeconomics: A Critical Survey," *Journal of Economic Literature*, 15 (March 1977), 1–23. (A sophisticated guide to the literature—often rather esoteric—on this important subject.)

الفصل الثاني

2

الدخل القومي ، الانتاج ـ الثروة ومستوى الاسعار .

National Income , Product , Wealth and the Price Level

كما سبق ان أشرنا في الفصل الاول ، فان الاقتصاد الكلي يهتم بالكميات الكلية وبصورة خاصة بتلك الكليات التي ترتبط بالاقتصاد ككل ، مع تجزئة هذه الكليات الى مجموعات فرعية . وسوف يقدم هذا الفصل ـ والفصل الذي يلية بعض المفاهيم الكلية الهامة (وكذلك التفصيلات الاساسية لهذة الكليات) التي تستخدم بكثرة في التحليل الاقتصادي الكلي ، وكذلك سوف نقترح ـ على الاقل من ناحية المبدأ كيف يمكن قياس هذه المفاهيم . كما سيتم تطوير بعض العلاقات المعينة بين هذه الكميات مثل بعض العلاقات التعريفية (أي المحاسبية) بالاضافة الى القليل من العديد من العلاقات الدالية بينها . وفي الفصول الآتية عندما نحتاج الى مناقشة النتائج العملية ، التي يعبر عنها في شكل علاقات بين المتغيرات الكلية التي يتم قياسها كدخل قومي او ناتج او ثروة او احصاءات التوظف في بلد معين فأننا سنتوسع أحياناً في المعالجة الاولية في هذا الفصل .

وبصورة أساسية فأن المفاهيم التي تناقش هنا ـ وفي الواقع جميع المعالجات في هذا الكتاب تستهدف اساساً أن تكون قابلة للتطبيق في اقتصاد (مثل اقتصاد الولايات المتحدة) يتم فية تنظيم وتحقيق الجزء الاكبر من الانتاج بوساطة المنشآت الصناعية الفردية وكذلك يتم الجزء الاكبر من الاستهلاك بواسطة العائلات الفردية. ومع ذلك فأننا ـ ومنذ البداية ـ سوف نقوم بادخال قطاع الحكومة الذي يمكن ان يقوم بجزء من الانتاج بنفسه وشراء جزء هام من انتاج الاقتصاد ويقوم بفرض الضرائب ، واجراء مدفوعات تحويلية الى القطاع العائلي . وعلى الرغم من ان

بعض ـ او أغلب ـ ماسوف يقال في هذه الفصول والفصول التالية له يمكن ان يكون متصلاً بمجتمع على درجة عالية من الاشتراكية او الجماعية والذي يكون فيه دور الحكومة غالباً ومسيطراً فأننا لن نتناول التعديلات الجوهرية الضرورية في قياس النشاط الاقتصادي في مثل هذه المجتمعات .

مفهوم الدخل القومي THE CONCEPT OF NATIONAL INCOME

يمكننا ان نعرف دخل الفرد بانة القيمة النقدية لما يحصل عليه من الخدمات الانتاجية التي يقدمها هو او مايملكه من ثروة . والمفهوم الاقتصادي الكلي **للدخل القومي** ماهو الا دخول الافراد كما تم تعريفها هنا . وكما هو واضح فأن الدخل هو مفهوم تدفقي Flow Concept يقاس عملياً بتسجيل وجمع مدفوعات دخول الافراد وما اليها والتي تتحقق في فترة ذات طول زمني محدد .

وتعريف الدخل على أنه ايرادات earnings يجعله متميزاً عن تعريفه كمتحصلات reciepts لما حيث ان جزءاً من الدخل الذي يتحقق في فترة زمنية ما قد لايتم استلامه من قبل اي فرد ـ اما لأنه قد تم دفعه بشكل ضرائب ، او تم استبقاؤه في مكان ما (مثلاً الارباح غير الموزعة لدى الشركات) مع احتمال امكانية دفعها وتسلمها في تاريخ لاحق . ومن الناحية الاخرى فأن المتحصلات الدخلية الفعلية قد تفوق الايرادات اما بسبب تأخير دفع الايرادات التي تم تحقيقها في فترة سابقة والتي تفوق مايتم الاحتفاظ به آنياً ، او من خلال المدفوعات التحويلية ـ التي لاتمثل ايرادات من خدمات انتاجية سابقة او حالية . (مدفوعات الرفاهية ، وتحويلات الضمان الاجتماعي وتحويلات المحاربين القدماء كلها أمثلة على التحويلات التي تقوم بها الحكومة . وكذلك خصم ديون المستهلكين المعدومة من قبل الشركات او ماتقدمه الشركات الى الجهات الخيرية فانها تمثل التحويلات التي يقوم بها قطاع الاعمال . كما ان الهدايا او مشاركة الافراد في الدخل فهي تمثل تحويلات دخلية بين الافراد .) .

ويجب هنا ان نميز بين الدخل ومجرد تحويلات الاصول . فمثلاً اذا قمت ببيع منزل او سند او حق اختراع فان من الواضح أن المتحصلات من هذه العمليات لاتمثل دخلاً . او اذا تم تسديد دين ما فأن المتحصلات عن هذا التسديد ليست دخلاً . وكل ماحدث هو انه قد تم تغيير او تحويل شكل معين من الثروة (منزل ،

سند ، حق ، اختراع او دَين) من شكل الى شكل أخر وفي الغالب الى نقود . ومن الناحية الاخرى فان ايراد خدمات المنزل وسعر فائدة السند او غيره من حقوق الدين او مايدفع من ربح مقابل امتياز الاختراع هي جميعها تمثل دخلاً .

وتظهر هنا مشكلة خاصة وهي المشكلة الناتجة عن الارباح الرأسمالية والتي تنشأ عن زيادة في القيمة النقدية لأصل من الأصول سواء تحققت فعلاً ببيع الاصل ام لم تتحقق . وهذه الارباح لاتمثل تحويلاً في الأصول ولا تمثل دخلا ، ربما ماعدا الشخص الذي يعمل في بيع وشراء الاصول والذي تكون قدرته على الشراء بسعر اقل من سعر البيع هي مصدر دخله الاساسي . ويجب ان نذكر هنا ان رسم حد فاصل بين الارباح الرأسمالية في هذه الحالة وبين الارباح الرأسمالية الحقيقية التي هي في طبيعتها ارباح رأسمالية طارئة هي مسألة صعبة سواء في النظرية او في التطبيق .

ولكننا لسنا بحاجة الى ان نقع في شرك هذه المسألة . فالارباح الرأسمالية الاعتيادية ـ مثلا تلك الناتجة عن اعادة تقييم اسعار الاسهم او العقار لاتمثل ايرادات عن خدمات انتاجية جارية وبالتالي فانها ليست دخلاً .

ويجب علينا ـ نظرياً على الاقل ـ ان نقوم باستقطاع كل التكاليف التي يتحملها الشخص في سبيل الحصول على دخله من الدخل الاجمالي الذي يحصل عليه . فمثلاً بالنسبة للعامل قد تشتمل هذه التكاليف على تكاليف العدد التي يجب عليه ان يوفرها بنفسه او اشتراكات النقابة ومصاريف السفر الى مكان العمل.وتمثل بالنسبة لصاحب العقار وتكاليف السمسرة ومصاريف البنك وايجارات الصندوق الذي يحتفظ فيه بودائعه الى الحد الذي يستعمل فيه الصندوق للحفاظ على الاوراق المالية بدلاً من مجوهرات العائلة) .

اما في الواقع العملي فان القليل من هذه التكاليف يتم استقطاعه فعلاً . وأحد اسباب ذلك هو انه من الصعب رسم خط فاصل وواضح بين مايتم انفاقه لغرض الحصول على دخل وبين مايتم انفاقه لغرض استعمال او الاستمتاع بالدخل . فمثلا أنه يجب على الشخص ان يأكل وان يلبس حتى يمكنه الحصول على ايرادات ، ولكننا لانستطيع فعلا ان نقرر كم من المأكل والملبس يؤلف كلفة وليس تمتعاً بالدخل . ومن ثم فاننا لانستطيع ان نفعل شيئاً لهذه الاغراض .

ويختلف الوضع اذا نظرنا الى الدخل الذي يتم الحصول عليه من ملكية منشأة . فالانفاق الذي يتم بغرض الحصول على دخل هي كلها مهمة وكلها يسهل تحديدها نسبياً وبالتالي يتضح وجوب استقطاعها . ودخل قطاع الاعمال ماهو الا نوع من

دخل الافراد . فارباح الشركات هي مبدئياً دخول لحاملي الأسهم الا انه من الواضح ان ايرادات قطاع الاعمال الاجمالية لاتتماثل مع دخول اصحابها لان معظم نفقات قطاع الاعمال تقريباً يتم انفاقها بفرض الحصول على دخل وذلك خلافاً لنفقات المستهلكين (ومع هذا فانه يظهر هنا ايضاً نوع من الغموض . فمثلاً اذا أخذنا ادارة مزرعة عائلية فانه كثيراً مايتم وصف ذلك بأنه أسلوب حياة " بقدر مايوصف أيضاً بأنه مصدر للعيش ") . وعلى هذا فانه في حساب الدخل القومي يجب استقطاع جميع نفقات قطاع الاعمال وذلك من أجل التوصل الى الدخل القومي الذي يمثل ايرادات (ارباحاً) من ملكية المشروع .

وسنشير الى بعض المشاكل المتصلة بحساب هذا النوع من الدخل - الارباح فيما بعد . اما الان فانه يكفي ان ندرك ان الدخل القومي **national income (NI)** هو حاصل جمع : (أ) الاجور والرواتب والعمولات والمنح واشكال الايرادات الاخرى التي يحصل عليها المستخدمون (وذلك قبل استقطاع اية ضرائب او مدفوعات الضمان الاجتماعي.(ب) الدخل الصافي من الايجارات او مايدفع مقابل حقوق الامتياز).(جـ) دخل الفائدة.واخيراً (د) الارباح سواء ارباح الشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة او الفردية سواء تم دفعها للمالكين او احتفظ المشروع بها وكذلك قبل خصم اية ضرائب قائمة على الدخل .

ويمكن كذلك تقسيم الدخل القومي ايضاً على اساس القطاع الذي يتم الحصول على الدخل فيه . فالاجور والمرتبات وما يضاف اليها تدفع مثلاً من قبل منشآت قطاع الاعمال والحكومة والهيئات الخاصة التي لاتهدف الى تحقيق الارباح ومن قبل القطاع العائلي ومن قبل مشاريع ومؤسسات اجنبية او دولية،ويمكن تقسيم كل قطاع من هذه الى قطاعات فرعية أو على اساس اخر مقبول كان يتم مثلاً تقسيم قطاع الاعمال طبقاً للصناعة وهكذا .

ويوجد مفهوم اخر للدخل وهو الدخل الشخصي المتاح للانفاق (DI) Diposable personal Income . وهذا هو مفهوم متحصلات اكثر من كونه مفهوم ايرادات.ويتم حسابه بعد استقطاع الضرائب واقساط الضمان الاجتماعي وبالتالي فانه لكي ننتقل من مفهوم الدخل القومي الى مفهوم الدخل المتاح للانفاق فأننا يجب ان نضيف المتحصلات التي لاتمثل عائداً من خدمات انتاجية جارية مثل كل المدفوعات التحويلية الحكومية وقطاع الاعمال كما يجب استقطاع جميع الايرادات التي لم يتم تحصيلها في الفترة الجارية وكذلك جميع الضرائب (مخصصات الضمان

الاجتماعي من المستخدمين ومستخدميهم والضرائب على ارباح المنشأة وارباح المنشآت المحتجزة وكذلك الضرائب الشخصية) . ويمثل الرقم الذي نحصل عليه مايمكن للمستهلكين التصرف به اي ينفقون منه كما يشاؤون او يدخرونه .

وهناك مفهوم ثالث للدخل يستخدم في حسابات الولايات المتحدة وهو مفهوم وسط يسمى **personal income.** الدخل الشخصي).والدخل الشخصي هو الدخل المتاح للانفاق مضافاً اليه الضرائب الشخصية او هو المتحصلات الشخصية الجارية بعد خصم مخصصات الضمان الاجتماعي لكن قبل استقطاع الضرائب الشخصية.والسبب الرئيسي في استخدام هذا المفهوم هو سبب عملي وذلك لامكانية احتسابه على اساس شهري،ويمكن الحصول عليه في نهاية كل شهر بسرعة نسبياً مما يوفر اقترابا معقولاً من المتغيرات الجارية في الدخل القومي والدخل المتاح للانفاق وبعض الكليات الاخرى .

مفهوم الناتج القومي
THE CONCEPT OF NATIONAL PRODUCT

يعتبر مفهوم الناتج القومي مقياساً لقيمة الانتاج الكلي الجاري للاقتصاد من السلع والخدمات . ففي اقتصاد مماثل لذلك الاقتصاد الذي يهتم به هذا الكتاب يتم انتاج معظم الناتج القومي من قبل قطاع الاعمال الخاص وبالتالي فأنه يمكن تقييم اية سلعة او خدمة منتجة بهذا الشكل بسعر السوق الذي تباع به بما في ذلك الضرائب على المبيعات او اية ضرائب اخرى غير مباشرة تدخل في السعر الذي تباع به . والناتج القومي هو مفهوم تدفقي ايضاً يتم قياسه عملياً عن طريق تراكم المبيعات او المعاملات الاخرى وذلك خلال فترة زمنية معينة . ويقيس الناتج القومي حجم النشاط الانتاجي الجاري وهو لايهدف الى قياس مستوى رفاهية المستهلكين الا بصورة تقريبية كما لايعكس هذا المفهوم تماماً (خاصة في حالة استخدام مفهوم الناتج القومي الاجمالي gross) التغيرات في قدرة الاقتصاد على ادامة وزيادة الانتاج والرفاهية في المستقبل .

وترتبط الصعوبات الرئيسية من حيث المفهوم في تعريف الناتج القومي في محاولة تفادي الحساب المزدوج . فلا يجب ان نحسب كناتج قيمة الخبز وقيمة الطحين الذي استخدم في صنع الخبز . والقمح الذي استخدم في الحصول على الطحين ومواد التسميد التي استمدته في زراعة القمح.حيث انه على الرغم من تعدد العمليات فأننا

سنحصل في النهاية على الخبز فقط.والخبز هنا هو المنتج وليس الخبز مضافاً اليه الطحين زائداً الحنطة زائداً مواد التسميد . وبعبارة اخرى فأن مانريده هو حساب المنتجات النهائية Final Products فقط وذلك باستبعاد المنتجات الوسيطة . ويجب ان نقصر المنتجات النهائية على السلع الاستهلاكية والسلع التي تنتج للحكومة (لاغراض الاستهلاك الجماعي).ومع ذلك فأننا في الواقع نضيف الى الناتج النهائي السلع الرأسمالية الجديدة وكذلك أية زيادة في المخزون سواء من السلع الوسيطة او السلع النهائية . وتبرز هنا ــ نتيجة لهذا التضمين بعض القضايا التي تستحق البحث .

السلع الرأسمالية Capital Goods

من الواضح انه لايمكن اعتبار السلع الرأسمالية الجديدة سلعاً نهائية بنفس المعنى الذي نعتبر به السلع التي تستخدم من قبل المستهلكين او الحكومة حيث ان هذه السلع لاتطلب لذاتها ، ولكن فقط لانتاج سلع نهائية اخرى (سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة) . فخدمات المنشآت والمكائن التي تساهم في انتاج الخبز تتشابه بصورة اساسية مع خدمات الطحين . وبصورة عامة فان الطرق الالية هي أكثر انتاجية من الطرق اليدوية.ولهذا السبب فأنه يتم انتاج واستخدام الالات،ولكن هذا الانتاج للالات سوف يعني ان عاجلًا او اجلًا ، ان انتاجاً أكثر للخبز سيصبح ممكناً . فاذا تم احتساب قيمة الخبز المنتج فلماذا يجب ان نحسب ايضاً قيمة المكائن المنتجة ؟

ان احد اسباب ذلك هو ان المكائن ليست مثل الطحين من حيث ان المكائن والالات تقدم خدماتها خلال فترة قد تمتد الى سنوات . فما ينتج هذه السنة من إلات جديدة هو وسيلة تسهم في انتاج الخبز لسنوات عديدة مقبلة.ولكن هل يؤدي ذلك الى فرق مهم ؟

ان قيمة المكائن (وكذلك الموارد التي استخدمت في صنع هذه المكائن) سوف تحتسب ان عاجلا او اجلا في قيمة الانتاج من الخبز ، فلماذا اذن يجب احتسابها بالاضافة الى احتساب قيمة الانتاج من الخبز ؟

ان قيمة الالات ــ وكذلك الموارد التي استخدمت في انتاجها ــ ماهي في الواقع الا قيماً مشتقة derived من قيمة الخبز ، مثلها في ذلك مثل قيمة الطحين تماماً

قد تكون الحجة حول عدم احتساب قيمة السلع الرأسمالية كجزء من الناتج القومي مقنعة :

أ ــ اذا كان كل الانتاج من سلع رأس المال قد تم استخدامه للحلول محل سلع رأسمالية أخرى استهلكت .

ب ــ اذا حدث هذا الاستهلاك بشكل منتظم خلال الزمن . فاذا افترضنا مثلًا ان هناك عشر مكائن تستخدم في انتاج الخبز وان عمر كل ماكينة هو عشر سنوات وانه يتم استهلاك ماكينة واحدة كل سنة ويتم استبدالها بواحدة أخرى جديدة ففي مثل هذه الحالة فأن من الواضح ان قيمة الخبز تتضمن قيمة المكائن وذلك تماماً بنفس الطريقة التي تتضمن بها قيمة الطحين . وهذا قد يغرينا بعدم احتساب قيمة المكائن بجانب احتساب قيمة الخبز . ومن الواضح انه اذا قمنا بذلك فمعناه اننا نقوم بعملية حساب مزدوج اي كما لو كنا نقوم باحتساب مزدوج لقيمة الخبز وقيمة الطحين معاً .

وبطبيعة الحال ، فانه من النادر جداً أن يكون لدينا مثل هذا التماثل والتطابق بين عملية الاندثار وعملية الاحلال . فاذا افترضنا مثلًا ان المكائن العشر كلها قد اندثرت وانه يجب استبدالها في سنة واحدة فلن يكون هناك بالتالي استبدال خلال فترة السنوات التسع التالية . فاذا قمنا باحتساب الخبز فقط كمنتج نهائي فان ذلك سوف يعني اننا قد فشلنا في ادراك انه في السنة العاشرة اما ان الناتج القومي الكلي سوف يكون اكبر مما كان عليه في السنوات التسع الاخرى (اذا ماتم الحفاظ على انتاج الخبز ثابتاً في نفس الوقت الذي يجري فية انتاج المكائن) او ان اي انخفاض في انتاج الخبز في السنة العاشرة (اذا ماتم تحويل الموارد التي تستخدم في انتاج الخبز الى انتاج المكائن) لن يمثل انخفاضاً حقيقياً في الانتاج . وبالتالي فأن السلع الاستهلاكية والسلع الحكومية المنتجة فقط ليست مقياساً كافياً لقياس قيمة الانتاج الجاري *current production* الذي يولد الدخل الجاري) .

وعلى هذا فأنه حتى لو كان كل انتاج المكائن والالات لاغراض الاستبدال فقط فأننا نحصل على صورة أكثر دقة لحركات الانتاج من سنة الى اخرى اذا ماأضفنا انتاج الخبز الى انتاج المكائن والمنشآت ونسمي ذلك الناتج القومي الاجمالي **gross national product**(GNP) وذلك لكي نأخذ في الاعتبار امر تفادي الاحتساب المزدوج . اما مفهوم الناتج القومي الصافي Net Product فأنه يستقطع كل سنة

مخصصات تسمى مخصصات الاندثار او استهلاك راس المال (Capital consumption) وذلك مقابل استخدام خدمات المنشآت والمكائن. وفي مثالنا هذا المبسط جداً والذي تندثر فيه جميع المكائن ويتم استبدالها جميعاً في سنة واحدة فان الحسابات ستكون كما في الجدول رقم (2 ـ 1) (حيث نفترض ان يتم انتاج الخبز سيبقى ثابتاً في السنة التي يتم فيها استبدال المكائن) .

جدول رقم 2 ـ 1

مثال افتراض للناتج الاجمالي والصافي ـ اجمالا وكل سنة (بالدولار)

السنة	انتاج الخبز	انتاج المكائن	الناتج الاجمالي	الاندثار	الناتج الصافي
1	200	—	200	40	160
2	200	—	200	40	160
3	200	—	200	40	160
4	200	—	200	40	160
5	200	—	200	40	160
6	200	—	200	40	160
7	200	—	200	40	160
8	200	—	200	40	160
9	200	—	200	40	160
10	200	400	600	40	560
اجمالي	2000	400	2400	400	2000

ومن الواضح ان كلاً من عمود الناتج الاجمالي او عمود الناتج الصافي يقدم صورة للتحرك من سنة الى سنة اخرى في النشاط الانتاجي للاقتصاد أفضل من الصورة التي يعطيها لنا حساب قيمة الخبز فقط. ولكن يجب ان ندرك ايضاً انه في فترة العشرة سنوات ككل سيكون مجموع انتاج الخبز هو نفس المجموع الوارد في عمود الناتج الصافي .

وفي هذه الحالة فأن احتساب قيمة الخبز يعني إن عاجلا او اجلاً ـ احتساب قيمة المكائن ايضاً .

غير انه بالاضافة الى ان كلاً من الناتج الاجمالي والصافي يعكسان عدم التساوي في عملية الاستبدال الاستثماري فان كلاً منها يعكس ايضاً اي نمو صافٍ خلال الزمن في قيمة المخزون الكلي لراس المال . وذلك من خلال الانتاج الجديد للمنشآت والمعدات والذي يفيض على ماهو مطلوب لاغراض الاستبدال . ويمكن لاي واحد منا ان يحاج بان اية زيادة في رصيد سلع رأس المال سوف تنعكس ان عاجلاً او اجلاً ـ في زيادة الناتج من المنتجات النهائية « الحقيقية » . وبالتالي فانه يكفي ان نقوم باحتساب هذه المنتجات النهائية عندما تتحقق . ولكن سوف نجد انفسنا دائماً متأخرين في الاخذ في الاعتبار حقيقة ان الاستثمار الصافي قد يكون موجباً (اي ان انتاج الآلات الجديدة يفوق الاحلال) اذا انتظرنا حتى ظهور المنتجات النهائية وبالتالي لن يعكس ذلك التقلب المعروف في النشاط الاستثماري وكذلك في استخدام الخدمات الانتاجية في انتاج رأس مال جديد .

وكما هو واضح الآن فانه سيكون من المفيد استخدام مقياس الناتج الاجمالي والذي يتضمن المنتجات النهائية « الحقيقية » بالاضافة الى انتاج سلع رأس المال الجديدة وكذلك استخدام مقياس الناتج الصافي الذي يحتوي على انتاج السلع الاستهلاكية والسلع الحكومية زائداً الزيادة الصافية في الرصيد من السلع الرأسمالية (اي الانتاج الجديد من سلع رأس المال بما يفوق الاستبدال) .

ومن هنا فاننا يجب ان ندرك انه في التطبيق العلمي ليس هناك مقياس حقيقي للسلع الرأسمالية التي تندثر او التي تتقادم في اية سنة من السنوات والتي يتم استبدالها من الانتاج الجاري من المكائن . وافضل ما يمكن ان نفعله هنا هو ان نقوم بطرح مقدار معين يسمى "استهلاك رأس المال" او الاندثار من الناتج القومي الاجمالي وذلك بغرض الحصول على تقدير تقريبي للناتج القومي الصافي . وحتى 1976 تمثل ذلك الخصم بشكل خاص بمخصصات الاندثار التي تسمح للمحاسبين الخاصين بمعاملتها على اساس انها جزء من التكاليف الجارية وذلك لاغراض حساب الارباح التي تقدر الدخل على اساسها . وحيث ان قواعد الضريبة تتغير من وقت لاخر فان ذلك قد ادى الى ان يكون الناتج القومي الصافي لاية سنة رقماً تحكمياً . ومن المعروف ان هذه الطريقة المحاسبية الخاصة ميزة مفيدة وهي ان جميع مخصصات الاندثار لاية سلعة رأسمالية على مدى فترة عمرها تساوي تماماً كلفتها الاصلية .

وعلى هذا فانه في وقت ما (وليس شرطاً ان يكون ذلك في الوقت المناسب تماماً) فان حسابات الناتج القومي الصافي ستنعكس الاستقطاعات التي تعتبر ان

قيمة الناتج النهائي الكلي الصافي لن تشتمل على اية قيم للمكائن ماعدا قيمة اسهامها في الناتج النهائي. ولكن يجب ملاحظة انه اذا حدث تغير في سعر المكائن خلال عمرها الانتاجي فان اجمالي الاندثار لن يتساوى مع تكاليف الاستبدال .

ولقد تم اعادة النظر بطرق معالجة مخصصات الاندثار بصورة جوهرية في الولايات المتحدة ابتداء من العام 1976 حيث اصبحت ذات معنى اقتصادي اكثر وفي نفس الوقت اصبحت اكثر تعقيداً من ذي قبل . فاولاً نجد ان حسابات الدخل القومي تقوم الان باستخدام طريقة لتقدير الاندثار الاجمالي والذي يتم بواسطة احصائيين في الدخل القومي بدلاً من المحاسبين الخاصين . ويعكس هذا التقدير ـ على الرغم من انه مازال تحكمياً ـ بصورة افضل الاستخدام الحقيقي في اية سنة معينة الخدمات الانتاجية المتجسدة في رصيد رأس المال المتوافر. وبالاضافة الى ذلك وادراكاً للتضخم السريع جداً في السنوات الاخيرة فانه قد تم انهاء العلاقة بين الاندثار الكلي المحسوب لاي اصل خلال مدة بقائه الاصلية وبين كلفته الاصلية، وبدلاً من ذلك فانه يتم تقدير الاندثار المادي في اية سنة من السنوات باستخدام المستوى العام لاسعار تلك السنة .

وحيث ان الاندثار هو جزء من تكاليف الانتاج الجارية ظهر نتيجة لذلك اختلاف بين تقدير الارباح الذي يتم بواسطة المنشآت نفسها او بواسطة ماليكها او بواسطة محصلي الضرائب وبين الارباح في مفهوم محاسبي الدخل القومي القائم على التقديرات الجديدة للاندثار . ومع ذلك فاننا لن نتعرض هنا لمثل هذه المشاكل حيث انها لاتتصل بالاستخدامات المباشرة التي سنقوم بها لمفاهيم الدخل القومي .

التغيرات في المخزون السلعي Inventory Changes

وتبرز لدينا مشاكل تتصل بتلك المشاكل التي تحدثنا عنها تواً اذا انتقلنا الى موضوع التغيرات في المخزون السلعي . فلنفترض مثلاً انه في سنة ما ان القطر يقوم بانتاج قمح يفيض عما استعمله منه في انتاج الطحين الذي يستعمل من ثم في انتاج الخبز) . ويمكن القول عندئذ ان انتاجنا في تلك السنة يتضمن ليس فقط المنتج النهائي اي الخبز وانما يتضمن ايضاً القمح الذي لم يتم استخدامه . ومع ذلك فانه يكفي هنا ايضاً ان نرفض احتساب هذا القمح الفائض كجزء من الناتج القومي لهذه السنة مبررين ذلك على اساس ان هذا القمح سوف يسمح بزيادة انتاج الخبز في

المستقبل. ولكن هذا لن يعطينا صورة جيدة عن القدرة الجارية على الانتاج. وعليه فاننا نقوم باحتساب الناتج النهائي الحقيقي لهذه السنة (الذي يتضمن القمح الذي استخدم في انتاج خبز هذه السنة) زائداً الزيادة في المخزون من السلع الوسيطة (او مطروحاً منه اي انخفاض في المخزون). بمعنى اننا اذا استخدمنا بعض المخزون في اول المدة من القمح في انتاج الخبز فاننا نقول ان انتاجنا هذه السنة يساوي انتاجنا من الخبز مطروحاً منه الانخفاض في المخزون من القمح . ومرة اخرى فاننا نقوم بذلك من اجل الحصول على **صورة أفضل للتوزيع الزمني** للنشاط الانتاجي .

وحيث انه يمكن ان تحدث تغيرات في المخزون من السلع النهائية Final Products ايضاً (بمعنى اننا نبيع اكثر مما ننتج او بالعكس) والتي يجب ان تظهر في حساباتنا للناتج ، فاننا يمكن ان نعرف الناتج القومي على اساس **المبيعات الجارية** (او بنفس المعنى ، **المشتريات الجارية**) من السلع الاستهلاكية ، والحكومية والسلع الرأسمالية زائداً قيمة اية زيادة في المخزون سواء كان المخزون من سلع وسيطة او سلع نهائية وهذا هو مايحدث دائماً عند قياس الناتج القومي ؛ فالناتج القومي يساوي المشتريات من السلع النهائية مضافاً اليها الزيادة في المخزون . ويمكن تقييم الزيادة في المخزون بطريقة ما من الطرق العديدة وكل واحدة من هذه الطرق تثير مشاكل معينة في حسابات الدخل القومي .

اما الان فاننا نفترض فقط ان التغير في المخزون يقدر في اطار نقدي بطريقة ما . ويتبقى بعد ذلك قضية اخرى هامة وهي اننا نجد انه حتى في اقتصاد يسود فيه قطاع الاعمال الفردي فان جزءاً مهماً من الانتاج يتم ايضاً في القطاع العائلي وكذلك في القطاع الحكومي وفي المؤسسات الفردية التي لاتهدف الى تحقيق ارباح . وكما هو واضح فان ذلك الانتاج يجب ان يدخل في حسابات الناتج القومي الاجمالي وكذلك فان ذلك سيثير ايضاً مشاكل في الحساب والتقدير .

وحيث اننا سوف نفترض تبعاً لهدفنا من هذا الكتاب ـ ان كل الانتاج يتحقق في قطاع الاعمال فاننا سوف نتحاشى اية مناقشة لقياس الانتاج الذي يتحقق خارج قطاع الاعمال .

الصادرات والواردات Exports And Imports

هناك تعديل اخر تجب ملاحظته . فكل اقتصاد قومي يقوم بتصدير جزء من انتاجه السنوي (سواء في شكل منتجات نهائية او وسطية) . وهذا الانتاج هو بطبيعة الحال جزء من الناتج المحلي ويجب ان يضاف الى اجمالي مبيعات النهائية المحلية بالاضافة الى الزيادة في المخزون . وعلى الجانب الاخر نجد ان سلع مستوردة ليست جزءاً من الناتج المحلي وبالتالي يجب استبعادها . الا انه عندما نقوم بحساب الناتج المحلي من خلال المشتريات الكلية التي تتم من قبل المشترين النهائيين (المستهلكين والحكومة والمشاريع الى الحد الذي يذهبون فيه في شراء سلع رأسمالية جديدة فيضيفون الى المخزون لديهم) فاننا (ولاسباب وجيهة — لاحاجة الى ذكرها) لانقوم بحصر هذه المشتريات بتلك التي تتم من قبل منتجين محليين فقط ثم اننا — مثلاً — نضم ماكنة مستوردة الى الاستثمار الاجمالي لمشاريع وكذلك نعتبر الرحلة خارج القطر جزءاً من مشتريات المستهلكين . وبالاضافة الى ذلك فعندما نقوم بتقييم الناتج الذي يبيعه المنتجون المحليون من السلع النهائية بسعر السوق فاننا نبالغ Overstate في قيمة الناتج المحلي الى الحد الذي تشتمل فيه هذه السلع على مواد مستوردة . فمثلاً نجد ان بدلة ثمنها 200 دولار مريكي مصنوعة محلياً ولكن من قماش بريطاني ، لاتمثل ماقيمته 200 دولار من ناتج الولايات المتحدة حيث ان قيمة القماش التي تساوي 50 دولار مثلاً (والتي هي حق جزء من قيمة البدلة) تمثل جزءاً من الناتج البريطاني وليس الناتج الامريكي

وسوف نعالج كلًا من هاتين المشكلتين بكل بساطة : حيث نضيف الى المشتريات الكلية من قبل المشترين النهائيين المحليين (زائداً الزيادة في المخزون) ليس كل مانقوم بتصديره وانما " صافي الصادرات Net Exports " بمعنى اننا نقوم بافراد صنف خاص في حسابات الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة تحتوي على قيمة الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً قيمة الاستيرادات من السلع والخدمات سواء كانت هذه السلع هي سلعاً نهائية ام سلعاً وسيطة . وهذا كما هو واضح يعطينا تقديراً صحيحاً لقيمة الناتج الامريكي ولكنه يوفر مقياساً منفصلاً للمشتريات التي تتم من قبل المستهلكين او الحكومة او مشاريع الاعمال من الناتج المحلي الامريكي .

الناتج القومي والدخل القومي في اقتصاد مبسط

NATIONAL INCOME AND PRODUCT IN A SIMPLIFIED ECONOMY

يمكن تبسيط كل من مفهوم الناتج القومي والدخل القومي . وبصورة خاصة لفهم العلاقات التي تقوم بين المقاييس العديدة . اذا قمنا بادخال الافتراضين الرئيسين الاتيين : —

1 — ان الانتاج يتم فقط في منشآت قطاع الاعمال . وان الحكومة والافراد والعائلات التي لا تنتمي الى المشاريع هم جميعاً مشترون نهائيون للناتج النهائي من السلع والخدمات وليسوا منتجين له وكذلك هم لا يملكون اية سلعة رأسمالية ولا يقومون باستئجار عمال ولا يقومون بشراء منتجات وسيطة . وهذا يعني ان بيوت السكن تعتبر مملوكة من قبل قطاع الاعمال . وان خدمات هذه البيوت فقط تباع الى القطاع العائلي وان مدفوعات ايجاراتها تقيس الانتاج الجاري الحقيقي لهذه الدور . وسوف يكون اسهل ايضاً اذا افترضنا ان كل الاراضي والموارد الطبيعية مملوكة بواسطة القطاع العائلي الذي يقوم ببيع الخدمات الانتاجية للارض او الموارد الطبيعية الاخرى الى قطاع الاعمال لاستخدامها في الانتاج .

2 — ان الاقتصاد هو اقتصاد مغلق Closed Economy بمعنى عدم وجود علاقات اقتصادية دولية .

وسوف نبقي على كل من هذين الافتراضين بصورة اساسية في خلال الكتاب كله (1)

وعلى افتراض ان الانتاج يتم فقط بوساطة مشاريع قطاع الاعمال . فانه يترتب على ذلك ان كل الدخل القومي يتكون في مؤسسات قطاع الاعمال . وهو يتألف من الاجور والرواتب وتعويضات المستخدمين الاخرى (قبل الضرائب) التي تدفع من قبل قطاع الاعمال مقابل خدمات المستخدمين كما يشمل ايضاً كل من المدفوعات

(1) وبالاضافة الى ذلك فاننا سوف نقوم بعدة افتراضات اخرى اقل تطرفاً واقل اهمية في اثناء معظم النقاش مثل الفرضية التي تقرر ان كل من المشاريع والحكومة تقترض من القطاع العائلي فقط وتدفع فائدة اليه وان القطاع العائلي لايقوم بالاقتراض ولا يدفع فائدة على الاطلاق وان قطاع الاعمال لا يملك مشاريع اعمال اخرى حيث ان قطاع الاعمال يكون مملوكاً فقط بواسطة القطاع العائلي .

التعاقدية في شكل فائدة وايجار ريع مقابل خدمات الملكية مضافاً اليها الارباح (قبل خصم الضرائب) التي تحققها منشآت قطاع الاعمال (لاصحابها) .

ويتم خلق الناتج القومي الاجمالي في قطاع الاعمال ، ويتكون من قيمة السلع والخدمات المنتجة والمباعة الى المستهلكين والى الحكومة زائداً قيمة السلع الرأسمالية المنتجة والمباعة الى قطاع الاعمال زائداً قيمة اية زيادة في المخزون اي قيمة السلع المنتجة (او المشتراة) ولكن لم يتم استخدامها في الانتاج الجاري ولم يتم بيعها خلال الفترة الزمنية التي يتم تقدير الناتج القومي بالنسبة لها . واذا نظرنا الى هذه القيم كانواع من المشتريات او النفقات بدلاً من النظر اليها كانتاج او مبيعات فانه يمكن ان يقال ان الناتج القومي الاجمالي يتكون من مشتريات المستهلكين والحكومة من السلع والخدمات وكذلك مشتريات منشات قطاع الاعمال من المشاريع الاخرى من السلع الرأسمالية بالاضافة الى السلع المنتجة او المشتراة من قبل منشآت قطاع الاعمال ولكن لم تستخدم في انتاج سلع اخرى او لم يتم بيعها . اما الناتج القومي الصافي فهو يساوي الناتج القومي الاجمالي ناقصاً سماحات استهلاك رأس المال .

والسؤال الآن ما هي طبيعة العلاقة بين حجم الدخل القومي وبين كل من الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي ؟ .

التدفق الدائري للانتاج والدخول

The Circular Flow of Production and Incomes

ويمكننا الاجابة عن هذا السؤال بواحدة من طرق عديدة . سنفعل ذلك مستخدمين اولاً طريقة العرض البصري القائمة على اساس احكام الشكل البياني لـ "التدفق الدائري" . والذي يوجد دائماً في فصل من الفصول الاولى في عدد كبير من الكتب الاولية في مقدمات علم الاقتصاد . ويوضح هذا الشكل عادةً كيانين اساسيين الاول منهما يسمى "قطاع الاعمال Business" والثاني "القطاع العائلي". ويقوم القطاع العائلي بشراء كل ماينتجه قطاع الاعمال مقدماً للاخير مقابل ذلك تدفقاً نقدياً من المتحصلات مساوياً للتدفق النقدي من المدفوعات التي يقوم بها قطاع الاعمال الى القطاع العائلي مقابل الخدمات الانتاجية التي يقدمها افراد هذا القطاع الى قطاع الاعمال . وهكذا تتداول المدفوعات بشكل "دائرة من قطاع

الاعمال الى القطاع العائلي ومن ثم الى قطاع الاعمال مرة اخرى وهكذا . ويتم تدفق اخر في الاتجاه المعاكس للمدفوعات النقدية وهو تدفق السلع والخدمات ، فانتاج المشاريع يتدفق من قطاع الاعمال الى القطاع العائلي كما تتدفق الخدمات الانتاجية من القطاع العائلي الى قطاع الاعمال . وعلى الرغم من ان هذا الشكل البياني يعطي فهماً هاماً للطريقة التي يتم بواسطتها الحصول على الدخول والطريقة التي يتم بها استخدامها في مجتمع قائم على المشاريع الخاصة الا انه يهمل الكثير من النواحي الهامة والتي من بينها مثلاً مبيعات قطاع الاعمال الى نفسه وجود دور اقتصادي مهم للحكومة وكذلك وجود الاستثمار والادخار . ويعبر الشكل رقم (2 ـ 1) صورة اكثر تطوراً عن التدفق الدائري على الرغم من انه مازال مبسطاً الى درجة كبيرة (من خلال الافتراضات التي تمت الاشارة اليها) مقارنة بالتدفقات الدائرة في العالم الحقيقي .

ويتناول هذا الشكل ثلاث وحدات يتم فيما بينها تدفق المدفوعات النقدية والخدمات الانتاجية والسلع والخدمات المنتجة . ويظهر قطاع الاعمال في القمة والحكومة في الوسط والقطاع العائلي في الاسفل . ويمثل عرض التدفقات احجامها معبراً عنها في شكل دولارات . وتتدفق المدفوعات النقدية خارجة من قطاع الاعمال الى جهة اليمين اي الى مشاريع قطاع الاعمال الاخرى (لشراء السلع الوسيطة) وذلك حول «الحلقة» العليا ، والى القطاعين الاخرين الى اسفل في حين تتدفق النقود الى قطاع الاعمال في شكل ايرادات المبيعات وذلك من جهة اليسار . وتتدفق المتحصلات النقدية الى كل من قطاع الحكومة والقطاع العائلي من جهة اليمين بينما تتدفق خارجاً مدفوعات هذين القطاعين من جهة اليسار . وفي مقابل معظم التدفقات النقدية من المدفوعات تظهر تدفقات مساوية من السلع والخدمات في الاتجاه المعاكس (على الرغم من ان ذلك غير مذكور بهذه الصورة) . فالسلع والخدمات المنتجة من قبل قطاع الاعمال تتدفق خارج هذا القطاع الى اليسار بينما تتدفق الخدمات الانتاجية الى قطاع الاعمال من القطاع العائلي ومن منشآت قطاع الاعمال التي تقوم ببيع السلع الوسيطة الى جهة اليسار .

ويمكن ان يكون مناسبا ان يبدأ من وسط الشكل (على يسار المركز) تماماً بقياس تدفق الايراد والذي يسمى "المبيعات الكلية لقطاع الاعمال". وتصنف مبيعات كل مشروع ومن ثم اجمالي مبيعات مشاريع القطاع حسب نوع المشتري : ـ

فالسلع والخدمات المنتجة تباع الى المشاريع الاخرى في القطاع والى القطاع العائلي والى الحكومة . واذا استبعدنا المبيعات من الصادرات فان ذلك يشمل كل

انواع العملاء المكنين.ومن ناحية اخرى نجد ان المبيعات الى المنشات الاخرى في قطاع الاعمال يمكن ان تقسم قسمين ليس على اساس نوع البائع او المشتري ولكن على اساس الهدف من الشراء (وبالتالي المعاملة المحاسبية) وعلى الخصوص ما اذا كانت الكمية المشتراة هي من السلع الرأسمالية (أي بمعنى ان المشتري يعتبرها كذلك) وبالتالي فان تكلفتها سوف تحتسب على الناتج من عدد من السنين او ما اذا كانت هذه الكمية المشتراة مدخل جاري (وبالتالي تحتسب على هذا الاساس) لانتاج سلع اخرى بذلك تعتبر سلعة وسيطة .

ويظهر هذا التقسيم لمبيعات قطاع الاعمال على يسار الشكل تماماً.فمن الاعلى الى الاسفل تظهر المبيعات من السلع الوسطة والمبيعات من السلع الرأسمالية الى المنشآت الاخرى في قطاع الاعمال والتي تظهر في صورة استثمار قطاع الاعمال الثابت (business fixed investment, BFI) ، المبيعات الى المستهلكين «C» والمبيعات الى الحكومة «G».وفي اقتصاد معقد فيه تقسيم عمل واسع فان مبيعات قطاع الاعمال من السلع الوسطية الى المشاريع الاخرى في قطاع الاعمال ستكون اكبر من مبيعات الناتج النهائي عدة مرات محتوية مثلاً على مبيعات تجار المفرد قبل بيعها الى الزبائن.وعلى هذا فان الدائرة المغلقة الواسعة الموضحة في اعلى الرسم لاتعطي تمثيلاً كمياً واقعياً لحجم المبيعات من السلع الوسيطة مقارنة بحجم المبيعات النهائية .

اما بالنسبة الى مبيعات قطاع الاعمال الكلية فهي اقل من انتاج قطاع الاعمال (الذي يقاس على يمين المركز تماما) بمقدار يساوي اي تراكم في المخزون من السلع المشتراة او المنتجة من قبل قطاع الاعمال ولكنها لم تبع او تستخدم في الانتاج.واذا قمنا الان بطرح قيمة مبيعات السلع الوسيطة من قيمة الانتاج الكلي لقطاع الاعمال (وهذا ماتم عمله الى اليمين قليلاً) فان مانحصل عليه بعد هذا الطرح هو الناتج القومي الاجمالي Gross National Product . ويمكن تقسيم ذلك بطبيعة الحال الى ثلاث انواع من المبيعات كما هو واضح على يسار المركز وهي المبيعات الى الحكومة او مشتريات الحكومة من السلع والخدمات

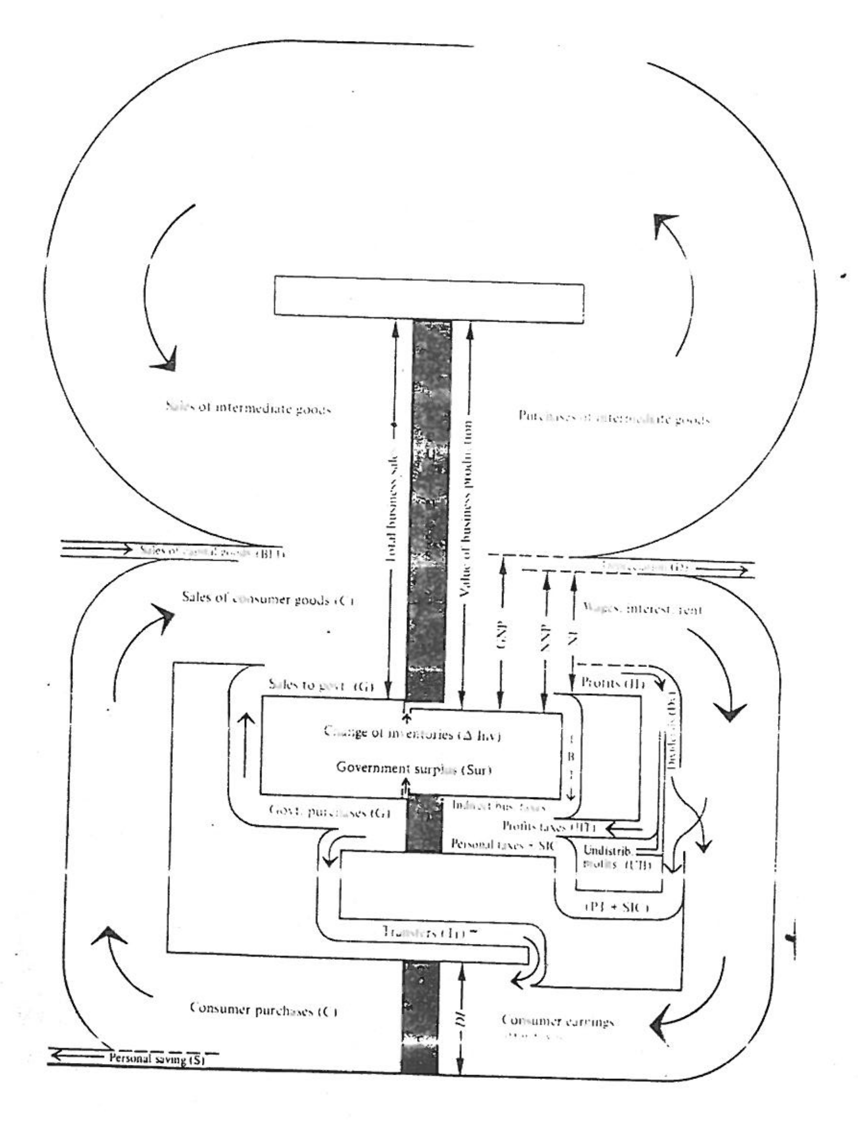
Government Purchases of goods and services (G)

والمبيعات من السلع الاستهلاكية او الانفاق الاستهلاكي الشخصي

Personal consumption Expenditures (C)

والمبيعات من السلع الرأسمالية او الاستثمار الثابت في قطاع الاعمال Business Fixed Investment زائداً قيمة التغيرات في المخزون السلعي

• Changes of inventiories (ΔInv)



الشكل (2 ـ 1)

ويمكن كذلك اعتبار نفس قيمة انتاج قطاع الاعمال هذه كمجموع لتكاليف وارباح هذا القطاع، يرجع تطابق هذين المقدارين الى تعريف الارباح كمتبق Residual ، حيث يتم تعريف الارباح (بالنسبة الى المنشأة وبالتالي بالنسبة الى الاقتصاد) بانها الفرق بين القيمة الكلية للسلع المنتجة مطروحاً منها كل تكاليف انتاج هذه السلع ويظهر تقسيم هذين المفهومين للتكاليف والارباح (في الجانب الايمن) على انها تحتوي على مشتريات قطاع الاعمال من السلع الوسيطة وهي السلع غير الرأسمالية التي قام قطاع الاعمال والاجور والفائدة والايجار – وهي الدخول التي يوافق اصحاب العمل على دفعها الى العمال والى مجهزي الخدمات من المالكين وتمثل الاندثار (D) التي يتمثل في الحسابات المشترية تقابل الخسارة في قيمة السلع الرأسمالية لقطاع الاعمال – والضرائب غير المباشرة على قطاع الاعمال (IBT) وهي الضرائب التي لاتفرض على اساس الدخل او الرواتب او الارباح وتتمثل في ضرائب المبيعات او ضرائب الملكية واخيراً الارباح قبل حسم الضرائب (Π) وهي مايتبقى بعد طرح جميع التكاليف من قيمة الانتاج. لذلك يجب ان نلاحظ هنا ان مقدار الارباح يتوقف على كيفية احتساب الاندثار وعلى القيمة المعزاة الى الاضافات الى المخزون السلعي. وعلى هذا فان الارباح لاتتوقف فقط على حجم المبادلات وانما تتوقف ايضاً على التقاليد الحاسبية. وسوف نفترض هنا ان كلا من الاندثار والاضافة الى المخزون يتم قياسهما بنفس الطرق سواء من قبل المشاريع او من قبل احصائيين الدخل القومي.

وفي اقصى يمين الشكل البياني يتم قياس الايرادات الكلية للاشخاص من عمليات قطاع الاعمال في شكل الدخل القومي (NI). **national income**

ويختلف هذا عن الناتج القومي الاجمالي (GNP) بمقدار الاندثار (D) والضرائب غير المباشرة على قطاع الاعمال (IBT) حيث لايمثل اي منهما دخولاً شخصية. وبعبارة اخرى يجب ان تغطى الاسعار التي تباع بها السلع (طبقاً لتعريف الارباح) كل التكاليف والارباح التي تعتبر دخولاً شخصية وكذلك كل نفقات الاندثار والضرائب المفروضة على المبيعات والتي لاتعتبر دخولاً. وهكذا يختلف الناتج القومي الصافي (NNP) Net National Product عن الدخل القومي (N I) National Income فقط بمقدار الضرائب غير المباشرة Indirect taxes وعن الناتج القومي الاجمالي (G N P) Gross National Product بمقدار الاندثار (D). وفي اسفل الشكل يتم قياس متحصلات المستهلكين الصافية في شكل الدخل المتاح للانفاق (D I) Disposable Income الذي يختلف عن الدخل

القومي بخصم كل من الارباح التي لم يحصل عليها القطاع العائلي والتي تشمل ضرائب الارباح (ΠT) **profits taxes** والارباح الغير موزعة (UΠ) **undistributed profits** وكذلك طرح الضرائب الشخصية personal taxes, (PT) واستقطاعات الضمان الاجتماعي (SIC) Social insurance Contributions واضافة التحويلات الحكومية والفائدة المدفوعة من قبل الحكومة Net govern – met Transefers ويتم تقسيم الدخل المتاح في القسم الاسفل الى اليسار بين المدخرات الشخصية (S) Personal saving والانفاق الاستهلاكي الشخصي (C) Personal consumption

وهكذا يمثل النصف الاسفل من الشكل دائرة لدخول المستهلكين تسير في اتجاه عقارب الساعة التي تنشأ اثناء انتاج الناتج القومي الاجمالي (GNP) والتي ينفق الجزء الاكبر منها من قبل المستهلكين على شراء معظم ذلك الناتج. ومع هذا فان جزءاً من قيمة الناتج القومي الاجمالي تتسرب خارج دائرة التدفق وذلك في شكل اندثار وضرائب غير مباشرة دون ان تدخل في ايرادات المستهلكين. كما يتسرب جزء كبير الى الحكومة (بعد ان يكون قد احتسب كايرادات) وذلك في شكل ضرائب تفرض على هذه الايرادات مثل ضرائب الارباح (ΠT) والضرائب الشخصية (PT) وكذلك مساهمات الضمان الاجتماعي. ويتسرب آخر من الايرادات بشكل ارباح غير موزعة. وما يتبقى من ايرادات المستهلكين. مضاف اليه التحويلات الحكومية والفائدة التي تدفعها الحكومة (Tr) . وبعد حدوث تسرب اخر في شكل ادخارات شخصية (S) فانه يعود مرة اخرى الى قطاع الاعمال بشكل انفاق على السلع الاستهلاكية (C)

وتعود تسربات الضرائب الحكومية الى التدفق الدائري مرة اخرى عن طريق المشتريات الحكومية (G) أو تحويلات وفائدة (Tr). ومع هذا فقد يظهر تسرب صافِ اذا حققت الحكومة فائضاً Surplus في ميزانيتها (sur) او قد يكون هناك ضخ اخر للتدفق اذا حققت الحكومة عجزاً Deficit في ميزانيتها (sur –) .

كما يظهر لدينا ضخ اخر في شكل مشتريات قطاع الاعمال من السلع الرأسمالية ومن التراكم في المخزون. غير ان الشكل لايتتبع (على الرغم من انه يستطيع ذلك) تدفق مدخرات القطاع العائلي الى قطاع الاعمال (والتي من خلالها كلها يستطيع قطاع الاعمال تحويل استثماراته في السلع الرأسمالية والمخزون عن السلع. ومع هذا فاننا سنرى جبرياً فيما بعد نوع العلاقة بين هذه التسربات المعينة وبين الضخ الاضافي.

ويظهر لنا من الشكل انه في الامكان ان نتجاهل كلياً التدفق الدائري للسلع الوسيطة التي يتم انتاجها من قبل قطاع الاعمال وتباع الى المشاريع الاخرى داخل نفس القطاع حتى ولو كان ذلك يمثل كل او الجزء الاكبر من انتاج الكثير من المشاريع كما يمثل شراؤها الجزء الاكبر من تكاليف انتاج اغلب المشاريع . ثم إن التأثير النهائي لهذه التدفقات سيختفي سواء عند تقدير الناتج النهائي او الدخل القومي .

التعبير الجبري للعلاقات المحاسبية .

Algebraic Statement of Accounting Relationships

ويمكننا بطبيعة الحال ان نلخص في صورة جبرية العلاقات التي تم تصويرها في الشكل (2 ـ 1) ولنبدأ بالتعاريف :

$$GNP \equiv C + G + BFI + \Delta Inv \qquad (1)$$

اي ان الناتج القومي الاجمالي GNP) يساوي المشتريات والمبيعات من السلع الاستهلاكية (C) والسلع المباعة الى الحكومة (G) والسلع الرأسمالية لدى المشاريع BFI بالاضافة الى زيادة في المخزون (Δ Inv) .

$$NI \equiv GNP - IBT - D \qquad (2)$$

اي ان الدخل القومي (NI) يساوي الناتج القومي الاجمالي (GNP) مطروحاً منه ضرائب قطاع الاعمال غير المباشرة (IBT) ومخصصات الاندثار (D)
واذا قمنا باحلال المعادلة (1) في (2) نجد أن :

$$NI \equiv C + G + BFI + \Delta Inv - IBT - D \qquad (3)$$

ويمكننا كذلك اشتقاق علاقة اخرى تتضمن كلًا من الدخول والانتاج ولنبدأ بالتعريف الآتي :

$$DI \equiv NI - \Pi T - PT - SIC - U\Pi + Tr \qquad (4)$$

اي ان الدخل المتاح للانفاق (DI) يساوي الدخل القومي (NI) مطروحا منه

الضرائب المباشرة ($\Pi T, PT, SIC$) وكذلك الارباح الغير موزعه مضافاً الى ذلك مدفوعات التحويلات (Tr) وكذلك نجد ان .

$$S \equiv DI - C \qquad (5)$$

اي بمعنى ان المدخرات الشخصية (S) تساوي الفرق بين الدخل المتاح للانفاق (DI) والاستهلاك الشخصي (C) .

وباحلال المعادلة (4) في المعادلة (5) واعادة الترتيب نجد أن .

$$NI \equiv C + S + \Pi T + U\Pi + PT + SIC - Tr \qquad (6)$$

ومن المعادلتين (3) و (6) يمكن ان تشتق العلاقة :

$$G + BFI + \Delta Inv - IBT - D \equiv S + \Pi T + U\Pi + PT + SIC - Tr \qquad (7)$$

والعديد من المفردات التي تظهر في المعادلة رقم (7) هي اما انفاق حكومي (Tr,G) او ايرادات حكومية ($IBT, PT, SIC, \Pi T$) . وفي الواقع فان كل العناصر التي يمكن ان تظهر في اي حساب حكومي مبسط (ماعدا عنصر واحد هو الرصيد الصافي) في المعادلة 7 واذا قمنا باعادة ترتيب المعادلة رقم (7) بحيث تظهر كل العناصر الحكومية في جانب واحد نجد ان .

$$IBT + \Pi T + PT + SIC - G - Tr \equiv BFI + \Delta Inv - D - U\Pi - S \qquad (7a)$$

ومن السهل ان نتوصل الى ان المفردات التي تظهر على الجانب الأيسر في المعادلة (7a) تساوي الفائض الحكومي (Sur) اي فائض الايرادات على الانفاق الحكومي ، وعلى هذا فاننا اذا ادخلنا هذا المفهوم الجديد الى المعادلة المذكورة وباعادة الترتيب نحصل على العلاقة الاتية

$$GI \equiv BFI + \Delta Inv \equiv D + U\Pi + S + Sur \qquad (8)$$

بمعنى ان الاستثمار الاجمالي (GI) Gross Investment (والذي يعرف بأنة يساوي الاستثمار الثابت في قطاع الاعمال مضافاً اليه الزيادة في المخزون) يساوي الادخار الاجمالي لقطاع الاعمال اي الاندثار زائداً الارباح غير الموزعة) زائداً الادخارات الشخصية زائداً ادخارات الحكومة اما اذا فضلنا معالجة الاستثمار على اساس صافي نجد ان .

$$I \equiv U\Pi + S + Sur \qquad (9)$$

حيث (I) هي الاستثمار الصافي (والذي يساوي $GI-D$.) اما اذا كان الفائض الحكومي سالباً اي يمثل عجزاً في الميزانية فأنه يمكن كتابة ذلك كما يأتي :

$$I + Def \equiv S + U\Pi \qquad (10)$$

اي ان الاستثمار مضافاً اليه العجز الحكومي يساوي الادخار الشخصي مضافاً اليه الارباح غير الموزعه (الادخار الصافي لقطاع الاعمال) .

وعلى الرغم من ان هذا النظام المحاسبي يتجاهل كثيراً من العناصر الثانوية للانتاج والدخل والانفاق ويطبق فقط في اقتصاد مغلق فانه مع ذلك يتناسب مع كل الصياغات التي سوف نضعها في نظرية الاقتصاد الكلي .

والحقيقة ان جزءا كبيراً من النظرية الاقتصادية يستخدم او يتضمن مجموعة من الحسابات القومية هي اقل تعقيداً مما اوردناه سابقاً . فمثلاً نجد ان كتاب كينز في **النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود** قد استخدم نظاماً محاسبياً يتجاهل تماماً كل المعاملات الحكومية وكذلك تفعل الكثير من الدراسات النظرية البحته الجارية حالياً . كما يتم أحياناً ايضاً تجاهل التغيرات في المخزون والارباح المحتجزة . ويمكن فهم الاسباب وراء استعمال حسابات تتجاهل المعاملات الحكومية حيث تهتم النظرية الاقتصادية تقليدياً بسلوك القطاع الخاص – اي بسلوك القطاع العائلي في كيفية الحصول على دخولهم وفي كيفية انفاقها وبسلوك قطاع الاعمال بالنسبة لاستئجار عناصر الانتاج وبانتاج وبيع السلع والخدمات . وكل هذه النشاطات هي نشاطات موجهة ناحية السوق وتتأثر بالسوق بصورة رئيسية . اما سلوك الحكومة في فرض الضرائب والاقتراض والانفاق فهو سلوك لا يتحدد من خلال السوق ولكنه يتحدد بدلاً من ذلك بعملية سياسية .

ومن المؤكد ان الاجراء الحكومي يجري اتخاذه بصورة متزايدة بهدف ازالة او منع ظهور نتائج لاتتلائم مع بعض القواعد الاجتماعية . ولكن لمعرفة الاجراء الحكومي المطلوب لتحقيق الاهداف الاجتماعية المرغوبة قد يرغب المرء تفهم الكيفية التي ستعمل بها قوى السوق في حالة غياب الحكومة .

وعلى هذا فان النظرية البحته تفترض أحياناً اقتصاداً بدون حكومة . ويوجد في مثل هذا الاقتصاد نظام بسيط للمحاسبة القومية وهي ان الناتج القومي (الصافي) يساوي الدخل القومي . واذا افترضنا بالاضافة الى ذلك عدم وجود شركات مساهمة

(او بعبارة اخرى الدفع التلقائي لكل ارباح هذه الشركات) سيكون كل من الناتج القومي والدخل القومي متساويين مع الدخل المتاح للانفاق .

ومع ذلك سوف نجد ان قطاع الاعمال في اقتصاد به حكومة لا يمكن ان يتصرف بنفس الاسلوب الذي يمكن ان يتصرف به في حالة غياب الحكومة . واكثر من ذلك فانه ينظر الان الى التدخل الحكومي الهادف أمراً واقعاً ومسلماً به . وعلى هذا فانه سيكون من الضروري حتى للاغراض النظرية ان نستخدم حسابات الحكومة كحد ادنى كما يفعل النظام الذي تم تطويره اعلاه . ويبقى النظام مع ذلك غير واقعي بشكل مؤسف وذلك لاستبعاده كل المعاملات الدولية وكذلك اي [illegible] الحكومي او في القطاع العائلي (بالاضافة الى بعض التعقيدات الاخرى والتي هي لحسن الحظ تفصيلات ثانوية) .

ومع هذا فانه من الضروري لاي تحليل تطبيقي تفصيلي لاقتصاد قومي معين ان يستخدم نظاماً محاسبياً كاملاً . ويجب تفهم كل النقاط التفصيلية فيه . وابراز مثل هذا النظام وتوضيحه مهمة لم يتم القيام بها في هذا الكتاب .[2]

الناتج القومي الحقيقي ومستوى الاسعار
Real National Produdt and the Price Level

يمكن النظر الى الناتج القومي – الاجمالي او الصافي – كتيار من السلع والخدمات الحقيقية وليس تياراً من المدفوعات النقدية . والسلع والخدمات التي تدخل في الناتج هي تلك التي نعتبرها منتجاً نهائياً اي تلك التي تذهب الى المستهلكين او الى الحكومة او الى الخارج مضافاً اليها السلع التي تضاف الى مخزون قطاع الاعمال او تلك التي تؤدي الى زيادة اجمالية او صافية في الطاقة الانتاجية في شكل ابنية ومعدات .

(2) ان اكثر التعديلات حداثة سواء التعريفية او الاحصائية التي حدثت في نظام الحسابات القومية للناتج والدخل الامريكي في الولايات المتحدة توجد في Survey of current business الجزء الاول والثاني (المجلد رقم 56 العدد ١) المنشورة في شهر كانون الثاني 1976 وللحصول على ملخص يستخدم التعريفات الجديدة انظر الجدول رقم 1 الجزء الاول 5,4 اما للحصول على تعريف كل العناصر انظر الجزء الاول ص 38,34 .

ويمكننا قياس الانتاج الجاري لكل نوع من هذه السلع والخدمات باستخدام واحد او اكثر من خصائصها الطبيعية : مثل وزنها (اوقيات - ارطال - أطنان) او مساحتها ، او مايعادل طاقتها ، او قدرتها الانتاجية وهكذا . ولكن لن يكون هناك معنى لقياس الناتج الكلي بتجميع هذه المقاييس الطبيعية . ومن الواضح مثلاً ان الكمية الكلية حتى لكل السلع التي يمكن التعبير عن كيانها بشكل مناسب باستخدام الوزن - الفحم الناعم-الالماس - اللحم البقري وهكذا لايمكن توصيفها وصفاً ذا معنى بوزنها المجموعي . وبدلاً من ذلك فانه عند تلخيص الكمية الاقتصادية لاي مجموعة من السلع والخدمات المختلفة - بحيث يمكننا ان نقارن بين حجم هذه الكمية في وقت او مكان معينين مع حجمها في وقت او مكان اخر فاننا نقوم بالتعبير عن انتاج كل سلعة في اطار قيمتها النقدية ومن ثم نقوم بتجميع هذه القيم النقدية ثم نسمي حاصل الجمع الناتج القومي . وبهذه الطريقة وحدها نستطيع ان نتعرف على الاهمية الاقتصادية المختلفة للانواع العديدة من السلع والخدمات المختلفة .

ومع هذا ندرك جيداً ان اثنين او أكثر من هذة القيم النقدية قد تختلف اما بسبب الاختلاف في الكميات المعينة او في الاسعار التي يتم بها تقييم بعض او كل السلع او لهذين السببين معاً . ومن ثَم نبحث عن طريقة يمكن بها الفصل بين اي اختلاف في القيم النقدية للنواتج القومية ينشأ عن اختلاف الاسعار عن ذلك الاختلاف الذي يعتبر حقيقياً او عينياً . وهناك عدة طرق لتحديد هذين العنصرين للاختلاف في المجاميع.ولن تتفق نتائج كل هذه الطرق الا في ظروف غير اعتيادية كأن تتغير الكميات العينية لكل السلع والخدمات او تتغير اسعارها بنسبة ثابتة وذلك بالنسبة لكل المجموعات المتعددة التي تجرى مقارنتها وهي حالة غير عادية .

واحدى الطرائق التي تستخدم في حساب الكميات الحقيقية للناتج القومي الاجمالي (او اي تجميع اخر للسلع المختلفة) هي الطريقة التي يتم بها تقييم السلع والخدمات في كل مجموعة بواسطة مجموعة من الاسعار الثابتة كالاسعار التي كانت سائدة في فترة اساس معينة.وهذه هي الطريقة المعمول بها في حساب الناتج القومي في الولايات المتحدة : حيث يتم مبدئياً الحصول على الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة بالاسعار الثابتة بضرب الكميات العينية لكل سلعة منتجة في كل سنة او ربع سنه تقويمي بسعر الوحده الواحدة من هذه السلعة في 1972.ومن ثم نقوم بتجميع كل السلع لكل سنة او لكل ربع سنة يمكن ارجاع التغيرات التي تظهر في هذه القيم الكلية الى تغييرات في الكميات العينية كلياً (تماماً) مادامت الاسعار ثابتة .

ويوضح الجدول رقم (2.2) انة قد تم تقدير الناتج القومي الامريكي في سنة 1976 عند مستوى 1,706.5 بليون دولار وذلك بالاسعار الجارية (اي اسعار 1976) ولكن اذا تم تقدير الناتج المذكور باسعار سنة 1972 فانة سيكون عندئذ مساوياً للمقدار 1,274. بليون دولار.ويمكن مقارنة قيم الناتج القومي لعام 1976 بالناتج القومي لعام 1972 والذي بلغ 171.1 و 1 بليون دولار الذي هو طبقاً لذلك الناتج القومي الاجمالي لعام 1972 بالاسعار الثابتة لعام 1972 . وهكذا ارتفع الناتج القومي بالاسعار الجارية 46 بالمائة بين عامي 72 و 1976 . اما باسعار 1972 الثابتة فقد ازداد الناتج المذكور بنسبة مئوية اقل بكثير 9، بالمائة فقط.كما يمكن ايضاً استخدام الاسعار الثابتة لاجراء مقارنات لاتتضمن سنة الاساس.فمثلاً كان الناتج القومي لعام 1975 مقوماً بالاسعار الثابتة لعام 1972 مساوياً ل 98.7 بالمائة من ناتج 1974 اي انة قد انخفض بمقدار 1.3 بالمائة بين هذين العامين ، في حين بلغ الناتج القومي لعام 1975 وبالأسعار الجارية 108.2 بالمائة من مستوى الناتج المذكور لعام 1974 بمعنى انه قد ازداد بمقدار 8.2 بالمائة .

الجدول رقم (2.2)

الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة بالاسعار الجارية والثابتة (1972) ومعامل الانكماش للناتج القومي الاجمالي (ملايين الدولارات)

السنة	الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الثابتة 1972	معامل الانكماش
1970	982.4	1075.3	91.36
1971	1063.4	1107.5	96.02
1972	1171.6	1171.1	100.00
1973	1306.6	1235.0	105.80
1974	1412.9	1217.8	116.02
1975	1528.8	1202.1	127.18
1976	1706.5	1274.7	133.88

ويمكن الآن استخدام العمودين الاول والثاني في الجدول 22 لغرض حساب عمود ثالث . فاذا قمنا بقسمة قيمة الناتج القومي لعام 1974 مقوماً بالأسعار الجارية على الناتج في هذه السنة مقوماً بالاسعار الثابتة ثم نضرب مانحصل علية في 100, فان الناتج هو 116.02. ونسمي هذه النتيجة بمعامل الانكماش الضمني **implicit deflator,**

ويمكن تفسير معامل الانكماش الضمني بان اسعار السلع والخدمات قد ازدادات في المتوسط بمقدار 16.02 بالمائة بين عامي 1972 و 1974 وبالمثل نجد ان معامل الانكماش الضمني لعام 1975 هو بدوره 127.18 بمعنى ان مجموع الزيادة في خلال فترة ثلاث سنوات كان 27.18 بالمائة .

نستطيع الآن ان نحصل على تحركات الاسعار من 1974 الى 1975 وذلك بقسمة الاسعار في السنة الاخيرة على الاسعار في السنة الاولى لنجد ان متوسط اسعار السلع والخدمات التي يتكون منها الناتج القومي الاجمالي قد ارتفعت بمعدل 9.6 بالمائة .

وعموماً فانه يمكن فصل التغيرات في القيمة النقدية للناتج القومي الاجمالي الى عنصرين اثنين احدهما عيني Physical وثانيهما مستويات الاسعار Price levels وذلك بانشاء رقم قياسي صريح Explicit بدلاً من رقم قياسي ضمني للاسعار .

واحدى الطرق التي يمكن ان يتم بها ذلك هي تثبيت الكميات العنية لكل سلعة وخدمة عند مستوى ما – مثلاً عند مستوى 1972 ، او اية سنة اخرى ، ثم نقوم بعد ذلك باحتساب القيمة النقدية لهذه الكمة العينية الثابتة وذلك بالاسعار الفعلية التي كانت سائدة في كل سنة او ربع سنة . ويمكن ارجاع التحركات التي تحدث في هذا المجموع اساساً الى التغيرات في الاسعار فقط مادامت الكميات العينية ثابتة. فاذا اخذنا هذة القيمة الكلية على اساس انها تساوي 100. في سنة اساس معينة – مثلاً 1972 – فانه يمكننا عندئذٍ ان نقسم كل رقم اخر مثل هذا على الناتج القومي الاجمالي لسنة الاساس بالاسعار الجارية. ونسمي السلسلة الناتجة الرقم القياسي للناتج القومي الاجمالي. وسنجد ان مستوى هذا الرقم وحركته سوف يتشابهان بصورة وثيقة مع عمود معامل الانكماش الضمني ولكنهما لن يتطابقا أبداً وذلك كما هو واضح من الجدول رقم 2.2 .

ويمكن لنا عندئذ ان نستخدم هذا الرقم القياسي للناتج القومي لحساب الناتج الحقيقي لكل فترة وذلك بقسمة (احداث انكماش في) قيمة الناتج القومي

الاجمالي بالاسعار الجارية على الرقم القياسي السعري للناتج القومي الاجمالي لتلك الفترة ثم تضرب ذلك في 100 . وسينتج عن ذلك سلسلة من قيم الناتج القومي الاجمالي تتشابه حركاتها الى حد كبير مع العمود الثاني في الجدول (2.2) ولكنها لن تتطابق معه ابداً . على اساس هذه الطريقة ستكون تفصيلات الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ضمنية في حين يكون الرقم القياسي رقماً صريحاً تماماً بعكس الطريقة التي استخدمت في الجدول رقم 2.2 .

واذا كان لنا ان نعيد اياً من الطريقتين وذلك باستخدام سنة اساس اخرى . فاننا سوف نحصل على سلسلة من الاسعار ومن الكميات الحقيقية ذات تحركات نسبية تشبه مرة اخرى تلك التحركات التي تظهر في الجدول رقم (2.2) ولكنها لن تتطابق معها ايضاً ولن يطابق بعضها بعضاً .

لن نتعرض هنا للاسئلة النظرية والعملية المتعددة حول أفضلية اي من الطريقتين الحساب الصريح لقيم الناتج الحقيقي والحساب الضمني لمعدلات الاسعار او الطريقة المعاكسة او لاية اغراض يمكن ان تكون افضل من غيرها. وكذلك فأننا لن نحاول تقييم المزايا التي نحصل عليها من استخدام سنة اساس ثابتة في الماضي في مقابل استخدام السنة الجارية دائماً كسنة اساس . (يجب ان نلاحظ هنا ان هذه الطريقة الاخيرة تتطلب اعادة احتساب جميع القيم الماضية لكل سنة او لكل ربع سنة مما ينتج عنها صورة حاضرة لما حدث في الماضي لكل من الاسعار والكميات مختلفة قليلاً عن الصورة التي كانت لدينا عن نفس هذا الماضي في السنة الماضية او السنة التي قبلها – وهو امر غير ملائم وغير مقنع معاً) . وكل ماسوف نلاحظه هنا هو انه في الولايات المتحدة وفي كثير من حساب الدخل القومي الاخرى يتم استخدام الطريقة الصريحة التي يتم بها احتساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ثم معدل الانكماش الضمني. وسنلاحظ كذلك ان استخدام سنة اساس ثابتة في تقييم الناتج القومي الحقيقي ومتوسطات الاسعار على مدى فترة متتالية لسنوات عديدة امر اعتيادي ومن ثم يتم بعد ذلك نقل سنة الاساس الى الامام الى سنة اخرى ومن ثم يتم « ربط » النتائج التي تحصل عليها بالنتائج السابقة (3.) :

3) مثلاً (في كانون الثاني 1976) عندما تم نقل فترة الاساس من 1958 الى 1972 فأن كل قيم الناتج القومي الاجمالي التي تم احتسابها لسنوات قبل 1972 تم ضربها بالنسبة بين قيمة ناتج 1972 باسعار 1972 وقيمة ناتج 1958 باسعار 1972 وهذا لم يغير من التحركات النسبية في الناتج الحقيقي في الاسعار) كما تم حسابها حتى عام 1972 ولكن مع ذلك فأن التغيرات النسبية للناتج القومي الحقيقي للسنوات 1972 الى 1975 كما تم احتسابها على اساس 1958 قد تم تغييرها قليلاً نتيجةً لاستخدام سنة اساس جديدة (كما ان بعض التغيرات في المفاهيم او التصميمات الاحصائية والتي تم أدخالها قد حدثت ايضاً تعديلات طفيفة في التحركات النسبية قبل 1972 .

وتجب ملاحظة ان نفس الطرق السابقة كما تم شرحها من قبل يمكن ان تستخدم وهي تستخدم فعلاً في حساب التفصيلات الفرعية للناتج القومي الحقيقي وذلك بهدف فصل التغييرات التي حدثت فيها بين متغيرات حقيقية وبين متغيرات في الاسعار . وعلى هذا فان حسابات الدخل والناتج في الولايات المتحدة تظهر الانفاق الاستهلاكي الشخصي (PCE).بأسعار سنة 1972 وكذلك برقم انكماش ضمني تستخدم الطريقة نفسها في احتساب الانفاق الحكومي على السلع والخدمات والاستثمار المحلي لاجمالي الفردي والصادرات الصافية وهذه بدورها يمكن تقسيمها الى فروع جزئية الى اي مدى من التفصيل مطلوب ويتم احتساب كل منها ليس فقط بالاسعار الجارية وانما بالاسعار الثابتة أيضاً وبمعامل انكماش ضمني يخص كل منها . كما تجب ملاحظة ان حاصل جمع هذه الفروع المحسوبة على اساس الاسعار الثابتة سوف يكون هو المجموع الذي يتم الحصول عليه بالاسعار الثابتة ويكون معامل الانكماش الضمني للناتج القومي مساوياً للمتوسط المرجع لمعاملات الانكماش الضمنية للقطاعات . ويتم الترجيح بالمساهمة النسبية لكل قطاع في الناتج القومي الاجمالي . وحيث ان هذه المساهمة النسبية تتغير كل سنة فسوف تتغير الاوزان النسبية ايضاً .

وتوجد هناك بطبيعة الحال ارقام قياسية سعرية اخرى ايضاً غير مرتبطة بصورة مباشرة بحسابات الدخل والناتج القوميين او مشتقة منها.ومثال ذلك الرقم القياسي لاسعار المستهلك والرقم القياسي لاسعار الجملة . وكل من هذين الرقمين القياسيين هو رقم قياسي صريح لقياس التغير في الاسعار . وحيث اننا لن نقوم باستخدام هذين الرقمين القياسيين في هذا الكتاب بشكل اساسي فأننا لذلك لن نخصص حيزاً لشرح كيفية احتسابها وليس هناك في الواقع من سبب يدعو الى بقاء هذين الرقمين القياسيين ماعدا انهما قد عرفا لفترة طويلة قبل ظهور بيانات حول الناتج القومي وان الافراد قد تعودوا السماع عنهما واستخدامهما.وفي الواقع فان معامل الانكماش الضمني للناتج القومي الذي يستخدم في حساب الانفاق الاستهلاكي الشخصي هو أفضل بكثير كمقياس لتغيرات الاسعار التي يدفعها المستهلكون (وذلك الى المدى المحدود لاختلاف هذين الرقمين اما الرقم القياسي لاسعار الجملة فانه يقيس متوسط التحركات لمجموعة غير متجانسة من السلع والتي لا يتضمن محتواها اي تبرير مفهوم . ومن المؤكد ان جميع البيانات الرئيسة التي تستخدم في تكوين معاملات الانكماش في الناتج القومي قد تم الحصول عليها لغرض تكوين هذين الرقمين القياسيين ولكن ذلك لا يتطلب ولا يعد تبريراً لاستمرار حسابهما .

الثروة القومية NATIONAL WEALTH

لقد ركزت النظرية الاقتصادية بصورة متزايدة على اهمية الثروة القوميه كمتغير اقتصادي كلي ومن هنا فانه من المهم استكشاف كنه هذا المفهوم ومعرفة كيفية قياسه .

لقد عرفنا دخل الفرد على انه مقدار مايحصل عليه من ايرادات مقابل مايقوم هو او ممتلكاته بتقديمه من خدمات انتاجية . اما الدخل القومي فهو حاصل جمع دخول الافراد جميعاً . ويمكن لنا ومن ثم ان نعرف ثروة الفرد على انها قيمة ممتلكاته ، وان الثروة القومية هي حاصل جمع ثروات الافراد . والفرق الواضح بين [illegible] الدخل القومي والثروة القومية يكمن [illegible] الثروة لاي اعتبار يتصل بالخدمات التي يقدمها الافراد مقارنة بتلك التي تقدمها ممتلكاتهم .

والسبب في ذلك هو ان القيمة النقدية الحالية لقدرة الفرد على تقديم خدمات عمله سواء حالياً او في المستقبل (في مجتمعنا) لا يمكن قياسها في حد ذاتها . فهي بالتأكيد لاقيمة سُوقية لها لانه من غير المسموح للافراد شراء او بيع حقوق نافذة على خدماته او خدمات غيره في المستقبل.ومن المؤكد ان الاقتصاديين يجدون احياناً من المفيد استخدام مفهوم « الثروة البشرية » في مقابل الثروة غير البشريه (الثروة المادية) بمعنى الملكية . ويمكن تقدير قيمة هذه الثروة البشرية عن طريق رسملة القيمة المقدرة لخدمات العمل المستقبلة باستخدام نوع من سعر الفائدة . ومع هذا ليس لمفهوم الثروة البشرية على مستوى الفرد مقابل حقيقيّ كميّ مشابه في الواقع الفعلي ماعدا في مجتمع عبودي .

والدخل القومي هو بالطبع متغير تدفقي بعكس الثروة القومية التي تعتبر متغيراً رصيدياً . ويتم قياس الثروة القومية مثلما مثل الدخل القومي عند نقطة زمنية معينة او كمتوسط خلال فترة زمنية محددة) ولكن لا يعبر عنها كمتوسط خلال الوحدة الزمنية لان ذلك لامعنى له في حالة قياس متغير رصيدي.فالثروة القومية في اليوم الاخير من كانون الاول 1975 يمكن ان تكون قد بلغت 4.8 تريليون دولار (ولكنها لم تكن 4.8 تريليون سنوياً او شهرياً او يومياً) .

ولعرض المناقشة الجارية لحساب الثروة سوف نستمر بافتراض اقتصاد بدون علاقات اقتصادية دولية من اي نوع وكما ان افتراض عدم قيام الحكومة بأي انتاج

يبسط عملية حسابات الدخل القومي فان افتراض ان الحكومة لاتنتج ولا تقوم باقراض القطاع الخاص سوف يسهل ايضاً عملية حسابات الثروة القومية .

الثروة القومية كتجميع للموجودات (الاصول) العينية .

National Wealth as a Collection of Physical Assets

وكما ان لدينا عدة مفاهيم تدفقية وثيقة الترابط مثل الناتج القومي والدخل القومي والدخل الشخصي والدخل المتاح للانفاق يمثل كل منها طريقة تختلف نوعاً ما في النظر الى قيمة النشاط الانتاجي الجاري ومحاولة قياسها . كذلك توجد لدينا ايضاً طرائق عديدة للنظر الى الثروة القومية ومحاولة قياسها . وربما كانت ابسط هذه الطرق للنظر الى مجموع الثروة القومية هو في النظر اليها كمفهوم عيني وذلك مثلما فعلنا عند تناول مفهوم الناتج القومي . فالثروة القومية هي مجموعة من اشياء معينة وملموسة ذات اهمية وذات قيمة . وبهذه الطريقة من التفكير فان المقياس الاكثر شمولاً للثروة القومية يمكن ان يكون حاصل جمع قيمة الارض والموارد الطبيعية الاخرى في بلد معين ، والاراضي المستصلحة والمكائن والمعدات والمباني والمنشآت الاخرى والمخزون بما فيه المخزون من السلع الاستهلاكية . او يمكن ان تكون على الاقل قيمة السلع المملوكة من قبل اشخاص معينين والتي يمكن التصرف فيها بالبيع والشراء ومن ثم تكون لها قيمة سوقية . وتماماً مثلما لم نقم باضافة القيمة الجارية لضوء الشمس او المطر الى الدخل القومي فلذلك لن ندخل قيمة الانهار او البحيرات او البحار او المناخ جزءاً من ثروتنا. والى الحد الكبير الذي يساهم به ضوء الشمس او المطر في الانتاج فان قيمة هذه المساهمة في كل من الناتج والدخل هي محسوبة بطبيعة الحال في قيمة كل من الناتج والدخل وبنفس الطريقة تساهم الانهار في قيمة السدود والمولدات وكل منهما يدخل ضمن الثروة القومية غير ان الانهار نفسها لاتحتسب كذلك .

ومع ذلك فاننا قد نرغب في استبعاد بعض انواع الاصول العينية ايضاً (وهو امر يتوقف على مانهدف اليه) ، **فأولاً** ، قد نرغب في استبعاد كل الاصول غير المنتجة (مثلاً السفن الحربية او الكنائس وهي كل الاصول التي لاتستخدم في انتاج السلع والخدمات التي يتضمنها الناتج القومي) . **ثانياً** ـ قد نرغب في استبعاد قيمة كل الاصول التي تملكها الحكومة ومن ثم نقصر مفهوم الثروة القومية على تلك الاشياء

المملوكة من قبل الوحدات الخاصة سواء بشكل مباشر او بصورة غير مباشرة (مع ذلك فان استبعاد هذه الاصول لن يكون مهماً اذا كانت الحكومة لاتقوم بأي انتاج مهم) .

ومن الواضح ان هذه الاضافات والاستثناءات سينتج عنها مجاميع مختلفة .

وبالنسبة لنا في الوقت الحاضر سوف نقصر اهتمامنا على اضيق المفاهيم لموجودات الثروة الانتاجية الخاصة والتي يعبر عنها فيما عدا ذلك بمفهوم رصيد رأس المال الخاص . وسنشير فيما بعد الى استخدام هذا المفهوم كمقياس لاجمالي مدخلات رأس المال الكلي في الانتاج . ويمكن تقسيم هذا الرصيد من الاصول الانتاجية الخاصة قسمين الثروة المصنوعة من قبل الانسان والارض .

ويجب تقييم العناصر التي يتكون منها رصيد الثروة العينية هذا كلما كان ذلك ممكناً باسعار السوق التي تعكس ندرتها النسبية وانتاجيتها . ومع ذلك فسوف نجد ان معظم عناصر هذا الرصيد غير منتجة حديثاً لا بل انها قد تكون ايضاً من النوع الذي توقف انتاجه ومن ثم لا يوجد لهما سوق ثانوية Second hand لمبادلة اي منها .

وهكذا سيكون من الصعب احياناً حتى تقدير قيمة سوقية او استبدالية جارية للعديد من عناصر معينة من الثروة. وسنكون هنا مضطرين الى استخدام القيمة الدفترية المعدلة لتقييم الكثير من هذه العناصر . وتقوم هذه الطريقة على اساس السعر السوقي السابق عندما تم شراؤها من قبل مالكها الحالي معدلاً بصورة تحكمية وأخذ عامل الاندثار في الاعتبار . وقد يؤخذ ايضاً في الاعتبار اية تغيرات لاحقة في مستوى اسعار العناصر المنتجة حديثاً من نفس الصنف وذلك منذ انتاجها وشرائها . ويمكن قياس الثروة القومية باستخدام الاسعار الجارية (سواء الدفترية او اسعار الاستبدال السائدة) عند اجراء قياس الثروة ، أو باستخدام الاسعار الثابتة لسنة اساس معينة ، تماماً كما هو الحال عند قياس الناتج القومي . واذا استخدمت الاسعار الثابتة فان اي تغييرات في الثروة سوف تكون تغييرات في الثروة الحقيقية » .

ويرتبط المفهوم العيني للثروة المنتجة الخاصة والمصنوعة من قبل الانسان الى حد كبير بمفهوم اخر هو الاستثمار الصافي المحلي الخاص . وذلك من حيث ان الانتاج الصافي الجاري لهذا النوع من الاصول يقترب كثيراً جداً لما يتم قياسه كاستثمار صافي . فمثلاً اذا كان رأس المال الانتاجي في 31 كانون الاول 1976 قد بلغ 4,000 بليون دولار ، وبلغ 4020 بليون دولار في 31 كانون الثاني 1977 ، فان استثماراً

صافياً بمقدار 20 بليون دولاراً يجب ان يكون قد تحقق خلال هذه الفترة في شكل اضافة ماقيمته 20 بليون دولار من المنشآت والمعدات والمخزون . ومع ذلك فان المخزون من السلع الاستهلاكية المعمرة وكذلك السلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل القمصان والاطعمة المعلبة والقرطاسية هي بوضوح جزء من الثروة القومية الانتاجية . ولكن حسابات الدخل القومي لاتعتبر الاضافات الى المخزون من هذه الموجودات او الانخفاض الذي يحدث فيها ، استثماراً حيث يتم في الواقع اعتبار هذه السلع قد تم استهلاكها بمجرد شرائها . ومن ثم فاننا اذا رغبنا ان يحتوي مفهوم الثروة القومية على هذا المخزون من السلع الاستهلاكية لكي تتوافق مع حسابات الدخل القومي فان مفهوم الناتج القومي الاجمالي يجب ان يتغير تبعاً لذلك وذلك لكي يمكن اعتبار الزيادة في هذا المخزون الاستهلاكي كاستثمار . وفي هذه الحالة فانه بدلاً من اعتبار مجرد شراء هذه السلع استهلاكاً لها فان الخدمات الجارية التي تقدمها هذه السلع عند استنفاد هذا الرصيد هي التي تعتبر استهلاكاً . (وكما سنرى في الفصل السادس عشر فان بعض التقديرات الخاصة للثروة قد اجرت ذلك فعلاً على الاقل بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة . وبالنسبة لبعض الاغراض فان ذلك يظهر اختلافاً كبيراً) . ولحسن الحظ فان المباني السكنية « والاندثار » قد تم اعتبارها سلفاً جزءاً من الاستثمار الاجمالي (والصافي) الخاص وذلك في حسابات الدخل القومي وان قيمة الخدمات السكنية لهذه المباني فقط هي التي تحتسب ضمن المشتريات الاستهلاكية . (على الرغم من اننا لم نوضح هنا تماماً كيف يمكن ان نقوم بذلك بالنسبة للمنازل التي يسكنها اصحابها) كما ان معاملة المباني السكنية جزءاً من الثروة القومية تمثل فعلاً جزءاً كبيراً من هذه الثروة القومية تتفق تماماً مع معالجتها ضمن حسابات الدخل القومي . من الطبيعي الا تتغير الكمية العينية للارض (غير انه لاشراء الارض يعتبر جزءاً من الاستثمار الصافي ولا « الاستنفاد » Depletion يعتبر جزءاً من استهلاك رأس المال) في حسابات الدخل والانتاج القوميين . اي ان الارض هي جزء من الثروة ولكنها لاتدخل ضمن التغيرات التي تحدث في الثروة الحقيقية .

وعلى هذا فان المفهوم العيني للثروة هو مفهوم بسيط نسبياً . وان العلاقة بين التغيرات التي تطرأ عليها خلال الزمن وبين الدخل القومي هو امر يسهل استيعابه . ولكن سوف تظهر لدينا مشاكل معقدة كثيرة خصوصاً اذا رغبنا في قياس الثروة القومية او الاستثمار الحقيقي. ولكن مع ذلك ، حين نبقي قياس الثروة الحقيقية او الاستثمار الحقيقي عندما تتغير الاسعار وتتبدل التقنية فستثار مشاكل

معقدة جداً عند محاولة المحافظة على معالجة منسقة Consistent لكل من الارصدة والتدفقات . ولذلك فاننا قد تجاهلنا هذه المشاكل عند مناقشة كيفية حساب الدخل والناتج القوميين (مثلاً لم نشرح « اعادة تقييم المخزون ولا اعادة تقدير استهلاك رأس المال » في حساب الدخل القومي) ، كما تجاهلنا هنا ايضاً كل المشاكل الصعبة المشابهة في حساب وقياس الثروة القومية كمجموع لصافي مايملكه الاشخاص .

الا ان هناك مفهوماً اخر للثروة القومية يختلف الى حد كبير عن المفهوم السابق وهو المفهوم الذي يحدد الثروة القومية ليس كمجموع للاصول العينيه ولكن كمجموع لصافي كل مايملكه افراد المجتمع.ويتمثل صافي مايملكه net worth شخص ما او عائلة ما في الفرق بين القيمة الكلية لجميع الاصول (المالية او العينية) وبين قيمة المطلوبات على هذا الشخص او العائلة (اي الحقوق المالية المدين بها قبل اشخاص اخرين) . ومفهوم صافي مايملكه الشخص او العائلة هو مفهوم بسيط نسبياً وبالتالي فان تجميع ذلك لن يثير مشاكل خاصة بها . الا انها مع ذلك تثير مشاكل خداعه حول تقييم الاصول المالية والتي اما : (أ) قد لايمكن التعامل فيها ومن ثم لايوجد لها سعر سوقي تقدر به مثل حقوق التقاعد التي تمتلكها العائلة، (ب) ان سعرها السوقي يتغير مع مرور الزمن مثل الاسهم والسندات وكل الاصول المالية الاخرى تقريباً القابلة للتسويق من غير النقود والودائع . (ومرة اخرى فاننا لن نتعرض هنا للمشاكل الصعبة التي يثيرها تغير الاسعار .

وكما اعتبرنا الثروة القومية تتكون من الاصول العينية والتي تتمثل بالتراكمات في الاستثمار الصافي الماضي وذلك طبقاً للمفهوم الاول . كذلك من الواضح ان الثروة القومية يمكن ان ينظر اليها كمجموع لصافي ما يمتلكه الافراد في الناتج المتراكم الجميع الادخار الشخصي الماضي الصافي .

ان الشخص يقوم بالادخار عندما يستحوذ على اصل معين – عيني او مالي او نقدي – او عندما يقوم بتسديد دين ما . وفي كلتا الحالتين فانه يزيد من صافي مايملكه . ولكن اذا كان الشخص يحقق ادخاراً سالباً فانه اما ان يخسر اصلاً ما او انه يزيد من دينه . وهو في كلتا الحالتين يخفض من صافي مايملكه.ومن وجهة أخرى يستطيع المرء ان يبيع اصلاً ما ليحصل على اخر وذلك بدون ان يقوم بادخار او بادخار سالب كما يمكن له ايضاً ان يستدين للحصول على اصول تفوق مدخراته . ولكن اياً من ذلك لن يزيد من الثروة سواء كانت شخصية ام قومية .

وقد رأينا ان الثروة القومية المنتجة الخاصة (غير الارض) هي قيمة الرصيد الذي يتحقق من خلال تدفق الاستثمار الصافي. وبصورة مشابهة فان صافي مايملكه الافراد هو قيمة الرصيد الذي يتحقق من خلال تدفق الادخار الشخصي والذي يسمى احياناً المدخرات Personal savings . وسوف يستخدم هذا المفهوم دائماً عند الاشارة الى ثروة المستهلكين.

وقد حان الوقت الآن لبحث العلاقة بين حجمي الرصيدين. وحتى نستطيع فعل ذلك فاننا بحاجة الى ان ننظر بقدر اكبر من التفصيل الى العناصر المكونة لصافي الثروة الشخصية . فأصول الفرد تتضمن بعض الاصول العينية من النوع الذي سبق ان اشرنا اليّه . مثل المنزل والسيارة والسلع المنزليه (وفي حالة شركات الأفراد) الارض والمصنع والمعدات والمخزون . الا اننا اذا استبعدنا المنازل فان الجزء الاكبر من ثروة الشخص تتكون من حقوق مالية . وهذه الحقوق هي على اربعة انواع عامة هي :

اولاً ان عدد قليلاً من الافراد يملكون اوراقاً مالية رئيسة Primary Securities وهي الارصدة التي تمثل حقوق الملكية على الشركات المساهمة ، والسندات والاذونات والاوراق التجارية والحوالات والرهونات وغيرها مما تمثل مديونية قطاع الاعمال او الحكومات او الافراد الاخرين تجاه الاشخاص الذين يملكون هذه الحقوق . وثانياً ـ يملك جميع الافراد تقريباً مقادير مختلفة من الحقوق (او المطلوبات) على المؤسسات المالية الوسيطة Financial claims intermediaries مثل الودائع او الحسابات الأخرى لدى البنوك او لدى مؤسسة الادخار والاقراض والبوليصات التي تصدرها شركات التأمين والاسهم في الصناديق المتبادلة mutual Funds والحقوق تجاه صناديق التقاعد . وما يمثل ذلك عادة الجزء الاكبر من اصول القطاع العائلي .

وهناك ثالثا عدد صغير من الافراد أيضاً يملكون حصصاً شخصية في الشركات غير المساهمة . وأخيراً فان كل الافراد يملكون بعضاً من النوع الرابع من الاصول وهو الديون الحكومية التي لاتحمل فائدة والتي تسمى بالعملة currency . ومن ثم فان اصولاً عينية مختارة ، واوراقاً مالية رئيسة وحقوقاً في المؤسسات المالية الوسيطة خصوصاً في الشركات غير المساهمة والتي تمثل كلها أصنافاً من الاصول التي يمتلكها الاشخاص او العائلات . ومن ناحية اخرى فان العديد او معظم الافراد يكونون مدينين اما تُجاه اشخاص اخرين او تُجاه المؤسسات غير المالية او تجاه الوسطاء الماليين . والفرق بين اجمالي الاصول واجمالي الخصوم يمثل صافي ثروة

الفرد وحاصل جمع ذلك بالنسبة لجميع افراد المجتمع يكون صافي مايملكه كل افراد المجتمع وهو مايمثل المفهوم الثاني للثروة القومية .

وكثيراً مانقوم بعرض اجمالي صافي مايملكه المستهلكون هذا في ترتيب يسمى بالميزانية . والميزانية balance sheet هي تلخيص مبسط يوضح قيم الاصول والخصوم وصافي الثروة لوحدة ما (شخص او عائلة) . بحيث تظهر الاصول في عمود والخصوم وصافي الثروة في عمود اخر . وحيث ان مايملكه الفرد او العائلة هو بالتعريف عبارة عن الاصول ناقصاً الخصوم فان من الواضح ان مجموع العمود في كلا العمودين لا بد من ان يتطابق

ويجب ان يكون ذلك صحيحاً بالنسبة لميزانية اي شخص ويرجع ذلك الى الطريقة التي تم بها تعريف صافي الثروة . ومن ثم فان ذلك يجب ان يكون صحيحاً ايضاً بالنسبة الى الموازين الكلية لجميع قطاع العائلات ويتضح هذا الترتيب في الميزانية الآتية :

الميزانية العامة لجميع قطاع العائلات

الارض ـ المباني السكنية ـ السلع الاستهلاكية الاوراق المالية الاولية المملوكة ـ أسهم الشركات المساهمة ـ الديون الخاصة . ـ ديون الحكومة ـ الحقوق المملوكة تجاه الوسطاء الماليين ـ الحصص في الشركات غير المساهمة ـ النقد الحكومي المملوك من قبل العائلة	الديون تجاه الافراد صافي مايملكه الافراد
اجمالي الاصول	اجمالي الخصوم وصافي مايملكه الافراد

العلاقة بين الثروة كاصول عينية وبينها كصافي مايملكه الافراد .

The Relationship Between Wealth as Physical Assets and as Personal Net Worth

والسؤال الآن هو ما هي العلاقة بين الثروة القومية منظورا اليها كمجموع للاصول العينية المنتجة وبين الثروة القومية منظوراً اليها كمجموع لصافي ما يملكه الافراد . ويمكن ان نقترب من الاجابة وذلك بتوفير الميزانية العامة لكل قطاع من القطاعات الثلاثة الاخرى للاقتصاد الخاص وهذه القطاعات هي (1) الشركات المساهمة غير المالية ((2) الشركات غير المساهمة غير المالية (وهي تشمل المهن الحرفية والزراعة وهكذا) و (٣) الوسطاء الماليون . واذا اضفنا القطاع العائلى الى هذه القطاعات الثلاثة فانها جميعاً ستمثل الاقتصاد الخاص كله وسوف نبدأ بميزانية كل الشركات المساهمة غير المالية .

الميزانية العامة
لكل الشركات المساهمة غير المالية

1ـ الارض والمنشآت والمعدات والمخزون	1ـ ديون الافراد
2ـ الاوراق المالية المملوكة	2ـ صافي ثروة الشركات
ـ أسهم الشركات المساهمة	3ـ أسهم الشركات
ـ ديون الافراد	4ـ الفائض
ـ ديون الحكومة	
3ـ الحقوق المملوكة تجاه الوسطاء	
4ـ العملة الحكومية المملوكة	
اجمالي الاصول	اجمالي الخصوم وصافي ماتملكه الشركات .

ولننظر اولاً الى الاصول حيث تظهر في القمة الاصول العينية ، الارض والمنشآت والمعدات والمخزون . وتمثل هذه الاصول بالنسبة الى الشركات المساهمة غير المالية

الاصول الرئيسة المملوكة . وفي حالة المنشآت والمعدات فان هذه الاصول يجب ان تقوم مبدئياً باسعار السوق الجارية المقاربة مع الاخذ في الاعتبار كل الاندثارات التي تحدث نتيجة الاستخدام . أما في التطبيق العملي فيحتمل أنها تقوم على أساس معين من الكلفة الاصلية ناقصاً الاندثار الدفتري . كما يجب تقويم المخزون على اساس اسعار الاستبدال ولكن قد لايحدث ذلك. ومن الواضح أنه مهما كان أساس التقييم المستخدم بالنسبة للاصول العينية . فأنه سوف ينعكس في حجم صافي ماتملكه الشركات . اما باقي الاصول فهي جميعا مالية وملكيتها من قبل الشركات المساهمة هو حدث عرضي . وهي بالنسبة لعمليات المشاريع غير المالية تتضمن أية أسهم قد تمتلكها الشركات المذكورة في شركات أخرى بما في ذلك الشركات التابعة لها . (وهذه الاسهم تقوم في الغالب على أساس تكلفة الاستحواذ ولكنها في الأصل يمكن ويجب أن تقوم على أساس أسعار السوق الجارية) . وديون الوحدات التي تملكها الشركات الخاصة ومنها المقادير الضخمة من الائتمان التجاري الذي قد تكون الشركات منحته الى عملائها . وكذلك تشمل السندات وغيرها من الأوراق المالية للديون الخاصة التي تحتفظ بها الشركات كاحتياطي يدر فائدة لمواجهة أي نفقات رأسمالية مخططة في المستقبل أو كضمان تجاه حالات الطوارىء . وتشمل ايضاً أي دين حكومي يحتفظ به لنفس الاغراض السابقة . وبالاضافة الى ذلك فان الشركات المساهمة تمتلك حقوقاً تجاه الوسطاء الماليين بما في ذلك ماقد تملكه من ودائع جارية او آجلة . وأخيراً فان جميع الشركات تمتلك مقداراً معيناً من العملة في خزائنها . ويعتبر اجمالي هذه الاصول المالية صغيراً بالنسبة لكل الشركات غير المالية المساهمة وهذا صحيح أيضاً بالنسبة الى كل هذه الشركات مجتمعة .

ويظهر في العمود الايمن ديون الشركات المساهمة وذلك بصرف النظر عن من يملك هذه الحقوق سواء كانت مملوكة من قبل مشاريع اعمال غير مالية اخرى (بما فيها الشركات التي سبق ومنحتها ائتماناً تجارياً) أو من قبل البنوك أو الوسطاء الماليين الآخريين أو من قبل القطاع العائلي . وقد تكون هذه الديون في شكل سندات أو رهونات أو قروض مصرفية تجارية أو حوالات غير مدفوعة وهكذا (وحيث أننا افترضنا عدم وجود اقراض حكومي فلن يظهر لدينا هنا ديون قبل الحكومة) . أما الفقرة المتبقية فهي صافي ماتملكه الشركات المساهمة . وهو ينقسم قسمين ، الاول وهو يمثل القيمة الاسمية لاسهم الشركات المتداولة (وهي تمثل متحصلات الشركة من مبيعات الاسهم عند طرحها للبيع لاول مرة) . والثاني يمثل ببساطة الفرق بين قيمة كل الاصول مطروحاً منها المطلوبات المالية والقيمة الاسمية

الاسهم (4). ومن حيث المبدأ فاننا بافتراض ان كل الاصول والخصوم قد تم تقويمها بصورة سليمة فان صافي ماتملكه الشركات يجب ان يمثل ماتستحقه الشركة وما يملكه المساهمون فعلاً وذلك بصرف النظر عن كيفية تقسيمها أو تسميتها .

كما ان ميزانية الشركات غير المالية وغير المساهمة هي في الاساس نفس ميزانية الشركات المساهمة وكما هو واضح من الميزانية ادناه فان الجانب الايسر يحتوي على نفس العناصر التي ظهرت في ميزانية الشركات المساهمة . وعلى الجانب الآخر يوجد اختلاف وحيد هو اننا اسمينا صافي المتلكات بالحصص الشخصية للمالكين « الحقوق الشخصية للمالكين ـ equity of owners . وهذا هو بالضبط استثمار المالكين في مشاريع اعمالهم .

الميزانية العامة للشركات غير المساهمة وغير المالية

الارض والمعدات ، المخزن المملوكة	الديون الخاصة المملوكة
الاوراق المالية الرئيسة المملوكة	الحصص الشخصية للمالكين
ـ أسهم الشركات المساهمة	الحقوق الشخصية للمالكين
ـ الديون الخاصة	
ـ الديون الحكومية	
الحقوق المملوكة على الوسطاء الماليين	
النقود الحكومية المملوكة	
اجمالي الاصول	اجمالي الخصوم

ولا يبدو ان الامر يختلف كثيراً بالنسبة الى ميزانية الوسطاء الماليين على الرغم من أن القيمة النسبية للفئات المختلفة من الاصول سوف تتباين تبايناً كبيراً عنها في حالة المؤسسات غير المالية . ولكن ماذا نعني بالوسطاء الماليين وما الذي يميزها عن مؤسسات قطاع الاعمال الاخرى

(4) يمكن تسمية بعض اجزاء هذا الفائض الارباح غير الموزعة او الاحتياطات مقابل الديون المعدومة والطوارىء وهكذا . ولكن ذلك لن يغير من طبيعتها .

قبل كل شيء نجد أن اصول الوسطاء الماليين العينية مثل المباني والمعدات هي عارضة بالنسبة الى نشاطات هذه المؤسسة وتؤلف عادة جزءاً ضئيلاً من مجموع اصولها . هذا في حين أن الاصول المالية التي تملكها تمثل الجزء الاكبر من جانب الاصول في ميزانياتها . فالوسطاء الماليون هم المالكون الرئيسون للاوراق المالية الاولية Primary التي تمثل الحقوق المالية على كل المؤسسات الاخرى ماعدا المؤسسات المالية . وتشمل هذه الحقوق أسهم الشركات المساهمة (والمملوكة اساساً من قبل الصناديق المشتركة والبنوك المالية وصناديق التقاعد) والسندات الخاصة والحكومية والكمبيالات والحوالات (المملوكة من قبل مختلف انواع الوسطاء الماليين بما فيها البنوك) قروض البنوك القائمة (ديون المقترضين تجاه البنوك) والرهونات المملوكة بصورة رئيسية من قبل البنوك ومؤسسات الادخار والاقراض وشركات التأمين . وبالاضافة الى ذلك يملك كل الوسطاء الماليين بعض الحقوق قبل بعض الوسطاء الاخرين بما في ذلك خاصة الودائع لدى البنوك . وكذلك فانها جميعها تمتلك نقداً في خزائنها وصناديقها . وعلى الجانب الايمن من الحساب تظهر مطلوبات الوسطاء الماليين مثل ودائع البنوك من كل الانواع ، حقوق التأمين وصناديق التقاعد ، والالتزامات تجاه المنتفعين من صناديق الضمان والالتزامات تجاه اصحاب الاسهم في الصناديق المشتركة وهكذا وبعد طرح كل هذه الخصوم (التي تمثل الجزء الاعظم من الجانب المذكور) فما سيتبقى هو صافي ماتملكه مؤسسات الوسطاء الماليين المساهمة أو الحصة الشخصية لمالكي المؤسسات غير المساهمة او المؤسسات المالية المشتركة .

الميزانية العامة
لكل المؤسسات المالية

الارض ، المباني ، المعدات المملوكة	مطلوبات (الحقوق قبل الوسطاء)
الاوراق المالية الرئيسية	الماليين
ـ اسهم الشركات المساهمة	صافي ماتملكه المؤسسات المساهمة
ـ الديون الخاصة .	الحصص الشخصية لمالكي المؤسسات
ـ ديون الحكومة	غير المساهمة .
الحقوق المملوكة قبل الوسطاء الماليين	
النقود الحكومية المملوكة	
اجمالي الاصول	اجمالي الخصوم وصافي الملكية

وعلى هذا فان طبيعة نشاط الوسطاء يتمثل اساساً في :

أ ـ امتلاك تلك الانواع من الاصول المالية (وهي الاوراق المالية الرئيسية) والتي قد لاترغب بعض او اكثرية الافراد او مؤسسات قطاع الاعمال الاخرى (غير المالية) في امتلاكها او انها غير قادرة على امتلاكها بصورة مباشرة .

ب ـ اصدار (اي امتلاك وتحقيق عائد) عدداً من انواع من الحقوق المالية والتي قد يرغب بعض او اكثرية المستهلكين ومؤسسة قطاع الاعمال في امتلاكها او قد يحتاجون لامتلاكها . وبصورة عامة فان هذه الحقوق تجاه المؤسسات المالية تتميز بكونها (وذلك بالمقارنة مع الاوراق المالية الاولية) ذات مخاطر اقل وسيولة اكبر وانها اكثر قابلية للتقسيم الى كميات صغيرة او اكثر ملائمة او انها توفر مزايا جانبية مثل التأمين او انها تقدم بعض الخدمات في التعامل مما يسهل عملية الانتاج او الاستهلاك مثل الحسابات الجارية . وكل هذه الخصائص المرغوبة تؤلف الاسباب التي تؤدي بها الى ان تكون مفضلة من قبل مالكيها على الاوراق المالية الاولية . ومع ذلك فان هذه الحقوق تجاه المؤسسات المالية اما انها لاتحقق عائداً حالياً او مستقبلاً لمالكيها (مثل الودائع تحت الطلب) او انها تحقق عائداً في المستقبل فقط (التأمين او التقاعد او انها تدر عائداً اقل من العائد الذي تحققه الاوراق المالية الاولية التي يمتلكها المؤسسات الوسيطة . وهذا الفرق بين العائد من الاصول المالية التي يملكها الوسطاء وبين الخصوم المالية على هؤلاء الوسطاء يستخدم في دفع تكاليف خدمات الوسطاء وتتيح لهم تحقيق الارباح . وبدون ذلك لم يكن هناك من سبب لظهور الوسطاء او وجودهم .

ومن ناحية عميقة المعنى يمكن طبعا النظر الى اصحاب الحقوق تجاه الوسطاء على انهم في الحقيقة المالكين غير المباشرين للاوراق المالية الاولية التي يملكها هؤلاء الوسطاء . والفرق بين هاتين المجموعتين من الحقوق (تلك التي تعتبر ديوناً للوسطاء وتلك التي تعتبر ديوناً عليهم) يتألف منه حصص مالكي هذه المؤسسات .

(وفي حالة مؤسسات التمويل المشتركة فأن هؤلاء المالكين هم ايضاً اصحاب الودائع او البوليصات او غير ذلك) . ومعظم مطلوبات او الحقوق تجاه الوسطاء الماليين تسمى نقوداً . ومن المؤكد ان الودائع الجارية تعتبر كذلك دائماً . كما تعتبر كذلك في بعض الحالات كل من الودائع الاجلة وودائع التوفير او حتى اسهم الادخار والقروض . ويمكن ان نضيف الى ذلك النقود الحكومية في التداول اي العملة . وتدعو مجموع ذلك المعروض النقدي **money supply** .

وعلى كل حال فلسنا في حاجة الى الاهتمام بهذا المتغير الكلي الان . ويجب ان يكون واضحاً الان انه اذا قمنا بجمع كل اعمدة الجانب الايسر (الاصول المتكونة من الحسابات القطاعيه الأربعة وهي الانواع الثلاثة التي تمثل قطاع الاعمال زائداً القطاع العائلي فاننا نكون قد حصرنا كل شيء كنا قد اعتبرناه من قبل جزءاً من الثروة القومية العينية بشكل اصول عينية منتجة هي الارض والمنشآت والمعدات والمخزون والمباني السكنية . ولكن مع ذلك فأن اجمالي هذه الاصول سوف يفوق كثيراً الثروة القومية نظراً لان هذه الاصول تتضمن كثيراً من الاصول المالية ايضاً .

وكذلك فاننا اذا قمنا بتجميع الخصوم في قيود الجانب الايمن لكل القطاعات الاربعة فأن ذلك سوف يتضمن ايضاً الثروة القومية طبقاً لمفهوم صافي مايمتلكه افراد القطاع العائلي بل ، واكثر من ذلك بكثير .

والسبب في ان كلًا من المجموعين الاول والثاني يزيد على المفهوم المقابل للثروة القومية هو ان كل اصل مالي فردي هو ايضاً مطلوب مالي فردي ماعدا بعض الاستثناءات ، ومن ثم فأن كل الاصول المالية تظهر مرتين في هذه الميزانيات مرة كاصل من اصول ميزانية قطاع ما ومرة اخرى اما ضمن مطلوبات قطاع اخر او ضمن صافي مايملكه هذا القطاع . واي اصل مالي يضاف الى صافي مايملكه مشروع اعمال او فرد ما يعتبر في نفس الوقت خصماً من صافي ماتملكه مؤسسة اخرى او فرد اخر . وبالنتيجة فأن الاصول المالية بالنسبة للمجتمع ككل هي في الواقع ليست اصولاً وليست مطلوبات .

ومن الواضح مثلاً ان مجموع الحقوق التي التي يملكها الوسطاء والتي تظهر في الجانب الايسر وهو جانب الاصول في ميزانية كل قطاع يجب ان يساوى تماماً مجموع الحقوق على الوسطاء الماليين والتي تظهر في الخصوم في الجانب الايمن من ميزانية القطاع المعنى (5) . ولنفترض اننا شطبنا هذه الحقوق المزدوجة حيثما تظهر فاننا يمكن ان نفعل نفس الشيء بالنسبة الى ديون الافراد الاخرى : مثل السندات وقروض للبنوك والرهونات او اي شيء اخر ، فأن حاصل جمعها منظوراً اليه كموجودات يجب ان يتساوى مع حاصل جمعها منظوراً اليه كمطلوبات . ويجب علينا ان نتخلص كذلك من الازدواجية التي تظهر في شكل الحصص الشخصية للمالكين في جانب اصول حساب الافراد وفي جانب الخصوم للشركات غير المساهمة ، وحسابات المؤسسات المالية .

(5) وذلك اذا تجاهلنا امكانية احتفاظ الحكومة ببعض الودائع لدى البنوك .

واخيرا فانه يمكننا مؤقتاً على الاقل اعتبار اسهم الشركات المساهمة المملوكة والتي تظهر في الجانب الايسر من ميزانية كل من القطاعات الاربعة صافي ماتملكه الشركات المساهمة والذي يظهر في الجانب الايمن في حسابات الشركات المساهمة غير المالية وفي حسابات المؤسسات المالية .

وحيث ان صافي ماتملكه الشركات المساهمة هو ملك حاملي الاسهم ، فانه يجب ان يتساوى مع قيمة اسهم الشركات المملوكة . وسوف نعود مرة اخرى الى هذه النقطة . اما الان فسنتخلص مبدئياً من جميع هذه القيود الخاصة باسهم الشركات وصافي الملكة .

والان وبعد ان قمنا بالتخلص من كل ذلك وهو مايجب على القارىء ان يقوم به كله فأن مايتبقى لدينا في شكل اجمالي الاصول لكل القطاعات مجتمعة (اي حاصل جمع كل اعمدة الجانب الايسر يتكون الان فقط من :(أ) الثروة العينية التي تتكون من الارض والمنشآت والمعدات والمخزون والمباني السكنية بالاضافة الى نوعين من الالتزامات (الديون) الحكومية وهما (ب) الدين الحكومي والذي يدر فائدة) ، (جـ) النقود الحكومية (الدين الذي لايدر فائدة) . اما الذي يتبقى لدينا على الجانب الايمن (جانب الخصوم) فهو حاصل جمع صافي الثروة الشخصية فقط .

وهكذا فأن الثروة القومية عندما تقاس في شكل اصول شخصية وعينية ومنتجه ـ المجموع المتراكم لكل الاستثمارات الصافية التي تمت في الماضي (مضافاً اليها الارض) هي تقريباً ولكن ليس تماماً نفس الثروة القومية عندما تقاس بواسطة حاصل جمع صافي الثروة الشخصية اي المجموع المتراكم **لكل المدخرات الشخصية الصافية التي تحققت في الماضي .**

ويختلف هذان المقياسان للثروة القومية بقيمة السندات الحكومية والنقود الحكومية (في كل حالة بتلك المقادير التي يتم الاحتفاظ بها خارج الحكومة نفسها اي التي يحتفظ بها القطاع الاهلي) .

ويمكن التعبير عن هذا الفرق بانه المجموع المتراكم لكل التراكمات **في العجز في الميزانية الذي تحقق في الماضي** ، حيث ان كل عجز حكومي ماضي (اي زيادة المدفوعات على الايرادات) يجب ان يتم تمويله اما بالاقتراض او باصدار نقود جديدة . في حين ان كل فائض في الميزانية سوف يؤدي اما الى تقليص كمية النقد او تسديد الديون .

ويجب ان لاتندهش لهذه العلاقة السابقة فقد برهنا من قبل في المعادلة رقم (10) انه لكل سنة او اية فترة زمنية اخرى ان حاصل جمع المتغيرات التدفقية في حسابات الدخل القومي لصافي الاستثمار الخاص (بما في ذلك تراكم المخزون) زائداً العجز الحكومي يجب ان يتساوى تماماً مجموع كل من الادخار الخاص وصافي ادخار الشركات المساهمة اي ان :

$$I + Def \equiv S + U\Pi \qquad (10)$$

ويمكننا ان ننظر الى رصيد رأس المال ـ اي الثروة القومية في شكل سلع حقيقية ـ كمجموع تراكمي للاستثمار على مدى فترة زمنية ماضية . وكما يمكننا ان ننظر الى صافي مايملكه الافراد كمجموع تراكمي للادخار على مدى فترة زمنية ماضية كذلك ـ اي مدخرات الافراد في حسابات الدخل القومي ـ مضافاً اليها الزيادة التراكمية في قيمة اسهم الشركات المساهمة والتي تعكس استثمار الارباح غير الموزعة (6) وبمكن لهذين المجموعين التراكمين ان يختلفا فقط بمقدار العجز التراكمي الحكومي (7) .

---

(6) يجب ان نتذكر هنا ان اسهم الشركات ـ التي تظهر في الجانب الايسر لجميع الميزانيات تقوم باسعار السوق في حين انها كانت تقوم باسعار الاصدار الاصلية عندما كانت تظهر في الجانب الايمن لحسابات الشركات المساهمة ومن ناحية المبدأ فأن الفرق في التقييم يجب ان يتمثل الاستثمار المتراكم للارباح غير الموزعة .

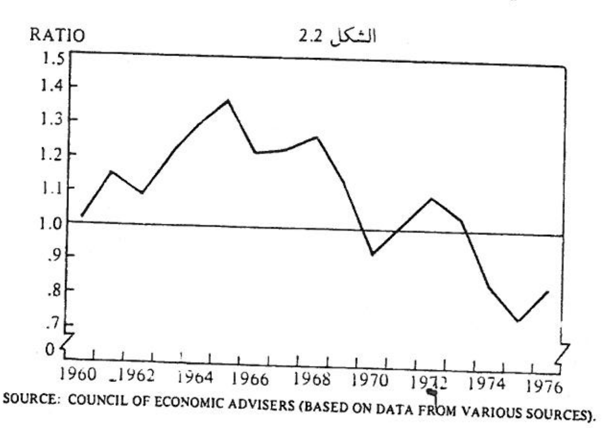
(7) تجاهلنا في اعلاه ـ عن عمد ـ كل الاصول التي تملكها الحكومة وكذلك الاصول غير المنتجة (او التي لاتباع او تشترى) مثل الكنائس . وقد يكون من المفيد في بعض الحالات ان نقيم بعض او كل هذه الاصول في حساب الثروة القومية فاذا فعلنا ذلك فانه سوف يؤثر على العلاقة بين القيمة الكلية (وكذلك التغير الذي يحدث عليها)للاصول العينية وبين قيمة صافي مايمتلكه الافراد . وعلى الرغم من اننا قد نرغب لسبب ما في اضافة اصول مملوكة من قبل الحكومة الى الثروة القومية فاننا يجب ان ندرك بأن احداً ما لم يصبح اغنى لان الحكومة قد حصلت على سفينه تدار بالطاقة النووية او الف ميل جديد من الطرق العامة بين الولايات او مائة مدرسة ابتدائية جديدة وليس من المحتمل ان احداً يشعر بانه اكثر رفاهية بأي معنى مقبول نتيجة للاضافة في هذه الثروة الجماعية . كما انه لم يزد صافي الملكية الاقتصادية والمعنوية لشخص ما نتيجة لتملك ابرشيته كنيسة جديدة (وربما كان الامر مختلفاً في العصور الوسطى) ولكن من المحتمل طبعاً ان التكاليف الاضافية للسفينة الجديدة قد تمت مقابلتها بزيادة معادلة في الدين العام لسندات الحكومية المملوكة من قبل الافراد) والذي يؤدي الى زيادة صافي ملكية الافراد . ومع ذلك فأن ذلك قد يكون مجرد صدفة . حيث انه يمكن ان يظهر عجز بدون زيادة في الاصول المادية كما ان الاصول المادية الحكومية قد يتم الحصول عليها في الفترات التي تحقق فيها الحكومة فائضاً وليس عجزاً .

وعلى الرغم من اننا سوف نعدل من هذه النتيجة بطرق مختلفة ـ فيما سيلي حالاً ـ فانها مع ذلك مازالت علاقة اساسية ذات معنى جوهري ، وذات اهمية عميقة في فهم اقتصادات المجتمعات غير الساكنة اي تلك التي ينمو فيها الدخل والثروة (وهي الحالة في كل الاقتصادات الغربية الحديثة والتي كانت واقعاً حقيقياً بالنسبة لهذه الاقتصادات طوال عدة قرون) . ودعونا نكرر هذه النتيجة للتوكيد وهي ان مستوى (وكذلك نمو) رصيد رأس المال الفردي المنتج مضافاً اليه مستوى (وكذلك النمو) رصيد حقوق الافراد تجاه الحكومة يقيس ايضاً مستوى (وكذلك النمو) صافي ما يملكه جميع الافراد والاعضاء في المجتمع . ومن الواضح انه اذا كانت ميزانية الحكومة متوازنة تماماً في المتوسط لفترة معينة من السنين فان النمو في قيمة رأس المال الفردي المنتج سوف يساوي تماماً النمو في ثروة القطاع العائلي . وهذا صحيح تماماً حتى على الرغم من ان جزءاً صغيراً جداً من رصيد موجودات رأس المال الفردي من غير المنازل مملوك بصورة مباشرة من قبل المستهلكين الذين يملكون بدلاً من ذلك ودائع ووثائق للتأمين وهو مالدى صناديق الضمان والتقاعد بالاضافة الى بعض حصص وديون المشاريع غير المالية والتي تمتلك بدورها معظم لاصول العينية في القطر .

ويجب علينا الان ان نبدأ في تعديل هذه النتيجة فيما يتعلق بارتباطها بالتصورات التي يقوم عليها السلوك الاقتصادي . فعندما تمعنا في ميزانية قطاع الشركات المساهمة فقد لاحظنا ان الاصول العينية كانت تقوم دائماً ليس على اساس القيمة الجارية في السوق (وبصورة خاصة ليس باستخدام قيمة سوقية متسقة) ولكن باستخدام القيم الدفترية التي تمثل اسعار الشراء الاصلية وسماحات الاندثار المحددة بصورة تحكمية . وكذلك من المحتمل ان يتم تقويم الاسهم والسندات من بين اصول الشركات المساهمة على اساس سعر الشراء الاصلي ايضاً . وسيجعل ذلك من غير المحتمل ان تتساوى القيمة الدفترية لصافي ملكية الشركات المساهمة مع القيمة الحقيقية الجارية لهذه الملكية القائمة على اساس القيمة الاقتصادية الجارية لكل من الاصول والخصوم (8) . وبالاضافة الى ذلك فانه لا يوجد لدينا سبب وجيه لافتراض ان القيم السوقية لاسهم الشركات في أي وقت معين تعكس تماماً القيمة الدفترية لصافي ملكية الشركات او القيمة الاقتصادية الحقيقية لها (بالمعنى السابق) . ومن المؤكد فأن التقلبات في اسعار الاسهم تؤدي الى المبالغة بصورة كبيرة في التغيرات التي

(8) ونعني بالقيمة الاقتصادية الجارية هنا بالنسبة الى الاصول العينية تكاليف الاستبدال وبالنسبة الى الاصول والخصوم المالية الاسعار الجارية في السوق .

تحدث في قيم الاستبدال الجارية لاصول الشركات ناقصاً الخصوم . وقد قام مجلس المستشارين الاقتصاديين في عام 1972 بتكوين تقديرات للقيمة السوقية الكلية للشركات المساهمة غير المالية مقاسة على اساس القيم الحالية للاسهم والسندات القائمة لهذه الشركات ومقارنة هذا التقدير بقيمة الاصول الصافية مقدرة على اساس قيمة الاستبدال الصافية . ويوضح الشكل رقم 2.2) النسبة بين هذين التقديرين خلال الفترة من عام 1960 الى عام 1976 والتي تراوحت بين اعلى قيمة وصلت اليها وهي 1.361 في عام 1965 واقل قيمة وصلت اليها وهي 0.745 تحققت عام 1975 (9) . ومن الواضح ان القيم السوقية الجارية لاسهم ومستندات الشركات المساهمة لاتعكس بصورة دقيقة في الاجل القصير القيم الاقتصادية لاصول المشاريع . وبالاضافة الى ذلك فاننا قد لاحظنا ان بعض الاصول المالية (ومن بينها حقوق الضمان والتقاعد كأفضل وأكثر الامثلة اهمية ليس لها حتى ولا قيمة دفترية على الاقل قيمة مرونة بالنسبة للمالك النهائي (دون ذكر شيء ما عن قيمة سوقية معينة) . كما ان كثيراً من المستهلكين لا يعتبرون قيمة استلام بوليصة التأمين التي في حوزتهم كقيمة تقدر بها هذه البوليصة . وحتى اذا قبلوا ذلك فأن هذه القيمة لن تعكس بصورة صحيحة الا في حالات الصدفة البحتة القيمة الحقيقية التي تقوم عليها الاصول المالية التي تملكها شركات التأمين . وعلى هذا فأن الثروة كما ينظر اليها مالكوها النهائيون من الافراد والعائلات هي خليط غريب من القيم الدفترية والتحكمية والبالية معدلة



SOURCE: COUNCIL OF ECONOMIC ADVISERS (BASED ON DATA FROM VARIOUS SOURCES).

(9) اعيد رسم الشكل 2 ـ 2 من التقرير الاقتصادي السنوي لمجلس المستشارين الاقتصاديين لعام 1966 والدي ورد في التقرير الاقتصادي للرئيس والمرسل للكونغرس في كانون الاول 1977 مطبعة الحكومة 1977 ص 30

(الى الحد الذي تكون فيه اسهم الشركات المساهمة مملوكة بصورة مباشرة من قبل الافراد الذين يتتبعون اسعارها الجارية) حسب تصورات معينة عن الاسعار المتقلبة للاوراق المالية .

وعلى أية حال فان هذه المشاكل تكون ذات اهمية وذات صلة مباشرة اذا كانت الدراسة تهتم بدور وأثر التغيرات في الثروة في الاجل القصير . اما بالنسبة الى اغراض تحليل النمو في الاجل الطويل وحيث تصبح متغيرات الثروة ذات اهمية حقيقية فان هذه المشاكل تميل الى ان تختفي من الصورة . فخلال مدة عقد من الزمن او أكثر فان صافي التراكم في الثروة العينية مقوماً على اي أساس كان ، زائداً النمو التراكمي في الدين الحكومي والنقود سوف ينعكس بصورة أساسية في اي تصور للافراد حول قيمة التراكم في مدخراتهم (10)

اسئلة للمراجعة :

(١)

أ) يعتبر كل من الناتج القومي الاجمالي (GNP) والدخل القومي (NI) مقياسين لنتائج النشاط الانتاجي الجاري فلماذا اذن يختلفان رقمياً وما هي العناصر الاساسية المعينة التي يتكون منها هذا الاختلاف ؟

ب) الدخل القومي (NI) والدخل المتاح للانفاق (DI) هما ايضاً مقياسان بديلان لدخل الافراد الجاري فلماذا يختلفان اذن وما هي العناصر المحددة التي يتكون منها هذا الاختلاف ؟

(جـ)استخدم اجاباتك على النقطتين أ ، ب لشرح العوامل التي يجب ان نأخذها في الاعتبار ولماذا ؟ عند تحديد أي مقدار سوف يتغير الدخل المتاح للانفاق اذا تغير الناتج القومي الاجمالي ؟

---

(10) يصر بعض المنظرين الاقتصاديين على ان الافراد يعتقدون بأن الدين الحكومي سوف يتم تسديده في وقت مّا عن طريق ضرائب اضافية . ومن ثم فانهم ينظرون الى ان القيمة الحالية لانصبتهم في هذه الضرائب الاضافية كأنها اعباء خصوم يجب ان تخصم من صافي مايملكه الافراد كمقياس للثروة القومية . ومن الممكن مناقشة هل الدين الحكومي سوف يسدد او يجب ان يسدد او في حاجة الى ان يسدد مرة اخرى . ولكن التساؤل الحقيقي هو هل من الممكن فعلاً اعتبار هذا الدين عبئاً جارياً على افراد المجتمع كل واحد منهم يتصور نصيبه النسبي من الضرائب المستقبلة لتسديده هو مسألة اخرى مختلفة تماماً وفي غياب المسوحات النفسية لمواقف وتصورات الرأي العام حول هذا الامر فان لكل شخص الحق في الاعتقاد كما يعتقد الكاتب نفسه بأن الدين الحكومي يجب ان لا يعتبر كذلك .

ـ يحتوي الجدول الآتي على بعض البيانات التقديرية لاقتصاد الولايات المتحدة عام 1976 . احسب قيم كل من الناتج القومي الاجمالي (GNP) ، (NNP) والناتج القومي الصافي والدخل القومي NI ، والدخل المتاح للانفاق DI وكذلك الدخل الشخصي PI

	بليون دولار
مخصصات الاندثار الرأسمالي	180
ضرائب الدخل الشخصية	195
الضرائب غير المباشرة على قطاع الاعمال	160
المدفوعات التحويلية الحكومية	244
الاستثمار المحلي الخاص الاجمالي	240
صافي الصادرات من السلع والخدمات	7
ايرادات الشركات المساهمة المحتجزة	45
ارباح الشركات بعد خصم الضرائب	90
الانفاق الاستهلاكي الشخصي	1080
المشتريات الحكومية على شراء السلع والخدمات	365
اقساط الضمان الجماعي	123
أرباح الشركات	150

ـ 3 ـفيما يأتي البيانات الخاصة بالربع الرابع لسنة ما في حسابات الناتج والدخل القوميين في الولايات المتحدة . والبيانات هي معدلات سنوية معدله فصلياً وببلايين الدولارات .

	الربع الرابع 1973	الربع الرابع 1974	الربع الرابع 1975
الناتج القومي بالاسعار الجبرية	1353	1449	1588
الناتج القومي باسعار	1241	1192	1219
الدخل القومي بالاسعار الجارية	1107	1156	1264
الدخل المتاح للانفاق اسعار جارية	940	1016	1120

أ ـ احسب معامل الانكماش الضمني للناتج القومي لكل سنة ؟ كيف يتم تقدير هذا المعامل ؟

ب ـ ميز بين معامل الانكماش الضمني ومعامل الانكماش الصريح ؟ كيف يمكن تقدير معامل الانكماش الصريح ؟

جـ ـ تم التعبير في الجدول عن كل من الدخل القومي والدخل المتاح للانفاق بالاسعار الجارية فقط ؟ كيف يمكنك من حيث المبدأ تقدير كل منهما بالاسعار الثابتة ؟ واذا اعطيت البيانات الموجودة في الجدول ماهي الطريقة التي تقترحها لتقدير كل من الدخل القومي والدخل المتاح للانفاق بالاسعار الثابتة ؟

استخدم هذه الطريقة في تقدير كل منهما ؟

(د) من الواضح ان التغير في الدخل المتاح للانفاق بالاسعار الجارية خلال هذه الفترة يفوق التغير في الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية .

هل هذه هي العلاقة الاعتيادية بين التغيرات في كل منهما ؟ مامعنى اعتيادية ؟ ماهي أهم التبريرات الممكنة لتفسير هذه النتيجة ؟ وأي منها ترى انه التبرير أو التبريرات الرئيسة ؟

هـ ـ الجملة الآتية تربط بين نتائج الربع الاخير لعام 1972 والربع الاخير لعام 1974على الرغم من ان الناتج القومي الاجمالي باسعار ١٩٧٢ قد انخفض ، فان هذا لا يتضمن ان حالة الافراد قد ساءت لأن كل الارقام الاخرى تشير الى زيادة متواضعة ان لم تكن محسوسة علق على ذلك .

(و) ماذا تعني « المعدلات السنوية المعدلة فصلياً » .

(4) اذكر بعض المفاهيم البديلة للثروة القومية واشرح الفروق بينها .

مراجع مختارة

United States Department of Commerce, *The National Income and Product Accounts of the United States, 1929–74* (A *Survey of Current Business* Supplement), 1976
(Presents the latest revision of the official United States concepts, and revised data. For current estimates of national income and product, and their components, see the latest monthly issue of the *Survey of Current Business*. The July issue each year presents a full set of tables containing latest revisions.)

M. Bailey, *National Income and the Price Level* (McGraw-Hill, 2nd ed., 1971), Chapters 2 and 3. (A good, short discussion of theoretical issues involved in national income accounting.)

E. F. Denison, "Welfare Measurement and the GNP," *Survey of Current Business*, 51 (January 1971), 13–16. (What the GNP does and does not measure.)

R. Goldsmith, *The National Wealth of the United States in the Postwar Period*, National Bureau of Economic Research (Columbia University Press, 1962). (The basic work by the principal U.S. expert on wealth measurement.)

Measuring the Nation's Wealth, volume 29 of *Studies in Income and Wealth*, National Bureau of Economic Research, 1964. (A report on a study recommending regular and improved measurements of national wealth in the United States.)

N. Ruggles and R. Ruggles, *The Design of Economic Accounts* (National Bureau of Economic Research, 1970). (The standard work on conceptual and empirical issues in national accounting.)

J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (Harcourt Brace, 1936), Chapter 4. (Explaining how J. M. Keynes proposed to deal with the problems of measuring "real" national income.)

الفصل الثالث 3

التوظف والبطالة والناتج في اقتصاد متطور (تام)

Employment, Unemployment, and Output in a Growing Economy

سنستمر في هذا الفصل في تصوير المفاهيم الاقتصادية الكلية الاساسية والاساليب قياسها ، وبصورة خاصة تلك المفاهيم المتصلة بالتوظف (والبطالة) المتصلة بالعمل ومن ثم نتناول العلاقة بين التغيرات في التوظف او البطالة والناتج القومي .

التوظف والبطالة والقوى العاملة

Employment ,Unemployment and Labor force

يعتبر قياس مفهوم التوظف والمفهوم المرتبط به وهو البطالة على نفس مستوى أهمية قياس كل من الناتج والثروة القومية . ولهذه المقاييس ذات اهمية واضحة كمفاهيم اقتصادية بحتة ، يعتبر العمل من نواح مختلفة ـ اهم قوة انتاجية لدينا ، كما ان الدخل الناتج من خدمات العمل يؤلف الجزء الاكبر من الدخل القومي وبالاضافة الى ذلك فان لكل من التوظف والبطالة والتغيرات التي تحدث في كل منهما ـ أهمية اجتماعية وحتى سياسية واضحة .

ويمكن الحصول على اكثر البيانات شمولاً عن قوة العمل في الولايات المتحدة من المسح الشهري لعيّنة مختارة بطريقة علمية من بين افراد القطاع العائلي تمثل المجتمع غير المؤسسي .

فكل فرد من القطاع العائلي يزيد عمره عن ست عشرة سنة في العينة اما ان يكون ـ في اسبوع محدد ـ مستخدماً بأجر (بما في ذلك التوظف الذاتي . واولئك الذين يعملون بدون اجر في نشاط عائلي) او عاطلاً او انه خارج قوة العمل . وحتى يمكن اعتبار فرد ما عاطلاً اي اذا لم يكن يعمل في هذا الاسبوع المحدد ـ فانه يجب التثبت من انه عاطل بصورة اجبارية أي انه اما :

١ ـ جاهز للعمل وانه يبحث بصورة جادة عن عمل . أو انه .
٢ ـ ينتظر الاستدعاء مرة اخرى للعمل من قائمة الاستغناء المؤقت .
٣ ـ او انه ينتظر الحصول على عمل جديد يبدأ خلال ثلاثين يوماً .

اما الاشخاص الذين ليسوا بمستخدمين ولا عاطلين فيمكن تصنيفهم على انهم خارج القوة العاملة . وبعبارة اخرى فان قوة العمل تساوي عدد الاشخاص الذين يعملون زائداً عدد الاشخاص الذين يبحثون عن عمل او ينتظرون عملاً ما

ونقطة الضعف الرئيسة في قياس البطالة ثم في قياس قوة العمل تتركز في انه لا يوجد اساس موضوعي لتحديد ماذا كان تصور الشخص الذي يبحث عن عمل لطبيعة العمل الذي يبحث عنه هو تصور واقعي ام غير واقعي او ماذا كان هذا العمل يتناسب مع كفاءاته وهل يمكنه الحصول على الاجر الذي يرغب فيه .

ويجري بعد ذلك « نفخ » البيانات التي تحصل عليها من العينة كي يمكن الحصول على تقديرات لكل السكان وذلك باستخدام بيانات احصاءات السكان والتوظف كاساس لذلك . كما نحصل من العينية على بيانات خاصة بعدد ساعات العمل الاسبوعية التي يعملها كل شخص في العينة والتي يتم استخدامها بعد ذلك لتقدير عدد ساعات العمل البشري الشهرية في الاقتصاد القومي ككل . ويمكن الحصول على بيانات عن كل من التوظف وساعات العمل من مصادر اخرى (مثلاً سجلات الضمان الجماعي ، والمسوحات الشهرية عن عينات يوفرها اصحاب العمل) . ويمكن استخدامها لاكمال او لتحسين البيانات التي يتم الحصول عليها من المسوحات الشهرية او من احصاءات السكان .

وتجب ملاحظة ان كل هذه البيانات هي بيانات « رصيدية » ، حيث انها جميعاً قياسات عند نقطة من الزمن ، لاعداد مطلقة وليست معدلات بالنسبة لكل وحدة زمنية ، يوفر هذا الرصيد من العمل المستخدم خدمات انتاجية تسهم في خلق الناتج والدخل مثلها في ذلك مثل رصيد رأس المال العيني الذي يوفر تياراً من الخدمات الانتاجية التي تسهم في تدفقات الناتج والدخل . وتعكس التغيرات التي

تطرأ على حجم رصيد العمل بطبيعة الحال الفرق بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة الصافية ويظهر التغيرات في رصيد العمل المستخدم من خلال التدفقات الصافية للاستخدام والاستغناء وترك العمل .

ويعتبر معدل البطالة الشهري المعدل على اساس موسمي (اعداد العاطلين كنسبة من قوة العمل المدنية) اكثر الارقام الشهرية استخداماً سواء من قبل الاقتصاديين او الموظفين العامين وكذلك من قبل الرأي العام وذلك لتقييم حالة الاقتصاد الجارية ولكن يجب ان نشير هنا الى ان معدل البطالة العام قد يكون مضللاً في بعض الاحيان . ويرجع ذلك الى انه يخفي الكثير من الاختلافات الواسعة بين معدلات البطالة بين التفرعات العديدة للقوة العاملة حسب السن والجنس واللون والمهنة والاقليم وهكذا والتي قد تكون لها بالنسبة لبعض الاغراض اهمية المعدل العام للبطالة .

وبالاضافة الى ذلك فان التغيرات في معدل البطالة لاتنعكس في التغيرات في مستوى التوظف فقط . وانما بصورة اكبر بالتغيرات في حجم قوة العمل كذلك .

ولهذه التغيرات في حجم قوة العمل اشكال مختلفة . والنوع الاول هو التوسع البطيء والمستمر خلال الاجل الطويل في قوة العمل والذي يعكس تفوق عدد الشبان الذين يدخلون سن العمل على عدد المتوفين والمتقاعدين .كما يعكس الاتجاه نحو التزايد المستمر طويل الاجل في معدل مساهمة المرأة في قوة العمل والذي يعادله الاتجاه الاخر المعاكس المتمثل في الاتجاه نحو التقاعد المبكر . او الدخول المتأخر في قوة العمل (مما يعكس دراسة اطول) . ويمكن التنبؤ بهذا النمو الطبيعي في قوة العمل . بصورة دقيقة الى حد كبير لفترة مستقبلية تصل الى عشر سنوات . وترتبط التغيرات المهمة القصيرة الاجل في معدلات المساهمة وبالتالي في قوة العمل ـ بالتغيرات في الامكانات المتاحة للحصول على عمل

فعندما تصبح فرص العمل اقل عدداً فأن العديد من النساء والشباب وكبار السن يخرجون ببساطة من قوة العمل (اي يتوقفون عن البحث عن العمل بجدية) . اما اذا زادت فرص العمل فانهم يعودون مرة اخرى الى قوة العمل . ويسمى هؤلاء العاطلون المختفون، او العمال الذين قد ثبطت عزائمهم . وقد يرجع ذلك الى انهم يستنتجون انه عندما تصبح فرص العمل اكثر ندرة ويكون عدد الباحثين عن عمل كبير فانه لن تكون لديهم فرصة للحصول على عمل وبالتالي ينوقفون عن البحث عن عمل . كما قد يرجع ذلك الى انهم يقفون عند الخط الفاصل حيث يستوي عندهم ان يعملوا ام لا . ويحتاجون الى ان تكون فرص عملهم واضحة امامهم تماماً

واحيانا ينتظرون عرض هذه الفرص عليهم ـ حتى يكونوا مهتمين بالعمل فعلاً وعلى اية حال فان عدد هؤلاء كبير والتغير في هذا العدد يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تحليل ظروف الاستخدام ومستقبله(١). ومع انه من الضروري ادخال تعديلات ضرورية على معدل البطالة العام ، فانه يبقى مع ذلك احد المقاييس الرئيسة لاداء الاقتصاد . وتتركز السياسة الاقتصادية في اي بلد على ابقاء هذا المعدل اقل مايمكن وذلك خلال اطول فترة زمنية ممكنة . ولكن ماهو المستوى الذي يعتبر « اقل مايمكن » بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة وكيف يمكن المحافظة على المعدل الفعلي ضمن المستوى المطلوب وباي الطرق والوسائل يمكن تحقيق ذلك ؟ كل هذه اسئلة [illegible]

هدف التوظف الكامل : The Goal of «Full» Employment

تركز السياسة الاقتصادية العامة في كل بلد تقريباً على المحافظة على مستوى عال من التوظف مع النظر الى البطالة الاجبارية على انها شر يجب تلافيه او التقليل منه حتى ولو بتكاليف عالية . فاذا كان هناك افراد يبحثون عن عمل وينتظرون دخلاً يحصلون عليه ولكنهم غير قادرين على الحصول على عمل ولمدة طويلة فان النتائج لاتظهر فقط في شكل اخفاقات شخصية وبالتالي تحطيم لمعنوية الشخص ، ولكن كثيراً ماتظهر ايضاً في شكل صعوبات ومعاناة وحتى مآسي سواء بالنسبة للفرد او العائلة . ويدرك القادة السياسيون في اية حكومة تقدمية كانت ام محافظة ان البطالة الواسعة تولد اضطرابا اجتماعياً وعدم استقرار سياسي . وبالاضافة الى ذلك تمثل البطالة هدر مورد اقتصادي قومي مهم يمكن استخدامه في دعم رفاهية الفرد وتحقيق الاهداف القومية . وعلى هذا فانه ليس مستغرباً ان نجد كل الحكومات تقريباً تعطي الآن أولوية عالية لهدف التوظف الكامل او الاقصى . وقد وضع قانون التوظف العام لعام 1946 (الذي يمثل الميثاق الرئيسي للسياسة الاقتصادية للحكومة الاتحادية للولايات المتحدة) التوظف المرتفع كهدف رئيسي لنشاط الحكومة في الكلمات الآتية :

---

(١) اذا كان الشخص الاساسي الذي يحصل على الخبز عاطلاً فان الاعضاء الاخرين من اسرته الذين لا يدخلون عادة في قوة العمل قد يبدأوا في البحث عن عمل وهذا يؤدي الى معادلة الانخفاض الحاصل في [illegible]

« أن الكونجرس يعلن هنا ان سياسة ومسؤولية حكومة الاتحاد باستمرار ان تستخدم كل الوسائل الممكنة ... لتحقيق اعلى توظف وانتاج ، وقوة شرائية ممكنة »(2).

ورغم ذلك سواء كان هدف السياسة يعبر عنه في شكل اقصى توظف ممكن او في شكل توظف كامل فان ذلك لن يعني ابداً ان يكون معدل البطالة مساوياً للصفر . ان نسبة معينة من البطالة هي حتمية حتى قد تكون مرغوباً فيها .

البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية

[illegible] and Structural Unemployment

فاولاً : سيكون هناك في اي مجتمع واقتصاد حر حركي مقدار معين من البطالة التي يمكن ان تسمى « البطالة الاحتكاكيه » Frictional . فهناك مئات الالوف من العمال الذين يدخلون قوة العمل ويخرجون منها دائماً وقد يكون ذلك بالنسبة لبعضهم وبصورة خاصة النساء ـ للمرة الثانية او الثالثة او الرابعة او حتى العاشرة في حياتهم وبعض الطلبة يدخلون ويخرجون من قوة العمل مرة او عدة مرات كل سنة .

وبعض الاشخاص يعملون فقط في فترة اعياد الميلاد او في المواسم الزراعية . فاذا لم يجد الداخلون الجدد العمل الذي يبحثون عنه بمجرد بدئهم البحث عنه فانهم بذلك يكونون قد دخلوا قوة العمل قبل ايجاد عمل (طبقاً للتعريف المستخدم في

---

(2) ان الكلمات التي حذفت من المقطع المذكور هي اكثر من الكلمات المذكورة هنا وهي تمثل سلسلة من التعديلات والشروح التي تشكل جزءاً متكاملاً من الحل الوسط السياسي الذي كان لازماً لاقرار القانون والتي يعتبرها كل الاشخاص المعقولين امراً مفروغاً منه . ولقد كان احلال اعلى توظف ممكن محل التوظف الكامل ايضاً جزءاً اساسياً من الحل الوسط مع ان كثيراً من الاشخاص يجدون صعوبة في ايجاد الفرق بينهما ويقرأ الاعلان كاملاً بما فيه الكلمات التي اقتطفت اعلاه كما يأتي :
(ان الكونجرس يعلن هنا ان سياسة حكومة الاتحاد ومسؤوليتها ان تستخدم باستمرار كل الوسائل الممكنة التي تتفق واحتياجاتها والتزاماتها ومع الاعتبارات الاساسية الاخرى في السياسة القومية وبمساعدة والتعاون مع الصناعة والزراعة والعمل وحكومات الولايات والحكومات المحلية من اجل تنسيق واستغلال كل خططها ووظائفها ومواردها وذلك بطريقة محسوبة لاحتضان ودعم المشروع التنافسي الحر والرفاهية العامة وذلك من اجل خلق والحفاظ على الظروف التي في ظلها يمكن ضمان فرص توظيف مفيد بما في ذلك الاستخدام الذاتي لكل اولئك القادرين والراغبين والباحثين عن عمل ولتحقيق اعلى توظف وانتاج ، وقوة شرائية ممكنة .)

الولايات المتحدة) ويعتبرون لذلك عاطلين خلال المدة التي لايجدون فيها عملاً والتي قد تستمر لعدة اسابيع (3)

وبالاضافة الى ذلك قد يضطر اصحاب العمل في اقتصاد متغير الى الاستغناء عن العمال لفترة مؤقته او حتى فصلهم نهائياً حتى في الوقت الذي يوجد فيه اصحاب عمل اخرون يبحثون عن عمال لاضافتهم الى قوى العمل الموظفة لديهم .

وعموماً فان هؤلاء الافراد الذين تم الاستغناء عنهم مؤقتاً سوف لا يبحثون عن عمل وسوف يحتاج الافراد الذين فصلوا من عملهم الى وقتٍ ما حتى يجدوا عملاً وكذلك سوف يحتاج اصحاب العمل الذين توجد لديهم وظائف شاغرة الى وقتٍ ما حتى يجدوا عاملاً يبحث عن عمل . وحتى اذا تساوى عدد الوظائف الجديدة التي تتوافر نتيجة للتغيرات المستمرة التي تحدث في معدلات انتاج مشاريع او صناعات معينة او حتى اذا زادت عن عدد العمال الذين تم الاستغناء عنهم نتيجة لنفس النوع من التغيرات فسوف يوجد حتماً عدد من العمال العاطلين لفترة من الزمن هي فترة انتقالهم من عمل الى عمل اخر. وكذلك هناك عدد كبير من العمال الذين يتركون اعمالهم ليس بغرض الخروج نهائياً من قوة العمل ولكن بغرض البحث عن عمل مختلف وربما افضل وفي الوقت الذي يبحثون فيه عن العمل الافضل فانهم يعتبرون عاطلين . ومن السهولة ان يبلغ حجم هذه الانواع من البطالة الاحتكاكية في اقتصاد حر ومع ذلك متطور وحركي 2 ٪ او أكثر من حجم قوة العمل . وسوف يتوقف طول الفترة التي يظل فيها الشخص عاطلاً حتى يجد عملاً على كفاءة تدفق المعلومات في سوق العمل وعلى وجود تسهيلات او تعود على التنقل بين الحرف او بين الاقاليم وكذلك على بعض العوامل المؤسسية والهيكلية الاخرى بما فيها طبعاً شروط ومدى التأمين ضد البطالة او تعويضات الاستغناء ، والتي قد تسمح للعاطلين او تشجعهم على التمتع بوقت كاف للبحث عن عمل او لقبول عمل جديد .

اما البطالة الهيكلية فهي تختلف عن البطالة الاحتكاكية في الدرجة وليس في النوع ذلك ان البطالة الاحتكاكية تعكس غياب المعلومات الكاملة وحرية الانتقال الكاملة ثم تتطلب ضرورة البحث والاختيار سواء من جانب العمال او من جانب اصحاب العمل او من قبلهم معاً . ويرتبط مفهوم البطالة الهيكلية عادة بالقيود الخطيرة المستمرة على حرية الانتقال بالنسبة للعمال. وتستخدم حرية الانتقال هنا

(3) تستبعد بعض التعريفات الاجنبية المتخرجين من المدارس أي الذين يبحثون عن اول عمل لهم من بين العاطلين .

بالمعنى الواسع الذي يضم حرية الانتقال بين الاقاليم الجغرافية وبين اصحاب العمل وبين الصناعات وبين المهارات والمهن . وحتى اذا تساوت فرص العمل الجديدة مع عدد العمال المفصولين مضافاً اليهم العمال الجدد الذين يدخلون في قوة العمل فان تحرك البطالة بين المناطق الجغرافية او بين المهن او المهارات او الصناعات قد تأخذ احياناً وقتاً لا يستهان به . وكثيراً ماتتطلب نفقات باهظة من جانب اصحاب العمل او العمال او من جانبهما معاً ، وكثيراً ماتتطلب تدريباً او على الاقل خبرة قبل ان يستطيع العامل المفصول او العامل الجديد ان يوفي بمتطلبات صاحب العمل وشروطه. ولكن يمكن في النهاية التغلب على معظم هذه القيود على التوظف او على اعادة التوظف .

ولكن بعض هذه القيود على الانتقال هي أصعب من مجرد المسافة او الندرة في نوع معين من التدريب او الخبرة للعمل الجديد

فاذا كانت جميع الوظائف الشاغرة هي وظائف للمهندسين المهنيين بينما الذين يبحثون عن عمل هم كلهم من الراسبين في المدارس واذا كان هناك جزء كبير من الخريجين من النساء المدربات على الاختزال في حين ان الطلب هو على سائقي الشاحنات او على عمال الموانىء فان البطالة الهيكلية في مثل هذه الحالات لا يمكن القضاء عليها (اذا كان ذلك ممكناً) الا من خلال تغيير هيكلي في عمليات الانتاج او من خلال تغيير شامل في نظام التعليم. الا ان التعديلات المطلوبة في الحالات الافتراضية السابقة ليست في الواقع مستحيلة كما قد يبدو للوهلة الاولى . فهناك انواع متعددة ومستمرة من التدرج بين العمال والمهن وذلك بين المهندسين المهنيين وبين تاركي المدارس الاعدادية او بين المختزلات وبين ممثلي السيرك . ولكن حتى اذا كان معظم العمال الذين هم بين هؤلاء وهؤلاء يشتغلون فعلاً فانه من الممكن ظهور سلسلة طويلة من التغيرات الحدية في طبيعة العمل الذي يقوم به الافراد والتي يمكن من خلالها ملء فرص العمل الشاغرة واستيعاب العمال العاطلين . وهناك ايضاً ميكانيكية السوق التي يمكن من خلالها تحقيق مثل هذا الاحلال . ولكن ذلك يستغرق احياناً وقتاً كثيراً. وبينما تستمر هذه العمليات يظهر انواع اخرى من البطالة الهيكلية نتيجة للتغير المستمر في التقنية او في الحاجات العامة او في اذواق المستهلكين او نتيجة لاكتشاف او استنفاد موارد اقتصادية وما الى ذلك وبالاضافة الى ذلك ليس من المستبعد ان لا يعاد ابداً توظيف بعض الافراد الذين يتم الاستغناء عن خدماتهم نتيجة التغير الهيكلي وبالذات كبار السن .

كما ان لدى بعض الشباب المدربين تدريبا ضعيفاً او من الذين تكون لديهم محفزات ضعيفة فرصاً ضئيلة في الحصول على عمل مستقر .

البطالة الناتجة عن نقص في الطلب

Unemployment from Inadequate Demand

ومن الصعب بمكان ان نفرق بين انواع البطالة التي تظهر في وقت معين وان نحدد من هم العمال العاطلون في شكل بطالة احتكاكية **ومن منهم العاطلون في شكل بطالة هيكلية . ومن هم العاطلون (اذا وجدوا) لسبب انه يوجد نقص في الطلب الكلي على السلع التي يمكن ان ينتجها العمل .** فقد يظهر ان شاباً معيناً غير حاصل على التعليم الكافي او غير ماهر او لاتوجد لديه خبرة كافية هو عاطل هيكلياً ومع ذلك وفي فترة قصيرة نسبياً قد يكون هناك ملايين غيره وفي نفس ظروفه ويعملون .

وعندما يرتفع الطلب على العمل فانه هو ايضاً قد يجد عملاً . وعلى هذا لايستطيع احد ان يحدد من هم العمال العاطلون احتكاكياً ومن هم العاطلون هيكلياً ومن هم العاطلون بسبب النقص في الطلب ولكننا مع ذلك نعرف أن كل واحد من هذه الانواع الثلاثة من البطالة موجود دائماً بل ونستطيع ايضاً ان نحدد حجم كل منها .

ومع ذلك تبقى هذه التقديرات تقريبية فقط . حيث ان اية زيادة في الطلب على العمل تميل الى تخفيض كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية وفي نفس الوقت فانها تؤدي الى امتصاص عدد من العاطلين بسبب وجود نقص في الطلب على السلع والخدمات النهائية . وفي فترة تتميز بالنمو السريع في مستوى التوظف فان كل من الداخلين الجدد والذين يدخلون (قوة العمل) للمرة الثانية وهو اولئك الذين تركوا العمل برغبة منهم او فصلوا من اعمال اخرى سوف يجدون ان الحصول على عمل جديد يستغرق وقتاً اقل من ذي قبل . من ثم فان البطالة الاحتكاكية تنكمش سوية مع البطالة الناتجة عن نقص في الطلب . كما اننا نجد بعض الافراد الذين كانت فرص العمل امامهم ضيقة لسبب نقص تعليمهم او تدريبهم ، يصبح في امكانهم الحصول على عمل على الرغم من ان اصحاب العمل قد يفضلون عمالاً اكثر كفاءة .

واذا مابدأت الشحّة في العمل المحلي تحد من التوسع في الانتاج في الاماكن المفضلة فأن الطلب على منتجات المنشآت في « مناطق الكساد » حيث كانت البطالة مرتفعة بشكل غير عادي يتزايد احياناً بسرعة . ونتيجة لذلك فأن البطالة في هذه المناطق والتي كان ينظر اليها على انها بطالة صعب القضاء عليها تبدأ في الاختفاء .

وعلى هذا فان البطالة الهيكلية تتأثر ايضاً بالزيادة في الطلب على العمال . وعلى الرغم من انه قد يبدو من المقبول ان نحدد هدف التوظف عند المستوى الذي يأخذ في الاعتبار وجود كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية فقط ولكن دون ظهور بطالة ناتجة عن نقص في الطلب . الا أن استخدام مثل هذه القاعدة لتحديد هدف التوظف هو ببساطة امر غير عملي .

ونشير هنا الى انه اذا مابدأت البطالة من اي نوع كان ، بالانخفاض وبصورة مستمرة الى ابعد من نقطة معينة فان ذلك سوف يؤدي لامحالة تقريباً الى زيادة تكاليف العمل لكل وحدة من الانتاج . فسترتفع تكاليف التدريب عاكسة بذلك الاهمية [illegible] الاختلالات الهيكلية والاحتكاكية ونجد كذلك ان العمال الذين يتم استخدامهم في الاخير سوف سيكونون بصورة عامة اقل انتاجية حتى بعد تدريبهم ، وان بعض العمال قد يكونون اقل انضباطاً عندما تكون فرص الحصول على العمل سهلة امامهم ، كما ان بعضهم قد يترك في هذه الظروف العمل بحرية اكبر مما يؤدي الى رفع تكاليف دوران العمل . والاهم من ذلك كما سنحلله بتفصيل اكثر فيما بعد هو أن معدل الاجور يبدأ في الارتفاع بسرعة في مثل هذه الظروف . كما قد يبدأ اصحاب العمل في البحث عن هوامش ربح اوسع تفوق التكاليف المتزايدة لوحدة الانتاج . ولكن يجب ان لايعني ذلك القول بأن التفسير الوحيد لوجود ارتفاع عام في مستوى الاسعار هو التوظف « فوق الكامل » حيث قد تكون هناك تفسيرات اخرى ،ولكن يمكن القول انه – في كل الحالات – فان المستويات المنخفضة من البطالة ستولد بالتأكيد ضغوطاً تضخمية سواء كانت هناك قوى اخرى تقوم بذلك ايضاً أم لا . واذا كانت هناك قوى اخرى تولد التضخم ايضاً فان مستوى التوظف فوق الكامل سوف يعظم من تأثير هذه القوى .

هدف التوظف الكامل والناتج الممكن

The Full-Employment Target and Potential Output

يمكن في الاجل الطويل التخفيف او القضاء على المشاكل التي تظهر نتيجة التوسع الاضافي في مستوى التوظف عندما يكون هذا المستوى مرتفعاً مسبقاً وذلك من خلال سياسات جماعية خاصة وعامة اكثر فعالية ومن خلال معلومات افضل ، وكذلك باستخدام وسائل اخرى سوف نناقشها في فصل قادم . ومع ذلك فانه في اية نقطة زمنية معينة وفي ظل هيكل اقتصادي او مؤسسي فان تخفيض البطالة الى أقل من مستوى معين سوف يصاحبه درجة ما من التضخم (او زيادة في التضخم) . واذا

استمر تخفيض مستوى البطالة فسوف يصاحب ذلك معدلات متزايدة من التضخم . ونتيجة لذلك فان هدف معدل البطالة المقرر بالنسبة الى الاقتصاد القومي (اي التعريف العملي لهدف التوظف الكامل) – يجب ان يمثل دائماً عملية توفيقية غير سهلة بين مايمكن اعتباره تكاليف اجتماعية واقتصادية للتضخم وبين المزايا الاجتماعية والاقتصادية الواضحة لمستوى مرتفع من التوظف . ففي الولايات المتحدة تم التعبير عن هذه العملية التوفيقية في الستينات لتحديد رسمي لمستوى البطالة كهدف وقتي عند مستوى 4٪ اربعة بالمائة (على الرغم من انه ابتدأ من عام 1966 ومروراً لعام 1968 كان مستوى البطالة بمعدل 3.7 بالمائة فقط وفي بعض الاشهر وصل الى مستوى 3.3 بالمائة) .

وقد حدت التغيرات التي حدثت مؤخرا في تركيب قوة العمل، تجربة التضخم الكبير الذي حدث في السبعينات بالكثير من الاقتصاديين وكذلك المسؤولين العامين وفي الرأي العام عموماً الى الخروج بنتيجة مفادها ان اعتبار هدف البطالة عند مستوى 4 بالمائة هو الآن مستوى منخفض جداً وانه اذا كانت نسبة 4 بالمائة تتلاءم مع ظروف الستينات فان مايقابلها مع ظروف السبعينات قد يكون 5 بالمائة او حتى $5\frac{1}{2}$ بالمائة . ومع ذلك حتى عام 1977 لم يكن هناك اي تحديد ولو شبه رسمي لمعدل مستهدف يرتبط بهدف التوظف الكامل . وسوف نحاول في الفصول 13 ، 14 ، 15 استكشاف الاسباب والمدى الذي قد يصاحب فيه التضخم المعدلات المنخفضة من البطالة وما هي الاعتبارات التفصيلية الاضافية التي يمكن ان تستخدم بشكل مناسب لاختيار هدف التوظف للسياسة العامة . اما في الوقت الحاضر فانه يكفي فقط ان نفترض بأنه يوجد تحديد اجتماعي معين لهدف التوظف الكامل ونقصر اهتمامنا في الوقت الحاضر أساساً على التغيرات في مستوى التوظف والبطالة في حدود مستوى التوظف الكامل .

ويرتبط بمفهوم التوظف، الكامل مفهوم آخر هو مفهوم الناتج الممكن والذي يمكن تعريفه بأنه مستوى الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الذي يمكن انتاجه عند مستوى التوظف الكامل للقوى العاملة (4) .

---

(4) ان اقرب شيء « للهدف الرسمي » الجديد قد ظهر في تقرير مجلس المستشارين الاقتصاديين 1977 حيث تم تقدير ان معدل البطالة عند مستوى التوظف الكامل بنسبة 4 بالمائة في عام 1955 قد اصبح الآن 4 بالمائة .

انظر تقرير مجلس المستشارين الاقتصاديين المقدم الى الكونجرس في كانون الثاني سنة 1977 (مطابع حكومة الولايات المتحدة 1977 ص 51 ولقد توصل G.Perry الى نفس النسبة وهي 4 بالمائة ولو انه استخدم طرقاً مختلفة في التقدير في مقالته « الناتج المحتمل والانتاجية » المنشورة في *Brookings Papers on Economic Activit* 1: 1971, pp. 11–47, The Brookings Institution, 1971.

أو بعبارة اخرى ان الناتج الممكن هو اعلى مستوى يمكن تحقيقه من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بدون أن يؤدي الى توليد تضخم غير مرغوب فيه (أو يؤدي الى زيادة غير مقبولة في التضخم) . وقد ظهر هذا المفهوم وبدأ استخدامه في أوائل الستينات وسوف نستخدمه بكثرة في نقاشنا الاتي . وفي اطار عملي يستخدم مفهوم الناتج الممكن للولايات المتحدة مقاساً ببلايين الدولارات وباسعار 1972 الثابته) بكثرة سواء – في التحليل الاقتصادي او في مناقشات السياسة الاقتصادية .

ومع ذلك فأن هذا الربط الدقيق بين مفهوم الناتج الممكن وبين المستوى المستهدف للتوظف الكامل ، ليس هو الشكل الوحيد الذي يمكن بواسطته تعريف الناتج الممكن اذ يمكن البعض ان يناقش في ان ضرورة وجود الحد غير التضخمي على الناتج الكلي قد ترتبط بمدى توافر رأس المال او الموارد الطبيعية ، تماما كما ترتبط بمدى توافر العمل . وعلى هذا فأن مفهوم الناتج الممكن يجب ان يعرف مستقلاً – ولو جزئياً – عن مستوى التوظف .

ويمكن للمرء ان يحصل على نفس العلاقة بين مفهوم الناتج الممكن ومفهوم التوظف الكامل اذا قام بتعريف التوظف الكامل على انه عدد العمال اللازمين لانتاج "الناتج الممكن (اي مستوى الناتج غير التضخمي بالافتراض) . وسوف نجد ان كلا من هذين الاتجاهين في تعريف الناتج الممكن يعني شيئاً اخر اكثر من اختلاف الكلمات . حيث ان التعريف الثاني لايتضمن اى هدف محدد للبطالة فمثلاً قد يضمن نسبة 4 بالمائة كنسبة للبطالة في سنة و 6 بالمائة في سنة اخرى و $3\frac{1}{2}$ بالمائة في سنة ثالثة .

ومع ذلك فقد جرت العادة في الولايات المتحدة ان يتضمن تعريف مفهوم الناتج غير التضخمي في الاحوال العادية ان الحد الفعال الذي يحدد هذا الناتج غير التضخمي يتحدد بالضغوط التي تظهر في سوق العمل ومن ثم فأنه في حالة كون التغيرات الهيكلية في قوة العمل او في تنظيم سوق العمل معطاة ، فاننا سوف نجد ان التحديد الرقمي الدقيق لنسبة البطالة التي ترتبط بالحد الغير تضخمي قد يتغير أيضاً . وفي الحالات الاعتيادية سنجد ان عرض العمل وليست طاقة المصنع او الموارد الطبيعية هو الذي يحدد الناتج الكلي .

وقت العمل الكلي : Total Labor Time

لقد تم تعريف كل من مفهوم التوظف الكلي ومفهوم مستوى « التوظف الكامل » كهدف لهذا المتغير ـ فيما سبق ـ بأستخدام عدد الافراد المشتغلين . ومن الواضح ان هذا المفهوم لايسمح بأن نفرق بين العمال المهرة او الذين يتمتعون بقدرات تخصصية وبين العمال غير المهرة ، أو العمال الحديين . انه مجرد عد بسيط للعاملين في موقع الانتاج .

وقد حاول بعض الاقتصاديين ان يطوروا مفهوماً جديداً هو مفهوم « التوظف المرجح» weighted employment وذلك لاستخدامه في اغراض معينة وعلى الاخص لاستخدامه كمقياس للعمل كمدخل منتج . وطبقاً لهذا المفهوم فأن العمال المهمين في عملية الانتاج يحسبون في شكل مقدار اكبر من التوظف مقارنة بالعمال الاقل اهمية . واحدى طرق الترجيح التي يمكن استخدامها في ترجيح العمال استخدام معدل اجر الساعة . فاذا كان اجر عامل ما ضعف اجر عامل اخر فانه يفترض ان انتاجيته ايضاً هي ضعف العامل الاخر . وقد يكون ذلك تحسيناً مطلوباً ولو انه قابل المناقشة . ومع ذلك فأن هناك نقصاً واضحاً يظهر في مجرد عد العمال ، ويسهل كثيراً تصحيح النقص عند اخذ ساعات عمل العامل بالاعتبار . وحيث ان متوسط عدد ساعات العمل يختلف كثيراً من عامل الى عامل اخر فأن قياس التوظف بواسطة عدد ساعات العمل الاجمالية هو بالتأكيد قياس افضل لمستوى التوظف من مجرد عدد العمال . حيث ان هذا المقياس يربط بصورة افضل بين الدخل الذي يتم الحصول عليه من التوظف وبين التكاليف الكلية للانتاج وكذلك حجم الناتج الحقيقي الذي تم انتاجه .

وعلى الرغم من ان كثيراً من العمال الافراد لايملكون حرية الاختيار الفعالة لعدد ساعات العمل التي سوف يعملونها حيث انهم يعملون عدد الساعات التي يحددها لهم صاحب العمل، الا انه توجد لدى العمال درجة عالية من المرونة لتغيير عدد ساعات العمل اليومية او عدد ايام العمل الاسبوعية او عدد اسابيع العمل السنوية وذلك على الاقل ضمن الجداول الاعتيادية للعمل او عن طريق الاتفاق مع صاحب العمل او حتى في بعض الحالات طبقاً للقانون . فيمكنهم مثلاً زيادة ساعات عملهم عن طريق طلب عدد ساعات عمل اكثر في اليوم او عدد ايام اكثر كل اسبوع (ايام العطل او الاعياد) او عن طريق تخفيض مدة الاجازة الاعتادية لهم . ومع ذلك فأن ساعات العمل الاضافية التي تعتبرها خارج عدد ساعات العمل الاعتيادي

تؤدي الى تكاليف اضافية في شكل رفع معدلات الاجور الى مرة ونصف المرة بالنسبة للعمل في غير اوقات الدوام في الايام العادية وربما الى الضعفين او حتى ثلاث اضعاف في ايام نهاية الاسبوع او الاعياد . ويظهر مع زيادة عدد ساعات العمل وبنفس الدرجة من الاهمية التي تظهر في رفع التكاليف ايضاً تخفيض الكفاءة وزيادة التغيب عن العمل .

ويميل عدد ساعات العمل الكلية اسبوعياً الى ان يتغير في نفس اتجاه التغير الذي يحدث في مستوى التوظف الكلي مقيساً بعدد العمال . فاذا انخفض او زاد مستوى التوظف فأن عدد ساعات العمل سوف تزداد او تنخفض ايضاً . ومع ذلك فأن نسبة التغير في عدد ساعات العمل سوف تكون اكبر من نسبة التغير في عدد العمال المشتغلين . وبالاضافة الى ذلك فأن التحركات النسبية لهذين العنصرين تشير الى وجود علاقة ثابتة ويمكن التنبوء بها الى حد كبير . ففي الوقت الذي ينخفض فيه معدل البطالة في اتجاه هدف او مستوى التوظف الكامل فأن عدد ساعات العمل في اغلب المؤسسات والصناعات يسير في اتجاه المعدل « الاعتيادي » مع وجود بعض المنشآت تعمل اقل من المستوى الاعتيادي والبعض الاخر تعمل ساعات عمل اضافية بكميات محدودة . ولكن اذا وصل عدد العمال الى ـ او تعدى ـ مستوى التوظف الكامل فأن عدداً متزايداً من المنشآت والصناعات يلجأ الى الساعات الاضافية . وسوف نجد ان اي تخفيض اضافي في عدد العاطلين (للاسباب التي تم توضيحها سابقاً) والزيادة المستمرة في ساعات العمل الاضافي سوف يصبح اكثر كلفة من ذي قبل وبالتالي سوف يرتبطان بتضخم غير مرغوب فيه .

وعلى هذا نستطيع وبصعوبة قليلة ان نترجم تعريفنا للتوظف الكامل في شكل عدد العمال بانه عملية توفيقية غير مريحة بين تكاليف التضخم وبين مزايا التوظف المرتفع الى تعريف لمفهوم التوظف الكامل في شكل عدد ساعات العمل . وكما سبق ان اشرنا من قبل فاننا على الاقل في القسم الرابع من هذا الكتاب سوف نأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على مستوى التوظف سواء تم تعريف هذا المستوى باستخدام مفهوم عدد العمال او مفهوم عدد ساعات العمل حتى نصل الى مستوى التوظف الكامل بحيث لانتعدى هذا المستوى .

التوظف والناتج : EMPLOYMENT AND OUTPUT

تناولنا حتى الآن عدداً من المقاييس الشاملة التي تقيس الاداء الجاري للاقتصاد ككل مثل الدخل القومي . والناتج القومي والتوظف الكلي في شكل عدد العمال او عدد الساعات . ولقد تناولنا ايضاً العلاقات المحاسبية البسيطة التي تظهر بين الناتج والدخل . وترغب الآن في بحث العلاقة بين الناتج والدخل من جهة وبين التوظف الكلي من جهة اخرى .

ومن الواضح انه اذا قمنا بضرب كل ساعة عمل من ساعات العمل الكلي بما نحصل عليه من ساعة العمل هذه فاننا سوف نحصل على اجمالي الاجور والمرتبات وما شابهها والذي يمثل العنصر الاكبر من الدخل القومي . (ومع ذلك ونظراً لان العمال الذين يعملون لحسابهم يدخلون ضمن مستوى التوظف الا ان دخلهم سوف يظهر في الواقع ضمن ارباح قطاع الاعمال . وليس كاجور الا ان ذلك تفصيل غير مهم هنا) . ويمكننا ايضاً كما يفعل احصائيو الدخل القومي) ان نقوم بحساب مايسمى متوسط التعويض لكل ساعة عمل Average compensation perman-hour والذي يجمع بين الارقام التي تظهر في حسابات الدخل القومي والخاصة بالاجور والمرتبات وما شابه . بالتقدير المستقل لعدد ساعات العمل التي يتم اشتغالها . وسوف لن ندهش اذا ماوجدنا ان هذا الرقم الجديد في متوسط تعويض كل ساعة عمل يتحرك مرتبطاً مع التغيرات التي تظهر في معدلات الاجور المتوسطة . الا انه من بعض النواحي ولبعض الاهداف يعتبر افضل من هذه المعدلات التقليدية . ومع ذلك فان العلاقة الاكثر اهمية والتي نود ان نناقشها الآن هي العلاقة بين الناتج القومي الحقيقي وبين العدد الكلي لساعات العمل التي تم اشتغالها . ومن الواضح ان هذه ليست علاقة محاسبية .

وكما نعرف فان الناتج القومي بالاسعار الثابتة سواء كان ناتجاً اجمالياً او ناتجاً صافياً هو مقياس للحجم العيني من الناتج الكلي في الاقتصاد . ويمكن النظر الى وقت العمل الكلي بالساعات كمقياس ايضاً عيني لكمية العمل المستخدمة في انتاج هذا الناتج القومي . والواقع انه لشيء مغر ان ننظر الى الناتج القومي كما ننظر الى انتاج المنشأة وان ننظر الى وقت العمل الكلي كما ننظر الى العمل المستخدم في المنشأة وان نربط بين هذين المتغيرين الكليين بعلاقة تشابه دالة انتاج المنشأة والتي تلعب دوراً مهماً جداً في نظرية الاقتصاد الجزئي . وفي الواقع فان الكثيرين من المنظرين الاقتصاديين لايفترضون فقط وجود **دالة انتاج كلية Aggregate**

production Function تربط بين ساعات العمل الكلية وبين الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ، بل انهم ايضاً مقتنعون جداً بان شكل هذه الدالة يجب ان يكون مشابهاً لذلك الشكل المفترض (والذي أمكن ملاحظته ايضاً في الواقع) لدالة انتاج اية منشأة اعتيادية »

ويفترض منظر الاقتصاد الجزئي ويعتقد انه يلاحظ ـ مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ـ أن انتاج المنشأة يتغير في نفس اتجاه تغير مدخل العمل ولكن الانتاج يزداد بمعدلات اقل من معدلات تزايد العمل .

(وبقاء الاشياء الاخرى على حالها يعني هنا ثبات اساليب الانتاج الفنية وثبات المدخلات من عناصر الانتاج الاخرى) . بمعنى ان الانتاج يخضع هنا لقانون تناقص الغلة الحدية اي بزيادة عنصر انتاج مع بقاء العناصر الاخرى ثابتة . ويجد منظر الاقتصاد الكلي نفسه غير قادر على مقاومة الاغراء في ان يقبل صحة ذلك ايضاً بالنسبة للعلاقة بين الناتج القومي الاجمالي الحقيقي وبين ساعات العمل الكلية بمعنى انه يتوقع ان تنخفض الانتاجية المتوسطة ـ اي متوسط الناتج الحقيقي لكل ساعة عمل ـ اذا ارتفع مستوى التوظف[5] . ومع ذلك فاننا نجد ان الاقتصاديين الذين حاولوا تقدير دالة انتاج كلية في الاجل القصير ولو بشكل تقريبي لم يثبتوا وجود قانون تناقص الغلة الحدية بالنسبة للعمل في العلاقة الكلية . فقد وجدوا ان العلاقة اما ان تكون خطية تقريباً (اي حالة ثبات الغلة) او انها تميل الى ان تظهر تزايداً في الغلة الحدية . ونظراً الى الدور الهام الذي نعطيه لهذه العلاقة في كثير من النماذج النظرية في الاقتصاد الكلي فاننا نحتاج الى تناول هذه القضية بتفصيل اكثر .

---

(5) مثلا نجد ان حد انواع دوال الانتاج التي تتلاءم مع هذه التحديدات هي الدالة المعروفة باسم دالة كوب ـ دوجلاس والتي يمكن التعبير عنها جبرياً كما يأتي :

$$Y = aN^{b}K^{1-b}$$

حيث Y ≡ الناتج القومي الحقيقي, N = عدد ساعات العمل K = الرصيد الحقيقي من رأس المال

ونجد ان انتاجية العمل المتوسط هي

$$\frac{Y}{N} = aN^{b-1}K^{1-b}$$

$$0<b<1 \; ; \; a>0$$

والمشتقة الجزئية الاول بالنسبة الى N هي

$$\frac{\partial Y/N}{\partial N} = a(b-1)N^{b-2}K^{1-b}$$

وحيث ان $(b-1) < 0$ هو مقدار سالب فان هذه المشتقة دائماً سالبة وهذا يعني ان انتاجية العمل المتوسطة (اي الناتج لكل ساعة عمل) تتناقص كلما زاد العمل المستخدم .

العوامل التي تؤثر في مستوى الناتج الكلي في الساعة

Factors Affecting Aggregate Output Per Hour

وكما هو الحال دائماً فانه عندما نحاول ان نحدد عملياً وبصورة تقريبية مفهوماً نظرياً ما . نجد انه من الصعب بمكان ان نفصل العلاقة موضع الدراسة عن المؤثرات الاخرى التي تؤثر في المتغيرات المدروسة . وهذا هو حالنا الان حيث اننا نحاول ان نفصل تأثير التغيرات في عدد ساعات العمل الكلي على مستوى الناتج مع ابقاء كل العوامل الاخرى التي تؤثر على الناتج ثابتة . ومن المعروف ان التقدم التكنولوجي والتغيرات في نوعية العمل (بوضعها في مقابل الكمية) والتغيرات في المهارات التنظيمية والادارية كلها عوامل من بين عوامل اخرى كثيرة تؤدي الى زيادة الناتج بشكل مستمر لكل ساعة عمل في الاقتصاد الفردي وذلك بصرف النظر عن عدد العمال المشتغلين . وحيث انه من الصعب ان نقدر كمياً وبشكل منفصل المتغيرات مثل المستوى التكنولوجي المتوسط ونوعية العمل المتوسطة والكفاءة الادارية او حتى مستوى رأس المال المستخدم وبصورة خاصة عند مستوى الاقتصاد القومي ككل فاننا سنجد ان الامر اكثر صعوبة للسماح « او التحكم في » التغيرات التي تطرأ على هذه العوامل . ومع ذلك فانه من المحتمل ان يكون من المقبول التعبير عن تأثير هذه العوامل الاخرى على الناتج لكل ساعة عمل وذلك في شكل اتجاه عام مستمر .

ومع ان التغيرات التكنولوجية الثورية تحدث في شكل متقطع مثل اختراع السكك الحديدية والمولد الكهربائي والالات الحاسبة الا انه بسبب ان تأثير هذه التغيرات ينتشر في الاقتصاد تدريجياً فانه يمكننا ان نسمح بتأثير هذه المتغيرات في شكل اتجاه متوسط المدى لبيانات الناتج في الساعة وحينئذ نعالج العلاقة بين المتغيرات في عدد ساعات العمل وانحرافات الناتج القومي عن الاتجاه العام للناتج في الساعة .

وعلى الجانب الاخر وبنفس القدر من الاهمية نجد ان الناتج بالساعة يتأثر وبدرجة كبيرة برصيد رأس المال الفردي المنتج والذي تزايد في كل الاقتصادات الحديثة خلال معظم الوقت . واذا اخذنا متوسط خلال اية فترة لعدة سنوات فسوف نجد ان رصيد رأس المال قد زاد بشكل واضح اسرع بكثير من زيادة مدخل ساعات العمل . ولا يوجد لدينا سبب قوى يؤدي الى ان نفترض ان اثر التغير في رأس المال يأخذ شكل اتجاه عام . ان نمو رأس المال هو عملية تراكمية لنتائج تدفق الاستثمار الصافي الذي يعتبر متغيراً غير مستقر خلال الزمن. ومع ذلك فانه من النادر ان يكون صافي الاستثمار سالباً (ماعدا فترات الحروب الكبرى او الكساد العميق) .

ومن ثم فأن رأس المال ينمو دائماً ومع ذلك توجد حالات نجد فيها رأس المال لا يتزايد بنفس المعدل الذي يتزايد به العمل (في الفترات الاولى من فترات الانتعاش) . ومع ذلك يستمر في التزايد حتى عندما تميل ساعات العمل الكلية الى الاستقرار او حتى عندما تتجه نحو الانخفاض .

ونتيجة لما سبق يمكننا ان نتوقع ملاحظة سريان قانون تناقص الغلة الحدية بالنسبة للعمل وذلك في شكل انحرافات تحدث في الناتج الفعلي عن الاتجاه العام للناتج بالساعة.ومع هذا وكما اشرنا سابقاً فانه لا يوجد اقتصادي استطاع ان يكتشف هذا التوقع في البيانات الكلية والسؤال هو لماذا ؟ وقد تكون الاجابة متمثلة في بعض او كل العوامل الاتية :

اولاً : انه حتى لو فرضنا وجود علاقة محددة (في اي وقت معين) بين الناتج الحقيقي لكل منشأة وبين عدد ساعات العمل المستخدمة في الانتاج والتي يمكن ان تكون في شكل تناقص الغلة الحدية بالنسبة للعمل – فانه ليس من الضروري ان يكون ذلك صحيحاً بمعنى ان توجد علاقة مماثلة بين الناتج الكلي الحقيقي وبين عدد ساعات العمل الكلية المشتغلة الا تحت فروض مبسطة جداً وفي الغالب مصطنعة . ويرجع ذلك الى ان هذه العلاقة تتضمن – مع اشياء اخرى – مشكلة التجميع التي ناقشناها في الفصل الاول من هذا الكتاب حيث اشرنا الى ان تجميع العلاقات الدالية غير الخطية يواجه بصعوبات كثيرة.وبالاضافة الى ذلك فانه يمكن ان يكون هناك فرق جوهري بين افتراض ثبات عدد المنشآت عندما يتزايد الناتج وبين افتراض ان عدد المنشآت يتغير حيث انه اذا كان عدد المنشآت يتغير بنفس النسبة التي يتغير بها الناتج فليس لنا ان نتوقع ظهور تناقص الغلة الحدية مهما كان شكل دوال المنشآت الفردية .

ويظهر احد الجوانب في مشكلة التجميع عندما نأخذ في الاعتبار ان قيمة الناتج بالساعة تختلف بشكل كبير بين المنشآت وبين الصناعات التي تشكل الاقتصاد القومي ككل . فمثلاً نجد ان الناتج بالساعة في صناعة الحاسبات الالكترونية تختلف عن الناتج بالساعة في صناعة الاثاث وكذلك عنه في صناعة التجميل والتزيين حيث يمثل واحداً من احدى عشر من الناتج في الصناعة الاولى . وبالتالي فاذا كانت نسب الانتاج بين السلع والخدمات مع اختلاف معدلات الناتج لكل ساعة عمل ثابتة دائماً اذا تغير الناتج الكلي فأننا نتوقع وجود علاقة محددة بين الناتج الكلي والتوظف (عدد ساعات العمل) . اما اذا كانت النسبة بين المنتجات ليست

ثابتة (وهي غالباً ماتكون كذلك) ولكن تتغير في صورة منتظمة بشكل معقول كلما تغير الناتج القومي (هو شيء يمكن افتراضه بل أنه قد توجد طريقة ما لتوصيف ذلك أيضاً) فأنه يمكن أيضاً هنا ان توجد علاقة منتظمة ومقبولة بين الناتج القومي الحقيقي وبين التوظف ولكن ليس من الضروري ان تكون من الشكل الذي يفترض حول علاقة الانتاج في الاقتصاد الجزئي والتي توجد لكل منشأة او لكل صناعة . ومن المحتمل جداً ان تظهر هذه العلاقة ان الناتج بالساعة يتزايد مع تزايد مستوى التوظف حتى ولو كان ذلك غير صحيح في اية منشأة او أية صناعة .

(2) وبالاضافة الى ذلك فأنه بالنسبة للمنشآة فأن العلاقة التي تظهر في العالم الحقيقي بين التغيرات في ساعات العمل وبين التغيرات في الناتج قد لاتشير الى تناقص الغلة وذلك لسبب بسيط وهو أن كل عناصر الانتاج الاخرى في الواقع تتغير على الاقل بنفس النسبة التي تتغير بها ساعات العمل أي أنها ليست ثابتة على الاطلاق. فمثلاً اذا كان المصنع مصمماً بحيث ان كل آلة يمكن تشغيلها بعدد ثابت من العمال حينئذ نجد أنه اذا تم الاستغناء عن العمال فأن ذلك يعني ايقاف المكائن أيضاً .

ولا يوجد هناك سبب مايدعو الى زيادة الناتج بالساعة بالنسبة للمكائن الباقية وكذلك ان حقيقة أن المصنع يعمل باقل من طاقتة سوف لن تؤدي الى زيادة الناتج بالساعة .

(3) ان جزءاً كبيراً من مدخلات عنصر العمل في الانتاج يتمثل فيما يسمى **بالعمل غير المباشر Over head labour** . فمثلاً نجد أن التوظف في كل المكاتب تقريباً وفي المبيعات والبحوث وادارة الافراد والمشرفين وعمال الصيانة والمراقبين ليس حساساً بالنسبة للتغير في مستوى الانتاج . . وفي الاجل الطويل فأن التعديل الذي يحدث في مستوى التوظف في هذه المجالات يرتبط بنمو الانتاج في المنشأة او الاقتصاد القومي . ولكن في الاجل القصير نجد ان التغير في الانتاج له تأثير ضعيف على مستوى التوظف في العمل غير المباشر . مثلاً نجد ان تشغيل دار عرض سينمائية يحتاج الى نفس العدد من العمال (باعة التذاكر ، وعمال الصالة ، بائعي الذرة المشوية ، وموظفي العرض ، والبوابين) سواء كانت الدار مشغولة الى الربع او الى الثلاثة أرباع اما في الاجل الطويل فأن صناعة السينما قد تتوسع (أو تنكمش) ومن ثم فأن عدد دور العرض قد يزداد (او ينخفض) كل دار بطاقمها الكامل من

العمال . اما في الاجل القصير فأن التغيرات في « الناتج الحقيقي » (مقيساً مثلاً بعدد المقاعد المشغولة) لها تأثير ضعيف على مستوى التوظف ولكنها ذات تأثير قوي على معدل الناتج لكل ساعة أو لكل عامل حيث نجد أن الناتج لكل عامل يتزايد بسرعة مع التوظف

(4) انه قد توجد ظاهرة اكتناز العمل Labor hoarding حتى بالنسبة الى عمال الانتاج . اننا قد نفترض ان التوظف (مقاساً في شكل ساعات العمل) على الاقل بالنسبة **لعمال الانتاج** يجب ان يزداد أو ينخفض مع الانتاج تقريباً بنفس النسبة. ولكن يوجد لدينا تكاليف الاستغناء عن العمل وتكاليف تشغيل عمال جدد. فمثلاً قد يجد عامل ماهر تم الاستغناء عنه في فترة الكساد عملاً جديداً . وعندما يبدأ الانتاج مرة أخرى في الزيادة فأن صاحب العمل قد يجد نفسه مضطراً الى البحث عن وتشغيل وتدريب عاملاً جديداً. وفي كثير من الاحيان سيكون من المعقول الابقاء على العامل الماهر على قائمة الاجور على الاقل لفترة ما ـ بأمل او متوقعين أننا سوف نحتاج اليه عاجلاً. وعلى هذا نجد ان الانتاجية سوف ترتفع او تنخفض مع ارتفاع او انخفاض الانتاج . وتوجد حالات استثنائية عندما تكون هناك موانع قانونية أو طبقاً للعادة تمنع الاستغناء عن العمال. ففي اليابان مثلاً حيث تسود فيها تقليد « العمل مدى الحياة » للعمال المنتظمين فأن من الصعب جداً ان ينخفض عدد العمال المشتغلين حتى في أشد حالات الكساد . وقد تنخفض ساعات العمل ولكن اذا حدث ذلك فأنه يحدث بمقدار ضئيل جداً . والنتيجة هنا هي أن معدل النمو في انتاجية العمل بالساعة يتقلب في شكل حاد بين الكساد والرواج .

(5) في أي وقت معين نجد أن تصميم وادارة وأسلوب الانتاج قد تم وضعها لتناسب مستوى معين من العمليات وعندما ينخفض الانتاج الى ما دون المستوى فأنه قد تظهر هناك كثيراً من الضياعات بالاضافة الى ماسبق ذكره . وسوف يكون من الصعب القضاء على هذه الضياعات عندما يبدأ الانتاج في الرجوع الى المستوى الذي سبق ان خطط له سابقاً . وفي الأجل الطويل قد يكون من الممكن تعديل التسهيلات الانتاجية بحيث تتناسب مع مستوى آخر من العمليات أما في الاجل القصير فأن عدم المرونة شيء حتميّ ومن ثم فأن العمل عند مستوى آخر من العمليات يتضمن استخداماً أقل كفاءة لعنصر العمل .

وليس من الضروري ان يتناقض اي من هذه العوامل مع توقعنا لامكانية ملاحظة سريان قانون تناقص الغلة اذا تحقق لدينا (أ) ثبات هيكل الانتاج الكلي

(توزيع الناتج بين السلع والخدمات او القطاعات) عند مستويات مختلفة للناتج لكل ساعة.(ب) ثبات مستوى الاساليب الفنية للانتاج وكذلك النوعية المتوسطة للعمل والادارة.(جـ) ثبات مدخلات رأس المال.(د) وقت كاف لنستطيع ان نعدل بين طبيعة المعدات الرأسمالية المستعملة ، وحجم وعدد المنشآت والمصانع وحجم وتركيب جماعات العمل. فاذا قارنا حالتين من حالات التوازن الفرق الوحيد بينهما هو في عدد ساعات العمل المشتغلة فاننا قد نجد ان الناتج بالساعة ينخفض مع زيادة [illegible] حيث ان التقلبات الفعلية التي تحدث في مستوى التوظف الكلي وفي عدد ساعات [illegible] الكساد والرواج ولا ترتبط [illegible] من حالات التوازن المتعاقبة لا بالنسبة للمنشأة ولا بالنسبة الى الاقتصاد . ومع ذلك [illegible] هذه [illegible] موضع دراسة الاقتصاد كله وهي التي من اجلها يتم وضع [illegible] للاقتصاد الكلي . ومع ذلك فاننا كثيراً . مانجد علاقة مقبولة وهي علاقة [illegible] منتظمة بين التوظف الكلي وفي شكل عدد ساعات العمل وبين مستوى الناتج الحقيقي على الرغم من انها قد لاتكون من الشكل المنتظم الذي يوصفه الاقتصاد الحدي .

وسوف نشير الى [illegible] العلاقة بين مستوى التوظف والناتج الحقيقي الكلي وذلك لاغراض النماذج النظرية التي سوف تظهر في الاجزاء الثانية والثالثة والرابعة من هذا الكتاب . والذي سوف نفترضه هنا هو وجود نوع من التناسب البسيط بين الانتاج وبين التوظف ، مع الاشارة الى اوجه الاختلاف اذا ماقمنا بفرض شيء اخر . [illegible] الافتراضات بالنسبة الى التوظف [illegible] الاتي .

الانتاج والتوظف والنمو الاقتصادي

Production and Employment with Economic Growth

لقد تم تطوير معظم المفاهيم الضرورية لجانب العرض Supply side في أي نموذج كينزي او كلاسيكي في الاجزاء السابقة من هذا الفصل والتي تمثل المحتوى الاساسي في أية مقدمة تكتب في الاقتصاد الكلي . وقد كان في استطاعتنا ان ننهي الفصل بهذا ولكننا فضلنا ان لانفعل ذلك بناء على الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي Economic Growth له اهمية اساسية بالنسبة للاقتصاد الكلي بحيث اننا نجد انه

حتى بالنسبة للنماذج البسيطة فانها يجب ان تكون معدة بحيث تستطيع ان تستوعب هذا العنصر حتى ولو كان ذلك في شكل مبسط جداً . ويتلخص النمو الاقتصادي في جوهره الاساسي في اي اقتصاد حديث عدد من المتغيرات المتنامية التي قد ذكرنا الكثير منها فيما سبق والتي يمكن اعادة صياغتها فيما يأتي :

1 ـ انه قد ظهرت في معظم الاقتصادات المتقدمة حالة من الزيادة المستمرة في [illegible] ساعات عمل التوظف الكامل وذلك نتيجة اما [illegible] المستمرة والمطردة في معدل المساهمة في العمل بالنسبة لكثير من فئات [illegible] (وخاصة النساء) . وعلى الرغم من الاتجاه نحو تخفيض عدد ساعات العمل [illegible] الا ان [illegible] تتزايد وذلك بمعدل قد وصل الى (في اواخر [illegible]) بالمائة سنوياً في الولايات المتحدة .

2 ـ ان رصيد رأس المال (الثروة الفردية المنتجة) قد زاد أيضاً بشكل مطرد وذلك من خلال الاستثمار الصافي الموجب وذلك بمعدل فاق (بشكل نسبي) معدل النمو في العمل المتاح (6)

3 ـ ان ثروة الافراد الكلية (صافي مايملكه الافراد) قد زادت بشكل مطرد مما يعكس نمو كل من رأس المال وديون الحكومة .

4 ـ انه قد ظهر وبشكل مستمر ومطرد نوع من المعرفة الانتاجية الجديدة وتحسين في امكانيات البشر الانتاجية وذلك كنتيجة للتحسن المستمر في [illegible] (بما فيه التعليم من خلال العمل) . وقد انعكس ذلك على الزيادة المطردة في الناتج الممكن لكل ساعة عمل او الناتج الممكن لوحدة مركبة من رأس المال ـ [illegible] ـ كمدخل انتاجي .

5 ـ واذا جمعنا العناصر 1 ، 2 ، 4 فانها جميعاً تتضمن بطبيعة الحال زيادة مطردة للناتج الممكن خلال الزمن ولقد اتفقت معظم التقديرات لاتجاه الزيادة في

(6) لقد زاد رصيد رأس المال في الولايات المتحدة بشكل مستمر منذ سنة 1944 بعد ان كان قد نقص بشكل كبير منذ 1929 وحتى تلك السنة ومنذ [illegible] المعدات والمصانع قد كان قريباً جداً من 4 بالمائة سنوياً وعلى الرغم من ان المعدل قد انخفض منذ [illegible] الا انه ليس من الواضح تماماً ماذا كان ذلك يعبر عن شيء آخر غير انه رد فعل على الظروف غير العادية منذ تلك السنة .

الناتج في الولايات المتحدة على ان معدل نمو الناتج هو حوالي 4 بالمائة سنوياً وذلك منذ منتصف الخمسينات (7).

ونلاحظ انه قد تم رصد كل من نمو رأس المال والتحسن في مستوى المعرفة بشكل منفصل ومع ذلك ففي الواقع ان الاثنين متداخلان بحيث لا يمكن فصل الواحد عن الآخر. ويرجع ذلك الى ان المعرفة الجديدة تدخل الى الانتاج من خلال تضمينها (او دمجها) في السلع الرأسمالية الجديدة. ومع ان هذا التضمين او التجسيد للمعرفة قد يحدث حتى ولو كان الاستثمار الصافي مساوياً للصفر (وذلك من خلال عملية احلال رأس المال القديم برأس مال جديد) اي بدون زيادة في رأس المال فانه يمكن الاسراع بتضمين التكنولوجيا الجديدة اذا كان صافي الاستثمار موجباً بشكل ملحوظ واذا كانت هناك زيادة مطردة في رأس المال. ففي مثل هذه الحالات فان جزءاً كبيراً من رأس المال يكون متضمناً لأحدث وافضل اساليب الانتاج الجديدة.

وبالإضافة الى ذلك فانه من الصعب علينا ان نتخيل حدوث نمو في رأس المال بالنسبة للعمل اي زيادة رأس المال بمعدل اسرع من معدل زيادة العمل الذي لا يتضمن تغيراً في طرق الانتاج.

اننا نجد ان عاملاً فرداً بمجرفة واحدة لن يستطيع ان يحفر بسرعة أكبر اذا زود بمجرفة ثانية. انه قد يستطيع ذلك اذا زود بمجرفة **افضل** من الاولى (والتي قد تكلف أكثر في انتاجها اي تتضمن رأس مال أكثر) او ما يحل محل المجرفة مثل آلة الحفر مثلاً. ومن ثم فان انتاجه بالساعة سوف يزداد. او بعبارة اخرى انه حتى يكون هناك زيادة في نسبة رأس المال للعمل فان ذلك يعني انه يجب تغيير طرق الانتاج وذلك باستخدام طرق انتاج أكثر كثافة بالنسبة لرأس المال وهي طرق تتضمن بشكل اعتيادي استخدام طرق فنية مختلفة technologically different في الانتاج. وهذا يعني ان كل زيادة مطردة في رأس المال لكل عامل تتضمن زيادة مطردة ايضاً في المعرفة اي معرفة طرق انتاج جديدة اخرى. وفي الواقع العملي فان هذا هو الطريق الذي انتشرت المعرفة من خلاله في الاقتصاد الحديث.

(7) انظر مع ذلك المناقشة على الصفحات 45 ـ 58 في تقرير مجلس المستشارين الاقتصاديين لعام 1977 حيث تمت اعادة النظر في التقديرات المنخفضة التي جرت في الماضي لكل من الناتج الحقيقي ومعدل نموه فقد قدر هذا الاخير عند مستوى 3.8 بالمائة سنوياً ويتنبأ بانه سوف يكون 3.5 بالمائة سنوياً في السنوات المقبلة. ومع ذلك فان Gaorge Perry المرجع السابق (انظر ملاحظة رقم 4). يقدر معدل نمو الناتج الممكن للسنوات 1976 ـ 1981 مرة عند مستوى 3.9 بالمائة سنوياً ومرة اخرى عند مستوى 4.1 بالمائة سنوياً.

وبالاضافة الى ذلك وكما نعلم جميعاً فان تقدم المعرفة حول طرق انتاج جديدة قد تتضمن دائماً شيئاً آخر غير الوصول الى طرق انتاج بديلة تؤدي الى زيادة الانتاج لكل ساعة عمل فقط عن طريق استخدام رأس مال أكثر لكل ساعة عمل. حيث اننا نلاحظ ان التقدم الفني قد استطاع ـ ويستطيع ـ زيادة الانتاج لكل ساعة عمل بمقدار أكبر من زيادة رأس المال لكل ساعة عمل. بل أكثر من ذلك اذ ادت بعض الاختراعات الى زيادة الانتاج لكل ساعة عمل مع **تخفيض** رأس المال لكل ساعة عمل. ان العامل قد يزود ايضاً بمجراف جديد أكثر كفاءة More efficient من السابق ويكلف اقل (اي يتضمن رأس مال اقل) من المجراف الاول ومع ذلك فان انتاجه يزداد. او ان هذا العامل قد يزود بآلة حفر او مجراف قد يكلف أكثر ولكن يزيد من انتاجه بنسبة أكبر من زيادة التكاليف. بمعنى ان طريقة الانتاج الجديدة قد تكون أكثر بالنسبة الى رأس المال ولكنها في نفس الوقت تؤدي الى زيادة في انتاجية العمل وفي انتاجية رأس المال. وهذا هو ما حصل تماماً على المستوى الكلي حيث ان رأس المال قد زاد بمعدلات اسرع من زيادة العمل وان الناتج الكلي الحقيقي قد زاد بمعدل اسرع من كل من معدل زيادة رأس المال ومعدل زيادة العمل (8).

وانه من الصعب جداً ان نفصل سواء في الدراسة التحليلية او الدراسة التطبيقية بين العوامل المتعددة التي تتضمنها عملية النمو في الاقتصادات الحديثة في شكل زيادة الانتاج لكل ساعة عمل. ومع ذلك اهتم الاقتصاديون بذلك في السنوات الاخيرة وسوف يكون لدينا ما نقوله حول ذلك في فصل قادم.

ومع ذلك فسوف نقصر اهتمامنا هنا على تأكيد الحقيقة الاتية: وهي انه مهما كانت العناصر التي تتضمنها عملية النمو ومهما كانت مساهماتها في زيادة الانتاج لكل ساعة عمل. فان عملية النمو هذه يمكن النظر اليها بطريقة معقولة ـ ولفترة لا تقل عن عدة سنوات وقد تصل الى عقد كامل ـ على انها عملية يمكن وصفها في شكل اتجاه بسيط. فمثلاً نلاحظ انه في الولايات المتحدة فان معدل نمو انتاجية ساعة العمل في الاقتصاد الفردي (قطاع الاعمال. المترجم) قد وصل في المتوسط الى

(8) ويمكن لنا ان نلاحظ ايضاً ان جزءاً كبيراً من كل من زيادة رأس المال بالنسبة للعمل والتقدم الفني المرتبط بذلك ـ قد تم تضمينه او تجسيده ليس فقط السلع الرأسمالية العينية وانما ايضا في العمل والادارة في شكل التقدم الذي حدث في المعرفة الانسانية والمهارات الانتاجية او التقدم الذي حدث من خلال تقسيم العمل.

مستوى 3.3 بالمائة سنوياً في الفترة من عام 1948 وحتى عام 1966 ثم انخفض بين عامي 1966 و 1973 ـ ربما لاسباب خاصة ـ الى مستوى 2.1 بالمائة سنوياً (9).

وعلى الرغم من ان معدل نمو الانتاجية في قطاع الاعمال سنوياً خلال العقد القادم قد يكون اقل من 3.3 بالمائة سنوياً فانه ليس من المؤكد كيف سوف يكون الاتجاه العام في المستقبل .

ويؤدي ذلك الى عدم التأكد ايضاً في مستوى معدل نمو الانتاج الممكن ونظراً لان الناتج القومي في القطاع الحكومي يحسب على اساس الاعتقاد بامكانية فرص ثبات انتاجية ساعة العمل (وذلك لاسباب لسنا في حاجة الى ذكرها هنا) فان معدل [illegible] في انتاجية ساعة العمل في القطاع الخاص يمكن [illegible] معدل 2.5 بالمائة زيادة سنوية للاقتصاد القومي ككل (اي القطاع العام والقطاع الحكومي) . واذا اضفنا الى ذلك زيادة مئوية مقادرها ($1\frac{1}{2}$) سنوياً في حجم قوة العمل المتاحة فاذا ذلك يجعل معدل نمو الناتج الممكن عند مستوى 4 بالمائة سنوياً .

نمو الناتج الممكن ونمو الناتج الفعلي

The Growth of Potential and the Growth of Actual Output

على الرغم من انه توجد دائماً فجوات بين الناتج الفعلي والناتج الممكن في كل بلد تقريباً الا اننا نجد ان الفرق بين معدل نمو الناتج الفعلي ومعدل النمو الناتج الممكن لم يكن كبيراً خاصة اذا أخذنا الاتجاه العام لكل منهما خلال فترة عشر سنوات او اكثر . ويمكن ان نفترض ان هذا النمو المتوازي لكل من الناتج الممكن والناتج الفعلي يرجع الى : (أ) تأثير متبادل للنمو المستقل في الناتج الممكن على نمو الناتج الفعلي سوف نشرح ذلك في الفصول الآتية (مثلاً من خلال تأثير النمو في ثروة القطاع العائلي على طلبهم على السلع والخدمات او من خلال بعض المتغيرات المتوقعة الخاصة التي تحدث في الاسعار النسبية او في المستوى العام للاسعار التي تؤدي الى زيادة في الناتج الفعلي عندما يكون هذا الناتج عند مستوى أقل من مستوى الناتج الممكن) .

---

(9) لمعرفة الاسباب والتشخيصات انظر مجلس المستشارين الاقتصاديين المرجع الوارد في الملاحظة رقم (7)
[illegible] انظر George perry المرجع السابق ملاحظة (4) .

ب ـ السياسة الاقتصادية العامة التي حاولت ان تجعل نمو الناتج الفعلي متقارباً مع الناتج الممكن الذي تم تحديده بصورة مستقلة .

جـ ـ تأثير فعل متبادل من نمو الناتج الفعلي على نمو الناتج الممكن مثلاً : تؤدي المعدلات المنخفضة لنمو الناتج الفعلي الى تخفيض الاستثمار الصافي وفي النهاية تؤدي الى تخفيض الناتج الممكن .

ومن الممكن بطبيعة الحال ان تناقش وتحلل كل الاسئلة الخاصة بالعلاقة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن ضمن اقتصاد ساكن ومستقر ، نجد فيه أن الناتج الممكن ثابت تقريباً وان الناتج الفعلي هو الذي تغير . وهذا هو مايتضمنه التحليل البسيط حيث يتم افتراض ثبات الناتج الممكن صراحة او ضمنيا . الا ان خصائص الاقتصاد النامي (الذي يحدث فيه نمو) تختلف كثيراً عن خصائص الاقتصاد الساكن (بدون نمو) . ولا توجد أية علاقة بين الاقتصادات المعاصرة وبين الاقتصاد الساكن الذي يتميز بأن الاستثمار الصافي يساوي الصفر وانه لايوجد تقدم فني وان قوة العمل ثابتة وكذلك أنه لاتوجد تغييرات في ثروة المستهلكين الكلية .

وعلى الرغم من ان تحليل عوامل النمو والتقلبات في معدلاته هي عملية صعبة ومعقدة فاننا سوف نقوم بدراسة عملية النمو ضمن اقتصاد ينمو ويتطور كلما كان ذلك ممكناً . وسوف نعامل حالة الاقتصاد الساكن كمحاولة تقريبية اولية ضرورية دائماً لتبسيط النقاش ولكنها مع ذلك ليست ذات فائدة كبيرة في حد ذاتها .

اسئلة للمراجعة

• (1) ان هدف التوظف يجب ان يوضع بحيث يسمح بظهور كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ولكن لا يسمح بظهور البطالة الناجمة عن نقص في الطلب .

أ ـ ماذا نعني « بالبطالة » بصورة دقيقة على الاقل طبقاً للمفهوم السائد في الولايات المتحدة ؟ كيف يقاس مدى البطالة فعلاً في الولايات المتحدة ؟

ب ـ ميز بين كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية من حيث اسباب كل منهما . ماهي الوسائل الصحيحة التي يمكن ان تؤدي الى تخفيض كل منهما ؟

جـ ـ أتوافق على المقولة السابقة أم لا ؟ ولماذا ؟

(2)

أ ـ اشرح مفهوم الناتج الممكن كما يستخدم ويقاس عادة .

ب ـ ماهي المعدلات التقريبية الجارية لنمو الناتج الممكن ، وما هي التغيرات الأساسية التى تساهم في هذه النحو ؟

(3)

ان النمّاذج الاقتصادية الكلية التي سوف نستخدمها في الفصول القادمة تتضمن دالة انتاج كلية خاضعة لقانون تناقص الغلة . ماذا يعني ذلك وما هو الاساس القائم عليه هذا الغرض ؟ ومع ذلك فانه من المؤسف ان هناك القليل (لكثير من هذه النماذج) ، اذا وجد ، مايقال حول صدق.هذه الفرضية في الواقع العملي في الاقتصادات الحديثة مثل الولايات المتحدة . كيف يمكن تفسير ذلك ؟

(4) ان نمو الناتج الفعلي قد حدث بشكل او بآخر بصورة متوازية مع النمو في الناتج الممكن ، ماهي القوى التي ادت الى ذلك ؟

مراجع مختارة .

J. E. Bregger, "Unemployment Statistics and What They Mean," in *Monthly Labor Review Reader*, Bulletin 1868 of U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, 1975, pp. 6–13. (A short account of how United States unemployment data are collected and what they reveal; for further details, see other articles in the same volume.)

A. M. Okun, "Potential GNP: Its Measurement and Significance," in A. M. Okun, *The Political Economy of Prosperity* (Norton, 1970) pp. 132–145, reprinted in W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974) pp. 285–292. (Reporting and explaining the first estimates of this concept.)

Monthly Labor Review Reader, Bulletin 1868, 1975, Chapter V, pp. 236–281. (Seven reports on the factors determining and the problems of measuring labor productivity.)

Annual Report of the Council of Economic Advisers (in *Economic Report of the President*, Transmitted to the U.S. Congress, January 1977), pp. 45–58. (Presents and explains revised empirical estimates of potential output in the United States.)

G. L. Perry, "Potential Output and Productivity," *Brookings Papers on Economic Activity*, 1:1977 (The Brookings Institution, 1977). (A detailed study of past and future trends in the components of potential output, reaching conclusions somewhat at variance with the previous item.)

PART II

الجزء الثاني

الاقتصاد الكلي الكلاسيكي

CLASSICAL MACROECONOMICS

الفصل الرابع



النظرية الكلاسيكية في التوظف والنقود

Classical Monetary and Employment Theory

يمثل التحليل الاقتصادي الكلي الحديث نوعاً من التزاوج بين اتجاهين مختلفين تمام الاختلاف يطلق على احدهما : الاتجاه الكينزي والآخر الاتجاه الكلاسيكي . والاتجاه الاول هو نتاج الثلاثينات أما الاتجاه الآخر فهو محصلة تراكم وتحسين في الافكار التي تطورت خلال القرن والنصف السابقين . وفي الواقع فاننا نجد ان افكار جون ماينرد كينز كما ظهرت في كتابه الذي يمثل ثورة في علم الاقتصاد تحت عنوان النظرية العامة في التوظف وسعر الفائدة والنقود » General Theory of Employment, Interest and Money الذي نشر عام 1935 قد تضمنت العديد من الافكار التي استعارها مباشرة من النظرية الكلاسيكية كما تضمنت ايضاً تعديلات لافكار كلاسيكية لتحل محل الافكار الاصلية . ولقد توصل Keynes الى ضرورة ايجاد تكامل بين مارآه جديداً واصيلاً طبقاً لنظرته الى العالم وبين ماورثه من افكار نظرية .

ولقد اظهر التحليل والتأمل الذي ظهر بعد ذلك انه ربما يكون كينز قد بالغ في تصوير التناقض بين اتجاهه وبين اتجاه هؤلاء الذين سبقوه . ولقد اصبح الآن واضحاً أكثر مما كان عندما شرح كينز نظريته ان اراء وافكار كينز ماهي الا حالة خاصة من نظرية عامة تشمل ايضاً الكثير من الافكار الكلاسيكية (على الرغم من ان الحالة الكينزية الخاصة قد تكون هي الأكثر تمثيلاً لاقتصاد اليوم) . وعلى كل حال فان التناقض بين الاتجاه الكينزي والاتجاه الكلاسيكي ينظر اليه الآن على انه ليس تناقضاً واضحاً وحاداً كما كان يعتبر من قبل . وتعتبر نظريات الاقتصاد الكلي المقبولة من معظم الاقتصاديين والتي يدرسونها الى طلبتهم كنوع من التزاوج بين الاتجاهين الكينزي والكلاسيكي يعرف احياناً تحت اسم التركيب الكينزي

الكلاسيكي **Keynesian–classical synthesis.** ومع ذلك فانه لغرض عرض هذا التركيب فلقد ظهر للكاتب (كما ظهر للكثيرين) انه من المفيد ان يتم عرض العناصر الاساسية في النظرية الكلاسيكية بشكل أكثر حداثة وذلك بدون اي خلط كينزي مضاف. وتتم بعد ذلك مقارنته مع نموذج كنزي صرف مبسط يحتوي على اضافات كينز الاساسية ثم بعد هذا يمكننا ان نرى كيف يمكن ايجاد التوافق بين هاتين المجموعتين من العناصر . والبديل الآخر هو ان يتم تطوير التركيب الكينزي الكلاسيكي منذ البدء . الا ان هذا البديل في نظر الكثيرين من كتاب الكتب الجامعية في الاقتصاد الكلي هو اقل كفاءة في تحقيق الفهم من البديل الاول الذي يقوم [illegible] هذا اي عرض النظرية الكلاسيكية اولاً ثم نتبع ذلك بعرض نظرية كينز ومن ثم التزاوج فيما بينهما .

وتتيح لنا هذه الطريقة ان نتناول وبشكل مريح العديد من المشاكل النظرية والتحليلية واحدة بعد الاخرى والتي تظهر سواء عند تناول النظرية الكلاسيكية او عند تناول النظرية الكينزية وايضاً في اي تركيب لعناصرها . وسوف نستعرض كل الاجزاء الهامة من اي نموذج تركيبي كما ظهر لاول مرة سواء في تطوير النظرية الكلاسيكية البحتة او النموذج الكينزي المبسط . ولهذا السبب نحذر القارىء وكذلك المحاضر من ان يقفز من فوق بعض الاجزاء الخاصة بمعالجة اي من النموذجين وهو في طريقة الى التركيب لأنه اذا فعل ذلك فانه سوف يترك الكثير من الالغاز غير مشروحة .

ويوجد سبب هام اخر ـ بجانب السبب الاول الخاص بكيفية عرض الموضوع لكل من النظرية الكلاسيكية والنظريه الكينزية بشكل منفصل . ويظهر هذا السبب في انه قد اطلقنا على الاقتصاد الكلي الحديث انه زواج بين اتجاهين مختلفين . وعلى كل فان الزواج ليس دائماً سعادة كاملة . وسوف يبقى لدينا دائماً عناصر غير توافقية بين الطرفين ،ويتم تضخم هذه العناصر من قبل الاصدقاء والاقارب الذين لم يوافقوا على الزواج من قبل والذين مازالوا يحرضون طرفاً على الاخر . وسوف يكون لدى القارىء خلفية افضل لفهم الكثير من المناقشات الدائرة في النظرية الاقتصادية الكلية (وفي السياسة ايضاً) اذا رأى بوضوح كل اتجاه ككل متكامل .

ولقد استقر التزاوج الكينزي ـ الكلاسيكي واصبح اكثر ثباتاً الان نتيجة لان بعض الخلافات قد تم حلها تدريجياً واصبح حل الخلافات الباقية اكثر احتمالاً . ومع ذلك يبقى العنصر الجوهري الذي يربط بين الطرفين ويجمعهما حقيقة ان اياً

منهما لا يستطيع البقاء وحده . فمثلاً نجد ان النموذج الكينزي البسيط خال من اية نظرية للاجور والاسعار والنقود وسعر الفائدة وان جزءاً كبيراً مما قاله الكلاسيك او كتبوه في هذه المواضيع مازال يعتبر صحيحاً ووارداً . في حين تفتقد النظرية الكلاسيكية كلياً (كما كانت حتى 1930) نظرية واضحة في الطلب الكلي Aggregate demand . وقد قام كينز بمدها بهذه النظرية . ونعني هنا بالاقتصاد الكلاسيكي Classical Economics بصورة اساسية الفكر الانجليزي كما ظهر وتطور بين الاعمال الاساسية لكل من ادم سميث (ثروة الامم The Wealth of Nations 1876) والفريد مارشال (مبادىء الاقتصاد Principles of Economics) (نفضل البعض تحديد الفترة لتضم التيار الرئيس للاقتصاد الانجليزي الامريكي حتى عام 1930 وهو امر لا يهم) . واذا نظرنا الى الفكر الاقتصادي الانجليزي كما كان عام 1890 امكن القول بانه لم يكن هناك اقتصاد كلي كلاسيكي ولا غيره . ومع انه قد زاد الاهتمام بالاسئلة الخاصة بالاقتصاد الكلي في الفترة الواقعة بين 1890 ـ 1930 الا ان مولد الاقتصاد الكلي الحقيقي قد حدث وبصورة واضحة فقط مع كينز . ومع ذلك نجد ان الفكر الكلاسيكي قد تضمن على الاقل نوعاً من الاقتصاد الكلي المتكامل . وفي بعض الحالات فلقد ظهر هذا الاقتصاد الكلي (واضحاً) على السطح .

ان الجزء الرئيس من الاقتصاد الكلاسيكي كان اقتصاداً جزئياً بالطبيعة . فلقد تناول كيفية تحديد ألاسعار (النسبية) وكميات السلع والخدمات وتحديد الدخول (النسبية) لعناصر الانتاج وتحديد الاسعار (النسبية) للفئات المختلفة من الاصول ، عينية ومالية . اما الموضوع الذي يدخل ضمن الاقتصاد الكلي ، والذي تمت معالجته بشكل واضح ، فهو الخاص بتحديد المستوى العام للاسعار والذي كان يعتقد انه ليس ذا اهمية تذكر بالنسبة للاسعار النسبية والدخول .

ومن المهم ان نتذكر ونحن نحاول تفهم الاقتصاد الكلي الكلاسيكي وان نتذكر دائماً الفروض التي تقبع خلف التحليل الاقتصادي الجزئي . بعد اعادة بنائه انه قد ظهر من خلال دراسة الاقتصاد الجزئي وسوف نحاول ان نوضح هذه الفروض الكلاسيكية. وسوف نرى ان الفروض المقبولة تماماً والمفيدة في تبسيط التحليل الاقتصادي الجزئي قد تكون هي نفسها السبب في ظهور نتائج مضللة عندما يتم سحبها ايضاً على الاقتصاد الكلي . وسوف نناقش هذا فيما بعد .

قانون ساي SAY'S LAW

ان احدى القضايا القليلة التي تناولتها النظرية الكلاسيكية هي القضية المعروفة **بقانون ساى للاسواق** Say's law of Markets (والمسمى باسم الاقتصاد الفرنسي J.B.Say 1767 – 1832) . وقد نبعت هذه النظرية من خلال المناقشات التي دارت في اوائل القرن التاسع عشر حول سؤال هو هل يمكن ان يوجد هناك فائض انتاج في نظام سوقي للانتاج والتبادل . ويقرر قانون ساى بأن ذلك غير [illegible] الشروط التي تجعل هذا التقرير او المبدأ صحيحاً او غير صحيح .

يمكن تلخيص قانون ساي كما يأتي : ان العرض يخلق الطلب الخاص به (supply creates its own demand

اي انه اذا تم انتاج السلع فسوف يوجد وبصورة تلقائية سوق يجري تصريفه فيه . وهذا القول صحيح ويمكن التأكد من ذلك بسهولة – في اقتصاد مقايضة على الرغم من ان تطبيق هذا المبدأ لم يفترض ان يكون قاصراً على مثل هذه الحالة فقط . ويمكن ان نضع بصورة واضحة ماكان ساي يعنيه حقاً كما يأتي :

ان الافراد لايعملون لغرض العمل (ذلك ان العمل شيء غير مريح في حد ذاته) وانما بهدف الحصول على السلع والخدمات التي تعطي اشباعاً . وفي اقتصاد يقوم على اساس تقسيم العمل والتبادل لايحصل الافراد على الجزء الاكبر من هذه السلع والخدمات بصورة مباشرة بوساطة عملهم (كما كان يفعل روبنسون كروسو) . بل ان الفرد يقوم بانتاج السلعة التي تكون كفاءته في انتاجها اعلى نسبياً ثم يقوم بتبادل مايفيض على استخدامه الشخصي مقابل منتجات الاخرين .

وعلى هذا نجد ان مجرد القيام بالانتاج يمثل طلباً على السلع الاخرى . وهو طلب مساو لقيمة السلع الفائضة التي ينتجها كل فرد . كيف يكون هناك اذن فائض عام في الانتاج ؟ ان انتاج كل فرد (عرضه للسلع) يمثل طلبه على السلع الاخرى . وبالتالي فان الطلب الكلي يجب ان يكون مساوياً للعرض الكلي بشكل ما . وسوف يتحدد الناتج الكلي من خلال انه عند نقطة ما فان الاشباع الذي يحصل عليه كل فرد ومن وقت فراغ اضافي قليل سيفوق التضحية

باضافة قليلة من سلع كان من الممكن الحصول عليها (لو عمل في وقت الفراغ هذا – المترجم) . ولكن مثل هذه البطالة هي « **بطالة اختيارية** » وليست بطالة اجبارية (١)

ويجب علينا ان نفرق بين هذه النظرية وبين المتطابقات التعريفية بين الدخل القومي والناتج القومي والانفاق الكلي . حيث ان المتطابقة هي صحيحة عند اي مستوى للدخل والناتج والانفاق . اما قانون ساى فانه يتضمن ان اية زيادة في الناتج سوف تؤدي الى زيادة مماثلة في الدخل وفي **الانفاق** .

ومن ثم فان كلا من الدخل والناتج يمكن ان يكونا دائماً عند مستوى « التوظف الكامل » . اما اذا حدث وكانا عند مستوى اقل من هذا المستوى ، مع وجود بعض الموارد المعطلة رغم ارادتها فان اية اضافة في الانتاج سوف تخلق اضافة مساوية في الدخل الذي سيجري انفاقه على شراء الناتج الاضافي . وحيث انه لن يكون هناك احد ما راضياً بمستوى يقل عن مستوى التوظف الكامل فان الناتج الاضافي سيتحقق حتى يتم الوصول الى مستوى التوظف الكامل .

وبطبيعة الحال فان قانون ساى يعترف بأن الافراد قد يخطئون في توجيه انتاجهم بحيث يتلائم مع احتياجات الاخرين . فالفرد الذي يقوم بانتاج اربطة الاحذية قد ينتج اكثر مما يرغب الافراد في شرائه عند السعر (مقارنة باسعار السلع الاخرى) الذي افترضه قبل ان يحضر انتاجه الى السوق . ومن ثم فان اربطة الاحذية سوف تشتري بطاطس اقل وبيرة اقل مما توقعه . هناك حقاً طلب على اربطة الاحذية من قبل منتجي البطاطس والبيرة الذين احضروا منتجاتهم منهما لمبادلتهما مع اربطة الاحذية ، ولكن هذا ليس هو (مستوى) الطلب الذي توقعه . وبهذا المعنى يمكن القول انه كان هناك فائض انتاج في اربطة الاحذية ولكن هذا هو فائض وقتي ناتج عن سوء الربط بين مستوى الانتاج النسبي وبين معدلات المقايضة والذي من السهولة ان يقوم المنتج بتعديله . وتعديل منتج اربطة الاحذية سوف يتضمن اما قراراً بزيادة وقت فراغه وانتاج كميات اقل من اربطة الاحذية او الاتجاه نحو انتاج سلعة اخرى عليها طلب اكبر .

---

(١) للحصول على عرض ممتاز لقانون ساي انظر ،

J.A. Schumpeter: *History of Economic Analysis;* (Oxford university press, 1945) 615 – 625

وقانون ساي هو قانون واضح عندما يتم ربطه باقتصاد مقايضة . ولكن هل هذا القانون هو ايضاً صحيح لاقتصاد يستخدم **النقود** . في حالة المقايضة نجد انه صحيح بصورة حرفية ـ ان الفرد يستطيع ان يعرض سلعة او خدمة في السوق فقط كطلب على سلعة او خدمة اخرى . ولكن ذلك ليس واضحاً بهذه الصورة عندما يتم بيع السلع مقابل النقود . هل يمكن ان نكون متأكدين من أن النقود التي تم الحصول عليها سوف يتم انفاقها كلها وفي الحال وبشكل ضروري على السلع والخدمات الاخرى ؟ ونرى في الجزء الثاني من هذا الفصل ان النظرية النقدية التي عاصرت قانون ساي قد شرحت وببعض التفصيل كيف ولماذا تم اعتبار دور النقود كحاجب [illegible] شكل مقايضة . ولكن هذه النتيجة تعتمد على سلسلة من الاسباب وعلى فروض ذات طبيعة خاصة حول سلوك (الافراد) . وقد يمكن تحدي مدى صحة مثل هذه الفروض التي هي في كل الحالات ليست واضحة .

ولقد تم تصوير الصورة الاولية لقانون ساي في شكل شخص واحد او منشآت عائلية يقوم كل منها بانتاج سلع نهائية . ونجد في هذه الحالة ان كل عائلة تمتلك هذه الوحدات المنتجة والمستهلكة . تمتلك الارض ورأس المال المستخدمين في الانتاج مع عملها الذاتي (وليس المستأجر) لانتاج السلع والخدمات النهائية . ويتم بيع هذه السلع والخدمات بدورها الى شخص او منشأة عائلية تقوم مباشرة باستهلاك هذه السلع . ولكن من الضروري ان يكون قانون ساي صحيحاً ايضاً في اقتصاد يتم فيه تنظيم الانتاج بواسطة المنظمين الذين يقومون باستخدام العمال لقاء الاجور . وقد يشترون بعض او الجزء الاكبر من خدمات رأس المال والارض المستخدمة من منشآت اخرى ويبيعون سلعهم او خدماتهم ليس فقط الى المستهلك النهائي وانما ايضاً الى منشآت تستخدم هذه السلع او الخدمات فى انتاج سلع او خدمات أخرى ؟ .

ولقد كان الاعتقاد السائد هو ان نظريات الاجور والاسعار والتوظف المعاصرة لقانون ساى تستطيع ان تشرح كيف ولماذا يمكن ان تعمل الاسواق المنفصلة للعمل والسلع والخدمات الوسيطة ولخدمات رأس المال والارض بحيث يتحقق مستوى التوظف الكامل لكل عناصر الانتاج اذا ماكانت هذه الاسواق حرة وتنافسية . وهذا هو السبب في ان عرض السلع والخدمات الذي يخلق طلباً مساوياً له يجب ان يكون دائماً العرض الامثل الذي يمكن ان يتحقق (اذا افترضنا ثبات التكنولوجيا) من خلال الاستخدام الكامل لخدمات العمل ورأس المال والارض التي يرغب اصحابها في عرضها . ولكن مرة اخرى نستطيع ان نتحدى فروض او تفسير هذه المناقشة والنتيجة هي دائماً وبالتأكيد غير واضحة .

ولقد تجاهل هذا التصوير الاولي والواضح لقانون ساي ظاهرة الادخار والاستثمار ، حيث نجد ان السوق الذي يقوم فيه منتج ـ مستهلك ساي بالمقايضة مع الاخرين هو سوق للسلع الاستهلاكية فقط ، ولم تكن هناك مناقشة على الاقل ـ بأن البعض قد يرغب في الادخار او بأن البعض قد يرغب في الاضافة الى تسهيلات رأس المال الذي يستخدمه في الانتاج . ولقد قام الاقتصاديون الكلاسيك بتطوير نظرية حول الادخار والاستثمار (سوف نتناولها في الفصل القادم ، بدت متناسقة مع قانون ساي . ولكن مرة اخرى فان النتائج لم تكن واضحة .

من ثم فانه حتى نستطيع ان نفهم الاساس الكلي لقانون ساي في اقتصاد واقعي يستخدم النقود وليس المقايضة [illegible] النهائية والذي نجد فيه الافراد يدخرون ويستثمرون فانه يجب علينا ان نتأمل في هذا المجال الواسع الافكار الكلاسيكية التي تعتبر فيه كل فكرة بحد ذاتها مسألة معقدة ، وفي معظم الحالات فان الصياغات التي سوف نعرضها هي صياغات ما بعد ساي بزمن طويل . وحتى اننا نجد ان بعضها هي صياغات ما بعد كينز . واول هذه الافكار الكلاسيكية الرئيسة هي « نظرية كمية النقود » .

النظرية الكمية في النقود :

THE QUANTITY THEORY OF MONEY

تؤكد النظرية الكمية ان النقود تقوم فقط بتحديد مستوى الاسعار وليس الناتج الحقيقي . والفكرة الاساسية في النظرية الكمية هي انه لايوجد شخص (يسلك سلوكاً اقتصادياً) رشيداً يحتفظ بالنقود عاطلة حيث ان النقود لاتدر عائداً ولا تعطي اشباعاً . وبدلاً من ذلك فان الافراد يقومون فوراً باستخدام كل مايحصلون عليه نقداً (من بيع مايملكونه من سلع او خدمات) في شراء سلع او خدمات اخرى . اما مامدى السرعة التي يتحقق فيها ذلك فانه يتوقف على الكيفية التي يتم بها تنظيم الانتاج وعدد مرات دفع الدخول وعلى عوامل هيكلية او مؤسسية اخرى كان يعتقد بانها مستقلة تماماً عن كمية النقود وعن مستوى الاسعار . فاذا اخذنا هذه الفروض في الاعتبار فان النظرية الكمية توضح كيف تحدد كمية النقود مستوى الاسعار النقدية وذلك بطريقة لاتؤثر على الطلب او على عرض اية سلعة بمفردها وبالتالي لاتستطيع ان تؤثر في الاسعار النسبية ولا في الكميات المطلقة التي تباع او تشترى . وبالتالي فهي لاتستطيع ان تؤثر ايضاً في الانتاج الكلي .

ويمكننا ان نستعرض النظرية الكمية في عدة طرق . وسوف نبدأ بعرض النظرية بصيغتين مترابطتين بصورة وثيقة [2] .

وتظهر الصيغة الاولى وهي صيغة المعاملات Transaction Form بالشكل الآتي

$$MV = P_T T \quad (1)$$

والصيغة الثانية هي صيغة الدخل Income Form والتي تظهر بالشكل الآتي

$$MC = P_O Y \quad (2)$$

حيث :

M = كمية النقود في التداول

V = سرعة الدورات التبادلية للنقود

P_T = متوسط السعر لكل المبادلات

T = الحجم العيني للمبادلات

C = سرعة الدورات الدخلية للنقود او السرعة الدائرة للنقود

Y = الناتج القومي الحقيقي

P_O = متوسط مستوى سعر الناتج الحقيقي

ويجب ان تقاس (M) كمية النقود في شكل عدد وحدات النقود (مثلاً الدولار) في التبادل (الخاص الفردي) Circulation private ، ومع هذا فانه توجد معان اخرى ممكنة . الا اننا حالياً سننظر الى (M) على انها تحتوى فقط على « العملة » Cash أي الاوراق النقدية والسكوكات بالاضافة الى ودائع البنوك الجارية - وحيث ان كل العملة والودائع مملوكة اما من قبل بعض الافراد او من قبل بعض منشآت قطاع الاعمال (حيث اننا لانجعل من ضمن عرض النقود المقادير التي تحتفظ بها الحكومة أو البنوك) فان (M) هي مجموع الارصدة الفردية التي تحتفظ بها المشاريع والافراد من العملة والودائع عند اية نقطة زمنية معينة .

(2) يجب اعتبار هذه المعادلات على أساس انها شروط توازنية وليس على اساس انها متطابقات اى اعتبار ان (V) محدده بشكل مستقل عن كل من (M, P_t, T) اما اذا عرفنا (V) على اساس انها $(P_t T)/M$ او اذا عرفنا (C) على اساس انها $(P_O Y/M)$ فان المعادلات تصبح في هذه الحالة صحيحة بالتعريف وتصبح فارغة من كل امكانية للتنبؤ او قيمة للشرح . اما كنظريات فهذه المعادلات تؤكد بعض القضايا التي يمكن ان تكون غير صحيحة . اما كمتطابقات تعريفية فأن ذلك لايمكن ان يكون كذلك .

وحيث ان النقود « تستخدم » في المعاملات فان اى رصيد معن (لفرد معين او منشأة معينة ؛ المترجم) قد يزيد او ينقص ، ولكن مادامت المعاملات تقوم بين الافراد او المنشآت فان **مجموع كل الارصدة** لايتغير من خلال استخدام النقود . ولكن هذا المجموع يمكن ان يتغير بشكل اخر وبصورة اساسية من خلال تعامل الافراد او المنشآت مع البنوك (بما فيها البنوك المركزية) او مع الحكومة . ولا يوجد الآن سبب يدعونا الى الدخول في شرح طبيعة هذا التعامل .

وفي الاصل عندما طور الاقتصاديون النظرية الكمية كانت (M) تشير الى النقود [illegible] وعلى هذا فان زيادة المعروض النقدي تحدث مثلاً من خلال استخراج الذهب او استيراده من الخارج . واي تخفيض في العروض النقدي يحدث من خلال تحويل الذهب الى حلي أو تصديره الى الخارج . وقد تم اعادة تفسير النظرية الكمية في النقود فيما بعد بحيث يمكن استخدامها في اقتصاد يستخدم النقود الورقية او النقود المصرفية (اولاً البنكنوت وثانياً الودائع الجارية) ولقد ادى ذلك الى حدوث اختلاف كبير . حيث نجد ان التحكم في المعروض من النقود الورقية او المصرفية يتم بسهولة من خلال السياسة الحكومية . وعلى هذا فانه في اقتصادات حديثة عندما تتكون وسيلة التبادل المعروض النقدي اساساً من العملة الحكومية والودائع الجارية فان النظرية الكمية يمكن ان تقول شيئاً مفيداً حول نتائج سياسة الحكومة النقدية ، تلك السياسة التي تحدد التغيرات في المعروض النقدي .

وتمثل (V) (سرعة الدوران التبادلية للنقود / المترجم) متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها وحدة النقود في المعاملات – البيع والشراء في السنة (او اية فترة زمنية اخرى) . وقد يحدث ان تدور وحدة معينة من النقود عدداً اكبر او عدداً اقل من المرات ولكن تتبادل الايدي وحدة نقد معينة عدداً من المرات (V) خلال سنة واحدة .

اما بالنسبة الى (P_T) فهي نوع ما من الارقام القياسية والذي يعكس التغيرات في متوسط الاسعار التي تتحقق عندها المعاملات مرجحة باوزان مناسبة . (فاذا كانت تمثل رقماً قياسياً صريحاً فان ذلك سوف يعني انها تقوم بتكميش القيمة النقدية للمبادلات الكلية حتى نحصل على مقدارها الحقيقي (T) . اما اذا كانت (T) تقاس بشكل اخر فان (P_T) تصبح في هذه الحالة معامل انكماش ضمني يمكن الحصول عليه من خلال قسمة القيمة النقدية للمعاملات على مقدارها الحقيقي (T) .

اما (T) فهي الكمية العينية او المادية الكلية للمعاملات التي تتم عن طريق النقود وهي اما كل المدفوعات او كل المتحصلات بعد تصحيحها بالنسبة الى التغيرات التي تطرأ على (P_T) التي تتم خلال سنة (او اية فترة زمنية اخرى هي بطبيعة الحال نفس الفترة المستخدمة لقياس (V) .

وتقاس (C) سرعة الدوران الدخلية للنقود مثلما تقاس (V) حيث انها تمثل متوسط عدد مرات استخدام وحدة النقود في السنة (او اية فترة زمنية اخرى) . لكن الفرق هو اننا لانأخذ كل المعاملات في الاعتبار بل نأخذ فقط المعاملات التي تتم في سلع نهائية[3] . وسوف نجد ان (C) هي اقل من (V) حيث انها تتجاهل كل المعاملات (وبالتالي دورات النقود) المتصلة بالسلع والخدمات الوسيطة ، او خدمات عناصر الانتاج .

وتمثل (Y) هنا الناتج القومي الحقيقي في سنة (او اية فترة زمنية اخرى مثل (C) بينما نجد ان (P_O) هي معامل الانكماش القومي وبالتالي فان (P_OY) هي القيمة النقدية للناتج القومي (وسوف يكون مهماً هنا ماالذا كانت (P_O) هي رقم قياسي صريح او ضمني .)

ولنبحث الآن في المعادلة رقم (1) . لماذا يجب ان تتساوى (MV) مع P_TT ؟ الاجابة هي ان ذلك يتم لسبب بسيط وهو ان حاصل الضرب الموجود على طرفي علامة التساوي هو نفس الشيء وهو القيمة النقدية لحجم المعاملات الكلية في فترة محددة. ويتضح ذلك على يسار المعادلة من خلال ضرب كمية النقود المتداولة في متوسط سرعة دوران النقود . اما على الجانب الايمن فان ذلك يقاس من خلال ضرب الكمية العينية للمبادلات في مستوى الاسعار .

ونفترض هنا دائماً ان (V) ثابته عند اعلى مستوى ممكن وذلك نظراً لانه لايوجد اي فرد يحتفظ بالنقود في شكل ارصدة عاطلة بمعنى انه لايحتفظ باية وحدة من النقود لفترة اطول من الفترة التي يحتاجها فيها . ويتوقف هذا المستوى الاعلى لسرعة دوران النقود (والذي يعكس اقصر فترة يجب الاحتفاظ خلالها

(3) ويوجد هناك شكل اخر يتم من خلاله التعبير عن (C) على انها عدد المرات التي تستخدم فيها النقود ليس في شراء السلع النهائية وانما في دفع الدخول . وهذا يعني انها تستخدم فقط في شراء او بيع خدمات عناصر الانتاج . ومع ذلك فانه في اقتصاد بسيط يكون فيه الانتاج بغرض الاستهلاك ولا يوجد انتاج في القطاع الحكومي فان الدخل يساوي الناتج . ولكن هذا الشكل البديل يتضمن ايضاً وجود (P_O) كرقم قياسي لاسعار خدمات عناصر الانتاج ، وليس للسلع .

بالنقود) على عوامل هيكلية وعلى عوامل مؤسسية لاترتبط باي من (T) ، (P_T) ، (M) ، والتي سوف تتناولها بالتحليل فيما يأتي بعد قليل . فاذا كانت (V) ثابته فأن هذا يعني ان (VM) ترتبط بعلاقة نسبية بالمقدار (M) . واذا نظرنا الآن الى الجانب الاخر من المعادلة وافترضنا ان الاسعار مرنه تماماً فان (T) سوف تكون دائماً عند اعلى مستوى يمكن ان يتحقق ضمن الشروط الفنية والرغبة في العمل في المجتمع . ويمكن ان نفترض ان (T) سوف تكون ثابتة عند اية نقطة زمنية معينة وبالتالي فان (P_T) يجب ان تكون متناسبة مع (M). فاذا زادت (M) بمقدار عشرة بالمائة فان (P_T) سوف تزيد ايضاً بمقدار عشرة بالمائة .

ومن الاسباب التي أدت الى البعد عن أستخدام صيغة المعاملات للنظرية الكمية (المعادلة رقم 1) هو أنه لايوجد مقياس مقبول لقياس الحجم العيني للمبادلات (والتي هي متغير غامض في الواقع) وكذلك لتحديد الرقم القياسي لأسعار المبادلات . ومن ناحية اخرى نجد أنه من السهل تحديد (Y) وتعريفها في شكل الناتج القومي الاجمالي. وكذلك بالنسبة الى (P_O) التي يمكن تعريفها بأنها معامل الانكماش الدخلي . وبالتالي فاننا سوف ننتقل الآن الى المعادلة الثانية (بعد اسقاط العلامة (O) من (po)) حيث أننا لانحتاج الآن الى التفرقة بين الرقم القياسي لأسعار السلع النهائية وبين الرقم القياسي لأسعار المبادلات) .

ومرة اخرى سوف نتساءل كيف تتساوى (MC) مع (PY) . والاجابة مرة اخرى ، هي لان كلاً منها صيغة بديلة للتعبير عن القيمة النقدية للناتج القومي خلال فترة زمنية معينة . فعلى الجانب الأيسر يتم قياس ذلك عن طريق ضرب عدد وحدات النقود في متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها وحدة النقد في كل فترة لشراء الناتج النهائي (أو لدفع الدخول) . وعلى الجانب الأيمن يتم قياس ذلك من خلال ضرب القيمة العينية للناتج القومي في مستوى الأسعار. وسوف نجد أن الأسباب التي تؤدي الى أن تكون (V) ثابتة عند أعلى مستوى لها سوف تؤدي ايضا الى ان تكون (C) ثابتة عند أعلى مستوى لها وذلك بافتراض ان حجم المبادلات في الناتج النهائي عند أية نقطة زمنية معينة هو جزء من حجم المبادلات الكلية. وهكذا اذا كانت النقود يتم الاحتفاظ بها لاقصر فترة زمنية ضرورية واذا كان عدد المرات التي يستخدم فيها الدولار في المتبادلات الوسيطة حتى تنتهي دورة كاملة مابين شراء ناتج نهائي معين حتى شراء ناتج أخر ثابت . فان (C) سوف تكون ثابتة وطبعاً أقل من (V) .

واذا افترضنا مرة اخرى المنافسة ومرونة الاسعار فان من الممكن افتراض ان (Y) ستكون دائماً عند أعلى قيمة لها ، وبالتالي فان (P) سوف ترتبط بكمية النقود (M) تناسبياً .

والنقطة الاساسية سواء في المعادلة الاولى او المعادلة الثانية هي اننا نفترض أنه لا يوجد أي فرد مستهلك او منتج يحتفظ بالنقود عاطلة . أنه يحتفظ ببعض النقود (وبالتالي) يخفض من سرعة دوران النقود التي يمكن ان تكون لانهائية وذلك فقط لأنه لا يوجد تطابق كامل بين الفترات المتقطعة التي يحصل فيها على دخل وبين الفترات المتقطعة التي يتم فيها أنفاق هذا الدخل .
ان الافراد يحتفظون بالنقود ولكنهم يحتفظون بأقل كمية وبالتالي لاقصر فترة يمكن ان يحتفظوا بها .

والنقطة الاساسية الثانية سواء في المعادلة الاولى او المعادلة الثانية والواضحة أيضاً هي في افتراض المنافسة ومرونة الاسعار . وبالتالي فان زيادة النقود تؤدي الى زيادة الاسعار – وليس الى زيادة الحجم العيني للناتج النهائي او حجم المبادلات العينية وذلك لأن كلاً منهما كان عند أعلى مستوى ممكن له . كيف عرفنا أنهما كانا فعلاً كذلك ؟ السبب هو انه اذا لم يكن الحجم العيني للناتج النهائي او حجم المبادلات عند اعلى مستوى ممكن فان شخصاً ما لم يكن يستطيع ان يبيع كل مايرغب بيعه لذا فانه سوف يعرض ماعنده عند أسعار اقل وسوف تنخفض الاسعار نتيجة لذلك ويزداد الانتاج – الى الحد الذي يصبح فيه الناتج عند أعلى مستوى ممكن له .
وسوف نرى في الجزء الثالث من هذا الفصل ان هذه الفكرة التي تم تلخيصها يجب ان تتوسع وفي بعض النواحي تتعدل في اقتصاد يقوم فيه الافراد ببيع خدمات عملهم الى المنشآت التي تبيع بدورها السلع) .

سرعة الدوران والطلب على النقود

Velocity and the Demand for Money

ان كلاً من الصيغتين السابقتين للنظرية الكمية والتي أنتهينا لتونا من مناقشتهما يستخدم مفهوم سرعة الدوران (متوسط عدد المرات التي يتم فيها استخدام ارصدة النقود) . ويمكن اعادة صياغة النظرية وكثيراً مايتم ذلك فعلاً باستخدام [illegible] . [illegible] النظرية الاساسية التي يعبر عنها في صيغة

المعاملات على اساس أنها غير عملية فاننا نستطيع ان نحل محل سرعة الدوران الدخلية او الدائرية الشكل الآتي :

$$M_d = mPY$$

حيث M_d هي الطلب على النقود
m هي نسبة (ثابتة) من PY تمثل – في المتوسط – مايرغب الافراد (قطاع الاعمال او المستهلكين) الاحتفاظ به في شكل أرصدة نقدية .

وكذلك

$$M = M_d$$

أو

$$M = mPY \quad (3)$$

حيث (M) هي كما كانت قبلاً تمثل المعروض النقدي . وتقرر المعادلة رقم (3) انه كل ماهو متوافر من نقود يكون موجوداً في حوزة شخص ما . وفي حالة التوازن ، فان ذلك يتم بأختياره . ويجب ان يكون واضحاً أن $m = 1/C$ وبالتالي فان من الواضح ان العوامل التي تحدد حجم/سوف تحدد ايضاً حجم (m) ومع ذلك فاننا نجد ان توضيح النظرية باستخدام (C) يوجه الاهتمام ناحية العوامل الهيكلية والمؤسسية التي تؤثر على تكرار المدفوعات النقدية Frequancy of money payments (وتعمل هذه العوامل كمحددات *constraints* للسلوك) في حين ان توضيح النظرية باستخدام (m) يحول الانتباه الى العوامل أو الاتجاهات التي تؤثر في الافراد للاحتفاظ بالنقود . وكل من هاتين المجموعتين من العوامل مهمة بشكل واضح وذلك عند التفكير في الظاهرة المطروحة للمناقشة .

وتفرق المعادلة رقم (3) بصورة واضحة بين الطلب على الارصدة النقدية من قبل افراد المجتمع وبين عرض الارصدة التي يملكونها فعلاً . وقد يجعل هذا من السهل علينا ان نفهم ان معادلة نظرية الكمية توضح شرطاً توازنياً (ماهو الا شرطاً توازنياً) . واذا لم يتحقق التساوي بين الارصدة التي يحتفظ بها الافراد فعلاً وبين الارصدة التي يرغبون في الاحتفاظ بها فان ذلك يعني ان النظام ليس متوازناً . وسوف يحاول الافراد حينئذٍ ان يخفضوا او يزيدوا من الارصدة التي يحتفظون بها عن طريق شرائهم سلعاً اكثر او بيعهم سلعاً أقل من المعتاد أو العكس . ولن يغير ذلك من حجم المعروض النقدى (الارصدة الموجودة فعلاً فى حوزتهم) وكذلك لن يغير من حجم الانتاج من السلع والخدمات ولكنه مع ذلك يميل الى ان يعيد النظام

الى التوازن مرة اخرى من خلال التغير الذي يحدث في العلاقة بين الطلب على وعرض السلع والخدمات ، ومن ثم في مستوى الاسعار . ولنفترض انه عند مستوى معين من (PY) وجد الافراد انفسهم يحتفظون بارصدة نقدية اكثر مما يرغبون في الاحتفاظ به ومن ثم فانهم سوف يحاولون مباشرة التخلص من هذا الفائض من خلال شراء سلع اكثر .

وحيث ان (Y) هي عند اعلى مستوى ممكن لها فانهم لن يستطيعوا في الواقع ان يشتروا اكثر ولكنهم يستطيعون زيادة مستوى اسعار السلع والخدمات المتوافرة فعلاً ، وسوف يستمرون بالقيام بذلك الى ان تصل (PY) الى الحد الذي يؤدي بهم الى الاحتفاظ بالارصدة النقدية عند المستوى الذي يرغبون فيه فعلاً .

ويوجد هناك تصور اخر لشرط التوازن متواز مع التصور السابق (لسرعة الدوران ، المعادلة رقم-2) . ويتضمن هذا التصور الجديد التمييز بين قيمة سرعة الدوران الفعلية (C) وقيمة سرعة الدوران التوازنية والتي يمكن ان نرمز لها بالرمز (C_E) ويمكن بذلك توضيح شكل التوازن كما يأتي :

$$MC_E = P_0Y$$

وفي هذه الحالة نجد انه بينما تكون (C_E) ثابتة فان قيمة (C) يمكن ان تتغير خلال الزمن مشيرة بذلك الى غياب التوازن .

وفي الواقع – وكما سوف نرى فيما بعد – يوجد بديل ثالث أكثر تقدماً وهو الذي يعالج (m) ، (أو (C_E)) على اساس انها متغيرات اقتصادية ومن ثم فان اي تغير في (M) او في (C_E) سوف لايعني اختلالاً في التوازن بصورة حتمية .

وتفترض نظرية كمية النقود سواء في شكلها في المعادلة رقم (2) او المعادلة رقم (3) ان (m) او (C_E) ثابت .

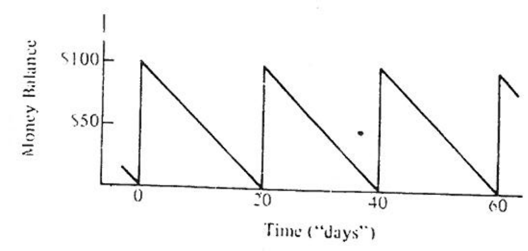
ومن المهم جداً ان نفهم اساس تلك النظرة . ومن الواضح اننا فعلاً لن نجد شخصاً يسلك سلوكاً رشيداً يرغب في الاحتفاظ بمقدار اكبر من النقود او لفترة اطول من الزمن مما يحتاجه فعلاً وان مايحتاج الى الاحتفاظ به يتوقف على النمط الزمني المتوقع لما يتسلمه ، او لما يدفعه من نقود بافتراض انه يرغب في ، ويتوقع ، ان يكون رصيد ما يحتفظ به من نقود مساوياً للصفر وفي اسرع وقت ممكن خلال دورة الاستلام – والدفع . وافتراض ان الحد الادنى لرصيد ما يحتفظ به الافراد من نقود مساو للصفر يعني ان النقود تطلب كوسيلة للدفع وليس لذاتها . وهذا يعني ايضاً ان الطلب على النقود يرتبط بعلاقة متناسبة ودقيقة بالدخل النقدي (وان هذه

النسبة هي اقل مايمكن) . وحتى نستطيع ان نرى ماهي العوامل التي تحدد هذه النسبة المتدنية فان هذا يتطلب تطويراً لبعض العوامل التي تحدد سرعة الدوران .

بعض العوامل التي تحدد سرعة الدوران

Some Determinants of Velocity

لنأخذ الآن في الاعتبار تطور الرصيد النقدي لفردٍ ما من افراد اقتصاد يستخدم النقود – خلال الزمن . وسوف يظهر رصيده في شكل قريب من الشكل الذي يظهره الرسم رقم 1 – 4 .



ويتسلم الفرد عند نقطة الزمن (0) مقداراً من النقود يساوي 100 دولار . وذلك مقابل الخدمات الانتاجية التي قدمها .

وقبل هذه النقطة فان رصيده كان مساويا للصفر والآن اصبح الرصيد مساوياً لمقدار 100 دولار . وسوف يحصل هذا الفرد على الدفعة الثانية والتي تساوي ايضاً 100 دولار بعد عشرين وحدة من الزمن (يوماً مثلاً) . والشكل المفترض هنا لتطور الرصيد هو أن صاحبنا يقوم بانفاق $\frac{1}{20}$ من رصيده يومياً بحيث يصبح هذا الرصيد مساوياً للصفر قبل الدفعة التالية مباشرة . وطبعاً كان يمكننا ان نفترض شكلاً أخر لتطور الرصيد غير هذا الشكل – مثلاً الشكل المحدب الى أعلى – وذلك بدون مانغير من جوهر المبدأ الذي تم توضيحه .

وعلى هذا يمكن القول ان صاحبنا يحتفظ برصيد نقدي يتراوح بين 100 دولار ، و(0)من الدولارات . وانه في المتوسط يحتفظ بما يساوي 50 دولاراً (في حالة الخط المستقيم) . وهذا الرصيد المتوسط (50 دولاراً) يساوي نصف دخله (100 دولار) وذلك اذا عبرنا عن دخله مرتبطاً بفترة الدفع . فاذا افترضنا ان فترة الدفع هي سنة وان هناك أربع مرات دفع ، فان رصيده المتوسط سوف يساوي $\frac{1}{8}$ من

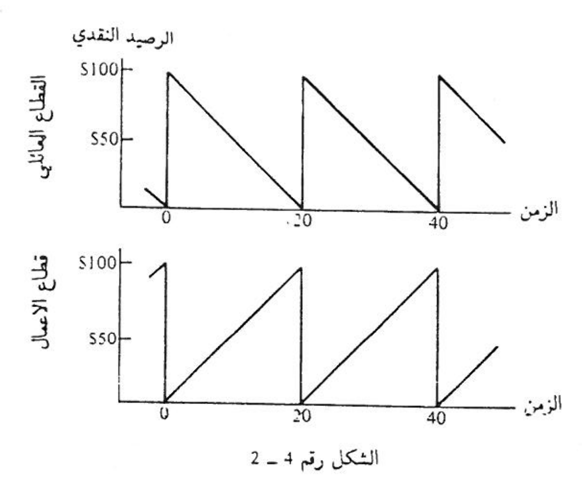
الدخل (وذلك نظراً لأن الدخل هو متغير تدفقي وان الرصيد النقدي هو متغير رصيدي ومن ثم فان حجم أي معامل بين الأثنين سوف يتوقف على طول الوحدة الزمنية المستخدمة في الدخل وهذه الوحدة سوف تكون ذات أهمية ماعدا اذا أخذنا في الاعتبار الوحدة الزمنية المعترف بها وهي السنة) .

وواضح أن هذا الفرد لايحتفظ بالنقود لذاتها . والسبب الاساسي الذي يجعله يحتفظ بالنقود هو لتغطية الفجوة الزمنية بين تسلمه الدخل وبين الانفاق. ومع ذلك فهو يقوم بالاحتفاظ بالنقود وذلك عن « وعي » وبرغبة كاملة. ويمكن ان نقرر أنه له طلباً على النقود يساوي $\frac{1}{8}$دخله السنوي (اذا كان شكل التصرف في النقود محدباً الى أعلى فأن مايحتفظ به من النقود سوف يقل وثم يصبح طلبه على النقود بنسبة أقل من دخله) . ويسمى هذا النوع من الطلب على النقود بالطلب لاغراض المعاملات Transaction Demand مؤشراً بذلك الى أنه يحتفظ بالنقود فقط للقيام بالمعاملات الضرورية .

وتوجد لدينا طريقة اخرى لتوصيف سلوك الفرد في الاحتفاظ بالنقود وذلك بالقول بأنه يحتفظ في المتوسط بكل دولار يحصل عليه لمدة عشرة ايام. وسوف نجد أن بعض الدولارات يتم الاحتفاظ بها لمدة يوم او يومان او ثلاثة او ثمانية عشر او تسعة عشرة يوماً او عشرين يوماً. ولكن كل متوسط دولار يتم الاحتفاظ به لمدة عشرة أيام (واذا افترضنا أن الشكل الزمني يأخذ شكل منحني فأن الفترة المتوسطة سوف تقل) . ويمكن ان نقول بشكل اخر ان متوسط الدولار يتم التصرف فيه (يدور) في عشرة أيام . . وحيث ان عشرة أيام هي نصف فترة الدخل ، وأنه يوجد لدينا أربع فترات دخل في السنة فأننا نستطيع القول ان متوسط الدولار الذي يحصل عليه يدور بمعدل ثماني مرات في السنة وهذه هي سرعة الدوران (الجزئية) له .

ويجب ان يكون واضحاً أنه عندما نقول ان طلب هذا الفرد على النقود يساوي $\frac{1}{8}$ من الدخل السنوي او عندما نصف سرعة دوران النقود التي يحصل عليها بانها ثماني مرات كل سنة فان كل واحد من هذين التقريرين يصف نفس الظاهرة ولكن بطريقة مختلفة . وكذلك يجب ان يكون واضحاً انه في امكاننا ان نستخدم فترة زمنية اخرى ونحصل بالتالي على نتائج عددية مختلفة . (فمثلاً نجد احياناً ان من المناسب ان نفترض ان فترة الدفع هي نفس الوحدة الزمنية المستخدمة وفي هذه الحالة فان طلبه على النقود يساوي نصف الدخل وسرعة الدوران هي «2») .

ولتكملة هذه الصورة للاحتفاظ بالنقود او استخدام النقود في المجتمع فأننا نحتاج الى توسيع المثال السابق لنفترض أن الرسم رقم 1.4 يمثل موقف الارصدة النقدية لكل الذين يحصلون على دخل في المجتمع . واذا افترضنا ان كل الأجور والمرتبات والفوائد والارباح تدفع جميعها في نفس اليوم بمعنى أنهم يحصلون في المتوسط على مايساوي 100 دولار في الايام 0 ، 20 ، 40 وهكذا . والسؤال من اين تأتي النقود والى اين تذهب عندما ينفقونها ؟ فاذا افترضنا ان كل منشأة قطاع الاعمال منظمة في شكل منشأة ضخمة واحدة (ولا توجد حكومة) ففي هذه الحالة فان شكل رصيد قطاع الاعمال سوف يظهر كصورة في مرآة لرصيد القطاع العائلي . ويوضح الشكل رقم 4 ـ 2 هذه العلاقة بين رصيد قطاع الاعمال ورصيد المستهلكين .



الشكل رقم 4 ـ 2

وكما يوضح الرسم فان رصيد قطاع الاعمال ينخفض الى الصفر عندما يتم دفع الدخول في اليوم (0) . وكلما انخفض رصيد المستهلكين يرتفع رصيد قطاع الاعمال وفي اليوم العشرين عندما لايملك المستهلكون نقوداً فان قطاع الاعمال يكون قد تراكم له من خلال بيع السلع الى المستهلكين تماماً مايكفي لدفع الدخول في الوقت المحدد . وهكذا تتم اعادة الدورة مرة اخرى .

وسوف نجد هنا ان قطاع الاعمال يمتلك رصيداً من النقود ايضاً. ومتوسط هذا الرصيد هو 50 دولار . ويدور هذا الرصيد ايضاً ثماني مرات في السنة ومن الواضح ان مقدار النقود فى التداول هو 100 دولاراً، وكل دولار من هذه الكمية هو موجود اما في حوزة رجال الاعمال او في حوزة المستهلكين. ويتردد ذهابا وايابا بينهم كوسيط

لبيع الخدمات الانتاجية من الافراد الى قطاع الاعمال ، وبيع السلع من قطاع الاعمال الى الافراد .

وكما هو واضح فان مقدار الطلب الكلي على النقود من جانب رجال الاعمال والمستهلكين يساوي مقدار 100 دولاراً . وهذا هو طلب لاغراض المعاملات .

وحيث ان الدخل السنوي الكلي لهذا المجتمع هو 400 دولار سنوياً فان الطلب الكلي على النقود هو ربع الدخل السنوي او الناتج السنوي .

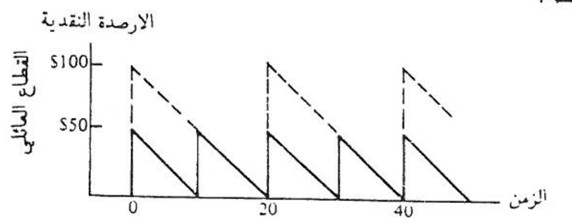
اما حجم المعاملات الكلية في هذا المجتمع هو 800 دولاراً . وعلى هذا فانه يمكن نقول ان الطلب الكلي على النقود هو $\frac{1}{8}$ حجم المعاملات الكلية . وطريقة اخرى للتعبير عن هذه العلاقات هو بالقول بأن سرعة دوران النقود التبادلية هي ثماني مرات بالسنة او بالقول بأن سرعة دوران النقود الدخلية هي اربع مرات بالسنة ، بمعنى ان الدولار المتوسط يقوم باربعة دورات في السنة عندما يخرج من شخص يحصل على دخل حتى يعود الى شخص اخر يحصل على دخل .

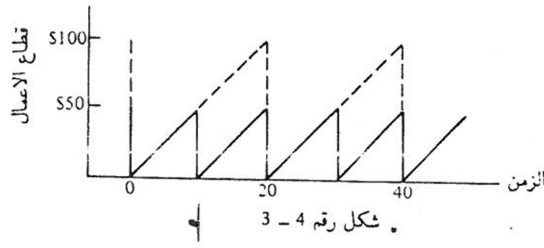
ويجب ان نلاحظ هنا ايضاً انه اذا كان شكل تحرك الرصيد النقدي للمستهلك هو منحني محدب الى اعلى فان شكل تحرك الرصيد النقدي لقطاع الاعمال سوف يكون منحني مقعر الى اعلى وان صغر الطلب المتوسط على النقود من قبل المستهلكين سوف يقابله حجم كبير من الطلب المتوسط على النقود من قبل رجال الاعمال وان سرعة الدوران المرتفعة لرصيد النقود عند المستهلكين سوف يقابله سرعة دوران منخفضة لرصيد النقود عند قطاع الاعمال . وفي كل من الحالتين لن نجد نقوداً عاطلة وان الحد الادنى للارصدة لكل من المستهلكين ورجال الاعمال هو صفر، ومن الممكن ان نعدل قليلاً من هذه الصورة لتعكس لنا الاقتصاد الحقيقي عن قرب .

فاولاً نجد ان تواريخ دفع الدخول لاتتطابق . وكذلك نجد ان طول فترة دفع الدخل ليس واحداً بالنسبة الى كل انواع الدخل وان منشآت قطاع الاعمال ليست منظمة في منشأة ضخمة واحدة ولكن في منشآت منفصلة تقوم بينها مبادلات وسيطة وكل منها يحتفظ بارصدة نقدية ضرورية لاغراض المعاملات . ويمكن تضمين كل هذه التعقيدات في الصورة بدون الاخلال بالمبدأ وحتى الحقيقة التي تظهر في ان الافراد قد يقومون بالادخار او الاقراض وبتعاملون في الاصول القائمة وان منشآت قطاع الاعمال لاتحصل على النقود فقط من عملية البيع وانما ايضاً من الافتراض يمكن ان ندخلها في الصورة . (ولكن سوف نرى ان مشاكل اخرى خاصة اذا افترضنا اننا لانتناول فقط حالة السكون ، وكذلك لانتناول فقط حالة اليقين

certainty بخصوص توقيت ومقدار المدفوعات في المستقبل لايمكن تناولها بسهولة ومع ذلك فسوف نتعرض لها فيما بعد) .

ونعود الان الى محاولة مختصرة لدراسة بعض العوامل التي تحدد كمية الارصدة النقدية اللازمة لان تتلاءم مع اي مستوى محدد للمبادلات او الدخل . وأحد هذه العوامل بالتأكيد هو « عادات الدفع » **payment habits** السائدة في المجتمع . ولنفترض مثلاً انه في مثالنا السابق قد تم تخفيض فترة دفع الدخل الى عشرة ايام وانه يتم دفع 50 دولاراً كل عشرة ايام بدلاً من 100 دولار كل عشرين يوماً . كما يظهر في الشكل رقم (4 ـ 3) . ونلاحظ هنا ان كلاً من مستوى الدخل السنوي السابق او مستوى المبادلات السنوية السابقة يمكن تحقيقهما بنصف كمية النقود السابقة ويصبح الطلب على النقود $\frac{1}{16}$ فقط من حجم المبادرات او $\frac{1}{8}$ فقط من مستوى الدخل السنوي اما السرعة التبادلية لدوران النقود فتصبح 16 وسرعة الدوران الدخلية تكون 8 فقط .





شكل رقم 4 ـ 3

ولا تقتصر عادات الدفع هنا على مدى تكرار دفع الدخل فقط وانما ترتبط ايضاً بمدى تكرار تسديد فواتير السلع . لنفترض مثلاً اننا قمنا بأدخال حسابات التحميل Charge Accounts والتي تحتاج الى ان تسدد مرة كل سنة فمن الواضح ان ذلك سوف يخفض كثيراً من الحاجة الى النقود ويقوم « الائتمان التجاري » Trade credit بين منشآت قطاع الاعمال بنفس الدور تقريباً حيث يؤدي الى تخفيض الحاجة الى النقود من قبل قطاع الاعمال .

والعنصر الاخر الذي يحدد سرعة الدوران هو درجة تكامل قطاع الاعمال . فاذا كان قطاع الاعمال متكاملاً عمودياً فان مقداراً أقل من النقود سوف يكون ضرورياً عما اذا كان قطاع الاعمال غير متكامل عمودياً ، نجد هنا ان كل مدخر سوف يحتفظ بالارصدة الضرورية ولمناقشة هذه النقاط فعلى الطالب ان يرجع الى الفصل الخاص بالعوامل التي تحدد سرعة الدوران في اي كتاب جامعي في البنوك والنقود . (4)

واذا اعتبرنا ان كلًا من عادات الدفع والهيكل الصناعي ثابتين ومعروفين في المجتمع فاننا نجد ان كمية النقود المطلوبة للمبادلات سوف تتوقف فقط على القيمة النقدية لهذه المبادلات . فاذا تمت مضاعفة حجم اقتصادنا المبسط جداً السابق – اي صار الى مضاعفة الدخل والناتج الحقيقي فان ذلك سوف يعني ايضاً مضاعفة كمية النقود التي نحتاج اليها للتوسط في التبادل في الحجم المتزايد من المعاملات ، وذلك بافتراض ثبات مستوى الاسعار . وفي هذه الحالة سوف يزداد الدخل المدفوع في كل فترة الى 200 دولار والمبيعات من السلع والخدمات ايضاً الى 200 دولار مما يعني ان عرض النقود الذي يحتاج اليه يصبح 200 دولار ايضاً وذلك للقيام بالمدفوعات اللازمة.حيث يكون متوسط ارصدة قطاع الاعمال هو 100 دولار بدلاً من 50 دولاراً كما كان من قبل.وكذلك ويكون متوسط ارصدة القطاع العائلي هو 100 دولار بدلاً من 50 دولاراً.ولكن اذا بقي المعروض النقدي عند مستواه السابق 100 دولار فسوف يكون من المستحيل ان نحقق مدفوعات قيمتها 100 دولار كل فترة . فنصف المبيعات سوف يبقى دون ان يباع ، ونصف الدخل لايمكن دفعه ، ومع ذلك ونظراً لان الاسعار مرنة فان الاسعار سوف تنخفض بنسبة 50 بالمائة . ويمكن من ثم بيع الحجم المضاعف من السلع ودفع الحجم المضاعف من الدخول بوساطة نفس كمية النقود اي 100 دولار .

وبالمثل نجد انه اذا حدث تغير في عادات الدفع او تغير في درجة تكامل قطاع الاعمال بحيث يؤدي ذلك الى مضاعفة حجم التبادل اللازمة لنفس الحجم من الناتج النهائي فان ذلك سوف يؤدي الى تخفيض سرعة الدوران (C) الى النصف اي انه اما ان تزداد (M) الى الضعف او تنخفض الاسعار الى النصف.ولكن اذا افترضنا ثبات

(4) عنصر آخر مهم في تحديد سرعة الدوران ولو انه لم يناقش كثيراً هو درجة التداخل overlaping في تواريخ الدفع . انظر في ذلك ،

Howard S Ellis: Some fundementals in the theory of velocity. Quarterly Jaurnal of Economics, May, 1938 LII, 431–72; reprinted in: Readings in Monetary Theory (Philadelphia, pa., 1951) pp 89 – 128

العوامل المؤسسية التي تؤثر في سرعة الدوران وكذلك اذا افترضنا ثبات درجة تكامل قطاع الاعمال وهكذا فان (C) او (m) كانت ثابتة وذلك بسبب ان الافراد الذين يسلكون سلوكاً رشيداً لن يحتفظوا بارصدة عاطلة ابداً . وكذلك نجد ان الحد الادنى للارصدة خلال فترة الدفع سوف يكون صفراً .

بعض استثناءات النظرية الكمية

Exceptions to the Quantity Theory

ومع ذلك فاننا نجد انه ليس كل الاقتصاديين الكلاسيكيين قد استبعدوا امكانية حدوث تغير في (C) او في m ، نتيجة لسلوك غير رشيد لموجات من « الاكتناز او « عدم الاكتناز » . ولنفترض – انه لبعض الاسباب(مثلاً عدم اليقين حول مستقبل التطورات السياسية)رغب الافراد في زيادة الارصدة النقدية بنسبة عشرة بالمائة من متوسط ارصدتهم النقدية وذلك باعادة 90 بالمائة من دخولهم الى تيار الانفاق في نفس الفترة التي تسلموا فيها هذه الدخول محتفظين بنسبة عشرة بالمائة من مستوى دخولهم السابقة في شكل ارصدة نقدية . وسوف يمكن بيع الحجم السابق للناتج الحقيقي طبعاً فقط عند مستوى اسعار جديد ينخفض بمقدار عشرة بالمائة عن مستوى الاسعار السابق – على الرغم من ان (M) لم تتغير وبافتراض مرونة الاسعار فان سعر كل سلعة يجب ان ينخفض بمقدار 10 بالمائة . واذا لم تظهر رغبة جديدة في الاضافة الى الارصدة النقدية فان الاقتصاد يستطيع ان يستمر في العمل عند مستوى الاسعار الجديد الذي يقل بنسبة 10 بالمائة وفي نفس الوقت نجد ان كل مستلم للدخل يمكنه شراء نفس الكمية السابقة من السلع على الرغم من انه قد تسلم دخلاً يقل بنسبة عشرة بالمائة عن الدخل السابق . وعندما يتم انفاق هذا الدخل الجديد المنخفض فانه يمد الاخرين بالمتحصلات النقدية اللازمة لشراء مايعرضه من سلع وخدمات (الان باسعار تقل بنسبة عشرة بالمائة) . وتظهر المسالة هنا عند وجود 10 بالمائة من المعروض النقدي محتجزة في الارصدة العاطلة كما لو كانت هذه النقود قد اختفت .

واذا رغب الافراد عند نقطة زمنية لاحقة في التخلص من هذه الارصدة العاطلة التي تم احتجازها سابقاً (وسوف نفترض ثانية هنا ان كل شيء سوف يحدث في نفس الوقت . للتبسيط) فان الاسعار جميعها سوف ترتفع بنسبة 10 بالمائة وهو

يعكس زيادة في المطلوب من النقود عن المعروض من النقود عند مستوى الاسعار المنخفض .

ومع ذلك فاننا نجد انه لم يتم ظهور اتجاه الاكتناز العام او اتجاه عدم الاكتناز العام (اي الذي يظهر لدى كل افراد المجتمع في نفس الوقت . المترجم) في الحالات الاعتيادية ، لان الافراد الذين يسلكون سلوكاً رشيداً ليس لديهم اي استعمال اخر للنقود العاطلة . ومن ثم لايكتنزون ولم يقوموا باكتنازها من قبل ، وهم لا يستطيعون اكتنازها الان . وان التغيرات في مستوى الاسعار لا يمكن ايجادها هنا .

ومن مظاهر الخروج على القاعدة والذي قد يمثل ايضاً استثناءاً من الاستثناءات في نظرية الكمية هو امكانية ان تكون الاجور والاسعار غير مرنة لفترة مؤقتة وعلى الاخص اذا كانت تتجه ناحية الانخفاض . ومن السهل ان نرى انه اذا حدث انخفاض في (M) مع بقاء سرعة الدوران ثابتة عندئذٍ وعلى الرغم من ان القيمة النقدية للناتج القومي سوف تنخفض بنفس النسبة التي انخفضت بها كمية النقود ، الا اننا نجد ان هذا الانخفاض سوف يحدث في (Y) وليس في (P) . وسوف ينخفض الناتج الحقيقي الى مستوى مادون مستوى التوظف الكامل . ويمكن ان يحدث الشيء نفسه اذا زاد مستوى الناتج القومي الى مستوى اعلى من مستوى التوظف الكامل بدون ان يصاحب ذلك زيادة مماثلة في (M) ، عندئذٍ اذا لم تتمكن (P) لسبب ما ان تنخفض فان (Y) هي التي سوف تنخفض .

وفي اي من هاتين الحالتين فان زيادة مماثلة في النقود (M) يمكن ان تؤدي عندئذٍ الى زيادة الناتج الحقيقي وليس الى رفع مستوى الاسعار .

وحيث اننا في الواقع العملي نجد ان الاسعار ليست مرنة بالشكل الذي افترضته النظرية الكمية ، فاننا يجب ان لانندهش اذا عرفنا ان بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين قد دافعوا فعلاً في بعض الاوقات عن زيادة متعمدة في كمية النقود كوسيلة لزيادة الناتج الحقيقي ومستوى التوظف . ومع ذلك فيجب علينا ان نتأكد بان الوضع لم يكن ليكون كذلك لو كانت الاسعار والاجور مرنة ولكنها كما نعلم ليست مرنة بهذه الصورة دائماً . وكذلك اذا حدث ان مستوى البطالة قد زاد نتيجة لانخفاض سابق في (M) او نتيجة لزيادة في (Y) المتأتية من زيادة في الانتاجية او من زيادة في قوة العمل . فان زيادة (M) لن تكون زيادة تضخمية على الاقل اذا تم تعريف التضخم على انه زيادة في الاسعار .

ومع ذلك يأتي الاكتناز وعدم الاكتناز الناتجين عن السلوك غير الرشيد وكذلك جمود الاسعار غير الرشيد(5) كانت هي الاستثناءات التي اثبت القاعدة . وبصورة عامة فان التغيرات التي حدثت في مستوى الاسعار كانت نتيجة لتغيرات حدثت في كمية النقود (M) . وبالتالي نجد ان الاقتصاديين الكلاسيكيين قد اعتبروا استخراج الذهب او استيراده هو المسؤول الوحيد عن التغيرات في الاسعار ونجد ان خلفائهم اليوم وهم مايعرفون عادةً بالنقوديين Monetarists يفسرون التغيرات في مستوى الاسعار بانها نتيجة محددة تأتي من خلق النقود من قبل البنوك المركزية (نظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة) .

ولقد ادت التطورات اللاحقة (والتي سوف نتناولها بالتفصيل فيما بعد) الى تعديلات اساسية في هذا التحليل - بما يتبع ذلك من نتائج ذات اهمية خصوصاً بالنسبة الى كل من قانون ساي والنظرية الكمية . فأولاً نجد انها قد ادخلت مصادر جديدة للطلب على النقود بالاضافة الى الطلب على النقود لاغراض التبادل والذي رتبط بافتراض النظرية الكلاسيكية بأن النقود تستخدم فقط كوسيلة للتبادل . (والواقع فان ادخال هذه المصادر الجديدة للطلب على النقود يعتبر محاولة لايجاد تفسير معقول ورشيد لظاهرة الاكتناز او عدم الاكتناز المنتظمة .

وبالاضافة الى ذلك فانهم قد اعترفوا انه حتى الطلب على النقود لاغراض التبادل لا يمكن النظر اليه كعامل بسيط يتحدد بهيكل المجتمع ولكن بدلاً من ذلك فانه متغير اقتصادي يحتاج الى تفسير ضمن إطار نظرية أكثر ملاءمة. وكما سنوضح فان هذه النظرة تقوم على أساس ان نمط المدفوعات نمط لا تتحدد فقط بالعوامل المؤسسية وانما يعكس ايضاً اختياراً يقوم على أساس التكاليف النسبية لكل نمط من انماط المدفوعات الممكنة .

فاذا حدث تغير في التكاليف النسبية فان ذلك قد يؤدي الى ظهور نمط جديد للمدفوعات وبالتالي الى طلب على النقود لاغراض التبادل مختلف . وأحد العوامل التي يمكن ان تحدد هذه التكاليف النسبية بشكل اساسي هو سعر الفائدة . وبالتالي سوف نناقش فيما بعد ان سرعة دوران النقود او الطلب على النقود لاغراض المعاملات هو دالة جزئية في سعر الفائدة .

---

(5) يجب ان نعتبر جمود الاسعار كسلوك غير رشيد لان ذلك ظهر نتيجة اختيار متعمد بقبول البطالة في [illegible] انخفاضاً في الاجور الحقيقية او الاسعار النسبية .

وسوف يتم تطوير كل هذه الامور فيما يلي ولكن علينا هنا ان نكون واعين انه عندما نقوم بافتراض ثبات سرعة التداول فاننا نُجري التبسيط الذي قام به الاقتصاديون الكلاسيكيون من قبل .

الاجور والاسعار والتوظف والانتاج

WAGES, PRICES, EMPLOYMENT, AND PRODUCTION

رأينا في الجزء السابق من هذا الفصل ان الاقتصاد الكلي الكلاسيكي قد اشار الى ان قيمة الناتج القومي (Y) تتحدد بالمعروض النقدي (M) . واذا افترضنا مقداراً معطى من النقود (M) . فان السعر الكلي مضروباً في الكمية سيكون مقداراً ثابتاً . ويمكن ان يبيع أكثر فقط عند مستوى منخفض من الاسعار. فاذا كانت الاسعار مرنة فانها سوف تنخفض اذا كانت هناك موارد معطلة ويؤدي الانخفاض في الاسعار الى (او يصاحبه في نفس الوقت تقريباً) استيعاب الموارد المعطلة وتوسع في الحجم العيني الناتج . وسوف نتناول في هذا الجزء شرح كيف ان مرونة الاسعار تؤدي الى تحقيق مستوى التوظف الكامل في الاقتصاد حيث يعمل الافراد بهدف الحصول على اجور بدلاً من ان يقوموا بعرض سلع نهائية في السوق ماشرة .

وسوف نقوم بتبسيط كبير لهذا التحليل (وذلك كما فعل الاقتصاديون الكلاسيكيون) وذلك بافتراض سريان المنافسة الكاملة في كل الصناعات وان كل صناعة متكاملة عمودياً وتقوم كل صناعة باستئجار العمل وانتاج الناتج النهائي فقط (وذلك باستخدام الموارد الاولية ورصيد ثابت من رأس المال). ولا يوجد لدينا سلعاً وسيطة.وسوف نفترض ايضاً ان البائعين يحاولون دائماً تعظيم الارباح في الاجل القصير .

واذا أخذنا التوظف والاجور في الاعتبار فانه يمكن ان نفترض ايضاً وجود سوق قومي واحد للعمل . وفي هذا السوق يقوم الأفراد بعرض ، ويقوم المستخدمين بالبحث عن نوع متجانس ونوعية واحدة من خدمات العمل . وانه نتيجة لوجود التنافس بين العمال من اجل الحصول على عمل وبين اصحاب العمل للحصول على عمال من جهة اخرى فان ذلك يؤدي الى سيادة اجر موحد للعمال في هذا السوق .

ويتضمن ذلك عدم وجود تأثيرات من اتحادات العمال (أو رابطات العمال) التي تحد من المنافسة.وكما يتضمن هذا ايضا وجود قدر كافٍ من امكانية انتقال

العمل بين المنشآت ، الصناعات ، واماكن توطن الصناعة ووجود معلومات كاملة متاحة بحرية وآنية لكل العمال والمنشآت بحيث نجد ان كل اصحاب العمل يجب أن يدفعوا الاجر الموحد السائد من اجل الحصول على او الابقاء على العمال .

ونجد ـ ايضاً ـ ان احداً لن يرغب في ان يدفع أكثر من ذلك طالما كان في استطاعته الحصول على كل مايطلبه من عمل عند هذا الاجر .

ويمكن ان نأخذ في الاعتبار ايضاً امكانية وجود اسواق عمل منفصلة بشكل جزئي لانواع عديدة من العمل المتخصص او نوعيات مختلفة من العمل مع الابقاء على وجود امكانية تنقل محدودة للعمال بين الاسواق او بين الاماكن المختلفة ومع هذا تظل النظرية الكلاسيكية ايضاً .

ويمكن لمثل هذه النظرية ان تشرح اسباب وجود كل من الفروق الوقتية او الدائمة في الاجور وكذلك التغيرات التي تحدث في هذه الفروق والتي يمكن ان تعكس تغير العرض النسبي او الطلب النسبي على انواع معينة من العمال او في اماكن معينة . واذا افترضنا رغم كل هذا انه مازالت توجد منافسة بين العمال اصحاب العمل في عرض او الطلب على انواع معينة من العمال وفي كل سوق من اسواق العمل واذا افترضنا كذلك وجود معلومات كاملة داخل كل سوق فانه يمكننا ان نستخدم مفهوم العرض الكلي للعمل من كل الانواع وكذلك مفهوم الطلب الكلي على العمل من كل الانواع .

وتحدد هذه العوامل جميعها مستوى الاجر المتوسط الذي (على) أساسه يمكن قياس اي اختلافات تحدث . وسوف يمكن لكل معدل اجر معين ان يعمل على تصفية clear كل سوق محدد للعمل ، في حين نجد التغيرات في العرض الكلي للعمل او الطلب الكلي على العمل سوف تؤدي الى تغير معدل الاجر المتوسط . ومع ذلك فاننا سوف نفترض هنا وجود النوعية المتجانسة عن العمل واجر عمل واحد والذي يتحدد من خلال المنافسة (*) .

ويجب ان يكون واضحاً لدينا ان اسواق العمل الفعلي تحمل تشابهاً ضعيفاً جداً مع الافتراضات التي سبق افتراضها .

(*) [illegible] أي عندما يكون السوق في حالة توازن . المترجم .

العرض الكلي للعمل

Aggregate Supply of Labor

افترض الكلاسيكيون ان العرض الكلي لساعات العمل (عند اية نقطة زمنية معينة) يتغير بشكل طردي مع تغير اجر الساعة الحقيقي الذي يعتقد العمال انهم يمكنهم الحصول عليه . بمعنى ان عمالاً أكثر سوف يبحثون عن عمل (او يعرضون ان يعملوا ساعات أكثر) عندما يتوافر اجر حقيقي اعلى . (ومع ذلك فاننا يمكن ان نناقش امكانية ان يرتبط عرض العمل بعلاقة عكسية مع الاجر الحقيقي وذلك عند مستويات من الاجور الحقيقية اعلى نسبياً حتى على أساس الفروض الكلاسيكية حيث اننا نجد ان العمال الذين يحصلون فعلاً على أجور مرتفعة قد يرغبون في الاستفادة من دخولهم العالية في شكل وقت فراغ اطول) .

وفي عالمنا الحاضر فانه قد يبدو معقولاً أكثر ان نفترض ان عرض العمل لا يتوقف على الاجر الحقيقي بصورة أساسية وانه يعكس فقط حجم السكان والعوامل الاجتماعية والمؤسسية التي تحدد من يبحث عن عمل ولأى عدد من الساعات .

وتؤكد هذه النظرة الجمود الواضح سواء عن طريق القانون او الاعتقاد ـ في طول يوم او اسبوع العمل « الاعتيادي » والحدود التقليدية او القانونية التي توضع على عمر العمال عند دخولهم الى او خروجهم من قوة العمل والمفاهيم المؤسسية التي تسود حول دور المرأة والشباب وكبار السن في العمل. وفي كل الحالات ونظراً لأن كل فرد في قوة العمل الفعالة يجب ان يعمل من اجل ان يعيش فسوف نجد ان تغيرات صغيرة نسبياً في الاجر الحقيقي سوف يكون لها تأثيراً ضعيفاً على عرض العمل الكلي . واذا صورنا ذلك هندسياً فسوف نجد ان منحني عرض العمل سوف ينحدر الى اعلى من اليسار الى اليمين . بشكل متدرج جداً ثم يتجه الى اليسار مرة اخرى عند مستوى الاجر المرتفع . ويميل المنحني الى ان يكون عمودياً في هذا المجال .

واذا رمزنا الى العرض الكلي بالرمز (SL) كدالة في الاجر الحقيقي W/P ، معدل الاجر النقدي (W) بالنسبة الى مستوى الاسعار (P) ، فاننا نحصل على :

$$SL = SL\left(\frac{W}{P}\right) \qquad (4)$$

حيث لاتكون اشارة المشتقة الاولى لهذه الدالة معروفة اي ان

$$\frac{dL}{d(W/P)}$$

بمعنى ان عرض العمل قد يزداد اذا زاد الاجر الحقيقي وقد يكون مستقلاً عن الاجر الحقيقي وقد ينخفض اذا زاد الاجر الحقيقي . ومن الاسهل ان نفترض انه مستقل عن الاجر الحقيقي وذلك كما سوف نفعل كثيراً . (في هذه الحالة فان عرض العمل (L) لن يكون دالة في الاجر الحقيقي ولكن سيكون وببساطة كمية محددة) .

الطلب الكلي على العمل وتوازن سوق العمل

Aggregate Demand for Labor and Labor Market Equilibrium

تفترض النظرية الجزئية الكلاسيكية وجود المنافسة الكاملة في اسواق كل المنتجات كما انها تفترض ايضاً وجود المنافسة الكاملة في سوق العمل. وتحت مثل هذه الظروف فان الطلب على العمل ـ مثل الطلب على اي مُدخل آخر ـ من قبل أية منشأة تحاول الحصول على أكبر ربح ممكن سوف يتوقف على : (أ) سعر المدخل ـ اي معدل الاجر الذي يجب أن تدفعه المنشأة (ب) الاضافة الحدية في شكل وحدات عينية تساهم بها كل وحدة من وحدات المدخل في ناتج المنشأة الكلي ، (جـ) سعر الوحدة من الانتاج الذي يمكن ان تباع عنده . وسوف نفترض ان الانتاج العيني Y_i للمنشأة (i) . في الصناعة (J) $(i = 1 \cdots n, j = 1 \cdots m)$ هو داله في المدخلات من العمل (N_{ij}) وهو عنصر متغير ، ودالة في المدخلات من رأس المال (K_{ij}) وهو عنصر ثابت ، وفي المدخلات من السلع الوسيطة التي تشتريها من المنشات الاخرى (M_{ij}) وهو عنصر متغير اي ان

$$Y_{ij} = f^{ij}(N_{ij}, K_{ij}, M_{ij}) \qquad (5)$$

وسوف نفترض ان هذا الشكل من دوال الانتاج يتضمن قانون تناقص الغلة لكل عنصر . ويعني ذلك ، ان الانتاجية الحدية للعمل موجبة ولكن تتناقص اذا زاد العمل N_{ij} . واذا رمزنا للمشتقة الجزئية الاولى لهذه الدالة بالنسبة للعمل بالرمز $\frac{\partial f^{ij}}{\partial N_{ij}}$ وللمشتقة الجزئية الثانية بالرمز $\frac{\partial^2 f^{ij}}{\partial N_{ij}^2}$. فانه يمكننا كتابة هذه الشروط كما يأتي :

$$\frac{\partial f^{ij}}{\partial N_{ij}} > 0$$

بمعنى ان الانتاجية الحدية للعمل موجبة في كل منشأة

$$\frac{\partial^2 f^{ij}}{\partial N_{ij}^2} < 0$$

اي ان الانتاجية الحدية للعمل تتناقص مع تزايد مدخل العمل في منتج منشأة معينة، واذا افترضنا للتسهيل بأن مدخلات كل منشأة من خدمات رأس المال والارض ثابتة في الاجل القصير وان كل منشأة متكاملة تماماً بحيث نجد ان $M_{ij} = 0$. فاننا يمكن ان نعرف ارباح هذه المنشأة كما يلي :

$$\Pi_{ij} = P_j Y_{ij} - WN_{ij} - F_{ij} \qquad (6)$$

حيث $P_j Y_{ij}$ القيمة النقدية للمبيعات

WN_{ij} قائمة الاجور

F_{ij} تكاليف رأس المال وبقية العناصر الاخرى (والتي نفترض انها ثابتة هنا) .

وسوف تكون الارباح عند اعلى مستوى لها اذا تم تحديد مستوى التوظف في المنشأة كما يأتي :

$$\frac{\partial \Pi_{ij}}{\partial N_{ij}} = P_j \frac{\partial f^{ij}}{\partial N_{ij}} - W = 0$$

وهذا الشرط لتعظيم الارباح يمكن اعادة كتابته بشكل من الاشكال الثلاثة الآتية :

$$W = P_j \frac{\partial f^{ij}}{\partial N_{ij}} \qquad (7)$$

$$P_j = \frac{W}{\partial f^{ij}/\partial N_{ij}} \qquad (8)$$

$$\frac{W}{P_j} = \frac{\partial f^{ij}}{\partial N_{ij}} \qquad (9)$$

ويقرر الشكل الاول لهذا الشرط (المعادلة رقم 7) ان كل منشأة تنافسية تحاول تعظيم الارباح سوف تستمر في الانتاج والتوظيف الى النقطة التي تجد عندها ان القيمة السوقية للانتاجية الحدية (المتناقصة) للعمل تتساوى مع الاجر النقدي الذي يجب ان تدفعه المنشأة .

اما الشكل الثاني (المعادلة رقم (8)) فهو يقرر ان كل منشأة تنافسية تحاول تعظيم الارباح سوف تجد عند هذه النقطة ان سعر الوحدة سوف يساوي تكاليف المنشأة الحدية (المتزايدة) . بينما يقرر الشكل الثالث انه عند هذه النقطة من الانتاج والتوظف فان الاجر الحقيقي W/P_j يساوي الانتاجية الحدية (المتناقصة) للعمل في كل منشأة . (ويجب ان نلاحظ ان الاجر الحقيقي مقاساً هنا بسعر منتج كل منشأة وليس بالمستوى العام للاسعار) . وطبيعي ان نجد كذلك ان (P_j) التي تعتبر ثابتة بالنسبة لكل منشأة على حدة - تتحدد بالطلب الكلي على هذه السلعة والعرض الكلي لكل المنشآت التي تنتج هذه السلعة .

واذا حدث تغير في الاجر النقدي في الاقتصاد ككل (W) او اذا حدث تغير في سعر الصناعة (P_j) او حدث تغير في كلاهما فان ذلك سوف يؤدي الى تغير في الاجر الحقيقي ، وبالتالي فان كل منشأة سوف تعدل من مستوى التوظف لديها كرد فعل لهذه التغيرات . او باختصار نجد ان

$$N_{ij} = \theta_{ij}\left(\frac{W}{P_j}\right) \qquad (10)$$

بمعنى ان طلب المنشأة على العمل يتوقف على الاجر الحقيقي الذي يجب ان تدفعه وهذه دالة مشتقة من دالة انتاج المنشآت .

وسوف تستمر المنشأة في التوظيف الى النقطة التي تتساوى عندها الانتاجية الحدية لعمالها مع الاجر الحقيقي . وحيث ان الانتاجية الحدية متناقصة مع كل اضافة جديدة من العمال فان منحنى عرض العمل سوف يميل الى اسفل (ذو ميل سالب) (6) .

---

(6) اذا اخذنا دالة انتاج بسيطة في عنصر العمل فقط والتي تقر بما يقرره الكلاسيكيون من ضرورة تناقص الغلّة في الشكل $Y_{ij} = aN_{ij} - bN_{ij}^2.$

فان مشتقة هذه الدالة هي $\frac{dY_{ij}}{dN_{ij}} = a - 2bN_{ij}$

واذا وضعنا $dY_{ij}/dN_{ij} = W/P_j,$

وقمنا باعادة ترتيب الحدود فاننا سوف نحصل على دالة طلب المنشأة على العمل في الشكل .

$$N_{ij} = \frac{a}{2b} - \frac{1}{2b}\left(\frac{W}{P_j}\right)$$

وهي دالة ذات ميل سالب في W/P_j.

ولقد اجرينا التحليل السابق حتى الآن على أساس ملاحظاتنا على المستوى الجزئي . ولكن لاغراض النظرية الاقتصادية الكلية الكلاسيكية ، فلقد كان من الضروري ان يحدد الكلاسيكيون الطلب الكلي على العمل من قبل كل المنشآت كدالة في الاجر الحقيقي السائد في الاقتصاد اي W/P حيث (P) هي متوسط الاسعار الفردية جميعها (P_j) . والطريقة الاعتيادية التي يتم بها ذلك هي في معاملة الاقتصاد كله كمنشأة كبيرة واحدة . وعلى هذا فانه في استطاعتنا ان نفترض انه توجد لدينا دالة انتاج كلية في الشكل :

$$Y = F(N, K) \qquad (11)$$

حيث Y هي الناتج الكلي

K الرصيد الكلي لرأس المال

وحيث ان رأس المال ثابت فاننا نعتبر ان الناتج الكلي يتغير اذا حدث تغير في مستوى التوظف وذلك بالتأكيد على الشرط الآتي :

$$\frac{\partial F}{\partial N} = \frac{W}{P} \qquad (12)$$

وهو شرط يقابل شرط تعظيم الارباح في المنشأة . ويقرر هذا الشرط ان الانتاجية الحدية (الكلية) Aggregated يجب ان تتساوى مع الاجر الحقيقي في الاقتصاد .

ويكتمل هذا النظام اذا اضفنا ان التوازن يتطلب ان يكون التوظف الكامل في الشكل .

$$L = N \qquad (13)$$

ويبدو العرض السابق غير صحيح او على الاقل غير مرضٍ في كثير من النواحي . فأولاً نجد أن مفهوم دالة الانتاج الكلية يثير كثيراً من المصاعب ، ولقد سبق ان اشرنا الى المصاعب التي تواجهنا عند تجميع دوال غير خطية (الفصل الاول) وناقشنا بتفصيل (الفصل الثالث القسم المعنون « التوظف والناتج) المشاكل التي تتضمنها عملية تحديد دالة انتاج كلية حتى لو كانت دالة الانتاج للمنشآت الفردية ممكنة التعريف . وبالاضافة الى ذلك فلقد اشرنا الى أنه اذا قررنا وجود مثل هذه الدالة الكلية واذا حاولنا معالجتها كميا باستخدام البيانات الكلية فان الفرد سوف

يفشل في الحصول على أية قرائن تدل على سريان قانون تناقص الغلة. وحتى اذا رغبنا في أن نتجاهل كل هذه الصعوبات ونفترض وجود دالة انتاج كلية مستمرة وقابلة للتفاضل وذات قيمة وحيدة توفي بشرط تناقص الغلة فسوف يبقى لدينا غير واضح تماماً مايقرره الشرط رقم (12) . ان الشرط الذي يقابله في المنشأة هو شرط تعظيم الارباح ولكن ماهي الارباح التي نعنيها هنا ؟ ويبدو أنه لا يوجد لدينا الا مجال ضيق في محاولتنا لتعريف الارباح الكلية Aggregate profits حيث أنه لا يوجد أي فرد أو حكومة تبني في قرارها على هذا المفهوم. ومن الواضح ايضاً أنه لا يوجد قرار ما بمحاولة تعظيم هذه الارباح الكلية .

ويوجد هناك بديل اخر متاح ، يحاول ان يتفادى كل المشاكل وذلك باستغنائه عن دالة الانتاج الكلية والعمل مباشرة من خلال دوال الطلب على العمل من قبل المنشآت الفردية حيث نجد ان طلب كل منشأة على العمل مشتق (θ_{ij}) من دالة انتاجها (f_{ij}) . وعلى هذا فاننا نعرف الطلب الكلي على العمل في الاقتصاد كما يأتي :

$$N = \theta[W, P_j\ (j = 1, 2, \ldots, m)] \qquad (14)$$

حيث (N) هي حاصل جمع التوظف في كل منشآة اي ان :

$$N = \Sigma_i \Sigma_i N_{ii}.$$

ويمكننا ايضاً ان نحدد هنا ان $\partial\theta/\partial W < 0$ بمعنى ان زيادة معدل الاجر السائد في الاقتصاد ـ مع ثبات كل الاسعار ـ سوف يؤدي الى تخفيض الطلب الكلي على العمل (حيث ان الطلب على العمل سوف ينخفض في كل منشأة على حدة) . وايضاً نستطيع أن نفترض أن $\partial\theta/\partial P_j > 0$ لكل السلع j بمعنى ان زيادة في سعر اي سلعة (P_j) مع بقاء الاسعار الاخرى ومعدل الاجر ثابتة سوف يؤدي الى زيادة في الطلب الكلي على العمل . والفروض الضرورية (ولكنها ليست كافية) لامكانية وجود مثل هذه الدالة هي ان كل منشأة يجب ان تكون متكاملة تماماً وانه يمكن تعريف كل السلع بحيث لاتظهر لدينا علاقات احلال او تكامل بين هذه السلع في مجال الانتاج وتحت هذه الشروط فان

$$N = \theta[W, P_j\ (j = 1, 2, \ldots, m)] = \sum_i\sum_j \theta_{ij}\left(\frac{W}{P_j}\right) \qquad (12a)$$

ومن السهل علينا هنا ان نتأكد من ان $(\partial\theta/\partial W) < 0$

وأن $(\partial\theta/\partial P_j) > 0$

لكل (P) . ولكننا مازلنا نواجه بمشكلة وهي ان دالة الطلب كل على العمل التي تتوقف على سعر كل سلعة هي دالة من الصعب الاستفادة منها في نموذج اقتصاد كلي ومستوى عال من التجميع .

وفي محاولتنا لتفادي مثل هذه الدالة ، نستطيع ان نعرف رقماً قياسياً للاسعار والذي يمكن ان يكون متوسط مرجع لاسعار كل السلع اي ان

$$P = \sum_j w_j P_j \qquad (15)$$

حيث الاوزان (w_j) يتم اختيارها بحيث يكون مجموعها يساوي الواحد الصحيح . وسوف نفضل ان يكون في امكاننا تحديد هذه الاوزان بصورة صحيحة لاسعار كل السلع بحيث نستطيع ان نكتب العلاقة (14) في الشكل الآتي :

$$N = \Phi(W, P) \qquad (14a)$$

بحيث ان

$$\frac{\partial \Phi}{\partial W} < 0 \quad \text{and} \quad \frac{\partial \Phi}{\partial P} > 0$$

ومع ذلك فانه يبدو انه من غير المحتمل ان نجد طريقة للترجيح والتي تجعل انه من الممكن اشتقاق (14a) من المعادلتين رقم (14) ، (15) . وحتى لو كانت دوال الطلب على العمل من قبل المنشآت هي دوال مستقلة عن بعضها البعض الاخر كما هو مفترض في المعادلة رقم (14) ، فانه لاتوجد لدينا علاقة وحيدة بين الرقم القياسي للاسعار (P) وبين قيمة الدالة Φ . والاكثر من ذلك فان الفرد يمكن ان يتأكد من ان أي تغير في معدل الاجر W يحدد تغير وحيد في قيمة الدالة Φ، عند مستوى معين من (P) فقط اذا كانت (P) ثابتة لان كل P_j ثابتة ايضاً .(7)

(7)
اذا استخدمنا شكل الدالة θ المحددة في المعادلة (14) حتى يمكن مقارنة التغيرات التي تحدث في (P كنتيجة لتغيرات في سعر سلعتين (P_k) , (P_l) بحيث ان

$$\frac{\partial \theta_{ij}}{\partial (w/P_j)} = \theta'_{ij}$$

ففي حالة نجد ان

$$\Delta P = w_k \, \Delta P_k \quad و \quad \Delta N \simeq -\sum \theta'_{ik} \frac{\ldots}{P_k^2} \Delta P_k$$

==

وعلى هذا فانه يبدو ضرورياً هنا ان نقوم بقبول حل وسط بين ماهو دقيق تحليلياً وبين ماهو مفيد تحليلياً . ويمكن ان نلاحظ أنه بالنسبة للتغيرات في P او التغيرات في (W) **والتي لاتتضمن تغيرات جوهرية في الاسعار النسبية او في التركيب النسب للطلب الكلي** فانه يمكننا ان نتوقع ظهور علاقة تطبيقية غير محكمة بين (P)، (W)، (N) . ويمكننا ان نستخدم الشكل التالي للتعبير بصورة مختصرة عن هذه العلاقة التطبيقية غير المحكمة .

$$N \simeq \Phi(W, P) \qquad (14b)$$

وحيث ترتبط التغيرات في (N) بالتغيرات في (W) بعلاقة سالبة ونربط التغيرات في (N) بالتغيرات في (P) بعلاقة موجبة كما يلي

$$\frac{\Delta \Phi}{\Delta W} < 0 \qquad \frac{\Delta \Phi}{\Delta P} > 0$$

ويجب ان نكون واعين هنا ان ذلك سوف يكون صحيحاً فقط اذا كانت هذه العلاقة (14 b) هي علاقة تقريبية ، وفقط اذا لم تكن هناك تغيرات جوهرية في

== (ويمكن لنا بطبيعة الحال ان نحسب مقدار (N) بصورة دقيقة اذا استخدمنا توسيع مسلسلة تايلور لكل (θ_{ii}) ولكن حيث ان صدق النتائج هنا لا يتوقف على دقة حساب (ΔN) . فسوف نتفادى هذا التعقيد غير الضروري) . وفي الحالة الثانية نجد أن

$$\Delta P = w_l \Delta P_l \quad \text{and} \quad \Delta N \simeq -\sum_i \theta'_{il} \frac{W}{P_l^2} \Delta P_l$$

فاذا كانت (ΔP) متساوية في الحالتين اي ان : $\Delta P_l = (w_k/w_l)\, \Delta P_k$
وسوف يكون [illegible] في مستوى البطالة في كلتا الحالتين اذا كان

$$\sum_i \theta'_{ik} \frac{W}{P_k^2} \Delta P_k = \sum_i \theta'_{il} \frac{W}{P_l^2} \Delta P_l$$

او اذا كان

$$\sum_i \frac{\theta'_{ik}}{P_k^2} = \frac{w_k}{w_l} \sum_i \frac{\theta'_{il}}{P_l^2}$$

وحتى تتحقق لنا مثل هذه العلاقة فان اوزان الترجيح المستخدمة في (P) يجب ان تكون من معدل معين . ولكن حيث ان هذا المعدل يتوقف على اسعار السلع الفردية فان من المستحيل ان تكون مجموعة من اوزان الترجيح بحيث تتناسب مع كل التغيرات في (P) وبصورة مشابهة يمكن ان نوضح انه اذا [illegible]
تغير سعرين لسلعتين مختلفين بحيث تبقى (P) [illegible]
يمكن ان يحدث تغير في (N) حتى ولو كانت (W) ثابتة .

هيكل الطلب الكلي او في هيكل الاسعار النسبية (8). وبينما نجد انه في معظم الحالات فاننا نتوقع ان تقوم اللامتساويات في المعادلة رقم (14b) بتوصيف اتجاهات التأثير في الدالة Φ. وسوف نفترض انها فعلاً تقوم بذلك فيما تبقى من هذا الفصل) فاننا لن نكون محددين بالنظرية للقيام بافتراضات قد تكون مقبولة في بعض الحالات الخاصة . ونحن نعتبر هذه المرونة (في التحليل المترجم) قوةً في هذا الاتجاه وهي تقوم بدور لا يقتصر فقط على مجرد ازالتها لاي نقاط ضعف في اساسه النظري .

ويمكننا الان ان نجمع بين دالة الطلب الكلي التقريبية على العمل (14b) وبين دالة العرض الكلي للعمل (المعادلة رقم 4) وذلك من اجل توصيف السوق الكلي للعمل .

وسوف يكون سوق العمل في حالة التوازن فقط اذا تساوى العرض الكلي للعمل مع الطلب الكلي على العمل – وعلى هذا فان شرط التوازن يصبح كما يأتي

$$SL = DN \quad (13)$$

---

(8) من الصعب علينا هنا ان نكون محددين بخصوص مانعنيه هنا بـ « جوهرية » فمثلاً اذا كانت التغيرات في (P) هي نتيجة ان كل الاسعار الفردية (P_i) تتغير في نفس الاتجاه في (ولكن ليس ضرورياً بنفس النسبة) فحينئذٍ فان (N) سوف تتغير بالتأكيد في نفس الاتجاه . وسوف نلاحظ ان $\Delta N/\Delta P>0$ ولكن للاسباب الموضحة في الملاحظة رقم (7) السابقة نجد انه اذا تغير سعران في اتجاهين مختلفين . فان معدل اوزان الترجيح في الرقم القياسي قد تكون محددة بحيث نجد ان لكل من (ΔN) ، (ΔP) اشارة مختلفة . وباللغة المستخدمة في متن الكتاب . فان مثل هذا النوع من التغيرات يعتبر تغيرات جوهرية في الاسعار النسبية (مع احتمال ان يكون ذلك بسبب او مرتبطاً مع تغيرات في التركيب النسبي للطلب الكلي) وبالتالي نجد ان العلاقة (14) لن تعبر بدقة عن نتائج (في مجال الاقتصاد الكلي) هذا التغير .

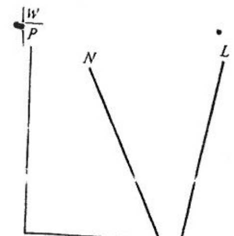
والان ماذا يمكن ان نفعل اذا ما صاحب التغيرات في (P) او التغيرات في W تغيرات جوهرية في الاسعار النسبية ؟ انه يجب علينا بكل بساطة ان نأخذ في الاعتبار حقيقة هامة كثيراً مايتجاهلها هؤلاء الذين يعلنون اخفاق التحليل الاقتصادي الحديث . وهي ان نموذجاً ما قد يكون مفيداً في تحليل مجموعة معينة من القضايا وقد لا يكون مناسباً لدراسة مجموعة مختلفة من القضايا . ونموذج الاقتصاد الكلي التجميعي قد لا يكون هو النموذج الافضل لتحليل القضايا التي تتضمن اختلالات جوهرية في العلاقات الجزئية العادية .

واذا افترضنا انه توجد لدينا معدلات اجور حقيقية تكون عندها العلاقة (13) صحيحة (9) فان هذا الشرط سوف يتضمن الاجر التوازني الحقيقي . وعند اي اجر حقيقي اكبر من هذا الاجر التوازني فان العرض سوف يكون اكبر من الطلب . وكذلك عند مستوى اجر حقيقي اقل من الاجر التوازني فان الطلب يكون اكبر من العرض . واذا افترضنا حالة المنافسة الكاملة في سوق العمل ، والمرونة الكاملة في معدل الاجر النقدي فان وجود فائض في عرض العمل على الطلب على العمل سوف يؤدي الى انخفاض الاجر النقدي بدون حد وكذلك فان وجود فائض في الطلب على العمل سيؤدي الى رفع الاجر النقدي بدون حد .

ولقد ناقشنا في الفصل الثالث ان الاجر النقدي يميل الى الارتفاع ليس عند مستوى « التوظف الكامل » بالمعنى الحرفي – اي بمعنى ان تكون البطالة مساوية للصفر – ولكنه يميل الى الارتفاع عند مستوى منخفض ولكن موجب من البطالة يعكس عدم قدرة الافراد العاطلين عن العمل والراغبين فيه على ايجاد عمل حالاً . وعلى الرغم من انه قد توجد اماكن عمل خالية فعلاً (اي وجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية . المترجم). وعلى الرغم من انه لا يمكن ان نعرف بدقة مستوى البطالة الذي تبدأ عنده الاجور في الارتفاع الا اننا نستطيع وكثيراً مانقوم بذلك ان نحدد هذا المستوى بمعدل موجب ومتفق عليه من البطالة والذي يستخدم كهدف او غاية للسياسة . وعلى الرغم من ان الاقتصاديين الكلاسيكيين قد اهملوا هذه القضية الا اننا نقوم باجراء سماح لظهور هذه القضية وذلك من خلال تفسيرنا لجملة وجود فائض في عرض العمل على الطلب على العمل وجملة وجود « فائض في الطلب (على العمل على عرض العمل) والتي ظهرت في نهاية الفترة السابقة لتتضمن

---

(9) ولكن قد لا تكون الحالة بهذا الشكل ويمكننا ان نتخيل انه في بلد كثير السكان وبمقدار صغير جداً من رأس المال او في وضع يكون فيه قد تم تدمير الجزء الاكبر من رأس ماله فان منحنى عرض العمل والطلب على العمل قد يأخذ ان الشكلين الاتيين ،



(وبالتالي فانه لن يكون هناك اجر حقيقي توازني اكبر من الصفر . المترجم)

الحالات التي تنخفض فيها معدل البطالة الى مادون المعدل المتفق عليه والذي يحدد مستوى التوظف الكامل وسوف نعود الى هذه القضية الحقيقية مرة اخرى في الفصل الثالث عشر.

وفي كل الحالات. فان التساؤل حول ما اذا كان ارتفاع او انخفاض الاجر النقدي (ـ كنتيجة لوجود فائض او عجز في الطلب على العمل) يعني ايضاً ارتفاع او انخفاض الاجر الحقيقي، هو تساؤل سوف نعود اليه بعد قليل. حيث انه اذا لم يحدث ذلك، فانه لن يتم تصحيح الاختلال في سوق العمل، ففائض الطلب يؤدي الى استمرار ارتفاع الاجر النقدي بدون حد وفائض العرض يؤدي الى استمرار انخفاض الاجر النقدي بدون حد.

ولنعود الآن أولاً الى المعادلة رقم (11) التي تمثل دالة الانتاج الكلية الفرضية. وعلى الرغم من أننا قد سبق وان أنكرنا وجود مثل هذه الدالة او ـ أنه حتى اذا وجدت ـ فأن الطلب الكلي على العمل يمكن أن يشتق منها بصورة صحيحة الا أنه لن يكون هناك تساؤل حول أنه من الممكن وجود علاقة تطبيقية تقريبية مابين مستوى التوظف الكلي والناتج الكلي حتى ولو لم يكن من الضروري النظر الى هذه العلاقة على انها دالة انتاج. وعلى هذا فاننا نحدد نوعاً من العلاقة التطبيقية التقريبية بين كل من الناتج والتوظف [10] في الشكل الآتي:

$$Y \simeq F(N, K) \qquad (11a)$$

واذا لم تتوافر مثل هذه العلاقة فأن نموذجنا لن يكون كاملاً. وذلك لأننا يجب ان نعرف ماذا يتضمنه مستوى التوظف الذي يتحدد بالعلاقات 4 , 13 , 14b بالنسبة الى مستوى الناتج Y (وفي النموذج الكلاسيكي) كذلك بالنسبة الى الطلب على النقود المرتبط بكل مستوى من مستويات Y، ولقد شرحنا سابقاً (في الفصل الثالث الجزء المعنون ب التوظف والناتج) [11] ان هذه العلاقة التطبيقية ليست في حاجة الى ان يكون لها نفس الشكل المفترض وجوده لدوال الانتاج لكل منشأة فردية بمعنى ان $\partial^2 F/\partial N^2 < 0$ وأنها في الواقع ليست كذلك ولا يجب ان نتوقع ان تكون كذلك وكل مانفترضه هو ان $F(N_1) > F(N_0)$ اذا كانت (N_1) أكبر من

(10) ان التعديلات التي يجب ان تطبق هي العلاقة F هي نفس التعديلات التي سبق ان اشرنا اليها بخصوص العلاقة (12d) اي انه لاتوجد هناك تغيرات جوهرية في التركيب النسبي للناتج الكلي.

(11) ونحن ندعو القارىء الى مراجعة هذا الجزء.

(N_0) بصورة واضحة. او بعبارة اخرى ان كل زيادة واضحة في مستوى التوظف سوف تؤدي الى رفع الناتج الحقيقي، ومع ذلك فأننا لانحدد ماذا كانت هذه الزيادة في الناتج الحقيقي أكبر من أو أصغر من الزيادة في مستوى التوظف (N). وبالاضافة الى ذلك فبينما نجد ان هذه العلاقة الدالية التطبيقية بين التوظف والناتج سوف تحمل نوعا من العلاقة غير المباشرة مع العلاقة الدالية التطبيقية للطلب على العمل. فأنه من الواضح هنا لاتوجد هناك علاقة واضحة أو محددة فيما بينهما، وعلى هذا فسوف يكون واضحاً ان أي أنتقال في دالة التوظف الانتاج سوف يؤدي الى انتقال مماثل في دالة الطلب الكلي على العمل وفي نفس الاتجاه كما يتطلب المعالجة التقليدية.

العلاقة بين معدلات الأجر النقدي ومستوى الأسعار

The Relation of Money Wage Rates to the Price Level

على الرغم من انه قد تم تعريف العرض الكلي للعمل بأنه دالة في معدل الاجر الحقيقي في الاقتصاد، وان الطلب على العمل كدالة تقريبية في هذا المعدل من الأجر الحقيقي فأن كلًا من أصحاب العمل المتنافسين وكذلك عمالهم او عمالهم المحتملين يعتبرون كما هو واضح ان مستوى الأسعار (سواء اسعار السلع التي ينتجها المنتج او أسعار كل السلع بصورة عامة) مستقل تماماً عن الاجر النقدي المدفوع او المعروض من قبل صاحب عمل معين. وبالتالي فأنه اذا قصرنا أهتمامنا على كل من المنتج والعامل الفرديين فأن التغيرات في الاجر النقدي سوف تصاحبها تغيرات مماثلة في الاجر الحقيقي محسوباً عن طريق سعر السلعة المنتجة من قبل المنتج والذي يمثل هنا مايعرضه صاحب العمل، وكذلك في الاجر الحقيقي محسوباً على أساس المستوى العام للأسعار (ثم تكاليف المعيشة) الذي يمثل هنا مايمكن ان يقبل به العامل.

ومع ذلك فعندما ننتقل من مستوى الاقتصاد الجزئي في عملية اتخاذ قرارات التوظيف والتوظف الى مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاد القومي ككل فانه يجب علينا ان ندرك أولاً أن الاجور ليست وحدها وانما أيضاً كل من الاسعار الفردية ومتوسط مستوى الاسعار هي كلها متغيرات وليست كميات ثابتة. وثانياً ان كلًا من معدل الأجر السائد في الاقتصاد ومتوسط مستوى الاسعار غير مستقلين تماماً عن بعضهما البعض، بمعنى أننا لايجب ان نفترض ان كل انخفاض في الاجر النقدي سوف يصاحبه انخفاض في الأجر الحقيقي. لنفترض مثلا، أنه عند معدل الاجر

النقدي ومتوسط مستوى الاسعار السائدين في الاقتصاد وجد اصحاب العمل أنهم يستطيعون تحقيق ارباح أعلى اذا أستخدموا عمالاً أقل مما يتضمنه مستوى معدل الاجر الحقيقي السائد. فاذا كان لدينا منافسة كاملة وحرة فأننا قد افترضنا ان العمال العاطلين سوف يعرضون عملهم عند مستوى منخفض من الاجر النقدي بدلاً من ان يظلوا عاطلين عن العمل. وهذا يعني ان (W) تنخفض بسرعة. ومع ذلك فأنه لايمكننا ان نستنتج ان هذا سوف يؤدي بصورة تلقائية الى زيادة الطلب على العمل. لأن مسألة ما اذا كان سوف يصاحب ذلك زيادة في التوظف والى أي حد سوف تتوقف على مايحدث في أسعار السلع. فاذا لم تنخفض الأسعار على الاطلاق أو اذا ماكان يجب ان تنخفض بنسبة أقل من انخفاض الاجر النقدي فأن اصحاب العمل يجدون أنهم يحققون ارباحاً أكثر اذا ماقاموا بزيادة الانتاج عن طريق استيعاب بعض العمال العاطلين. ولكن اذا ماكانت كل الاسعار او متوسط مستوى الاسعار يجب ان ينخفض بنفس النسبة التي انخفض بها الاجر النقدي فأنه لن يكون هناك أي حافز لاصحاب العمل لزيادة التوظف والانتاج. وبعبارة أخرى فأن مايحدث للاجر الحقيقي عندما تنخفض الاجور النقدية يتوقف على رد فعل الاسعار للتغير في الاجر النقدي.

ولقد أشار جون مانيرد كينز في كتابة « النظرية العامة للتوظف وسعر الفائدة والنقود » الى ان النظرية الكلاسيكية في التوظف لم تعطِ تفسيراً مقنعاً وكافياً لعدم قدرة أسعار البيع على الانخفاض في مواجهة حالة عامة من تخفيض الاجور بنفس النسبة التي تنخفض بها الاجور(12).

ونحن نعرف انه في الاجل القصير وبافتراض ان العمل هو عنصر الانتاج المتغير الوحيد أن التكاليف الحدية تتناسب مع معدلات الأجر ـ واذا كانت الأسعار تتساوى مع التكاليف الحدية فأنها يجب ان تخفض بنفس النسبة التي انخفضت بها الاجور. واذا كان بعض الأقتصاديين الكلاسيكيين قد افترضوا صراحة أو ضمنياً ـ ان المستوى العام للاسعار يبقى ثابتاً اذا ماانخفضت الاجور النقدية فأن ذلك ببساطة هو تعميم غير مدعوم لفرض قد يكون ملائماً لصاحب عمل واحد. ويقرر كينز أنه في حالة وجود بطالة ومرونة في الاجور فانه كان يجب على النظرية الكلاسيكية ان تفترض حدوث انكماش متساوي في كل من الأجور والاسعار والذي سوف يستمر الى مالا نهاية، حيث أنه لن يكون هناك تخفيض في

(12) انظر الفصل الثاني ، فروض الاقتصاد الكلاسيكي

الاجور الحقيقية. وبالتالي لن تتحقق زيادة في مستوى التوظف، ثم إن وجود البطالة باستمرار يؤدي الى تخفيض مستوى الاجر النقدي ويصاحب ذلك أنخفاض مماثل في مستوى الاسعار.

ولكن هذه النتيجة تهمل جانباً مهماً في التحليل الكلاسيكي والذي ناقشناه من قبل فعلاً ـ وهو النظرية الكمية. ويرجع ذلك الى أنه اذا ما كانت الاسعار سوف تنخفض بنفس السرعة التي تنخفض بها الاجور وبدون اية زيادة في التوظف والانتاج فأن ذلك سوف يؤدي الى ظهور الارصدة العاطلة في أيدي المستهلكين او قطاع الأعمال أو لديهما معاً. وحيث أن الافراد الذين يسلكون سلوكاً اقتصادياً رشيدا لن يرغبوا في تراكم الارصدة العاطلة لديهم فأن ذلك لن يحدث حيث أن أنخفاض الطلب على النقود بدون حدوث أي تغير في المعروض النقدي يخل بفروض النظرية الكمية..

وعلى هذا فأنه من الضروري أن نضيف الى النموذج ـ صراحة ـ النظرية الكمية (أو مايمكن ان يحل محلها) حتى يكون النموذج محدداً determinate.

ولقد صورنا فيما سبق « الشكل التقليدي » للنموذج الكلاسيكي بواسطة المعادلات 4، 11، 12، 13 كما يأتي:

$$L = L\left(\frac{W}{P}\right) \qquad \frac{dL}{dW/P} \gtreqless 0 \tag{1}$$

$$Y = F(N, K) \qquad \frac{\partial F}{\partial N} > 0 \qquad \frac{\partial^2 F}{\partial N^2} < 0 \tag{11}$$

$$\frac{\partial F}{\partial N} = \frac{W}{P} \tag{12}$$

$$L = N \tag{13}$$

كما اننا قد قدمنا صيغة بديلة تفضل هذا الشكل التقليدي للنموذج الكلاسيكي، وهو البديل الذي لايتوقف على وجود دالة الانتاج الكلية (وهو أمر مشكوك فيه كما اوضحنا) والتي تتضمن انتاجية حدية للعمل تنخفض مع زيادة التوظف وفي هذا النموذج البديل فأنه يتم احلال المعادلتين التاليتين محل المعادلة رقم 11، والمعادلة رقم 12.

$$Y = F(N, K) \tag{11a}$$

حيث : $F(N_1) > F(N_0)$ اذا كانت (N_1) اكبر من (N_0) بصورة واضحة .

$$N = \Phi(W, P) \qquad (14b)$$

مع $\Delta\Phi/\Delta W < 0$ ، $\Delta\Phi/\Delta P > 0$ وذلك بالنسبة لتغيرات واضحة في كل من W أو P

وعلى كل فأن كلاً من النظامين يحتوي على خمسة متغيرات اقتصادية كلية هي (Y) ، (P) ، (W) ، (N) ، (L) ، ولكن في اربع معادلات فقط . وحتى نجعل النظام محدداً فأننا في حاجة الى اضافة معادلة جديدة في المتغيرات وهذه المعادلة الجديدة يمكن ايجادها في معادلة نظرية الكمية وهي :

$$M = mPY \qquad (3)$$

حيث m ثابتة او محددة بعوامل مؤسسيه

M يمكن تثبيتها (عند أية نقطة زمنية) .

وعلى هذا نجد أن النظرية الكمية تمدنا باجابة كلاسيكية حول التساؤل عن ماذا يمكن ان يحدث للمستوى العام للأسعار اذا انخفضت الأجور في حالة وجود بطالة . فاذا كانت (L) أكبر من (M) فأن ذلك يؤدي الى انخفاض (W) بدون حدود ولكن يوجد لدينا **الان حد أدنى لمدى انخفاض** (P) وهو النقطة التي نجد عندها ان $M = mPY_P$

حيث Y_P هو مستوى الناتج الممكن .

ويتحدد هذا المستوى الممكن من الناتج بواسطة علاقة الأنتاج ـ التوظف الكلية (المعادلة رقم (١٢) او (lla) والتي ترتبط بالمستوى عندما تكون $N = L$ (13) .

واذا كان الاجر الحقيقي W/P ـ الذي يرتبط بالشرط $(N = L)$ معروفا واذا عرفنا (P) التي توفي بشرط معادلة نظرية الكمية عندما تكون $(Y = Y_P)$ فاننا نستطيع ان نحدد مستوى الاجر النقدي (W) الضروري فإذا حدث انخفاض في (W) بدون ، اذا كانت $(L > N)$ فان هذا التوازن سوف يتحقق ويبقى .

(13) حيث (L) تمثل قوة العمل الكلية مطروحاً منها البطالة الصغرى (معرفة بشكل متفق عليه) .

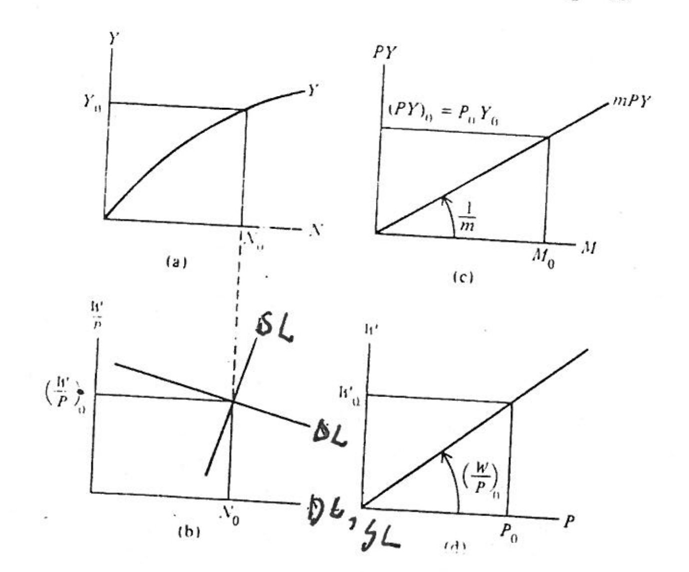
عرض هندسي وجبري : (١) الصياغة الكلاسيكية والتقليدية

Graphic and Algebraic Representation: I. Traditional Classical Formulation

ويمكننا الان ان نلخص وان نوضح النظام التوازني الذي تم بناؤه في الصفحات السابقة .

وفي هذا الفصل نقوم بذلك باستخدام الشكل الكلاسيكي التقليدي الذي يحتوي على دالة انتاج كلية وطلب كلي على العمل مشتق مباشرةً من هذه الدالة ، وعرض كلي للعمل يزداد اذا زاد الاجر الحقيقي . أما الفصل التالي فاننا نستعرض نموذجاً أقل تقليداً والذي يحتوي على دالة تطبيقية للطلب على العمل وعلاقة تطبيقية بين التوظف والانتاج لاتخضع بالضرورة لقانون تناقص الغلة وايضاً منحني عرض العمل سوف يكون متصاعداً الى أعلى من جهة اليسار وفي كل حالة من هاتين الحالتين فاننا نعطي أولاً تحليلاً مختصراً بالرسوم البيانية ثم يتلو ذلك بعض الامثلة الجبرية العددية .

ويعطي الرسم رقم (4 ـ 4) توضيحاً بيانياً للنموذج الاول .



شكل رقم ٤ ـ ٤

ويصور الجزء الاول من الرسم (a) علاقة الانتاج ـ التوظف الكلية أو دالة الانتاج الكلية الخاضعة لقانون تناقص الغلة . ويتحدد لكل مستوى من مستويات التوظف مستوى معين من الناتج. بينما يوضح الجزء الثاني ((b)) من الرسم تقاطع منحني عرض العمل والطلب على العمل . وفي هذا الشكل نعتبر منحني الطلب على العمل ليعكس تماماً انتاجية العمل الحدية « من دالة انتاج التوظف في الجزء الاول من الشكل ، وبطبيعة الحال فأن المنحني (N) يوضح هنا ميل منحني دالة الانتاج ، والذي ينخفض مع زيادة التوظف لان الانتاج خاضع لقانون تناقص الغلة . وسوف نجد أن لكل دالة انتاج معينة يوجد لدينا منحني انتاجية حدية واحدة ومنحني واحد فقط . فاذا حدث تغير في مستوى ارتفاع دالة الانتاج مع بقاء ميلها ثابتاً عند كل مستوى من مستويات التوظف فان ذلك لن يؤدي الى تغير في منحني دالة الانتاج الحدية . (وقد يعكس هذا تغيراً في الانتاجية المتوسطة للعمل ولكن لن يعكس تغيراً في الانتاجية الحدية للعمل) . ولكن سيؤدي أي تغير في ميل منحني دالة الانتاج الى تغير في الانتاجية الحدية أي في منحني الطلب على العمل .

وتحدد نقطة التقاطع بين المنحنيين في الجزء (b) من الشكل كل من مستوى التوظف الكامل ($\bar{N}_0$) ومستوى الاجر الحقيقي ـ$(W/P)_0$ـ الذي يرتبط بهذا المستوى من مستويات التوظف الكامل . (14) فاذا كان الاجر الحقيقي قد تم تحديده عند مستوى اعلى من هذا المستوى الذي يتحدد عند نقطة تقاطع المنحنيين فان ذلك يؤدي الى وجود فائض في عرض العمل على الطلب على العمل . واذا افترضنا وجود منافسة كاملة في سوق العمل فان ذلك يؤدي الى انخفاض سريع في معدل الاجر النقدي . ومن هنا يمكن ان نتصور ان الاستقرار في الاجر النقدي يعتبر شرطاً للتوازن في هذا النموذج . وبالتالي فان التوازن يتطلب وجود استقرار في الاجر النقدي واستقرار في مستوى الاسعار الذي يحدد معدل الاجر الحقيقي (W/P) ـــ.

وسوف نجد مستوى الاسعار التوازني في الرسم في الجزء الثالث (c) . وفي هذا الجزء نجد ان الخط المستقيم الذي يبدأ من نقطة الاصل (mPY) والذي له ميل يساوي $1/m$ يعطي لنا كمية النقود المطلوبة عند كل مستوى من مستويات الدخل النقدي أو اذا قرأناه من الجانب الاخر يعطي لنا مستوى الدخل النقدي الذي يمكن ان يتحقق عند مستويات مختلفة للمعروض النقدي .

(14) علينا ان نتذكر هنا مرة اخرى ان مستوى التوظف الكامل يتضمن مستوى ما موجب من البطالة .

فاذا كان الرصيد الفعلي من النقود محدداً بالخط العمودي الموسوم بـ (M_0) فان الدخل النقدي يجب ان يكون حينئذٍ $(PY)_0$.

وحيث اننا نعرف الآن مستوى الناتج التوازني (Y_0) من الجزء الاول من الرسم فانه في استطاعتنا حساب (P_0) أي المستوى العام للاسعار مباشرة .

اما الجزء الرابع (d) فهو يسمح لنا بايجاد مستوى الاجر النقدي الضروري .

ففي الجزء الرابع (d) نقوم برسم منحنى قطري يمثل الاجر الحقيقي التوازني الذي حصلنا عليه من الجزء الثاني (b) حيث ان كل أجر حقيقي هو نسبة بين الأجر النقدي والسعر . ومن ثم لكل مستوى معين من الاجر الحقيقي . توجد لدينا تركيبات متعددة من الاسعار والاجور النقدية وكلها تقع على الخط المستقيم الذي يبدأ من نقطة الاصل وميله يمثل الاجر الحقيقي فاذا عرفنا الاجر الحقيقي ومستوى الاسعار التوازني فانه يوجد لدينا اجر نقدي واحد يرتبط بكل منهما معاً .

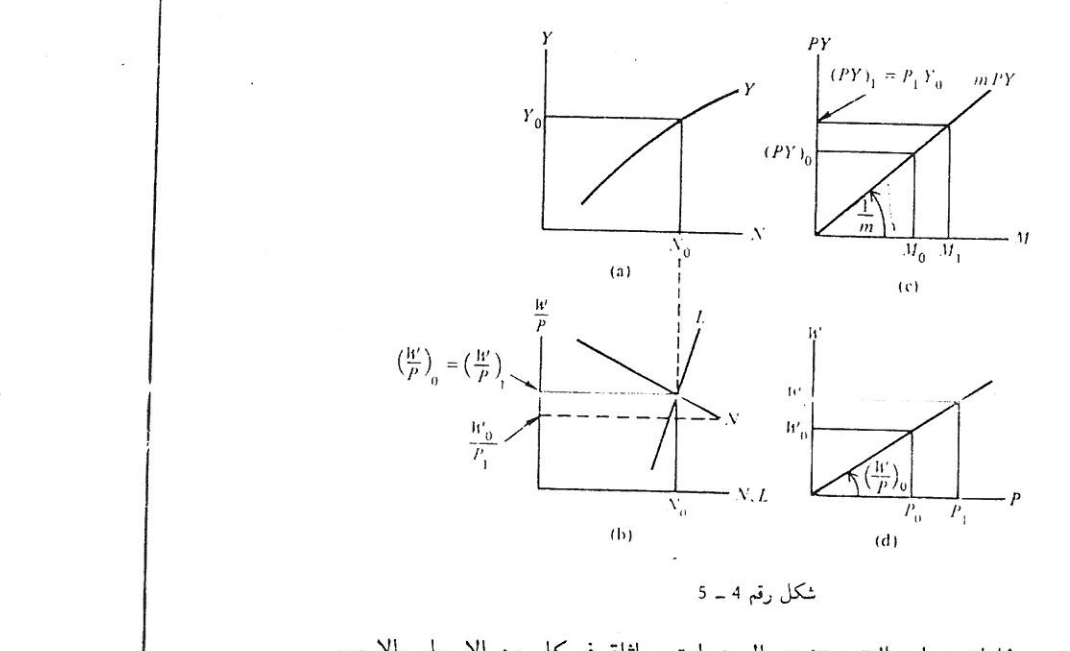
وهذا يمكن قراءته في الجزء الرابع من الرسم اذا أسقطنا عموداً من نقطة التقاطع على المحور الافقي .

ويمكننا ان نفهم النموذج والرسم فهما أفضل وذلك من خلال تحليل تأثير بعض التغيرات التي يمكن ان تحدث في المعامل على المستوى التوازني. فمثلاً يمكن ان نأخذ في الاعتبار زيادة في (M) المعروض النقدي) أو انتقال في منحنى دالة الانتاج أو انتقال منحنى عرض العمل .

وسوف نجد ان أية زيادة في (M) تسمح بحدوث زيادة مماثلة في حاصل ضرب (Y) في (P) كما يمكن ان نلاحظ من الجزء الثالث من الرسم .

حيث نجد ان الناتج السابق (Y_0) يمكن بيعه عند مستوى اعلى من الاسعار (P_1) واذا لم تحدث زيادة في الاجور النقدية فان ذلك سوف يؤدي الى انخفاض الاجر الحقيقي وسوف يحفز رجال الاعمال الى زيادة الناتج عن طريق التنافس مع رجال الاعمال الآخرين على العمال .

وحيث انه لايوجد كثير من العمال الذين يمكن توظيفهم (بالعكس سوف يكون هناك عدد قليل وبالذات اذا ارتفعت الاسعار مع بقاء الاجر النقدي ثابتاً) . فان ذلك يؤدي الى ضرورة ان تزداد الاجور النقدية بدرجة كافية حتى تزيل فائض الطلب (يوضح الرسم 4 ـ 5 الجزء (b) الفجوة بين الطلب على وعرض العمل عند مستوى السعر الجديد ومستوى الاجر القديم) .

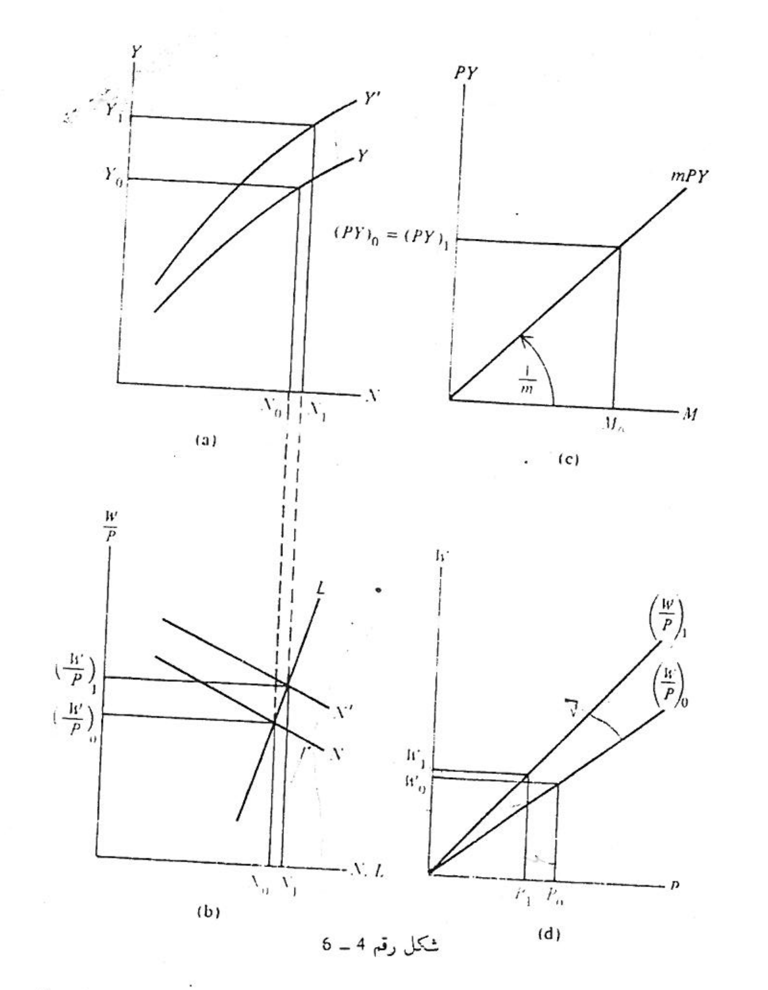


شكل رقم 4 ـ 5

ومعنى هذا ان زيادة النقود تؤدي الى زيادة مماثلة في كل من الاسعار والاجور وتترك الناتج والاجور الحقيقية ومستوى التوظف ثابتة . وطبعاً يمكن توضيح أثر انخفاض النقود بسهولة ايضاً .

ونتناول الآن الانتقال في منحنى دالة الانتاج ويظهر هذا التغير في الرسم رقم 4 ـ 6 ، حيث يتضمن هذا الشكل تغيراً في كل من الانتاجية الجدية والانتاجية المتوسطة للعمل .

وتعطي دالة الانتاج الجديدة في الشكل 4 ـ 6 وهي (Y') منحنى جديداً للناتج الحدي او منحنى الطلب على العمل (N') . وعلى هذا تزداد الاجور الحقيقية من $(W/P)_0$ الى $(W/P)_1$. كما يزداد مستوى التوظف من (N_0) الى (N_1) . ويتوسع حجم الناتج ايضاً الى (Y) . وسبب ذلك هو زيادة الانتاجية الحدية من ناحية وزيادة مستوى التوظف من ناحية اخرى . فاذا لم يحدث تغير في (M) . (m) فان هذا الناتج الجديد يمكن بيعه فقط عند مستوى اسعار اقل وهي (P_1) . وعلى الرغم من انخفاض مستوى الاسعار فان الاجور النقدية (في هذا المثال) يمكن ان ترتفع الى مستوى (W_1) .. (وسيتوقف ذلك على ميول الدوال المختلفة ونجد ان الاجر النقدي الجديد ينخفض بدلاً من ان يرتفع . ومع ذلك فان الاجر الحقيقي سوف يرتفع بالتأكيد واما الاسعار فستنخفض بمعدل اكبر من انخفاض الاجر) .



شكل رقم 4 ـ 6

ويمكن القارىء المهتم ان يرسم لنفسه الحالة التي تظهر فيها زيادة في عرض العمل وتأثيرها على بقية المتغيرات . وهذه التأثيرات هي : اجر حقيقي منخفض زيادة في مستوى التوظف ، زيادة في مستوى الناتج وانخفاض مستوى الاسعار وانخفاض الاجر النقدي .

ويمكن ان نلاحظ مرة اخرى انه يمكن تقسيم هذه التأثيرات الى قسمين الاول : حقيقي والثاني نقدي . فمثلاً يتحدد الاجر الحقيقي بتحدد مستوى التوظف . الناتج الحقيقي بالعوامل الحقيقية فقط مثل الانتاجية الجدية للعمل او أية عوامل اخرى تحدد عرض العمل . في حين تحدد الاجور النقدية والاسعار بواسطة العوامل

النقدية . فاذا حدث تغير في الجانب الحقيقي فان ذلك يمكن ان يؤدي الى تغير في الاسعار والاجور النقدية . ولكن لا يوجد اي تأثير للتغير في الجانب النقدي على الجانب الحقيقي . وقد يفسر هذا التقليد الكلاسيكي في تطوير نظرية الناتج والتوظف في صورة متغيرات حقيقية تماماً (قانون ساي) تاركين معالجة نظرية الاسعار الى فصل اخير في الكتاب او الى دراسة منفصلة في نظرية النقود .

ويمكن لنا ايضاً ان نوضح كيفية استخدام النموذج عن طريق استخدام المعادلات الرقمية حيث نجد ان كل منحني يرتبط بمعادلة رقمية معينة ونبدأ بعرض العمل الآتي :

$$L = 20 + 5\frac{W}{P} \qquad \text{(i)}$$

والذي يتضمن الافتراض الكلاسيكي الخاص بميل موجب لمنحني عرض العمل وبعد ذلك نفترض دالة الطلب على العمل الآتية .

$$N = 80 - 10\frac{W}{P} \qquad \text{(ii)}$$

ومن الواضح ان هذه الدالة متناسقة مع العلاقة بين الناتج والتوظف التي سبق افتراضها والتي تتضمن قانون تناقص الغلة الكلاسيكي(15أ). اي العلاقة

$$Y = 8N - 0.05N^2 \qquad \text{(iii)}$$

ثم نضيف شرط التوازن الآتي

$$L = N \qquad \text{(iv)}$$

ومعادلة كمية النقود بافتراض ان $m = 0.5, M = 100$ كما يأتي :

$$M = 100 = 0.5PY \qquad \text{(v)}$$

(15أ) من الواضح انه اذا أخذنا المشتقة التفاضلية الاولى لدالة الانتاج هذه فان الناتج الحدي الكلي **the aggregate marginal product,**

$$\frac{dY}{dN} = 8 - 0.1N$$

واذا افترضنا الآن ان التوظف يتزايد حتى يصل الى النقطة التي يتساوى عندها الاجر الحقيقي مع الانتاجية الحدية اي $\frac{dY}{dN} = \frac{W}{P}$ فاننا يمكن ان تقوم باحلال W/P محل dY/dN في المعادلة السابقة وباعادة ترتيب الحدود نتوصل الى دالة الطلب على العمل رقم (ii) التي وردت في متن الكتاب .

ويمكن للقارىء الآن ان يقوم بالحساب اللازم للمعادلات السابقة للتأكد من النتائج التالية :

باحلال المعادلتين (i) , (ii) في المعادلة رقم (iv) فاننا نحصل على الاجر الحقيقي كما يأتي

$$\frac{W}{P} = 4$$

وباحلال هذا الاجر الحقيقي « في المعادلة رقم (i) او المعادلة رقم (ii) فاننا نحصل على :

$$N = 40$$

وباحلال هذا المستوى من التوظف في المعادلة رقم (iii) نحصل على مستوى الناتج

$$Y = 240$$

وباحلال هذا المستوى من الناتج في المعادلة رقم (v) فاننا نحصل على المستوى العام للاسعار .

$$P = 0.833$$

واذا قمنا باحلال السعر في الاجر الحقيقي يتحدد لنا الاجر النقدي

$$W = 3.333$$

واذا حدث تغير في المعروض النقدي (M) كان تزداد مثلاً الى 150 فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة الاسعار الى 1.25 والاجر النقدي الى 5 . (وكما هو واضح فان كلاً منهما يتزايد بمقدار 50 بالمائة) . اما اذا انخفضت النقود المعروضة الى 70 مثلاً فان ذلك سوف يؤدي الى انخفاض الاسعار الى 0.583 والاجر النقدي الى 2.33 (وكل منهما ينخفض بنسبة 30 بالمائة) . ولكن ذلك لن يؤثر على قيم المتغيرات الحقيقية .

ومن ناحية اخرى اذا زاد عرض العمل (مع بقاء M ثابتة تساوي 100) الى

$$L = 25 + 5\frac{W}{P} \qquad \text{(ia)}$$

قيم كل المتغيرات سوف تتغير الى : (على القارىء ان يقوم بالحساب اللازم ليتأكد بنفسه من صحة النتائج) .

$$\frac{W}{P} = 3.667$$

$$N = 43.333$$

$$Y = 252.778$$

$$P = 0.79121$$

$$W = 2.901$$

ونلاحظ ان الاسعار والاجور النقدية قد انخفضت ولكن الاجور انخفضت بنسبة أكبر من الانخفاض في الاسعار (حيث ان الأجور الحقيقية قد انخفضت الآن) . اما الطلب على العمل (N) سوف يزداد ولو بمقدار اقل من الزيادة في عرض العمل وهي تساوي 5 وذلك لان الاجر الحقيقي الجديد لم يشجع بعض العمال على العمل ، وتزداد (Y) ايضاً ولكن بنسبة اقل من الزيادة في (N) نظراً لسريان قانون تناقص الغلة

واخيراً اذا حدث تغير في الاسلوب الفني للانتاج في شكل انتقال منحني دالة الانتاج الى اعلى كما يأتي :

$$Y = 8.8N - 0.05N^2 \quad \text{(iiia)}$$

مما يتسبب في رفع الطلب على العمل الى

$$N = 88 - 10\frac{W}{P} \quad \text{(iia)}$$

وحيث انه لم يحدث تغير في العمل او في عرض النقود ، فان القيم التوازنية الجديدة تصبح كما يأتي

$$\frac{W}{P} = 4.5333$$

$$N = 42.667$$

$$Y = 250.311$$

$$P = 0.799$$

$$W = 3.622$$

ونلاحظ هنا انه بالمقارنة مع الحالة الاصلية فان الاسعار قد انخفضت في هذه الحالة الجديدة ولكن الاجور النقدية والاجور الحقيقية قد زادت[16] كما ان اننا نجد ان كلًا من الناتج ومستوى التوظف قد زادا . وعلى الرغم من الزيادة الملموسة في الطلب على العمل الا ان زيادة التوظف هي زيادة متواضعة نظراً لان عرض العمل غير مرن نسبياً .

(16) ان الزيادة في الاجور النقدية ليست مسألة ضرورية . وانما هي تعكس هذا المثال الرقمي الذي اوردناه هنا .

الحالة الثانية II : بعض الفروض غير التقليدية

Illustrative Case II: Some Nontraditional Assumptions

وسوف نتناول الآن حالة اقل كلاسيكية والتي تتضمن وجود تناسب بين التوظف ومستوى الانتاج. وتتضمن كذلك دالة طلب على العمل لاتتناسق بصورة دقيقة مع علاقة التوظف بالانتاج . وسوف نبدأ هذه الحالة بالامثلة الرقمية ثم نوضح ذلك بالرسم والمعادلات الافتراضية هي :

$$L = 20 + 5\frac{W}{P} \quad \text{(i)}$$

$$N = 120 - 25\frac{W}{P} \quad \text{(iib)}$$

$$Y = 6N$$

$$L = N \quad \text{(iiib)}$$

$$M = 100 = 0.5PY \quad \text{(iv)}$$

(v)

وتحتاج المعادلة رقم (iib) الى بعض التعليق هنا . لقد اوضحنا فيما سبق انه يجب ان تكون هناك علاقة مابين العلاقة التقريبية التطبيقية وبين التوظف والانتاج من ناحية وبين دالة الطلب الكلية التقريبية على العمل . ولكن ليس شرطاً ضرورياً ان نشتق الثانية من الاولى كما كانت تفترض النظرية الكلاسيكية . وكما واضح فأن مشتقة دالة الانتاج (iiib) تساوي 6 واذا وضعنا الاجر الحقيقي يساوي $W/P = 6$. فاننا يمكن ان نعتبر ذلك دالة طلب على العمل ، وهي هنا دالة مرنة مرونة لانهائية عند مستوى اجر حقيقي يساوي 6 .ويمكن حل النظام هنا باستخدام المعادلة الجديدة رقم (iic) وهي :

$$\frac{W}{P} = 6 \quad \text{(iic)}$$

وبالاضافة الى ذلك واذا رجعنا الى الوراء الى المناقشة التي دارت حول المعادلتين (14a),(14b) فان من الواضح انه ليس من الضروري ان يتم اشتقاق الطلب على العمل رياضياً من علاقة التوظف ـ الانتاج . كما نلاحظ هنا ايضاً انه ليس من الضروري ان يكون الطلب على العمل متناظراً مع التغيرات التي تحدث في (P) الاسعار او في (W) الاجور النقدية . فمثلاً يمكن ان نورد دالة طلب اخرى على العمل بدلاً من الدوال السابقة كما يلي :

$$N = 120 - 25W + 15P \quad \text{(iid)}$$

واذا استخدمنا (iia) فاننا سوف نحل النموذج كما فعلنا من قبل (والقارىء يجب ان يقوم بالحساب ايضاً) لنحصل على[17] :

$$\frac{W}{P} = 3.333$$
$$N = L = 36.667$$
$$Y = 220$$
$$P = 0.909$$
$$W = 3.030$$

ومرة اخرى اذا حدثت زيادة في (M) فان القيم المطلقة للاجور والاسعار تتغير ولكن لايتغير اي شيء آخر . فاذا زادت (M) الى 150 فان :

$$P = 1.364 , \quad W = 4.545$$

وكذلك اذا حدثت زيادة في عرض العمل الى $L = 25 + 5W/P$ فان ذلك يؤدي الى تخفيض الاجر الحقيقي (على الاقل بدرجة قليلة) ويؤدي الى تغير في القيم المطلقة في مستوى الاسعار (P) (الى اسفل) والناتج (Y) (الى اعلى) وتزداد (N) ايضاً ولكن بمقدار اقل من التغير في عرض العمل ، ولكن (Y) تزداد بنفس النسبة التي زادت بها (N) كما يأتي :

$$\frac{W}{P} = 3.167$$
$$N = L = 40.833$$
$$Y = 245$$
$$P = 0.816$$
$$W = 2.585$$

واخيراً اذا حدثت زيادة في علاقة التوظف ـ الناتج الى

$$Y = 6.5N$$

واذا صاحب ذلك زيادة (بمقدار أكبر او أقل) في الطلب على العمل الى

$$N = 130 - 25\frac{W}{P}$$

---

(17) اذا استخدمنا (IIx) فالناتج هو ،

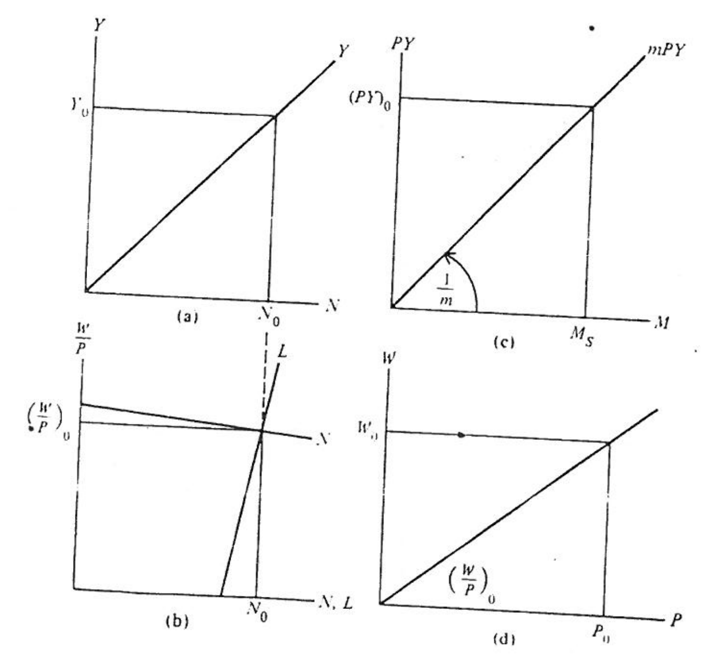
$$\frac{W}{P} = 6$$
$$N = L = 50$$
$$Y = 300$$
$$P = 0.667$$
$$W = 4$$

ومع بقاء كل المتغيرات الاخرى ثابتة فاننا نحصل على النتائج الآتية :

$$\frac{W}{P} = 3.667$$
$$N = 38.333$$
$$Y = 249.167$$
$$P = 0.803$$
$$W = 2.943$$

وكما حدث سابقاً فان الاجر الحقيقي يزداد كما ترتفع مستويات كل من التوظف والنتائج كما قد تنخفض الاسعار و (في هذه المرة) الاجر النقدي ايضاً .
(ومع ذلك فان هذا ليس ضرورياً حيث انه يعكس فقط فروض المثال الرقمي .
فقط فروض المثال الرقمي) .

ويمكن تمثيل هذا النموذج بواسطة الرسم في الشكل رقم 4 ـ 7 ويمكن للقارىء ان يقوم بتجارب باجراء تغييرات اخرى مثل حالة وجود منحنى طلب على العمل مرن مرونة لانهائية (الاجر الحقيقي ثابت) او منحني عمودي لعرض العمل او



شكل رقم 4 ـ 7

منحني عرض عمل له مرونة سالبة . والتركيبة التي تنتج عن وجود منحني افقي للطلب على العمل ومنحني عمودي لعرض العمل (وكل منهما قد يكون واقعياً فعلاً) تمثل لنا حالة مشوهة من النموذج الكلاسيكي ولكنها مع ذلك تعطينا نفس النتائج الكلاسيكية اي : (أ) أن عرض النقود يؤثر فقط على الاجور والاسعار ولكن لا يؤثر على اي شيء آخر وكذلك (ب) اذا كانت الاجور مرنة فان التوازن لن يتحقق الا عند مستوى التوظف الكامل .

دالة تسعير بدلاً من دالة طلب على العمل ؟

A Pricing Function Instead of a Demand-for-Labor Function?

ومن المعقول جداً ان ننظر الى دالة الطلب على العمل في هذه الحالة الكلاسيكية المشوهة على انها دالة للناتج الكلي (ومتناسبة مع هذا الناتج) وما كنا نطلق عليه حتى الآن « دالة الطلب على العمل » يمكن ان نطلق عليه الآن « دالة تحديد السعر » Price determination Function وهي علاقة بين مستوى السعر وبين مستوى الاجر .

ومع ذلك فان هذه الحالة (الحالة المشوهة : المترجم) ليست هي الحالة الوحيدة التي تجعلنا نقتنع بما قمنا به من اعادة تسمية دالة الطلب على العمل ودالة السعر . فمثلاً اذا أخذنا دالة الطلب على العمل التي استخدمناها في المثال الرقمي الاول اي

$$N = 80 - 10\frac{W}{P}$$

واذا قمنا باعادة ترتيب الحدود فاننا نجد ان

$$P = \frac{1}{8 - 0.1N} W$$

وهذا التعبير يقرر لنا ان السعر يتوقف على مستوى الاجر النقدي (w) بمعنى ان الاسعار سوف تزداد بالنسبة الى الاجور اذا زادت كل من (N) و (Y) .

وعلى الرغم من ان هذه الدالة لتحديد السعر (في شكلها التقريبي – نظراً لوجود مشاكل التجميع) يمكن اشتقاقها بسهولة من النظرية الكلاسيكية التي تساوي بين الاسعار والتكاليف الحدية – والتي يجب ان ترتفع اذا زادت كل من (N) ، (Y) – فانه يمكن اشتقاق هذه الدالة ايضاً من التوصيف الكلاسيكي الحديث لسلوك الاسعار . وهي النظرية التي تقوم على افتراضات غير متناقضة مع الملاحظة التطبيقية

بأن الاسعار تتحدد على أساس تكاليف وحدة العمل . وهذا التحديد قد يكون ثابتاً او على أساس المتوسط او يزداد بشكل بطيء كلما اتجه الناتج الى مستوى التوظف الكامل . وتستخدم معظم نظريات التضخم هذه الدالة للتسعير كما سنرى فيما بعد .

وعلى هذا فاننا يمكن ان نكون كلاسيكيين محدثين كما نشاء في اي جانب من جوانب النموذج الكلاسيكي ومع هذا نشتق نتائجنا الرئيسة مادمنا نفترض أن الاجور مرنة تماماً ونعتبر الطلب على النقود كطلب لاغراض المعاملات فقط[18] .

ولكن ماذا يحدث لو كانت الاجور غير مرنة **مرونة** كاملة ؟ وسوف نتناول هذه القضية باختصار في الجزء الاخير من هذا الفصل ثم بتفصيل في الفصل الحادي عشر .

الاجور الجامدة والسياسة النقدية في النموذج الكلاسيكي

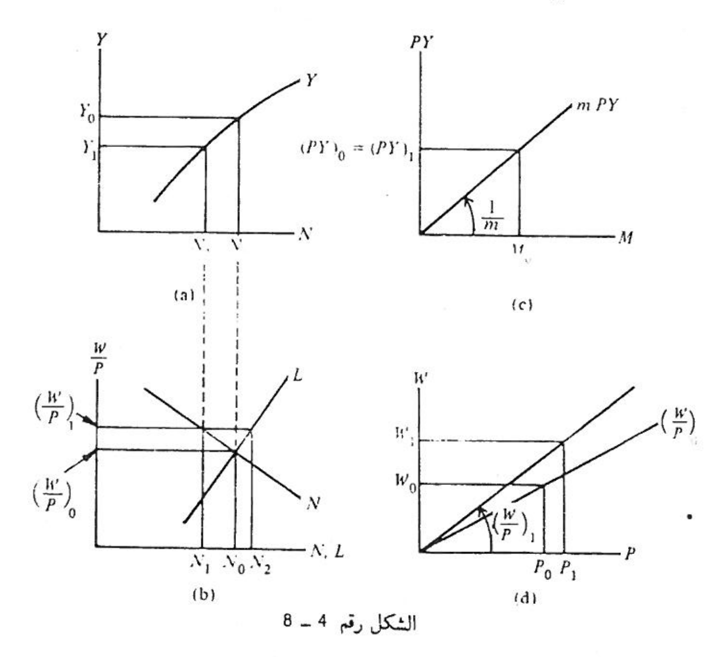
Rigid Wages and Monetary Poliy in the Classical Model

ونتناول الآن تأثير غياب المنافسة الكاملة في سوق العمل سواء في شكل قيود على او غياب اي اتجاه الاجور النقدية نحو الانخفاض اذا كان هناك عمال عاطلون . وقد يكون ذلك نتيجة لتنظيمات العمال التي ترفض تخفيض الاجور النقدية اذا بدأت البطالة في الظهور ، او التي تدفع في الواقع بالاجور الى اعلى عندما لا يكون هناك فائض طلب على العمل . كما ان ذلك قد يكون بكل بساطة نتيجة للعادة او التشريعات او سياسة الاجور الحكومية (مثلاً تحريض الرئيس روبرت هوفر للعمال على عدم تخفيض الاجور في السنوات 1930 ، / 1931)او نتيجة الرخاء الاجتماعي (الخاطىء) من قبل العمال تجاه اصحاب العمل . وقد يؤدي هذا كله الى ظهور البطالة اذا تم التمسك بالاجر النقدي ثابتاً او ارتفع عالياً .

ولنأخذ الآن الحالة التي يوضحها الشكل (8.4) والتي تفترض وجود الفروض الكلاسيكية في كل المجالات ماعدا مرونة الاجور . ويوجد لدينا الآن اجر نقدي توازني هو (W_0) يتناسب مع مستوى التوظف الكامل . ولكن لنفترض ان الاجر هو (W_1) وليس (W_0) كما يظهر في الجزء (d) من الشكل . ولغرض تبسيط الشرح

(18) وهذا يجعل من الواضح ان نتائج النموذج الكلاسيكي لاتتوقف على وجود دالة انتاج كلية او على وجود قانون تناقص الغلة للعمل ، او على ضرورة تعظيم الارباح او على توافر المنافسة الكاملة (على الرغم من اننا لم نتناول هذه القضية بالتحليل) في كل الاسواق .

نفترض ان الاجر النقدي كان في الاصل عند المستوى (W_0) ، ولكن تم رفعه الى اعلى الى (W) . فما هى المستويات الجديدة للاسعار (P) ، مستوى التوظف (N) ، والناتج (Y) ، والاجر الحقيقي W/P ؟



الشكل رقم 4 – 8

يمكننا ان نرى اولاً : ان الاسعار يجب ان ترتفع على الاقل بنسبة معينة وذلك لانه اذا لم ترتفع الاسعار فأن ذلك يؤدي الى ارتفاع الاجر الحقيقي ومن ثم يقوم رجال الاعمال بانتاج مستوى انتاج اقل من قبل . وناتج قليل من ثبات الاسعار لن يتسق مع كل من (M) المعروض النقدي و (m) سرعة الدوران ومن ثم فان الاسعار يجب ان ترتفع . وثانياً : يمكن ان نرى أيضاً ان الاسعار لن يمكن لها ان ترتفع بنفس النسبة التي ارتفعت بها الاجور النقدية . وذلك لانه اذا ارتفعت الاسعار بنفس النسبة التي ارتفعت بها الاجور فان الاجر الحقيقي لن يتغير ، ومن ثم يميل أصحاب الاعمال الى انتاج نفس ماكانوا ينتجونه من قبل . ولكن سنجد أنهم لن يستطيعوا بيع هذا المقدار من الناتج عند مستوى اسعار أعلى لان ذلك غير متسق مع كمية المعروض النقدي الثابتة (M) وسرعة الدوران الثابتة (m) . وعلى هذا فان مستوى (PY) الجديد يجب ان يكون هو نفس مستوى (pY) السابق ، وعلى هذا فاذا كانت الاسعار يجب ان ترتفع فلابد ان يصاحب ذلك انخفاض في (Y) .

والواقع ان الرسم 4 – 8 لم يوضح بحيث نستطيع ان نحدد منه مباشرة المستويات التوازنية للمتغيرات الاخرى ، ولو اننا نستطيع ان نقوم بذلك من خلال التقريب المتتابع . ومع هذا وكما اوضحنا من قبل فان المستوى التوازني الجديد يجب ان يتضمن كل من الاسعار المرتفعة واجر حقيقي مرتفع عن ذي قبل ، وبالتالي فهو بالضرورة يتضمن مستوى اقل من التوظف ومستوى اقل من الناتج .

ويمكن ان نرى ان الشكل (4 – 8) هو شكل متناسق مع كل متطلبات النظرية الكلاسيكية فيما عدا المتطلب الخاص بضرورة ان يتحقق التوازن عندما يتقاطع المنحنى (L) مع المنحني (N) لان هذا الحل هو حل يتناسق فقط مع اجر مستقر .

والنتائج التي تترتب على حدوث زيادة تحكمية في الاجر النقدي من (W_0) ىى (W_1) هي : اسعار مرتفعة ، أجر حقيقي مرتفع ، ومستوى اقل من التوظف والناتج ومستوى من البطالة يساوي ($N_1 N_0$) على الرسم . (لاحظ ان حاصل جمع مستوى التوظف ومستوى البطالة هو اكبر من مستوى التوظف السابق) وان العمال الذين مازالوا يعملون هم في وضع افضل من قبل .

ومن الواضح ان السياسة النقدية يمكن ان تلغي الاثار الناجمة عن وجود اجر حقيقي مرتفع . فمثلاً اذا انخفض مستوى التوظف نتيجة لعدم قدرة الاجر النقدي على ان ينخفض نتيجة (مثلاً) لزيادة في الانتاجية المتوسطة للعمل (أي انتقال منحنى دالة الانتاج الى اعلى) فان التوسع النقدي سوف يسمح باستعادة مستوى التوظف الكامل مرة اخرى . ويجب ان نلاحظ هنا ان مثل هذا التوسع النقدي لا يمكن ان يعتبر باي معنى من المعاني توسعاً تضخمياً حيث ان ذلك يمنع فقط الاسعار من الانخفاض نتيجة لزيادة الناتج . ومع ذلك فاذا كانت الاجور النقدية قد تم دفعها الى اعلى كثيراً فان السلطات النقدية سوف تواجه بمشكلة الاختيار الصعب بين الموافقة على بقاء التضخم او السماح بظهور البطالة .

- وحيث اننا يمكن ان نفترض بأن التضخم قد يغري العمال بالمحاولة من جديد بينما قد تعلمهم البطالة السلوك الحسن فان الاختيار هو فعلاً اختيار صعب .

ولن نقوم هنا بتطوير لاي من هذه القضايا الى ابعد من ذلك نظراً لاننا كما سنرى فيما بعد انه ينتاب هذه الادوات الكلاسيكية جوانب ضعف تجعلها غير مناسبة للتطبيق كسياسة عامة . ولكن لايمكن ان نشك في مدى اكتمالها وتناسقها المنطقي . اننا في الواقع لانستطيع أن نهاجم النظرية الكلاسيكية في اي مجال غير

نقد او مهاجمة الفروض السلوكية او الفنية التي تقوم عليها . ولقد كان كينز مخطئاً بالتأكيد عندما هاجم النظرية الكلاسيكية احياناً على اساس انها غير متناسقة او غير كاملة منطقياً . ومع ذلك يظل هناك جانب مهم في حاجة الى الاستكشاف والذي تم اكتشافه في النظرية الكلاسيكية وهو قضية الادخار والاستثمار وعلاقتهما بمستوى التوظف والناتج ومستوى الاسعار ويكون ذلك موضوع الفصل الخامس .

أسئلة للمراجعة :

١ ـ ان للزيادة في انتاجية العمل نفس تأثير الزيادة في المعروض من العمل على كل من الناتج والتوظف والاجر الحقيقي ومستوى الاسعار والاجر النقدي . وذلك ضمن فروض التحليل الكلاسيكي التقليدي هل توافق على هذا ؟ لماذا توافق او لماذا لاتوافق ؟

٢ ـ اذا عرفت الفروض الكلاسيكية التقليدية . ماهي الاثار التي تحدث في كل من الناتج والتوظف والاجر الحقيقي ومستوى الاسعار والاجر النقدي نتيجة لزيادة في كمية النقود التي تحتاج اليها لاستخدامها لكل ماقيمته دولار واحد من الناتج او الدخل ؟ يمكنك الاجابة لفظياً او بالرسم او الامثلة الجبرية .

٣ ـ اشتق الشرط الذي يجب ان يتوفر بحيث نجد ان زيادة في الانتاجية الحدية للعمل تؤدي الى زيادة في معدلات الاجور النقدية تحت فروض النظرية الكلاسيكية التقليدية . (ويمكن استخدام هذا الشرط لاختبار التعليق الوارد في الملاحظة رقم 16) .

٤ ـ لقد ادى التحليل الكلاسيكي التقليدي الى ازدواجية في تحليل الاقتصاد : حيث أن المتغيرات الحقيقية تتحدد بواسطة العوامل الحقيقية فقط وان المتغيرات النقدية تتحدد بواسطة العوامل النقدية فقط . فاذا قمنا بتخفيف حدة فرض (او فروض) من هذه النظرية فأن ذلك يؤدي الى هدم هذه الازدواجية . ولقد قمنا باعطاء مثال في الكتاب . ماهو هذا المثال ، وكيف يؤدي ذلك الى هدم هذه الازدواجية ؟ هل يمكنك تحديد فرض كلاسيكي اخر (او فروض اخرى) يؤدي غيابه (او غيابها) الى اختلال الازدواجية ؟

٥ ـ ان فعالية السياسة النقدية تتوقف بدرجة كبيرة على الفروض الخاصة بسوق العمل . علق على هذا .

٦ ـ عرف « التوظف الكامل » بالمعنى الذى يمكن ان يستخدم في نموذج كلاسيكي كلي .

ب ـ في الواقع العملي نجد ان التعريف الكلاسيكي لمستوى « التوظف الكامل » هو تعريف ليس له معنى . ماهو المعنى المقبول لهذا المفهوم (اذا وجد) الذي يمكن ان يعطى له في الواقع العملي.

(جـ) كيف يقوم مكتب احصاءات العمل في الولايات المتحدة بحساب وتعريف مستوى البطالة ؟

مراجع مختارة :

I. Fisher, *The Purchasing Power of Money*, 2nd ed. (Macmillan, 1922) (Reprinted A. M. Kelley, 1971).
(A classic statement of the quantity theory of money.)

J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (Harcourt, Brace, 1936), Chapter 2.
(Keynes' version of the classical economics.)

J. A. Schumpeter, *History of Economic Analysis* (Oxford University Press, 1954), pp. 615–625.
(An excellent introduction to the origins and evolution of Say's Law.)

A. S. Skinner, "Say's Law: Origins and Content," *Economica*, 34 (May 1967), 153–166.
(A modern review of Say's Law.)

H. S. Ellis, "Some Fundamentals in the Theory of Velocity," *Quarterly Journal of Economics*, 52 (May 1938), 431–472; reprinted in *Readings in Monetary Theory*, selected by a committee of the American Economic Assn. (Blakiston, 1951), pp. 89–128.
(An article which carried the conventional discussion of velocity about as far as it could go.)

PART III

الجزء الثالث

النموذج الكينزي البسيط

THE SIMPLE KEYNESIAN MODEL

الفصل السادس

6

دالة الاستهلاك والنموذج الكينزي البسيط

The Consumption Function and The Simple Keynesian Model

نحن الأن على استعداد لتناول النظريه الكينزية في تحديد حجم الناتج القومي ، وما يرتبط به من مستويات الدخل القومي والتوظف والاسعار.ولكن قبل ان نتناول اية تفاصيل ، فانه من المفيد أن نوجز الطبيعة العامة للاسلوب الذي ارتاده كينز والذي اصبح معظم الاقتصاديين يقبلونه الان على اختلاف قناعاتهم المبدئية :

عرض الناتج القومي والطلب عليه

SUPPLY OF AND DEMAND FOR TOTAL OUTPUT

باختصار يعتقد الاقتصاديون ان **التغيرات في حجم الناتج الحقيقي الكلي تتحدد بصورة اساسية** في الاجل القصير . **بالتغيرات في الطلب الكلي** ، اي المشتريات الكلية من " الناتج النهائي " الكلي ، التي يقوم بها المستهلكون وقطاع الاعمال والحكومة وباقي العالم . ويحتاج هذا الرأي او هذه النظرية الى ان تعدل وذلك باضافة الشرط الاتي : ان ذلك صحيح ضمن الحدود التي يحددها وجود عرض معين من العمل ورأس المال ، وتكنولوجيا الانتاج المتجسدة في المصانع القائمة ، والتنظيم وطرق العمل والمهارات الفردية . **فضمن هذه الحدود** ، فانه اذا طلب انتاج اكثر فانه سيتم تحقيق هذا الانتاج ويتم كذلك توظيف خدمات كل من العمل ورأس المال اللازمة لتحقيق هذا الانتاج . ونتيجةً لهذا فان اتجاه السببية يصبح – في معنى حقيقي وهام – عكس اتجاه قانون ساي حيث اننا نقرر هنا ان الطلب على

الانتاج يخلق العرض المناسب له „ ونظراً – لان الطلب الكلي يحدد الانتاج „ فانه من ثم يحدد مستويات التوظف والبطالة (اذا عرفنا حجم القوى العاملة) وكذلك يحدد معدل استخدام المصانع والآلات (اذا عرفنا حجم الرصيد من رأس المال) .

والحدود المفروضة على الناتج الكلي في شكل قيود العرض ، التي اشارت اليها الفقرة السابقة هي قيود مادية . ومن المؤكد انها قيود موجودة في الواقع . فنجد ، مثلاً ، أنه في ظل عرض العمل ، والالات ... والمعدات الرأسمالية وتكنولوجيا الانتاج والمهارات التي كانت موجودة من مائة سنة ماضية او حتى 25 سنة مضت ، انه لم يكن في الامكان انتاج الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الحالي ، وذلك مهما كان حجم الطلب الكلي في ذلك الوقت . ولكن (النقطة الاساسية) هي اننا لانعرف تماماً وبدقة أين تقع هذه الحدود المادية على الناتج الكلي في اية لحظة زمنية معينة . ومن النادر مانجد انه قد تم حتى الاقتراب من هذه الحدود للتعرف عليها. وعموماً نجد انه في الاوقات التي نقترب فيها من هذه الحدود ، فأنه يتم تقييد الطلب الكلي اما نتيجة غير مباشرة لظهور التضخم السريع أو نتيجة لان السياسات العامة قد تعدلت بشكل أو بآخر بحيث ادت الى ذلك . وليس في امكاننا ان نتأكد ابداً مما اذا كان قد تم تقييد الناتج الكلي نتيجة لوجود القيود المادية على عرض العمل ورأس المال ، أو نتيجة لغياب توسع آتٍ في الطلب الكلي .

وعلى العموم ، وبالنسبة لنا الان هنا على الاقل ، فاننا لسنا في حاجة الى ولا نرغب كذلك فى استكشاف كيفية رد فعل العرض بالنسبة للطلب عندما يكون مستوى الطلب الكلي قريباً من المستوى الذي يضغط على قيود الناتج الكلي المادية . وعلى هذا فاننا نقصر اهتمامنا الان فقط على التغيرات في الناتج عند مستوى قريب او اقل من مستوى التوظف الكامل ، المحدد اجتماعياً ، لاستخدام القوى العاملة ، او بعبارة اخرى ضمن القيود التي ترتبط بمفهوم الناتج الممكن والذي عرفناه في الفصل الثالث . ويصبح افتراضنا كما يأتي :

ان الطالب الكلي يخلق العرض المناسب له ، وذلك ضمن الحدود الموضوعة من قبل لمفهوم „ الناتج الممكن " .

وسوف نبدأ في هذا الفصل باستكشاف كيفية تحديد مستوى الناتج الكلي والتوظف وذلك بمساعدة ، نماذج مبسطة جداً في تحديد الطلب الكلي اولاً ، ثم بعد ذلك باستخدام نماذج أكثر تركيباً . وسوف نتناول شرح كيف يمكن لبعض

الحوادث „ الخارجية " أن تؤثر على الطلب الكلي وبالتالي على الناتج . وسوف نعطي أهمية خاصة للطريقة التي تستطيع بها السياسات الحكومية التأثير على الطلب والناتج ، وكيف يمكن ان تستخدم هذه السياسات للابقاء على أو استعادة مستوى التوظف الكامل التقريبي .

وعلى الرغم من اننا نعرف ان الناتج الممكن ثابت عند أية نقطة زمنية الا اننا نعرف ايضاً انه يتغير خلال الزمن . وعلى هذا فحتى اذا كان الطلب الكلي كافياً ومناسباً لتحقيق مستوى التوظف الكامل عند نقطة زمنية معينة ، فان مجرد نمو الناتج الممكن قد يؤدي الى ظهور البطالة اذ لم يحدث تغير في الطلب الكلي. ومن ناحية اخرى فاننا نجد انه على – الرغم من ان هذا النمو في الطاقة الكلية لايؤدي تلقائياً الى خلق نمو مماثل في الطلب الكلي ، الا انه اذا كان اوجود فجوة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي تأثيرات على مستوى الطلب الكلي بحيث تؤدي في النهاية الى زيادته فانه يمكن القول بأن نمو الناتج الممكن قد يؤدي بصورة غير مباشرة الى زيادة ونمو الناتج الفعلي . وبالاضافة الى ذلك ناذا كان الناتج الممكن يفوق الطلب الكلي بصورة مستمرة – بشكل او بأخر – نان النقص الحاصل قد يؤدي ايضاً وبصورة تدريجية الى تخفيض معدل نمو الناتج الممكن ، ويؤدي بذلك ايضاً الى استعادة مستوى التوظف الكامل . ويمكن دمج كل هذه العلاقات المتداخلة بين العرض الكلي والطلب الكلي في نماذج متزايدة التعقيد والتركيب للاقتصاد القومي ككل .

وبطبيعة الحال وحيث ان الناتج الممكن ليس قيداً مادياً فان الطلب الكلي قد يفوق – وهو احياناً مايفوق – هذا الناتج الممكن . واذا افترضنا انه قد تم تعريف مستوى التوظف الكامل „ ومن ثم مستوى الناتج الممكن " بشكل دقيق ، فان أيَ زيادة في الطلب الكلي بحيث يفوق مستواه مستوى الناتج الممكن ، ستعنى وجود درجة غير مقبولة من التضخم . (ومع هذا يجب ان نعرف ان التضخم غير المقبول قد يحدث حتى ولو كان الناتج الفعلي اقل من الناتج الممكن ولكن سيكون لذلك النوع من التضخم تفسيراً اخر) . وعندما نتناول بالبحث طبيعة واثار التضخم فاننا سنتناول ايضاً ما اذا كان من الممكن للتضخم ، الذي ينشأ نتيجة لوجود طلب كلي عند او اعلى من) مستوى الناتج الممكن ، ان يقوم في النهاية بحرق نفسه من خلال تأثيره على حجم الطالب الحقيقي ، وما هي الشروط الضرورية لتحقيق ذلك .

وعلى هذا فان نظريتنا تستخدم مفهومين كليين يستقل بعضهما عن بعض في الاجل القصير ولكن ليس بصورة كاملة . المفهوم الاول هو الناتج الممكن

Potential output والذي يمكن النظر اليه على انه تلخيص لتأثير عوامل متعددة على :: جانب العرض .. في الاقتصاد بحيث يسمح بانتاج ناتج معين . والمفهوم الثاني هو الطلب الكلي **Aggregate demand** والذي يعكس قوة القوى المختلفة التي تؤدي الى تحقيق شراء الناتج الكلي وبالتالي تؤدي الى انتاج هذا الناتج . وعلى الرغم من ان هاتين الكميتين هما كميتان منفصلتان من الناحية النظرية ، الا انه يوجد فيما بينهما انواع عديدة ومركبة من العلاقات المتداخلة والتي سوف تظهرها من حين لاخر . ومع هذا فانه من المهم جداً ان نبقى على هذين المفهومين منفصلين ، وان نعترف بأن معظم العوامل التي تؤثر في احدهما مباشرة قد لاتؤثر في الاخر على الاطلاق على الاقل في اللحظة الاولى .

وتعتبر هذه النظرة الى الاقتصاد الكلي اهم نتائج .. الثورة الكينزية .. (على الرغم ـ وكما اشرنا سابقاً ـ من وجود بعض الاشارات في تحليل ويكسل وربما عند عدد آخر قليل من الاقتصاديين قبل كينز) .

ولقد تمت الاشارة الى الطلب الكلي في المناقشة السابقة كما لو كان هذا الطلب هو كتلة واحدة كبيرة . وبمعنى من المعاني الاساسية فهو كذلك فعلاً اي بمعنى ان القرارات الخاصة بشراء الناتج النهائي لها تقريباً نفس التأثير في الاجل القصير على كل من الناتج والتوظف ، وذلك بصرف النظر عن الشخص الذي اتخذ قرار الشراء (ماذا اشترى) ولاي غرض تم الشراء . ولكن وحتى يمكن معرفه جوهر الطلب الكلي ومعرفه الاسباب التي تؤدي الى تغييره) بدأ الاقتصاديون مباشرة في تجزئة هذه الكتلة (الطلب الكلي) الى عناصرها الرئيسة . وعندما يحاولون تطوير وتحسين فهمهم لواحد من هذه العناصر الرئيسة فانهم يقومون ايضاً بتجزئة هذا العنصر الى عناصر فرعية اخرى .

ويمكن اجراء هذا التقسيم للناتج القومي الاجمالي من ناحية المبدأ باستخدام واحد من العديد من الاسس مثلاً : على اساس المنطقة الجغرافية او على اساس الصناعة او على اساس استخدام رأس المال مقابل العمل ، او على اي اساس آخر . ولكن التفرقة التي تخدم تحليلنا وفهمنا هنا بصورة جيدة هي تلك التفرقة القائمة على اساس فئات المشترين اي بين المستهلكين ، وقطاع الاعمال لاغراض الاستثمار وقطاع الحكومة وبقية العالم . وعلى هذا فانه ليس من المستغرب ان تستخدم نظام الحسابات القومية للدخل هذه التقسيمات الرئيسية للبيانات الفعلية للناتج القومي . الاجمالي او للناتج القومي الصافي حيث ان ذلك هو محصلة طبيعية لهذه النظرة الى مكونات الطلب الكلي .

وكما ننظر ـ على الاقل نظرياً ـ الى التغيرات التي تحدث في الطلب الكلي على انها تغيرات منفصلة عن اية تغيرات في العوامل التي تؤثر في الناتج الممكن (أو العكس بالعكس) حتى ولو كانت هناك علاقات غير مباشرة فيما بينهم ـ فاننا سنعتبر ايضاً ان كل عنصر من عناصر الطلب الكلي قادر على التغير مستقلاً عن العناصر الاخرى ، على الرغم ـ مرة اخرى ـ من اننا سنجد ان لهذه التغيرات تأثيرات على بقية العناصر المكونة للطلب الكلي . وسوف نبدأ ـ في هذا الفصل ـ باعطاء شرح وتفسير لاكبر عنصر من عناصر الطلب الكلي وهو مشتريات المستهلكين او .. الانفاق الاستهلاكي الشخصي Personal consumption expenditures ونقوم بعدئذٍ باستخدام هذا التفسير لتطوير نموذج اولي ومبسط ، ولكنه كاف لاعطاء نتائج هامة في كيفية عمل الاقتصاد الكلي . .

الانفاق الاستهلاكي CONSUMER EXPENDITURES

يمثل الانفاق الاستهلاكي في السنوات الاخيرة مايتراوح بين 62 ، 65 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة. وعلى هذا فاذا عرفنا ماذا يحدد الانفاق الاستهلاكي فاننا نكون قد « شرحنا » الجزء الاكبر من الناتج القومي الاجمالي . وقد يكون من المحتمل ان الاقتصاديين قد فهموا العوامل التي تحدد الانفاق الاستهلاكي بدرجة افضل بكثير من فهمهم للعوامل التي تحدد العناصر الاخرى في الناتج القومي . ومع ذلك وحتى سنوات قليلة مضت فان الكثير من الاقتصاديين لم يكونوا متأكدين تماماً من انهم يعرفون كل ماهو مطلوب معرفته حول ماهي العوامل التي تحدد الاستهلاك الكلي . ولسؤ الحظ . ومع تزايد معرفتهم حول الموضوع فانهم قد اصبحوا غير راضين اكثر من تفسيراتهم . ومن الواضح الان انه مازال هناك الكثير حول الانفاق الاستهلاكي مازال غير مفهوم بصورة كاملة حتى الان . وسوف يتناول الفصلان السادس عشر والسابع عشر وبتفصيل كبير بعض النتائج الهامة النظرية والتطبيقية للدراسات التي تمت خلال السنوات الماضية حول الانفاق الاستهلاكي مع التركيز على بعض الالغاز التي مازالت موجودة حتى الان . ومع ذلك فان هذه الالغاز هي اقل بالتأكيد من الالغاز المرتبطة بالانفاق الاستثماري .

دوال الاستهلاك البسيطة Simple consumption functions

من المحتمل ان يكون اختراع كينز لدالة الاستهلاك consumption function هو أهم ماقدمه كينز الى الاقتصاد الكلي الحديث . وقد قرر كينز انه من الممكن اعتبار الانفاق الكلي على السلع والخدمات الاستهلاكية دالةً مستقرة في الدخل الكلي للمستهلكين . ومن الواضح أنه ـ ضمن الاطار التحليلي الكينزي ـ كان يعني بالدخل ماصار يعرف مؤخرا بالدخل المتاح Disposable income . فاذا رمزنا للاستهلاك الكلي بالرمز (C) والدخل الكلي بالرمز (Y) ، فاننا نجد ان كينز يقرر أن

$$C = C(Y)$$

حيث dC/dY (الميل الحدي للاستهلاك) موجب واقل من الواحد الصحيح . ولقد اطلق كينز على ذلك مأسماه بالقانون النفساني الرئيس Fundemental psychological law ومن الواضح أن كينز لم يكتشف هذا القانون عن طريق تحليل واف للبيانات الاحصائية (حيث انه لم تكن هناك سلاسل زمنية لبيانات الدخل القومي والناتج في ذلك الوقت) ، ولكنه توصل اليه عن طريق الملاحظة والبحث في دوافع الفرد . وعلى الرغم من أنه من الممكن استنباط شيء ما مماثل لقانون كينز من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في السلوك الرشيد للمستهلكين ، الا أنه من الواضح ان كينز نفسه لم يبذل أي جهد للقيام بذلك .

وقد يبدو تأكيد الاقتصادي على مايسمى بقانون نفساني رئيس بناءاً على تأملاته وهو جالس على الكرسي الوثير لكثير من علماء النفس ، على أنه نوع من التحكم الفكري ، بين العلوم المرتبطة بعضها ببعض . ومع ذلك فانه عندما بدأت بيانات الدخل القومي والناتج تصبح متوافرة وذلك بعد فترة قصيرة ، ظهر أن هذه البيانات تدعم بدرجة كبيرة ماذهب الية كينز بعناد .

وأبسط شكل يمكن ان تأخذه دالة الاستهلاك بحيث توفي بشروط كينز هو ذلك الشكل الذي يجعل الانفاق الاستهلاكي كنسبة ثابتة تقريباً (أقل من الواحد) من الدخل الكلي المتاح للانفاق . وخلال فترة ثلاثين عاماً من 1946 الى 1975 فان نسبة ماتم انفاقه من الدخل الشخصي المتاح في الولايات المتحدة كانت في المتوسط 93.3 بالمائة وكانت تتراوح بين زائد او ناقص 2 بالمائة من هذا المتوسط خلال فترة سبعة وعشرون عاماً من هذه الفترة(1) . وكذلك كانت النسبة حول مدى زائد ناقص واحد بالمائة في خمس عشرة سنة من هذه الفترة .

وبوضع هذه النتيجة في شكل معادلة ، فأننا نحصل على وصف مبسط لدالة الاستهلاك :

$$C = 0.9335\, DI$$

حيث (C) هي الاستهلاك الكلي (2)

DI هي الدخل الكلي الشخصي المتاح للانفاق .

ويمكن تفسير حقيقة ان (C) الانفاق الاستهلاكي الكلي لم تكن مساوية لنسبة 0.9335 من الدخل الكلي الشخصي المتاح للانفاق ، اما على اساس وجود اخطاء في قياس الانفاق الاستهلاكي أو في قياس الدخل المتاح أو وجود بعض العوامل الاخرى التي تؤثر على الانفاق الاستهلاكي غير الدخل المتاح للانفاق "DI" . ومع ذلك فانه مازالت هناك امكانية اخرى لتفسير هذه الحقيقة ، وهي اعتبار أنّ المقدار $(0.9335\, DI)$ يمثل "القيمة التوازنية" للانفاق الاستهلاكي ، اذا كان لدى المستهلكين القدرة الكاملة على تعديل انفاقهم طبقاً (للتغيرات) في قيمة (DI) ، ولكنهم لم يكونوا في حالة توازن في بعض (او كل) السنوات بالنسبة الى (اي انهم لم يكونوا راضين تماماً) انفاقهم ، وذلك اذا عرفوا مقدماً ماكان يجب ان تكون عليه دخولهم . ومع ذلك ، فان تأثير كل من الاخطاء ، أو التأثيرات الاخرى ، أو غياب التوازن كان تأثيراً "عشوائياً" تقريبا ، حيث أنّ الجمع الجبري لمتوسط نسبة الانحرافات عن العلاقة الاساسية للاستهلاك كان يساوي الصفر تقريباً . وان الانحرافات قد ظهرت لتكون موزعة توزيعاً "طبيعياً" حول المتوسط .

(1) ان القيم التي وقعت خارج المدى بين 91.35 ، 95.35 بالمائة كانت 97.1 في سنة 1947 ، 96.4 في عام 1949 91.7 في عام 1975 .

(2) اننا نستخدم في الواقع هنا مفهوم "الانفاق الشخصي" Personal out lays الذي يستخدم في حسابات الدخل القومي في الولايات المتحدة ، وهو حاصل جمع "الانفاق الاستهلاكي الشخصي" والفائدة المدفوعة من قبل المستهلكين "والتحويلات الشخصية الى الخارج . ومع ذلك فان الانفاق الاستهلاكي الشخصي يمثل حوالي 98 بالمائة من الانفاق الشخصي .

والواقع فاننا لايجب ان نندهش من حقيقـة أن الاستهلاك يتوقف على الاقل بصورة رئيسية على الدخل المتاح وانه يمثل الجزء الاكبر منه. ويرجع ذلك الى أنّ الكثير من العائلات تقوم بانفاق كل دولار يصل الى يدها وتحصل عليه . وايضاً نجد أن الكثير من العائلات والافراد ، مع تزايد دخولهم يجدون أيضاً ان حاجاتهم في تزايد مستمر ، أي أنهم اذا تسلموا أكثر فانهم سينفقون أكثر . ومع ذلك فاننا نعلم أيضاً ان الكثير من العوائل بصرف النظر عن التغيرات في الدخل هي عائلات مدينة بصورة مستمرة ، وفي بعض الحالات مدينة الى ذلك الحد الذي يسمح به الدائنون . ونجد ان الكثير من العوائل تقوم بالادخار ــ اذا كانت تدخر جزءاً من دخلها المتاح فقط اذا كانت « مضطرة » الى ذلك عن طريق الالتزام التعاقدي بدفع أقساط البنك العقاري مثلاً ، أو وثيقة تأمين أو قرض طويل الاجل أو من خلال الاستقطاع المباشر من رواتبهم لغرض دفع أقساط السندات الادخارية أو المساهمة في نظام معين للتقاعد (حيث أن مساهمتهم في الضمان الاجتماعي قد تم استقطاعها من الدخل فعلاً) . وتمثل هذه الادخارات التعاقدية جزءاً كبيراً من الادخارات الشخصية .

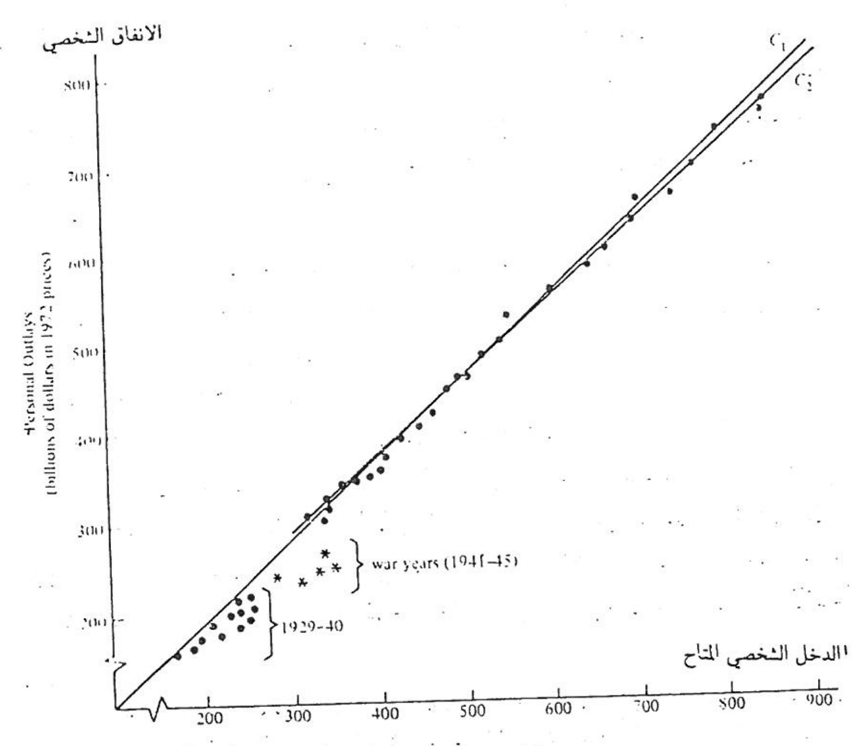
ومع ذلك فاننا نجد أن الضغط الذي لايقاوم والتوسع المستمر في الحاجات البشرية تفسر أكثر مما يجب . وذلك نظراً لأننا نجد فعلاً أنّ كثيراً من العائلات تقوم بادخار شيء ما ، وأن بعض العائلات ذات الدخل المتوسط والعالي تقوم بادخار جزءاً ليس صغيراً من دخولهم المتاحة للانفاق . وكذلك فانهم يدخرون سنة بعد أخرى ــ على الاقل في السنوات التي تمثل قمة قوتهم في الحصول على دخول ــ وعلى هذا فانه كما يبدو فانه الادخار هو سلعة تتنافس مع بقية السلع والخدمات وتنال نسبة صغيرة من معظم الدخول ومعظم الزيادة في الدخول . ونحن في حاجة الى ان نتعرف على كيف يمكن أن نقرر شكل المنافسة بين الاستهلاك والادخار لكل دولار دخل . ومع ذلك فسوف نؤجل كل انتباة جاد الى نظرية الادخار الفردي حتى فصل لاحق .

اشتقاق دوال الاستهلاك بواسطة الانحدار الاحصائي

Consumption Functions by Statistical Regression

يوضح لنا الشكل رقم (6 ــ 1) الاستهلاك الكلي للولايات المتحدة (الانفاق الفردي) وذلك باسعار 1972 وذلك على المحور العمودي وكذلك الدخل الكلي المتاح للانفاق وذلك باسعار 1972 على المحور الافقي خلال الفترة من 1929 وحتى

1975 . وارقام كل من الاستهلاك الكلي (C) والدخل المتاح للانفاق -Y هي الارقام المسجلة في حسابات الدخل القومي والناتج للولايات المتحدة . ويقاس مستوى الاسعار (Pi) بواسطة معامل الانكماش للانفاق الشخصي الاستهلاكي (PCE) باعتبار سنة 1972 تساوي 100 . ويوضح الشكل أيضاً دالتين للاستهلاك . الدالة الاولى (C_1) التي توضح الاستهلاك الحقيقي عند كل مستوى للدخل على أنه يساوي 0.9335 مضروبة في الدخل الحقيقي المتاح للانفاق أي ($\frac{C}{P} = 0.9335 \frac{DI}{P}$ وحيث أن الانفاق الاستهلاكي (C) قد بلغ في المتوسط 93.35 من الدخل المتاح للانفاق DI خلال السنوات 1947 , 1972 فان C/P كانت أيضاً 93.35 من الدخل الحقيقي (DI/P) .



الشكل رقم 6 ــ 1 .

والدلة الثانية (C_2) هي دالة – في الواقع – تم « ملائمتها » – للبيانات بواسطة الانحدار الاحصائي خلال فترة ثلاثون سنة من 1947 الى 1975 . والخطوات الاحصائية المستخدمة هنا نفترض ان الدالة خطية – من بين كل الدوال الممكنة – التي تجعل مجموع مربعات الانحرافات بين كل قيمة فعلية للاستهلاك الحقيقي C/P_r وبين كل قيمة مماثلة تقديرية – C/P محسوبة على اساس هذة الدالة ، هي اقل مايمكن والمعادلة التي نحصل عليها هي :

$$\frac{C}{P} = 12.25 + 0.9130\frac{DI}{P} \qquad (R^2 = 0.99885)$$[3] (2)

و « تتنبأ » هذه الدالة بأن حجم الانفاق الاستهلاكي الكلي في أية سنة معبراً عنة باسعار 1972 سوف يكون مايساوي 12.25 بليون دولار زائداً 91.3 بالمائة من الدخل المتاح للانفاق في هذه السنة . ومن الواضح ان الفرق بين الدالة الاولى والدالة الثانية هو فرق بسيط وان أي من الدالتين تستطيع أن « تفسر » الانفاق الاستهلاكي السنوي بصورة جيدة جداً ومع ذلك فأن الانحدار الاحصائي هو طريقة مفضلة بطبيعة الحال .

ويوافق معظم الاقتصاديون على أنه من الافضل ربط الانفاق الاستهلاكي الحقيقي بالدخل الحقيقي المتاح للانفاق وذلك كي يظهر في الدالة الثانية بدلاً من ربطه بالدخل النقدي . كما يفترضون ايضاً ان المستهلكين لن **يغيروا من انفاقهم الاستهلاكي** الحقيقي في الحالة الاعتيادية – اذا ان معامل التحديد او معامل الارتباط The coefficient of determination (R^2) للدالة هو مقياس يدل على مدى « جودة الملاءمة » . فاذا كان الارتباط بين الاستهلاك والدخل المتاح ارتباطاً كاملاً (اي كل نقطة في الشكل 6 – 1 تقع تماماً على المنحني (C_2) فان R^2 تكون مساوية للواحد الصحيح . ومن ثم فان قيمة 0.99885 للمعامل في هذه الحالة يمكن تصويرها على أساس انها تشرح 99.885 من الانحرافات (المربعة) – الكلية

3) ان معامل التحديد او معامل الارتباط coefficient of determination (R^2) للدالة هو مقياس يدل على مدى « جودة الملاءمة » . فاذا كان الارتباط بين الاستهلاك والدخل المتاح ارتباطاً كاملاً (اي كل نقطة في الشكل 6 – 1 تقع تماماً على المنحنى (C_2) فان R^2 تكون مساوية للواحد الصحيح . ومن ثم فان قيمة 0.99885 للمعامل في هذه الحالة يمكن تصويرها على اساس انها تشرح 99.885 من الانحرافات (المربعة) – الكلية لكل (C_1) على حدة من متوسط الاستهلاك خلال الفترة كلها والمقدار الباقي وهو 0.115 يمثل بعض الاخطاء القياسية ، والتقلبات العشوائية والاختلال المؤقت / او التأثير الصافي للعوامل الاخرى التي تؤثر بصورة منتظمة على حجم الاستهلاك .

لكل (C) على حدة من متوسط الاستهلاك خلال الفترة كلها والمقدار الباقي وهو 0.115 يمثل بعض الاخطاء القياسية ، والتقلبات العشوائية والاختلال المؤقت أو التأثير الصافي للعوامل الاخرى التي تؤثر بصورة منتظمة على حجم الاستهلاك . زادت (او انخفضت) دخولهم النقدية بنفس النسبة التي تزيد (او تنخفض) بها الاسعار ولكنهم سوف يغيرون من انفاقهم الاستهلاكي الحقيقي اذا تغيرت دخولهم النقدية بنسبة أكبر من او اقل من التغير في الاسعار . وبالاضافة الى ذلك فان معظم الاقتصاديين يوافقون ايضاً على أنه من الافضل ان يتم هذا الربط على أساس المعدل الفردي ، على أساس ان تغيراً ما في الدخل الكلي ، والذي يعكس فقط النمو السكاني ، سوف يؤثر على الاستهلاك الكلي بصورة تختلف عن التغير في معدل الدخل الفردي ، ودالة الاستهلاك التي يمكن ملاءمتها مع بيانات الدخل الفردي للسنوات 1950 – 1975 هي :

$$\frac{C}{Pop \times P} = 112.01 + 0.8983\frac{DI}{Pop \times P} \qquad (R^2 = 0.99695) \qquad (3)$$

حيث (PoP) يمثل عدد السكان ، (P) هي معامل الانكماش للانفاق الاستهلاكي مرة اخرى (PCE) . وتتنبأ هذه الدالة بان الانفاق الاستهلاكي الفردي باسعار 972 سوف يكون 112 دولاراً مضافاً اليها 89.83 بالمائة من الدخل الفردي المتاح للانفاق مقاساً باسعار 1972 . واذا قمنا بضرب كل من الطرفين في المعادلة رقم (3) بعدد السكان (PoP) فاننا نحصل على شكل جديد للاستهلاك الكلي كما يأتي : –

$$\frac{C}{P} = 112.01\,Pop + 0.8983\frac{DI}{P} \qquad (3a)$$

وتختلف المعادلة رقم (3a) عن المعادلة رقم (2) فقط في أن الحد الأول في الجانب الايمن من المعادلة رقم (3a) ليس ثابتاً وأنما يتغير بتغير السكان . وسنلاحظ هنا أن معامل الدخل المتاح للانفاق هو أقل من المعامل في المعادلة رقم (2) . ويرجع ذلك الى أن جزءاً من الانفاق الاستهلاكي (C) يتم شرحة الآن بواسطة نمو السكان ومن ثم فان جزءاً أقل من الانفاق الاستهلاكي يتم تفسيرة الآن بواسطة ارتفاع الدخل ومع ذلك فاننا نرى أنه اذا قارنا بين معامل الارتباط R^2 لكل من المعادلتين فان المعادلة رقم (2) تعتبر أكثر ملاءمة لتفسير الاستهلاك من المعادلة رقم (3). وبالاضافة الى ذلك فان مستويات الاستهلاك الكلي التي يتم التنبؤ بها بواسطة المعادلة رقم (3a) – لمعظم السنوات – لاتختلف بشكل جوهري

عن تلك المستويات التي نحصل عليها عن طريق استخدام المعادلة رقم (2) أو باستخدام المعادلة رقم (1) . وهذا صحيح نظراً لأن الحد الثابت في المعادلة رقم (3) أو في المعادلة رقم (2) ليس بعيداً عن الصفر أو بعبارة أخرى نظراً لأن الاستهلاك الحقيقي الفردي يتناسب تقريباً مع الدخل الحقيقي الفردي . وعلى هذا فان القيمة العددية للحد PoP 112.01 هي صغيرة بالنسبة الى القيمة العددية للاستهلاك (C) (والتي تصل الى حوالي 22.5 بليون دولار اذا كان عدد السكان 200 مليون نسمة) وأن الاستهلاك الكلي معبراً عنه بالاسعار الثابتة يتناسب أيضاً مع دخل المستهلكين الحقيقي المتاح . أما اذا كانت الثوابت في المعادلة رقم (2) أو معامل السكان في المعادلة رقم (3a) كبيرة فان التنبؤ بواسطة أي منها سوف يختلف عن التنبؤ الذي يتم بواسطة الاخرى . وهنا نستطيع أن نختبر صحة الفرض الخاص بأنه من الممكن توصيف سلوك المستهلك بأنضل صورة ممكنة اذا أخذنا حجم الاستهلاك الفردي ، وذلك بمقارنة معامل الارتباط (R^2) (والخصائص الاحصائية الاخرى) لكل من المعادلتين رقم (2) و رقم (3) .[4]

الاستهلاك ، الادخار والميل الى الاستهلاك

Consumption, Saving, and the Propensity to Consume

ان وجود علاقة خطية بسيطة بين الاستهلاك والدخل المتاح للانفاق يتضمن ايضاً وجود علاقة خطية بسيطة بين الادخار الشخصي والدخل المتاح للانفاق وكذلك بين الاستهلاك والادخار الشخصي، ويرجع ذلك الى ان الادخار الشخصي هو ببساطة الفرق بين الدخل المتاح للانفاق والاستهلاك

$$S \equiv DI - C \qquad (4)$$

---

4) وكما اوضحنا سابقاً (ملاحظة رقم (2) فان كلا من الفوائد المدفوعة بواسطة المستهلكين (ماعدا فوائد القروض العقارية) ... وتحويلات الافراد الى الخارج لا يدخل في حساب الانفاق الاستهلاكي الشخصي. فاذا استبعدنا هذين المنصرين وتمثلنا مفهوم الاستهلاك بالانفاق الاستهلاكي الشخصي فقط فاننا نستطيع اعادة حساب المعادلتين رقم (2) (3) كما يأتي

$$\frac{C}{P} = 18.638 + 0.88050\frac{DI}{P} \qquad (R^2 = 0.99806) \qquad (2a)$$

$$\frac{C}{P} = 171.89 + 0.85771\frac{DI}{P \times Pop} \qquad (R^2 = 0.99719) \qquad (3b)$$

فاذا افترضنا وجود العلاقة الخطية العامة الآتية :

$$C = c_0 + c_1DI \qquad (5)$$

بين الاستهلاك والدخل المتاح للانفاق واذا قمنا باحلال (5) في المعادلة رقم (4) وبعد اعادة ترتيب الحدود فاننا نحصل على المعادلة :

$$S = -c_0 + (1 - c_1)DI \qquad (6)$$

والتي يمكن ان نوصفها بانها **دالة ادخار Saving function** وهي ترتبط بدالة الاستهلاك رقم (5) . وبنفس الطريقة فاننا اذا قمنا بالاحلال بين المعادلتين رقم (6) ، (5) فاننا يمكن أن نحذف الدخل المتاح من الصورة ونحصل على **دالة الاستهلاك الادخارية CS function** كما يلي :

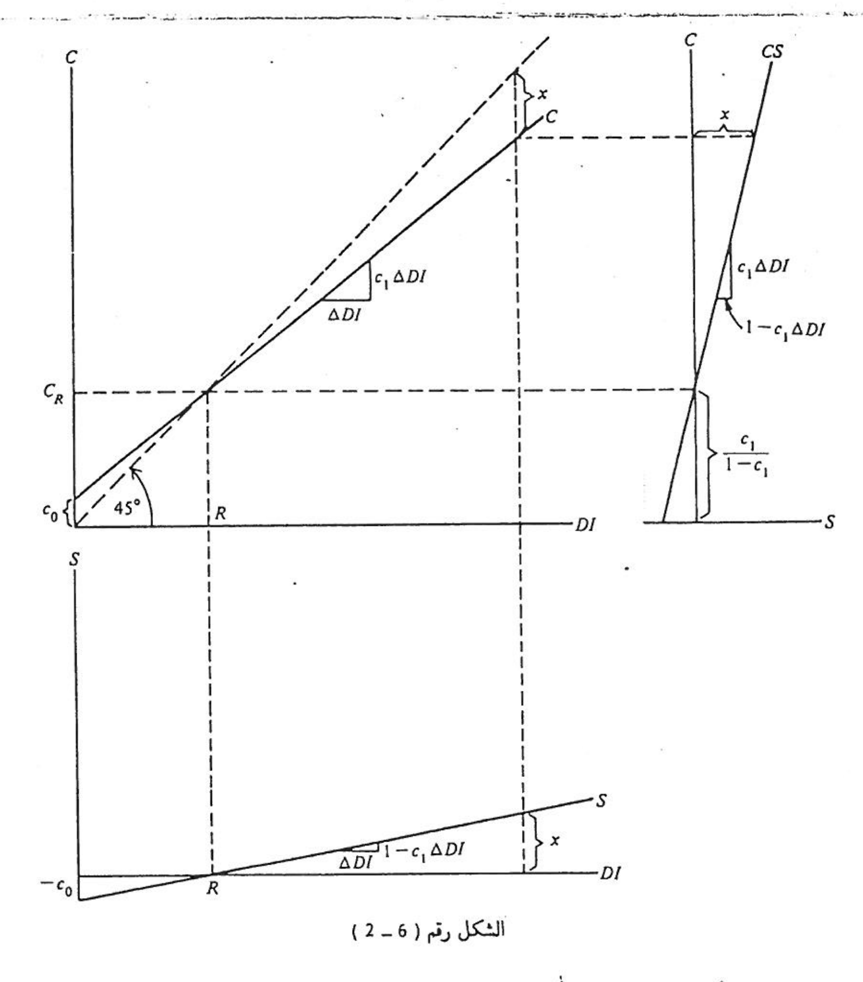
$$C = \frac{c_0}{1 - c_1} + \frac{c_1}{1 - c_1}S \qquad (7)$$

ويمكن تصوير العلاقة بين هذه الدوال الثلاث بواسطة الرسم كما هو موضح الشكل رقم (6 ـ 2) حيث يسمح انا الخط القطري ذو زاوية مقدارها 45 من نقطة الاصل في الربع $DI : C$ ان نقيس الدخل المتاح للانفاق (DI) سواء على المحور الانقي او على المحور العمودي. وعلى هذا نان المسافة العمودية بين الخط القطري وخط الاستهلاك تقيس لنا حجم الادخار . ويتم توضيح هذه الكمية في الربع $DI : S$ الذي يأتي اسفل الربع DI:C مباشرة . في حين يتم رسم العلاقة الثالثة في الربع $C : S$ حيث يوضح لنا قيم (C) و (S) من الرسمين السابقين .

فاذا كانت $c_1 < 1$ (كما هو مرسوم) فان الادخار سيكون سالباً لكل قيم الدخل المتاح التي تقل عن المستوى (R) وأن كلاً من منحني دالة الادخار ومنحني دالة (CS) يتجهان الى أعلى الى جهة اليمين . وتميل كل الشواهد الى تأكيد الفرض القائل بأن $c_1 < 1$. وتدل هذه الشواهد ايضاً على ان C_0 تقترب من الصفر فيما عدا في الفترة الزمنية القصيرة جداً فقد لاتساوي الصفر) .

فاذا كانت $c_0 = 0$ فان كل الدوال في الشكل رقم (6 ـ 2) سوف تبدأ من نقطة الاصل وتصبح الدوال الخاصة بها في هذه الحالة كما يأتي

$$C = c_1DI \qquad S = (1 - c_1)DI \qquad C = \frac{c_1}{1 - c_1}S$$



الشكل رقم (2 ـ 6)

ويجب أن يكون واضحاً هنا ان كل علاقة من هذه العلاقات الدالية تتضمن العلاقتين الاخريتين . وقد نجد أنه من المناسب لبعض الاهداف المختلفة ان نستعمل واحداً من بينها سواء بهدف تأكيد الشواهد التطبيقية حول انفاق المستهلك والمشاكل التي تثيرها هذه الشواهد أم في بناء نماذج للاقتصاد الكلي .

وسنحتاج هنا وقبل الاستمرار في التحليل الى ادخال بعض المفاهيم التي تستخدم بكثرة في مجال استخدام هذه الدوال الثلاث . ونجد مثلاً ان الميل (c_1) في دالة الاستهلاك كثيراً مايوصف بانه **الميل الحدي للاستهلاك Marginal propensity to consume** (MPC) وكذلك المكمل له ($1 - c_1$) على اساس أنه

الميل الحدي للادخار (MPS) Marginal propensity to save . وسنجد ان حاصل جمع كل منهما يجب ان يساوي الواحد الصحيح بالتعريف، والمفهوم المرتبط بمفهوم الميل الحدي للاستهلاك هو مفهوم **الميل المتوسط للاستهلاك Average propensity to consume** (APC) ، وهو نبساطة نسبة مايستهلك من الدخل أو C/DI وكذلك نجد ان الميل المتوسط للادخار **average propensity to save** (APS) هو S/DI . فاذا كانت دالة الاستهلاك دالة خطية فان الميل الحدي للاستهلاك c_1 يكون ثابتاً وكذلك يكون الميل الحدي للادخار ($1 - c_1$) ثابتاً الا انه ليس من الضروري ان تكون الميول المتوسطة ثابتة ، ويتم توضيح ذلك كما يأتي :

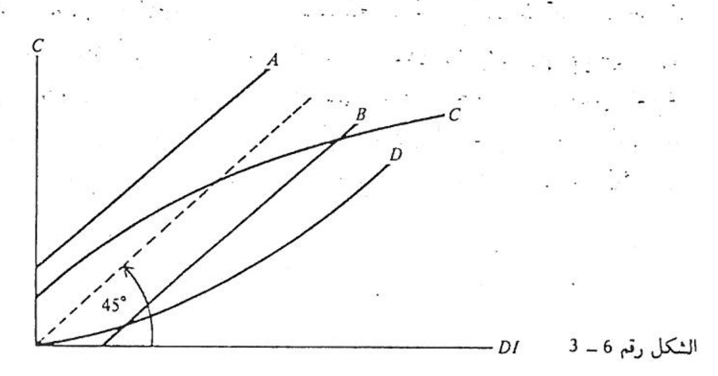
$$APC = \frac{C}{DI} = \frac{c_0 + c_1 DI}{DI} = \frac{c_0}{DI} + c_1$$

$$APS = \frac{S}{DI} = \frac{-c_0 + (1 - c_1)DI}{DI} = \frac{-c_0}{DI} + (1 - c_1)$$

فاذا كانت c_0 موجبة فأن (APC) يصبح موجبا واكبر من MPC وانه يتناقص في اتجاه قيمة MPC كلما زاد الدخل (ويكون MPC اكبر من الواحد عند المستويات المنخفضة للدخل اي كلما اقترب الدخل المتاح (DI) من الصفر) . وبنفس الطريقة يمكن القول ان (APS) يكون دائماً اقل من MPS وانه يرتفع في اتجاه الميل الحدي للادخار كلما زاد الدخل (DI) (ويكون APS اقل من الصفر عند المستويات المنخفضة من الدخل) . اما اذا كانت $c_0 = 0$ فأن الميول المتوسطة تساوي الميول الحدية المقابلة لها وكل منها ثابت بالطبع دائماً موجبة واقل من الواحد الصحيح .

ومن السهولة ان نتصور وجود دالة استهلاك غير خطية فمثلا ، من الممكن ان يكون الميل الحدي للاستهلاك (MPC) اقل من الواحد ولكنه يتناقص كلما زاد الدخل مع كون الميل المتوسط للاستهلاك APC اقل من الواحد. (ولقد كان كينز وهو مخترع دالة الاستهلاك مقتنعاً بأن الدالة لها هذه الخصائص) . كما يمكن ان يكون الميل الحدي للاستهلاك اقل من الواحد ولكنه يرتفع كلما زاد الدخل مع استمراره اقل من الواحد مثله مثل الميل المتوسط. وكتمرين فانه يجب على القاريء رسم الدوال التي وضحناها الان كما يجب عليه ان يشرح كل من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك لكل دالة استهلاك ممكنة من الدوال التي تظهر في الشكل

رقم 6 ـ 3. ويقوم برسم دوال الادخار المقابله لهذه الدوال ، كما يقوم بشرح الميل الحدي والميل المتوسط للادخار لهذه ـ الدوال كما يجب عليه ايضاً ان يحدد ماهي الدالة (اذا وجدت) التي تتلاءم مع افتراضات كينز حول شكل دالة الاستهلاك .



الشكل رقم 6 ـ 3

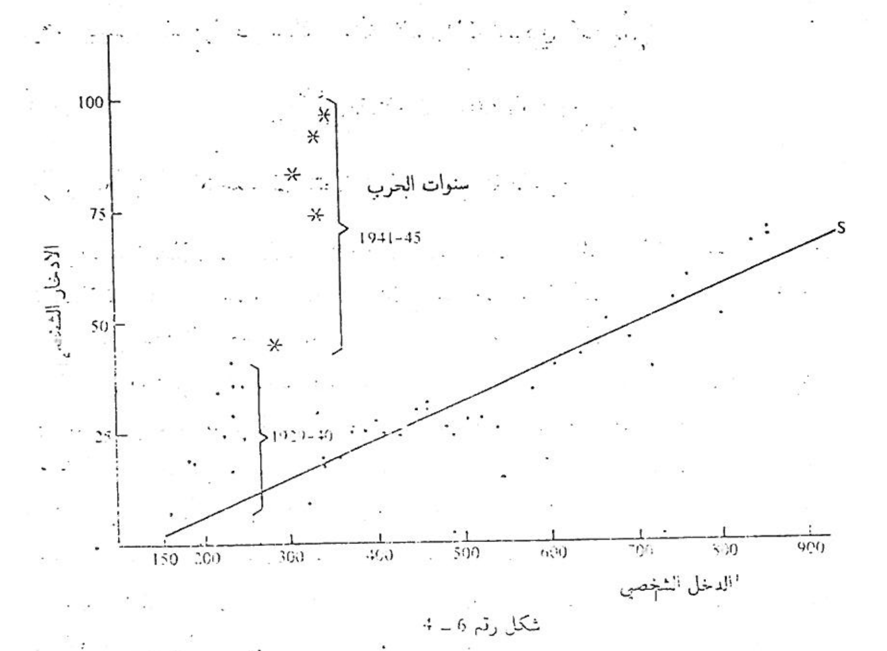
دوال الادخار الاحصائية

Statistical saving functions

اذا اخذنا الحقيقة التي تؤكد وجود دالة ادخار مقابلة لكل دالة من دوال الاستهلاك في الاعتبار فانه يمكننا بطبيعة الحال ، أن تستكشف طبيعة العلاقة التطبيقية بين كل من الدخل المتاح (DI) والاستهلاك (C) والادخار (S) وذلك باستخدام البيانات الخاصة بالادخار S ، والدخل المتاح (DI) (او بين كل من (C) (S) بدون وجود (DI) . ويوضح الشكل رقم 6 ـ 4. البيانات الخاصة بالسنوات 1946 الى 1975 على المحور العمودي S/P وعلى المحور الافقي DI/P (حيث (S) هي الادخار الشخصي ، (P) هي معامل الانكماش للناتج القومي الاجمالي المستخدم في تحويل الادخار من الادخار النقدي الى الادخار الحقيقي وذلك باستخدام اسعار عام 1972 كسنة اساس تساوي 100) .

وبملاءمة أنحدار خطي للبيانات الموضحة بالشكل 6 ـ 4 فاننا نحصل على دالة الادخار التالية : ـ

$$\frac{S}{P} = -12.25 + 0.0870\frac{DI}{P} \qquad (R^2 = 0.88772) \qquad (8)$$



شكل رقم 6 ـ 4

وحيث اننا نجد ـ أنه اذا كانت (C) تتوقف على (DI) نأن ... العلاقة المقابلة لدالة الاستهلاك (اي دالة الادخار) يجب ان تكون .

$$S = -c_0 + (1 - c_1)DI \qquad (6)$$

ناننا نستطيع ان نستخدم القيم العددية للمعادلة رقم (8) لاشتقاق دالة احصائية غير مباشرة للاستهلاك كما يأتي

$$\frac{C}{P} = 12.25 + 0.9130\frac{DI}{P} \qquad (9)$$

وسنلاحظ هنا مباشرة ان هذا التقدير غير المباشر لدالة الاستهلاك يتطابق مع التقدير المباشر الذي سبق اشتقاقه (المعادلة رقم 2) .

اما اذا كان الاساس هو نصيب الفرد نأن دالة الادخار تكون

$$\frac{S}{Pop \times P} = -112.01 + 0.1017\frac{DI}{Pop \times P} \qquad (R^2 = 0.80760) \qquad (10)$$

وهذا يعطينا تقديراً غير مباشر لدالة الاستهلاك الفردي كما يأتي ،

$$\frac{C}{Pop \times P} = 112.01 + 0.8983 \frac{DI}{Pop \times P} \qquad (11)$$

والتي يمكن ان نلاحظ انها تتطابق ايضاً مع المعادلة رقم (3) .

وهناك اختلاف ـ بطبيعة الحال ـ بين " جودة الملائمة " لكل زوج من دوال الاستهلاك والادخار وذلك كما هو واضح من مقارنة الشكلين رقم (6 ـ 1) (6 ـ 4) او من مقارنة معامل التحديد (R^2) لكل من المعادلات (2) (8) او (3) (10) . ويعكس هذا الاختلاف حقيقة ان خطأ ما في الحسابات او اختلالاً ما يؤثر على مدى ارتباط الاستهلاك بالدخل المتاح (DI) يصبح خطأ ما في الحسابات او اختلالاً ما (بنفس المقدار ولكن باشارة مخالفه) يؤثر على ارتباط (S) بالدخل (DI) . ولكن نظراً لان الادخار ($\bar{S}$) هو تقريباً عشر قيمة الاستهلاك (C) فأن الخطأ النسبي او الاختلال النسبي يصبح عشرة اضعاف قوته .

وقد نناقش بحق ان (R^2) يجب ان يستخدم لتحديد مدى جودة الملائمة للعلاقة الاحصائية للاستهلاك (الادخار) . ومع ذلك ـ فحتى المعامل المنخفض ـ الذي يظهر في دالة الادخار ـ هو من الارتفاع بحيث يكون كافياً للتأكيد على انه توجد علاقة واضحة بين المتغيرين . وبطبيعة الحال فأن مجرد وجود ارتباط احصائي بين الاستهلاك($\bar{C}$) والدخل المتاح للانفاق (او بين اي زوج من هذه المتغيرات) لا يبرهن على أي شيء بخصوص (السببية) . وفي هذه الحالة فأن اتجاه السببية يمكن ان يكون في اتجاه عكس لما يمكن ان نقرره هنا بمعنى ان يكون الاستهلاك هو الذي يحدد الدخل المتاح كما يمكن ان يكون اتجاه السببية في كل من الاتجاهين او ان يكون كل من الدخل المتاح والاستهلاك محددين بوساطة متغير ما آخر او بوساطة مجموعة من المتغيرات والتي لا يوجد فيما بينها اي ارتباط سببي . وكل مايمكن ان نستنتجه هنا من دراسة البيانات هو ان " الحقائق " متناسقة او غير متناسقة مع تفسير ما . ويمكن ان تكون هذه الحقائق متناسقة مع ـ او حتى اكثر تناسقاً مع ـ تفسير آخر بديل [5]

5) وفي حالتنا هذه فانه يوجد تفسير آخر متضمناً في النموذج البسيط الذي سوف نتناوله في الفصل القادم . وهنا التفسير البديل هو أن الاستهلاك هو محدد رئيس للدخل المتاح ($\bar{DI}$) ونكون قد ازلنا واحدة من المراحل . ويوجد ملحق في نهاية الفصل يتعرض للتعرف على ماذا كان هذا المسبب العكسي يستطيع ان يشرح العلاقات الاحصائية التي سبق وأن قسناها بصورة جيدة (والنتيجة هي أنه لا يمكن ذلك) .

صحة الدالة البسيطة للاستهلاك

Validity of the Simple Consumption Function

اوضحنا في الصفحات السابقة ـ الشواهد التي تدل على ان التغيرات في الدخل المتاح للانفاق تشرح معظم التغيرات التي نلاحظها على مشتريات المستهلكين. وليس هدف هذا التوضيح هو تدعيم النتيجة التي تقرر ان هذا هو كل مانحتاج الى معرفته من اجل أن نفهم الدور الذي يقوم به الانفاق الاستهلاكي في تحديد مستوى حجم الناتج القومي الاجمالي. ويهدف هذا التوضيح اساساً الى ،

(أ) اعتباره نقطة بداية لتحليل لاحق ـ اكثر تفصيلاً واكثر انتقاداً للعوامل التي تحدد الاستهلاك الكلي .

(ب)أنه يمدنا باساس لنماذج الاقتصاد الكلي الساكنه والبسيطة التي سوف نفصلها في الاجزاء الثالث والرابع من هذا الكتاب . ونفترض هذه النماذج بصورة عامة ان الاستهلاك يتوقف اساساً ـ على الدخل المتاح للانفاق وليس على اي شيء آخر سواه .

ولقد حاولنا أن نقترح ـ من ناحية ـ بانه توجد أسس تجريبية قوية ومقبولة تدعم الافتراض المستخدم في النماذج المبسطة ، حيث يبدو متناسقاً بصورة عامة مع البيانات المتاحة . ومع ذلك فاننا حاولنا ايضاً ان نوضح بانه يوجد هناك الكثير ـ ماهو معروف وما هو غير معروف وعلينا ان نتعلمه ـ حول محددات الاستهلاك . ولقد لاحظنا ان الدالة البسيطة التي استخدمت لم يتم اشتقاقها من النظرية الاقتصادية لسلوك المستهلك ، مما يتضمن ان هذه النظرية قد تحدد لنا شكلاً اخر للعلاقة بين الاستهلاك وبين الدخل المتاح للانفاق . ولقد ذكرنا انفسنا بأن النتائج الاحصائية لاتؤكد السببية في أي الحالات . ولقد اشرنا ايضاً الى ان هذه العلاقة (أو اي علاقة اخرى) قد تكون صحيحة فقط في اقتصاد في حالة توازن ـ كامل (والتي لن تكون ابداً) واننا بحاجة الى تفسير آخر (أو على الاقل تفسيراً اكثر تركيباً) للتحركات الفعلية في عالم الانفاق الاستهلاكي الواقعي، واخيراً فاننا قد اوضحنا بانه قد تكون هناك حاجة الى بعض العوامل الاخرى خلاف الدخل المتاح للانفاق للتوصل الى تفسير كامل للانفاق الاستهلاكي .

وكل مانحاول الوصول اليه هنا هو أن دالة الاستهلاك البسيطة هذه هي " أداة عملية " لاتتناقض مع البيانات المتاحة . واذا اخذنا هذه النتيجة في الاعتبار فاننا نستمر في ادخال هذه العلاقة في بعض النماذج المبسطة جداً ومع ذلك فهي مفيدة

جداً من وجهة نظر البحث التلقائي التي تساعدنا على ترتيب افكارنا حول بعض القوى الرئيسية التي تعمل في اقتصادنا . وتسمى هذه النماذج بالنماذج الكينزية لانها تقوم على دعامة اساسية هي دالة الاستهلاك الكينزية .

النموذج الكينزي بدون قطاع حكومي

THE KEYNESIAN MODEL WITHOUT GOVERNMENT

سوف نبدأ الآن بابسط انواع النماذج على الاطلاق وهذا النموذج يرتبط بعالم خيالي لاتوجد فيه حكومة ومن ثم لاتوجد مشتريات حكومية (ولا تحويلات ولا ضرائب) . وسوف نفترض ايضاً ان قطاع الاعمال لايحتفظ بأي جزء من ايراداته وانه لاتوجد تبادلات دولية من اي نوع . وفي مثل هذا العالم فانه يمكن تبسيط الحسابات القومية بشكل اكثر مما اوردناه في الفصل الثاني ويصبح كل من الناتج الصافي القومي والدخل القومي ، والدخل المتاح للانفاق جميعها متطابقة وبالتالي يمكن تمثيلها جميعاً برمز واحد هو (Y) والذي يمكن ان يمثل اي واحد من هذه المتغيرات .

واذا نظرنا الى الناتج القومي الصافي (Y) على اساس انه حاصل جمع الاستهلاك والاستثمار الصافي (الذي يعتبر متغيراً خارجياً تلقائياً حتى نشير الى عكس ذلك)(6) فاننا نحصل على :

$$Y = C + i \qquad (12)$$

وسوف نبسط الرموز التي تستخدمها بافتراض ان هذه القيم هي قيم يتم التعبير عنها بوساطة الاسعار الثابتة (ومن ثم فان قيمها النقدية يمكن ان تكتب الان في صورة PY ، PC ... الخ) . وفي استطاعتنا اضافة دالة استهلاك كما يأتي :

$$C = c_0 + c_1 Y \qquad (13)$$

6 : يمكن النظر الى المعادلة رقم (12) ليس فقط على اساس انها تعريف للناتج Y، ولكن على اساس انها شرط توازني ايضاً وذلك اذا عرفنا (C) على انها الاستهلاك المخطط او المرغوب فيه كما هي في المعادلة رقم (13) واذا افترضنا ايضاً ان المنتجين سيستمرون في انتاج اي مستوى من الناتج فقط اذا تساوى هذا المستوى مع الكميات التي يرغبون في بيعها .

حيث ان (Y) تمثل الان الدخل المتاح للانفاق ونفترض ان قيمة الميل الحدي للاستهلاك (c_1) موجبة واقل من الواحد الصحيح ، وان قيمة الثابت (c_0) يمكن ان تكون موجبة ، او سالبة ، او مساوية للصفر ويمكن ان تحدد ايضاً اننا نتناول مستويات (Y) المختلفة الى ذلك المستوى الذي يتضمن مستوى انتاج ممكن ثابت .

واذا قمنا باحلال المعادلة رقم (13) في المعادلة رقم (12) نحصل على :

$$Y = c_0 + c_1 Y + I$$

أو

$$Y = \frac{1}{1 - c_1}(c_0 + I) \qquad (14)$$

ونستنتج من المعادلة رقم (14) انه لكل مستوى من الاستثمار (I) يوجد لدينا مستوى من الناتج (Y) .

فمثلاً اذا كانت $c_0 = 12$ ، $c_1 = 0.75$ فأن المعادلة رقم (14) تصبح كما يأتي :

$$Y = \frac{1}{0.25}(12 + I)$$

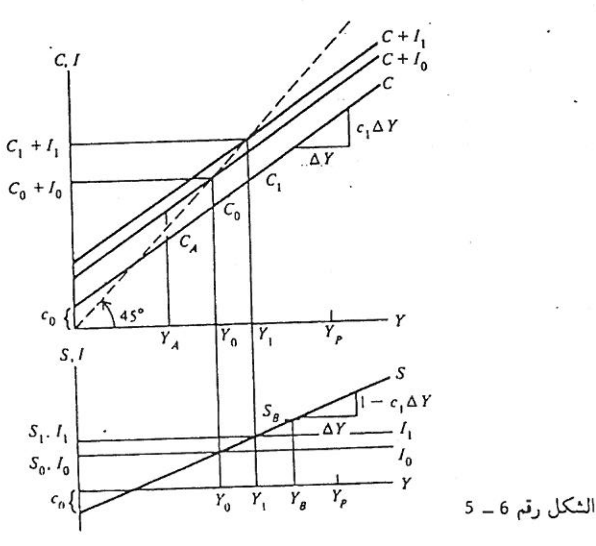
أو

$$Y = 48 + 4I$$

ومن ثم فانه اذا كانت $I = 12$ فان $Y = 96$. واذا كانت $I = 20$ فان $Y = 128$. واذا كانت $I = 37.829$ فان $Y = 199.316$.

ويوضح الجزء الاعلى من الشكل 6 ـ 5 هذا النموذج . ويتم في هذا الشكل قياس (Y) على المحور الافقي بينما يتم قياس C ، I على المحور الرأسي . ونهتم هنا فقط بمستويات (Y) حتى المستوى (Y_p) الناتج الممكن (مع التذكير بأن (Y_p) لايمثل الحد المادي للانتاج الذي يرتبط بمستوى توظف 100 بالمائة وانما يحدد كهدف لسياسة ما للدولة . ويتم التعبير عن دالة الاستهلاك بالمنحني (C) وهو خط مستقيم ذو ميل يساوي (c_1) ويتقاطع مع المحور العمودي عند النقطة (c_0) . ويوضح هذا الخط كم ينفق المستهلكون (مقيساً على المحور العمودي) عند كل مستوى من مستويات الدخل (مقاساً على المحور الافقي) ويوضح الخطان المستقيمان $(C + I_0)$، $(C + I_1)$ والذي يقع فوق وموازي المنحني (C) الانفاق الكلي الذي يمكن ان يظهر عند كل مستوى من مستويات الدخل اذا كان لدينا مستويين مختلفين من الاستثمار (I_0) (I_1) . والمسافة العمودية بين اي واحد من هذين الخطين وبين خط دالة الاستهلاك (C) يمثل بطبيعة الحال الانفاق الاستثماري

(التلقائي) . والذي يعتبر ثابتاً بصرف النظر عن مستوى الدخل ويمكن ان ننظر الى حاصل جمع الاستهلاك (C) والاستثمار (I) (أي $(C + I)$ على اساس انه يمثل الطلب الكلي .



الشكل رقم 6 ـ 5

ويتمثل حل النموذج في ايجاد التوازن بين $(C + I)$ (مقيسة على المحور العمودي) وبين (Y) مقيسة على المحور الافقي) وبالرسم فانه يمكن تصوير ذلك بالاستعانة بخط قطري ذو زاوية تساوي 45° من نقطة الاصل ، والذي يربط كل النقاط التي عندها تتساوى قياسات المحور الافقي مع قياسات المحور العمودي . ونجد الحل ـ اذا عرفنا دالة الاستهلاك ومستوى الانفاق الاستثماري (I) ـ أو نقطة التوازن عند النقطة ($C = C_0$ ، $Y = Y_0$). ولا يمكن ان تكون (Y) عند أية قيمة اخرى غير (Y_0) لانه اذا حدث وكانت (Y) عند مستوى آخر غير (Y_0) فأن الطلب الكلي $(C + I)$ يمكن ان يكون اكبر من أو أقل من الناتج . فمثلاً اذا كانت (Y) عند المستوى (Y_A) فان الطلب الكلي يصبح $(C_A + I_0)$ وهذا المستوى اكبر من (Y) . وسوف تؤدي الزيادة في الناتج الى زيادة في الدخل المتاح للانفاق ثم الى زيادة في عنصر الاستهلاك في الطلب الكلي ولكن بطبيعة الحال بمقدار أقل من مقدار الزيادة في الدخل . ومع ذلك سيظل الطلب الكلي اكبر من الناتج حتى يصل الناتج (الدخل) الى المستوى التوازني (Y_0) ، اما اذا زادت (I) الى (I_1) فان دالة الطلب الكلي سوف تنتقل الى أعلى كم هو موضح بالرسم ، وينتقل المستوى التوازني (للناتج) او الدخل الى المستوى (Y_1) .

وتوجد صيغة اخرى للنموذج وذلك باستخدام مفهومي الادخار والاستثمار ولا تختلف هذه الصيغة كثيراً عن صيغة النموذج السابق . فاذا عرفنا الادخار (S) على اساس أنه يساوي الدخل ناقصاً الاستهلاك ، اى أن ،

$$S \equiv Y - C \tag{15}$$

حيث دالة الاستهلاك هي كما كانت من قبل

$$C = c_0 + c_1 Y$$

ويمكن ان تحل هذه المعادلة في المعادلة رقم (15) لنحصل على

$$S = -c_0 + (1 - c_1) Y \tag{16}$$

فاننا نستطيع حينئذٍ التعبير عن شرط التوازن كما يأتي ؛

$$S = I \tag{17}$$

والذي يتضمن ان رجال الاعمال يرغبون في شراء كل ما لايرغب المستهلكون في شرائه . وباحلال المعادلة رقم (16) في المعادلة رقم (17) وباعادة ترتيب الحدود فاننا نحصل مرة اخرى على ؛

$$Y = \frac{1}{1 - c_1} (c_0 + I) \tag{14}$$

ويظهر هذا النموذج ـ في الشكل السابق ـ في الجزء الاسفل من الشكل حيث (S) هي دالة الادخار (التي تقابل دالة الاستهلاك في الجزء الاعلى من الرسم (I_0),(I_1) مستويان مختلفان من الانفاق الاستثماري على التوالي . فاذا عرفنا (I_0) ، فان (S) تساوي (I) فقط عند مستوى الناتج (Y_0) . اما اذا عرفنا (I_1) فان (S),(I) تتساويان فقط عند مستوى الناتج (Y_1) . وعلى هذا فان (Y_0) ، و (Y_1) هما مستويان توازنيان للناتج (Y) ، اذا عرفنا مستويات الاستثمار (I_1) ، (I_0) على التوالي . فاذا كانت $(I = I_0)$ ، واذا تم تثبيت الناتج عند مستوى آخر بطريقة ما عند (Y_B) فان الادخار (S_B) سوف يكون اكبر من الاستثمار (I_0) . ويكون مجموع الانفاق الاستهلاكي $(Y_B - S_B)$ مع الانفاق الاستثماري (I_0) اقل من مستوى الناتج (Y_B) (ومع الاسف فان ذلك لايمكن توضيحه بالرسم ، على الرغم من انها تظهر بوضوح اذا قمنا بتمديد (Y_B) الى الجزء الاعلى من الرسم) . ويؤدي هذا النقص في الطلب الكلي الى انخفاض مستوى الناتج والذي يتوقف عندما تصل (Y) الى (Y_0) ، عندما يتساوى الناتج مع الانفاق الكلي (وسوف نؤجل تحليل سلوك النموذج في حالة عدم التوازن الى فقرة اخرى آتية) .

وتخبرنا المعادلة رقم (14) أن اي تغير في الاستثمار (I) سوف يؤدي الى تغير في الناتج (Y) مساوياً للتغير في (I) مضروباً في المقدار $1/(1 - c_1)$. فاذا كانت (c_1) اقل من الواحد الصحيح فان هذا الكسر يصبح بالتأكيد اكبر من الواحد ، ثم يأتي الاسم المشهور الذي يطلق على هذا الكسر حيث يعرف باسم المضاعف Multplier - والذي يتضمن ان لكل زيادة ما في الاستثمار تأثيراً مضاعفاً في الاقتصاد، وحيث ان $(1 - c_1)$ هي الميل الحدي للادخار فاننا نستطيع ان نقرر انه في هذا النموذج البسيط (أبسط النماذج) فان المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار . وسوف يكون لدينا الكثير لنقوله فيما بعد حول المضاعف عندما نطور نموذجاً اكثر تعقيداً بصورة ما والذي تدخل فيه الحكومة التي تقوم بفرض الضرائب ومنح التحويلات .

البطالة والدورات التجارية والنمو الاقتصادي .

Unemployment, Business Cycles and Economic Growth .

ومن الواضح في هذا النموذج انه ستظهر بطالة اعلى من هدف المجتمع ، وأن الناتج الفعلي سيكون عند مستوى اقل من -(Y_P). فقط عندما يكون مستوى الاستثمار اقل من المستوى الذي يرغب الافراد في ادخاره عند مستوى انتاج هدف التوظف الكامل ، او بعبارة اخرى ان البطالة التي تفوق هدف المجتمع سوف تنتج فقط اذا كانت كمية الاستهلاك عند مستوى الناتج Y_P. مضافاً اليها كمية الاستثمار اقل من مستوى الناتج -Y_B-. ومن الممكن تحديد مستوى ما من الاستثمار (I_P) يكون ضرورياً لتحقيق مستوى التوظف الكامل ، ويكون في نفس الوقت مساوياً للادخار الذي يرتبط بمستوى الناتج الممكن . اما اذا ماكان هذا المستوى الضروري من الاستثمار سوف يتحقق - وتحت أية شروط - فان ذلك موضوعاً سوف نتناوله بالبحث فيما بعد مستخدمين لذلك شكلاً آخر اكثر دقة ونأمل أن يكون اكثر واقعية - لهذا النموذج البسيط . ومع ذلك نشير هنا الى انه اذا كان الاستثمار يتقلب عند مستويات اقل من -I_P- وذلك مهما كانت العوامل التي تحدد معدل الاستثمار فان الناتج والدخل سوف يتقلب ايضاً عند مستوى اقل من -Y_P-. وبالاضافة الى ذلك فاذا كانت c_0 ثابت الاستهلاك تساوي الصفر تقريباً - وهذا محتمل فعلاً - فان التقلبات في الناتج والدخل سوف تكون بصورة اساسية متناسبة مع التقلبات في الاستثمار ولو انها سوف تكون اكبر في القيمة المطلقة اي انها تكون اكبر

من التقلبات في الاستثمار بما يساوي تأثير المضاعف . فاذا كانت قمة الدورة الاستثمارية تقترب من او تتعدى -I_P- فان ذلك سيؤدي الى نقل الاقتصاد قريباً من او الى مستوى التوظف الكامل خلال فترات الرواج اما اذا كانت قيم الاستثمار اقل من -I_P- فان ذلك سيترك مجالاً واسعاً من البطالة حتى في فترات الرواج .

فاذا اخذنا الان في الاعتبار أنّ الناتج الممكن ينمو - خلال الزمن - نتيجة للنمو في المتاح من ساعات العمل الموظفة / أو في الناتج لكل ساعة عمل (سواء لسبب وجود زيادة في رأس المال لكل عامل او نتيجة للتطور التكنولوجي) فان مستوى الاستثمار الضروري اللازم للابقاء على مستوى التوظف الكامل -(Y_P) سوف ينمو بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الممكن بصورة اساسية . فاذا اخفق الاستثمار في النمو بهذا المعدل فان الفجوة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي ستزداد بصورة مستمرة . (وسوف نستكشف فيما بعد بعض النماذج المبسطة والتي تظهر فيها هذه الحالة من النمو المستمر والمنتظم في الاستثمار كحالة ممكنة) . واذا كان الاستثمار ينمو بمعدل يساوي معدل نمو الناتج الممكن وان نمو الاستثمار يأخذ اتجاهاً ولكن مع وجود تقلبات دورية حول هذا الاتجاه . فان معدل البطالة - سوف يزداد ثم ينخفض . الا أن اتجاه معدل نمو الناتج الفعلي يكون في الغالب موازياً لاتجاه معدل نمو الناتج الممكن ولكن مع ذلك لن يظهر لدينا اتجاه ما في معدل البطالة .

ويجب ان يكون واضحاً لدينا - أنه بدون وجود نظرية تفسر لنا لماذا يتحرك الاستثمار (أو دالة الاستهلاك) الى اعلى خلال الزمن ، أو بدون وجود ميكانيكية تلقائية تؤدي الى زيادة الاستثمار نتيجة لارتفاع معدل البطالة فأن النموذج الكينزي لايملك اي شيء يضيفه لشرح النمو الاقتصادي فان اي زيادة في الناتج الممكن في النموذج البسيط تؤدي فقط الى وجود فجوة اكبر بين الناتج الممكن والناتج الفعلي .

النموذج الكينزي مع وجود قطاع حكومي

THE KEYNESIAN MODEL WITH GOVERNMENT

ويمكن الان ادخال عنصر ثانٍ هام من عناصر الطلب الكلي على الناتج القومي وهو مشتريات الحكومة من السلع والخدمات في النموذج بجانب مشتريات المستهلكين . وتمثل مشتريات الحكومة الان في معظم الدول القريبة - جزءاً هاماً من الناتج القومي الاجمالي وفي الولايات المتحدة تقترب مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من ثلث قيمة الانفاق الاستهلاكي .

مشتريات الحكومة Government Purchases

بلغت مشتريات حكومة الولايات المتحدة من السلع والخدمات عام 1929 مايساوي 8.2 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في حين بلغت 21.6 بالمائة عام 1976 . ولقد تحققت معظم هذه الزيادة في أوائل الخمسينات ومنذ ذلك الوقت فقد تراوحت النسبة بين ادنى مستوى يصل الى 20.4 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي عام 1964 الى اعلى مستوى وهو 22.4 في عام 1975 . وتعكس معظم التغيرات في الانفاق الحكومي التغيرات في الانفاق العسكري أساساً . ومع ذلك نقد وصلت مشتريات الحكومة - اثناء الحرب العالمية الثانية - الى مستوى غير اعتيادي يصل الى 45.9 بالمائة من اجمالي الناتج القومي (وذلك في عام 1944) ثم انخفضت بعد 1945 الى مستوى منخفض يصل الى 13.3 بالمائة عام 1950 (مباشرة قبل اندلاع الحرب الكورية ، وعند الحرب الباردة) .

ومنذ اوائل الخمسينات بدات المشتريات الاتحادية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي - في الانخفاض من 13 بالمائة عام 1954 الى 7.9 بالمائة عام 1976 بينما اتجهت المشتريات الحكومية للولايات والمحليات الى الارتفاع وبصورة مستمرة (وذلك من 6.8 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في سنة 1953 الى 3.7 بالمائة في سنة 1976) .

ان التقلبات في حجم المشتريات الحكومية وكما توضح هذه الارقام ، كانت واضحة وخاصة تلك التقلبات التي ارتبطت بالتغيرات في الانشطة العسكرية . ولكن من الناحية الاخرى يمكن اعتبار المشتريات الحكومية اقل عرضة للتغيرات بصورة نسبية من الانفاق الاستثماري واكثر عرضة للتقلبات من الانفاق الاستهلاكي .

وحيث ان التغيرات في المشتريات الحكومية هي نتيجة لعوامل سياسية فانه يمكن اعتبارها عناصر تلقائية او خارجية بشكل اساسي في الطلب الكلي . وعلى الرغم من انه يتم تحديد وتعديل حجم الانفاق الحكومي - على الاقل انفاق الحكومة الفيدرالية - بناء على اسباب مرتبطة بحالة الاقتصاد ، فاننا لانستطيع ان نتوصل الى علاقة ما تربط بين التغير في المتغيرات الاقتصادية وبين التغير في المشتريات الحكومية ان مثل هذه العلاقة ان وجدت - فهي علاقة غير عادية ومن الصعب التنبؤ بها بدرجة كبيره بحيث يمكن ادخالها في نموذج اقتصاد كلي - على الاقل في نموذج (وصفي) ومع ذلك فانه يوجد بعض الاهتمام في استخدام نماذج معيارية Normative Models تتناول الاشكال المثلى للتغيرات في الانفاق

الحكومي والمناصر الاخرى في الميزانية الحكومية سواء في الناحية النظرية او حتى في التطبيق العملي في المستقبل .

عناصر الانفاق الحكومي الاخرى التي تؤثر في الطلب الكلي :

Other Government Expenditures Affecting Aggregate Demand

ان مشتريات السلع والخدمات التي تمثل طلباً مباشراً على الناتج القومي لاتمثل كل الانفاق الحكومي. وعلى الرغم من انها الانفاق الحكومي الوحيد الذي يمثل احد المركبات المباشرة في الناتج القومي فانها مع ذلك ليست الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الحكومة التأثير على الطلب الكلي . أن التحويلات المدفوعة تعتبر الان عنصراً كبيراً وسريع النمو في الانفاق الكلي وكذلك عنصراً كبيراً وسريع النمو في الدخل المتاح للانفاق ومن ثم تؤثر في مشتريات المستهلكين ونجد انه في الولايات المتحدة ان التحويلات الفيدرالية قد ارتفعت من خمس المشتريات الفيدرالية في 1953 الى مستوى 1.3 ضعف هذه المشتريات عام 1976 . وفي نفس الوقت فقد زادت ايضاً تحويلات الولايات والحكومات المحلية ، ولكن اقل بكثير من الزيادات التي طرأت على مشتريات هذه الحكومات وتمثل الان حوالي 15 بالمائة من حجم هذه الاخيرة . ويوجد عنصر آخر يتزايد بسرعة من عناصر الانفاق الفيدرالي وهو لا يمثل عنصراً من عناصر الناتج القومي . ويتمثل هذا العنصر في الهبات المساعدة للولايات والحكومات المحلية . ومع ذلك فان هذا العنصر يختفي اذا اخذنا في الاعتبار الانفاق الاجمالي لكل الولايات والحكومات المحلية ومن ثم فأن اي تحليل على المستوى الكلي يمكن ان يهمل هذا العنصر . والعنصر الاخير في الانفاق في حالة الحكومة الفيدرالية - هو مدفوعات الفائدة على القروض . وحيث ان لهذا العنصر طابع التحويلات ، فاننا سوف نتناول فقط نوعين من الانفاق الحكومي هما المشتريات الحكومية والتحويلات (بما فيها مدفوعات الفائدة) .

وعلى الرغم من أننا قد ذكرنا من قبل انه ليس من المفيد التفكير في المشتريات الحكومية في اي شكل اخر ماعدا كونها متغيراً تلقائياً فانه سوف يكون من المفيد بل ومن المهم ايضاً ان نعتبر حجم التحويلات متوقفاً على الاقل في جزء هام منها - على المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى، ويمكننا ان نفترض في نموذج بسيط انه في الاجل القصير، فأن التحويلات ترتبط بعلاقة خطية وعكسية مع حجم الناتج القومي الاجمالي بحيث انه مع كل زيادة او نقص في حجم الناتج القومي الاجمالي

فانه يحدث نقص او زيادة مقدارها (X) في التحويلات . وحالياً في الولايات المتحدة فأن مقدار (X) هذه حوالي 0.035 بحيث اذا كانت الزيادة في الناتج القومي مثلاً مقدارها بليون دولار فأنه سوف يحدث انخفاض مقداره (-0.035 بليون دولار) في التحويلات الحكومية (وقد يكون من المفيد ان نربط بين التغيرات في التحويلات والتحركات في الناتج القومي الممكن ولكن حتى نبقى على بساطة النماذج فاننا سوف نستخدم العلاقة المبسطة)، ومع ذلك فانه يجب الاشارة الى ان العلاقة المباشرة بين التحويلات والناتج القومي تبقى صحيحة مالم يحدث تغيير في القوانين التي تحكم هذه التحويلات ولقد ادت التغييرات المستمرة في القوانين التي تؤدي الى زيادة حجم التحويلات (في الولايات المتحدة) الى ظهور اتجاه قوي معاكس لاتجاه العلاقة بين التحويلات وبين الناتج القومي (والتي تقرر أن التحويلات تنخفض مع زيادة الناتج). وبالاضافة الى ذلك فلقد ظهرت تغيرات قانونية خصوصاً خلال فترات الكساد أدت الى زيادة حجم التحويلات بمقادير اكبر من تلك التي كان يمكن ان تزداد بها طبقاً للعلاقة المباشرة بينها وبين الناتج القومي . وسوف نعالج مثل هذه التغييرات القانونية كمتغيرات تلقائية .

الضرائب وميزانية الحكومة
Taxes and the Government Balance

من الواضح ان الضرائب ليست عنصراً من عناصر الطلب الكلي ولكنها مع ذلك تؤثر على الناتج القومي الاجمالي من خلال طريقتين الاول : ان كل الضرائب تؤدي الى تخفيض الدخل المتاح للانفاق بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي ومن ثم تؤثر مباشرة على الانفاق الاستهلاكي وبالاضافة الى ذلك فأن حقيقة ان الضرائب تؤدي الى تخفيض الدخل المتاح للانفاق تعني ايضاً أنها قد تؤثر على حوافز العمل والادخار والاستثمار ، ومن ثم تؤثر على الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، ويمكن للفرد ان يوافق على وجود التأثير على الحوافز ولكن بدون الاعتقاد بانها مهمة . وعلى العكس من ذلك فأن تأثير الضرائب على الطلب الاستهلاكي هو تأثير قوي ولا يمكن تجاهله .

ونجد ان معظم الضرائب – في الولايات المتحدة – هي ضرائب مباشرة اي انها تفرض على الدخل وليست ضرائب غير مباشرة اي تفرض على السلع والخدمات او على الملكية . وتمثل الضرائب على الدخل الشخصي حوالي 30 بالمائة من اجمالي

ايرادات الحكومة في حين تمثل الضرائب على ارباح الشركات حوالي 15 بالمائة . والضرائب على الاجور حوالي 20 بالمائة وما تبقى هي ضرائب غير مباشرة : مثل الضرائب على المبيعات ومختلف انواع الرسوم والضرائب على الملكية .

ويمكن معالجة الضرائب بصورة صحيحة مثلها مثل التحويلات – وذلك بالنظر اليها كمتغير داخلي عند اية نقطة من الزمن وذلك نظراً لان قيمتها تتغير بصورة مباشرة مع حالة الاقتصاد ككل ، ولكن في اتجاه معاكس لاتجاه التغير في التحويلات ، وفي اطار معالجة بسيطة للضرائب فانه من الممكن النظر الى الحجم الكلي للضرائب كمتغير يتوقف على الناتج القومي الاجمالي على الرغم من ان بعض النماذج التفصيلية قد تقوم بدراسة الضرائب بشكل أفضل وكما هو الحال في التحويلات فانه يوجد هنا ايضاً نوع من التغير التلقائي في كل وقت يحدث تغير في القوانين التي تحكم الضرائب . ومن ناحية المبدأ فأن مثل هذه التغيرات القانونية يمكن ان تؤدي ليس فقط الى تغير في حجم الضرائب وانما ايضاً الى تغير في ميل دالة الضرائب الكلية وذلك على الرغم من ان معظم النتائج الحديثة قد اوضحت بشكل يدعو الى الاستغراب ان مثل هذه التغيرات ذات تأثير ضئيل على ميل الدالة والذي يمكن تقديره الان في الولايات المتحدة بشكل يقترب من 0.3 بمعنى ان من كل بليون دولار زيادة او نقصان في الناتج القومي يؤدي الى تغير في الضرائب بمقدار 300 مليون دولار .

وعلى هذا وكما اشرنا من قبل (في الفصل الثاني) فان نماذجنا المبسطة تستخدم فقط هيكلاً مبسطاً للحسابات الحكومية المجمعة والتي تأخذ في الاعتبار العناصر التالية فقط :

مشتريات الحكومة من السلع والخدمات	G
التحويلات الحكومية	Tr
الانفاق الحكومي	$(G + Tr)$
الضرائب	Tx
العجز الحكومي	$G + Tr - Tx = Def$

ومع ادخال الحكومة في النماذج فان التوضيح الجبري والهندسي للنموذج يصبح اكثر تعقيداً ويصبح تعريف الناتج القومي الآن كما يأتي :

$$Y \equiv C + I + G \quad (18)$$

حيث Y هي الناتج القومي الصافي NNP بالاسعار الثابتة G مشتريات الحكومة بالاسعار الثابته .

ويختلف الان كل من الدخل الصافي NI الدخل المتاح للانفاق DI عن الناتج القومي الصافي ولا يصبح في امكاننا استخدام الرمز Y للتعبير عنها جميعاً . وسوف نستمر الآن في اعتبار Y معبرة عن الناتج القومي الصافي (NNP) (ونهمل (NI) ثم نعتبر ان الدخل المتاح للانفاق DI كما يأتى :

$$DI \equiv Y - Tx + Tr \qquad (19)$$

وسنفترض ان كلاً من الضرائب والتحويلات هي متغيرات بمعنى ان كلاً من الضرائب والتحويلات تتغير مع التغيرات في (Y) . واذا افترضنا ان العلاقة هي علاقة خطية فانه بالنسبة الى الضرائب نجد ان :

$$Tx = m + nY$$

والثابت (m) هنا في دالة الضرائب (على الاقل بالنسبة الى الولايات المتحدة) هو سالب بالتأكيد . في حين ان الميل (n) هو موجب واقل من الواحد الصحيح . وهو يمثل .. معدل الضرائب الحدي .. marginal Tax rate وذلك لانه اذا زادت Y فان الضرائب لاتستوعب كل هذه الزيادة في الدخل .

وسنفترض ايضاً انه بالنسبة الى التحويلات العلاقة :

$$Tr = q + rY$$

ويكون الثابت (q) موجباً والميل (r) عدد صغير سالب وهو يمثل المعدل الحدي الذي تخفض به التحويلات اذا زاد الناتج القومي ، وهو عددياً اقل من الواحد الصحيح لانه اذا ارتفع (Y) فان التحويلات لاتخفض بصورة كافية بحيث تبقى على الدخول مضافاً اليها التحويلات ثابتة (او عندما يخفض (Y)) فان التحويلات لاتزيد بحيث تغطي كل الانخفاض او حتى جزءاً كبيراً منه _ والذي حدث في الدخل) . وسنفترض هنا لغرض التبسيط ان الثوابت (m) (q) تتغير نتيجة للتغير في القوانين . ولكن هذا التغير في القوانين لايؤدي الى تغير في (n) (r) لكل من هاتين الدالتين .

وبطبيعة الحال فأن التغيرات القانونية في انظمة الضرائب والتحويلات يمكن ان تؤثر في كل من مستويات وميول دوال الضرائب والتحويلات . ولكن معالجة ذلك رياضياً على الاخص عندما يحدث تغير في ميل الدالة يصبح امراً معقداً بصورة

سريعة . وبالاضافة الى ذلك (وكما اشرنا سابقاً) فانه من الواضح ا[illegible] التغيرات الاخيرة في قوانين الضرائب والتحويلات الفيدرالية قد اثرت في مستوى الدالة بشكل اكبر من تأثيرها في ميل الدالة .

نظام الضريبة الصافية والدخل المتاح للانفاق

The «Net – Tax» System and Disposable Income

وعلى الرغم من انه من الممكن ان نحلل الاقتصاد الكلي باستخدام [illegible] الضرائب منفصلة عن دالة التحويلات الا انه من الابسط ان ندمج هاتين _ الدالتين [illegible] واحدة تعبر عن المتغير الذي يمكن ان تسميه **الضرائب الصافية** Net Tax والذي يمكن التعبير عنه كما يأتي :

$$T [illegible] Tr$$

أو

$$T [illegible] nY - q - rY$$

أو

$$T [illegible] Y$$

حيث

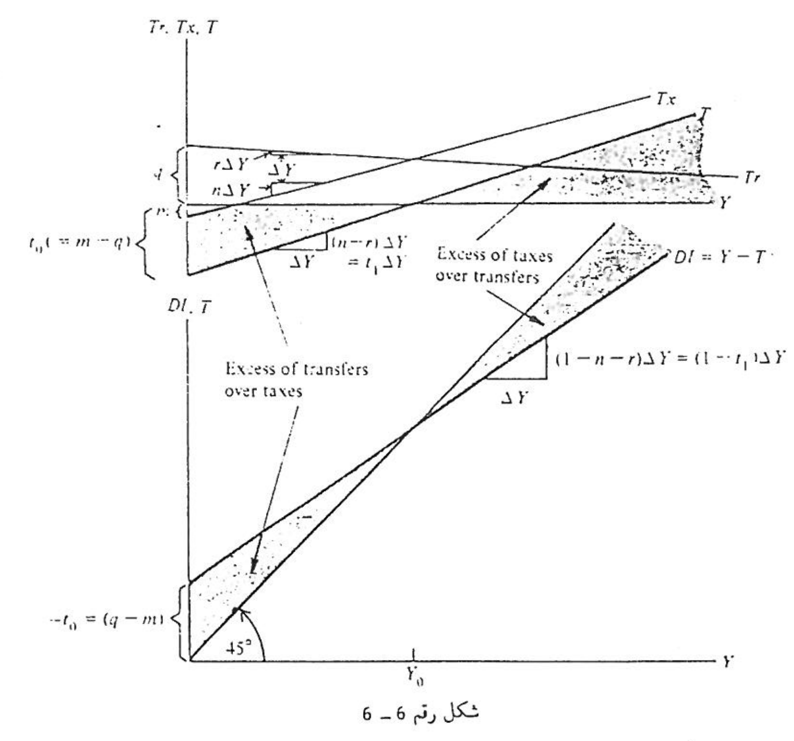
$$[illegible] \quad t_0 = (m - q)$$

وفي اقتصاد مماثل لاقتصاد الولايات المتحدة عندما تكون (m) [illegible] موجبة فان (t_0) تصبح بشكل واضح سالبة . ومع استخدام التعريفات ا[illegible] لكل من (n) (r) فاننا نجد ان (t_1) موجبة وعملياً اقل من الواحد الصحيح [illegible] الاسباب تم ذكرها بالفعل فاننا سننظر الى اي تغيرات في القوانين على انها تغيرا[illegible] الى رفع الضرائب او تخفيض التحويلات اي تؤدي (جبرياً) الى [illegible] (t_0) . ولغرض التبسيط فاننا سنفترض ان (t_1) ثابتة حتى ولو كانت هنا[illegible] في (t_0) .

وبالمصادفة فان فكرة دمج الضرائب والتحويلات في دالة واحدة هي [illegible] الضرائب هي ليست فكرة نابعة فقط عن قناعة لاغراض التحليل ، بل ا[illegible] ذلك قد يرجع ايضاً الى اننا نجد انه من المفيد في حالات كثيرة ا[illegible] الى التحويلات كضرائب سالبة او ان ننظر الى الضرائب كتحويلات سالبة [illegible] من الاقتراحات الخاصة باحلال مفهوم .. ضرائب الدخل السالبة محل بعض ال[illegible] التحويلات تتضمن تماماً هذا الارتباط . ان كل من الضرائب والتحويلات لها نفس الخاصية وهي انها تبادل بين الحكومة والافراد والتي لاتتضمن بصراحة احلال [illegible] محل

الأخر .. quid Pro quo ولكنهما يختلفان بطبيعة الحال ـ من حيث كون التحويلات من الافراد الى الحكومة (الضرائب) هي ملزمة في حين ان الفرد يستطيع ان يرفض (أو ببساطة لا يقدم طلباً للحصول على) الضمان الاجتماعي او اعانة الرفاهية او مساعدة قدماء المحاربين . ومع ذلك فان الحكومة ملزمة بدفع هذه التحويلات الى الاشخاص الذين يستحقونها .

ويوضح الجزء الاعلى في الشكل رقم 6 ـ 6 كل من معادلة الضرائب والتحويلات بشكل منفصل كما يوضح ايضاً دالة .. الضرائب الصافية .. T والتي تمثل الفرق بين (Tx) و (Tr) .



شكل رقم 6 ـ 6

واذا افترضنا أن

$$DI = Y - Tx + Tr \qquad (19)$$

أو

$$DI = Y - T$$

فاننا نستطيع بالاحلال من المعادلتين الحصول على :

$$DI = -t_0 + (1 - t_1)Y \qquad (21)$$

ويوضح الجزء الاسفل من الشكل السابق (6.6) الدخل المتاح للانفاق (DI) كدالة في الناتج القومي (Y) بحيث تعكس التأثير الصافي لكل من نظامي الضرائب والتحويلات . ويوضح الخط القطري وهو ذو زاوية مقدارها 45 ماذا يمكن ان يكون مستوى الدخل المتاح للانفاق (DI) عند كل مستوى من مستويات الناتج القومي في حالة عدم وجود كل من الضرائب والتحويلات في حين يمثل المنحني $DI = Y - T$ مستوى الدخل المتاح للانفاق (DI) بعد خصم الضرائب واضافة التحويلات وتوضح المنطقة المظلة في كل من الجزأين على اليسار وجود فائض تحويلات على الضرائب ، وعلى اليمين وجود فائض ضرائب على التحويلات وحتى النقطة (Y_0) حيث تتساوى الضرائب مع التحويلات فان الدخل المتاح للانفاق (DI) يفوق الناتج القومي (Y). اما بعد هذه النقطة فان (DI) تصبح اقل من (Y) . ويجب ان نلاحظ انه نظراً لان (t_1) موجبة واقل من الواحد الصحيح فان (DI) ترتفع مع ارتفاع (Y) ولكن بمقدار اقل بصورة متناسبة من مقدار الارتفاع في (Y) ، وكذلك نظراً لان ـ الثابت في دالة الضرائب الصافية (t_0) سالباً فان (DI) يرتفع بنسبة اقل من الارتفاع في (Y) .

حجم ومعنى المضاعف The Size and Meaning of the Multiplier

واذا قمنا الآن باحلال المعادلة رقم (21) في دالة الاستهلاك فاننا نحصل على :

$$C = c_0 - c_1t_0 + c_1(1 - t_1)Y$$

واذا أحللنا هذة المعادلة في المعادلة رقم (18) فأننا نحصل على :

$$Y = c_0 - c_1t_0 + c_1(1 - t_1)Y + I + G$$

والتي يمكن تحويلها الى الشكل المختصر لتوازن الدخل كما يأتي :

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1t_0 + I + G) \qquad (22)$$

(ونذكر هنا مرة أخرى بأننا مهتمون فقط بمستويات الناتج القومي التي تقل عن مستوى الناتج الممكن أي أن . $(Y < Y_P)$

ويمكن تصوير المضاعف الذي يطبق لأي تغير في الاستثمار (مضاعف الاستثمار) من المعادلة رقم (22) على أنة يساوي الكسر الآتي ،

$$\frac{i}{1 - c_1(1 - t_1)}$$

بمعنى أن أي زيادة (أو نقصان) في الاستثمار (I) (الذي يظهر بين القوسين على الجانب الايمن في المعادلة رقم (22) تؤدي الى زيادة (أو نقصان) في الناتج القومي تساوي $1/[1 - c_1(1 - t1)]$ مضروباً في مقدار الزيادة (النقص) في الاستثمار. وقيمة هذا المضاعف هي أقل من قيمة المضاعف في حالة عدم وجود الحكومة وبالتالي ظهور الضرائب والتحويلات كمتغيرات . فمثلاً اذا كانت (c_1) تساوي 0.75 ولم يكن هناك حكومة فان المضاعف يصبح مساوياً 4 ، أما في حالة وجود الحكومة واذا كانت (t_1) تساوي 0.20 فأن المضاعف $1/[1 - 0.75(0.8)]$ وهو يساوي 2.5 في هذه الحالة . وعلى هذا فأنه في حالة عدم وجود حكومة فأن زيادة في الاستثمار مقدارها 10 مثلاً تؤدي الى زيادة في الناتج مقدارها 40 ، أما مع وجود الحكومة فأن هذه الزيادة نفسها في الاستثمار تؤدي الى زيادة في الناتج مقدارها 25 فقط . وحتى يمكن شرح هذا الفرق فأننا في حاجة الى الآخذ في الاعتبار بصورة أوسع وأشمل معنى وطبيعة مفهوم المضاعف . ونتساءل عن لماذا وكيف أن زيادة مقدارها 10 في الانفاق الاستثماري يمكن ان تؤدي الى زيادة مقداها 40 (أو 25) في الناتج القومي والانفاق الكلي ؟ هل يمكننا أن نشرح بكلمات « منطق » المضاعف .

وفي واقع الامر فأنه من الواجب علينا ان لانتحدث عن المضاعف بشكل « مطلق » ، وذلك لاننا سوف نحسب بعد وقت قصير أنواعاً اخرى من المضاعفات فمثلاً مضاعف تخفيض في الضرائب ولكل منها قيمة مختلفة وهذا المضاعف الذي نتناولة الان يجب ان يطلق عليه مضاعف الاستثمار الخاص Private Investment Multiplier حيث أن هذا المضاعف يطلق بالنسبة الى التغيرات في الاستثمار. ومع ذلك فان التمعن في المعادلة رقم (22) يظهر لنا ان مضاعف المشتريات الحكومية Government Purchase Multiplier سيكون له نفس قيمة مضاعف الاستثمار الخاص ومع ذلك فهذه المفاهيم ماهي الا مفاهيم وصفية . ومع ذلك ونظراً لآن هذين المضاعفين يعكسان مدى رد فعل الانفاق الاستهلاكي نتيجة لتغير في المتغيرات الاخرى فأنها يسميان أيضاً بمضاعف الاستهلاك Consumption Multiplier وهذا مايضيف الى الخلط الحاصل . وفي الواقع فأنه

قد يكون من المناسب عدم اعطاء هذه الكسور أي أسم على الاطلاق . ويمكن أن تضيف هنا الى ان الاهتمام بمفهوم المضاعف في ذاته ليس فقط غير ضروري وانما قد خلق دائماً نوعاً من الخلط اكثر من التوضيح . ومع ذلك فان مفهوم التأثيرات المضاعفة للتغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات له بعض المزايا التدريسية . ان هذا المفهوم يؤدي الى تضخيم بعض العلاقات أنه يؤدي بالافراد الى أن يسألوا الاسئلة التي تساعدهم على تفهم كيف يعمل الاقتصاد (8)

وحتى يمكن شرح كيف يمكن ان تظهر هذه التضاعفات وذلك بكلمات فأننا في حاجة الى أستخدام تحليل « عدم التوازن » بدلاً من تحليل « التوازن » .فمثلاً اذا كان في الاقتصاد موارد عاطلة وزاد رجال الاعمال من شرائهم للمصانع والمعدات أو اذا قامت الحكومة بزيادة شرائها من الناتج فان ذلك يتطلب انتاجاً أكثر لمقابلة الزيادة في الطلب الجديد . من ثم فأن عدداً جديداً من العمال سوف يتم أستخدامهم لانتاج هذه الزيادة في الناتج وكذلك لانتاج المواد اللازمة لهذا الانتاج أيضاً . وسيحصل هؤلاء العمال على أجور جديدة ، وسيحقق البائعون أرباحاً اضافية . وستتحول معظم هذه الايرادات الجديدة الى دخل متاح للانفاق على الرغم من أن جزءاً منها سوف يتسرب في شكل ضرائب اضافية . وسوف يرغب الافراد الذين حصلوا على هذا الدخل الاضافي ـ وهم في استطاعتهم الان أن يقوموا بذلك ـ في شراء سلعاً استهلاكية جديدة . وسوف يؤدي ذلك الى استخدام عمال جدد يحصلون على اجور جديدة وأرباح جديدة . ويقوم الافراد الذين يحصلون على هذه الدخول الاضافية بزيادة استهلاكهم (بعد دفع الضرائب الاضافية) مما يؤدي الى خلق ناتج جديد ودخول جديدة في شكل سلسلة لانهائية ولكن متناقصة بسرعة كبيرة . وعندما تنتهي هذه العمليات بصورة كاملة فأن الاضافة الكلية الى الناتج سوف تكون أكبر من الانفاق الاصلي يشكل واضح وهي في الواقع اضعاف هذا الانفاق .

(8) ان القصة المحببة الى المؤلف حول الرئيس جون ف . كندي يمكن ان تكون مناسبة هنا . والقصة هي أن الرئيس كندي كان يحاول في أوائل العام 1963 ان يقنع الكونجرس والبلد للقيام بتخفيض كبير في الضرائب وذلك من اجل تحقيق زيادة في الناتج القومي وتخفيض مستوى البطالة وفي احد الايام اتصل سكرتير الرئيس كندي بالمؤلف ـ الذي كان أحد أعضاء مجلس المستشارين الاقتصاديين ـ واخبرة بأنة نظراً لغياب رئيس المجلس والتر هيلر فأن الرئيس يريد ان يراه . وعندما وصل المؤلف الى مكتب الرئيس سأله الرئيس « جّارندر ، أشرح لي مرة أخرى المضاعف لقد فهمته مرة ولكنني نسيت ذلك . وبعد ذلك فأن الرئيس لم ينس أبداً كيف أن تخفيضاً في الضرائب مقداره 10 بليون دولار يكن ان يؤدي الى زيادة مقدارها 20 بليون دولار تقريباً في الناتج القومي وكان مسروراً جداً لشرح ذلك الى رجال الاعمال واعضاء الكونجرس .

ولكن ماهو عدد هذه الاضعاف أن ذلك سوف يتوقف كما تخبرنا المعادلة ـ على قيمة كل من (c_1) , (t_1) ، فكلما كانت (c_1) مرتفعة وكانت (t_1) منخفضة كلما زاد هذا العدد حيث أن ميل دالة الاستهلاك (C_1) يخبرنا عن النسبة التي سيتم انفاقها على الاستهلاك من اية زيادة تحدث في الدخل المتاح للانفاق . وكلما زادت هذه النسبة كانت (الحلقة الثانية) من الانفاق التي شرحناها الآن أكبر . كما يوضح لنا الميل (t_1) المدى الذى تمتص بة الحكومة الايرادات الجديدة ـ المتولدة من الانتاج الاضافي ـ وذلك قبل وصولها الى المستهلكين، وكلما كانت هذه النسبة (t_1) منخفضة في كل حلقة من حلقات الانفاق الاضافي (ثم الدخول الاضافية المتحصلة) كلما زادت النسبه $(1-t_1)$ التي تصبح متاحة لاعادة انفاقها على سلع الاستهلاك ، ثم تكبر الحلقة الثانوية من الانفاق،وعلى هذا المعامل $c_1(1-t_1)$ يمثل المعدل الذي يتزايد بة الاستهلاك كلما زاد الناتج القومي . وكلما كان هذا المعدل كبيراً كانت الزيادة النهائية فى الناتج والدخل كبيرة . ويمكن ان يسمى هذا المعامل الميل الحدي لاستهلاك الناتج القومي،وهو يوضح كيف يتزايد الاستهلاك مع تزايد الناتج (Y) . وعلى هذا فان المقدار $1-c_1(1-t_1)$ يمثل الميل الحدي للتوقف عن طلب الناتج القومي وهو مايسمى في بعض الاحيان بالميل الحدي للتسرب .. من تيار الدخل (الى الادخار ، الضرائب المرتفعة أو التخفيض في التحويلات) . وكلما كانت هذه التسربات منخفضة أي كلما كان هذا الميل $[1-c_1(1-t_1)]$ منخفضاً كان المضاعف اكبر .

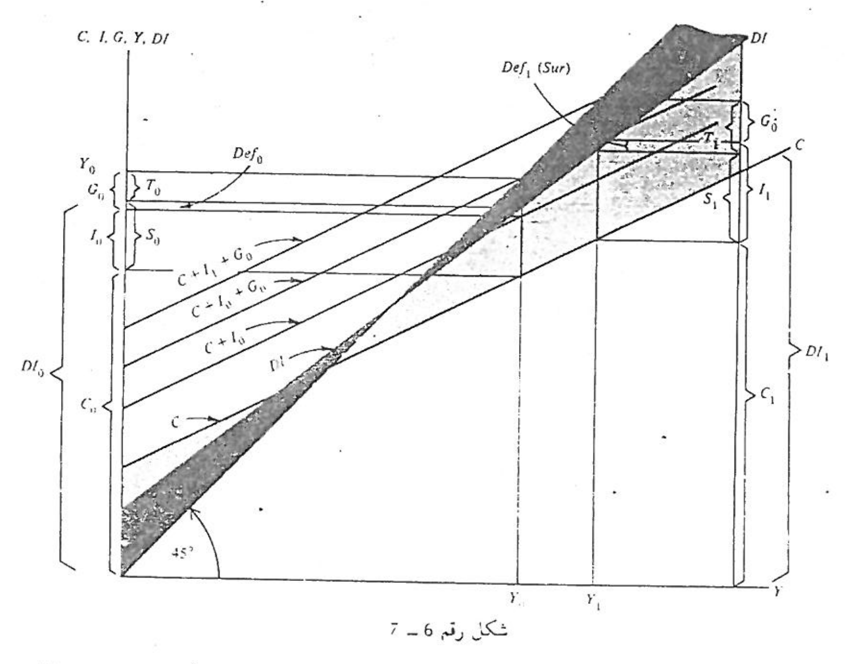
وقبل ان نتطرق الى النتائج التي تترتب على السياسة المالية في هذا النموذج فاننا يمكن أن نتوقف لحظة من أجل أن نتمعن قليلاً في الثابت (c_0) الذي يظهر في دالة الاستهلاك والذي يظهر ايضاً في الحد الواقع بين القوسين في المعادلة رقم (22) . وما يدل عليه هذا الثابت هو أن أي انتقال في دالة الاستهلاك (الى أعلى أو الى أسفل) سوف ـ يؤثر أيضاً على مستوى الناتج القومي (Y) ويشكل مضاعف لهذا التغير، وعلى الرغم من أننا نفترض أن دالة الاستهلاك هي دالة ثابتة بشكل مقبول فانه مع ذلك يمكن ان نتخيل حدوث تغيرات خارجية تؤدي الى نقل دالة الاستهلاك سواء الى أعلى وهو مايوضح الرغبة في زيادة الاستهلاك في المتوسط ـ وكذلك في ادخار أقل من قبل ، أو الى أسفل وهو مايوضح الرغبة في استهلاك أقل ـ في المتوسط ـ وادخار أكثر من قبل ، وذلك عند كل مستوى من مستويات الدخل والناتج . واذا أفترضنا أن (I) (G) (t_0) ثابتة ، فان انتقال الدالة الى أعلى يؤدي الى زيادة الدخل والاستهلاك والتوظف والانتقال الى مستوى توازني أعلى مع الابقاء على الادخار الفعلي ثابتاً حتى ولو كان السبب الاساسي هو الرغبة في تحقيق ادخار أقل من قبل . في حين أن انتقال الدالة الى اسفل يؤدي الى انخفاض الدخل والاستهلاك والتوظف والانتقال الى مستوى توازني منخفض مع الابقاء (مرة اخرى) على الادخار الفعلي ثابتاً حتى ولو كان السبب الاساسي هو الرغبة في تحقيق ادخار اكبر من قبل ويمكن تناول جبر هذا الانتقال في دالة الاستهلاك بسهولة وذلك باستخدام النموذج الذي تم تطويره فيما سبق .

العرض الهندسي للنموذج

Graphical Representation of the Model

ويحاول الشكل رقم (6 ـ 7) عرض النموذج باستخدام الرسم توصيف واستعراض هذا النموذج الذي تناولناه من قبل . وهو في واقع الامر شكل معقد الى حد ما وهذا مايجعل المعالجه الجبرية ضرورية.ويمكن فهم هذا الشكل نقط بعد الرجوع مرة اخرى الى الشكل رقم (6 ـ 6) وذلك لاستعادة معرفة كيفية تحديد الدخل المتاح للانفاق (DI) من دالة الضرائب الصانية (T) . ويبدأ الشكل رقم (6 ـ 7) . من دالة الدخل المتاح للانفاق (DI) الذي ظهر في الجزء الاسفل من الشكل رقم (6 ـ 5)،وتمثل المنطقة الداكنة نفس المعنى في كل من الشكلين أي أنها تشير الى وجود فائض تحويلات على الضرائب والعكس بالعكس،وحيث ان الاستهلاك (C) يتوقف على الدخل المتاح للانفاق (DI) وهو يساوي الدخل المتاح للانفاق مضافاًاليه عدم الادخار (وذلك عند مستويات الدخل المنخفضة) او يساوي (DI) ناقصاًالادخار (وذلك عند مستويات الدخل المرتفعة) فاننا نستطيع ان نرسم دالة الاستهلاك (C) وذلك بطرح الدالة المكملة لها (وهي دالة الادخار) من الدخل المتاح للانفاق (DI) . وعلى هذا فان المسافة العمودية بين منحني كل من (C) (DI) تمثل عدم الادخار (على اليسار) والادخار (على اليمين) وكل منهما مظللة بشكل خفيف . وفي المنطقة التي تتداخل فيها المنطقة الداكنة مع المنطقة المظللة بشكل خفيف فان (DI) يفوق الناتج (Y) وذلك بمعنى أن نظام الضرائب يضيف الى الدخل بصورة عامة ولكن (C) أقل من (DI) بمعنى وجود ادخار موجب .

وتمثل (I_0) مقدار أولى للاستثمار (التلقائي) وهو ثابت بصرف النظر عن مستوى الدخل ، في حين تمثل (I_1) مقداراً أكبر من الاستثمار في وقت آخر (G_0) هي حجم مشتريات الحكومة.



شكل رقم 6 ـ 7

ولنتناول الآن الحالة عندما يكون فيها الاستثمار (I) مساوياً للمقدار (I_0) اي $I = I_0$. في هذه الحالة فان الطلب الكلي يتمثل بالمنحني $C + I_0 + G_0$ (وهو مواز لمنحني دالة الاستهلاك (C) . ويتحدد المستوى التوازني للناتج والدخل عندما يتقاطع هذا المنحني مع المنحني القطري ذي الزاوية التي مقدارها °٤٥ اي عندما يتساوى الناتج والدخل مع الطلب الكلي($Y = C + I_0 + G_0$)ويحدث ذلك عند النقطة (Y_0). ويمكن قراءة مستويات الاستهلاك (C_0) والاستثمار (I_0) ومشتريات الحكومة G_0 المرتبطة بهذا المستوى التوازني على المحور العمودي (على اليسار) . والى اليسار ايضاً يمكن قراءة مستويات (DI) عند المستوى (Y_0) وايجاد مستوى الادخار S_0 (والذي يظهر بواسطة المنطقة المظللة بشكل خفيف) . كما يمكن ان نقرأ ايضاً مستوى الضرائب الصافية (التي تظهرها المنطقة الداكنة) والعجز الحكومي($G - T_0$).

ويظهر في الشكل مستوى توازني آخر مرتبط بالمستوى (I_1) من الانفاق الاستثماري . ويتضمن هذا المستوى التوازني مستويات اعلى ليس فقط للاستثمار I والناتج (Y) وانما ايضاً لكل من الدخل المتاح للانفاق(DI) والاستهلاك (C) والادخار (S) والضرائب (T) وكذلك عجز حكومي أقل والذي يتحول الآن الى فائض . ومن السهل ايضاً في هذا الشكل توضيح اثر التغير في ($\bar{G}$) مع ثبات (I) او أثر انتقال دالة الاستهلاك (C) مع بقاء كل من (I) و(G) ثابتة . وعلى الرغم من

انه من الممكن نظرياً توضيح الأثر في (T) دالة الضرائب الصافية ايضاً الا انه من ناحية التطبيق سوف يكون من الصعب الحصول على نتائج مقارنة بواسطة الرسم . وكذلك فان التغيرات في ميل دالة الاستهلاك أو ميل دالة الضرائب تصبح معقدة كثيراً عند توضيحها بالرسم . (والعرض الهندسي البديل باستخدام (S) , (I) , (T) يمكن ان يتعرض الى اخطاء جسيمة في المفاهيم او يكون سبباً في الخلط وعدم الوضوح خاصة اذا اردنا ادخال اي عمليات ذات اهمية . وباختصار فان التحليل الجبري لهذا النموذج هو اسهل بكثير من التحليل الهندسي .

التسربات الاخرى من التدفق الدائري :

Other Leakages from the Circular Flow

نجد في النموذج الذي تناولناه الان ان الفرق الوحيد الممكن بين الناتج (Y) وبين الدخل المتاح للانفاق(DI) يتكون من الضرائب والتحويلات.ولكن في اقتصاد حقيقي فانه توجد عناصر اخرى كثيرة تؤدي مع الضرائب والتحويلات ـ الى الاختلاف بين الناتج (Y) والدخل المتاح للانفاق(DI) . ويظهر الجزء الاكبر من هذا الاختلاف نتيجة لوجود الشركات الكبيرة والتي تحول ارباحها (بعد خصم الضرائب) بصورة ذاتية وفوراً الى ارباح موزعة ثم تصبح دخلاً متاحاً للانفاق للمستهلكين .

وتوجد هناك اسباب كثيرة ليس بنا في حاجة الى التوقف هنا لمعرفتها تؤدي الى ظهور حقيقة مهمة وهي انه على الرغم من ان الدخل القومي الصافي NNP او الاجمالي يتغيران بشكل متناسب مع التغير في الناتج الممكن (Y_P) فان ارباح الشركات تميل الى ان تزداد بشكل يبتعد كثيراً عن ان يكون متناسباً مع التغير في الناتج القومي الصافي NNP والعلاقة ليست بصورة عامة علاقة منتظمة . ولكن في بعض الحالات الخاصة فان ربع او ثلث (ويمكن اكبر من ذلك) التغيرات في الناتج القومي الصافي في الاجل القصير تنعكس في شكل زيادة في ارباح الشركات (قبل الضرائب) ولقد ادخلنا في النموذج ـ بطبيعة الحال ـ اي التغيرات في ارباح الشركات على الضرائب وذلك بصورة كاملة .

ونظراً لان كل من التأثير الحدي للناتج على ارباح الشركات ومعدل الضرائب الحدي على ارباح الشركات (على الاقل في الولايات المتحدة) مرتفعان ـ حيث

يصل هذا الاخير الى حوالي 40 بالمائة فأن التغيرات في تحصيل ضرائب الارباح على الشركات تمثل جزءاً ليس صغيراً من التسربات في شكل ضرائب عندما يزداد الناتج القومي الصافي NNP، ومع اننا ـ ونعيد ذلك مرة اخرى ـ قد اخذنا في الاعتبار كل التسربات الممكنه الناتجه عن الضرائب في دالة الضرائب T الا اننا وحتى هذه النقطة لم نأخذ في الاعتبار حقيقة أن الجزء المتبقي من أرباح الشركات (اي بعد خصم الضرائب) ولا يدفع بصورة اتوماتيكية ذاتية الى حملة الاسهم (في شكل ارباح موزعة) حتى يتحول الى دخل متاح للانفاق . وباختصار شديد ومبسط فأن الارباح الموزعة كنسبة حدية من ارباح الشركات (بعد خصم الضرائب) هي نسبة منخفضة جداً ـ ربما لاتتعدى في الاجل القصير نسبة 0.1 او 0.2 وبالتالي وعندما يزداد الناتج القومي الاجمالي فانه يحدث زيادة كبيرة في ارباح الشركات سواء قبل او بعد الضرائب ومع ذلك فأن جزءاً صغير من هذه الزيادة ينعكس في الدخل المتاح للانفاق وبدلاً عن ذلك فانه يحدث تسرب كبير من دائرة التدفق في شكل الارباح غير الموزعة . وقد يكون لهذا التسرب تأثير ايجابي على الاستثمار (والتي سوف لا نأخذها في الاعتبار هنا) الا ان لهذا التسرب أثاراً سلبية محسوسة على الانفاق الاستهلاكي . ويؤدي ذلك الى تخفيض كبير في تأثير المضاعف من خلال تخفيض التقلبات التي تحدث في الانفاق الاستهلاكي بالنسبة للتغيرات التي تحدث في الناتج .

ومن الممكن بطبيعة الحال ـ وايضاً من المفيد في مجالات كثيرة ـ أن ـ نبسط ذلك بدمج كل من التسربات المالية وغير المالية التي تمثل الفرق بين الناتج القومي الصافي والدخل المتاح للانفاق في دالة واحدة للتسربات هي الدالة L التي يمكن ان تحل محل الدالة T التي استخدمت حتى الآن . وتلخص هذه الدالة التسربات التي تظهر في شكل ضرائب تحويلات وارباح غير موزعة وبعض التسربات المختلفة الاخرى . ويمكن تعريف هذه الدالة كما يأتي :

$$L = Tx - Tr + U$$

حيث U تمثل الارباح غير الموزعة (والتسربات المختلفة الاخرى) واذا افترضنا الآن العلاقات الخطية الآتية :

$$Tx = m + nY$$

$$Tr = q + rY$$

والعلاقه

$$U = w + uY$$

9) حيث ان الارباح تكون سالبة حتى ولو كان الناتج مازال موجباً فان (w) لا بد ان تكون سالبة .

نجد عندئذ ان :

$$L = (m - q + w) + (n - r + u)Y$$

التي يمكن تبسيطها الى :

$$L = t_0 + t_1 Y$$

حيث

$$t_0 = m - q + w$$
$$t_1 = n - r + u.$$

ونظراً الان (w) (وهي الجزء الثابت في الدالة U) (m) هي سالبة في الواقع (على الاقل فيما يخص الولايات المتحدة (وان q موجبة

فأن (t_0) في دالة التسربات هي عدد سالب بالتأكيد ، ومن ناحية اخرى ، نجد ان (t_1) موجبة وهي في الواقع التطبيقي اقل من الواحد الصحيح وبالتالي فانه اذا افترضنا أن

فان

$$DI = Y - L$$

(21)
$$DI = -t_0 + (1 - t_1)Y$$

واذا كانت

(18)
$$Y = C + I + G$$

فاننا نحصل على Y التوازنية كما حصلنا عليها من قبل كما يأتي :

(22)
$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1 t_0 + I + G)$$

والاختلاف الوحيد الذي يظهر بين هذه المعادلة والمعادلة السابقة هو في معنى (t_0) (t_1) والذي اتسع الآن ليشمل التسربات غير المالية .

وحتى نستطيع اظهار الاهمية النسبية للتسربات المختلفة فاننا يمكن ان ترجع الى الدراسة التي قام بها Arthur Okun (التي كان هدفها توضيح وقياس الآثار الاقتصادية لتخفيض الضرائب عام 1964) . وفي هذه الدراسة استطاع Okun ان يطور بعض وسائل التقدير الاحصائية التطبيقية البسيطة للعلاقة في ذلك الوقت اي منتصف الستينات بين الناتج القومي الاجمالي والدخل المتاح للانفاق (DI)[10] وتتضمن

(10) *Arthur Okun: Measuring The Impuct of the 1964 Tax Reduction,* in W.W. Heller, ed. Prespectives on Economic Growth (Random House, 1968); Reprinted in W.L. Smith and R.L. Teigen: Readings in Money, Income and Stablization Policy (R.D.Irwin) وذلك في كتاب الطبعة الثالثة 1970 ص 314 ـ 323

وسائل التقدير التي استخدمها Okun التي سوف نبسطها أكثر هنا ـ الميل الحدي للتسرب الضريبي مساوياً لحوالي 0.302 والميل لتسرب التحويلات مساوياً 0.035 وميل التسرب للارباح غير الموزعة مساوياً لحوالي 0.15 وذلك من اي تغير في الناتج القومي، اي ان اجمالي التسرب يصل الى مايساوي 0.487 من التغير في الناتج القومي الاجمالي . وعلى هذا فان زيادة مقدارها بليون دولار في الناتج القومي او في الناتج القومي الصافي تتضمن زيادة في التسربات مقدارها حوالي 0.487 بليون دولار او زيادة في الدخل المتاح للانفاق مقدارها حوالي (0.487 ـ 1) = 0.513 بليون دولار . واذا كانت هذه التقديرات صحيحة فان النصف فقط من اي زيادة في الانفاق على السلع النهائية يعود الى المستهلكين في شكل دخل جديد متاح للانفاق مما يؤدي الى زيادة جديدة في الانفاق والتي تتمثل في الانفاق الاستهلاكي . ولقد قدر Okun الميل الحدي للاستهلاك بما يساوي 0.95 واذا ادمجنا كل هذه التقديرات فاننا نحصل على مضاعف الانفاق الاستثماري (او مضاعف مشتريات الحكومة) كما يأتي :

$$\frac{1}{1 - c_1(1 - t)} = \frac{1}{1 - 0.95(0.513)} = 1.95$$

ويمكن تصوير الشكل الساكن المبسط من نموذج Okun لاقتصاد الولايات المتحدة في منتصف الستينات كما يأتي :

$$Y = C + I + G$$

$$DI = Y - Tx + Tr - U - X$$

$$Tx = -43 + 0.302Y$$

$$Tr = 35 - 0.035Y$$

$$U = -75 + 0.15Y$$

$$X = 31$$

$$C = 4 + 0.95Y$$

حيث (Y) هي الناتج القومي الاجمالي (Tx) الضرائب (Tr) التحويلات (U) الارباح غير الموزعة (X) بعض العناصر الاخرى (وبضمنها الاندثار) والتي لاتتوقف قيمتها على الناتج (Y) والتي يجب خصمها من الناتج الحصول على الدخل المتاح للانفاق .

وكما هو واضح فان قيمة المضاعف هي حول العدد والسؤال هو هل هذا تقدير جيد لقيمة مضاعف الاستثمار او الانفاق الحكومي في الولايات المتحدة[11] .

ملحق . APPENDIX:

هل تعكس دالة الاستهلاك علاقة سببية عكسية فقط ؟

Doesthe consumption function reflects only reverse causation?

أشرنا في الفصل السادس الى ان مجرد الحصول على علاقة ارتباط احصائية بين الاستهلاك (C) والدخل المتاح للانفاق (DI) ... لايبرهن بطبيعة الحال، اي شيء مايرتبط .. بالسببية .. وفي مثل هذه الحالة فان اتجاه السببية قد يكون عكس الاتجاه الذي يتم افتراضه عادة حيث يمكن ان يكون الاستهلاك (C) محدداً لمستوى الدخل القابل للانفاق او ان تكون العلاقة السببية ذات اتجاهين او ان يتحدد كل من الاستهلاك (C) والدخل المتاح للانفاق (DI) بعامل آخر او مجموعة من عدة عوامل، لاترتبط فيما بينها بعلاقة سببية . وكل مايمكن ان نستنتجه من دراستنا للبيانات هو ماذا كانت هذه البيانات متناسقة او ـ غير متناسقة مع تفسير مامقترح . ولكن يمكن لهذه البيانات ان تكون ايضاً متناسقة بل قد تكون أكثر تناسقاً مع افتراض آخر .

---

(11) في التحليل السابق اهملنا احد اشكال التسربات الاساسية وهذا التسرب هو في شكل استيرادات والسبب في ذلك هو اننا نفترض اقتصاداً مغلقاً والواقع فانه لايوجد اقتصاد مغلق تماماً تجاه التجارة الدولية (او تحركات رأس المال) . وبالنسبة لبعض الاقتصاديات فان التسرب الذي يحدث في شكل استيرادات يعتبر مهماً جداً . ومن السهل التعرف على طبيعة هذا النوع من التسرب فعندما يرتفع او ينخفض الناتج القومي مع مايترتب على ذلك من تغير في الانفاق الاستهلاكي فان هذه الزيادة لاتتوجه كلها ناحية الانفاق على الناتج المحلي حيث يتم شراء بعض السلع الاستهلاكية مباشرة من الخارج (وهي قليلة ماعدا الانفاق على ـ السفر لاغراض السياحة) ولكن الزيادة في مشتريات السلع الاستهلاكية من قطاع الاعمال تتضمن شراء السلع المصنعة كلياً في الخارج (مثلا شراء السلع الاجنبية من قطاع التجارة) في حين نجد ان السلع الاستهلاكية الاخرى تكون مصنوعة كلياً او جزئياً من مواد يتم استيرادها من الخارج . فاذا زاد الدخل القابل للانفاق بمقدار دولار يؤدي الى زيادة في الانفاق الاستهلاكي بمقدار 90 سنت ولكن يتم انفاق ماقيمته 80 سنت فقط على سلع محلية فان الميل الحدي للاستهلاك الفعال effective ليس 0.90 وانما 0.80 فقط . ولكن مادمنا قد أشرنا الى هذه النقطة فسوف نستمر في تجاهلها فيما بعد .

واذا كان كل مالدينا هو ماتظهره لنا علاقة الارتباط بين الاستهلاك والدخل المتاح للانفاق ، فان ذلك بالتأكيد لن يبرهن لنا اي شيء عن علاقة السببية بل على العكس وحيث ان (C) تمثل الجزء الأكبر من الدخل المتاح للانفاق (DI) فانه يجب ان تظهر لنا علاقة ارتباط قوية بين (C) و (DI) حتى ولو كانت (C) متغيراً عشوائياً[12] . أو بعبارة اخرى فان علاقة الارتباط بين (C) (DI) التي نلاحظها يمكن ان تعكس اتجاهاً من السببية لايجرى من (DI) الى (C) وانما من (C) الى (DI) . والواقع فان مثل هذا الاتجاه السببي قد سبق تضمينه في النماذج المبسطة التي تم استعراضها في الجزئين الثاني والثالث من الفصل السادس .

ولنأخذ على سبيل المثال هذه المعادلات من النموذج الذي يظهر فيه قطاع الحكومة :

$$DI = Y - T \qquad \text{(i)}$$

$$T = t_0 + t_1 Y \qquad \text{(ii)}$$

$$Y = C + A \qquad \text{(iii)}$$

حيث A تمثل لنا الانفاق التلقائي الذي يتضمن كل من G , I . وبالتالي يمكن أن نشتق DI كما يأتي :

$$DI = (1 - t_1)(C + A) - t_0 \qquad \text{(iv)}$$

---

(12)

ولقد ناقش D.B.Suits بشكل موسع المناقشة التي ظهرت في الصفحة رقم 233 في الهامش في كتاب المؤلف (1961) Macroeconomic Theory أنه نظراً لتعريف الدخل المتاح للانفاق بأنه يساوي الاستهلاك والادخار اي $DI = C + S$ فان معامل الارتباط بين (C) و (DI) يجب أن يكون حوالي 0.90 حتى ولو كان كل من الاستهلاك والادخار متغيراً عشوائياً انظر مقالته ،

The Determination of consumer expenditive:
A Review of present Knowledge, Reseach study One in Impacts of Monetary policy (aserles of research studles prepared for the Commission on money and credit) Englewood cliffs, N.J., prentice Hall, p. 24

والمعاد طبعها في كتاب
O.R. Kamerschenm W.L. Johnson :
Macroecononics : Selected Readings (Boston, Mass. 1970).

ص 59 حتى ص 92 . ولكن ذلك غير صحيح . أنه من المستحيل ان يكون كل من S, C متغيرات عشوائية حيث ان دخل عائلة ما (أو بلد ما) المتاح للانفاق DI لايتكون من مجموعة من القرارات المستقلة المفصلة لكل من S, C . وعلى العكس فان دخل اي وحدة منفقه يتحدد خارج هذه الوحدة (بشكل كبير) وبالتالي فاذا تحدد اي من المتغيرين C او S (عشوائياً أو بأي شكل آخر فان المتغير الآخر يتحدد ويمكن لنا ان نتخيل ان C أو S أو C/DI يمكن ان تحدد عشوائياً ولكن لايمكن ان يكون كل من S, C معاً متغيرات عشوائية والشكل الأكثر صحة كما يعتقد المؤلف هو ماسيلي في المتن .

وتقترح هذه العلاقة كما هو واضح علاقة ارتباط قوية موجبة بين C و DI . وهذه العلاقة مستقلة تماماً عن اي ارتباط يقوم على أساس ان (C) تتأثر بالدخل المتاح للانفاق (DI) . (لاحظ اننا لم نستخدم هنا ابداً دالة الاستهلاك) .

وقد يكون من الممكن لنا ان نناقش ان علاقة الارتباط التي نلاحظها بين (C) و (DI) هي ناتجة عن – كلية او في الأكثر – علاقة سببية تسير في عكس الاتجاه المفترض في دالة الاستهلاك العادية – فاذا أخذنا الجزء الأكبر من (Y) نجد ان (C) تحدد (Y) بشكل كبير والتي بدورها تحدد بشكل كبير (DI) . وعلى هذا فان (C) و (DI) يجب ان ترتبطا ببعضهما بعلاقة ارتباطاً قوياً حتى ولو كانت (C) محددة بصورة مستقلة تماماً عن (DI) .

ونفترض مثلاً انْ (C) كانت عدداً عشوائياً كبيراً (B) . ونعني بالكبير هنا هي انها تساوي في المتوسط ضعفي القيمة المتوسطة للانفاق التلقائي (A) . ويمكن من ثم ان نحصل من المعادلة رقم (iv) على قيمة (DI) التي تتركب من نسبة ثابتة هي $(1 - t_1)$ لمجموع (A) وعدد عشوائي كبير هو (C) زائداً ثابت صغير هو $(-t_0)$ ويمكن لنا أن نستنتج ان (DI) تحدد (C) في حين أنه في الحقيقة فان الامر كان مختلفاً تماماً حيث ان (C) كانت عشوائية تماماً . اي ان (C) هي التي تحدد (DI) .

ومع ذلك فانه يوجد طريق سهل لاثبات ان هذا هو المصدر الوحيد او حتى الاساس لمثل هذا الارتباط بين (C) و (DI) . ويظهر ذلك اذا قمنا باحلال العلاقة التعريفية وهي أن $DI \equiv C + S$ في المعادلة رقم (iv) لنحصل على :

$$C + S = (1 - t_1)C + (1 - t_1)A - t_0$$

$$C = \frac{1 - t_1}{t_1}A - \frac{1}{t_1}S - \frac{t_0}{t_1} \qquad \text{(v)}$$

وحيث أن (t_1) هي – كما هو واضح – موجبة ، فأن المعادلة رقم (v) تؤكد لنا انه اذا كانت العلاقة **الوحيدة** بين (C) و (DI) هي علاقة غير مباشرة حيث تقوم (C) بتحديد (DI) فانه يجب علينا ان نتوقع **علاقة سلبية** بين (C) و (S) .

---

(13)

وهذا الفرض هو فرض حدي والبديل هو أن (c) تتوقف على عوامل اخرى مثلاً ثروات المستهلكين ، اعمار المستهلكين او اتجاه زمني او تركيبه من هذه العوامل وعوامل اخرى .

ولكننا نعرف ـ بدلاً عن ذلك ـ أن العلاقة التطبيقية بين (C) و (S) هي **علاقة موجبة** بالتأكيد. وعلى هذا فاننا يمكن ان نستنتج ان الشواهد حتى هذه النقطة من التحليل ـ تتناسق تماماً مع الغرض القائل بأن الدخل المتاح للانفاق (DI) يحدد كل من (C) و (S) حتى ولو أننا نعرف الآن ـ بوجود علاقة ثانية (غير مباشرة) بين (C) و (DI) وهي تجري في اتجاه عكس لهذا الغرض. وفي الواقع فان دالة الاستهلاك تتضمن اكثر من القول بأنه يوجد ارتباط بين (C) و (DI) حيث انها تتضمن أن كل زيادة في (DI) ستتوزع بشكل متناسق بين (C) و (S) ؛ او باختصار أن (C) و (S) ترتبطان بعلاقة ارتباط موجبة وبشكل جوهري فأن دالة الاستهلاك الادخار CS Function (والتي عرفناها فيما سبق) تتضمن العلاقة الاساسية التي تفترضها دالة الاستهلاك كما أن البيانات التي استخدمت حتى الآن تتناسق ايضاً مع هذا الغرض.

أسئلة للمراجعة

1 ـ ارسم دوال الاستهلاك التي تتلاءم مع كل من الفروض الاتية، ثم ارسم بعد ذلك دوال الادخار المرتبطة بها مع شرح وافي لكل من الميل الحدي والميل المتوسط للادخار.

(P) اذا كان كل من الميل المتوسط للاستهلاك (APC) والميل الحدي للاستهلاك (MPC) ثابتاً.

(ب) $APC<1$, MPC يتزايد مع تزايد الدخل.

(جـ) $MPC = 1, APC < 1$

(د) $APC = MPC$

(هـ) $APC, MPC < 1$ ويتناقصان مع زيادة الدخل.

اي من هذه الدوال السابقة تتناسق مع افتراض كينز حول شكل دالة الاستهلاك. ؟

2 ـ

(أ) ماهو المقصود بالمضاعف ؟

(ب) اشتق جبرياً معادلة المضاعف الخاص بالانفاق الاستثماري الشخصي في نموذج

بسيط حيث يتوقف الاستهلاك خطياً على الدخل المتاح للانفاق الذي يساوي الناتج القومي الصافي مطروحاً منه الضرائب وتتوقف الضرائب خطياً على الناتج القومي.

(جـ) اذا اخذنا في الاعتبار السلوك التقليدي للشركات تجاه الارباح الموزعة على مالكي الاسهم ورد فعل التحويلات الحكومية للتغير في التوظف فاننا يجب أن نعدل من مضاعف الانفاق الاستثماري اشرح ما اذا كان كل واحد من هذين العاملين يؤدي الى زيادة أو تخفيض قيمة المضاعف ولماذا ؟.

3 ـ لقد ناقشنا في هذا الفصل أنه اذا تم توصيف الواقع بشكل دقيق باستخدام النموذج الكينزي المبسط فأن ذلك يؤدي الى عدم اشباع او تحقيق اية رغبة جماعية في زيادة او تخفيض الادخار.

أ ـ استعرض النموذج الكينزي المبسط بدون حكومة.

ب ـ حدد المستوى التوازني للدخل جبرياً او هندسياً.

جـ ـ وضع باستخدام كل من الجبر والهندسة أن أية رغبة في زيادة الادخار لن تؤدي الى أي تغيير في الادخار.

مراجع مختارة

J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (Harcourt, Brace, 1936), Chapters 8–10.
(Keynes' original presentation of the consumption function hypothesis.)

P. A. Samuelson, "The Simple Mathematics of Income Determination," in *Income, Employment, and Public Policy* (W. W. Norton, 1948), reprinted in W. L. Johnson and D. R. Kamerschen (eds.), *Macroeconomics: Selected Readings* (Houghton Mifflin, 1970), pp. 39–49.
(One of the first and best algebraic statements of the simple Keynesian model.)

J. S. Duesenberry, "Income and Consumption Relations and their Implications," in *Income, Employment and Public Policy* (W. W. Norton, 1948), reprinted in M. G. Mueller (ed.), *Readings in Macroeconomics* (Holt, Rinehart, and Winston, 2nd ed., 1971), pp. 61–76.
(An early "second look" at the empirical support for the Keynesian hypothesis.)

D. B. Suits, "The Determinants of Consumer Expenditure: A Review of Present Knowledge," Research Study 1 in *Impacts of Monetary Policy* (A series of research studies prepared for the Commission on Money and Credit) (Prentice-Hall, 1963), reprinted in W. L. Johnson and D. R. Kamerschen (eds.), *Macroeconomics: Selected Readings* (Houghton Mifflin, 1970), pp. 59–92.
(A detailed review of more recent evidence.)

7 الفصل السابع

توسعات النموذج الكينزي
السياسة المالية ، والديناميكية الكينزية

Extensions of the Keynesian Model: Fiscal Policy and Keynesian Dynamics

سيتم توسيع النموذج الكينزي البسيط في هذا الفصل والفصل الذي يليه وذلك في أربعة اتجاهات . فاولاً سيتم تطوير نظرية في الاقتصاد الكلي لاظهار تأثيرات السياسة المالية الحكومية . وثانياً سيتم استعراض بعض الاشكال الديناميكية للنموذج الكينزي الذي تم تقديمه في الفصل السادس . وثالثاً سيتم تطوير كل من الصورة الساكنة والديناميكية للنموذج البسيط بادخال عدة بدائل من نظريات الاستثمار الكلي البسيطة . واخيراً سوف يتم توسيع هذه النماذج بالاخذ في الاعتبار جوانب معينة من عمليات النمو الاقتصادي. والنتائج التي نحصل عليها هي بلا شك تثير الاهتمام في حد ذاتها وذلك من حيث أنها يمكن أن تعتبر تمثيلاً ممكناً لبعض القوى الهامة التي تعمل في الاقتصاد الفعلي . ومن ناحية أخرى فانها تخدم في تقدير وتوضيح بعض الافكار التحليلية والبحثية والتي سيكون لها أهمية تطبيقية كبيرة فيما بعد .

والشيء الوحيد الذي يظهر في هذه التوسيعات الاربعة للنموذج الكينزي هو أن نظريات الاستهلاك والاستثمار المستخدمة هي نظريات « حقيقية ». بمعنى أنها تتضمن (بصورة مناسبة) علاقات بين المتغيرات الحقيقية أو المتغيرات المعبر عنها باسعار ثابتة . ولا يعني هذا بالطبع أنه اذا حدث تغير في الاسعار وبالتالي في القيم النقدية للمتغيرات فأن ذلك لا يؤثر في التحليل . ومع ذلك وما دمنا نأخذ في الاعتبار فقط تلك التغيرات في الناتج القومي التي تحدث ضمن مدى أقل من مستوى التوظف الكامل فانه لاتوجد هناك تغيرات في مستوى الاسعار يجب ان

تنتج عن تغيرات في الناتج بحد ذاته والواقع فاننا سوف نستمر في افتراض ان التغيرات في الناتج تحدث عند مستويات أقل من مستوى التوظف الكامل .

ومن الواضح أن كل هذه التوسيعات للنموذج الكينزي ستحتاج الى اعادة نظر جديدة عندما نبدأ بالتعامل ـ في فصول لاحقة ـ بالتغيرات في المستوى العام للاسعار والاثار المحتملة لمثل هذه التغيرات على الطلب الكلي الحقيقي . ومع ذلك وعندما نقوم بذلك التحليل فعلاً ـ فسنجد أن من المفيد أن يكون لدينا فعلاً وان نكون قد طورنا عدداً من جوانب بناء هذه النماذج الاكثر تعقيداً والاكثر واقعية من خلال المعالجة الحالية .

النظرية المبسطة للسياسة المالية

The Simple Theory of Fiscal Policy

ان النموذج المبسط الذي استخدم في الفصل السادس لتحديد مستوى الدخل هو أبعد مايكون من ان يصور العالم الحقيقي للاقتصاد وعلى كل فانه حتى في هذة الصورة المبسطة التي طورناها حتى الان فاننا نستطيع ان نستخدمه أساساً لنظرية في السياسة المالية استخدمت وما زالت تستخدم بشكل واسع في التطبيق العملي . وتمثل هذه النظرية موضوع هذا الجزء من هذا الفصل . وحتى نستطيع ان نبسط المعالجة الجبرية ونركز الاهتمام على القضايا المالية فقط فأننا سنبقى على الافتراض الخاص بان الضرائب والتحويلات تمثلان معاً فقط الفرق بين الناتج القومي الاجمالي (Y) والدخل المتاح للانفاق (DI) .

ولقد اشرنا فعلاً فيما سبق الى واحد من تطبيقات السياسة المالية للنموذج وهو أن المتغيرات التي تحدث في مشتريات الحكومة ـ مثلها مثل التغيرات في الانفاق الاستثماري تأثيرات متضاعفة على الناتج القومي . ان هذه المشتريات تمثل جزءاً من الطلب الكلي على الناتج ومن ثم فان زيادة ما في مستوى هذه المشتريات سوف تؤدي الى زيادة في الطلب على الناتج وذلك عند كل مستوى من مستويات هذا الناتج . وتستطيع الحكومة في حالة الكساد أو عندما يتعدى مستوى البطالة المستوى المحدد كهدف طبقاً لهذا النموذج أن تخفض من او أن تزيل البطالة الزائدة ، مؤدية بذلك الى أن يقترب مستوى الناتج الفعلي من مستوى الناتج الممكن وذلك من خلال مناسبة في مشترياتها .

وبنفس الصورة فاذا كان هناك خطر من أن يكون الطلب الكلي ـ أو أنه فعلاً ـ أكبر من الناتج فان تخفيض مشتريات الحكومة يمكن ان يؤدي الى ازالة فائض الطلب . ويمكن حساب مقدار التغير المطلوب في مشتريات الحكومة وذلك بقسمة عجز الطلب أو فائض الطلب على قيمة المضاعف التي تساوي[$1/[1 - c_1(1 - t_1)$] فاذا كانت الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن تساوي 60 بليون دولار واذا كانت قيمة المضاعف تساوي 3 فان مشتريات الحكومة يجب ان تزداد بمقدار 20 بليون دولار وذلك لتحقيق الهدف المطلوب.ولكن اذا كانت قيمة المضاعف هي 2 فقط فان هذه المشتريات يجب ان تزداد بمقدار 30 بليون دولار وكذلك اذا كان المضاعف يساوي 1.5 فسوف تزيد المشتريات بمقداره 40 بليون دولاراً .

مضاعف تخفيض الضرائب The Tax-Cut Multiplier

وتوجد هناك طريقة اخرى تستطيع السياسة المالية بواسطتها ان تزيد (أو تخفض) من الناتج القومي الاجمالي ، وهي أن الحكومة تستطيع أن تخفض من (أو تزيد) الضرائب . ويعني تخفيض الضرائب عند كل مستوى من مستويات الناتج الاجمالي الصافي أن الدخل المتاح للانفاق سيكون أكبر عما كان عليه قبل تخفيض الضرائب . ونتيجةً لهذا فان مشتريات المستهلكين ستكون أيضاً أكبر .

وتسمح لنا المعادلة رقم (22) في الفصل السادس وهي :

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1 t_0 + I + G)$$

أن نقوم بحساب مقدار ماهو مطلوب من تخفيض في الضرائب أو زيادتها وذلك لتحقيق اي تغير مطلوب في الناتج القومي الصافي. وذلك بمعنى ان نقوم باشتقاق مضاعف قابل للتطبيق لأي تغير في جدول الضرائب الصافية . ويمكن ان نقوم بذلك رياضياً باجراء التفاضل على المستوى التوازني للدخل (Y) في المعادلة رقم (22) وذلك بالنسبة الى t_0 . (وطبعاً يجب ان نعرف ان مضاعف الاستثمار الخاص او مضاعف مشتريات الحكومة ماهو الا المشتقة التفاضلية dY/dI أو dG/dI وذلك بالنسبة الى (I أو G . ومضاعف زيادة الضرائب كما هو واضح يساوي :

$$\frac{dY}{dt_0} = \frac{-c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \quad (1)$$

واذا كنا نعبر عن تخفيض الضرائب بتخفيض t_0، فأن مضاعف تخفيض الضرائب يكون عندئذ موجباً .

$$\frac{dY}{-dt_0} = \frac{c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \qquad (1a)$$

ويختلف مضاعف تخفيض الضرائب عن مضاعف زيادة مشتريات الحكومة G، في أن مضاعف تخفيض الضرائب يساوي مضاعف مشتريات الحكومة مضروباً في (c_1) . وحيث أن $c_1 < 1$ فأن مضاعف تخفيض الضرائب يكون اصغر من مضاعف زيادة الانفاق الحكومي . فمثلًا اذا كانت قيمة c_1، هي 0.8 فأن تخفيض الضرائب او زيادة التحويلات بمقدار X، بليون دولار سوف تؤدي الى زيادة في الناتج القومي مقدارها 0.8 فقط من تلك التي تؤدي اليها زيادة مقدارها X، في مشتريات الحكومة . فاذا افترضنا أن (t_1) تساوي 0.3 فأننا نجد أن مضاعف المشتريات هو 2.27 في حين أن مضاعف الضرائب هو 1.82 فقط . وعلى هذا فاذا كانت هناك فجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن مقدارها 60 بليون دولار فأنه يمكن ازالة هذه الفجوة أما بزيادة مقدارها 26.4 بليون دولار في المشتريات الحكومية أو بتخفيض في الضرائب مقداره 33 بليون دولار . أما اذا كانت (t_1) تساوي 0.35 فأن المضاعفين يصبحا 2.08 و 1.67 على التوالي والزيادة الضرورية في المشتريات الحكومية تصبح 28.8 بليون دولار في حين أن ـ تخفيض الضرائب يجب أن يصل الى 36 بليون دولار .

وليس من الصعب أن نشرح بكلمات بسيطة لماذا نجد أن مضاعف تخفيض الضرائب أقل من مضاعف مشتريات الحكومة ، وأنه أصغر بالنسبة c_1، ويرجع ذلك الى أن زيادة في مشتريات الحكومة مقدارها 10 بليون دولار تمثل طلباً مباشراً على مامقداره 10 بليون دولار من الناتج النهائي وعندما يتم انتاج مامقداره 10 بليون دولار فان ذلك يؤدي الى سلسلة من الانفاق التالي في حين نجد أن تخفيض الضرائب بما مقداره 10 بليون دولار لايؤدي الى زيادة أولية في الطلب الكلي بنفس هذه الكمية . ان المستهلكين يقومون باستلام 10 بليون دولار في شكل دخل متاح للانفاق ولكنهم يزيدون من انفاقهم على السلع الاستهلاكية بمقدار أقل يساوي (c_1DI) وتمثل هذه الزيادة الاصغر زيادة في الطلب الكلي الذي يؤدي الى زيادة في الانتاج والذي يتوسع فيما بعد من خلال سلسلة الانفاق التي تنشأ .

ولقد أشرنا من قبل الى أنه يجب علينا أن نكون حريصين عند الاشارة الى حجم « تخفيض الضرائب » (أو زيادتها) . وذلك بسبب أن حصيلة الضرائب هي متغير

داخلي على الاقل في جزء منها . فاذا كانت زيادة الضرائب أو تخفيض الضرائب تؤثر على الدخل فأن الضرائب تتأثر أيضاً بأي تغيرات تحدث على الدخل . ويمكن توضيح « الاثر الكامل » *full effect* لتخفيض الضرائب على حصيلة الضرائب وذلك باحلال الدخل التوازني (Y) في المعادلة رقم (22) في الفصل السادس في دالة صافي الضرائب رقم (20) الفصل السادس لنحصل على معادلة تصور لنا الضرائب التوازنية كما يأتي :

$$T = t_0 + \frac{t_1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1t_0 + I + G) \qquad (2)$$

وعلى اساس هذه المعادلة فأن أي تخفيض في الضرائب أي تخفيض في (t_0) يؤدي الى تأثيرين واضحين على المستوى التوازني لحصيلة الضرائب . حيث نجد ان (t_0) تظهر مرتين في المعادلة رقم (2) مرة موجبة واخرى سالبة . ويؤدي الاثر الاول ـ وهو الاثر المباشر الى تخفيض الضرائب بمقدار يساوي $(-\Delta t_0)$ أي بمقدار التخفيض في حجم الضرائب . ولكن ونظراً لآن أي تخفيض في الضرائب يؤدي الى زيادة الدخل فسيظهر لدينا تأثير ثاني وهو التأثير غير المباشر والذي يؤدي الى أن تزداد حصيلة الضرائب (T) بمقدار يساوي (t_1) (الميل الحدي لغرض ضرائب) مضروبة في مقدار الزيادة في الدخل (المعادلة رقم ١) والتي تساوي :

$$\frac{-c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \Delta t_0$$

وعليه يكون التأثير الكلي لتخفيض الضرائب على حصيلة الضرائب يساوي بطبيعة الحال مقدار كل من الاثر المباشر والاثر غير المباشر . فاذا قمنا بتفاضل المعادلة رقم (2) فأننا نحصل على التأثير الكامل لتخفيض الضرائب على حصيلة الضرائب كما يلي :

$$\frac{dT}{-dt_0} = -1 + \frac{c_1t_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \qquad (3)$$

ويظهر لدينا هنا ان الاثر النهائي هو سالب ولكنه أقل من التخفيض الاول الذي حدث في الضرائب . وبالنسبة الى زيادة الضرائب نجد أن الأثر النهائي موجب ولكنه أقل من حجم حصيلة الضرائب عند المستوى التوازني الاصلي .

وعلى هذا وعند الاشارة الى حجم تخفيض الضرائب فأننا سوف نحدد ماذا كنا نعني بذلك حجمها عند المستوى التوازني الاصلي للدخل أو حجمها النهائي (وهو أصغر) وذلك بعد ان يصل الدخل الى مستوى توازني (أعلى) جديد .

عجز الميزانية كمتغير داخلي

The Endogenous Budget Deficit

وسوف نستمر الان في تحليل أثر التغيرات المالية وذلك على نتيجة (رصيد) الميزانية وسنعرف العجز على اساس أنه يساوي الانفاق الحكومي مطروحاً منه ايرادات الحكومة أي أن .

$$Def \equiv G + Tr - Tx$$

(والعجز هنا يمكن أن يكون سالباً أو موجباً .فاذا كان موجباً فأنه في هذه الحالة يمثل فائضاً) . واذا قمنا باحلال صافي الضرائب محل $Tx - Tr$ فأننا نحصل على

$$Def \equiv G - T$$

(لايمكن اجراء هذا الاحلال اذا كانت الانواع الأخرى للتسربات قد تم دمجها في دالة للتسربات الكلية مع الضرائب والتحويلات) واذا قمنا باحلال المعادلة رقم (2) التي توضح حصيلة الضرائب التوازنية في معدلة تعريف العجز فاننا نشتق المعادلة الآتية :

$$Def = G - t_0 - \frac{t_1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1 t_0 + I + G) \qquad (4)$$

وربما نجد أن أول شيء يمكن ان نلاحظه من المعادلة رقم (4) هو أن عجز ميزانية الحكومة لايتوقف فقط على القرارات السياسية الخاصة بمستوى مشتريات الحكومة (G) ومستوى (t_0) والميل الحدي للضرائب (t_1) في نظام الضرائب وانما يتوقف ايضاً على شكل دالة الاستهلاك (المعاملات $(c_0$ و $c_1)$) وكذلك على حجم الانفاق الاستثماري الشخصي (I) . وبالتالي فأن أي تخفيض في (I) ، وهو مايحدث في مرحلة الكساد في أية دورة اقتصادية ، يؤدي الى ظهور عجز قوي في ميزانية الحكومة ويحدث هذا حتى ولو لم تقم الحكومة باتخاذ أي قرارات لتغير معدلات الضرائب أو مشتريات الحكومة . وبالعكس فأن حالة الرواج تولد اتجاها نحو ظهور فائض في الميزانية . وبالمثل فانه يمكن ملاحظة ان التغير في دالة الاستهلاك سوف يؤدي الى حدوث تغيرات في الحصيلة الصافية للضرائب وكذلك في العجز .

وبالاضافة الى ذلك فأن كل من مشتريات الحكومة ودالة الضرائب الصافية يؤثران أيضاً على العجز . ولنأخذ أثر هذا الاخير أولاً : أن تأثير التغير في الضرائب

على العجز يساوي بالضرورة تأثيرها على حصيلة الضرائب (المعادلة رقم 3) أو :

$$\frac{dDef}{-dt_0} = 1 - \frac{t_1 c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \qquad (5)$$

ويساوي ـ كما هو واضح ـ مقدار أقل من الواحد الصحيح ، حيث أن الكسر هو موجب واقل من الواحد . وهذا يعني أن تخفيض الضرائب بمقدار دولاراً واحداً يؤدي الى زيادة في العجز مقدارها أقل من دولار .كما يمكن أيضاً أن نلاحظ أن زيادة في مشتريات الحكومة تؤدي الى رفع العجز بمقدار أقل من هذه الزيادة ويرجع ذلك الى أن الحد G يظهر مرتين في معادلة العجز رقم (4) . والتأثير الاول والمباشر للزيادة في G هي أن ترفع العجز بمقدار هذه الزيادة . والاثر الثاني وغير المباشر هو اثر سلبي والاثر الكلي، هو :

$$\frac{dDef}{dG} = 1 - \frac{t_1}{1 - c_1(1 - t_1)} \qquad (6)$$

ويوضح لنا الحد الثاني من هذه المعادلة تأثير الزيادة في مشتريات الحكومة على المستوى التوازني للدخل أو ذلك برفعه الى أعلى) وبالتالي تأثير ذلك على حصيلة الضرائب بمقدار يساوي الميل الحدي للضرائب t_1 مضروباً في التغير في المستوى التوازني للدخل .

مضاعف الميزانية المتوازنة

Balanced – Budget Multiplier

لقد تناولنا فيما سبق التأثيرات التي تنتج عن التغيرات في كل من معدلات الضرائب والانفاق الحكومي بصورة منفصلة . ويوجد هناك أيضاً بعض الاهتمام بتناول التأثيرات التي تحدث نتيجة للتغيرات في كل من معدلات الضرائب والانفاق في نفس الوقت . ولتحليل ذلك . فأنه من الممكن ان نفاضل المعادلة رقم 22 (الفصل السادس) التي تحدد المستوى التوازني للناتج (Y) تفاضلاً كلياً بالنسبة الى تغير آني في كل من G و t_0 لنحصل على :

$$dY = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}(-c_1 dt_0 + dG) \qquad (7)$$

وذلك بافتراض أن $dc_0 = 0, dI = 0$ أي بافتراض أن دالة الاستهلاك ثابتة لاتتغير وان حجم الانفاق الاستثماري أيضاً ثابت . ويمكننا الان الاخذ في الاعتبار نوعين من التغيرات الاتية البسيطة .

الحالة الاولى : نفترض أن $dG = dt_0$ وهذا يعني أنه يتم زيادة كل من الضرائب ومشتريات الحكومة بنفس المقدار **وذلك عند المستوى التوازني الاصلي للدخل** . هل يؤدي ذلك الى أي تغير في المستوى التوازني للناتج على الاطلاق ؟

وحتى نتوصل الى اجابة عن هذا السؤال نقوم باحلال $dt_0 = dG$ في المعادلة رقم (7) وتكون الاجابة بنعم كما هو واضح ويتغير المستوى التوازني للدخل بمقدار مساوي للمقدار الآتي :

$$dY = \frac{1 - c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} dG \qquad (8)$$

وهذا المضاعف هو موجب بمعنى أن تأثير الزيادة في الانفاق الحكومي يفوق التأثير السلبي الذي يظهر نتيجة زيادة الضرائب ولكن الفرق ليس كبيراً . وكمثال إذا كانت $c_1 = 0.75$, $t_1 = 0.2$ فأن ذلك يصبح $0.25/0.4 = 0.625$ ومع ذلك فأن انخفاض هذا المضاعف لايثير لدينا أي استغراب على الاخص اذا عرفنا أنه ـ عند المستوى التوازني الجديد ـ فأن الزيادة في حصيلة الضرائب ستفوق الزيادة في الانفاق الحكومي حيث أن الزيادة في حصيلة الضرائب تصبح مساوية للمقدار :

$$dT = dt_0 + t_1 dY$$

أو مساوية للمقدار

$$dT = dG + \frac{t_1(1 - c_1)}{1 - c_1(1 - t_1)} dG \qquad (9)$$

وهو كما هو واضح أكبر من dG مما يؤدي الى تحرك الميزانية ناحية تحقيق فائض والذي يثير الاستغراب حقاً هو أنه على الرغم من أن الميزانية تتجه ناحية تحقيق فائض فأن الدخل رغم ذلك يتزايد . وبالتأكيد فأننا لانستطيع ان نقرر وجود تأثير موجب للسياسة المالية فقط في حالة اتجاه الميزانية ناحية العجز .

الحالة الثانية : هي ماذا يمكن ان يحدث لو اخترنا التغير في t_0 بحيث نجد أن الزيادة التي تحدث في الضرائب عند **مستوى التوازني الجديد** للناتج تكون مساوية تماماً للتغير في G أي بحيث لا يحدث أي تغير في مقدار العجز ؟ أو بعبارة اخرى فأننا نعرف مقدار التغير في معدل الضرائب بحيث أنه ، في حالة التوازن ، فأن الزيادة في حصيلة الضرائب تتساوى تماماً مع زيادة آنية في الانفاق الحكومي ونحن نعرف من دالة الضرائب أن الزيادة في حصيلة الضرائب هي

$$dT = dt_0 + t_1 dY$$

فاذا احللنا الان $dT = dG$ وباعادة ترتيب الحدود فأننا نحصل على المقدار الذي تتغير به t_0 كما يأتي :

$$dt_0 = dG - t_1 dY \qquad (10)$$

وباحلال المعادلة رقم (10) في المعادلة رقم (7) نحصل على :

$$dY = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)} [-c_1(dG - t_1 dY) + dG]$$

وبالضرب وجمع الحدود نحصل على :

$$dY = dG \qquad (11)$$

وهذا هو الشكل المشهور (في حالة الضرائب المرنة) « لمبدأ مضاعف الميزانية المتوازنة Balanced Budget Multiplier principle والذي يقرر أن : زيادة متساوية في الانفاق الحكومي وحصيلة الضرائب (المتحققة) سوف تؤدي الى زيادة في الناتج والدخل مساوية تماماً لهذه الزيادة » أو بعبارة أخرى أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح تماماً . وهذا يعني أنّ هناك وسيلة اخرى بالاضافة الى تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق لغرض غلق الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن . وهذه الوسيلة هي التي لاتتضمن عجزاً (أو زيادة في العجز) فاذا كانت هناك فجوة مقدارها 60 بليون دولار ، فأنه علينا ان نزيد الانفاق الحكومي بمقدار 60 بليون دولار ، مع اجراء تعديل في معدل الضرائب بحيث تزداد حصيلة الضرائب بمقدار 60 بليون دولار أيضاً .

ويمكن ان نستخدم أيضاً المعادلة رقم (10) والمعادلة رقم (11) لايجاد الزيادة الضرورية في معدل الضرائب كما يأتي :

$$dt_0 = (1 - t_1)\, dG \qquad (12)$$

أي أنه حتى تكون الميزانية متوازنة فأنه يجب على الحكومة أن ترفع دالة الضرائب بمقدار يساوي حاصل ضرب $(1-t_1)$ في مقدار التغير في الانفاق الحكومي .

أمثلة عددية للعمليات المالية :

Numerical Examples of Fiscal Operations

ونستطيع الان باستخدام هذا النموذج الجبري البسيط ادخال بعض الفروض العددية حول وضع العلاقات الدالية وحول القيم العددية لكل متغير خارجي وذلك من أجل توضيح المفاهيم التي تم تطويرها في الاجزاء السابقة، وفيما يأتي فأن الفروض العددية التي سنوردها تقوم على ان القيم الاصلية لدوال الاستهلاك والضرائب والتحويلات والضرائب الصافية والدخل المتاح للانفاق هي، كما يأتي :

$$C = 10 + 0.8DI$$
$$Tr = 50 - 0.05Y$$
$$Tx = 10 + 0.2Y$$
$$T = Tx - Tr = -40 + 0.25Y$$
$$DI = Y - T = Y + 40 - 0.25Y$$
$$DI = 0.75Y + 40$$

كما اننا نفترض ان الناتج الممكن Y_P يساوي 280 وان القيم الاساسية للمتغيرات (الخارجية) هي 35 للاستثمار 15 للانفاق الحكومي . فأذا عرفنا هذا كله فأننا نستطيع ان نحسب القيمة التوازنية للناتج Y وقيمة الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن كما يأتي :

$$Y = C + I + G,$$
$$= 10 + 0.8(0.75Y + 40) + 35 + 15$$
$$= 92 + 0.6Y$$

من ثم فأن

$$DI = 230 - 17.5 = 212.5$$
$$C = 10 + 0.8(212.5) = 180$$

أي أن

$$0.4Y = 92 \quad \text{and} \quad Y = 230$$

وتكون الفجوة هي

$$Y_P - Y = 50$$

واذا احللنا قيمة (230) التوازنية في دالة الضرائب الصافية تحصل على :

$$T = -40 + 0.25(230) = 17.5$$
$$C + I + G = 180 + 35 + 15 = 230$$

(والتي تتساوى مع النتيجة السابقة التي ظهرت لقيمة Y التوازنية ويمكن ايضاً حساب العجز كما يأتي

$$Def = G - T = 15 - 17.5 = -2.5$$

اي أنه يوجد فائض ميزانية مقداره 2.5

ونرغب الآن في الكشف عن نتائج السياسات الثلاثة التالية التي تهدف الى رفع الناتج الفعلي الى 280 اي حتى يتساوى مع الناتج الممكن(Y_P).

السياسة الاولى رفع (G)

ويجب هنا اولاً حساب مضاعف الانفاق الحكومي G وهو يساوي

$$\frac{dY}{dG} = \frac{1}{1-c_1(1-t_1)} = \frac{1}{1-0.8(1-0.25)} = 2.5$$

بمعنى أنه اذا زادت المشتريات الحكومية G بمقدار بليون دولار فان ذلك يؤدي الى زيادة في الناتج مقدارها 2.5 بليون دولار . وحتى يمكن زيادة الناتج بمقدار يساوي 50 بليون دولار فان ذلك يتطلب زيادة في المشتريات الحكومية مقدارها 20 بليون دولار اي ان $\Delta G = 20$ او ان G يجب ان تصبح 35 . وبايجاد الحل بالنسبة الى Y عندما تكون (G) تساوي 35 نجد أن :

$$Y = 10 + 0.8(0.75Y + 40) + 35 + 35$$
$$= 80 + 0.6Y + 32$$
$$0.4Y = 112$$
$$Y = 280$$

واذا قمنا بأحلال هذه القيمة التوازنية للناتج (Y) في دوال ــ الضرائب ، الدخل المتاح للانفاق والاستهلاك . والعجز فاننا نحصل على :

$$T = -40 + 0.25(280) = 30$$
$$DI = 280 - 30 = 250$$
$$C = 10 + 0.8(250) = 210$$
$$Def = 35 - 30 = 5$$

السياسة الثانية : تخفيض الضرائب .

نحتاج هنا اولاً الى حساب قيمة المضاعف الخاص بالثابت في دالة الضرائب وهو يساوي :

$$\frac{dY}{dt_0} = \frac{-c_1}{1 - c_1(1 - t_1)} = \frac{-0.8}{1 - 0.8(1 - 0.75)} = -2$$

أو بعبارة اخرى فانه حتى يزداد الدخل بمقدار 50 فاننا في حاجة الى تخفيض الضرائب بمقدار 25 (وذلك عند المستوى التوازني الاصلي للدخل Y_1) وبالتالي تصبح دالة الضرائب كما يأتي :

$$T = -65 + 0.25Y$$

ولهذا فأن :

$$DI = Y + 65 - 0.25Y = 65 + 0.75Y$$
$$C = 10 + 0.8(65) + 0.8(0.75Y)$$
$$= 62 + 0.6Y$$
$$Y = 62 + 0.6Y + 35 + 15$$
$$0.4Y = 112$$
$$Y = 280$$

وباحلال هذه القيمة الجديدة للناتج (Y) فاننا نستطيع حساب القيم العددية للمتغيرات عند المستوى التوازني الجديد كما يأتي :

$$T = -65 + 0.25(280) = 5$$
$$DI = 280 - 5 = 275$$
$$C = 10 + 0.8(275) = 230$$
$$Def = 15 - 5 = 10$$

السياسة الثالثة رفع كل من T, G مع الابقاء على العجز عند مستوى $Def = -2.5$ والمضاعف الذي يرتبط بهذه الحالة يساوي الواحد وبالتالي فأن

$$G = 15 + 50 = 65$$

فاذا كان العجز يساوي 2.5 فأن T يجب ان تساوي 67.5 وبالتالي فانه يجب علينا ان نرفع دالة الضرائب بمقدار يمكن تحديده كما يلي :

$$T = 67.5 = X + 0.25(280)$$

حيث X هي الكمية الضرورية لجعل T تساوي 67.5 عند مستوى الناتج والدخل يساوي 280 وبالحل نحصل على :

$$67.5 = X + 70$$
$$X = -2.5$$
$$T = -2.5 + 0.25Y$$
$$DI = Y + 2.5 - 0.25Y = 2.5 + 0.75Y$$
$$C = 10 + 0.8(2.5) + 0.8(0.75Y) = 12 + 0.6Y$$
$$Y = 12 + 0.6Y + 35 + 65$$
$$0.4Y = 112$$
$$Y = 280$$

وباحلال هذه القيمة نحصل على :

$$T = -2.5 + 0.25(280) = -2.5 + 70 = 67.5$$
$$DI = 280 - 67.5 = 212.5$$
$$C = 10 + 0.8(212.5) = 180$$
$$Def = 65 - 67.5 = -2.5$$

مقارنة النتائج

ويوضح لنا الجدول الاتي قيم كل المتغيرات عند المستوى التوازني الاصلي الذي يقل عن مستوى الناتج الممكن وقيم هذه المتغيرات بعد استخدام كل سياسة من السياسات الثلاث . التي تؤدي كل منها الى رفع مستوى الناتج الى المستوى الممكن .

المتغيرات	المستوى التوازني	المستوى التوازني الجديد		
		السياسة الاولى	السياسة الثانية	السياسة الثالثة
Y	280	280	280	280
C	180	210	230	180
I	35	35	35	35
G	15	35	15	65
T	17.5	30	5	67.5
Def	– 2.5	5	10	– 2.5

ومن الواضح ان كل هذه السياسات تؤدي الى زيادة الناتج بمقدار 50 ولكن استخدام هذا الناتج الزائد يختلف بصورة واضحة في كل سياسة . ففي السياسة الاولى التي تتضمن زيادة الانفاق الحكومي تم توجيه 60 بالمائة من هذه الزيادة الى الاستهلاك واربعين بالمائة الى الاستهلاك العام . اما السياسة الثانية التي تتضمن تخفيض الضرائب فانها توجه كل هذه الزيادة الى الاستهلاك الخاص في حين ان السياسة الثالثة توجه كل هذه الزيادة الى الاستهلاك العام . ومن ثم فانه سوف تظهر لدينا بعض الاسئلة الهامة حول التفضيلات الاجتماعية بين زيادة الاستهلاك الخاص أو زيادة الاستهلاك العام وذلك عند تقرير استخدام واحدة من هذه السياسات الثلاثة لرفع مستوى الناتج الى المستوى الممكن . ومن الواضح ان هذه الاسئلة سوف تظهر أيضاً اذا كانت لدينا المشكلة المقابلة وهي الرغبة في تخفيض حجم الطلب الكلي أي في الحالة التي يكون فيها الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن والاختبارات الثلاثة المتاحة هنا هي اما (1) تخفيض المشتريات الحكومية أو (2) رفع الضرائب أو ثالثاً (3) تخفيض المشتريات والضرائب بمقدار متساو .

ومن الواضح انه توجد لدينا تركيبات مختلفة من هذه السياسات يمكن استخدامها لتحقيق أي توزيع للزيادة في الناتج بين الاستهلاك الخاص والاستخدام العام تتطلبه التفضيلات الاجتماعية السائدة . فمثلاً لن يكون من الصعب علينا حساب ماذا يجب علينا عمله بالنسبة للضرائب بحيث نرفع (Y) الى (Y_p) اذا كنا قد قررنا مسبقاً بناء على اعتبارات اخرى ان الانفاق الحكومي يجب ان يرتفع الى مستوى 25 وان الاستهلاك الخاص يرتفع الى 220 بافتراض ان (I) الانفاق الاستثماري يبقى ثابتاً لايتغير ويمكن للقارئ هنا أن يرغب في التأكد من فهمه للنموذج والجبر الذي يظهر فيه وذلك بحساب دالة الضرائب الضرورية .

كما انه توجد لدينا بعض الاعتبارات الاخرى ـ بطبيعة الحال ـ الممكنة عند الاختيار بين السياسات الثلاث . حيث أن رفع او تخفيض الضرائب قد يكون له أثر على حوافز الاستثمار أو على حوافز الادخار أو له كلا الاثرين.ويجب علينا ان نكون واعيين ومدركين بوجود مثل هذه التأثيرات سواء حاولنا أو لم نحاول اخذها في الاعتبار (وسوف تعكس كفاءة توقعاتنا وسياساتنا ـ وبالطبع ـ مدى دقة معرفتنا بهذه التأثيرات الاخرى) . كما أن التغيرات في دالة الضرائب الصافية الكلية قد يتطلب اجراء تغييرات في **توزيع** الدخل بعد استقطاع الضرائب (أو اضافة التحويلات) فمثلاً اذا كان جدول الضرائب المطبق بالنسبة لشرائح الدخل العالية) يستقطع فعلاً 60 بالمائة من الدخل قبل الضريبة لاصحاب الدخول العالية وكان

ينظر الى ذلك على أساس انه الحد الاقصى الممكن فان زيادة ... الضرائب بمقدار كبير لابد أنْ يؤدي الى رفع النصيب الذي يساهم به أفراد مجموعات الدخول المنخفضة .

ومع كل هذا فان النموذج يظل ـ وبشكل مخيف ـ نموذجاً بسيطاً وذلك لأسباب عديدة . وليس آخر هذه الاسباب هو افتراضنا بان الانفاق الاستثماري سيظل ثابتاً حتى في مواجهة تغييرات كبيرة في السياسة المالية . والفرض [illegible] لذلك هو افتراضنا بان ادوات السياسة المالية هذه يمكن أن تؤثر فقط على [illegible] وحجم الاستهلاك الخاص وليس على الاستثمار وسوف ندخل فيما بعد بعض النماذج التي تحاول معالجة هذا النقص على الرغم من أننا لن نكون قادرين على وضع درجة عالية من الثقة في كفاءة السياسات التي تتخذ للتأثير في عنصر الاستثمار كعنصر من عناصر الطلب الكلي وذلك بالنظر الى جهلنا بالعوامل التي تحدد الاستثمار .

كما ان كلا من النظرية والامثلة العددية التي اوردناه سابقاً يفتقدان البعد الزمني ويظهر انها تفترض اما أنه يمكن اتخاذ كل قرارات السياسة المالية في نفس الوقت وانه يمكن تنفيذها جميعاً في نفس الوقت أو أنه يمكن تحقيق جميع [illegible] في نفس الوقت او انها نفترض بقاء كل المتغيرات الاخرى ثابتة في الوقت الذي تفعل فيه تأثيرات السياسة المالية اثارها . وعلى الرغم من أننا لسنا مستعدين للانتقال الى تحليل حركي اولي الا اننا نستطيع مع ذلك الاخذ في الاعتبار بعض انواع التغيرات المتتابعة في المحيط الاقتصادي الخارجي والذي تعمل فيه السياسة المالية . وسوف نبدأ اولاً أخذ في الدورة الاقتصادية في الاعتبار ثم ننتقل بعد ذلك الى اقتصاد يعيش حالة نمو في الناتج الممكن .

الاستقرار الذاتي : (النموذج ذو الاستقرار الداخلي)

Built – In Stabilization

وأحد اتجاهات توسيع النموذج السابق هو تطوير النموذج في اتجاه عدم اليقين فيه ـ ولاسباب مختلفة ـ تقلبات واسعة في الانفاق الاستثماري الخاص ـ مثلاً من ذلك النوع المرتبط بما يسمى بالدورات الاقتصادية.وسنفترض ـ حالياً أنه لا يوجد استخدام اي نوع من السياسات المالية من النوع التلقائي او « الحر » الذي ناقشناه في الجزء السابق . وبدلاً من ذلك سوف نشير الى بعض مايتضمنه مجرد **وجود** نظام مالي يعتبر تابعاً في جزء منه .

ويتم التأكيد بكثرة على ان اي نظام مالي تكون فيه كل من الضرائب والتحويلات متغيرات داخلية او متغيرات تابعة ولو جزئياً يستطيع ايجاد درجة ما من « الاستقرار الداخلي » في الطريقة التي يرد بها الاقتصاد على التغيرات التي تحدث في الاستثمار ونحن في حاجة الى ان نكون واضحين حول ماذا يعنيه ذلك التأكيد وماذا يحدد مدى التأثير الاستقراري . ويتضمن مفهوم « الاستقرار » Stabilization بشكل ضروري نوعاً ما من المقارنة بمعنى أنّ الضرائب والتحويلات التابعة تحقق الاستقرار في الاقتصاد بالنسبة الى ماذا ؟ وأحد هذه المقارنات التقليدية – وهو يستخدم اما بشكل صريح او ضمني – هو المقارنة مع اقتصاد لاتوجد فيه حكومة . ويمكن صياغة الاقتراح الان كما يلي ؛ هو أن وجود الحكومة (بضرائبها وتحويلاتها) يعني ان ، أو يؤدي الى ان ، تكون تأثيرات التغيرات في الاستثمار على الناتج Y أقل مما كان يمكن أن تكون في حالة غياب الحكومة. ويمكن قياس مدى او درجة هذا التأثير الاستقراري للحكومة عندئذ بواسطة الحصول على خارج قسمة مضاعف الاستثمار الذي يشتق لاقتصاد فيه حكومة اي $1/(1 - c_1(1 - t_1))$ على قيمة مضاعف الاستثمار بدون حكومة اي $1/(1 - c_1)$ وهذا المعدل هو ؛

$$\frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)} \div \frac{1}{1 - c_1} = \frac{1 - c_1}{1 - c_1(1 - t_1)}$$

ويقيس هذا المعدل مدى او درجة التأثير الاستقراري الذي يبنى في الاقتصاد بواسطة نظام الضرائب. فمثلاً اذا كانت (c_1) تساوي 0.8 فان تغيراً في الانفاق الاستثماري مقداره 10 يؤدي الى ؛ تغير في الناتج بمقدار 50 في حالة عدم وجود الحكومة . ولكن اذا كانت هناك حكومة واذا كانت $t_1 = 0.25$، فان تغيراً في حجم الاستثمار مقداره 10 سوف يؤدي الى تغير في Y بمقدار 25 فقط اي نصف الزيادة التي تحدث في حالة عدم وجود حكومة: اي ان $0.5 = \frac{(1 - 0.8)}{(1 - 0.8(1 - 0.25))}$ فاذا كان الاستثمار يتحرك في شكل دورة لها مدى معروف فان مدى التغير في الناتج والاستهلاك في حالة وجود حكومة سوف يكون نصف مدى التغير في الناتج والاستهلاك في حالة عدم وجود حكومة .

والواقع أن هذا النوع من المقارنة يستخدم في بعض الاحيان من اجل التقليل من الدرجة العالية من التأثير الاستقراري في الاقتصاد الذي توجد به حكومة وذلك لسبب بسيط وهو أن الاستثمار الخاص يمكن ان يظهر على انه نسبة أعلى من الناتج في اقتصاد وبدون حكومة عنه في اقتصاد مع وجود حكومة . ومثال على ذلك نقارن نوعين من الاقتصاد احدهما بدون حكومة والاخر توجد فيه حكومة كما يأتي ؛

المتغير	اقتصاد بدون حكومة	اقتصاد مع وجود حكومة
Y	500	500
C	400	280
I	100	70
G	0	150

ونجد أنه في كلتا الحالتين يوزع الناتج الفردي بنفس النسبة (4 الى 1) بين الاستهلاك والاستثمار وكما هو واضح ان نسبة (I) الى الناتج مع وجود حكومة اقل من نسبته الى الناتج بدون وجود حكومة حتى ولو كانت قيمة المضاعفات واحدة . فاذا افترضنا مثلاً ان الاستثمار قد انخفض بنسبة 50 بالمائة اي بمقدار 50 في الاقتصاد بدون حكومة وبمقدار 35 في الاقتصاد مع وجود حكومة واذا افترضنا ان قيمة المضاعف هي 5 في الاقتصاد الاول 2.5 في الاقتصاد الثاني ونجد تبعاً لذلك ان الناتج ينخفض بما مقداره 250 في الحالة الاولى (250 = 5 × 50)

أي بما يساوي 50 بالمائة من حجم الناتج الاصلي . في حين أن – الناتج في الحالة الثانية ينخفض بمقدار قدرة 87.5 نقط (875 = 2.5 × 35) أي بما يعادل 17.5 بالمائة من حجم الناتج في الاقتصاد الثاني . ومعدل الاستقرار هنا ليس 0.5 وانما هو $0.35 = \frac{87.5}{250}$ وهو مايؤشر على مدى استقرار الاقتصاد الذي توجد فيه حكومة .

ومع ذلك فان النظرة البعيدة تؤكد أن المقارنة مع اقتصاد بدون حكومة هي مقارنة غير واقعية لان الاقتصاد بدون حكومة هو افتراض غير واقعي الآن من ناحية ولانه اذا وُجد اقتصاد بدون حكومة فانه سوف يختلف في كثير من الجوانب عن الاقتصاد الذي توجد فيه حكومة والعنصر « السلوكي » الوحيد المستخدم في النموذج هو دالة الاستهلاك وليس من المقنع ان تكون دالة الاستهلاك في اقتصاد بدون حكومة هي نفس الدالة في الاقتصاد الذي توجد فيه حكومة . (مثلاً اذا أخذنا في الاعتبار الحوافز نحو الادخار الشخصي في حالة غياب نظام الضمان الاجتماعي).. وبالاضافة الى ذلك فاننا (من المحتمل) قد لانستطيع افتراض ان تكون نسبة توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار هي نفس النسبة في حالة غياب الحكومة .

(حيث أننا نجد أن السلع الاستثمارية سوف تكون مطلوبة لانتاج السلع التي تستهلكها الحكومة كما أنها تكون أيضاً مطلوب لانتاج السلع الاستهلاكية) .

ويوجد نوع آخر من المقارنة التقليدية وهو يستخدم في بعض الاحيان حيث تجري المقارنة مع اقتصاد به حكومة من نفس الحجم تقريباً ولكن حيث أن الضرائب والتحويلات هي من النوع الذي لاتتوقف قيمته على الناتج والدخل . وقد يحدث تغير في مقدارهما ولكن هذا التغير يتم فقط من خلال اصدار القوانين ومع ذلك فان مثل هذا الاقتصاد لم يوجد في الواقع أبداً وسيكون من الصعب أن نتخيل وجود مثل هذا الاقتصاد ــ وأننا لن نكون أبداً متأكدين من كيفية سلوك الانفاق الشخصي في مثل هذه الظروف .

وعلى هذا فان أفضل طريق لتوضيح مبدأ الاستقرار الذاتي ربما يكون في المقارنة مع اقتصاد تكون فيه حكومة من نفس الحجم ومن نفس الصنف تستخدم ضرائب وتحويلات لها نفس الخصائص ، ولكنها تتبع سياسة من شأنها اتخاذ اجراءات قانونية (او ادارية) عندما والى اي مدى يكون ضرورياً من اجل المحافظة على ميزانية متوازنة (او على مقدار ثابت من فائض او عجز الميزانية) . ويمكن اجراء هذه المقارنة مثلاً بافتراض حدوث تغيرات متساوية في الانفاق الحكومي (G) عندما تتغير الايرادات . كما يمكن اجراء المقارنة من خلال السماح بتغير الضرائب او التحويلات بدرجة كافية بحيث يكون صافي الضرائب مساوياً لمقدار ثابت من الانفاق الحكومي (G) . وفي اي من هذين النوعين من المقارنة فاننا نجد ان اي اتجاه نحو زيادة حصيلة الضرائب او اي اتجاه نحو تخفيضها او اي اتجاه نحو توسيع التحويلات او اي اتجاه نحو تقليصها سوف يتلاشى تماماً وسيختفي تماماً التأثير الذي تلعبه التغيرات في صافي الضرائب على الدخل المتاح للانفاق . ونجد هنا ان كل تغير في الناتج والدخل (Y) سوف يؤدي الى تغير مماثل في الدخل المتاح للانفاق (DI) .

وقد تكون هذه المقارنة مقارنة غير واقعية ايضاً وذلك نظراً لانه لم يتم اتباع مثل هذه السياسة مطلقاً . ولكن المقارنة هي مع ذلك على الاقل من ناحية المبدأ ، مقارنة مع سياسة تعتبر مقبولة منذ وقت طويل كسياسة مالية مقبولة من قبل الكثير من المحافظين . فاذا قبلنا ذلك على اساس انه معيار المقارنة التي نجريها فاننا نستطيع ان نتكلم بصورة معقولة ذات معنى عن التأثير الاستقراري لسياسة تسمح لعوامل الاستقرار التي توضع في النظام للعمل وذلك في مقابل تأثير للسياسة التي تحاول الغاء تأثير هذه العوامل من خلال المحافظة على ميزانية متوازنة (واذا كان

هذا هو الاطار الذي تجري فيه المقارنة فانه يجب علينا ان يكون في ذهننا ليس الاثار الاستقرارية لنظام ضرائب ــ تحويلات مرن بل الاثار غير الاستقرارية لسياسة الميزانية المتوازنة)(١)

والسؤال الان هو : مامدى الاستقرار الذي تقدمه انظمة مرنة للضرائب والتحويلات بالمقارنة مع الاستقرار الذي تقدمه سياسة تهدف الى الغاء تأثيرات كل من الضرائب والتحويلات من خلال محاولة الحفاظ على ميزانية متوازنة . وسوف يتوقف هذا على ماااذا كانت محاولة الحفاظ على ميزانية متوازنة تتم من خلال التغيرات في الانفاق اذا حدثت زيادة او انخفاض في الايرادات او ما اذا كان ذلك يتم من خلال اجراء تغيرات في مستوى الضرائب لابقاء الايرادات مساوية لمستوى ثابت من الانفاق او باستخدام توليفه منها .

وعلى كل فاذا كانت $c_1 = 0.8$ وكانت $t_1 = 0.25$ واذا افترضنا ان التغيرات تحدث فقط في **مشتريات الحكومة** (بمعنى تخفيض الميزانية اذا انخفضت الايرادات في حالة الكساد وانفاق كل دولار زيادة في الايرادات في حالة الرواج فاننا نجد أن مضاعف الاستثمار هو في هذه الحالة مقارنة بقيمة مضاعف يساوي 2.5 فقط اذا سمحنا لعوامل الاستقرار بأن تقوم بدورها كاملاً . اما اذا كان مستوى نظام الضرائب هو الذي يتعدل (اي تزداد معدلات الضرائب في حالة الكساد وتنخفض في حالة الرواج مع بقاء الانفاق ثابتاً) فان قيمة المضاعف ستكون 5 في هذه الحالة وذلك بالمقارنة بالقيمة 2.5 للمضاعف في حالة وجود عناصر الاستقرار والسماح لها بالحركة . وكما هو واضح فان مبدأ الاستقرار الذاتي يخفض التغيرات التي تطرأ على الناتج (Y) التي تحدث نتيجة للتقلبات في (I) الى اكثر من النصف (اذا كان البديل المستخدم من سياسة الميزانية المتوازنة هو انفاق كل الايراد) وأنه يخفض التغيرات الى النصف تماماً (اذا كان البديل المستخدم هو الابقاء على صافي الضرائب مساوياً لمقدار ثابت من الانفاق .

) ان استخدام سياسة الميزانية المتوازنة في اقتصاد متماثل تماما معيارا للمقارنة يتميز بانه يجعلنا نتفادى المشاكل المرتبطة بالحجم النسبي للتغيرات في الانفاق الاستثماري في اقتصاد توجد فيه حكومة واقتصاد لاتوجد فيه حكومة .

(تحذير هذه النتائج هي صحيحة فقط عندما تطبق على النموذج الافتراض الموضح هنا وهي لغرض التوضيح فقط)(2)

وعلى الرغم من أننا ولغرض التبسيط ـ قد أجرينا تحليل السياسة المالية على اساس الافتراض بأن الضرائب والتحويلات يمثلان معاً التسرب الوحيد الذي يمثل الفرق بين الناتج والدخل المتاح للانفاق ، فانه يجب علينا أن نتذكر أنه في الواقع الفعلي توجد لدينا انواع أخرى من التسربات وأن أهم هذه التسربات هو التسرب الذي يحدث في شكل الارباح غير الموزعة . وعلى هذا فانه يجب ان نتذكر أنه بجانب وجود ادوات الاستقرار المالي يوجد أيضاً ادوات استقرار غير مالي مهمة جداً او بعبارة اخرى فان مضاعف الاستثمار سيصبح أقل بكثير عما يمكن ان يكون عليه في حالة عدم وجود تسربات غير مالية . ومع ذلك فان السؤال يظل قائماً وهو : (ماذا يكون الاستقرار الناتج عن ادوات الاستقرار غير المالية) ؟ (هذا الاستقرار الناتج عن استخدام ادوات الاستقرار غير المالية) .ليس من السهل اجراء المقارنة التي يتضمنها هذا السؤال وربما تكون الاجابة هنا هي بالمقارنة مع اقتصاد تكون فيه الشركات مضطرة ـ بحكم القانون ـ الى ان تقوم بدفع كل الارباح في شكل ارباح موزعة الى حاملي الاسهم كما يمنع عليها توزيع أية أرباح من أي مصدر آخر غير الارباح » وسوف تظهر عدم واقعية هذه المقارنة اكثر اذا اضفنا

---

2) ويمكن اشتقاق مضاعفات سياسة الميزانية المتوازنة بصورة عامة كما يأتي :

الحالة الاولى : اذا كان الانفاق يتغير بتغير الايرادات اننا نفترض هنا ان السياسة تحاول المحافظة على المعادلة $dG = t_1\,dY$

ومن المعادلة رقم 22 الفصل السادس نجد ان

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1t_0 + I + G)$$

ونقوم الان باجراء التفاضل بالنسبة الى I , و G مع المحافظة على $dG = t_1\,dY$

$$\frac{dY}{dI} = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)} + \frac{t_1}{1 - c_1(1 - t_1)}\frac{dY}{dI}$$

$$= \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1) - t_1}$$

الحالة الثانية : ان معدل الضرائب يتعدل للابقاء على حصيلة الضرائب مساوية مع مستوى معين من الانفاق G او بعبارة اخرى اننا نفترض أن $-dt_0 = t_1dY$ ومن المعادلة رقم (22) يمكن ان نشتق

$$dY = \frac{1}{1-c_1(1-t_1)}dI + \frac{c_1t_1}{1-c_1(1-t_1)}dY$$

$$\frac{dY}{dI} = \frac{1}{1-c_1}$$

الشرط الضروري التالي وهو « أنه على حاملي الاسهم ان يعوضوا الشركات عن أية خسارة تتحملها الشركة » .

وسواء نجحنا ام لا في تقديم اطار مقنع للمقارنة لهذا المفهوم المعروف جيداً وهو « الاستقرار الذاتي » فيجب ان نكون الان مدركين تماماً ان النظام المالي (ووجود الارباح غير الموزعة) يلعبان دوراً هاماً جداً في تحديد كيفية رد فعل الاقتصاد لاية تغيرات في الانفاق الاستثماري الشخصي (أو أي عنصر آخر في الطلب الشخصي) . وأننا نعرف كذلك (فيما عدا الحالة التي تلغي فيها تأثيرات الاستقرار لردود الفعل الداخلية لميزانية الحكومة بواسطة التعديلات التي تحدث في الميزانية . أن التقلبات في الناتج والدخل هي أقل نسبياً وبشكل ملحوظ ـ من التغيرات في الاستثمار . ويمكن ملاحظة ذلك بكل بساطة من اختبار الحل التوازني للناتج والدخل(Y) وهو :

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1t_0 + I + G)$$

وحيث ان المقدار $(-c_1t_0)$ هو عدد موجب كبير رأن$G > 0$موجبة ، فان التقلبات في (Y) سوف تكو أقل بكثير من التقلبات التي تحدث في الاستثمار (I)

استطراد حول موضوع المرونة في مقابل التصاعد ومشكلة التجميع .

A Digression on Flexibility versus Progressivity and the Aggregation problem

وعلى الرغم من ان « الاستقرار الذاتي » للسياسة المالية له نتائج هامة على عمل لاقتصاد بصورة عامة فانه من سوء الحظ ان بعض الاقتصاديين قد حاولوا بشكل غير مبال احياناً وخاطىء احياناً اخرى ان يدرسوا مصدر هذا التأثير الاستقراري . ومن الواضح ان سلوك حصيلة الضرائب يلعب الدور الاساسي في ظهور اختلافات بين تقلبات الناتج القومي الاجمالي وتقلبات الدخل المتاح للانفاق . والخطأ الشائع هنا هو الربط او المساواة بين درجة رد فعل الضرائب غير المتناسب مع التغيرات التي تحدث في الناتج القومي بالدرجة التي تكون فيها الضرائب تصاعدية بدلاً من ربطها بالدرجة التي تكون فيها الضرائب تنازلية . والحقيقة ان هذا الخطأ يوضح

مشكلة أكثر عمومية وهي مشكلة الانتقال من التحليل الجزئي الى التحليل الكلي ، مما يدعم ضرورة النظر نظرة أكثر عمقاً في هذه القضية .

وبصورة عامة فان تصاعد الضريبة او النظام الضريبي يعني المدى الذي تتطلبه الضريبة او النظام الضريبي من الاشخاص ذوي الدخول العالية ان يدفعوا ـ في المتوسط ـ نسبة اعلى من دخولهم الى الحكومة من تلك النسبة التي يدفعها الاشخاص ذوي الدخول المنخفضة . ويوصف اي نظام ضريبي بهذه المتطلبات بأنه نظام ضريبي تصاعدي . في حين ان النظام الضريبي الذي يحصل نفس النسبة تقريباً من الافراد عند مستويات الدخل المختلفة يوصف بأنه نظام ضريبي نسبي . اما النظام الذي يجمع نسبة عالية من ذوي الدخول المنخفضة فهو نظام ضريبي تنازلي. ويمكن ان تكون درجة التصاعدية **بهذا المعنى** واحدة من محددات الدرجة التي تتغير بها الضرائب نتيجة للتغيرات في الناتج القومي الاجمالي ولكنها ـ وهذا الأكثر احتمالاً ـ اقل هذه المحددات أهمية . وفي كل الحالات نجد ان درجة حساسية حصيلة الضرائب الكلية ـ وليس تصاعدية الهيكل الضريبي هي التي تحدد او تجلب تأثيرات الاستقرار الداخلي .

ويمكننا ـ كمثال ـ ان نتخيل نظاماً ضريبياً تصاعدياً جداً ، ومع ذلك فان حصيلة الضرائب لهذا النظام تظهر رد فعل صغير جداً للتغيرات في الناتج القومي الاجمالي . ولنفترض أنه قد تم تحديد الضرائب الواجب دفعها في سنة ما على أساس متوسط الدخل في العشر سنوات السابقة ، وعلى أساس نسبة تبلغ 99 بالمائة من شرائح الدخل العالية وصفر عند شرائح الدخل الوسطية . وستكون حصيلة الضرائب ـ في مثل هذا النظام الضريبي ـ عديمة الحساسية تقريباً لأي تغير في الناتج القومي في الاجل القصير وذلك على الرغم من تصاعدية الضريبة . وكون ان ضريبة الملكية (كما أوضح الاقتصادي Henry Aaron مؤخراً) هي ضريبة تصاعدية بالمعنى العادي لهذا المفهوم لايعني على الاطلاق ان حصيلة هذه الضريبة ستكون ذات رد فعل مرتفع بالنسبة للتقلبات في الناتج القومي الاجمالي . وباختصار ، فاذا لم يكن **أساس** الضريبة هو **الدخل الجاري** ، فان حصيلة الضرائب ستكون عديمة الحساسية بالنسبة للتغيرات في الدخل الاجمالي حتى ولو كانت الضرائب المدفوعة **من قبل الافراد المختلفين** هي عالية الحساسية بالنسبة الى التقلبات في دخولهم .

وبالاضافة الى ذلك ، وحتى اذا كان أساس الضريبة هو الدخل الجاري ـ فانه لايمكن استنتاج مدى رد فعل حصيلة هذه الضريبة للتغيرات في الدخل الاجمالي

(او الناتج القومي الاجمالي) من جدول ضريبة الدخل بأي شكل بسيط ولنفترض ان زيادة مقدارها ١٠ بالمائة في الدخل الاجمالي لاتأتي من خلال ان كل فرد قد اصبح يحصل على دخل اعلى ولكن من خلال زيادة عدد الافراد الذين يحصلون على دخل ما . وعلى الرغم من ان الضريبة قد لاتكون تصاعدية فاننا قد نجد ان حصيلة الضريبة قد زادت بنسبة أكبر من النسبة التي زاد بها الدخل الاجمالي (وفي الواقع فان الزيادة والانخفاض اللذين يحدثان للدخل الاجمالي خلال الدورة الاقتصادية يتضمنان زيادة او انخفاض عدد الافراد الذين يحصلون على دخل كما يتضمنان زيادة او انخفاض دخول دافعي الضرائب سابقاً) .

ويمكن توضيح ذلك باستخدام الضريبة المفروضة على قائمة الاجور في الولايات المتحدة . وهذه الضريبة هي ضريبة نسبية الى حد معين . (حيث أنه في عام 1976 لم يكن يوجد اي عامل ـ بصرف النظر عن الدخل ـ كان يدفع نسبة الضريبة وهي 5.85 على مدخولاته التي تزيد عن 15300 دولاراً) . وعلى هذا فان الضريبة فعلياً هي ضريبة تنازلية وبشكل واضح جداً . وعلى الرغم من ذلك فانه قد ظهر ان حصيلة هذا النوع من الضرائب هي ضرائب ذات حساسية عالية للتقلبات في الناتج القومي الاجمالي . فعندما يزداد التوظف فان الكثير ممن لم يكونوا يدفعون أية ضرائب (عندما كانوا عاطلين عن العمل) يصبحون دافعي ضرائب وبالاضافة الى ذلك سنجد ـ بطبيعة الحال ـ ان بعض العمال يتسلمون دخولاً عالية وان بعضهم يتجاوز الحد ولا يدفع اي زيادة حتى ولو زادت دخولهم عن هذا الحد . ومع ذلك فان اهمية هذا الحد في تحديد مدى حساسية حصيلة الضريبة للتغيرات في الناتج القومي تتضاءل وذلك نظراً لأن التقلبات في عدد العمال او عدد ساعات العمل بين عمال فئات الدخل المرتفع هي اقل بكثير من التقلبات التي تحدث في عدد العمال او عدد ساعات العمل بين عمال فئات الدخل المنخفضة .

والمثال الآخر هو ضريبة أرباح الشركات التي تعتبر أساساً ضريبة نسبية وليست تصاعدية ومعدل هذه الضريبة واحد ـ فيما عدا الشركات الصغيرة جداً ـ سواء بالنسبة للشركات الصغيرة نسبياً او الشركات العملاقة مثل جزال موتورز او شركة ايكسسكون . ومع ذلك ونظراً لأن معدل ضريبة ارباح الشركات هو اعلى من معدل الضريبة المتوسطة على اشكال الدخل الاخرى وكذلك نظراً لأن التغيرات في الناتج القومي بصورة خاصة تؤدي الى تغيرات مبالغ فيها في ارباح الشركات ، فاننا نجد ان حصيلة هذه الضرائب تعتبر أكثر الانواع حساسية للتقلبات في مستوى التوظف الكلي وفي الناتج القومي الاجمالي .

ونتيجة لكل هذا ، فان **مرونة** نظام الضريبة معرفة على أساس انها تمثل حساسية حصيلة هذا النظام للتغيرات في الدخل الكلي ، ترتبط بعلاقة ضعيفة جداً بدرجة **تصاعد الضريبة** في النظام الضريبي . وبشكل أكثر عمومية فان الاختلافات المنتظمة في سلوك مجموعة افراد ذوي **دخول مختلفة** (أو خصائص اخرى مختلفة) تدلنا على الشيء القليل عن كيفية واتجاه التغير في سلوكهم الجماعي اذا حدث تغير في الدخل الكلي (او اذا حدث تغير في متغير كلي آخر او مقياس متوسط يعبر عن الخصائص الاخرى) . وباختصار توجد لدينا هنا **مشاكل تجميع** قد تم اهمالها .

سياسة مالية لاستقرار الدورات الاقتصادية

A Cyclically – Stabilizing Fiscal Policy

ويمكن الآن ان نقرر ان عوامل الاستقرار الذاتي (اذا سمح لها بالعمل) ستؤدي وبشكل واضح الى تقليل مدى التقلبات المنتظمة او التقلبات غير المنتظمة ، التي تنتج عن التقلبات الدورية في (I) ولكنها ـ اي عوامل الاستقرار الذاتي ـ لن تؤدي الى ازالة هذه الدورات نهائياً . ومع ذلك فان التغيرات المعتمدة في (G) الانفاق الحكومي او في دالة الضرائب الصافية (T) يمكن من ناحية المبدأ ان تزيل التقلبات الدورية في (Y) حتى على الرغم من وجود تقلبات دورية وذات حجم كبير في (I) الاستثمار .

(واذا كانت لدينا مثل هذه السياسة المالية الاستقرارية ، فان مسألة ما اذا كانت التقلبات الكبيرة في (I) سوف تستمر او انها يمكن ان تستمر هي مسألة لسنا على استعداد لمناقشتها كما اننا لسنا على استعداد للاجابة عنها . ومع ذلك فاذا كان في مقدور مثل هذه السياسة المالية ان تؤدي الى تقليص او اختفاء التقلبات في (I) الاستثمار فان الحاجة الى التعديلات المالية المتعمدة سوف تتقلص او تختص أيضاً وسوف نفترض هنا أنه لايمكن تفادي التقلبات الدورية في (I) او على الاقل لايمكن تفادي بعض انواع هذه التقلبات) .

واذا لم تكن هناك فترات تباطؤ زمنية لا عند اتخاذ القرار المالي ولا عند ظهور اثاره فان متطلبات السياسة المالية الاستقرارية سوف تكون بسيطة . وهي ان نقوم بحساب مستوى الناتج القومي عند كل نقطة زمنية معينة (مثلاً كل ربع سنة

تقويمية) في حالة غياب التعديلات المالية المتعمدة واذا عرفنا مستوى (I) لنفس الفترة الزمنية ، فاننا نستطيع ان نقارن بين مستوى الناتج الفعلي ومستوى الناتج الممكن ثم نقسم الفرق بين الناتج الممكن والناتج الفعلي على قيمة المضاعف للاداة التي ستستخدم ، وأخيراً نجري التعديلات اللازمة وسيكون من الممكن نتيجة لذلك ، المحافظة على مستوى التوظف الكامل في كل الاوقات . ومضمون هذه السياسة ان فائض او عجز ميزانية الحكومة سوف يتغير باستمرار ، الا اذا كانت التعديلات تتطلب تغيرات متساوية في كل من الانفاق (G) وحصيلة الضرائب . فاذا كانت التقلبات في (I) كبيرة بدرجة ملحوظة فانه قد يكون من الصعب اختيار مثل هذه الطريقة والتي كما نتذكر تحتاج الى تعديلات كبيرة جداً حتى تحقق هذا التأثير . ومع ذلك فاذا كان اطار التحليل هو اطار التقلبات الدورية فانه قد يكون من المناسب افتراض امكانية استخدام التعديلات في جدول الضرائب لاغراض تحقيق الاستقرار تاركين (G) عند مستوى معين محدداً على اساس اعتبارات غير اعتبارات الاستقرار . وعلى كل فانه مهما كانت التركيبات التي نستخدم فيها كل من الانفاق والضرائب فان رصيد الميزانية سوف يتغير خلال الدورة وسيكون هذا التغير سواء في شكل فائض او في شكل عجز تغيراً متعمداً وليس تغيراً من داخل النظام . ويرجع ذلك الى أنه اذا حافظنا على مستوى (Y) ثابتاً فان هذه السياسة ستؤدي الى ازالة اي تغيرات من داخل النظام تحدث في (Tx) او في (Tr) ، او بمعنى آخر انها ستزيل اي تغيرات تكون ناتجة فقط كرد فعل للتغيرات التي تحدث في (Y) .

ويتوقف متوسط رصيد الميزانية الذي يمكن ان يظهر خلال الدورة على الاختيار بين ادوات السياسة المالية وعلى متوسط مستوى التقلبات التي تحدث في (I) . فاذا كانت (I) ضعيفة في المتوسط ولكنها مع ذلك تتقلب فانه من المحتمل ان تسود الفترات التي يظهر فيها عجز الميزانية على الفترات التي يظهر فيها فائض الميزانية . وتبقى نقطة اخيرة وهي ما اذا كان هناك تأثير طويل الاجل لسياسة مالية تهدف الى تحقيق فائض او عجز خلال فترة الدورة الا اننا لن نتناول هذه النقطة الا في جزء متأخر بشكل واضح من هذا التحليل .

السياسة المالية في اقتصاد نام .

Fiscal Policy In aGrowing Economy

انتهينا في الفصل السادس الى استنتاج أنه في اقتصاد لاتوجد فيه حكومة ـ انه اذا كان هناك نمو في الناتج الممكن (من خلال نمو عدد ساعات العمل المتاحة و/أو انتاجيتها فأنه من الضروري أن تزداد (I) وبنفس معدل النمو في (Y_P) اذا أردنا استخدام هذا النمو المتاح . ويحتاج هذا الاستنتاج الان الى اعادة تقييم عندما يكون لدينا اقتصاد به نظام مالي .

ومن الواضح أنه ليس من الضروري الان ان تنمو (I) بمعدل يساوي معدل النمو في الناتج الممكن . وفي غياب اي نمو (أو غياب نمو كاف) في (I) فاننا نستطيع استخدام الطاقات النامية بشكل منتظم استخداماً كاملاً من خلال نمو اكبر سواء في الاستهلاك او في الانفاق الحكومي او فيهما معاً وبدرجات مختلفة وفي حالة وجود النظام المالي فان الادوات اللازمة لتحقيق هذا النمو في (C) او (G) ستكون متوافرة ولكن ـ مع ذلك ـ يجب ان يكون واضحاً انه مهما كانت التركيبة المستخدمة من الادوات المالية اي من تخفيض متصاعد في جدول الضرائب (أو زيادة في التحويلات الحكومية) لزيادة الاستهلاك او/ ونمو الانفاق الحكومي ، فانه ستكون هناك حاجة الى تحقيق عجز في الميزانية ينمو بشكل مستمر . ومرة اخرى فان النتائج التي قد تترتب على مثل هذه السياسة تمثل موضوعاً لسنا على استعداد لاخذه في الاعتبار الان .

ولكن لنأخذ ـ مع ذلك ـ في الاعتبار الحالة الاكثر تفضيلاً والتي يكون فيها النمو في الناتج الممكن متلازماً مع اتجاه في الاستثمار (I) نحو الزيادة بمعدل يساوي (او قريباً من) معدل النمو في الناتج الممكن . وعلى الرغم من أنه في هذه الحالة لن تكون هناك حاجة ضرورية الى زيادة متصاعدة في المحفزات المالية فان ذلك لايعني أنه لن تكون هناك حاجة الى التعديلات المالية .

وحتى نستطيع ان نرى مدى الحاجة الى التعديلات المالية لنفترض أن (I) تنمو بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الممكن (Y_P) ولكن لاتوجد هناك اية تعديلات في السياسة المالية ، بمعنى أن (G) لاتتغير وكذلك لاتتغير دالة الضرائب الصافية وسيؤدي النمو في (I) ـ مع ذلك ـ الى نمو في الناتج الفعلي (Y_P) . ولكن وجود نظام الضرائب الصافية سيؤدي الى التوسع في حصيلة الضرائب الصافية ومع عدم وجود أي تغير في الانفاق الحكومي (G) فان الميزانية سوف تتجه الى تحقيق فائض .

ونجد ايضاً أن (C) الاستهلاك سينمو بمعدل يقل عن معدل النمو في (I) وبالتالي تظهر فجوة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي .

أو بعبارة اخرى فاننا نعرف انه في ظل وجود نظام مالي معين فان

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}(c_0 - c_1 t_0 + I + G)$$

ومع وجود زيادة في (I) فان المقدار الموجود بين القوسين سيزداد وتنمو تبعاً لذلك (Y) بنفس النسبة التي ينمو بها هذا المقدار . ولكن اذا كانت (I) فقط هي التي تنمو فاننا نجد ان المقدار بين القوسين ينمو بمعدل اقل من معدل نمو (I) ، ثم ان (Y) سوف تنمو ايضاً بمعدل اقل من معدل نمو (I) وعلى هذا وحتى اذا كانت (I) تنمو بنفس النسبة التي ينمو بها الناتج الممكن فان (Y) الناتج الفعلي سوف تنمو بمعدل اقل . وهذه الظاهرة هي التي تعرف باسم « سياسة السحب المالي (3) fiscal drag.

وايجاد حل لهذا السحب المالي سهل وبسيط من ناحية المبدأ والحل هو اما ان تزيد من (G) لازالة اثر السحب المالي الذي يظهر في شكل زيادة الضرائب الصافية او انه يجب ان نخفض من جدول الضرائب بصورة مستمرة ومتصاعدة لازالة هذا الاثر او توليفه من كل منهما . وفي اقتصاد حيث تكون هناك زيادة في القوى العاملة أو / وارتفاع في مستوى المعيشة (زيادة معدل الدخل القومي للفرد) ، فانه لن يكون مدهشاً او غريباً اذا كانت التفضيلات الاجتماعية تحتم ضرورة تخصيص جزء من الزيادة في الناتج القومي للاستهلاك العام . (بل ان هذا الجزء يمكن ان يمثل الجزء الاكبر من الزيادة في الناتج النامي) .

وفي اي الحالات ، فان السياسة المثلى هي في أن يترك النمو في (G) يتحدد من خلال التفضيلات الاجتماعية وذلك على اساس الافتراض ان (Y) ينمو على طول المسار الممكن لها وعندئذ يمكن استخدام التعديلات في دالة صافي الضرائب وذلك من أجل تحقيق التوسع المناسب في الطلب الكلي . وهذه السياسة هي بسيطة من ناحية المبدأ ، مرة اخرى . وهي تتضمن حساب (Y_P) لكل فترة من الفترات ثم نحدد ماذا يمكن ان تكون عليه (Y) الناتج الفعلي اذا عرفنا الزيادة في (I) ، ثم تحديد

3) وكما يظهر فان ذلك هو افضل استخدام لهذا المفهوم ومع ذلك فان المفهوم قد استخدم احياناً لتوصيف الاثر الناتج عن تقلبات تصاعدية في (I) . اي بنفس المعنى الذي استخدمنا فيه تأثير « الاستقرار الذاتي » .

حجم الانفاق الحكومي المرغوب فيه (G) وحصيلة صافي الضرائب التحويلات ، ثم اذا طرحنا (Y) من (Y_p) وقسمنا خارج الطرح على قيمة المضاعف الخاص بالضرائب ثم تعدل صافي الضرائب بالقيمة التي نحصل عليها .

وكما سنرى في الفصل القادم فانه على الرغم من أن هذه التعديلات هي بسيطة من ناحية المبدأ ـ الا انه توجد بعض الصعوبات العملية .

ولكن يجب ان نشير الى أنه اذا كان :

(1) ينمو الانفاق الاستثماري بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الممكن (Y_p) و (2) ان (G) تنمو بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الفعلي (Y_p) بمعنى ان مشتريات الحكومة تبقي نسبة ثابتة من الناتج القومي الفعلي ; (3) اذا كانت (c_0) تساوي الصفر بمعنى أن الاستهلاك ينمو بنفس المعدل الذي ينمو به الدخل المتاح للانفاق . والان وحتى نتفادى اثر هذه السياسة المالية « فان كل ماهو مطلوب هو ان نمنع صافي الضرائب من أن ينمو بمعدل اعلى من المعدل الذي ينمو به الناتج) وبالتالي بمعدل اكبر من معدل نمو الانفاق الحكومي . او بعبارة اخرى فانه من الضروري تعديل الضرائب لمنع ظهور فائض في ميزانية الحكومة ينمو بمعدل يساوي المعدل الذي ينمو به الناتج القومي . واذا كان الاستثمار ينمو بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الممكن فان المحافظة على مستوى التوظف الكامل في اقتصاد تام وذلك باستخدام السياسة المالية قد لاتتطلب وجود عجز متزايد باستمرار في ميزانية الدولة .

قياس أثر الميزانية Measuring The Impact of The Budget

لقد حددنا فيما سبق طبيعة عجز الميزانية على أنه متغير « تابع » مشيرين الى أن حجمه لايتوقف فقط على « السياسة المالية » (اي قرارات الحكومة التي تحدد او تغير من الانفاق معدلات الضرائب والتحويلات) بل يتوقف ايضاً على الحالة التي يكون عليها الطلب الكلي الخاص ، اي على شكل ومستوى دالة الاستثمار ودالة الاستهلاك . وتؤدي هذه التبعية في عجز الميزانية الى ان يفقد الشخص المشاهد ـ وذلك مهما كان عالماً ـ قدرته على تحديد موضع السياسة المالية ، بمعنى أنه لاتوجد هناك طريقة مبسطة للحكم على مدى كفاءة عمل السياسة المالية في الماضي او تقييم مقترحات السياسة المالية للمستقبل . وكمثال فان كون العجز في الميزانية قد

زاد بشكل واضح خلال كل فترة كساد حدثت عندما ما كان داويت ايزنهاور ـ رئيساً للولايات المتحدة لا يعني أن ادارة الرئيس قد استخدمت السياسة المالية بشكل فعال بغرض تقليل الكساد (والواقع انه لم يكن كذلك وان العجز الذي ظهر كان نتيجة الكساد نفسه) . كما أنه لايمكن القول بأن فائض الميزانية الذي ظهر خلال الفترة 1966 ـ 1968 يعني أن الرئيس ليندون جونسون كان يستخدم سياسة مالية محددة (انكماشية) بغرض مكافحة التضخم الذي ظهر نتيجة لزيادة النفقات في حرب فيتنام (والواقع انه لم يكن كذلك وان الفائض ببساطة كان نتيجة لمستوى التوظف المرتفع والتضخم) .

ولقد تم اقتراح عدة مقاييس ممكنه لقياس اتجاه ومدى تأثير محفزات Stimulas او محددات restraint السياسة المالة . ولا يتعدى اي واحد من هذه المقاييس كونه مقياساً تقريبياً وكل منها يتضمن تعريفاً لكل من محفزات ومحددات السياسة المالية مختلفاً عن الاخر . ومع ذلك فانها جميعاً تمثل تقدماً كبيراً بالنسبة الى الاستناد على مجرد التقارير التأريخية (أو التنبؤ) للعجز أو الفائض الفعلي في الميزانية . وسوف نشير هنا الى اثنين فقط من هذه المقاييس وهما مقياسان يستخدمان بكثرة في التحليل .

وأبسط مقياس مباشر لحجم المحفز او المحدد المالي ، او على الاقل التغير في المحفز او المحدد المالي ، من سنه الى اخرى يمكن بنائه ببساطة وذلك بجمع : (أ) الزيادة في مشتريات الحكومة (ب) الزيادة التلقائية غير التابعة او المحددة بناء على سياسة مالية معينه ، في التحويلات ، (جـ) الانخفاض التلقائي غير التابع في الضرائب . (وهذه الاجزاء التلقائية هي تلك الاجزاء التي لاتكون نتيجة للتغير في الدخل والتوظف ولكنها تنبع من التغيرات (المستهدفة) المقصودة في معدلات الضرائب معدلات التحويلات او في القواعد التي تجعل الفرد صالحاً للحصول على تحويلات) . ويتم تقدير هذه التغيرات على اساس الدخل الفعلي ومستوى التوظف الفعلي للسنة الماضية (مثلاً) . وحتى يمكن ان نسمح باجراء مقارنة معقولة لهذه القيم من المحفزات او المحددات خلال فترة زمنية فانه يمكن احتساب قيمة كل محفز او محدد كنسبة من الناتج القومي الاجمالي لسنة سابقة . فاذا كانت هذه النسبة موجبة فان الميزانية تكون محفزة (للنمو) اما اذا كانت النسبة سالبة فتكون الميزانية محددة (للنمو) . ويتحدد مدى التحفيز او التقييد بحجم النسبة . ونلاحظ هنا ان هذه الطريقة تقيس اجراءات السياسة المالية في شكل صافي المحفز او المحدد (او تقبس الرصيد الصافي لمجموعة من القرارات المالية) التي يمكن ان تؤدى (مع

بقاء الاشياء الاخرى على حالها) الى رفع او تخفيض الناتج القومي من سنة الى اخرى ، وكذلك نلاحظ ان هذه الطريقة لاتتناول السؤال التالي وهو : ما اذا كانت هذه المحفزات ـ المحددات ـ سليمة ام لا في ظل معرفتنا لمستوى الناتج الممكن للسنة التي تمت فيها الاجراءات .

والمقياس الثاني هو مقياس « فائض التوظف الكامل » full-employment surplus وهو ماسنرمز اليه بالرمز «FES» ويحاول هذا المقياس معالجة السؤال السابق . ويعرف فائض التوظف الكامل بانه الفرق بين « نفقات التوظف الكامل » full-employment expenditures (FEE) وبين « ايرادات التوظف الكامل » full-employment revenues (FER)). ويتم احتساب نفقات التوظف الكامل على اساس انها تمثل اجمالي النفقات الفعلية او المخططة لاي سنة من السنوات ، مع اعتبار ان الجزء التابع من هذه النفقات ـ والذي يتمثل في التحويلات ـ يتم تحديده على اساس اقتصاد ذي توظف كامل (معرفاً بشكل مقبول) . أما ايرادات التوظف الكامل فهي اجمالي الايرادات التقديرية لسنة معينة مقدرة على اساس معدلات الضريبة الفعلية او المقترحة لهذه السنة بافتراض وجود توظف كامل .

ومع أن هذه الحسابات هي حسابات معقدة الا انها مقبولة وغير قابلة للمناقشة اذا وجد لدينا تعريف مستوى التوظف الكامل . ولتحديد ايرادات التوظف الكامل فانه يتطلب وجود تقديرات لاحجام الدخول المختلفة التي يمكن ان تخضع للضريبة (وذلك باستخدام تحليل الانحدار الاحصائي) وكذلك تقديرات لاحجام مصادر الانواع الاخرى للضرائب وذلك عند مستوى التوظف الكامل الذي يمكن عنده تطبيق مجموعة معينة من معدلات الضرائب في حين يتطلب تحديد نفقات التوظف الكامل وجود تقديرات لحجم البطالة المؤمن ضدها عدد الاشخاص الذين يستحقون التأمين الاجتماعي ، الرفاهية الاجتماعية طوابع الغذاء ... الخ وذلك عند مستويات الناتج القومي الاجمالي المرتبطة بمستوى التوظف الكامل والذي عنده يمكن تطبيق برامج الاعانة الفعلية او المقترحة وسنجد في اقتصاد تام أن كل هذه القيم قد تتزايد (او تنخفض) من سنة الى اخرى مع فرض معرفة مجموعة القوانين التي تحكم الضرائب او قواعد التحويلات ولكننا سنجد أن كل نفقات وايرادات التوظف الكامل هما مستقلان تماماً عن مستوى كل من الناتج والتوظف الفعلي (او المقدر) في سنة معينة .

وبالتالي فأن فائض التوظف الكامل يكون قد تغير (أو يمكن ان يتغير في سنة مقبلة) فقط نتيجة لوجود تغيرات مقصودة في نفقات الحكومة أو / تغيرات مقصودة في قوانين وقواعد الضرائب والتحويلات . وعلى هذا فأن حجمه التقديري يعكس فقط كلًا من الناتج الممكن والسياسة المالية التي طبقت في تلك السنة (أو المقترحة لسنة قادمة) . وسوف تختلف بطبيعة الحال ـ كل من النفقات والايرادات الفعلية في سنة معينة ـ ثم يختلف الفائض او العجز الفعلي في الميزانية لنفس السنة ـ عن هذه الارقام الافتراضية ولكنها سوف تختلف عن نفقات وايرادات التوظف الكامل . ثم عن فائض التوظف الكامل بسبب ـ والى المدى الذي يختلف به الناتج الفعلي والدخل الفعلي وكذلك مستوى التوظف الفعلي عن مستوياتها . عند مستوى التوظف الكامل . فاذا كان مستوى الناتج الفعلي أقل من مستوى الناتج الممكن فأن العوامل الداخلية في الانفاق ستؤدي الى ان يكون الانفاق الفعلي اكبر من انفاق التوظف الكامل وأن العوامل الداخلية لكثير من الضرائب ستؤدي الى ان تكون الايرادات الفعلية اقل من ايرادات التوظف الكامل مما يؤدي الى ان يكون في الميزانية عجزاً اكبر من (او فائضاً اصغر) من العجز (أو الفائض) المرتبط بمستوى التوظف الكامل .

ويوضح الجدول رقم (7 ـ 1) التقديرات الرسمية لايرادات ميزانية الحكومة الفيدرالية ونفقاتها وفائض او عجز الميزانية (وكذلك التغيرات للسنوات 1972 ـ 1976 وكذلك يوضح ايضاً تقديرات ايرادات ـ ونفقات ـ وفائض او عجز التوظف الكامل (ثم التغيرات) لنفس السنوات . (وهذه التقديرات مقدرة على اساس تقديرات مجلس المستشارين الاقتصادين الجديدة للناتج القومي ومعدل البطالة المرتبط بمستوى التوظف الكامل التي اشرنا اليها في الفصل الثاني) .

ويوضح الجدول ـ مثلًا أنه في عام 1972 وبصورة خاصة في 1973 كانت النفقات والايرادات الفعلية قريبة جداً من النفقات والايرادات المرتبطة بمستوى التوظف الكامل . وكما نجد ان الفوائض ايضاً تقريباً متساوية وبعكس هذا حقيقة ان البطالة الفعلية في هذه السنوات كانت قريبة جداً (مرتفعة فقط بعض الشيء) الى مستوى البطالة المرتبط بمستوى التوظف الكامل وان مستوى الناتج الفعلي كان قريباً جداً (منخفض فقط بعض الشيء) من مستوى الناتج الممكن . ويوضح العمود الاخير ان الفائض الفعلي لسنة 1972 (17.3 ـ بليون دولار) قد اظهر تغيراً مقداره 4.7 بليون دولار من الفائض الفعلي لعام 1971 . في حين ان الفائض المرتبط بمستوى التوظف الكامل قد اظهر تغيراً مقداره 12.3 بليون دولار . ويوضح هذا

التغير الكبير في العجز المرتبط بمستوى التوظف الكامل أن السياسة المالية قد اتجهت عدة نحو سياسة التشجيع بين السنوات 1971 و 1972 (وهذا شيء يحدث كثيراً في السنوات الانتخابية) . ولقد كان الاقتصاد قريباً جداً من مستوى التوظف الكامل

(جدول رقم 7 ـ 1)

ايرادات ونفقات الحكومة الفعلية والمرتبطة بمستوى التوظف ، الدخل القومي وحسابات الناتج للسنوات 1972 ـ 1976 بالبليون دولار .

السنوات	الايرادات	النفقات	الفائض او العجز (–): المقدار	الفائض او العجز (–): التغير من مستوى السنة القادمة
الفعلية				
1972	227.5	244.7	– 17.3	4.7
1973	258.3	266.0	– 6.7	10.6
1974	288.2	299.7	– 11.5	– 4.8
1975	286.5	357.8	– 71.2	– 59.7
1976 *	330.6	388.9	– 55.3	12.9
المرتبط بمستوى التوظف				
1972	221.1	243.6	– 21.5	– 12.3
1973	257.5	265.4	– 7.9	13.6
1974	311.8	297.7	14.1	22.0
1975	337.6	350.1	– 12.5	– 26.5
1976 *	371.6	381.9	– 10.3	2.2

*) أولية . ملاحظة ، التفاصيل قد لاتتساوى مع المجموع نظراً للتقريب .

Sources: Department of Commerce (Burreau of Economic Analysis, and Counsic of Economic Advisors, Adopted from table 18,p.76, Annuol Report of the council Advisors in Economic Report of the Presesdent Tranomefed to the congress, Junuavy 1971).

مما ساعد على أن يكون العجز الفعلي لهذه السنة تحت مستوى العجز الفعلي لعام 1972 . لكننا نجد في نفس الوقت ان السياسة المالية نفسها قد ساعدت على وجود عجز منخفض في عام 1973 . حيث نجد أن فائض التوظف الكامل قد ازداد بمقدار 13.6 بليون دولار . وبصورة اساسية نجد ان التشجيع الذي حدث في عام 1972 قد تم توقيفه في عام 1973 .

وللاسف نجد ـ أنه من وجهة نظر صانعي السياسة المالية ـ ان الناتج القومي الاجمالي في عام 1973 على الرغم من أنه كان قريباً جداً من مستوى التوظف الكامل ـ الا أنه لم يحقق اية زيادة بعد الربع الاول من السنة وعند نهاية السنة بدأ الانكماش (انخفاض الناتج القومي) الذي استمر لمدة عام ونصف . ولقد كان هذا الانكماش اخطر انكماش حدث منذ كساد 1929 ولقد ادت السياسة التخفيضية للميزانية في عام 1973 بالتأكيد الى اتجاه الاقتصاد الى اسفل ولقد اظهرت السياسة المالية في عام 1974 أنها كانت اكثر تحفظاً ثم أدت الى تعميق والى اطالة فترة الكساد ويوضح الجدول ايضاً اتجاهاً اضافياً نحو تحقيق فائض في فائض التوظف الكامل بمقدار يساوي 22.0 بليون دولار . ولقد بدأ الاقتصاد منذ 1975 فقط في التحرك من الكساد الى الرواج حيث ظهر عجز كبير يصل الى 26.5 بليون دولار (ويظهر من البيانات ربع السنوية ان معظم هذه الزيادة قد حدثت بعد حدوث نقطة الانقلاب فعلاً وبالتالي نجد أن السياسة المالية لم تؤد الى هذا التحول ولكنها ادت الى تقوية المراحل التي بدأت من الرواج) . ولقد تم سحب جزء من هذا العجز التحفيزي فيما بعد في 1976 حيث نجد فائض التوظف الكامل قد اتجه نحو الفائض بمقدار 2.2 بليون دولار .

ومع ان معظم الاقتصاديين المهتمين بالموضوع يعطون اهمية كبيرة للتغير في مستوى الفائض أكثر من قيمته المطلقة الا انه ليس من الواضح تماماً كيف يمكن تفسير هذا المستوى المطلق للفائض . ولكن مع ذلك فان مستوى الفائض المطلق يعتبر ذا أهمية كبيرة بمعنى ان تغيراً صغيراً في اتجاه فائض التوظف الكامل (كما حدث في 1976) يمكن ان يكون ذا تأثير تحفيزي كبير اذا كانت ميزانية العام السابق ذات طبيعة تحفيزية مرتفعة فعلاً كنتيجة للتغيرات السابقة في اتجاه عجز لتوظف الكامل. وبالاضافة الى ذلك فانه يمكن ان تشير هنا انه حتى في اسوأ سنة لاسوأ انكماش حديث (وهي سنة 1975) فان عجز التوظف الكامل كان فقط 12.5 بليون دولار وهو اقل بكثير من عجز التوظف الكامل الذي حدث في عام 1972 وهي سنة لايمكن اعتبارها سنة انكماش . كما نجد انه في عام 1974 (وهي السنة

التي شاهدت الانخفاض الحاد) كان هناك فائض للتوظف الكامل مقداره 14.1 بليون دولار ؛ وتفسير ذلك هو الانفاق الفيدرالي وقوانين الضرائب ، والتحويلات السائدة هي التي أدت الى ظهور هذا الفائض اذ كان الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل . ومن الواضح ان السياسة المالية كانت خاطئة جداً في هذه الفترة وكانت سياسة تؤدي الى عدم الاستقرار بدلاً من أن تؤدي الى الاستقرار . (وحتى يمكن ان نتأكد من هذا فاننا نلاحظ ان التضخم كان حاداً جداً في الاعوام 1973 و 1974 ولكن وكما يظهر الجدول بوضوح اعتقد واضعو السياسة المالية انهم يستطيعون مكافحة هذا التضخم عن طريق سياسة متعمدة لايجاد بطالة واسعة – أو انهم لم يصدقوا مستشاريهم الاقتصاديين والذين قد عرفوا بالتأكيد على الاقل الاتجاهات العامة للقيود المالية التي وضعت) .

ومن الواضح ان التغير في فائض التوظف الكامل يختلف عن مقياس التشجيع – التقييد البسيط في نقطتين .

فبينما نجد ان المقياس يقدر الضرائب والتحويلات عند مستوى ناتج ودخل السنة السابقة فان فائض التوظف الكامل يقدرها عند مستوى التوظف الكامل الجاري . ويمكن اثارة نقطة نظرية هنا حول تفضيل اي من هذين المقياسين . ونقطة الاختلاف الثانية هي أنه بينما نجد ان المقياس البسيط ينظر الي الميزانية على انها تسير على النهج بالاعتدال – بمعنى انها ليست محفزة ولا مقيدة – اذا كانت الميزانية تحتوي على سياسة مالية لاتدفع بالاقتصاد لا الى التوسع ولا الى الانكماش نجد ان قياس فائض التوظف الكامل ينظر الى الميزانية على انها معتدلة اذا كانت تحتوي على سياسة مالية تدفع الى التغلب على « الفرملة المالية » العادية التي تُظهر خلال النمو الاقتصادي . وهذا هو مغزى القول بأن المقياسين يجيبان في الواقع على اسئلة مختلفة حول سياسة الميزانية .

ومن الواضح ان كلًا من هذين المقياسين هو بدائي وغير كامل . حيث انه اذا جمعنا (او طرحنا) التغيرات في الايرادات والتغيرات في .. النفقات فان كلًا من المقياسين يعني ان المضاعفات الخاصة بالضرائب والتحويلات والنفقات تبقى هي نفسها . ولكننا نعلم انها ليست كذلك . وكذلك نجد ان كلًا منهما يعامل مضاعف الميزانية المتوازنة – ضمنياً – على انه يساوي الصفر بدلاً من ان يكون مساوياً للواحد الصحيح . ولكن المشكلة الحادة التي تظهر عند استخدام اي من هذين المقياسين هي

في عدم قدرتها على الفصل بين التغيرات التي تحدث نتيجة للتضخم والتغيرات التي ترتبط بتوسع حقيقي او انكماش حقيقي [4]

مبادىء التحليل الحركي للنموذج الكينزي

ELEMENTARY DYNAMICS OF THE KEYNESIAN MODEL

لقد استخدمنا في الجزء الاول من هذا الفصل النموذج الكينزي البسيط اساساً لنظرية مبسطة في السياسة المالية . ولقد كان من الضروري لهذا الغرض – أن نعالج الضرائب والتحويلات منفصلين او مجتمعين في شكل مفهوم « الضرائب الصافية » بشكل مستقل عن بقية العناصر الاخرى (اي التسربات) التي تتسبب في ان يكون الدخل المتاح للانفاق (DI) مختلفاً عن الناتج (Y) ولان السياسة المالية لم تعد شاغلنا الاول فاننا يمكن وببساطة اعتبار ان الدخل المتاح للانفاق (DI) دالة في (Y) كما يأتي :

$$DI = d_0 + d_1 Y$$

حيث (d_0) هي مقدار موجب ثابت والذي اذا تغير فانه يعكس التغير في معدلات الضرائب والتحويلات والعناصر الاخرى) .

(d_1) هي الميل ، وهي موجبة ولكن اقل من الواحد الصحيح بشكل واضح وهي تعكس حقيقة انه مع زيادة الناتج (Y) فان حجم الضرائب يزداد بشكل مستمر وان التحويلات تنخفض بشكل مستمر ايضاً وكما تزداد الارباح غير الموزعة وايضاً بشكل مستمر (وتمثل هذه العناصر الثلاثة التسربات الرئيسية التي تشكل الفرق بين (Y) وبين (DI) والذي يتوقف حجمه على (Y) . واذا رمزنا لكل انواع الانفاق فيما عدا الانفاق الاستهلاكي بالرمز (A) فاننا نحصل على :

$$Y = C + A$$

واذا اضفنا دالة الاستهلاك

$$C = c_0 + c_1 DI$$

4 يمكن ان يرجع القراء المهتمون باستكشاف بعض هذه القضايا الى :

A.M. Okun and N.H. Treeters The Full Employment Surplus Revisited in Brookings Papers on Economic Activity, I ; 1972 PP. 77 – 116.

فاننا نجد ان المستوى التوازني يمكن ان يتحدد كما يأتي وذلك بعد اجراء عمليات الاحلال المتتابعة .

$$Y = \frac{1}{1 - c_1 d_1}(c_0 + c_1 d_0 + A)$$

ويعكس المقدار $(1 - c_1 d_1)$ في مقام الكسر التأثيرات المجمعة لكل التسربات المنتظمة بين الناتج والدخل المتاح للانفاق وايضاً التسربات من الدخل المتاح للانفاق الى الادخار الشخصي . وحيث ان كل من (d_1 , c_1) موجبة واقل من الواحد الصحيح فأن حاصل ضربهما سوف يكون ايضاً موجباً واقل من الواحد الصحيح وعلى هذا فان مضاعف الاستثمار او مضاعف الانفاق الحكومي سيكون من ثم موجباً ومحدداً . Finite واكبر من الواحد الصحيح .

ولقد لاحظنا عند شرحنا لكيفية « عمل المضاعف » في الفصل السادس ان هذا الشرح قد انزلق الى اطار حركي اي اطار غير توازني . ويشير هذا الاطار الى « الحلقات » المتتابعة من الانفاق واعادة الانفاق للزيادة في الدخل كل حلقة اقل من الحلقة السابقة ، مع ملاحظة ان حاصل جمع هذه الزيادات المتتابعة يصل الى مستوى التوازن الذي يتحدد بواسطة المضاعف الساكن مضروباً في كمية التغير التلقائي الذي يؤدي الى تغير الدخل (مثلاً زيادة او انخفاض في I) أو (G) ، زيادة أو تخفيض في الضرائب او في التحويلات او انتقال في مستوى دالة الاستهلاك) .

ويرجع السبب في انزلاق الشرح اللغوي في اطار التحليل الحركي ببساطة الى أنه من غير الممكن ان نتصور ان عمليات المضاعف قد تم تبسيطها الى تغير آني.فمثلاً من الصعب تخيل رد فعل المستهلكين لزيادة في الدخل المتاح للانفاق وذلك قبل ان يعرفوا بهذه الزيادة او حتى آنياً مع تسلم هذه الزيادة الا اذا كانوا قد توقعوا هذه الزيادة من قبل وسنجد أيضاً انه من الصعب ان نتصور المنتجين يغيرون من معدلات انتاجهم في نفس اللحظة التي يحدث فيها تغير في الطلب على منتجاتهم الا اذا كانوا متوقعين هذا التغير . ومع ذلك وحتى يعمل المضاعف آنياً فان كل ماهو مطلوب ان يكون المستهلكين على علم بالزيادة النهائية في دخولهم بما فيها تلك التي تنتج عن التغيرات التي تحدث في انفاقهم الحالي او المستقبلي – وان يبدوا في نفس الوقت الاستهلاك على هذا الاساس كما نحتاج أن يكون المنتجون على علم بالزيادة النهائية في الطلب على منتجاتهم وان يقوموا بتعديل الانتاج وبالتالي الدخل المدفوع في نفس الوقت بناء على هذا المستوى الجديد من الطلب .

ولكن مع فقدان المعرفة الكاملة حول اتجاه الاقتصاد النهائي – مع عدم الاشارة الى مايمكن ان يتضمنه ذلك بالنسبة لموقف كل فرد على حدة فاننا نجد أنه على كل من المستهلكين والمنتجين ان يعدلوا (جزئياً على الاقل) خططهم على أساس التغيرات الجارية . ويقوم كل مستهلك وكل منتج بنقل بعض تأثيرات التغيرات الجارية – بالمقدار الذي يعدل خططه به – الى الآخرين (وذلك من خلال مشترياتهم من السلع والخدمات بما فيها خدمات عناصر الانتاج) التي حدثت في الطلب على السلع او الخدمات التي يعرضها كل منهم . ويقوم كل من المستهلكين والمنتجين خلال هذه العمليات من التغيير باتخاذ قرارات والتي يمكن ان تختلف بشكل واضح عن القرارات التي يمكن ان يتخذوها اذا كانوا يعرفون مقدماً ومتأكدين من التغيرات القريبة او النهائية في مواقفهم . وفي هذه العمليات يؤثر كل فرد في قرارات الآخرين وفيما يقومون به وهو كذلك متأثر بتصرفات الآخرين الاخيرة والجارية ومع ذلك فانه لايوجد فرد يدرك مدى التغيرات الجارية واتجاهاتها .

وكل مايحاول الاقتصادي استكشافه هنا بحيث يكون قادراً على وصفه هو كيف تؤدي هذه العمليات من قرارات الافراد المتداخلة والتي تقوم على أساس المعرفة الجزئية الى التغيرات التراكمية في المتغيرات الكلية القومية للدخل والناتج والوظائف ، وكذلك ماهي العوامل التي تحدد النتيجة النهائية للتغيرات الأساسية في الظروف الاقتصادية العامة ادنى السياسة الاقتصادية الحكومية والزمن الذي تستغرقه التوصل الى هذه النتائج والمسار الزمني الذي تتبعه .

ويقتنع الاقتصادي – ولاسباب كثيرة – فقط بمحاولة معرفة النتيجة النهائية لأي تغير فردي جوهري جار، او تغير في السياسة بصورة منفردة ويستخدم لهذا الغرض مفهوم التوازن – والذي يعني (عادة) الحالة التي لايكون فيها اي تغير وتسمى طريقة التحليل « بالتوازن المقارن » او « الساكن المقارن » . وتطرح هذه الطريقة سؤالاً واحداً حول ماستكون عليه النتائج النهائية لتغير خارجي مايحدث في الاقتصاد لمرة واحدة وبحيث يكون قد تم هضم كل التغيرات المشابهة التي حدثت من قبل وبحيث لاتحدث تغيرات اخرى خارجية على الأقل حتى يكون التغير الذي يهتم به قد انتهى مفعوله تماماً . وهذا هو النوع من الاسئلة التي يتوجه المضاعف للاجابة عليها . ومع ذلك وكما سنرى فيما بعد – فانه قد لايكون في استطاعة الاقتصادي ان يجيب على هذا السؤال حول النتيجة النهائية بدون ان يفهم قليلاً عمليات التغير التي تحدث في شكل ردود فعل المستهلكين والترابط فيما بينها خلال الفترة التي يحدث فيها التغير الخارجي . وحتى لو كان الاقتصادي مقتنعاً

ومهتماً فقط بمعرفة نتائج التحليل الساكن المقارن » فانه قد لايكون قادراً على التوصل الى هذه المعرفة بدون ان يتعلم شيئاً حول الموضوع الأكثر صعوبة وأكثر تركيباً وهو « حركية » النظام الذي يقوم بدراسته .

وسوف نقدم في الاجزاء الآتية من هذا الفصل ثلاثة نماذج حركية بسيطة جداً لكيفية عمل المضاعف وعملياته وهي نماذج قد درسناها بشكل ملخص حتى الآن في اطار التحليل « الساكن المقارن » وعندما ننتهي من فحص هذه النماذج فاننا سنستخدمها في توضيح وعرض بعض العلاقات الهامة بين النظرية الحركية والنظرية الساكنة .

نموذج المضاعف الحركي : فترة تباطؤ الاستهلاك

A Dynamic Multiplier Model: Consumption Lag

أنه لامر سهل وبسيط ان نجعل « نموذج المضاعف » نموذجاً حركياً وذلك عن طريق ادخال فترات التباطوء الزمني Time Lag- بشكل واضح في عمليات التغيير في الناتج والدخل . وتظهر فترات التباطوء الزمني في علاقة التبعية التي تظهر بين الاستهلاك (C)- والدخل المتاح للانفاق (DI) أو بين الناتج والدخل (Y) وبين (C)، (I)، (G) أو أية توليفية من هذه الفترات جميعها . ويمكن ان تعكس فترة التباطوء الزمنية التي تظهر بين الاستهلاك والدخل واحدة أو أكثر من ظواهر عديدة : ضرورة أنّ تغيراً ما في الدخل المتاح للانفاق يجب ان يتم الحصول عليه قبل اجراء اي تعديل في الانفاق الاستهلاكي ، ووجود بعض الاتفاقات التعاقدية التي تحكم جزءاً من الانفاق الاستهلاكي (فاذا حدث مثلاً زيادة في الدخل فقد يرغب بعض الافراد في السكن في مساكن واسعة بالانتقال الى شقق أكبر ولكن ذلك سوف يتحقق فقط اذا وجدت مثل هذه الشقق الكبيرة) وجود بعض السلع الاستهلاكية المعمرة (مثلاً اذا ـ حدثت زيادة في الدخل فلقد يرغب الافراد في الانتقال الى شراء ثلاجات أكبر او سيارات أسرع .. وهكذا ولكن هؤلاء الافراد الذين بحوزتهم سلع معمرة حديثة قد ينتظرون بعض الوقت حتى تتقادم سلعهم المعمرة او تستهلك قليلاً) . وهكذا .

وإذا نظرنا الى (Y) على أساس انها الانتاج والى (C)، (I) على انها المبيعات فان التغيرات في الانتاج قد تتأخر عن التغيرات في المبيعات وذلك لعدة أسباب : فقد يحتاج المنتجون الى بعض الوقت للفصل بين زيادة حقيقية في المبيعات

(والتي على أساسها سيعدلون من خطط انتاجهم) وبين التغيرات الشاذة في المبيعات . وثانياً نجد ان التغير في المبيعات يحدث اولاً (على الأقل بالنسبة للكثير من السلع الاستهلاكية) في مستوى تجارة المفرد ، وقد يستغرق الامر وقتاً ان يحصل المنتجون على اوامر طلبية جديدة ثم يبدأون بتخطيط تعديل الانتاج . وثالثاً نجد ان تنفيذ خطط الانتاج الجديدة سوف يحتاج الى وقت (حتى يتم تشغيل عمالاً جدد ، طلب واستلام مواد اولية أكثر) .

وتعكس فترة التباطوء الزمنية بين الدخل المتاح للانفاق وبين الناتج (Y)- حقيقة ان معظم الاجور والمرتبات يتم دفعها اسبوعياً او كل اسبوعين او شهرياً وليس يومياً او كل ساعة . وعلى هذا فان التغير في مستوى التوظف سيؤدي الى تغير الدخول في شكل اجور ومرتبات بعد مرور فترة من الزمن . اما بالنسبة الى الجزء من الدخل الذي يتم الحصول عليه في شكل ارباح فان الامر قد يحتاج الى انتهاء الفترة المحاسبية حتى يتم التعرف على ماإذا كانت الارباح قد تغيرت . وفي حالة المؤسسات الكبيرة فان تغير الارباح يمكن ان يظهر في شكل توزيعات على المساهمين (ومن ثم يؤثر على الدخل المتاح للانفاق) بعد مرور فترة أطول .

ويمكن كتابة معادلات حركية بسيطة لكل من الاستهلاك والانتاج والدخل المتاح للانفاق كما يلي (وذلك على فرض انه توجد لدينا فترة تباطوء زمنية موحدة وليس فترة تباطوء زمنية موزعة)(5 .

$$C_t = c_0 + c_1 DI_{t-w}$$
$$DI_t = d_0 + d_1 Y_{t-x}$$
$$Y_t = C_{t-y} + A_{t-z}$$

حيث (t) تمثل قيمة المتغير عند نقطة زمنية معينة . w, x, y, z. تمثل طول الفترات الزمنية (اياماً ، اسابيع ، او شهوراً) بين التغيرات التي تحدث في الدخل المتاح للانفاق وبين الاستهلاك بين التغيرات في الناتج وبين الدخل المتاح للانفاق بين التغيرات في الاستهلاك وبين الناتج وبين التغيرات في الانفاق التلقائي (A) الناتج . ويمكن ان تظهر كل فترة من فترات التباطوء هذه ويكون لكل منها طول زمني مختلف .

5 تفترض فكرة تباطوء زمنية موحدة انه لايظهر اي أثر حتى يمر وقت زمن معين وحينئذ يحدث الاثر كله ودفعة واحدة . في حين نجد ان فترة التباطوء الموزعة تفترض ان الأثر يظهر على دفعات خلال الزمن وليس دفعة واحدة .

ومع ذلك فاننا سنفترض ـ لاغراض العرض والتحليل فقط ـ وجود فترة تباطوء واحدة فقط ـ بين الاستهلاك الدخل المتاح للانفاق ـ وان باقي التغيرات تحدث آنياً في نفس الوقت (6).

فاذا عرفنا وحدة الزمن على انها تمثل طول الفترة الزمنية . فمثلاً اذا افترضنا انه يجب مرور اربعة عشر يوماً قبل ان يؤدي تغير مافي الدخل الى تغير في الانفاق . واذا رمزنا لقيم كل من الدخل المتاح للانفاق والاستهلاك في فترة زمنية ماطولها اربعة عشرة يوماً بالرمز DI_t ، (C_t) . على التوالي ، فان قيم هذه المتغيرات في فترة الاربعة عشر يوماً السابقة تصبح C_{t-1} ، DI_{t-1} في حين ان قيم هذه المتغيرات في فترة الاربعة عشرة يوماً التالية هي DI_{t+1}, C_{t+1}

وهكذا ويمكن كتابة نموذجنا الحركي (في وجود فترة تباطوء زمنية واحدة) كما يأتي :

$$C_t = c_0 + c_1 DI_{t-1} \quad (13)$$
$$DI_t = d_0 + d_1 Y_t \quad (14)$$
$$Y_t = C_t + A_t \quad (15)$$

واذا احللنا المعادلة رقم (14) في المعادلة رقم (13) نحصل على :

$$C_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_{t-1} \quad (16)$$

واذا قمنا باحلال المعادلة رقم (16) في المعادلة رقم (15) تحصل على معادلة الدخل الحركية التالية :

$$Y_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_{t-1} + A_t \quad (17)$$

وتقرر المعادلة رقم (17) ان قيمة الدخل (Y) اي ان فترة زمنية طولها 14 يوماً تتوقف على قيمة (A) في هذه الفترة الزمنية ، وعلى قيمة (Y) في فترة زمنية سابقة وكذلك على المعاملات d_1, d_0, c_1, c_0

ومن الواضح انه ليس من الضروري ان تكون $Y_t = Y_{t-1}$ بمعنى ان تكون (Y) ثابتة خلال الزمن . وكون (Y) ثابتة خلال الزمن ماهو الا **حالة خاصة جداً** .

(6) يمكن بطبيعة الحال تطوير نماذج تحتوي على اثنين او على كل الفترات الزمنية الثلاثة التي تظهر بين المتغيرات ولكن (وحتى يمكن السيطرة على ومعالجة رياضيات النموذج) فانه يجب افتراض عامل مشترك بين طول هذه الفترات الزمنية وان يتم التعبير عن الفترات بمضاعفات هذا العامل المشترك في شكل ارقام صحيحة .

ومع ذلك فان هذه الحالة الخاصة هي الحالة التي تعرف لنا حالة **التوازن** اي القيمة التوازنية للناتج (Y) .او Y_E كما سنرمز لها الآن ويتحقق هذا عندما يكون $Y_{t-2} = Y_{t-1} = Y_t = Y_{t+1} = Y_{t+2}$, وهكذا وفي هذه الحالة نجد ان $Y_t \equiv Y_E$ وحتى يتحقق هذا التوازن في قيمة (Y) فانه من الواضح ان تكون A ثابتة خلال الزمن ، اي ان تكون $A_t = A_{t-1} = A_{t+1} = A$.

كما يجب ان تكون كل المعاملات ايضاً ثابتة بمعنى ان لاتتغير اي من (d_1, d_0, c_1, c_0) وفي هذه الحالة الخاصة للامور حيث تكون $Y_{t-1} = Y_t = Y_E$ فانه يمكن اعادة صياغة المعادلة رقم (17) كما يأتي :

$$Y_E = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_E + A$$

والتي تعطينا نفس التعبير السابق للقيمة التوازنية للناتج وهي :

$$Y_E = \frac{1}{1 - c_1 d_1}(c_0 + c_1 d_0 + A) \quad (18)$$

ويمكن استخدام كل من المعادلتين (17) (18) لتوضيح القيمة التوازنية للناتج (Y) بالارقام وتوضيح مسار التعديلات التي تتم اي توضيح خصائص النموذج الساكنة (او الساكن المقارن) وكذلك ... الخصائص الحركية . ولنفترض ان

$$d_1 = 0.5, \; c_1 = 0.9, \; d_0 = 20, \; c_0 = 0$$

وان A ثابتة (كما كانت من قبل) عند مستوى 37 وعلى هذا فان :

$$Y_E = \frac{1}{1 - 0.9(0.5)}[0 + 0.9(20) + 37] = \frac{1}{0.55}(55) = 100$$

وعند هذه القيمة التوازنية للناتج (Y) نجد أن :

$$DI = 20 + 0.5(100) = 70$$
$$C = 0 + 0.9(70) = 63$$
$$Y = 63 + 37 = 100$$

وهذا هو الحل التوازني او الحل الساكن اذا كانت A= 37

وهذا الحل هو حل توازني لأنه اذا وصلت (Y) الى هذه القيمة فانها ستبقى عند هذا المستوى ولا تتغير . وحتى يمكن اثبات ذلك فانه يكفي ان نضع 100 = Y_t في معادلة الدخل الحركية رقم (17) لنجد أن :

$$Y_t = 0 + 0.9(20) + 0.45(100) + 37$$
$$Y_t = 100$$

وما دامت (A) ثابتة عند المستوى 37 فان المعادلة رقم (17) سوف تستمر في اعطاء القيمة التوازنية $Y = 100$ لكل الفترات الزمنية التالية .

ويمكن الآن توضيح خصائص النموذج الحركية وايضاً خصائص النموذج الساكن المقارن وذلك بافتراض ان الاقتصاد كان في حالة توازن اولية عند مستوى $C = 63$, $Y = 100 , A = 37$ وأنه حدث عندئذ اختلال في التوازن نتيجة لحدوث تغير في (A) ولمرة واحدة حيث تغيرت (A) في الفترة t الى $A' = 43$ اي ان

$$A = A_{t-3} = A_{t-2} = A_{t-1} = 37$$
$$A' = A_t = A_{t+1} = A_{t+2} = \cdots = 43$$

وحتى يمكن ايجاد قيمة (Y) (C) في الفترة (t) فاننا نقوم بالاحلال في المعادلة (17) لنحصل على

$$Y_{t-1} = Y_E = 100$$
$$Y_t = 0 + 0.9(20) + 0.45(100) + 43 = 106$$

وبالنسبة للفترة التالية نقوم بالاحلال في المعادلة رقم (17) ايضاً

$$Y_{t+1} = 0 + 0.9(20) + 0.45(106) + 43 = 108.7$$

وبعد ذلك :

$$Y_{t+2} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (108.7) + 43 = 109.92$$
$$Y_{t+3} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (109.92) + 43 = 110.46$$
$$Y_{t+4} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (110.46) + 43 = 110.71$$

واذا استمرت هذه السلسلة لعدد لانهائي من الفترات فان Y سوف تتجه بزيادات اصغر فاصغر في اتجاه مستوى توازني جديد . وبدلاً من الاستمرار في هذه السلسلة أكثر من هذا فاننا سوف نحصل على المستوى التوازني (الساكن المقارن) الجديد عن طريق احلال $A = 43$ في معادلة الحل التوازني للدخل رقم (18) كما يأتي :

$$Y'_E = \frac{1}{0.55}(18 + 43) = 110.91$$

ويمكن اثبات ان هذا المستوى هو المستوى التوازني الجديد وذلك باحلال قيمة (Y) التوازنية تساوي 110.91 لقيمة الناتج في الفترة Y_{t-1} في المعادلة رقم (17) ونقوم بحساب الناتج للفترة التالية اي أن) .

$$Y_t = 0 + 0.9(20) + 0.45(110.91) + 110.91$$

بمعنى أنه اذا وصلت (Y) الى المستوى 110.91 فانها سوف تبقى عند هذا المستوى . وليس هذا صحيحاً لأي قيمة اخرى للناتج (Y) غير هذه القيمة .

ويمكن ان نلاحظ هنا ان التغير في الناتج القومي الاجمالي GNP بين المستويين التوازنيين هو $10.91 = 100 - 110.91$ وهذا المقدار يساوي قيمة التغير في الانفاق التلقائي (A) اي 6 (37 ـ 43) مضروباً في قيمة المضاعف الساكن $1.82 = \frac{1}{0.55}$

اي ($10.91 = 6 \times 1.8$) وكما يمكن ان نلاحظ ايضاً انه يتم الاتجاه نحو هذا المستوى التوازني الجديد من خلال حدوث زيادات متناقصة في قيم (Y) في الفترات السابقة : $6 + 2.7 + 1.22 + 0.55 + 0.25$ وهكذا وكل زيادة هي من الزيادة السابقة (ويوجد اثبات رياضي على ان تراكم متسلسلة تصل الى نهاية هي :

$$6 \times 1/(1 - 0.45) = 10.91.]$$

واذا افترضنا بدلاً من ذلك ـ ان A قد زادت في الفترة t من $A_{t-3}=A_{t-2}=A_{t-1}= 37$ الى $A_t = 43$ ومن ثم انخفضت حالاً الى القيمة السابقة اي الى :

$A_{t+1} = A_{t+2} = A_{t+3} = \cdots = 37$ ففي هذه الحالة فانه يمكن اجراء الحسابات باستخدام المعادلة رقم (17) كما يلي :

$$Y_{t-1} = Y_E = 100$$
$$Y_t = 0. + 0.9 (20) + 0.45 (100) + 43 = 106$$
$$Y_{t+1} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (106) + 37 = 102.7$$
$$Y_{t-2} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (102) + 37 = 101.22$$
$$Y_{t-3} + 0. + 0.9 (20) + 0.45 (1.1.22) + 37 = 100.55$$
$$Y_{t-4} = 0 + 0.9 (20) + 0.45 (100.55) + 37 = 100.25$$

وسوف تصل (Y) بطبيعة الحال الى القيمة التوازنية السابقة 100 كنهاية اذا استمرت هذه التغيرات الى مالا نهاية (ومعنى المضاعف في هذه الحالة للتغير في (A) لفترة واحدة هو ان مجموع كل التغيرات في الفترات الزمنية المتتالية يساوي في قيمة (Y) الناتج لقبمة أكثر من 100 هي $6 + 2.7 + 1.22 + 0.55 + 0.25 + ..$ ايضاً تساوي $[6 \times 1/(1 - 0.45).$

ويوضح هذا المثال كيف يمكن « للقيمة التوازنية للنموذج الحركي ان تلخص اتجاه النظام خلال الزمن ـ اذا حدث فيه اي اختلال نتيجة لتغير تلقائي او خارجي

في هيكله ـ ناحية وضع استقرار جديد ونهائي . ويبقى النظام عند هذا الوضع الجديد على الاقل حتى يحدث اختلال جديد في النظام (وعند الوضع المستقر هذا فان النموذج الحركي يستمر في توليد قيم في الفترات التالية المتعاقبة على أساس القيم السابقة ولكن هذه القيم جميعها هي متساوية .

ومع ذلك فنحن ليس بنا حاجة الى افتراض انه سـوف يمكن الوصول الى المستوى التوازني الجديد على الاطلاق حتى يمكن للنموذج الحركي توصيف سلوك النظام . ولنفترض على سبيل المثال انه في هذا النموذج البسيط فان قيم (A) في كل فترة هي القيم التي تظهر في العمود الثاني من الجدول رقم 7 ـ 2 . ومع هذا فان الصورة الحركية للنموذج سوف تستمر في توصيف وتحديد المسار الزمني للناتج (Y) وذلك باستخدام المعادلة رقم (17) واذا استخدمنا في نفس الوقت المعادلات رقم (13) (14) فاننا نستطيع ايضاً تحديد قيمة كل من الاستهلاك (C) والدخل المتاح للانفاق (DI)

جدول رقم 7 ـ 2

Period	A	Y	DI	C	"C Desired"
t (equil.)	37	100	70	63	63
t + 1	39	102	71	63	63 9
t + 2	43 5	107 4	73 70	63 9	66 33
t + 3	44	110 33	75 17	66 33	67.65
t + 4	40	111 65	75 83	67 65	68 24
t + 5	42	110 24	75.12	68 24	67.61
t + 6	45	112.61	76.31	67 61	68 68

ولقد افترضنا (مع أن ذلك ليس ضرورياً) ان النظام كان في حالة توازن في الفترة ـtـ وذلك عند قيم ترتبط بمستوى $A = 37$ ، وتظهر نتائج التغيرات المستمرة المتتابعة في (A) (كما هي موضحة في العمود الثاني من الجدول) على قيم(Y) ، DI ، ( ) في الاعمدة الثالث والرابع والخامس . ويوضح العمود السادس الاستهلاك المرغوب فيه "C Desired" مقدار ماكان يرغب المستهلكون في انفاقه عند مستويات الدخل المتاح

للانفاق في نفس الفترة (لاحظ هنا ان السهم لكل رقم من ارقام الدخل المتاح للانفاق يؤشر الى عمود الاستهلاك المرغوب فيه في نفس الفترة) وذلك اذا كانوا يعرفون مقدماً ان مستوى دخلهم كان يمكن ان تكون ذلك الذي تحقق فعلاً . وهم يقومون فعلاً بانفاق هذا القدر (الذي يتم انتاجه فعلاً) ولكن في الفترة التالية كما هو موضح بالاسهم من عمود الاستهلاك المرغوب فيه الى C_{t+1} وتوضح بقية الاسهم الاخرى التغيرات الآنية (بدون وجود فترات تباطوء زمنية) في كل من الناتج (Y) الذي يتحدد بقيم $A_t - C_t$ وفي الدخل المتاح للانفاق DI_t الذي يتحدد بقيمة Y_t وهنا يكون المستهلكون في حالة « عدم توازن » دائمة بمعنى انهم يقومون باتخاذ قرارات لم يكونوا ليتخذوها اذا علموا مقدماً ماعرفوه او تعلموه فيما بعد/ أي اذا عرفوا مستوى دخولهم في كل فترة مقدماً. (اما في حالة تغير ولمرة واحدة او تغير ولفترة واحدة التي تم شرحها سابقاً ، فان المستهلكون كانوا راضين عما كانوا يقومون به عندما كان الاقتصاد في حالة توازن ، ولكن لبس في غير ذلك من الاوقات) .

ويمكن ان نلاحظ انه في هذه المتتالية فانه قد تم افتراض ان (A) تتزايد ثم تصل الى اعلى قيمة في الفترة ($t + 3$) وتنخفض ثم ترتفع ثانية . ولكن (Y) تستمر في التزايد على الاقل لفترة واحدة بعد اتجاه (A) نحو الانخفاض (ثم تصل الى اعلى قيمة في($t + 4$) . وكذلك نلاحظ أن (C) تبدأ في الانخفاض بعد مضي فترة اخرى (وتصل الى اعلى قيمة في $t + 5$) ولا توجد لدينا هنا علاقة مضاعف بسيطة بين التغير في(Y) في اي فترة زمنية وبين التغيرات الآتية في (A) وبدلاً عن هذه العلاقة البسيطة فاننا نجد ان التغير في(Y) في اي فترة زمنية محددة يتوقف على النمط الماضي للتغير في (A) بأكمله .

وتوجد هناك في كل الاوقات بطبيعة الحال ـ قيم توازنية للناتج (Y) ترتبط كل قيمة منها بقيمة معينة للتغيرات المتتابعة في (A) ولكن النظام لايستطيع التوصل الى اي من هذه القيم التوازنية وحيث أنه لايمكن تحقيق التوازن على الاطلاق فاننا لانلاحظ أثر المضاعف على الاطلاق ولا نستطيع قياس قيمة هذا الأثر تاريخياً ومع ذلك فاذا استطعنا الالمام اي القيام بقياس دقيق ، **بالهيكل الحركي** للنظام ، فانه يكون باستطاعتنا دائماً حساب **المضاعف الضمني** **Implied Multiplier** . وبالاضافة الى ذلك وعلى الرغم من اننا لانستطيع ملاحظة المضاعف بصورة مباشرة الا ان عمليات المضاعف التي تعمل فعلها في هذا الموقف هي نفسها العمليات التي كانت تعمل فعلها وبنفس الطريقة في الحالات البسيطة التي شرحناها سابقاً .

نموذج المضاعف الحركي : فترة تباطوء الانتاج

Dynamic Multiplier Model: Production Lag

ولنفترض الآن انه بدلاً من فترة تباطوء الاستهلاك قد افترضنا وجود فترة تباطوء انتاج (مع الأخذ في الاعتبار ان كل ردود الفعل الاخرى تحدث آنياً في نفس اللحظة اي ان المستهلكين يقومون بتعديل خططهم الاستهلاكية خلال كل فترة للدخل الذي يقومون باستلامه في نفس هذه الفترة وان الدخل المستلم يتحول فوراً الى دخل متاح للانفاق واحد الاشكال المكنة لتصوير فترة تباطوء الانتاج هو افتراض ان المنتجين يقومون باجراء افضل التخمينات لما يمكن ان يبيعونه وفي حالة السلع الاستهلاكية فان افضل تخمين يمكن اجراؤه . بالنسبة الى حجم مبيعاتهم هو ماتم بيعه بالامس . ولا يعني هذا ان البائعين يعتقدون بالضرورة انهم فعلاً سيبيعون ماتم بيعه بالامس . وكل مايعنيه هذا الافتراض هو أنه اذا أخذنا في الاعتبار الخبرة الماضية فان هذا يكون أفضل تخمين يمكن للبائعين ان يخططوا على أساسه حجم الانتاج . (ونحن نفترض هنا ان مبيعات سلع الاستثمار والمبيعات الى الحكومة هي مبيعات يتم استلام اوامرها مقدماً ومن ثم فانه ليس من الضروري تعديل خطط الانتاج بناء على المبيعات الماضية) .

ويظهر النموذج الحركي في هذه الحالة كما يلي

$$C_t = c_0 + c_1 DI_t \quad (13a)$$

$$DI_t = d_0 + d_1 Y_t \quad (14)$$

$$Y_t = C_{t-1} + A_t \quad (15a)$$

واذا قمنا الآن كما فعلنا من قبل باحلال المعادلة رقم (14) في المعادلة رقم (13 a) ومن ثم من المعادلة رقم (16.a) في المعادلة رقم (15.a) فاننا نحصل على :

$$C_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_t \quad (16a)$$

$$Y_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_{t-1} + A_t \quad (17)$$

ونلاحظ الان ان هذا النموذج متطابق تماماً مع معادلة الدخل الحركية في النموذج السابق . وعلى هذا فان ردود فعل الناتج (Y) للتغيرات في (A) تكون ايضاً متطابقة مع ردود الفعل التي قدمنا بحسابها للحالات الثلاث وهي التغير في (A) لفترة واحدة والتغير في (A) لمرة واحدة ، والتغير المستمر في (A) في حالة

وجود فترة تباطؤ الاستهلاك . ولكن المعنى الاقتصادي للنموذج يختلف كلياً وكذلك يختلف استخدام الناتج في كل فترة من الفترات . ويوضح الجدول رقم (7 ـ 3) مثلاً الحالة التي يحدث فيها تغير مستمر في (A) وذلك باستخدام نفس فروض الجدول رقم 7 ـ 2 (ويمكن للقارىء ان يقوم بحساب الامثلة الرقمية لحالة وجود تغير لفترة واحدة او تغير لمرة واحدة) . وتتطابق الاعمدة الخمسة الاولى من الجدول مع الاعمدة الخمسة الاولى في الجدول رقم 7 ـ 2 ولا يوجد لدينا الان عمود خاص « بالاستهلاك المرغوب فيه والذي يختلف عن الاستهلاك الفعلي حيث انه يفترض ان المستهلكين هنا قادرون على تعديل خطط استهلاكهم بناء على الدخل المتاح الفعلي في نفس الفترة (وهم بالتالي لايكونون خارج التوازن على الاطلاق) . وبدلاً عن هذا العمود فانه يوجد عمود أخر هو "C Production." الاستهلاك المنتج والذي يقوم على اساس ماتم بيعه في الفترة السابقة . وكما توضح الاسهم فان هذا الاستهلاك المنتج (وليس الاستهلاك الفعلي) بالتعاون مع الانفاق التلقائي (A) هما اللذان يحددان المستوى الجاري للانتاج الكلي (Y) والدخل المتاح للانفاق (DI) وبعد ذلك يتحدد حجم الاستهلاك (C) .

الجدول رقم 7 ـ 3

Period	A	Y	DI	C	"C Production"	ΔInv.
t (equil.)	37	100	70	63	63	0
t + 1	39	102	71	63.9	63	-0.9
t + 2	43.5	107.4	73.70	66.33	63.9	-2.43
t + 3	44	110.33	75.17	67.65	66.33	-1.32
t + 4	40	111.65	75.83	68.24	67.65	-0.59
t + 5	42	110.24	75.12	67.61	68.24	+0.63
t + 6	45	112.61	76.31	68.68	67.61	-1.07

ولقد قمنا ايضاً باضافة عمود جديد سابع هو (ΔInv) والذي يساوي الفرق بين « الاستهلاك المنتج » وبين الاستهلاك الفعلي (C)، ويعبر هذا العمود عن التغير في المخزون الذي يحدث نتيجة للتنبؤات الخاطئة التي يقوم بها البائعون عندما يبنون هذه التنبؤات على اساس المبيعات الفعلية في الفترة السابقة . ويعتبر التغير في

المخزون هذا تغيراً غير مخطط وغير مرغوب فيه في نفس الوقت . وقد ادى هذا التغير غير المخطط في المخزون الى وضع غير توازني بالنسبة للمنتجين الذين يحاولون التخلص من هذا المخزون في الفترات اللاحقة باجراء التعديلات اللازمة في الانتاج . ونلاحظ هنا ان التغير في (Y) من فترة الى فترة زمنية اخرى لاحقة يساوي التغير في (A) (وهو تغير معروف مقدماً) زائداً حجم (ΔInv) مع تغيير الاشارة . ويحاول البائعون تفادي التغيرات في المخزون،ومع ذلك فان هذه التغيرات تحدث دائماً.ويمكن ان تختفي التغيرات في المخزون كلما اقترب النظام من مستوى التوازن فقط اذا كان لدينا حالة التغير لفترة واحدة او لمرة واحدة في الانفاق التلقائي (A) . وهنا نجد ان القاعدة التي تقرر انتج اليوم ماتم بيعه بالامس لاتتضمن أية تغيرات في المخزون.وبصورة عامة اذا بقي الاقتصاد لفترة طويلة في المستوى التوازن المستقر (او تقريباً منه) فانه يكون لهذه القاعدة السلوكية معنى جيداً تماماً ولا تؤدي ابداً الى خيبة أمل أو أموراً لم تكن متوقعة وذات اهمية .

The Role of Inventories : دور المخزون

ويمكن ان نلاحظ ان ميكانيكية النموذج السابق توقفت على وجود مخزون لدى البائعين والذي يمكن ان يغطي اي زيادة في طلب المستهلكين ريثما يتم تعديل الانتاج . وعلى هذا فاذا لم يكن هناك مخزون ، لما امكن زيادة مبيعات المستهلكين قبل تحقيق زيادة في الانتاج ويرجع السبب في ان البائعين يجدون من الضروري الاحتفاظ بقدر ما من المخزون هو وجود فترة تباطؤ زمنية في الانتاج . ومن ناحية اخرى ونظراً لأن البائعين غير قادرين على التأكد من حجم مبيعاتهم مقدماً (فيما عدا تلك السلع التي يتم بيعها بواسطة الاوامر الطلبية) وكذلك نظراً لأنهم يعترفون بأنه لايمكن تعديل الانتاج في نفس الوقت الذي يحدث فيه تغير في الطلب (وان اي تعديل سريع في الانتاج سوف يكون مكلفاً) فانهم يقومون نتيجة لهذا كله بالاحتفاظ بالمخزون من السلع حتى يمكن مقابلة اي زيادة في الطلب من ناحية وحتى يكون هناك وقت كاف لاجراء تعديلات الانتاج بشكل اقتصادي كفوء . وبالاضافة الى ذلك فعندما يتخفض الطلب فانه يمكن السماح بزيادة المخزون ريثما يتم تخفيض الانتاج(٧).

(٧) كثيرا ماتم اهمال الدور الهام لوجود المخزون في السماح للانتاج بالتوسع وتوجد هناك دراستان تبرزان هذا الدور هما

Ackley G. «The Multiplier Time Period: Money, Inventories, and Flexibility,'«A.E.R., 41 (1951) p.70–73

J.R. Hicks: «The Crisis in Keynesian Economics» (Basic Books, 1974) PP. 1–30.

وعلى الرغم من هذا فانه اذا اعترفنا بوجود المخزون وان هذا المخزون يسمح للمنتجين باجراء تعديلات الانتاج بدون تسرع اذا حدثت تغيرات في المبيعات سواء كانت هذه التغيرات هي مجرد تغيرات شاذة او كانت تعبر عن اتجاه جديد غير متوقع في حركة المبيعات ـ فانه يصبح من الواضح ان القاعدة التي تقرر أن الانتاج الجاري في اي فترة زمنية يتعدل ليتساوى مع مبيعات الفترة الزمنية السابقة لن تكون هي القاعدة الوحيدة ولا حتى القاعدة المهمة ـ في تخطيط الانتاج ، فمثلاً اذا كانت المبيعات تأخذ اتجاهاً معيناً ولعدة فترات زمنية متتالية في حين ان المنتجين يخططون انتاجهم على اساس انه لايوجد تغيير في المبيعات فان ذلك سيؤدي الى ظهور تغيرات تراكمية في المخزون لديهم . فاذا كانت المبيعات تتجه نحو الزيادة فان المخزون سيأخذ في التناقص ، اما اذا كانت المبيعات متناقصة فان المخزون سيتزايد باستمرار . فاذا انخفض المخزون بدرجة كبيرة او لم يعد هناك مخزون على الاطلاق فانه يمكن خسارة تحقيق زيادة في المبيعات ، وكذلك اذا زاد المخزون عما هو ضروري فان ذلك يمثل تكاليف غير ضرورية وربما تكاليف يمكن تجنبها ونتيجة لهذا فانه من المحتمل ان يرغب المنتجون في تعديل خططهم الانتاجية ليس فقط على اساس تقديرهم الجيد للمبيعات وانما ايضاً حتى يمكن اعادة تكوين المخزون الذي انخفض او تخفيض المخزون الذي تراكم بصورة غير مرغوب فيها . وبجانب هذا فانه اذا استمرت المبيعات في التغير في اتجاه واحد فانه ليس من المعقول الاستمرار في الافتراض بأن افضل تنبؤ لمبيعات الغد هو مبيعات اليوم .

ولقد كان الاقتصادي Lloyd Metzler أول من حاول استكشاف النتائج التي تترتب على محاولة البائعين الاحتفاظ برصيد مرغوب فيه من المخزون من خلال التعديلات الصحيحة في خطط الانتاج وكذلك استكشاف النتائج التي تترتب على قيام المنتجين بالتنبؤ بالمبيعات في المستقبل على اساس المبيعات الماضية(٨) ويفترض نموذج Metzler البسيط ان المنتجين ينتجون في هذه الفترة ماباعوه في الفترة الماضية **مضافاً اليه** المقدار الكافي لاعادة التخفيض غير المتوقع في المخزون في الفترة الماضية او **ناقصاً** المقدار الكافي لازالة التراكم غير المرغوب فيه الذي حدث في المخزون في الفترة السابقة .

(٨) انظر

L. Metzler, "The Nature and Stability of Inventory Cycles," and "Factors Governing the Length of Inventory Cycles," *Review of Economic Statistics*, XXIII (August 1941), 113–29, and XXIX (February 1947), 1–5.

او بعبارة اخرى فان نموذج Metzler يفترض انه يوجد لدى البائعين مستوى مرغوب فيه من المخزون والذي يمكن ان نرمز اليه بالرمز (X) ويصبح انتاج سلع الاستهلاك في اية فترة زمنية $\bar{C}_t$ كما يأتي :

$$\bar{C}_t = C_{t-1} + (X - N_{t-1}) \qquad (20)$$

N_{t-1} تمثل رصيد المخزون في الفترة الماضية فاذا اضفنا التعريف التالي :

$$N_t = N_{t-1} + C_t - C_t \qquad (21)$$

او بعبارة اخرى فان رصيد المخزون في فترة ما يساوي رصيد المخزون في الفترة السابقة زائداً الانتاج ناقصاً المبيعات وعلى أساس ان دوال الاستهلاك والدخل المتاح للانفاق هي نفس الدوال السابقة اي ان :

$$C_t = c_0 + c_1 DI_t \qquad (13a)$$
$$DI_t = d_0 + d_1 Y_t \qquad (14)$$

اي بدون وجود فترات تباطؤ زمنية واذا كان تعريف الدخل هو :

$$Y_t = \bar{C}_t + A_t \qquad (22)$$

حيث

$$A_t = I_t + G_t.$$

واذا قمنا باحلال المعادلة (20) في المعادلة رقم (22) نحصل على :

$$Y_t = C_{t-1} + X - N_{t-1} + A_t \qquad (23)$$

وباحلال (21) في (23) نحصل على :

$$Y_t = 2C_{t-1} + X - N_{t-2} - \bar{C}_{t-1} + A_t \qquad (24)$$

وباحلال المعادلة رقم (20) في المعادلة رقم (24)

$$Y_t = 2C_{t-1} + X - N_{t-2} - C_{t-2} - X + N_{t-2} + A_t$$

والتي يمكن اختصارها الى

$$Y_t = 2C_{t-1} - C_{t-2} + A_t \qquad (25)$$

وباحلال المعادلة رقم (14) في المعادلة رقم (13 . a) ومن ثم في المعادلة رقم (25) ، نحصل على :

$$Y_t = c_0 + c_1 d_0 + 2c_1 d_1 Y_{t-1} - c_1 d_1 Y_{t-2} + A_t \qquad (26)$$

وتقرر هذه المعادلة الديناميكية للدخل ان حجم الناتج والدخل في فترة زمنية ما يتوقف ـ وبشكل محدد ـ على الدخل في الفترتين السابقتين وعلى كل من الانفاق الاستثماري والحكومي الجاري . ولهذه المعادلة الحل الساكن العادي للمضاعف وذلك اذا قمنا باحلال تعريف التوازن التالي :

$$Y_E = Y_t = Y_{t-1} = Y_{t-2}$$

في المعادلة رقم (26) مع بقاء (A) ثابتة حيث نحصل على الحل :

$$Y_E = \frac{1}{1 - c_1 d_1}(c_0 + c_1 d_0 + A) \qquad (18)$$

ولكن اذا ابتدأنا من مستوى توازني اصلي للناتج والمبيعات والمخزون الفعلي عند المستوى المرغوب فيه وحدث تغير في شكل زيادة ولفترة واحدة في (A) واذا قمنا بتتبع نمط التعديلات المتتالية من خلال النموذج الديناميكي السابق ذكره فاننا نجد ان التعديلات لاتسير في اتجاه نمطي محدد (متزايد او متناقص) نحو المستوى التوازني الجديد . وبدلاً من ذلك فاننا سنجد ان الناتج يزداد الى مستوى اعلى من المستوى التوازني الجديد ومن ثم ينخفض الى مستوى اقل من المستوى التوازني الجديد ويستمر في التحرك في شكل دورة حول المستوى التوازني الجديد هذا .

ويمكن وببساطة توضيح هذا عددياً وذلك اذا افترضنا مجموعة قيم محددة للمعاملات الداخلة في النموذج فمثلاً اذا افترضنا ان

$$c_0 = 5$$
$$c_1 = 0.9$$
$$d_0 = 100$$
$$d_1 = 0.6$$
$$A_{t-3} = A_{t-2} = A_{t-1} = 89$$
$$A_t = A_{t+1} = A_{t+2} = \cdots = 100.5$$

واذا قمنا باحلال هذه القيم في الحل التوازني للدخل فاننا نجد ان المستوى التوازني الاصلي للدخل هو :

$$Y_E = \frac{1}{1 - 0.54}(5 + 90 + 89) = 400$$

في حين ان المستوى التوازني الجديد هو :

$$Y'_E = \frac{1}{1 - 0.54}(5 + 90 + 100.5) = 425$$

ويكون نمط التحركات في النموذج كما يأتي كما يمكن الحصول عليه بالاحلال المتتابع للقيم السابقة في المعادلة رقم (26) :

$$Y_t = c_0 + c_1 d_0 + 2c_1 d_1 Y_{t-1} - c_1 d_1 Y_{t-2} + A_t$$

$$= 5 + 90 + 1.08(400) - 0.54(400) + 100.5 = 411.5$$

$$Y_{t+1} = 95 + 1.08(411.5) - 0.54(400) + 100.5 = 423.92$$

$$Y_{t+2} = 95 + 1.08(423.92) - 0.54(411.5) + 100.5 = 431.1236$$

$$Y_{t+3} = 95 + 1.08(431.1236) - 0.54(423.92) + 100.5 = 432.1967$$

$$Y_{t+4} = 95 + 1.08(432.1967) - 0.54(431.1236) + 100.5 = 429.6568$$

$$Y_{t+5} = 95 + 1.08(429.6568) - 0.54(432.1967) + 100.5 = 425.9367$$

$$Y_{t+6} = 95 + 1.08(425.9367) - 0.54(429.6568) + 100.5 = 423.5002$$

وعلى الرغم من انه يوجد مستوى توازني جديد للدخل وذلك عند مستوى (Y = 425) فان الناتج يرتفع عن هذا المستوى خلال ثلاث فترات ثم يبدأ في الانخفاض الى مستوى اقل من هذا المستوى واذا استمرت حساباتنا خلال الفترات التالية فاننا نجد ان اتجاه الدخل والناتج نحو الانخفاض ينعكس ليصبح اتجاهاً نحو الزيادة ال مستوى اعلى من المستوى 425 ، ومن ثم يبدأ في الانخفاض من جديد ، وهكذا . ولكنْ نلاحظ ايضاً ان مدى هذه التقلبات حول المستوى التوازني يتناقص باستمرار وفي النهاية تصل (Y) الناتج الى المستوى التوازني الجديد .

وليس من الصعب ايجاد المعنى العام لهذا كله (مادمنا قد استطعنا التوصل الى وتوضيح الحل الحسابي لها) . فمع حدوث زيادة غير متوقعة في المبيعات (والتي تحدث عندما يؤدي الزيادة في الاستثمار الى زيادة في دخول المستهلكين) فان منتجي السلع الاستهلاكية يواجهون نقصاً في المخزون نظراً لأنهم لم يتوقعوا هذه الزيادة ولم يكونوا في موقف يستطيعون استيعابها بوساطة الانتاج الجاري . ويبدأ المنتجون في زيادة انتاجهم ليس فقط من اجل مقابلة الزيادة الجديدة في المبيعات وانما ايضاً لاستعادة النقص في مستوى المخزون . وتنجح هذه المحاولة في استعادة النقص في المخزون بشكل جزئي فقط وذلك لأن ارتفاع الدخول نتيجة للتوسع في الانتاج يتسبب في زيادة (غير متوقعة ايضاً) في المبيعات والتي تحد من القدرة على التوصل الى المستوى المرغوب فيه من المخزون وهذا يؤدي بدوره الى زيادة جديدة في الانتاج والمبيعات .

ومع هذا فان هذه العمليات لاتستطيع الاستمرار هكذا حيث يبدأ الدخل بالارتفاع الى مستوى اعلى من المستوى التوازني المرتبط بعمل المضاعف (مع ثبات المستوى الجديد المرتفع من الاستثمار) فيما عدا ذلك الجزء من الناتج الذي يتحقق ويتم الابقاء عليه بغرض مقابلة النقص الذي خدث في رصيد المخزون المرغوب فيه . وتبدأ الزيادة في الدخل والمبيعات بالتباطؤ ويتم استعادة المستوى المرغوب فيه من المخزون عند نقطة زمنية ما . وعندما يحدث ذلك فانه لاتعود هناك حاجة الى انتاج زائد لمواجهة النقص في المخزون ويبدأ الدخل هنا بالانخفاض الى المستوى التوازني ولكن هذا الانخفاض في الدخل يؤدي الى انخفاض في المبيعات ويبدأ المخزون بالزيادة ويؤدي هذا الى تخفيض في الانتاج عندما يحاول المنتجون استخدام الفائض في المخزون بدلاً من انتاج كل مايتوقعون بيعه. وهذه العملية في حد ذاتها تؤدي الى تخفيض أكثر في الدخل وبالتالي في المبيعات. ولكن مرة اخرى يوجد هناك حد (عندما يتم استخدام كل المخزون الفائض). ويحدث هذا فقط عندما ينخفض الدخل الى مستوى اقل من المستوى التوازني ، مما يؤدي الى ان يرتفع مرة اخرى في اتجاه التوازن .

ويمكن اثبات ان المستوى التوازني لهذا النموذج هو مستوى مستقر وذلك باستخدام التحليل الرياضي المعقد بشكل لسنا في حاجة اليه الان، وهومستقر بمعنى ان مدى الدورات الناتجة ينخفض الى ان يساوي الصفر، وهذه النتيجة هي صحيحة بشكل عام لاية قيم لمعاملات النموذج الديناميكي مادامت قيمه (c_1) (والتي تمثل حاصل ضرب الميل الحدي للاستهلاك في المعامل الحدي للدخل المتاح للانفاق) اقل من الواحد الصحيح . (ونحن في العادة نفترض ان قيمة كل من d , c_1 اقل من الواحد ومن ثم فان حاصل ضربها سيكون اقل من الواحد ايضاً) .

ولقد حاول Metzler مع ذلك زيادة تعقيد النموذج (في محاولته لتحقيق درجة اكبر من الواقعية) بادخال افتراضين اخرين كل منها معقول تماماً . الاول هو افتراض ان المستوى المرغوب فيه من المخزون ليس ثابتاً وانما هو نسبة من المبيعات الجارية. والاخر هو ان المنتجين يستمرون في زيادة الانتاج اذا زادت المبيعات والعكس بالعكس . بمعنى ان المنتجين بدلاً من ان ينتجوا مقداراً يساوي ماتم بيعه في الفترة السابقة (بالاضافة الى المقدار الذي يؤدي الى تصحيح المخزون) فانهم سوف يسقطون توقعاتهم على المستقبل بالنسبة للمبيعات على اساس مايحدث الان فعلاً (اي تزداد المبيعات في المستقبل اذا كانت متزايدة او تستمر في التناقص اذا كانت متناقصة) ثم يقومون بالانتاج على هذا الاساس . ويوضح Metzler ان

النموذج المنقح هذا (أو اي تركيب آخر بينه وبين النموذج المبسط) يمكن ان يؤدي الى دورات غير متلاشية (بل قد تكون متزايدة) أو قد تأخذ اشكالاً اكثر تعقيداً) حتى مع افتراض ان قيمة $c_1 d_1$ هي اقل من الواحد الصحيح، او بعبارة اخرى انه على الرغم من وجود مستوى توازني جديد للدخل يرتبط بالمستوى الجديد المرتفع للانفاق التلقائي (A_t) الا انه لن يمكن الوصول الى هذا المستوى التوازني نتيجةً لادخال الفرصتين السابقين كشكل من اشكال ردود الفعل الحركية .

استقرار التوازن وحركيته

Dynamics and the Stability of Equilibrium

وعلى الرغم من التعقيد الظاهر في نموذج Metzler الذي استعرضناه الآن الا انه يعتبر تبسيطاً كبيراً للعالم الحقيقي «لسلوك المنتجين في موضوع المخزون». ومع ذلك فان النموذج يستطيع تقديم جزء كبير من تفسير الحقائق التي نشاهدها . ومن بين هذه الحقائق حقيقة ان الاستثمار في المخزون هو أكثر عناصر الناتج القومي الاجمالي عرضة للتغير السريع والمفاجىء وان التغير في الاستثمار في المخزون يسود فترات الكساد والمراحل الاولى من فترات الرواج في معظم الدورات الاقتصادية .

ولكن هدفنا من ادخال نموذج Metzler الآن ليس كاضافة في محاولة لفهم الدورات الاقتصادية ولكن كتوضيح لنموذج حركي بسيط يوجد له مقابل في شكل نموذج ساكن هو نموذج المضاعف البسيط، او بعبارة اخرى يمكن ان نقرر ان كل اشكال او تعديلات نموذج Metzler لا يمكن فصلها عن النموذج الكينزي البسيط كما لا يمكن فصلها بعد ذلك عن الحل التوازني للصيغة الحركية للنموذج والتي تتضمن فترة تباطؤ الاستهلاك او الانتاج .

ويمكن تلخيص بعض النقاط البحثية التي حاولنا استعراضها من خلال تقديم هذه النماذج الثلاثة والتي لها بعض الاهمية فيما يأتي :

١ ـ ان كل نموذج ساكن او توازني ماهو الا تبسيط او « حالة خاصة » Special لنموذج حركي ما . ويتم السماح للنتائج المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على تغير معين في النموذج لأن تلعب كل تأثير لها خلال الزمن حتى تصل كل العمليات الاقتصادية المناسبة (المتغيرات) حالة التوازن المستقر .

2 ـ انه يوجد لكل نموذج ساكن عدد مقابل من النماذج الحركية او بعبارة اخرى ان بعض النماذج الحركية قد يكون لها نفس الحل التوازني .

3 ـ ان بعض النماذج الحركية قد يكون لها حل توازني لايمكن الوصول اليه نتيجة للهيكل الداخلي لهذه النماذج .. فاذا كان النموذج في حالة توازن مبدئية بمعنى ان كل التغيرات قد وصلت الى قيمها التوازنية ، فان النموذج يمكنه اعادة هذه الحالة الى ما لانهاية اي انه توجد حالة توازن للنموذج ولكن بمجرد خروج النموذج عن حالة التوازن هذه فان النموذج لن يعود اليها مرة اخرى بل سيؤدي الى وجود تغيرات مستمرة . ومن الواضح ان الحل التوازني لمثل هذا النموذج لامعنى له . فاذا حدث اختلال في هذا الحل فانه لا يمكن استعادته مرة اخرى ولا توجد لدينا أية حالة اخرى للاستقرار .

4 ـ انه لا يمكن استكشاف ماإذا كان الحل التوازني يمكن الوصول اليه وبالتالي ذو معنى من خلال تحليل المقابل الساكن للنموذج الحركي فقط بل يجب تحليل النموذج الحركي نفسه ويمكن لنا من خلال هذا التحليل تحديد الشروط الخاصة او « متطلبات » الاستقرار في الحل التوازني للنموذج اي تحديد مدى قيم معاملات النموذج التي تتناسق مع الحل التوازني الذي يمكن الوصول اليه (وكذلك تحديد قيم المعاملات الاخرى التي يمكن أن تؤدي الى اشكال اخرى من التغيرات مثل الدورات او اشكال مختلفة من التقلبات المسننة (Saw Tooth).

ويمكن توضيح معنى « شروط الاستقرار » Stability Conditions

وذلك بالرجوع الى ابسط النماذج الكينزية الساكنة اي بدون حكومة وهو :

$$C = c_0 + c_1 Y$$
$$Y = C + I$$

وحل النموذج التوازني هو :

$$Y = \frac{1}{1 - c_1}(c_0 + I)$$

وقبل التعرض لشروط الاستقرار توجد بعض الشروط الاخرى التي قد نُرغب في تقييمها اولاً. مثال ذلك : الشروط التي تؤكد على ضرورة ان تكون القيم التوازنية لبعض المتغيرات غير سالبة (حيث ان القيم السالبة للكثير من المتغيرات الاقتصادية لامعنى لها) . ويمكن ان نرى من الحل التوازني السابق انه حتى تكون (Y) موجبة فان ذلك يتطلب ان تكون

$c_1 < 1$ اذا كانت $c_0 + I > 0$

$c_1 > 1$ اذا كانت $c_0 + I < 0$

وهذه الشروط كافية لتعريف حالة التوازن ولكنها غير كافية لتحديد شروط **التوازن المستقر** فمثلاً اذا افترضنا انه يوجد لدينا القيم الآتية :

$$c_0 = -20$$
$$c_1 = 1.2$$
$$I = 10$$

فان الحل التوازني للناتج هو

$$Y = \frac{1}{-0.2}(-20 + 10)$$
$$= 50$$

وتكون قيمة (C) في هذه الحالة كما يأتي :

$$C = -20 + 1.2(50) = 40$$

والقيمة التوازنية هنا ليست سالبة ومع ذلك فان النموذج يحتوي على خاصية غريبة وهي ان انخفاض الاستثمار يؤدي الى زيادة الناتج والعكس بالعكس فمثلاً اذا اصبحت (I) تساوي 5 مثلاً :

اي

$$I' = 5$$

فان (Y) تصبح :

$$Y' = \frac{1}{-0.2}(-20 + 5) = 75$$

وتكون قيمة C هي :

$$C' = -20 + 1.2(75) = 70$$

وتبدو هذه الخاصية الغريبة متناسقة مع قيمة المضاعف (الساكن) والتي نحصل عليها كما يأتي :

$$\frac{1}{1 - 1.2} = -5$$

وفي النموذج هنا موضوع التحليل فان تغير في حجم الاستثمار بمقدار (5 -) قد نتج عنه تغير في الناتج بمقدار :

ΔY of $-5(-5) = 25$

والسؤال الآن هو هل هذا النموذج هو نموذج مستقر ؟ بمعنى هل يمكن الوصول الى التوازن ؟

ولنفترض الآن ان النموذج الحركي المقابل ـ الذي يمثل الحل التوازني حالة استقرار مستقر خاصة منه هو نموذج يحتوي على فترة تباطؤ للاستهلاك اي ان النموذج هو :

$$C_t = -20 + 1.2Y_{t-1}$$
$$Y_t = C_t + I_t$$

او

$$Y_t = -20 + 1.2Y_{t-1} + I_t$$

والحل التوازني لهذا النموذج عندما يكون الاستثمار عند مستوى 10 هو ان $Y = 50$ وحتى يمكن اثبات ان هذا الحل هو حل توازني في النموذج الحركي يكفى ان تعوض عن $Y_{t-1} = 50,$ عندما تكون $I = 10$.

$$Y_t = -20 + 1.2(50) + 10 = 50$$
$$Y_{t+1} = -20 + 1.2(50) + 10 = 50$$

اي انه يوجد توازن وانه اذا كان النموذج عند مستوى التوازن هذا فانه سيبقى هناك . ولكن يمكن مع ذلك ان ترى أن هذا التوان هو توازن غير مستقر Unstable ، بمعنى انه لايمكن الوصول اليه اذا ابتعدنا عنه واذا افترضنا مثلاً أنّ (I) انخفض الى مستوى (5) في الفترة Y_{t+2} فاننا نجد أن :

$$Y_{t+2} = -20 + 1.2(50) + 5 = 45$$
$$Y_{t+3} = -20 + 1.2(45) + 5 = 39$$
$$Y_{t+4} = -20 + 1.2(39) + 5 = 31.8$$
$$Y_{t+5} = -20 + 1.2(31.8) + 5 = 23.16$$
$$Y_{t+6} = -20 + 1.2(23.16) + 5 = 12.792$$
$$Y_{t+7} = -20 + 1.2(12.792) + 5 = 0.3504$$

او بعبارة اخرى فان الدخل بدلاً من ان يتزايد في اتجاه المستوى التوازني الجديد (75) فانه يتجه نحو الانخفاض حتى يصل الصفر،وحتى يمكن ان نتأكد من أنه يوجد هناك حل توازني للناتج والدخل عند مستوى 75 والذي اذا توصلنا اليه فانه يمكن اعادته بشكل مستمر اذا افترضنا أن :

$$Y_{t+n-1} = 75$$
$$Y_{t+n} = -20 + 1.2(75) + 5 = 75$$
$$Y_{t+n+1} = -20 + 1.2(75) + 5 = 75$$

او بعبارة اخرى فان الدخل اذا وصل بطريقة ما الى هذا المستوى التوازني $Y = 75$ فانه سيبقى هناك ولكنه لن يستطيع في الواقع،اي ان هذا المستوى التوازني الجديد مثله مثل المستوى الاصلي هو مستوى توازني غير مستقر .

وشرط الاستقرار لهذا النموذج هو ان تكون $c_1 < 1$ ونفس هذا الشرط يجب ان يتوافر ايضاً للنموذج اذا كان يحتوي على فترة تباطؤ انتاج بدلاً من فترة تباطؤ الاستهلاك. وهو نفس شرط الاستقرار لنموذج Metzler البسيط. ومن الممكن – مع ذلك – ان تكون هناك نماذج حركية مقابلة لهذا النموذج الساكن البسيط وان تكون هذه النماذج نماذج مستقرة على الرغم من ان $c_1 > 1$ ولكن اذا حدث ذلك فانه امر غير عادي(9).

ويمكن ان نقرر هنا – عن طريق التجربة والخطأ – ان شرط الاستقرار لكل من هذه النماذج البسيطة الثلاثة التي تصور عمليات التغير في الدخل هو ان الميل الحدي للاستهلاك (c_1) يجب ان يكون اقل من الواحد الصحيح وتوجد مع ذلك بعض الطرق الرياضية المعقدة التي يمكن بواسطتها اكتشاف شروط الاستقرار لاي نموذج حركي وذلك بطريقة مباشرة بدلاً من طريقة التجربة والخطأ(10). ويعطينا الملحق رقم A لهذا الفصل استعراض رياضي بسيط لتوضيح ان $c_1 < 1$ هو شرط الاستقرار للنموذج البسيط في حالة وجود فترة تباطؤ الاستهلاك في حين ان الملحق B يوضح معادلات وشروط الاستقرار في نموذج Metzler في دورات المخزون والذي يعتبر أكثر تعقيداً اما الجزء التالي فاننا سنقدم بعض اتجاهات نقاش الاقتصاديين العام حول دور التوقعات في التحليل الاقتصادي الكلي.

---

(9) كما في بعض النماذج الأكثر تقدماً وتطوراً – مثل، اذا كان الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة – هي نماذج مستقرة على الرغم من ان $c_1 > 1$.

(10) ولقد تم معالجة هذه الطرق الرياضية التي تتضمن معادلات الفروق وبطريقة سهلة نسبياً في كتاب

Alpha Chaing:

Fundemental Methods of Mathematical Economics

الطبعة الثانية – الفصول ١٦ و ١٧ ، وللحصول على مراجع اخرى يمكن للقارىء الرجوع الى كتاب

Willian Baumol

Economic Dynamics

الطبعة الثالثة الفصول، 9 – 13 ، 15 ، 16 .

التوقعات والتوازن Expectations and Equilibrium[11]

ويمكن ان نرى من المناقشة السابقة ان التوقعات – ومدى تحققها او فشلها – تعتبر مهمة جداً بالنسبة لمفهوم التوازن ومن الصعب ان يكون الاقتصاد في حالة توازن له معنى رأى مستقر – اذا كانت الوحدات الاقتصادية قد اقامت تصرفاتها على توقعات وظهر فيما بعد – في المتوسط انها توقعات خاطئة وسوف يتم اعادة النظر اما في التوقعات او القرارات والأكثر احتمالاً فيهما معاً – وسيؤدي هذا الى حدوث تغير في الموقف الاقتصادي الذي على أساسه سيقوم الآخرون باتخاذ قرارات اقتصادية جديدة ومع ان بعض التحليل الاقتصادي الذي يتناول فقط اوضاع او حالات التوازن قد لايهتم بالتوقعات فان معظم الاقتصاديين يعرفون الاهمية الكبيرة للتوقعات وانه قد تم كتابة الكثير حولها ولكن مع الأسف فانه لايوجد اي توحيد في معالجة الاقتصاديين لموضوع التوقعات.

ولقد كان اعضاء مدرسة ستوكهلم ، اهم وأول من أكد أهمية ووجود التوقعات في الاقتصاد الكلي. ولقد اصبحت اعمالهم وكتاباتهم حول الموضوع معروفة للناطقين باللغة الانجليزية ابتداً من الثلاثينات من هذا القرن(12) ولقد أشار اقتصاديو هذه المدرسة الى انه يمكن تعريف متغيرات الاقتصاد الكلي على أساس انها متحققة ex post او متغيرات متوقعة ex ante (منظوراً اليها من قبل أو من بعد). ولقد بقيت المصطلحات مستخدمة استخداماً واسعاً على الرغم من ان الاطار النظري التحليلي لمدرسة ستوكهلم (والذي يستخدم هذه المصطلحات) لم يجز على القبول الواسع وانه قد تم نسيانه الآن.

ومفهوم المتغيرات المتحققة expost وذلك لكل الاغراض العملية هو المفهوم المستخدم في حسابات الدخل القومي اي هو الكميات التي تحققت فعلاً وتم تسجيلها، اما مفهوم المتغيرات المتوقعة فهو مفهوم غير معرف تعريفاً دقيقاً، وهو يستخدم الان

---

11 بعد كتابة هذا الجزء ظهرت دراسة هامة حول الموضوع هي ،

William Poole: "Rational Expectations and the Macro Model," in *Brookings Papers on Economic Activity*, 2; 1976 pp. 463–505. (followed by comments and discussion» PP. 506–514)

ولقد اوضحت الدراسة الاولية لهذه المقالة وجود اتفاق كبير وكذلك وجود بعض نواحي الاختلاف مع المواقف التي وردت في هذا الجزء وخلال كل الكتاب.

12 انظر

B.Ohlin: Some Notes on the Stockholm Theory of Saving and Inveatment: Economic Journal 1937.

ليعني الكميات « المرغوب فيها » او « المخططة » أو « المتوقعة »، ومع ذلك فان الاصل الذي استخدمته مدرسة ستوكهلم كان اكثر تحديداً ودقة ولقد صور الاطار النظري الذي استخدم فيه هذا المفهوم الوحدات الاقتصادية كما لو كان لديها في كل الاوقات **توقعات** محددة تماماً – حول المستقبل ، على الاقل بالنسبة لبعض المتغيرات الهامة . وتتم هذه التوقعات سواء للتغيرات التي ليست تحت سيطرة ورقابة الشخص نفسه والتي تتم بحيث تكون متناسقة مع توقعاته بالنسبة الى المتغيرات التي تقع تحت رقابته. (ويمكن ان تطلق على هذه التوقعات الاخيرة الخطط Plans) وعلى هذا فانه يمكن ان يكون للمنتج توقعات حول مبيعاته وخطط لانتاجه وخطط للتغير في المخزون، ويكون لدى المستهلك توقعات حول دخله في المستقبل وخطط حول استهلاكه وادخاره .

ويمكن ان نفترض – كما فعل السويديون – ان بعض الخطط أو ان جزءاً من الخطط يتم تنفيذها كما خطط لها ولكن مع ذلك فانه لن يكون من الممكن تنفيذ كل الخطط دائماً وذلك بسبب ان هذه الخطط غير متناسقة بعضها مع بعض. فمثلاً اذا كان مجموع خطط المستهلكين الخاصة بالانفاق الاستهلاكي والتي يتوسون بتنفيذها فعلاً، وخطط المستثمرين حول الكميات التي يستثمروها – والتي يتوسون بتنفيذها مثلاً – اكبر من الدخل الذي يتوقعه المستهلكون، عندئذ لا يمكن تنفيذ خطط الادخار الخاصة بالمستهلكين، اي ان الادخار المحقق expost سيكون اكبر من الادخار المتوقع exante. ولكن حيث ان الادخار المحقق لا بد ان يساوي بالتعريف الاستثماري المحقق، وحيث اننا قد افترضنا ان المستثمرين يقومون بتنفيذ خططهم الاستثمارية اي ان الاستثمار المخطط يساوي الاستثمار المحقق، فاننا يمكن ان نقول ان الاستثمار المتوقع قد زاد عن الادخار المتوقع وأن هذه الزيادة قد « تسببت » في أن يكون الدخل المحقق اكبر من الدخل المتوقع.

ويمكننا ان نزيد الامور تعقيداً وذلك بافتراض أنه يتم تنفيذ خطط المستثمرين الخاصة بالانفاق الرأسمالي دائماً في حين ان ذلك ليس ضرورياً بالنسبة لخطط الاستثمار في المخزون ، أو بعبارة اخرى يمكن ان نتصور انه يوجد لدى المنتجين توقعات خاصة بالمبيعات وخطط خاصة بالانتاج والتغير في المخزون (ونفترض هنا ان التغير في المخزون يساوي الصفر للتبسيط) . فاذا افترضنا الأن انه يتم تنفيذ خطط الانتاج دائماً وحيث ان خطط الاستثمار وخطط الاستهلاك يتم تنفيذها ايضاً فان ذلك يؤدي الى انه لن يتم تنفيذ خطط المنتجين الخاصة بالتغيرات في المخزون – الا اذا كانت توقعات المنتجين الخاصة بالمبيعات تساوي تماماً خطط

الاستثمار الرأسمالي وخطط الاستهلاك واذا لم يتحقق هذا فان الاستثمار المتحقق (والذي يتضمن كل التغيرات في المخزون) سيختلف عن الاستثمار المتوقع .

وعلى هذا فقد رأينا ان الادخار المتوقع قد يختلف عن الادخار المتحقق الذي يجب بدوره ان يتساوى مع الاستثمار المتحقق وان الاستثمار المتحقق قد يختلف عن الاستثمار المتوقع . ويمكن ان تتساوى هذه الكميات الاربعة فقط اذا كانت كل التوقعات متناسقة مع كل الخطط . وفي هذه الحالة فان الدخل المتوقع يساوي الدخل المتحقق وان المبيعات المتوقعة تساوي المبيعات المتحققة. ويمكن ان تسمى هذه الحالة « توازن » ولكن هذه الحالة تكون حالة توازن بمعنى خاص جداً. ويرجع ذلك الى انه من الممكن ان تتغير كل من الخطط والتوقعات معاً ولكن في شكل متناسق فان كلًا من الدخل والمبيعات سوف تتغير باستمرار ولكن مع ذلك نجد توازن .

ويجب ان نلاحظ هنا اننا لم نقل شيئاً على الاطلاق حول الاسئلة المهمة جداً فعلاً وهي : كيف يتم القيام بالتوقعات ؟ واذا عرفنا قيم التوقعات كيف يتم وضع الخطط ؟ ويمكن ان نجيب على السؤال الاول بالقول : إن المستهلكين يتوقعون ان يكون دخلهم في المستقبل هو نفس دخلهم اليوم وان المنتجين يتوقعون ان يكون انتاجهم في الغد هو نفس انتاجهم اليوم. ويمكن للاجابة عن السؤال الثاني بأنْ نفترض أنه يتم اشتقاق خطط المستهلكين الخاصة بالانفاق بواسطة دالة الاستهلاك والتي يحدد فيها الدخل المتوقع الانفاق المستقبلي (والفعلي). كما يمكن ايضاً ان نفترض ان يقوم المنتجون دائماً بتخطيط انتاجهم على اساس انه يساوي مايتوقعون بيعه تماماً. (ولقد تم تضمين بعض هذه العناصر في نماذج Metzler, Keynes التي ناقشناها في الصفحات القليلة الماضية). ولكن ليست هذه هي النتائج الوحيدة التي تناسب تعاريف المدرسة السويدية حيث ان تعريفات المدرسة السويدية يمكن ان تتناسب مع نظريات اخرى كثيرة في كيفية وضع وتحديد الخطط والتوقعات والتي تعطينا نتائج مختلفة تماماً

وعلى هذا فانه من الافضل ان ننظر الى كل من مفهوم المتغيرات المتحققه والمتغيرات المتوقعة على اساس أنها تشكل اطاراً عاماً وبسيطاً للتحليل والذي يمكن ان يناسب عدداً من النظريات والخاصية المشتركة بين هذه النظريات هي النظرة الى التوقعات والخطط على أساس انها تمثل عناصر ذات اهمية فائقة في الحياة الاقتصادية ومن ثم فهي تمثل متغيرات ذات اهمية مما يجعل من الصعب فصلها عن التحليل الاقتصادي .

ولقد استخدم التحليل الذي يتبع ذلك مجموعة مختلفة من الفروض حول كيفية تحديد وتعديل أو اعادة النظر في التوقعات والخطط. والجزء الاكبر من التحليل الوارد فيما تبقى من هذا الكتاب والذي سيبحث في بعض الاتجاهات الهامة في ادبيات الاقتصاد الكلي، يتناول موضوع التوقعات كما هو في اغلب الاحيان بشكل واضح أو بصورة ضمنية ضمن اطار معين. ومع ذلك فانه وكما نلاحظ لاتوجد نظرية عامة مقبولة حول التوقعات. وهذا يعني بكل بساطة انه لا يوجد الا القليل الذي يمكن اعتباره منتظماً Systematic أو قاعدة regular في موضوع التوقعات التي ترتبط بالتحليل الاقتصادي الكلي. ولكن هذا من جهة اخرى لايعني ان التوقعات هي غير مهمة وانه يمكن اهمالها.

وبصفة عامة ومع ذلك فانه يمكن التفرقة بين ثلاثة اتجاهات في معالجة الاقتصاديين للتوقعات.

الاول: هو الذي ينظر الى (معظم) التوقعات على اساس انها قابلة للتأقلم او انها توقعات معدلة Adaptive أو بعبارة اخرى انه يتم اقلمة التوقعات للاحداث ولكنْ ليس فجأة وانما بصورة تدريجية وهو الغالب(13). وكمثال فانه يمكن للاقتصادي ان يجادل بأن الدخل المتوقع يتوالد بصورة رئيسة بواسطة متوسط متحرك أو اتجاه طويل الاجل في الدخول السابقة أو انه يمكن ان يفترض بأن سعر الفائدة المتوقع في المستقبل يتم الحصول عليه من خلال ملاحظة الاتجاه المركزي في اسعار الفائدة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً كما انه يمكن ان يقترح بان معدل التضخم في المستقبل يساوي معدل التضخم في الاونة الاخيرة أو معدل التضخم الجاري. ولقد تضمنت كل الشروح التي وردت سابقاً في مجال شرح المضاعف الديناميكي في الاجزاء السابقة من هذا الفصل «توقعات معدلة» (14) adaptive expectations(14)

والاتجاه الثاني في معالجة التوقعات هو نظرية التوقعات الرشيدة (15) Rational Expectations. وتتضمن هذه ان الوحدات

13) يطلق احياناً على هذه التوقعات «بالاسقاط Exrapolative ،خاصة عندما يتم اسقاط extrapolate معظم التجارب الاخيرة في أو على المستقبل.

14) على الرغم من ان كينز في كتابه «النظرية العامة» كثيراً ماعالج التوقعات ضمنياً وليس بشكل صريح فان معالجته هذه كثيراً مايتم تقسيمها ضمن هذا الاتجاه الاول أي التوقعات المعدلة

15) ظهر مفهوم التوقعات الرشيدة في مقالة للكاتب J.F. Muth Rational Expectations and The Theory of Price Movements», Econometrica Vol. 29 (July 1961) 315-335.

الاقتصادية تقوم بملاحظة الاحداث والتطورات خلال الزمن وتستوعب كل المعلومات الاقتصادية المتاحة وذلك من أجل التوصل الى ـ سواء باستخدام نظرية اقتصادية رياضية ام لا ـ حسابات واعية حول مدى اختلاف المستقبل عن الحاضر وانهم يسلكون مباشرة على اساس هذه الحسابات وعلى هذا فانه يجب على التاجر في سوق القمح مثلا أو في سوق العملة الاجنبية أو في سوق الاوراق المالية ان يتصرف (اذا رغب في البقاء في العمل واذا كان سلوكه رشيداً) على اساس نظرة واضحة تماماً من التوقعات لمستقبل اسعار الحنطة او معدلات التحويل أو اسعار الفائدة على السندات. ويتم اختبار هذه التوقعات دائماً بواسطة الاحداث. ويتعلم التاجر بشكلٍ ما طريقة للتوصل الى هذه التنبؤات أو التوقعات حول اسعار الحنطة (أو معدلات التحويل أو اسعار الفائدة) والتي اولاً تستخدم بصورة «فعالة» كل المعلومات المتاحة والمتصلة بالموضوع وثانياً والتي تعطي تنبؤات غير متحيزة في أي اتجاه وثالثاً تسمح تنبؤ افضل من أية طريقة اخرى ومن ثم يتصرف بناء على التوقعات التي يتم الحصول عليها.

وسيؤدي افتراض وجود مثل هذه التوقعات ومثل هذه التصرفات الرشيدة الى نتائج غير متوقعة جداً. فاذا كانت التوقعات رشيدة بهذا المعنى (واذا كان كل التجار في السوق يتصرفون تصرفاً رشيداً بشكل أو بآخر) فانه يمكن تحقيق التوازن حالا ذلك التوازن الذي كان من الممكن ان يستغرق تحقيقه فترة طويلة جداً في حالة التوقعات المعدلة. فاذا تم تغيير السياسة النقدية مثلاً بشكل اعتيادي ما فان تأثيرها (التوازني) المتوقع على اسعار الفائدة والناتج والاسعار يشجع على القيام بعمليات بيع وشراء في الاصول والناتج الجاري وشراء السلع والخدمات والتي تتسبب في حدوث النتيجة المتوقعة في نفس الوقت تقريباً ويؤدي وجود التوقعات الرشيدة الى ان تكون القيم الجارية للمتغيرات قريبة جداً من القيم التوازنية وذلك بصرف النظر عن مدى أو سرعة تغير القيم التوازنية.

توجد بعض الدلالات على أنه من الممكن ان تكون التوقعات الرشيدة موجودة في بعض الاسواق المعينة. فمثلاً يمكن تفسير بعض الاختبارات الاحصائية التي تقرر بأن اسعار الاوراق المالية تتبع «طريقاً عشوائيا» على أنها تأكيد لهذه النظرية للتوقعات الرشيدة في ردود الفعل تجاه التغيرات في السياسة النقدية. ومع ذلك فاننا نجد ان من الممكن ان لاتتناسق كل هذه الدراسات الاحصائية مع هذا الافتراض حتى ولو كانت الاسواق اسواقاً تنافسية تماماً ويتعامل فيها تجار متخصصون

جداً (16) ، وحتى اذا قبلنا وجود طريقةٍ ما للتوقعات الرشيدة في هذه الاسواق الخاصة الا اننا لانستطيع ان نعمم ذلك على كل الاقتصاد الكلي بالنسبة لكل قرارات المستهلكين والمستثمرين والعمال والتي ترتبط ليس فقط باسعار الاصول الحالية القائمة وانما ايضاً باسعار والكميات التي تنتج وتباع وتشترى سواء كانت سلعاً استهلاكية او استثمارية او كانت خدمات اشخاص او ممتلكات .

ان كل هذه القرارات تتطلب على الأقل توقعات ضمنية بخصوص المستقبل (والذي يمتد احياناً الى 25 سنة أو أكثر في المستقبل في حالة الاستثمار الرأسمالي) وحتى ولو لم يكن هناك أكثر من النظرة التي تقرر أن احسن تخمين وليس أكثرها جودة – هو ان الغد سوف يكون مشابهاً لليوم. ولكن السؤال هو هل كل هذه التوقعات هي توقعات « رشيدة » بالمعنى الذي استخدم هنا ؟ وهل تؤدي او تستطيع ان تؤدي الى تحقيق التوازن قصير الاجل والتوازن طويل الاجل الذي يتناسق مع هذه التوقعات ؟

فمثلاً وبالرجوع الى الأمثلة التي اوردناها سابقاً في الاجزاء الفرعية السابقة لنماذج تحتوي على فترات تباطؤ زمنية فان التوقعات الرشيدة ينبغي ان تتضمن انه عندما يعلم المستهلكون والمنتجون بحصول تغير في الانفاق الاستثماري او السياسة المالية للحكومة فانهم سيقومون بحساب التأثير النهائي لهذا التغير على دخولهم او على الطلب على منتجاتهم ويبدأ الجميع في الاستهلاك والانتاج على أساس هذه التوقعات التي تتأكد صحتها فوراً .

وقد يبدو الامر هكذا الى حدٍ ما في الواقع فمثلاً ان الاقتصاد الذي نعيش فيه هو اقتصاد يتعرض الى « دورات اقتصادية » متتابعة تتشابه جميعها في طولها الزمني وفي مداها وهي تعيد نمطاً معيناً يتضمن عدة سنوات من الانتعاش تعقبه فترة (اقصر الى حدٍ ما) من الانكماش. وقد لايحتاج هنا المنتجون عندما تظهر احدى التحركات الى الانتظار حتى تزيد او تنخفض كميات الاوامر الخاصة بالانتاج لكي يبدأوا في تعديل خطط الانتاج والمبيعات وكذلك قد لايحتاج العمال الذين يتعرضون أكثر من غيرهم للبطالة الدورية للانتظار حتى ينخفض عدد الوظائف (او تزداد) قبل ان يقوموا بتعديلات جزئية فى خطط انفاقهم الاستهلاكي .

---

(16) فمثلاً تقترح دراسة غير منشورة قام بها كل من M. Dedey J. Shafer تحت عنوان Analysis of Short. run Exchange Rate Bahavior; March 1973 to Sep. 1975). أن اسعار التحويل الاجنبي لاتتبع « الطريق العشوائي في تغيراتها .

وتؤكد اختبارات توقيت الدورات الاقتصادية ان نقطة الانقلاب في الاسعار والانتاج تحدث تقريباً في نفس الوقت وبشكل واحد تقريباً في بعض اوجه النشاط الاقتصادي سواء منها القريبة جداً أو البعيدة جداً عن المستهلك ويحدث هذا على الرغم من وجود سلسلة طويلة من عمليات الانتاج والتوزيع بين المنتجين مثلاً منتجي خيوط النيلون وبين بيع القميص أو البلوزة مثلاً (الغزل ، النسيج ، التحويل ، الخياطة ، بائع الجملة ، الصانع ، الموزع ، بائع المفرد) ويؤكد هذا كله وجود درجةٍ ما من « الرشادة » "rationality" في التوقعات بالمعنى الخاص الذي استخدم على الاقل خلال بعض الوقت .

وتبقى فكرة التوقعات الرشيدة فكرة مهمة (وسنتعرض لها ونوضحها في مجالات متعددة) ولكن ليس واضحاً تماماً ان هذه الفكرة يمكن ان – تطبق على نطاق واسع . وستتاح لنا الفرص اكثر من مرة لان نناقش ونختلف مع بعض التطبيقات المقترحة (وبصورة خاصة من قبل النقوديين Monetarists في الفصول الآتية .

أما الاتجاه الثالث في محاولة التنظير لموضوع التوقعات فهو اتجاه عكس اتجاه التوقعات الرشيدة تماماً وهو يرتبط بعمل الاقتصاديين « النفسيين أو » « السلوكيين » الذين يرون ان السلوك الاقتصادي للافراد يحدث ضمن اطار « اجتماعي – نفساني » Socio psychological من طرق التعلم والاتجاهات والتوقعات . ويتم تحديد هذا الاطار اما بشكل فردي أو بوساطة العلاقات الاجتماعية خلال العلاقات المتبادلة بين الافراد والتأثير الشخصي وطرق الاتصال الجماهرية . ويخضع هذا الاطار للتغير المستمر كرد فعل للاخبار الحوادث ، والذي يعكس خبرات ومعرفة المجتمع والافراد وعادة ماينظر الى طرق التعلم والاتجاهات والتوقعات التي تمثل هذا الاطار على ان لها محتوى تأثيري كبير . فقد يبدو الموقف الاقتصادي احياناً عادياً ومشجعاً ومقوياً مما يؤدي الى تدعيم الثقة التفاؤل ، والشعور بالرفاهية والامال في مستقبل افضل بالنسبة للافراد أو الفئات الاجتماعية ويبدو في احيان اخرى مخيف ومقيد مما يؤدي الى خلق الخوف والشك والقلق وعدم الامان مما يؤدي الى أن يكون السلوك هو سلوك دفاعي اكثر منه خلاق . وينظر عادة الى طرق التعلم والاتجاهات والتوقعات التي تساعد جميعها في تحديد السلوك الاقتصادي على انها تتأثر ليس فقط بالاحداث والاتجاهات الاقتصادية ولكن بنفس القدر من الاهمية بالاحداث والاتجاهات السياسة والاجتماعية والدولية .

وعلى الرغم من أن هذه النظرة النفسية الاجتماعية للتوقعات قد تؤدي الى المبالغة في اهمية العوامل النفسيه الا انها مع ذلك قد اسهمت بدون شك في بعض الاضافات

في تفكير العديد من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد الكلي وسوف نشير الى بعض التطبيقات الخاصة بهذه النظرة في فصل لاحق .

ملحق للفصل السابع APPENDIX TO CHAPTER 7
STABILITY CONDITIONS

شروط الاستقرار في النموذج الكينزي البسيط
A. Stability Conditions for the Simple Keynesian Model

اوضحنا في الفصل السابع ان شرط الاستقرار للنموذج الكينزي البسيط الذي يحتوي على فترة تباطؤ زمنية في دالة الاستهلاك هو ضرورة أن يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح . ولكن لم نعط أي عرض دقيق لاثبات هذه النتيجة . ومع ذلك فانه من السهل اشتقاق هذا الشرط بشكل مباشر تماماً بواسطة الحبر البسيط . ويتم تعميم النموذج كما يأتي :

$$Y_t = C_t + A_t$$
$$C_t = c_0 + c_1 Y_{t-1}$$

وبالاحلال

$$Y_t = c_1 Y_{t-1} + c_0 + A_t$$

ويمكن الحصول على الحل التوازني المتناسق مع مستوى معطى وثابت للانفاق التلقائي A_0 بوضع

$$Y_t = Y_{t-1} = Y_E$$

او بالاحلال في الحل السابق

$$Y_E = c_1 Y_E + c_0 + A_0$$
$$Y_E = \frac{1}{1-c_1}(c_0 + A_0)$$

وهذا الحل هو الحل العادي الذي حصلنا عليه للنموذج الساكن من قبل . فاذا حدث وكان الدخل عند مستواه التوازني في أية فترة زمنية ، فانه سيبقى عند هذا المستوى لانه اذا كان :

$$Y_{t-1} = Y_E = \frac{1}{1-c_1}(c_0 + A_0)$$

فان

$$\begin{aligned} Y_t &= c_1 Y_{t-1} + c_0 + A_0 \\ &= \frac{c_1}{1-c_1}(c_0 + A_0) + c_0 + A_0 \\ &= \left(1 + \frac{c_1}{1-c_1}\right)(c_0 + A_0) \\ &= \frac{1}{1-c_1}(c_0 + A_0) \\ &= Y_E \end{aligned}$$

ويتحقق هذا الشرط سواء كان التوازن هو توازن مستقر أم لا . ومع ذلك لنفترض أن الدخل كان ولو لفترة واحدة مختلفاً عن مستواه التوازني . أي لنفترض أن :

$$Y_{t-1} = Y_E + X$$

حيث X هي مقدار موجب أو سالب ولكن لا يساوي الصفر وعندئذٍ فان الدخل في الفترة التالية هو :

$$\begin{aligned} Y_t &= c_1 Y_{t-1} + c_0 + A_0 \\ &= c_1(Y_E + X) + c_0 + A_0 \\ &= \frac{c_1}{1-c_1}(c_0 + A_0) + c_1 X + c_0 + A_0 \\ &= \frac{1}{1-c_1}(c_0 + A_0) + c_1 X \\ &= Y_E + c_1 X \end{aligned}$$

ويكون الدخل في الفترة التالية كما يأتي :

$$\begin{aligned} Y_{t+1} &= c_1(Y_E + c_1 X) + c_0 + A_0 \\ &= \frac{c_1}{1-c_1}(c_0 + A_0) + c_1^2 X + c_0 + A_0 \\ &= \frac{1}{1-c_1}(c_0 + A_0) + c_1^2 X \\ &= Y_E + c_1^2 X \end{aligned}$$

وفي الفترة التالية :

$$Y_{t+2} = Y_E + c_1^3 X$$

وتصبح متوالية الدخل كما يأتي :

$$(Y_E + X), (Y_E + c_1 X), (Y_E + c_1^2 X), (Y_E + c_1^3 X), \ldots$$

فاذا كانت X موجبة بمعنى اذا كان الدخل في الفترة $t-1$ اكبر من المستوى التوازني فانه من الواضح أن $c_1 X$ ستزداد اذا كانت اكبر من الواحد الصحيح . أو بعبارة اخرى يكون المستوى التوازني مستوى لا يمكن الوصول اليه . أما اذا كانت X سالبة ، وهذا يعني أن الدخل كان في الفترة $t-1$ أقل من المستوى التوازني ما فان هذا الفرق السالب سينمو اذا كانت c_1 اكبر من الواحد او ينخفض في اتجاه الصفر اذا كانت c_1 أقل من الواحد ولنتناول الآن الحالة التي تكون فيها c_1 تساوي الواحد الصحيح . وفي هذه الحالة فان معادلة الدخل الحركية تصبح كما يأتي :

$$Y_t = Y_{t-1} + c_0 + A_0$$

واذا كانت

$$c_0 + A_0 = 0$$

فاننا نحصل على النتيجة التي تقرر أن الدخل يساوي دائماً مستوى الدخل في الفترة السابقة . وهذا النوع من التوازن هو مايعرف بالتوازن الطبيعي وهو لا يحتوي على أي تفسير اقتصادي لكيفية تحديد مستوى الدخل . فالدخل هو ماكان دائماً . ولكن اذا كانت (c_0+A_0) مقداراً سالباً أو موجباً فاننا لانصل الى مستوى توازني على الاطلاق وتختلف قيم الدخل المتتالية بعضها عن بعض بمقدار ثابت . وينخفض الدخل حتى يصل الى الصفر اذا كانت $(c_0 + A_0)$ سالبة أو يزداد بدون حد اذا كانت $(c_0 + A_0)$ موجبة .

والنتيجة النهائية التي نحصل عليها هي أن شرط التوازن المستقر يتطلب أن يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح

B : شروط الاستقرار في نموذج Metzler دورة الخزين

أولاً : اذا كان الرصيد من المخزون المرغوب فيه هو نسبة من المبيعات :

وثانياً : اذا كانت المبيعات يتم تحديدها على اساس التغيرات الاخيرة .

يمكن كتابة معادلات هذا النموذج كما يأتي (باستخدام الرموز المستخدمة في الفصل السابع) :

$$Y_t = C_t + A_t$$
$$C_t = c_0 + c_1 DI_t$$
$$DI_t = d_0 + d_1 Y_t$$
$$\bar{C}_t = \mu_t + r_t + s_t$$

حيث

المبيعات المتوقعة = $\mu_t = C_{t-1} + \eta(C_{t-1} - C_{t-2})$

r_t احلال النقص غير المتوقع في المخزون في الفترة السابقة وهي تساوي المبيعات الفعلية مطروحاً منها المبيعات المتوقعة أي أن

$$r_t = C_{t-1} - \mu_{t-1}$$
$$= C_{t-1} - [C_{t-2} + \eta(C_{t-2} - C_{t-3})]$$

s_t = هي « المعجل » الاستثماري الحقيقي أي المتغيرات المرغوب فيها في المخزون حتى يتلاءم مع المبيعات المتوقعه

ويمكن اشتقاق معادلة الدخل الحركي بسهولة من المعادلات السابقة بواسطة الاحلال المتتابع والتي يمكن كتابتها كما يأتي :

$$y_t = (c_0 + c_1 d_0) + A_t + [(\alpha + 1)(\eta + 1) + 1]c_1 d_1 y_{t-1} - [(\alpha + 1)(1 + 2n)]c_1 d_1 y_{t-2} + (\alpha + 1)\eta c_1 d_1 Y_{t-3}$$

وكما لاحظنا باختصار في الفصل السابع فان هذا النموذج يمكن أن ينتج اشكالاً مختلفة من التقلبات من بينها التقلبات غير المستقرة ويتوقف ذلك على قيم المعاملات η, d_1, c_1 . والشرط الضروري لأن تصل هذه التقلبات الى قيمة ثابتة أي الشروط الضرورية للاستقرار هو أن يكون

$$(1 + \alpha)(2 + \alpha)\eta(c_1 d_1)^2 - (1 + \alpha)(1 + 2\eta)c_1 d_1 + 1 > 0$$

وأن يكون

$$3 - c_1 d_1(2\alpha + 3) > 0$$

اسئلة للمراجعة

1 ـ أوضح كيف يمكن اشتقاق المضاعف التالي (الذي يطبق على مشتريات الحكومة) جبرياً من نموذج اقتصاد كلي بسيط .

$$\frac{dY}{dG} = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1 - r_1)}$$

حيث Y هي الدخل الحقيقي أو الناتج

G هي الانفاق الحكومي الحقيقي

c_1 ميل دالة الاستهلاك الكلي .

t_1 ميل دالة الضرائب الكلية .

ر١ ـ ميل دالة التحويلات الكلية

(ب) اشتق المضاعف الخاص بزيادة في الحد الثابت لدالة الضرائب . اشرح بكلمات لماذا هو اكبر من أو اصغر من أو يساوي المضاعف الخاص بانخفاض في الانفاق الحكومي . (بصرف النظر عن الاشارة) .

(2) (أ) ماهو « مضاعف الميزانية المتوازنة » ؟

(ب) استعرض كيف يمكن اشتقاق هذا المضاعف (جبرياً أو بطريقة اخرى موضحاً الفروض الضرورية اللازمة لهذا الاشتقاق .

(3) اقترح الرئيس فورد في عام ١٩٧٥ على الكونجرس أن يقوم بتخفيض الضرائب بمقدار يساوي 28 بليون دولار ، وأن يضع في نفس الوقت حداً أعلى على الانفاق الحكومي بحيث لايتجاوز مبلغ 395 بليون دولار وذلك للسنة المالية 1977 والذي كان أقل مما كان مقدراً انفاقه لهذه السنة بمقدار 28 بليون دولار .

أ ـ اذا تجاهلنا التوقيت الزمني بمعنى أن تخفيض الضرائب سيكون مؤثراً فقط ابتداء من اول كانون الثاني 1976 وأن وضع الحد الاقصى على الانفاق سيتم ابتداء من اول تشرين الاول 1976 ماهو الاثر النهائي على مستوى الناتج القومي التوازني اذا قبل هذا البرنامج ؟

(ب) اذا افترضنا ان هذا البرنامج سينفذ طبقاً للزمن المقترح كيف يمكن تقييم هذا البرنامج الزمني اذا عرفت ان الاقتصاد الامريكي في عام 1976 مازال في مراحل الانتعاش الاولى بعد اعمق كساد شهده خلال فترة مابعد الحرب

(4) في الجزء الخاص « نماذج رقمية للعمليات المالية) استعرضنا ثلاثة سياسات مختلفة . لاحظ الآن أنه مع دلك فانه توجد سياسة اخرى ممكنة لرفع الناتج Y الى الناتج الممكن Y_P . وتتضمن هذه السياسة كل من الضرائب (مقدرة على اساس المستوى السابق للدخل) والانفاق بنفس المقدار . احسب قيم كل المتغيرات التي يمكن أن تحدث اذا تم قبول مثل هذه السياسة ثم قارن بين هذه النتائج وبين نتائج السياسات الثلاث الاخرى .

5 ـ عرف باختصار المفاهيم الاتية :

أ ـ بناء الاستقرار الداخلي

ب ـ الفرملة المالية

جـ ـ فائض التوظف الكامل

د ـ مضاعف تخفيض الضرائب

هـ ـ شرط الاستقرار

و ـ التوقعات المعدلة

ز ـ التوقعات الرشيدة .

6 ـ فيما يلي البيانات الخاصة بالتمويل الحكومي (على أساس حسابات الدخل القومي) في الفصل الثاني لخمس سنوات مالية . وكل البيانات هي بالبليون دولار عند المعدلات السنوية المعدلة موسمياً .

السنوات والفصل	الايرادات		الانفاق		الفائض	
	الفعلي	على اساس التوظف الكامل	الفعلي	على اساس التوظف الكامل	الفعلي	على اساس التوظف الكامل
1968.2	169.8	165.6	181.8	181.2	-11.2	-15.7
969.2	199.7	199.6	187.6	187.8	12.0	11.8
70.2	194.2	212.9	207.5	206.1	-13.4	6.8
71.2	198.2	219.9	221.2	217.7	-23.0	2.2
72.2	224.9	245.5	246.5	243.2	-21.6	2.3

أ ـ اشرح الفرق بين (1) المفهومين الواردين للانفاق (2) وبين المفهومين الواردين للايرادات .

ب ـ بدراسة التغيرات التي حدثت في مالية الحكومة خلال كل فترة من الفترات الاربعة أوضح مايلي لكل فترة من هذه الفترات مايأتي :

1 ـ ماهي التغيرات التي كانت واقعة في الاقتصاد في المتغيرات التالية الناتج ، التوظف ، البطالة . كيف عرفت ذلك ؟

2 ـ ماهي التغيرات التي حدثت في السياسة المالية الفيدرالية (في كل من جانب الايردات والنفقات في الميزانية) كيف عرفت ذلك .

3 ـ بناء على اجابتك في (1) ,(2) قيم السياسات المالية أوضح ماااذا كانت السياسة سليمة أم غير سليمة .

(جـ)ماهي العيوب التي تشوب مفهوم فائض التوظف الكامل كمقياس لفعالية السياسة المالية ؟

(7) يعتبر مفهوم المضاعف مفهوماً « ساكناً مقارناً) ولكن تأثيرات المضاعف لايمكن أن تحدث في نفس اللحظة وحتى يمكن أن نفهم كيف يعمل المضاعف

فاننا في حاجة حقيقية الى تحليل « حركي) اشرح مع استخدام العرض (اللغوي ، الجبري ، الهندسي) مايأتي :

(أ) كيف يمكن أن تؤدي زيادة في الانفاق الحكومي من مستوى ثابت مستقر الى مستوى آخر أعلى الى وجود فجوة بين الاستثمار المحقق والاستثمار المتوقع أو بين الادخار أو الاستهلاك المحقق والادخار أو الاستهلاك المتوقع .

ب ـ كيف يمكن أن تؤدي هذه الفجوة الى زيادة في الناتج والتي تؤدي بدورها الى فجوة جديدة تؤدي هي الاخرى الى زيادة جديدة في الانتاج ؟

جـ ـ كيف تختفي مثل هذه الفجوة فقط عندما يزداد الانتاج في النهاية بمقدار يساوي المقدار الذي ينتج عن المضاعف الساكن ؟

مراجع مختارة

Council of Economic Advisers, "The Effects of Tax Reduction on Output and Employment." *Annual Report of Council of Economic Advisers*, 1963, pp. 45–51, reprinted in Smith and Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), pp. 310–314.
(A simple summary of how tax reduction affect economic activity.)

A. P. Lerner, "Functional Finance and the Federal Debt," *Social Research*, 10 (February 1943), 38–51, reprinted in N. F. Keiser (ed.), *Readings in Macro-economics* (Prentice-Hall, 1970), pp. 371–378.
(An early and influential effort to spell out the implications of Keynesian economics for the theory and practice of fiscal policy.)

W. A. Salant, "Taxes, Income Determination, and the Balanced Budget Theorem," *Review of Economics and Statistics*, 39 (May 1957), 152–161, reprinted in J. Scherer and J. A. Papke (eds.), *Public Finance and Fiscal Policy* (Houghton Mifflin, 1966), pp. 346–361.
(The classic statement of the balanced budget theorem.)

R. A. Musgrave and M. H. Miller, "Built-In Flexibility," *American Economic Review*, 38 (March 1948), pp. 122–123, reprinted in A. Smithies and J. K. Butters (eds.), *Readings in Fiscal Policy* (R. D. Irwin, 1955), pp. 379–386.
(A landmark exposition of the built-in stabilization concept.)

Council of Economic Advisers, "The Full Employment Surplus Concept," *Annual Report of Council of Economic Advisers*, 1962, pp. 78–81, reprinted in W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), pp. 297–299.
(A simple introduction to the full employment surplus.)

W. Lewis Jr., *Federal Policy in the Postwar Recessions* (Washington: The Brookings Institution, 1962); and

C. Brown, "Fiscal Policy in the Thirties: A Reappraisal," *American Economic Review*, 46 (December 1956), pp. 857–879.
(Two early applications of a version of the full employment surplus concept to the interpretation of economic history.)

A. M. Okun and N. H. Teeters, "The Full Employment Surplus Revisited," in *Brookings Papers on Economic Activity*, 1:1970, pp. 77–116.
(A full discussion of the strengths and weaknesses of the full employment surplus.)

A. S. Blinder, R. M. Solow, "Analytical Foundations of Fiscal Policy," in A. S. Blinder, R. M. Solow, G. F. Break, P. O. Steiner, and D. Netzer, *The Economics of Public Finance* (The Brookings Institution, 1974), pp. 3–45, especially pp. 11–36.
(The most sophisticated review of literature on the measurement of fiscal policy impact.)

G. Ackley, "The Multiplier Time Period: Money, Inventories, and Flexibility," *American Economic Review*, 41 (June 1951), 350–368, reprinted in W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy*, (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), pp. 104–114.
(A nontechnical exposition of Keynesian dynamics.)

L. A. Metzler, "The Nature and Stability of Inventory Cycles," *Review of Economic Statistics*, 23 (August 1941), 113–129, reprinted in R. A. Gordon and L. R. Klein (eds.), *Readings in Business Cycles* (R. D. Irwin, 1965), pp. 100–129; and L. A. Metzler, "Factors Governing the Length of Inventory Cycles," *Review of Economic Statistics*, 29 (February 1947), 1–5.
(The classic works on inventory cycles.)

W. J. Baumol, *Economic Dynamics*, (Macmillan, 3rd ed., 1970), Chapters 9–13, 15, 16.
(The economics and mathematics of dynamic analysis.)

الفصل الثامن

8

توسعات في النموذج الكينزي الاستثمار والنمو الاقتصادي

Extentions of the Keynesian Model: Investment and Economic Growth

تطرقنا في نهاية الفصل السابع وبسهولة الى شرح بعض الانفاق الاستثماري الداخل في النموذج الكينزي . ولقد حدث ذلك عندما قبلنا وجود التغيرات في المخزون (وذلك في اطار نموذج المضاعف الذي يتضمن وجود فترة تباطؤ الانتاج الزمنية او في نموذج المخزون الذي قدمه Metzler) .

وحيث اننا كنا ننظر الى التغيرات في المخزون كشيء غير مرغوب فيه ويحدث مؤقتاً فقط فان ذلك قد أثار مشاكل قليلة بالنسبة للتحليل . ولكنْ اذا بدأنا في ادخال مستوى المخزون كهدف وبصورة أساسية اذا جعلنا المخزون المرغوب فيه كدالة في الدخل (وكما يحدث في الصيغ المتقدمة من نموذج Metzler) فاننا نكون بذلك قد ادخلنا نظرية في الاستثمار ترتبط على الاقل بعنصر من عناصر الاستثمار (الذي يعتبر أكثرها عرضة للتغير(١) .

وتتضمن مقولة الاستثمار الاوسع ـ بطبيعة الحال ، مشتريات او بناء رجال الاعمال للمصانع والمعدات من كل الانواع بالاضافة الى تشييد المساكن الجديدة سواء

---

(١) ان جعل حجم المخزون المرغوب فيه يعتمد على الدخل (Y) ـ يدخل في الواقع شكلاً من اشكال « مبدأ المعجل » الذي سوف نتناوله بعد وقت قصير مطبقاً على الاستثمار الكلي .

بواسطة رجال الاعمال او القطاع العائلي ويسمى مجموع هذه العناصر بالاضافة الى المخزون في قطاع الاعمال الاستثمار الخاص المحلي الاجمالي . private gross domestic investment وذلك في حسابات الدخل القومي في الولايات المتحدة ولقد وصل هذا الاستثمار في العقود الاخيرة الى ما بين 13.5 و 18 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي . (في حين وصل في فترة الكساد العظيم في عام ١٩٣٣ الى مستوى 2.5 بالمائة من الناتج القومي المنخفض جداً في ذلك الوقت . ويعتبر هذا العنصر من عناصر الناتج القومي اكثرها تعرضاً للتقلبات والتغيرات المفاجئة . وتساهم هذه التقلبات بشكل كبير جداً في ظهور التقلبات المعروفة باسم « الدورات الاقتصادية » .

واذا نظرنا الى الاستثمار على أساس صاف اي بعد خصم الاندثار من الاستثمار الخاص المحلي الاجمالي فاننا نجد ان قيمته قد تراوحت (منذ أوائل الخمسينات) بين 5.5 و 9.75 بالمائة من الناتج القومي الصافي . ومع ذلك فلقد وصل الاستثمار الى مستويات اعلى من ذلك بكثير حيث وصل الى مستوى غير اعتيادي بلغ 13 بالمائة من الناتج القومي الصافي عام 1948 ، 12.4 بالمائة عام 1951 (وذلك عندما كان هناك عجز في رأس المال نتيجة لفترة الحرب وفترة الكساد وبينما كان الاندثار يحسب على أساس مستوى رأس المال المنخفض) كما ان الاستثمار قد وصل الى ادنى مستوى له حيث وصل الى (11.5 ـ) من الناتج القومي الصافي عام 1933 .

وبصورة عامة فان نسبة الاستثمار الى الناتج القومي في الولايات المتحدة تعتبر منخفضة على أساس المستويات الدولية ـ وعلى الاخص اذا قارنا بينها وبين دول اوربا الغربية واليابان وهي دول سريعة النمو . ولقد تعدت نسبة الاستثمار الخاص المحلي الاجمالي الى الناتج القومي الاجمالي) نسبة 30 بالمائة في اليابان في بعض سنوات الانتعاش في فترة مابعد الحرب .

النموذج الكينزي مع وجود الاستثمار التابع

THE KEYNESIAN MODEL WITH ENDOGENOUS INVESTMENT

على الرغم من أهمية الاستثمار في تقلبات الناتج القومي (وكذلك أهميته في النمو الاقتصادي طويل الاجل) وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي أولاه الاقتصاديون لدراسة الاستثمار فان معرفتنا وفهمنا للعوامل التي تحدد حجم الاستثمار تبقى قاصرة وغير مرضية سواء من الناحية النظرية أم من الناحية التطبيقية. وسوف نعالج في

الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر مانعتقد أننا نعرفه وما لانعرفه بوضوح في موضوع الاستثمار . أما الآن فان هدفنا الرئيسي هو شرح الاساس الذي تتم عليه معالجة الاستثمار في نماذج الاقتصاد الكلي البسيطة والتي تم تطويرها في هذا الجزء من الكتاب وستخدم هذه المناقشة مقدمة للمعالجة الواسعة والدقيقة للاستثمار في الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر . والآن سنتجاهل التغيرات في المخزون .

قرار المنشأة الاستثماري

The Investment Decision of the Firm

عندما ننظر الى طبيعة القرار الاستثماري لمنشأة فردية سيتضح لنا ـ مباشرة بعض الاسباب التي تجعل من طبيعة هذا القرار الاستثماري في عالم المستقبل .فيه غير مؤكد طبيعة مركبة ,كما ستتضح لنا الاسباب التي تجعل من الصعب الوصول الى بعض التعميمات البسيطة من اجل فهم هذه الطبيعة المركبة للاستثمار وحتى اذا توصلنا الى فهم مقنع لطبيعة استثمار منشأة فردية فأن مشاكل شرح الاستثمار الكلي تبقى غير محلولة .

ويرجع ذلك الى **أولاً** ان أشياء كثيرة يمكن للمستثمر الفردي ان يعتبرها معطلة وثابتة تتحول الى ان تكون متغيرات عند تحليل الآنفاق الاستثماري الكلي . **وثانياً** ، لان بعض المتغيرات التي تعتبر هامة جداً في القرارات الاستثمارية للمنشأة الفردية تختفي عندما ننظر الى الاقتصاد ككل .

ومع ذلك فانه من المفيد دائماً ان نبدأ بالمنشأة ونحن نعرف أن المنظم عندما يواجه باتخاذ قرار استثماري يحاول ان يقدر ربحه الاصول ـ الجديدة التي يشتريها اذا وجدت وذلك خلال فترة زمنية مقبلة هي فترة عمر الاصل والتي قد تمتد الى 30 سنة أو اكثر . وتعرف المنشأة تكاليف شراء (أو بناء) وتركيب الاصل الآن كما نعرف ماتملكه من موارد متاحة بين أيديها للاستثمار وعائد هذه الموارد . كما أن المنشأة تعرف مايجب أن تدفعه من فائدة خلال عمر القرض الذي تحصل عليه الان من أجل المساعدة في تمويل شراء الاصل . كما أن المنشأة تعرف الكثير من المعلومات عن « الاداء المادي » Physical performance وعن طول عمر الاصل المادي . ولكن المنشأة بالتأكيد لاتستطيع أن تعرف بالتأكيد **الكميات** التي ستحقق في شكل انتاج للاصل والاسعار التي ستبيع بها هذه الكميات (أو حتى العلاقة بين الاسعار والكميات أي منحنى الطلب) التي ستظهر في المستقبل . كما انها لن

تستطيع أن تعرف اسعار المواد الاولية والعمل والطاقة ... الخ اللازم استخدامها لمساعدة الاصل في عملية الانتاج والبيع، وكذلك نجد أن المنشأة لن تستطيع معرفة الضرائب التي ستفرض على ملكية الاصل أو على مبيعات الناتج ، أو على الارباح المتحققة . ويمكن أن نشير هنا الى أن المنشأة تستطيع ان تعرف القيم **الجارية** لمعظم هذه التغيرات ولكن القيم المستقبلية لها ستكون خاضعة لتغيرات واسعة نتيجة لتغيرات كثيرة متوقعة أو غير متوقعة ، في هيكل الطلب على السلع والمنافسة وتكنولوجيا الانتاج ودرجة الرواج أو الكساد في الاقتصاد ككل وكذلك في العوامل السياسية والاجتماعية التي تؤثر في المنشأة .

وعلى هذا فانه على المستثمر ان يقوم بحساب الربحية على اساس القيم المتوقعة exnected (أو التي يتنبأ بها) لهذه المتغيرات جميعها وسنجد أنه من الممكن في النهاية تحويل التقدير المتوقع لكل عنصر من العناصر التي تحدد الربحية الى قيمة تعتبر القيمة « الاكثر احتمالاً » وذلك على اساس التقديرات الشخصية ولكن هذه القيمة ستحاط بسياج واسع من عدم اليقين [2] . ولكن ـ وكما اشار جون م . كينز ـ قبل سنوات عديدة في معالجته للموضوع والتي يجب ان يقرأها كل طالب يدرس الاقتصاد الكلي (وكل دارس لسلوك الاستثمار اكثر من مرة) انه من الممكن ان تتأثر هذه القيم المحددة على اساس التقييم الشخصي (الذاتي) « بالجو السياسي » السائد وكذلك يمكن ان تتأثر هذه القيم بالعوامل النفسية (الهستيريا والاعصاب) بل قد تتأثر ايضاً بردود الفعل تجاه التغيرات في الاحوال الجوية أو حالات الهضم لهؤلاء الاشخاص الذين يقومون باتخاذ قرار الاستثمار وكما يقرر كينز) فان احتمال قيام القرار الاستثماري على اساس « **حسابات دقيقة للارباح التي ستحقق** » هو مثل احتمال « **قيام بعثة الى القطب الجنوبي** » على اساس حسابات دقيقة (3) . وبالاضافة الى ذلك فان تخمين الربحية المستقبلية للاستثمار الجديد تتأثر بدرجة كبيرة **بالتقديرات** الحالية التي تجرى للاستثمارات القائمة existing المشابهة أو من نفس نوع الاستثمار الجديد ، أو التي تمتد ايضاً الى نفس المستقبل. وتقوم سوق الاوراق المالية باجراء مثل هذه التقديرات بصورة مستمرة (ليس لاصول معينة ولكن للمنشآت التي تملكها) . ولكن ولاسباب شرحها كينز

2. سنستخدم هنا ـ وفي كل الكتاب ـ كلمة « توقع » وكلمة متوقعة كمرادفتين لكلمة « تَرَقُّب » أو « مُرْتَقَب » وليس بمعناها الرياضي الا اذا اشرنا الى ذلك صراحة .

(3) General Theory of Employment, Interest and Money, ch. 12 «The State of Long-Term Expectations» PP. 147-164.

وبصورة عميقة وشيقة فأن تقديرات سوق الاوراق المالية هذه لاترتبط الا بشكل ضئيل ـ بالقيم « الحقيقية » لهذه الاصول أو المنشآت التي تملكها . ونحن نعرف انه من الممكن ان تتضاعف تقديرات سوق الاوراق المالية أو ان تنخفض الى النصف خلال فترة قصيرة نسبياً من الزمن .

والسؤال الآن هو كيف يمكن ـ عندئذٍ ـ تقديم أي تفسير اقتصادي رشيد سواء للقرار المتعلق بالاستثمار الخاص أو بحجم الاستثمار الكلي ؟

وحتى يمكن ان نجيب عن هذا السؤال ، نبدأ بالاعتراف ، بانه توجد اشياء كثيرة **معروفة** عند اتخاذ أي قرار استثماري . كما اننا ندرك ايضاً أنه من الممكن ان تكون هذه الاشياء (أو القيم) المعروفة قد تغيرت اخيراً ربما وبصورة مستقلة تماماً عن القيم المستقبلية المتوقعة لهذه المتغيرات (مهما كانت هذه القيم) بشكل يؤثر وبصورة ملموسة على ربحية الاستثمار (مهما كان التقدير السابق لهذه الربحية) . ومثلاً فان أي انخفاض (ارتفاع) في تكاليف الاصل بالمقارنة مع الاسعار عموماً أو مع اسعار منتجات هذا الاستثمار يمكن ان يتوقع بأن يؤدي الى رفع (تخفيض) الربحية المتوقعة لهذا الاستثمار ، حتى ولو كان مستوى الربحية المستقبلية المتوقعة له معروفة بشكل غير دقيق تماماً . وأيضاً فان انخفاض (أو ارتفاع) سعر الفائدة السائدة والذي على اساسه يمكن التعاقد الآن على قروض يمكن ان يؤدي الى تغير في الربحية المتوقعه .

كما أن التطورات الفنية والتكنولوجية ـ والتي تؤدي الى زيادة الانتاجية المادية للاصل ، وتؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج الجارية أو تمد في طول عمره الانتاجي ستؤدي نتيجة لهذا كله الى زيادة في احتمالات الربحية سواء كان من الممكن تقدير الربحية المستقبلية ام لا . وقد لاتؤدي زيادة الموارد المالية الذاتية لدى المنشآت الى زيادة في ربحية الاستثمار . ولكن ، وحيث ان كثيراً من المنشآت لاتستطيع الافتراض بسبب عيوب سوق رأس المال ـ أو انها لاتستطيع الافتراض بالقدر الذي ترغب فيه فان زيادة الموارد المالية الذاتية من الممكن ان تساعد المنشآت على تنفيذ الاستثمارات الجديدة التي كانت تعتقد بأنها مربحة ولكنها لم تكن قادرة على تمويلها من قبل . وهذه العوامل السابقة جميعها ـ والتي ترتبط بالحقائق الحاضرة أو الاخيرة ـ هي كلها أمور موضوعية لاتتأثر كثيراً بالتخمين أو العاطفة . ويوجد هناك عنصر أخر معروف للمنشأة بصورة جيدة ـ وهو يرتبط بالموضوع هذا العنصر هو مقدار الاصول الموجودة حالياً لدى المنشأة والتي تشبه الاصل موضع الدراسة أو

مقدار معدل انخفاض انتاجية هذه الاصول . وسنجد هذه الكمية ستتغير من سنة الى اخرى على الاقل بالنسبة للمنشأة .

وبالاضافة الى ذلك فانه من الممكن النظر الى بعض التغيرات الاقتصادية الاخيرة التي تؤثر في سوق الانتاج المحتمل للاستثمار أو تكاليف هذا الانتاج في المستقبل على أنها يمكن ان تؤثر الى التغيرات المحتمل حدوثها خلال فترة زمنية معقولة في المستقبل – ونحن لانعني هنا التغيرات التي حدثت في الفترة الزمنية السابقة بل نعني الاتجاهات الاخيرة أو التغيرات الاخيرة في الاتجاهات فمثلاً اذا كان الطلب على سلعةٍ ما قد اتجة ناحية الارتفاع مؤخراً أو ان معدل نموه قد ازداد . فان ذلك قد يؤدي بصورة واضحة الى تغيير التوقعات السابقة سواء الخاصة – بالمبيعات أو باسعار البيع أو فيهما معاً ومن الممكن ان يؤدي ذلك الى زيادة الربحية المتوقعة . أو اذا حدث انخفاض في ضريبة الارباح فانه من المعقول تماماً ان نتوقع بقاء هذه المعدلات الجديدة المنخفضة خلال كل أو بعض عمر الاصول المشتراة حديثاً الا اذا كان قد تم توقع مثل هذا الانخفاض في معدلات الضرائب من قبل .

وعلى هذا فانه توجد بعض **الحقائق الجارية** **Current Facts** التي ترتبط بالقرارات الاستثمارية (لانها ترتبط بالربحية المتوقعه) . وستؤدي التغيرات في الحقائق الى تغيرات في حجم الاستثمار . وحتى في هذه الحالة فاننا دائما نقرر بأن التوقعات وليس الاشياء التي يتم ملاحظتها بشكل مباشر – بمعنى ان بعض التغيرات الاخيرة سوف تستمر هي التي توءثر في الاستثمار .

ولسوء الحظ ، فان الكثير من التغيرات الاخيرة والتي يمكن ان توءثر في القرارات الاستثمارية في المنشأة الفردية بصورة معقولة تتلاشى كلها او يتلاشى معظمها اذا اردنا معرفة تأثيراتها على الاستثمار الكلي . ويرجع هذا الى ان معظم هذه التغيرات تتضمن تغيرات في الطلب على سلعة الى الطلب على سلعة اخرى ، او تغيرات في الكفاءة النسبية للمنشآت المنافسه ، أو تغيرات في الربحية النسبية لاصل في مقابل أصل أخر . وبالاضافة الى ذلك فان التغيرات في مدى توافر الموارد الذاتية او الحاجة الى احلال الاصول القائمة قد توءدي الى وجود اختلاف في استثمار المنشأة او الى وجود تقلبات في استثمار المنشاة . ولكن تأثير كل هذه المتغيرات على الاستثمار الكلي هو تأثير ضعيف نظراً لحدوث تغيرات طفيفه في حجمها من سنة الى اخرى .

وعندما نغير من اهتمامنا بالمنشأة الى اهتمامنا بالاقتصاد الكلي فاننا سنجد أن بعض « الحقائق » الهامة التي كانت معروفة ومحددة وبالنسبة للمنشأة ستتحول الى متغيرات مجهولة في الاقتصاد الكلي . فتكاليف الاستثمارات الجديدة مثلا ، يتم

تحديدها بدقه بواسطة المنشأة وهي لاتتوقف على حجم استثمار المنشأة ما عدا ربما المنشآت الكبيرة جداً .ومع هذا فان مستوى هذه التكاليف سيتغير ويصبح مختلفاً عند مستويات الاستثمار الكلي المختلفة . وايضا نجد أن سعر الفائدة يعتبر ثابتاً ومعروفاً بالنسبة لكل منشأة ولكنه يصبح متغيراً بالنسبه الى الاقتصاد ككل ، وسيتوقف – ضمن اشياء اخرى – على مستوى الاستثمار الكلي وبالاضافة الى ذلك فان الفجوة الزمنية بين القرار الاستثماري وبين الانفاق على انتاج الالات تعتبر مستقلة تماماً عن حجم استثمار اي منشأة الا انها قد تكون متغيراً (ومتغير له أهميته) بالنسبه الى التغيرات في حجم الاستثمار الكلي .

ومن كل ماسبق تقديمه من ايضاحات يمكن ان نستنتج مدى ترابط وتعقيد القرار الاستثماري للمنشأة وكذلك يمكن ان نتعرف على بعض المشاكل التي ستواجهنا عند الانتقال من المستوى الجزئي الى المستوى الكلي . ويجب ان يكون واضحاً الآن انه سيكون من الصعب على اي نموذج عام للعمليات الاستثمارية ان يكون (أ) مبسطاً بدرجة كافية بحيث نستطيع فهمه بسهولة ويمكن تتبع مايتضمنه النموذج بسهولة (ب) وان يكون أيضاً معبراً وبشكل كاف ومعقول لما يجري فعلاً في « العالم الحقيقي » ولقد استطاعت بعض النظريات المبكرة – والتي سنتعرض لبعض منها – ان توفي بالاولى ولكنها فشلت بالنسبة للثانية كما ان بعض النظريات الحديثة والتي سنتعرض ايضاً لبعض منها – غالباً مافشلت في ان تكون الاثنين معاً .

ومع هذا فانه على النماذج الكلية البسيطة ان تقول شيئاً حول محددات الاستثمار .

ويظهر ماتقوله هذه النماذج حول محددات الاستثمار في التركيز على واحد او اكثر من العوامل التي سبق ذكرها في الجزء السابق . وأحد الاحتمالات هو افتراض أن كمية الاستثمار تتحدد بصورة « تلقائية » خارج النموذج . أي ان نفترض الاستثمار تتغير ، وهي تتغير لاسباب كثيرة ومعقدة ، ولكن جميع هذه الاسباب لاتتوقف على اي متغير من المتغيرات التي يتضمنها النموذج او التي يمكن ادخالها في النموذج . ويتحدد الاستثمار نتيجة لهذا الافتراض « خارج الماكينة »dues ex machina بمعنى أنه يتحدد « خارج النموذج » . وتتضمن المحددات الخارجية للاستثمار بالتأكيد عنصر التغيرات في الاسلوب الفني للانتاج (التكنولوجيا) . ويعتبر هذا العامل مهماً في تحديد الاستثمار على الاقل في المجتمعات التي هي فعلاً عند أو قريبة من « الحدود التكنولوجية » (اي بدأت تدخل او هي دخلت مثلاً عصر التطور التكنولوجي السريع – المترجم) .

ولا يوجد اي متغير او مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي التي تستطيع أن تشرح التطورات التكنولوجية وتتضمن المحددات الخارجية للاستثمار ايضاً « العوامل السياسية او « الاجواء السياسية » وكذلك العوامل النفسية التي تظهر في شكل العوامل العصبية والهستيريا وحتى عوامل الهضم وردود الفعل بالنسبة للتغير في الاحوال الجوية لرجال الاعمال ، وكذلك عنصر المضاربات التي تؤدي رفع وتخفيض اسعار الاسهم والسندات .

ولا يعني افتراض ان الاستثمار يتحدد خارج نموذج الاستثمار بان التغيرات في العوامل « الموضوعية » ، التي تتضمنها او يمكن « تضمينها » في النماذج البسيطة لاتؤثر هي ايضاً في الاستثمار . والافتراض هنا هو أن مثل هذه التأثيرات المنتظمة للتغيرات في العوامل الموضوعية على حجم الاستثمار يتم تغطيتها او التخلص منها بواسطة العوامل الخارجية (التي تؤثر في الاستثمار) وبالتالي فانه ليس من الضروري ادخالها . ويوجد اسلوب يستخدم بكثرة لمعالجة العوامل التي تحدد الاستثمار في بعض النماذج البسيطة . ويتمثل هذا الاسلوب في الاعتراف بوجود جزء كبير من التغيرات في الاستثمار لا يمكن شرحه ويجب اعتباره « تلقائياً » وبجانب ذلك يتم ادخال بعض التأثيرات المنتظمة لمتغيرات اخرى والتي ، تؤدي الى تعديل او تغيير « النظرة التلقائية البحتة » الى الاستثمار . (ولسوء الحظ نجد انه اذا ماادخلنا العناصر المنتظمة في النموذج فانه يصبح من السهل ـ وهذا مايحدث كثيراً ـ ان ننسى او نهمل العناصر التلقائية) .

والاقتراح الاكثر قبولاً والاكثر تبجيلاً هو في الافتراض ان الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة ، حيث ان سعر الفائدة متغير يسهل كثيراً شرحه ضمن النموذج البسيط (وهذه هي نظرية الاستثمار الكلاسيكية ، ولقد قدم النموذج الكلي الذي احتوى هذه النظرية شرحاً لكيفية تحديد سعر الفائدة) . ولقد ظل هذا الاقتراح مهماً ان لم يكن سائداً حتى في نماذج الاقتصاد الكلي الحديثة التي تعتبر توليفاً لكل من الاقتراحات الكلاسيكية والكينزية . وحيث انه يمكن النظر الى سعر الفائدة كتكلفة يتم تحملها في عملية تمويل الاستثمار (وذلك اذا قمنا بالاقتراض) أو يمكن اعتباره « تكلفة الفرصة البديلة » (اذا تم استخدام الموارد الذاتية في التمويل) ، فانه من الواضح (أنه مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها) أن العلاقة بين الاستثمار وبين سعر الفائدة هي علاقة عكسية . وهذا يعني أنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض حجم الاستثمار . ولن نستطيع استخدام مثل هذا الاقتراح هنا نظراً لان النظرية الكينزية لاتتضمن العوامل التي تشرح او تحدد سعر الفائدة . وسيظل ذلك

قائماً حتى نقوم بتوسيع النموذج الكينزي بحيث يصبح سعر الفائدة متغيراً داخلياً في النموذج وهذا ماسنقوم به فيما بعد . ومع ذلك فانه توجد هناك نظريتان مبسطتان يمكن بسهولة ادخالهما في النموذج الكينزي البسيط . ونظراً لان احداهما تحتاج الى نموذج ديناميكي فاننا سنركز اهتمامنا هنا على الاولى فقط .

الاستثمار يعتمد ايضاً على الدخل

Investment, Too, Depends On Income

واحدى النظريات البسيطة للاستثمار هي النظرية التي تقرر ان حجم الاستثمار يتوقف على مستوى الناتج او الدخل . (ويمكن توحيد او دمج هذه النظرية مع النظرية الاخرى التي تقرر وجود استثمار تلقائي) . ولقد تضمن استعراض للاعتبارات التي تأخذها المنشأة في الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري بعض التفسيرات البديلة لكيفية اعتماد الاستثمار على الدخل او الناتج . ويقوم احد هذه التفسيرات على الفكرة القائلة بأن الاستثمار يتوقف على الارباح المرجوة او المتوقعة وان مستوى الارباح الجاري هو افضل معلومات يمكن ان تحصل عليها المنشأة حتى تستطيع ان تقوم بتوقعات مستوى الارباح في المستقبل . وهذا في الواقع ماهو الا التفسير السائد في الاقتصاد الجزئي حول كيفية ملائمة الناتج للطلب فأذا انتقل الطلب من السلعة (أ) الى السلعة (ب) فان تغيرات الاسعار ستؤدي الى تغير في الربحية وذلك في الاجل القصير ويؤدي هذا بدوره الى تعديل معدلات الانتاج مع ثبات رأس المال في الاجل القصير . ومن ناحية اخرى فان ذلك سيؤدي الى زيادة الاستثمار في انتاج السلعة (ب) وتخفيض الاستثمار في السلعة (أ) وستستمر هذه التعديلات في شكل زيادة وتخفيض الاستثمار حتى تتساوى معدلات الربح مرة أخرى (بفرض وجود المنافسة الكاملة وحرية الدخول الى الصناعة) عند مستوى معدل ربح يساوي الصفر .

وتسير المناقشة في اطار التحليل الاقتصادي الجزئي تحت افتراض ثبات مستوى الطلب الكلي . ويعني ذلك ان اي زيادة في الطلب على سلعةٍ ما ـ والتي تسبب زيادة الارباح وتحفيز الاستثمار يقابلها نقص في الطلب على سلعة اخرى او سلع اخرى . ولكن اذا ادخلنا التغير في الطلب الكلي فان الارباح يمكن ان تزداد (او تنخفض) في معظم او كل خطوط الانتاج مما يؤدي الى زيادة (او تخفيض) الاستثمار فيها كلها . ولقد اشرنا فعلاً ـ فيما مضى ـ الا ان الارباح تعتبر ذات

حساسية عالية بالنسبة لمستوى الناتج والدخل وبالتالي فان الاستثمار يتأثر بالتغيرات في الناتج او الدخل .

ويوجد شكل أخر لكيفية ربط الاستثمار بالدخل . ولا يؤكد هذا الشكل على دور وأهمية القيمة الجارية للناتج (Y) او على اهمية الارباح الجارية كعامل مهم في تحديد مستوى الناتج المتوقع والارباح المتوقعة بل بدلاً من ذلك فانه ينظر الى دور الارباح او الى الارباح غير الموزعة بصورة خاصة كمصدر من مصادر تمويل الاستثمار الذي يعرف « بالموارد الذاتية »، ويصبح هذا المصدر مهماً اكثر كلما انخفضت درجة التنافس في اسواق رأس المال . وسنجد ان السحب من الارباح الجارية لتغطية النفقات الاستهلاكية لصاحب المشروع او لتوزيعها على المساهمين حتى يظلوا راضين يمثل جزءاً صغيراً من التغيرات التي تحدث في الاباح وعلى هذا فانه عندما يكون الدخل القومي مرتفعاً وكذلك الارباح الكلية مرتفعة فان الارباح المحتجزة ستكون هي الاخرى عالية ومرتفعة والعكس بالعكس . وفي هذه الحالة فان اي تغير بسيط في الناتج سيؤدي الى تقلبات كبيرة جداً في الارباح المحتجزة (من مقدار سالب الى مقدار كبير موجب) . وتلعب الارباح المحتجزة دوراً هاماً وبشكل خاص بالنسبة الى المنشآت صغيرة الحجم والتي نجد ان قدرتها على الدخول الى سوق رأس المال بغرض الافتراض ضعيفة جداً ونجد ان اغلبها كذلك في حاجة الى رأس المال مما يجعلها غير قادرة للاستفادة من الفرص المتاحة لزيادة الارباح . وحتى بالنسبة للمنشآت الكبيرة نجد انها تفضل اعادة استثمار جزء كبير من ارباحها في توسيع اعمالها بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل أرصدة في البنوك او في شراء اسهم او جعل المساهمين يتذوقون طعم التوزيعات بمعدلات قد لا يمكن المحافظة عليها . وفي نفس الوقت فان المنشآت الكبيرة قد نجد نفسها مضطرة الى تخفيض او حتى التفاضي عن بعض الاستثمارات المشجعة عندما تنخفض الارباح مما يعني انه لن يكون في الامكان تمويل هذه الاستثمارات ذاتياً .

وحتى اذا اعترفنا بوجود اسواق رأس مال يمكن ان تمد المنشآت بموارد خارجية ـ بجانب الموارد الذاتية ـ لتمويل الاستثمار ، فأنه في الامكان الاستمرار في ربط الاستثمار الكلي بالارباح الجارية (او التي تحققت مؤخراً) . ونفترض هنا ان كمية الموارد الخارجية التي يمكن لاية منشأة ان تجذبها وتحصل عليها تتوقف ـ وبعلاقة طردية ـ على مستوى الارباح التي تحققها او حققتها هذه المنشأة اخيراً . ونفترض كذلك أن كمية الموارد الخارجية التي يكون المقرضون على استعداد لعرضها للمنشأة تتوقف ـ ولو جزئياً ـ على مقدار التمويل الذاتي الذي يمكن ان ـ يقدمه

اصحاب المشروع (او على الاقل ان اي زيادة في نسبة الموارد ـ الخارجية الى الموارد الذاتية ستؤدي الى زيادة ملموسة في تكاليف الحصول على موارد خارجية لتمويل الاستثمار .)

ويمكن الآن تصوير هذه النظرية البسيطة للاستثمار في شكل خطي (للتبسيط) كما يلي :

$$I = b_0 + b_1 Y$$

حيث b_0 هي مقدار (قد يكون سالباً) ثابت

b_1 هي مقدار موجب يمثل ميل الدالة وهو اقل يمثل ميل الدالة وهو اقل بكثير من الواحد الصحيح .

ويمكن ادخال التغيرات التلقائية في الاستثمار (والتي تعكس تأثير العوامل **الاخرى** على الاستثمار وذلك بالاخذ في الاعتبار ان الثابت b_0 يمكن ان يتعرض الى تغيرات (زيادة او قص) . واذا اضفنا بقية معادلات النموذج الكينزي البسيط فاننا نحصل على النموذج التالي :

$$Y = C + I + G \quad (1)$$

$$C = c_0 + c_1 DI \quad (2)$$

$$DI = d_0 + d_1 Y \quad (3)$$

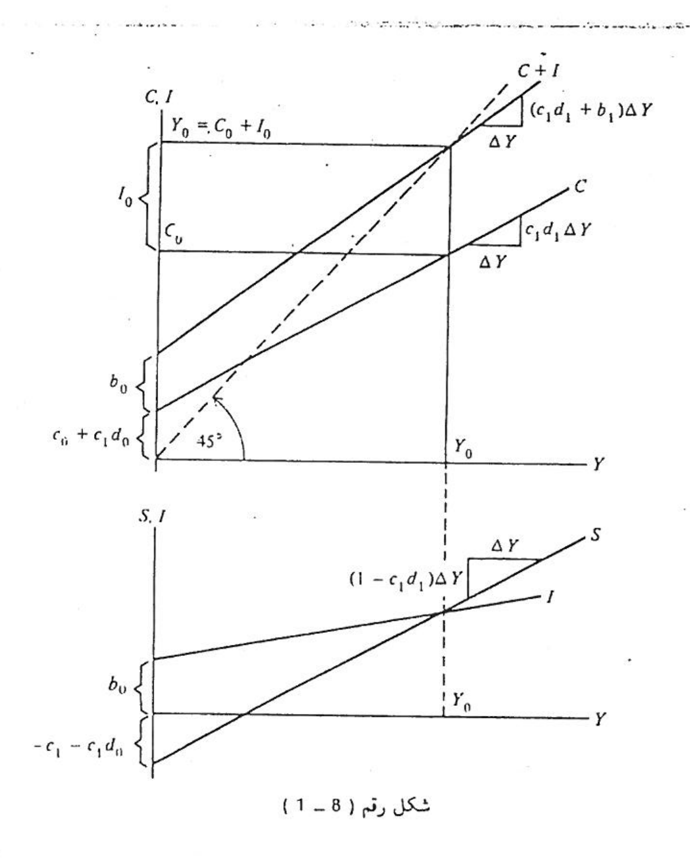
$$I = b_0 + b_1 Y \quad (4)$$

ومن هذه المعادلات الاربعة نحصل على الصورة التالية للتوازن في الدخل (وذلك عن طريق الاحلال) .

$$Y = \frac{1}{1 - c_1 d_1 - b_1}(c_0 + c_1 d_0 + b_0 + G) \quad (5)$$

وتختلف هذه الصورة للدخل التوازني عن الصورة السابقة باننا نقوم بطرح (b_1) من المقام في الكسر ، وباننا نضيف الثابت (b_0) بدلاً من (I) في بسط الكسر .

ويظهر حل النموذج هندسياً في الشكل رقم (8 ـ 1) عندما تكون (G) ثابتة وتساوي الصفر .



شكل رقم (8 ـ 1)

ولنرى اولاً تأثير ذلك على قيمة المضاعف.نجد هنا ان اي زيادة في الانفاق الحكومي (G) او اي اضافة في الانفاق الاستثماري التلقائي (والذي يتمثل في شكل زيادة في الثابت (b_0) في دالة الاستثمار) ستؤدي الى زيادة في الناتج والدخل مساوية لمقدار الزيادة في (G) او (b_0) مضروبة في المضاعف الجديد والذي يسمى « بالمضاعف الموسع» Super Multiplier والذي يساوي $1/(1 - c_1d_1$ وحيث ان b_1 بالضرورة موجبة واقل من الواحد الصحيح . فان قيمة هذا المضاعف هي اكبر من قيمة المضاعف الذي تم اشتقاقه سابقاً ويمكن بسهولة استيعاب مغزى ذلك . حيث انه اذا كانت الزيادة في الدخل لن تؤدي فقط الى زيادة في الاستهلاك ولكنها تؤدي ايضاً الى زيادة في الاستثمار (مما يخلق اساساً لتوسعات اكبر في الدخل والاستهلاك والاستثمار في شكل لانهائي ولكن متناقص) فان الزيادة النهائية في الدخل ستكون

اكبر مما لو كان الاستهلاك فقط يتأثر بالتغير في الدخل وكمثال نفترض ان الدوال الاربعة هي كما يلي :

$$C = 5 + 0.8DI$$
$$DI = 100 + 0.6Y$$
$$I = 10 + 0.2Y$$
$$G = 33$$
$$Y = C + I + G$$

وبالاحلال نحصل على :

$$C = 5 + 0.8(100) + 0.8(0.6)Y$$
$$= 85 + 0.48Y$$
$$Y = 85 + 0.48Y + 10 + 0.2Y + 33$$
$$= 400$$
$$DI = 340$$
$$C = 277$$
$$I = 90$$

واذا حدثت زيادة في ثابت دالة الاستثمار من 10 الى 20 فان المستوى التوازني الجديد يمكن ايجاده كما يلي :

$$Y = 85 + 0.48Y + 20 + 0.2Y + 33 = 431.25$$

وبمقارنة الحلين نجد ان قيمة المضاعف الموسع هي 3.125 في حين انه لو كان الاستثمار كله استثماراً تلقائياً لكانت قيمة المضاعف هي 1.92 فقط .

ويعتبر هذا النموذج مع اشياء اخرى مصدر مايعرف باسم « تناقض الادخار paradox of thrift. حيث لاتؤدي زيادة الميل للادخار في النموذج الكينزي البسيط ، الى اي تغير في الادخار الكلي (والاستثمار الكلي) . في حين انها تؤدي الى تخفيض الدخل . ويظهر في هذا النموذج ان محاولة المجتمع لتحقيق ادخار اعلى ستكون فاشلة في النتيجة حيث يتضمن المستوى التوازني الجديد ليس فقط مستوى أقل من الدخل والناتج وانما يتضمن ايضاً مستوى اقل من الادخار . وهذا يعني انه ينجح المجتمع الذي يتخلى عن عادته الادخارية في تحقيق مستوى للادخار اعلى من ذلك المستوى الذي كان يدخره من قبل.ومع ان هذه النتائج هي نتائج « ملفتة للنظر » أكثر من النتائج التي حصلنا عليها من النموذج الكينزي البسيط الا ان ذلك لايعني بالضرورة ان هذا النموذج هو « افضل » من النموذج البسيط . والواقع فان الاختلاف فيما بينها ليس أكثر من اختلاف في الدرجة .

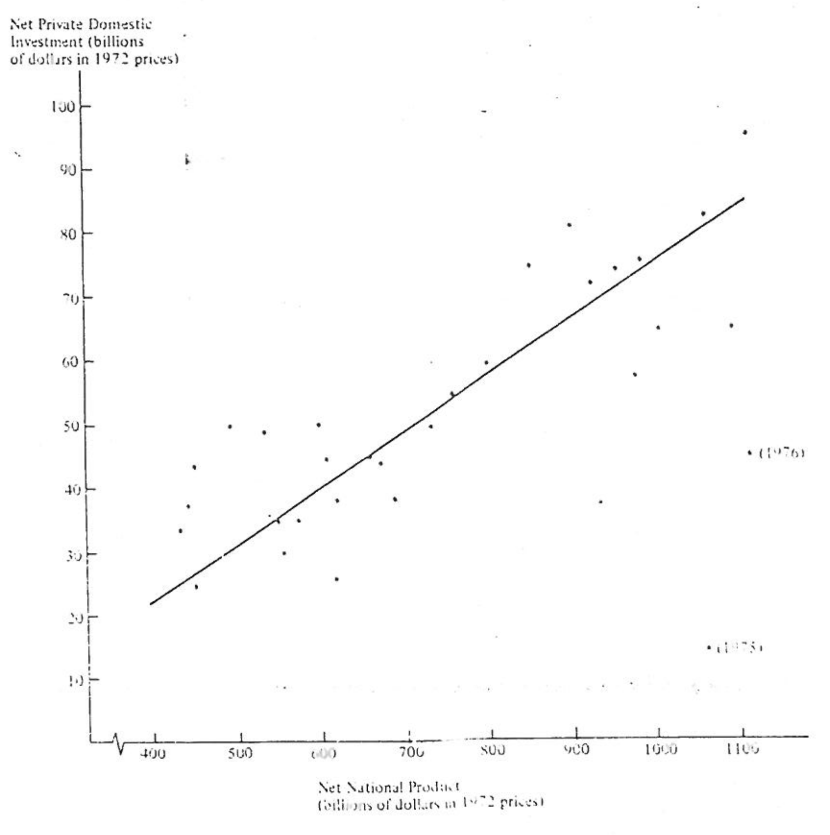
ويمكن ان نلاحظ بسهولة ايضاً اختلاف شرط الاستقرار لهذا النموذج عن شرط الاستقرار في النموذج السابق. فبدلاً من ان يكون شرط الاستقرار هو ضرورة ان يكون حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في نسبة الضرائب في الدخل اقل من الواحد فان الشرط يصبح الآن ضرورة ان يكون هذا المقدار زائداً b_1 (اي الميل الحدي للاستثمار او ميل دالة الاستثمار) اقل من الواحد الصحيح (اي ان $c_1d_1 + b_1 < 1$).

وأحد الاشكال المتاحة لهذا النموذج هو افتراض ان الاستثمار يتوقف على الارباح بدلاً من ان يكون متوقفاً على الناتج والدخل مباشرة. ثم افتراض ان الارباح تتوقف على الدخل (وربما على عوامل اخرى). وتفترض بعض النماذج تقسيم الدخل الى جزئين الاجور والارباح، ثم نفترض بجانب ذلك ان الاجور بأكملها تنفق على الاستهلاك. ويصبح شرط استقرار النموذج في هذه الحالة هو ضرورة ان تكون نسبة الاستثمار الى الارباح اقل من الواحد الصحيح.

وتفترض بعض نماذج الدورات الاقتصادية (أو حتى بعض نماذج النمو الاقتصادي) ان هذه النسبة أكبر من الواحد. ولا يوجد في هذه الحالة توازن ذو معنى أو محدد حيث يستمر التوسع او الانكماش في شكل مستمر وغير مستقر. وتحدث نقط التحول في مثل هذه النماذج اما بسبب (1) ان نسبة الارباح الى الناتج الكلي تتغير مع استمرار عمليات التوسع او الانكماش (حيث تبدأ الارباح الحدية في التلاشي عند الوصول الى نهاية التوسع ثم تبدأ في الزيادة عند الوصول الى نهاية الانكماش) وذلك لاسباب نظرية يمكن تبريرها من قبل الباحث او (2) بسبب حدوث احداث خارجية او ظهور حدود معينة على العمليات او ظهور عمليات معاكسة.

ويمكن ان نتساءل الآن عما اذا كانت هناك ادلة عملية تؤكد صحة النظرية القائلة بأن الاستثمار يتوقف - مثله مثل الاستهلاك، على الدخل. ويوضح الشكل رقم 8 - 2 البيانات الخاصة بالناتج القومي الصافي والاستثمار الخاص الصافي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1946 - 1976 معبراً عن كل منها بالدولارات الثابتة.

ومع أن النقاط لاتقع جميعها على خط واحد للعلاقة (او حتى قريبة من هذا الخط) الا انه من الواضح وجود ارتباط قوي (ان الخط المتجه الى اعلى من اليسار الى اليمين لا يقوم على اي تقدير احصائي ولكنه تقريبي). وتوضح هذه العلاقة التقريبية انه كلما ارتفع الناتج ارتفع الاستثمار وكلما انخفض الناتج انخفض



الشكل رقم 8 - 2

العلاقة بين الاستثمار الصافي والناتج القومي الصافي في الولايات المتحدة للفترة بين 1946 - 1976.

الاستثمار. ولقد أشار منتقدو هذه النظرية - وبسرعة - الى ان العلاقة قد تكون خادعة او مضللة، وانها ماهي الا تفسير سليم لاتجاه التسبيب. ويرجع هذا الى انه اذا كان الاستهلاك دالة في الدخل كما قبلنا ذلك بصورة عامة فانه يجب علينا ان **نتوقع** أن نجد مثل هذه العلاقة بين الاستثمار والدخل وحتى ولو **كان الاستثمار مستقلاً كلياً عن الدخل**. ولكن هل يسير التسبيب في الاتجاه الآخر: اي ان الاستثمار المرتفع يتسبب في تحقيق دخل مرتفع (مباشرة ومن خلال المضاعف)، وان الاستثمار المنخفض يتسبب في دخل منخفض ؟

ومع أن نقد الطريقة الاحصائية قد أخذ ذلك في الاعتبار جيداً الا ان التمعن في مدى اهمية هذا النقد يؤدي مباشرة الى مايمكن ان يكون غموضاً في التفكير.

وتظهر البيانات متناسقة فعلاً مع النظرية التي تقرر ان الاستثمار لايتوقف على الدخل ، وان الاستهلاك وحده هو الذي يتوقف على الدخل ولكنها قد تبدو متناسقة ايضاً مع النظرية العكسية اي النظرية التي تقرر ان الاستهلاك لايتوقف على الدخل وان الاستثمار وحده يتوقف على الدخل . وهذا تذكير لنا وتأكيد على ان الاحصاء لايستطيع أبداً أن يبرهن على صحة نظرية او فرضية معينة . وأفضل مايمكن ان نقوله هنا هو ان البيانات تتسق مع الفرض (ولا تتناقض معه) ولكنها قد تكون متناسقة ايضاً مع افتراض آخر ، كما هو الوضع في حالتنا هذه .

ويمكن ان تتناقض البيانات مع افتراض ثالث وهو ان كلًا من الاستهلاك والاستثمار يتوقفان على الدخل ، وانهما دوال ثابتة بشكل مقبول في الدخل . حيث ان هذا يعني في النموذج البسيط عدم وجود اي تغير في الدخل على الاطلاق لأن كلًا من دوال الاستهلاك والاستثمار المستقرة ستنتج لنا دائماً نفس المستوى التوازني للدخل . ومع هذا فان كون ان الدخل يتغير ـ وهذا مايمكن ان نشاهده فعلاً ـ لاينفي بالضرورة النظرية التي تقرر ان كلًا من الاستهلاك والاستثمار يتوقفان على الدخل . ويرجع ذلك الى اننا نفترض ان كلًا من هاتين الدالتين تتعرضان الى تغيرات خارجية (تلقائية) . وبجانب ذلك فانه من الممكن حدوث تغيرات في السياسة المالية تؤدي الى تغيرات في الدخل حتى مع بقاء دوال الاستهلاك والاستثمار ثابتة .

ويسمح التقدير الاحصائي السليم للاعتماد المنتظم لكل من الاستثمار (I) والاستهلاك (C) على الدخل (Y) بتحديد التغيرات التي تحدث في واحدة منها او فيهما معاً . وقد يتطلب وجود تأثيرات اخرى (غير الدخل) على حجم كل من الاستهلاك والاستثمار الى اجراء تقدير آني (اي في نفس الوقت) لقيم هذه المعادلات (وغيرها) للنموذج الكامل . ولا تسمح التقديرات الاحصائية التي تتم باستخدام متغيرين فقط بمعزل عن بقية المتغيرات باختبار مدى صحة النظرية او النموذج الذي يتضمن كلًا من الادخار (الاستهلاك) والاستثمار كدالتين في الدخل . ولا يجب ان يؤدي هذا الى رفض نظرية الاستثمار ، لأنه في الواقع يمكن ايضاً وعلى أساس ذلك ، أن نرفض ايضاً نظرية الاستهلاك وبدلاً من هذا فانه على الاقتصادي النظري ان يحدد مسبقاً ـ وكما يفعل دائماً ـ وذلك بناء على « اسس اخرى » النموذج الذي يراه صحيحاً(4). عندئذ يمكن للاحصائي بعد اختبار النموذج اذا

(4) ان « الاسس الاخرى » التي تحدد مدى صحة النموذج بالنسبة الى المنظر هي ضرورة ان يكون النموذج متناسقاً مع بعض الافتراضات الاولية وتشتق مثل هذه الافتراضات اما من (1) من هيكل النظرية القائمة والمقبولة والتي تم الحكم عليها بأنها متناسقة مع البيانات المتاحة او الملاحظات او من (2)

كان النموذج صالحاً للاختبار الاحصائي (وليس كل النماذج صالحة للاختبار الاحصائي) أن يحدد ماذا كان من الضروري رفض النموذج . ولكن لن يستطيع الاحصائي مطلقاً البرهنة على ان هذا النموذج هو النظرية الصحيحة .

ويعتبر الافتراض القائل بأن الاستثمار يتوقف على مستوى الدخل ابسط النظريات المتاحة في الاستثمار الكلي . ولا يعتبر هذا سبباً كافياً للتخلي عنها او اهمالها . هذا على الرغم من انه لايوجد اي اختبار احصائي مباشر وبسيط يمكن ان يؤكد صحة النظرية بالاضافة الى انه حتى مؤيدي النظرية يعترفون بأنه من المحتمل ان تكون العلاقة التي تحددها هذه النظرية علاقة غير مستقرة . وعلى أية حال سيلاحظ القارىء بعد معرفته واختباره لبعض النظريات الاخرى الأكثر تعقيداً انه لايوجد لدى الاقتصاديين نظرية مرضية تماماً في الاستثمار .

مبدأ المعجل The Acceleration Principle

يتم احياناً شرح فكرة ان الاستثمار يتوقف على الدخل وذلك باستخدام مناقشة فنية تؤدي في الواقع الى تأييد وتدعيم نظرية اخرى مختلفة تماماً . وتقوم هذه المناقشة على أساس ان اي انتاج أكبر **يتطلب رأس مال أكبر** وان اي انتاج أقل **يتطلب رأس مال أقل** ، وذلك من اجل انتاج هذا الانتاج وذلك على نفس الصورة التي يتطلب بها عملاً ومواد اولية أكبر او أقل . وعلى هذا فان أية زيادة في الناتج الكلي تتطلب استثمارات اعلى في شكل اضافات الى المصانع والمباني والآلات والتي يمكن بواسطتها انتاج وتحقيق هذه الزيادة او بعبارة اخرى فان الاستثمار هو دالة لحجم الانتاج . الا ان هذه السلسلة من التسبيب والشرح ليست صحيحة .

وبطبيعة الحال فان مستوى اعلى من الناتج الكلي يتضمن زيادة في الطلب على منتجات كل صاحب مشروع او منظم تقريباً . وكرد فعل على هذه الزيادة في الطلب فان كل منظم يصبح بحاجة الى استعمال الخدمات الانتاجية من كل نوع وذلك بكميات تتناسب بشكل او بآخر مع الزيادة في الناتج . ويتم شراء بعض هذه

فروض « السلوك الرشيد » والتي تعكس بشكل او بآخر بعض الملاحظات (العامة اكثر منها عملية) الواقعية والتي تحدد ان الافراد يسلكون بشكل « رشيد » على الأقل بالنسبة الى بعض انواع معينة من القرارات . ولا تهدف هذه الملاحظة الى الانتقاص من اهمية التحليل المسبق . ان مثل هذا التحليل في اطار الواقع الحالي لمعرفتنا يعتبر في كثير من الاحيان افضل من الاختبارات الاحصائية المتاحة والتي تعني لاشيء في بعض الاحيان .

الخدمات بصورة مستمرة مثل العمل والطاقة وقطع الغيار، والمواد الاولية وهكذا. وستؤدي زيادة الطلب الى زيادة فيها جميعاً. وسيحتاج المنظم ايضاً الى تيار جار أكبر من الخدمات الانتاجية التي تقدمها المصانع والآلات فاذا افترضنا انه لايوجد لدى المنظم أية طاقة عاطلة في المصانع والآلات فان أية زيادة في الطلب (ترتبط بزيادة الدخول) يمكن ان تحفز المنظم الذي يواجه هذه الزيادة الى رفع مشترياته من المصانع والآلات (بالاضافة الى الاحلال).

ولكن نلاحظ ان المنظم عندما يقوم بشراء تيار اكبر من خدمات السلع الرأسمالية الان فانه وبصورة تلقائية يقوم بشراء تيار اكبر من هذه الخدمات لفترة زمنية في المستقبل. وهذا بالضبط هو مايؤدي الى وجود فرق بين المواد الاولية التي تستخدم في الانتاج وبين المصنع أو الالة. وهذا يعني أنه اذا ارتفع الطلب وظل محتفظاً بمستواه الجديد المرتفع فانه يوجد احتمال كبير في أن المنظم لن يقوم مرة اخرى بشراء مكائن او مصانع اكثر (على الرغم من أنه قد يوجد في النهاية متطلبات أعلى للاحلال نظراً لارتفاع ارصدة السلع الرأسمالية). **وسوف يستمر المنظم** في تحقيق زيادات في رصيد رأس المال الصافي لديه فقط اذا **استمر الطلب في الارتفاع**. وعلى هذا فانه قد يكون من الاصح ان نفترض أن الطلب الصافي على السلع الرأسمالية وبالتالي الاستثمار هو دالة للتغيرات في الناتج الكلي وليس في مستوى الناتج الكلي. وتعرف هذه النظرية او بشكل ادق مجموعة النظريات التي تعالج الاستثمار **بمبدأ المعجل** Acceleration Principle . وتؤكد هذه النظرية أن أهم عامل يؤثر في حجم السلع الرأسمالية التي تستخدم في الانتاج في منشأة ما أو في صناعة ما هو حجم الانتاج العيني للسلعة المحددة. اما اذا اردنا تفسير العوامل التي تحدد حجم رأس المال الكلي المستخدم في الانتاج فتؤكد النظرية أن أهم عامل يؤثر في حجم رأس المال الكلي هو الناتج القومي الاجمالي او الناتج القومي الصافي. فعندما يزداد (او ينخفض) انتاج المنشأة او الصناعة فأن رأس مال المنشأة أو الصناعة سوف يزداد (او ينخفض) وليس استثمار المنشأة او الصناعة وستكون هذه الزيادة (او الانخفاض) بنفس النسبة تقريباً التي زاد (أو- انخفض) بها الانتاج - وتؤكد هذه النظرية عند تعميمها على الاقتصاد القومي كله بأن التغيرات في حجم رأس المال الكلي تتوازى مع أية تغيرات في الناتج القومي.

وكما اوضحنا منذ لحظة فأن مبدأ المعجل هو نظرية في الحجم الامثل او المرغوب فيه لرأس المال وليس نظرية في الاستثمار (الصافي) مع اننا نعلم بالطبع بأن الاستثمار الصافي هو **التغير** في رصيد رأس المال. ويرجع السبب في وجود عدد

كبير ومختلف من النظريات التي تعالج الاستثمار الى الطرق الكثيرة والمختلفة التي يمكن عن طريقها الانتقال من نظرية في رصيد رأس المال الى نظرية في تيارات الاستثمارات. وتشترك هذه النظريات (وبعضها معقد جداً) مع مبدأ المعجل سواء في الاسم او الماركة. وسيكون من الصعب تحاشي بعض صيغ مبدأ المعجل عندما نعالج بعض نظريات الاستثمار المعقدة في الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر. ويمكن ان تتضمن نماذج الاقتصاد الكلي المبسطة والتي سنطورها في الفصول القادمة شكلاً او آخر من الصيغ البسيطة لمبدأ المعجل كنظرية للاستثمار. وسنبدأ التحليل هنا ببعض الصيغ الجامدة نوعاً ما والتي تقتصر على معالجة اقتصاد لايوجد به نمو طويل الاجل كما اننا سنفترض ان اية تغيرات تحدث في الدخل انما تحدث كلياً في مجال أقل من مستوى التوظف الكامل. وسوف نتخلى عن هذه الفروض الهامة في الجزء التالي من هذا الفصل.

ولكي يمكن لابسط النماذج الكينزية ان تتضمن مبدأ المعجل كنظرية للاستثمار فأنها تفترض وجود نسبة ثابتة بين معدل انتاج اية سلعة استهلاكية وبين رصيد رأس المال اللازم لانتاجها. بمعنى أن كل آلة يمكن أن تعمل لانتاج عدد محدد من وحدات الانتاج. وحتى يمكن انتاج عدد اكبر من الوحدات فأنه يلزم وجود عدد اكبر من الآلات.

واذا استبعدنا التأثيرات الممكنة على رصيد رأس المال وكذلك اذا استبعدنا مشكلة التجميع فأن الحجم الضروري او المرغوب فيه او التوازني لرأس المال (مقاساً بوحدات عينية) يتوقف على الطلب على سلع الاستهلاك (مقاسة ايضاً بوحدات عينية). واذا كانت اسعار السلع الاستهلاكية والرأسمالية ثابتة عندئذ فان اي تغير في انتاج السلع الاستهلاكية سيؤدي الى تغير في رصيد رأس المال بمقدار يساوي (x.) مضروبة في التغير في الانتاج. حيث ان(x) هنا هي قيمة رأس المال المطلوبة او المرغوبة لانتاج ماقيمته دولار واحد من السلع الاستهلاكية وتسمى x) عادة « بالمعجل » او « معامل التعجيل » Acceleration Coefficient . او بعبارة اخرى ان صافي الاستثمار يساوي($x\Delta C$) (حيث ΔC = التغير في سلع الاستهلاك).

فاذا كانت $I = x\Delta C$ فأن (I) تساوي الصفر عندما تكون (ΔC) مساوية للصفر اي عندما تكون (C) (وبالتالي عندما تكون Y) ثابتة. ولكن عندما تتغير كل من (C) و (Y) بكميات موجبة او سالبة فسينتج عن ذلك استثمار صافي موجب او سالب بمعدل مرتفع او منخفض يتوقف على ماذا كان معدل التغير في(C)

و(Y) مرتفعاً او منخفضاً . وسوف ندخل هذه النظرية البسيطة للمعجل في نموذجنا الكلي البسيط بالبدء بتعريف الناتج او الدخل في اية فترة من الفترات كما يلي :

$$Y_t = C_t + I_t + G_0 \qquad (1a)$$

حيث G_0 هي مقدار ثابت يمثل الانفاق الحكومي ـ وباضافة دالة الاستهلاك التالية والتي لاتتضمن فترات تباطؤ زمنية :

$$C_t = c_0 + c_1 DI_t \qquad (c_0 \geq 0,\ c_1 < 1) \qquad (2a)$$

وكذلك اذا اضفنا دالة الدخل المتاح للانفاق بدون فترة تباطؤ زمنية ايضاً :

$$DI_t = d_0 + d_1 Y_t \qquad (d_0 > 0,\ d_1 < 1) \qquad (3a)$$

ودالة معجل للاستثمار كما يلي :

$$I_t = w + x(C_t - C_{t-1}) \qquad (w \geq 0,\ x > 0) \qquad (4a)$$

حيث تقرر المعادلة رقم (4a) ان الاستثمار في اية فترة زمنية سيتحدد بكمية كافية لتوفير السلع الرأسمالية المطلوبة لانتاج اية زيادة في السلع الاستهلاكية والتي تحققت خلال الفترة السابقة مضافاً الى ذلك ثابت w والذي قد يساوي الصفر . (ويمكن ان ننظر الى (w) هنا على انها تمثل مقداراً استثمارياً تلقائياً او خارجياً يفسر بواسطة متغير او متغيرات اخرى) .

وباحلال المعادلة رقم (3a) في المعادلة رقم (4a) ثم في المعادلة رقم (2a) واخيراً في المعادلة رقم (1a) نحصل على :

$$C_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_t$$
$$I_t = w + x(c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_t - c_0 - c_1 d_0 - c_1 d_1 Y_{t-1})$$
$$= w + x c_1 d_1 Y_t - x c_1 d_1 Y_{t-1}$$
$$Y_t = c_0 + c_1 d_0 + c_1 d_1 Y_t + w + x c_1 d_1 Y_t - x c_1 d_1 Y_{t-1} + G_0$$

أي أن المستوى التوازني يتحدد كما يلي .

$$Y_t = \frac{-x c_1 d_1}{1 - c_1 d_1 (1 + x)} Y_{t-1} + \frac{1}{1 - c_1 d_1 (1 + x)} (c_0 + c_1 d_0 + w + G_0) \qquad (5a)$$

ويمكن ايضاً ان نقوم بحساب قيمة الدخل في حالة التوازن المستقر وذلك باحلال

$$Y_{t-1} = Y_t = Y_E$$

في المعادلة رقم (5a) ثم نحل المعادلة لنحصل على :

$$Y_E = \frac{-x c_1 d_1}{1 - c_1 d_1 (1 + x)} Y_E + \frac{1}{1 - c_1 d_1 (1 + x)} (c_0 + c_1 d_0 + w + G_0)$$

or

$$Y_E = \frac{1}{1 - c_1 d_1} (c_0 + c_1 d_0 + w + G_0) \qquad (5)$$

وهذه المعالجة هي الصورة الاعتيادية للمضاعف في النموذج الكينزي البسيط (مع وجود تسربات حكومية واخرى) فيما عدا ان (w) (وهي العنصر الثابت في دالة الاستثمار) تحل هنا محل I.[5]

ويمكن ان نلاحظ هنا ان « معامل التعجيل » قد اختفى من الصورة التوازنية للدخل والسبب بسيط للغاية :

ان الاستثمار الصافي يظهر فقط في ظل « مبدأ التعجيل » اذا كانت (Y) (الناتج والدخل) تتغير . وحيث انه يتم تعريف التوازن بانه لاتغير في الدخل فاننا نجد أن مبدأ التعجيل يؤدي الى وجود استثمار صافي يساوي الصفر وذلك عند المستوى التوازني للدخل .

فاذا افترضنا مثلاً القيم الرقمية التالية :

$c_0 = 0$	$x = 2$
$c_1 = 0.9$	$w = 0$
$d_0 = 10$	$G_0 = 37$
$d_1 = 0.6$	

وفي هذه الحالة فأن القيمة التوازنية للدخل هي

$$Y_E = \frac{1}{1 - 0.54} (9 + 37) = 100$$

فاذا تغيرت G_0 من 37 الى 42 فان Y_E ستزداد من 100 الى 110.8696 ويساوي مقدار التغير في الدخل هنا حاصل ضرب التغير في (G_0) في قيمة المضاعف .

(5) لاحظ انه فيما عدا الحالة التي تكون فيها w, d_0, G_0 أو c_0 اكبر من الصفر فأن المستوى التوازني للناتج سيكون صفراً . الا اننا نلاحظ من المعادلة رقم (5a) انه يوجد مع ذلك نمو ثابت ومستقر للدخل حيث أن :

$$\frac{Y_t}{Y_{t-1}} = \frac{-x c_1 d_1}{1 - c_1 d_1 (1 + x)}$$

وحتى يمكن ان نتأكد من أن القيمة المبدئية للدخل Y_E ، هي فعلاً قيمة توازنية ، فاننا نقوم باحلال $Y_{t-1} = 100$ في المعادلة رقم (5a.) ثم نقوم بحل المعادلة للحصول على Y_t باستخدام القيم الرقمية في مثالنا هذا فأن المعادلة رقم (5a.) تصبح :

$$Y_t = \frac{-1.08}{1 - 0.54(3)} Y_{t-1} + \frac{1}{1 - 0.54(3)}(0 + 9 + 0 + 37)$$
$$= 1.741935 Y_{t-1} - 74.1935$$

فاذا كانت $Y_{t-1} = 100$ ، فأن

$$Y_t = 1.741935(100) - 74.1935 = 100$$
$$Y_{t+1} = 100$$
$$Y_{t+2} = 100$$

ولكن لنفترض الان أن Y_{t-1} ، لم تكن مساوية للقيمة التوازنية للدخل . مثلاً نفترض أن :

$$Y_{t-1} = 98$$

عندئذ نجد أن :

$$Y_t = 1.741935(98) - 74.1935 = 96.5161$$
$$Y_{t+1} = 1.741935(96.5161) - 74.1935 = 93.9313$$

وبنفس الطريقة نجد أن

$$Y_{t+2} = 89.4288$$
$$Y_{t+3} = 81.5856$$
$$Y_{t+4} = 67.9233$$
$$Y_{t+5} = 44.1244$$
$$Y_{t+6} = 2.6683$$

بمعنى أن (Y) تتناقص بصورة متزايدة
ومن ناحية اخرى اذا افترضنا أن

$$Y_{t-1} = 105$$

عندئذ نجد أن :

$$Y_t = 108.7097$$
$$Y_{t+2} = 115.1719$$
$$Y_{t+3} = 126.4281$$

وبعد عدد قليل من الفترات نجد أن :

$$Y_{t+8} = 523.8640$$
$$Y_{t+9} = 838.3437$$
$$Y_{t+10} = 1386.1472$$
$$Y_{t+11} = 2340.3854$$

او بعبارة اخرى يوجد مستوى توازني للناتج والدخل (عند مستوى $(at\ Y = 100)$ ولكن من المستحيل التوصل الى هذا المستوى اذ انه غير ممكن التحقيق . فاذا كانت (Y) لها قيمة اخرى لاتساوي 100 في الفترة $t - 1$ ، فانها سوف تجري مبتعدة عن المستوى التوازني في واحد من الاتجاهين ولن تعود مطلقاً اليه . ونلاحظ هنا ان التغيرات المتتالية والتي تعيد نفسها مرة بعد اخرى في شكل تزايد مستمر او انخفاض مستمر هي تغيرات غير معروفة في العالم الواقعي . وحتى فأن التغيرات المتزايدة والتي يوجد لها حد ادنى يساوي الصفر ، وحد اعلى هو مالانهاية تعتبر تغيرات غير واردة بالنسبة للاقتصاديات التي نعرفها .

ويمكن أن نسأل هنا وبحق عما اذا كانت هذه النتيجة تتوقف على القيم الرقمية التي تم اختيارها هنا والاجابة هي بالايجاب ولكن البدائل التي تنتج عن قيم اخرى ـ ليست اكثر اراحة ونجد ان المثال الذي استخدم قد تميز بأن :

$$1 - c_1 d_1(1 + x) < 0 \qquad (6)$$

حيث أن

$$(\quad 1 - 0.9(0.6)(1 + 2) = -0.62 < 0)$$

وعلى هذا فأن النتيجة التي توصلنا اليها وهي ان الدخل سيتجه متعداً عن المستوى التوازني اما ناحية التزايد المستمر او التناقص المستمر هي صحيحة تماماً لاية قيم للمعاملات (x, d_1, c_1) توفي بشرط اللامتساوية رقم (6) .

ولكن اذا استخدمنا قيماً اخرى لهذه المعاملات بحيث لاتوفي بشرط اللامتساوية رقم (6) ولكن باللامتساوية التالية :

$$1 - c_1 d_1(1 + x) > 0 \qquad (7)$$

فاننا نجد نمطاً آخر من التقلبات غير المستقرة في كل حالة تكون فيها $Y_{t-1} \neq Y_E$. ويتضمن هذا النمط من التقلبات نوعاً من الحركة المسننة حول مستوى التوازن . بمعنى ان التقلبات تكون مرة فوق مستوى التوازن ومرة اخرى اسفل هذا المستوى من ناحية وتتزايد المسافة فوق او اسفل المستوى التوازني وذلك

بدون حدود (6). وهذه الحالة غير معروفة في الاقتصادات الواقعية .

اما في الحالة الوسط التي نجد فيها أن

$$1 - c_1d_1(1 + x) = 0 \qquad (8)$$

فأنه يوجد هناك مستوى توازني للدخل اذا تم الوصول اليه فأنه يعيد نفسه الى مالانهاية . ولكن اذا كانت $Y_{t-1} \neq Y_E$ فأن كل قيم الناتج تصبح مساوية للصفر .

وباختصار فأن دمج نظرية المعجل البسيطة في الاستثمار مع دالة استهلاك لاتوجد فيها فجوة زمنية فسينتج عنه نموذج ديناميكي له حل توازني لامعنى له ويرجع الى ان هذا الحل التوازني لايمكن الوصول اليه وان النتائج التي نحصل عليها لايوجد لها نظير في خبرتنا وتجاربنا العملية . ولا يوجد لدينا تفسير جاهز لهذه النتائج التي حصلنا عليها . هذا علما بأنه يمكن القيام بمجهود كبير لتفسير هذه النتائج الا ان هذا المجهود هو مجهود غير مجد لانه لن يتعدى تخويل النتائج الجبرية الى كلمات .

ومع هذا فأن هذه النتائج لاتعني بالضرورة ان نظرية المعجل المضاعف لاترتبط بواقع الاقتصاد الذي نعرفه . ويمكن الحصول على نتائج مختلفة تماماً اذا حاولنا تغيير النموذج في بعض الاتجاهات الاخرى كما سنفعل في الجزء التالي .

نموذج هانسن ـ سامولسون : Hansen – Samuelson Model

قام بول سامولسون Paul Samuelson عندما كان طالباً في الدراسات العليا بجامعة هارفارد بتشجيع وتحفيز من استاذه الفن هانسن Alvin Hansen بتركيب نموذج وذلك في صورة رياضية دقيقة ولقد اضبح هذا النموذج من اكثر

(6) يمكن للقارىء ان يحاول مع القيم العددية التالية :

$c_1 = 0.9 \quad d_1 = 0.5 \quad x = 1$

ومنها نحصل على

$1 - c_1d_1(1 + x) > 0$

$1 - 0.9(0.5)(1 + 1) = 0.1 > 0$

ويجب على القارىء هنا ان يقوم اولاً بحساب القيمة التوازنية للدخل ثم بحساب القيم المتتالية بافتراض أن $Y_{t-1} \neq Y_E$

(7) مثلاً اذا حاولنا مع القيم الرقمية .

$c_1 = 0.5; d_1 = 0.1; x = 1.$

نماذج نظرية المضاعف ـ المعجل شهرة فيما بعد[8]. ونقدم هنا ملخصاً لهذا النموذج قبل ان نوضح نواحي القصور التي توجد في التحليل

ونبدأ كالعادة بايراد تعريف الناتج كما يلي

$$Y_t = C_t + I_t + G_t \qquad (1a)$$

ولكن نستخدم هذه المرة دالة استهلاك **ذات فجوة زمنية** ، اي :

$$C_t = c_0 + c_1DI_{t-1} \qquad (2b)$$

مع دالة الدخل المتاح للانفاق التالية :

$$DI_t = d_0 + d_1Y_t \qquad (3a)$$

ودالة الاستثمار :

$$I_t = w + x(C_t - C_{t-1}) \qquad (4a)$$

ونلاحظ هنا أن الفجوة الزمنية التي نستخدمها في المعادلة رقم (4a) هي دالة معرفة بواسطة طول فجوة الاستهلاك وباحلال المعادلة رقم (2b) في المعادلة رقم (3a) ومن ثم في المعادلة رقم (4a) ثم اخيراً في المعادلة رقم (1a) نحصل على النتائج التالية :

$$C_t = c_0 + c_1d_0 + c_1d_1Y_{t-1}$$
$$I_t = w + x(c_0 + c_1d_0 + c_1d_1Y_{t-1} - c_0 - c_1d_0 - c_1d_1Y_{t-2})$$
$$= w + xc_1d_1Y_{t-1} - xc_1d_1Y_{t-2}$$
$$Y_t = c_0 + c_1d_0 + c_1d_1Y_{t-1} + w + xc_1d_1Y_{t-1} - xc_1d_1Y_{t-2} + G_t$$
$$Y_t = c_1d_1(1 + x)Y_{t-1} - xc_1d_1Y_{t-2} + c_0 + c_1d_0 + w + G_t \qquad (9)$$

وتتول المعادلة رقم (9) ان الدخل في هذه الفترة يتوقف على الدخل في الفترة السابقة والفترة قبل السابقة وذلك في شكل محدد بالاضافة الى الانفاق الحكومي الجاري . ويمكن الحصول على القيمة التوازنية للناتج المرتبطة بقيمة محددة للثوابت والمعاملات c_0 X1 , w (x) d_0, d_1 ومستوى ثابت من الانفاق الحكومي-G_0 وذلك بوضع .

$$Y_t = Y_{t-1} = Y_{t-2} = Y_E$$

(8) Paul, A, Samuelson Interaction between the Multiplier Analysis and the principle of Acceleration» Review of Economics Studies, XXI (May, 1939) 75–78; (Riprinted in AEA : Readings in Business Cycle Theory, PP. 261-269).

ثم بالتعويض في المعادلة رقم (9) نحصل على

$$Y_E = c_1d_1(1+x)Y_E - xc_1d_1Y_E + c_0 + c_1d_0 + w + G_0$$

$$Y_E = \frac{1}{1-c_1d_1}(c_0 + c_1d_0 + w + G_0) \qquad (5)$$

وهذه المعادلة الاخيرة ماهي بطبيعة الحال الا الشكل الذي اعتدناه للمضاعف (وهي تتطابق مع المعادلة التي حصلنا عليها في النموذج السابق) . ونجد هنا في هذه المعادلة ان الدخل يساوي حاصل ضرب الانفاق التلقائي الذي لايتوقف على مستوى الدخل نفسه في قيمة المضاعف[9]. ويجب ان نشير هنا الى أن « معامل التعجيل » يختفي من معادلة الحل التوازني للدخل مرة أخرى .

الا ان ديناميكية النموذج تختلف بشكل واضح ولتوضيح ذلك لنفترض أن :

$c_0 = 0$ $\quad x = 2$
$c_1 = 0.75$ $\quad w = 0$
$d_0 = 20$ $\quad G = 45$
$d_1 = 0.6667$

ويمكن حساب القيمة التوازنية للدخل كما يلي :

$$Y_E = \frac{1}{1-0.5}(60) = 120$$

فاذا تغيرت الان G_0 من 45 الى 50 فأن القيمة التوازنية الجديدة بصرف النظر عن قيمة معامل التعجيل هي :

$$Y_E = \frac{1}{1-0.5}(65) = 130$$

ولكن لنفترض الان اننا نبدأ بقيمة للدخل في الفترة قبل السابقة والفترة السابقة اي $Y_{t-1} = 120$ ، $Y_{t-2} = 120$ (وهي القيمة التي ترتبط بالقيمة

(9) مع أن المعادلة رقم (5) تؤدي الى ان تكون قيمة الدخل التوازنية تساوي الصفر اذا كانت كل الثوابت c_0, w, d_0, C_1 تساوي الصفر وهي نفس النتيجة التي حصلنا عليها في نموذج المعجل المضاعف الذي استعرضناه سابقاً (الملاحظة رقم 5) الا اننا من جهة اخرى نجد ان المعادلة رقم (9) يمكن حتى ولو كانت الثوابت تساوي الصفر ان تخلق حالة من النمو المستقر في Y ويمكن توضيح ذلك وتحديد معدل النمو (في الواقع معدلين للنمو بحل المعادلة رقم (4) مع مساواة الثوابت جميعها بالصفر لنحصل على :

$$\frac{Y_t}{Y_{t-1}} = \frac{Y_{t-1}}{Y_{t-2}}$$

التوازنية عندما تكون $G_0 = 45$) والان لنجعل G_0 تزداد الى مقدار 50 ثم نبدأ في تتبع تحركات الدخل خلال الفترات الزمنية التالية . فاذا قمنا باحلال القيم العددية التي افترضناها في المعادلة رقم (9) السابقة نحصل على :

$$Y_t = 0.5(1+2)Y_{t-1} - 2(0.5)Y_{t-2} + 65$$

أو

$$Y_t = 1.5Y_{t-1} - Y_{t-2} + 65$$

واذا قمنا الان باحلال قيم
نحصل على :

$$Y_t = 180 - 120 + 65 = 125$$
$$Y_{t+1} = 1.5(125) - 120 + 65 = 132.5$$
$$Y_{t+2} = 1.5(132.5) - 125 + 65 = 138.75$$
$$Y_{t+3} = 1.5(138.75) - 132.5 + 65 = 140.625$$
$$Y_{t+4} = 1.5(140.625) - 138.75 + 65 = 137.875$$
$$Y_{t+5} = 1.5(137.875) - 140.625 + 65 = 130.15625$$
$$Y_{t+6} = 1.5(130.15625) - 137.875 + 65 = 122.359375$$
$$Y_{t+7} = 1.5(122.359375) - 130.15625 + 65 = 118.3828125$$
$$Y_{t+8} = 1.5(118.3828125) - 122.359375 + 65 = 120.21484375$$

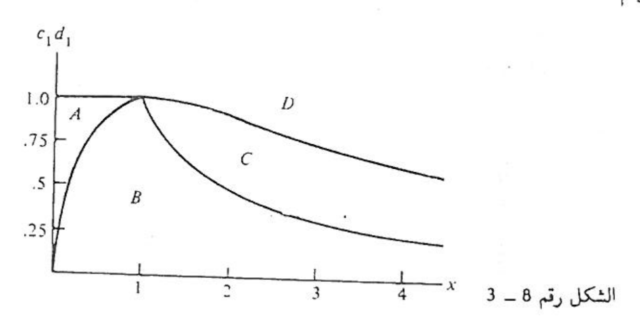
فاذا استمرت عملية متابعة تحركات الدخل في الفترات التي تأتي بعد $t + 8$ فاننا سنجد ان الدخل سيستمر في الارتفاع لعدة فترات اخرى ويستمر في الارتفاع الى مستوى اعلى من مستوى التوازن عندئذ يصل الى اعلى مستوى يمكن ليبدأ في الانخفاض ليصل الى مستوى التوازن ثم ينخفض ويستمر في الانخفاض حتى يصل الى ادنى مستوى ممكن ليبدأ في الارتفاع مرة اخرى وبشكل دورات مستمرة لاتنتهي، ويكون مدى التقلبات فوق واسفل مستوى التوازن الجديد $Y_E = 130$) ثابتاً لايزيد ولا ينخفض .

وتتوقف هذه النتيجة التي توصلنا اليها ـ بطبيعة الحال ـ على القيم العددية للمعاملات . وهي تتوقف بصورة أساسية على القيم المطلقة والنسبية للمقدار c_1d_1 (اي الميل الحدي للاستهلاك مضروباً في نسبة الدخل المتاح للانفاق الى الدخل الكلي) والمقدار x (معامل التعجيل) . ويمكن للقارىء ان يختبر ذلك بالمحاولة مع القيم التالية :

$$c_1d_1 = 0.8, x = 0.1; c_1d_1 = 0.5, x = 3; c_1d_1 = 0.8, x = 4;$$

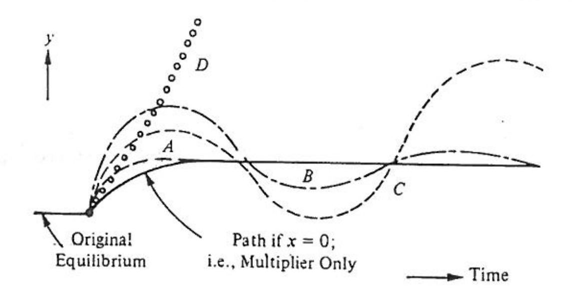
وهكذا .

وسيجد انه لاتوجد مجموعة واحدة من هذه القيم تؤدي الى الدورة المستقرة السابقة . وتمثل طريقة التجربة والخطأ طريقة صعبة جداً ومرهقة للتوصل الى الحلول الممكنة للنموذج في حين ان الرياضي يمكنه بسهولة حل المعادلة العامة رقم (9) لتحديد شروط الاستقرار اي تحديد الانماط المختلفة للتحركات والشروط التي يظهر ضمنها كل نمط منها . ويمكن تلخيص النتائج التي نحصل عليها من هذا النموذج في الشكل رقم 3.8 .



الشكل رقم 8 – 3

ويوضح الشكل رقم 3.8 قيم المقدار c_1d_1 على المحور العمودي في حين يتم قياس معامل التعجيل على المحور الافقي وتمثل كل نقطة في الربع الاول تركيبات مختلفة من قيم x , c_1d_1 . وأي تركيب لكل قيمتين من قيم c_1d_1 , x تقع في المجال A . فان التوازن في الدخل هو توازن مستقر ويتم الوصول اليه في شكل متزايد باستمرار كما هو موضح بالمنحنى A في الشكل رقم 4.8 . أما مسار النمو في المجال B فيتخذ شكل الدورة المتناقصة ، وذلك كما هو موضح بالمنحني B في الشكل 4.8 ويكون توازن النموذج غير مستقر في المجال رقم C فاذا كان الدخل عند مستواه التوازني فانه سيبقى عنده ولكن اذا كان هناك تغير في اي واحد من محددات الدخل (مثلاً



(10) أي عندما تكون $c_1d_1 < 1$

الشكل رقم 8 – 4

في (w , c_0 , G_0) فانه ستظهر تحركات في شكل تقلبات ستتركز حول القيمة التوازنية الجديدة في شكل لانهائي ومتزايد باستمرار ويظهر ذلك بواسطة المنحني في الشكل رقم8– 4 أما في المجال D فان شكل التقلبات التي تحدث تأخذ شكل الانفجار . ويظهر في النموذج ايضاً الحالة التي تحدث والمسار الذي تأخذه التقلبات عندما تكون قيمة x تساوي الصفر اي عندما يعمل المضاعف لوحده (وذلك من خلال دالة استهلاك ذات فجوة زمنية)(10).

ومرة اخرى يوجد لدينا مثال لمبدأ التعجيل بحيث نجد ان النظام سيكون له حل توازني ولكنه غير مستقر حركياً على الأقل بالنسبة لبعض القيم للمتغيرات التي تظهر فيه .

ولهذا النموذج (أو أي شكل آخر منه) جاذبية كبيرة لدى الاقتصاديين حيث انه يقدم تفسيراً بسيطاً ولكن منطقياً لميكانيكية الدورات الاقتصادية الاساسية . وبشكل خاص نجد ان المجال B هو المجال الذي يحوز الاهتمام الأكبر حيث ان الدورات في الواقع الفعلي هي دورات غير مستقرة . ومع هذا وبصورة خاصة اذا كانت (c_1) , (x) تأخذ فيما بحيث تقع تماماً على حدود المجالين (B), (C) (في الشكل رقم 8.3) . فان الدورة ستعيد نفسها باستمرار وذلك بدون ان تنخفض او تتزايد (تنفجر) (لقد استخدم مثالنا الرقمي فيما تقع تماماً على هذا الخط الذي يحدد المجالين (B), (C) .

ولكنها ستكون مصادفة نادرة ان تكون قيم العاملات في العالم الفعلي بمثل ذلك بحيث تقع على هذا الحد . ومع ذلك فانه اذا كان هناك عنصر اضطراب فان الدورة المتناقصة يمكن ان تستمر في التقلبات . ولقد قام الاستاذ G. H. Eisner بتجربة مثيرة للاهتمام باستخدام مجموعة من القيم العشوائية لعنصر الاضطراب لتوضيح ان هذا النموذج من نماذج الدورة يمكن ان يؤدي الى « سلسلة زمنية مركبة » تتشابه وبشكل مقنع مع السلاسل المعتادة التي تستخدم في توضيح الدورة وبدون ان يظهر اي اتجاه نحو اختفاء الدورة حتى ولو بعد مضي عدة مئات من الفترات المتتالية(11)

١٠ أي عندما تكون C,d,<1

(١١)
«Some comments on stochastic Macroeconomic Models» American Economic Review X LII (September 1952) 527–39.

وبالاضافة الى ذلك فان الاستاذ Hansen قد ناقش بأن المعاملين $(c_1)(x)$ يمكن ان تضع الاقتصاد في المجال (B) ولكن قريباً نسبياً من الحدود $C-B$. ولقد اقترح بأن الميل الحدي للاستهلاك هو بالتأكيد ليس بعيداً عن (0.5) وذلك عندما يتعدل بحيث يسمح بالتسربات الضرائبية (اي 0.5) كما ناقش ايضاً بأن قيمة معامل التعجيل هي حول 2 او ربما أقل بقليل حيث ان قيمة الرصيد الكلي لرأس المال في الاقتصاد الصناعي الحديث هي قريبة من ثلاثة أمثال دخله القومي. ويؤدي هذا الى وجود معامل لتعجيل يصل الى 3 وهو مرتفع جداً لتحقيق الاستقرار . ومع ذلك فان جزءاً كبيراً من هذا الرصيد من رأس المال هو رأس مال ثابت فعلاً بمعنى أن قيمته لاترتبط بمستوى الانتاج الجاري . وعلى هذا فان المهم هو معامل رأس المال الحدي اي رأس المال الاضافي اللازم لانتاج ماقيمته دولار اضافي من الناتج ويمكن أن نتوقع ان يكون معامل رأس المال الحدي قريباً من دولارين .

ويبدو هذا التفسير للوهلة الاولى مقنعاً . ولكن التحليل الدقيق يكشف عن وجود خطأ خطير . فعندما تقول بأن نسبة رأس المال الى الناتج هي اثنان او اي عدد آخر فانه يجب علينا ان نحدد الفترة الزمنية التي يقاس خلالها الناتج . ولقد كانت المقارنات التي قام بها والتي كانت في ذهنه هي مقارنات بين رصيد رأس المال والناتج **السنوي** . ويمكن الحصول على معامل رأس مال يساوي أربعة وليس اثنين من نفس البيانات اذا كان الناتج هو ناتج نصف سنوي او أن نحصل على معامل رأس مال يساوي ثمانية اذا كان الناتج هو ناتج ربع سنوي او 24 اذا كان الناتج هو ناتج شهري . والسؤال هو أي نوع من التعابير يمكن ان نستخدم للتعبير عن الناتج في النموذج . والاجابة هي في ان المعدل الذي يجب ان يستخدم في التعبير عن الناتج يتوقف على طول الفترة الزمنية في النموذج . ولكن ماهو طول الفترة الزمنية في النموذج والاجابة هي أنه هو طول فترة تباطوء الاستهلاك . وطول فترة التباطوء هذه بالتأكيد ليس سنة وعلى الأكثر فان طولها يمكن ان يكون ربع سنة . وسيؤدي ذلك الى ان يكون معامل رأس المال (المعجل) ثمانية بدلاً من ان يكون اثنين فقط عندما يتم حساب الناتج سنوياً . ولكن هذا يضعنا في المجال غير المستقر او بشكل أدق في المجال (D) حيث لا يوجد هناك اي نوع من الدورات .

ويمكن تقليل عدم الاستقرار الظاهري هذا نوعاً ما اذا قمنا بتصحيح بسيط في احدى خصائص النموذج والتي اذا تمعنا فيها قليلاً نجد انها غير محتملة تماماً وتتعلق هذه الخاصة باشتراط ان الاستثمار اللازم للمعجل يجب ان يتحقق في نفس الفترة التي يحدث فيها انتاج سلع الاستهلاك الاضافية التي تطلبت الاستثمار .

ولنفترض مثلاً ان الانتاج هو انتاج القمصان فاذا زاد الدخل فسيقوم الافراد بشراء قمصان اكثر . وحتى يمكن انتاج عدد اكبر من القمصان فان ذلك يتطلب مكائن خياطة اكثر ولكن النموذج يتطلب منا عندما يرتفع الطلب على القمصان في الربع سنه الجاري مثلاً عن الطلب في الربع سنه السابق ان نقوم بانتاج مكائن للخياطة (وكذلك الصلب وكل مانحتاجه في صنع هذه المكائن) **في الربع سنه الجاري هذا** ، اي في نفس الفترة التي سنستخدم فيها لانتاج القمصان الاضافيه . وكما يظهر فان ذلك يتطلب سرعة غير ممكنة في بناء المصانع وتركيب الالات وحتى نتخلص من هذه الصعوبة فان علينا ان نفترض انه توجد فترة تباطؤ زمنية بظهور أثر المعجل . أي أن

$$I_t = w + x(C_{t-1} - C_{t-2}) \tag{4b}$$

ويوءدي هذا التعديل الى تقليل عدم الاستقرار في النموذج او بعبارة اخرى يوءدي الى زيادة المجال لمستويات (x, c_1d_1) التي تتناسق مع امكانية تحقيق التوازن[12].

ومع هذا فانه يوجد تعديل أخر يفضله الكثيرون ويعمل في الاتجاه المضاد تماماً وهو أن نجعل شروط الاستقرار اكثر صرامة وتحديداً . ويتطلب هذا التعديل ان يكون المعجل مرتبط ليس فقط بانتاج السلع الاستهلاكية وانما **بالناتج الكلي** ـ ويؤدي هذا الى أن أية اضافة في انتاج السلع الرأسمالية او السلع المباعة الى الحكومة ستحتاج في انتاجها ـ وبشكل منطقي تماماً ـ الى اضافة في الاستثمار (الا اذا كنا نفترض دائما وجود طاقة عاطلة في صناعة السلع الرأسمالية . فاذا كان الامر كذلك فاننا نحصل على :

$$I_t = w + x(Y_t - Y_{t-1}) \tag{4c}$$

أو

$$I_t = w + x(Y_{t-1} - Y_{t-2}) \tag{4d}$$

---

(12) اذا استخدمنا هذه الصورة من المعجل مع دالة استهلاك لاتوجد بها فترة تباطؤ زمنية (وهي التي استخدمت في التجربة الاولى مع المعجل والمضاعف) فاننا سنحصل على نفس معادلات نموذج Hansen – Samuelson

ويمكننا باستخدام انواع مختلفة من فترات التباطؤ في دوال الاستهلاك والاستثمار واشكالاً مختلفة للتغير في الناتج الذي يطبق عليه المعجل تكوين انواع عديدة من النماذج ولكن سيكون للكثير من هذه النماذج الخاصية التالية وهي انه اذا افترضنا فروضاً واقعية حول طول فترات التباطؤ (وبالتالي تحديد قيمة (x) الاكثر احتمالاً) وكذلك اذا افترضنا قيماً واقعيه لكل من $c_1 d_1$ و x فاننا على الاغلب سنحصل على نتيجة غير مستقرة .

تعديلات اخرى في مبدأ التعجيل
Further Modefication of the Acceleration Principle.

واحدى الصعوبات التي تواجهنا هنا هي أنه قد تم اعطاء علاقة المعجل شكلاً ثابتاً جداً وجامداً . ويرجع ذلك الى انه قد جرت العادة ان يتم توضيح المعجل كما لو كان علاقة تكنولوجيه بحته او علاقة هندسية بمعنى أن انتاجاً اكثر يتطلب مكائن اكثر وانه لن يمكن تحقيق هذا الناتج الاضافي الا بعد انتاج المكائن الاضافية المطلوبة . وتظهر مشكلة هذا التصوير التكنولوجي لمبدأ المعجل بشكل خاص عندما تأخذ في الاعتبار كما فعلنا في الفقرات القليلة السابقة ـ ضرورة ادخال بعض فترات التباطؤ الزمنية في العلاقات حيث انه بدون فترات التباطؤ هذه فان ذلك يتضمن أنه لن يمكن تنفيذ طلبات المستهلكين (اذا كانت تتضمن زيادة في الاعمال) الا بعد انتاج وتركيب وتشغيل المكائن الجديدة .

والواقع ان علاقة المعجل ليست جامدة بهذا الشكل . واذا اخذنا ذلك في الاعتبار فسنرى مباشرة انها ليست علاقة تكنولوجيه بحته ابداً ولكنها فعلاً علاقة اقتصادية . وحتى لو افترضنا ان كل الالات تعمل بكامل طاقتها عندما تحدث زيادة في الطلب فانه يمكن دائما مقابلة هذه الزيادة مؤقتاً عن طريق السحب من المخزون أو العمل في أوقات اضافية او زيادة نوبات العمل أو بالضغط على مكائن الخدمة الاحتياطية . ومع ذلك فاننا نستطيع ان نسحب من المخزون الى المستوى أقل من الصفر. كما ان الانتاج بواسطة اوقات العمل الاضافية او نوبات العمل الجديدة او بالضغط على مكائن الخدمة الاحتياطية هو انتاج (ذو كلفة عالية). واذا كان متوقعا ان تستمر الزيادة في الطلب فترة طويلة بحيث تظهر كفرصة ذات قيمة فسيظهر نتيجة لذلك طلب على الالات الجديدة ومن ناحية أخرى اذا كان متوقعاً ان تكون

الزيادة في الطلب زيادة مؤقتة فانه سيتم مقابلة هذه الزيادة المؤقتة في الطلب بواسطة الطرق التي افترضناها او ربما عن طريق رفع السعر . وسيقوم المنظم بشراء وتركيب آلات جديدة فقط اذا كانت الزيادة في الطلب زيادة دائمة وذلك بهدف الحصول على اكبر ربح ممكن .

ومن الواضح ان طريقة التفكير هذه في المعجل هي طريقة اكثر واقعية. وتوءدي هذه الطريقة ايضاً الى ان تكون قيمة المعجل قيمة متغيرة خلال فترة الدورة الاقتصادية وليست بالضرورة قيمة ثابتة وستتأثر قيمة المعجل كذلك بحسابات الربحية المتوقعه على امتداد عمر الاصول الجديدة . ومن ناحية اخرى نجد أن نظرية المعجل الضيقة (التكنولوجية او الهندسية) تتضمن بشكل ما . أن المنظم يفترض في حساباته ان مستوى الطلب في المستقبل (معبراً عنه في شكل وحدات عينية) يساوي تماماً مستوى الطلب الجاري . ولكننا نعلم ان المنظم قد يتوقع مستويات للطلب في المستقبل تختلف بشكل ملموس عن مستويات الطلب الجارية . كما أن حسابات الربحية في المستقبل قد تتطلب ان يتوقع المنظم تغيرات في العلاقة بين الاسعار التي ستباع بها المنتجات الجديدة في المستقبل وبين الاسعار الجارية التي يمكن بها شراء المكائن الآن وبين اسعار الفائدة على الموارد التي ستستخدم في تمويل شراء هذه المكائن الآن . وسنجد عند مناقشتنا فيما بعد (في الفصل الثامن عشر) لنظرية الاستثمار ان عدداً من النظريات المتنافسة تؤكد على هذه العناصر مثلاً اي على : توقعات الطلب في المستقبل البعيد سواء كانت عن طريق الخبرة او التنبؤ وكذلك الاسعار المتوقعة في المستقبل وعلاقتها بالاسعار الحاليه للسلع الرأسمالية واسعار الفائدة .

الا أننا ـ مع ذلك ـ لسنا على استعداد هنا لادخال هذه المتغيرات الاضافية نظراً لانه مازالت هناك تعديلات اخرى لمبدأ التعجيل الضيق وهي ايضاً تعديلات تميل الى تحقيق واقعية اكثر في التحليل ويمكن ادخالها هنا بسهولة ولتحقيق فائدة كبيرة . وأول هذه التعديلات هو أن نعترف بامكانية وجود حدود عليا وحدود دنيا للتغيرات في الاستثمار .

وتتجاهل نظرية المعجل الضيقة وجود اي قيود على معدلات انتاج السلع الرأسمالية . فبصرف النظر عن سرعة او حجم الزيادة في الطلب على السلع النهائية . فانه يمكن انتاج السلع الرأسمالية اللازمة حالاً او بعبارة اخرى فان الحجم الامثل او المرغوب فيه لرصيد رأس المال يتطابق مع رصيد رأس المال الفعلي او أن هذا التطابق يتحقق في نفس الفترة الزمنية القصيرة . ولكن لنفترض بدلاً من ذلك اننا

نستخدم الفكرة الاساسية لنظرية المعجل ، اي ان رصيد رأس المال يتوقف على الناتج ولكن فقط كنظرية في رصيد رأس المال الامثل او المرغوب فيه اي ان

$$K^* = xY$$

حيث (K^*) هي رصيد رأس المال الامثل او المرغوب فيه وذلك في مقابلة رصيد رأس المال الفعلي ($\bar{K}$) . ويمكن لنا الآن ان نرى انه عندما يكون رصيد رأس المال الامثل اكبر من رصيد رأس المال الفعلي فسيظهر لنا في هذه الحالة استثمار صافي موجب . ولكن يوجد حد اعلى على هذا الاستثمار الصافي الموجب وذلك في شكل قدرة الاقتصاد على انتاج السلع الرأسمالية وهي قدرة ثابته لايمكن زيادتها في الاجل القصير . وبعبارة اخرى نجد أن رصيد رأس المال ينمو من خلال الاستثمار الصافي الموجب ، ولكن قد يظل لفترة ما دون أو اقل من الرصيد الامثل او المرغوب فيه لرأس المال .

ولكن ماذا سيحدث اذا كان رصيد رأس المال المرغوب فيه أقل من مستوى الرصيد الفعلي مثلاً نظراً لان الناتج (Y) يتناقص ؟ . وتفترض نظرية المعجل الضيقة ان الاستثمار الصافي سيكون سالباً (بمعنى انه لايوجد احلال للسلع الرأسمالية التي تستهلك او تتقادم) وانه يمكن لهذا الاستثمار الصافي السالب ان يأخذ اي قيم لازمة لمساواة الرصيد الفعلي مع الرصيد الامثل او المرغوب فيه لرأس المال . ولكن هذا ليس صحيحاً كما هو واضح . ان الاستثمار **الاجمالي** لايمكن ان ينخفض الى ماتحت الصفر ، وهذا يعني وجود حد ادنى على الاستثمار الصافي السالب ، يساوي معدل اندثار السلع الرأسمالية فاذا كان رصيد رأس المال الفعلي يساوي 100 في حين أن رصيد رأس المال المرغوب فيه يساوي 80 فقط وأن الاندثار يساوي 5 فقط في كل فترة زمنية فان الاستثمار الصافي لايمكن ان يتعدى مستوى (5 -) وعلى هذا فاذا لم يحدث اي تغيير في مستوى الرصيد المرغوب فيه فسيكون هناك استثمار صافي يساوي (5 -) لمدة اربعة فترات حتى يتساوى الرصيد الفعلي مع الرصيد المرغوب فيه وهذا يعني أنه ستكون هناك طاقة عاطلة في الالات والتي لاتختفي فقط لمجرد أنها لاتستخدم . ولهذا العنصر النتيجة المهمة جداً التالية : وهي أنه اذا حدثت زيادة في الطلب على السلع النهائية لسبب ما فان ذلك قد لايؤدي الى ظهور استثمارات جديدة على الاقل حتى يتم استخدام كل الطاقات المعطلة اولاً . وكنتيجة لذلك فان تأثير المعجل قد يختفي في مثل هذه الحالات وخلال تلك الفترات ولا يؤثر على الطلب . ويمكن لنا ان نؤلف بين كل من الحد الاعلى على الاستثمار الاجمالي (وذلك لسبب القيود المفروضة على الطاقة الانتاجية في صناعات

السلع الرأسمالية) وبين الحد الادنى على الاستثمار الاجمالي الذي يساوي الصفر) وذلك للحصول على اشكال مختلفة للتفاعل بين المعجل والمضاعف وسنشرح في الجزء التالي الآن واحداً من هذه الاشكال المختلفة والذي يمكن ارجاع اكتشافه الى الاقتصادي Richard Goodwin[13] .

نموذج بسيط لتراكم رأس المال

A Simple Capital Accumulation Model

لنفترض أننا نبدأ من موقف توازني كامل نجد فيه كل المنشآت[14] تملك رصيداً من رأس المال اللازم لانتاج الطلب الجاري تماماً . في حين ان صناعة السلع الرأسمالية تقوم بالانتاج لغرض الاحلال فقط وبالتالي توجد لديها طاقة عاطلة . ولنفترض الآن ان هذا التوازن قد تعرض للخلل بسبب حدوث زيادة في مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه (أو بسبب) انخفاض مستوى رصيد رأس المال الفعلي) . ويمكن ان يحدث ذلك نتيجة لحدوث زيادة صغيرة في (G) والسؤال هل يمكن العودة الى التوازن مرة اخرى ؟

يؤدي العجز في الطاقة الانتاجية التي تظهر نتيجة لذلك الى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية وبالتالي الى زيادة في انتاج هذه السلع بواسطة قطاع صناعة السلع الرأسمالية حتى تصل هذه الصناعة الى طاقتها الانتاجية الكاملة . وستؤدي زيادة التوظف والدخل في هذه الصناعات الى مستوى مرتفع من الطلب الاستهلاكي وبالتالي الى زيادة في مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه مما يؤدي الى تعميق وتضخيم النقص في السلع الرأسمالية مما يؤدي الى اطالة الفترة التي يتم فيها الانتاج عند مستوى الطاقة الكاملة حتى يتم في النهاية انتاج السلع الرأسمالية الضرورية . وعند هذه النقطة يكون مستوى رصيد رأس المال الفعلي مساوياً لرصيد رأس المال المرغوب فيه. ولكن هل تمثل هذه النقطة مستوى توازنياً جديداً ؟ والاجابة انها لايمكن ان تكون كذلك. ويرجع ذلك الى انه اذا وصل رصيد رأس المال الفعلي الى

(13) أنظر : Economitrica 19 (1951) -1-17

ولقد ظهرت ميكانيكية مماثلة في نماذج سابقة لكل من N.Kaldor , M Kalecki

(14) فيما عدا المنشآت التي تعمل في صناعة السلع الرأسمالية .

المستوى المرغوب فيه فان الاوامر الخاصة بالطلب على سلع رأسمالية جديدة سوف تنخفض وتقتصر فقط على السلع الرأسمالية لغرض الاحلال . وهذا يعني انخفاض في مستوى التوظف وبالتالي الدخل في صناعة السلع الرأسمالية مما يؤدي بالتالي الى انخفاض في الطلب الاستهلاكي . او بعبارة اخرى انه من الضروري حدوث انخفاض في الطلب الكلي اذا ماوصل رصيد رأس المال الفعلي الى مستوى يتساوى عنده مع الرصيد المرغوب فيه . ولكن هذا الانخفاض في الطلب الكلي سيؤدي من ناحية اخرى الى تخفيض مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه اي ان الرغبة في الحصول على سلع رأسمالية كافية تؤدي بالضرورة الى الحصول على سلع رأسمالية أكثر من اللازم .

وينخفض انتاج السلع الرأسمالية الآن الى الصفر نظراً لانه لن يتم الآنتاج حتى ولو لغرض الاحلال، وهذا يؤدي الى انخفاض اخر في الاستهلاك والدخل وبالتالي في الطلب الكلي مما يتسبب في انخفاض اكثر في مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه مما يؤدي الى تعميق واطالة الشعور بالوفرة في رأس المال والتي يمكن التخلص منها فقط بواسطة الاحلال .

واخيراً يكون رصيد رأس المال الفعلي قد انخفض الى النقطة التي لا يكون عندها وفرة في رأس المال حتى عند ذلك المستوى المنخفض من الطلب الكلي مما يؤدي الى ظهور اوامر للطلب على سلع رأسمالية بغرض الاحلال . ولكن ذلك يعني زيادة في التوظف والدخل (عندما يبدأ الآنتاج في صناعة السلع الرأسمالية) وبالتالي الى زيادة (مضاعفة) في الطلب الكلي وزيادة اخرى في رصيد رأس المال المرغوب فيه تجعل رصيد رأس المال الفعلي الذي كان ينظر اليه على انه رصيداً كافياً ان يكون الآن رصيداً منخفضاً مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية الجديدة وزيادة جديدة في الدخل والطلب الكلي ورصيد رأس المال المرغوب فيه وهكذا .

ويمكن تصوير هذا النموذج بالرسم اذا افترضنا عدم وجود فترات تباطؤ زمنية (فيما عدا فترة التباطؤ الضرورية في تراكم رأس المال او في انخفاض رأس المال) في الشكل رقم 8 ـ 5

وفي هذا الرسم يتم قياس الزمن على المحور الافقي وفي جميع الاجزاء الثلاثة من الرسم يتم ايضاً قياس الاستثمار والدخل ورأس المال على المحاور العمودية. ونبدأ بفترة زمنية افتراضية يتحقق فيها التوازن بين رصيد رأس المال الفعلي ورصيد رأس المال المرغوب فيه . ويختل هذا الشرط عند النقطة الزمنية (A) وتتمثل ذلك في

الاستثمار
Replacement level
Capacity Level
Depreciation Level
Y (Income) "Boom" Level
"Depression" Level
"Equilibrium" Level
رصيد رأس المال
"Desired" Stock (K^*)
X
Actual Stock (K)
الزمن
A B C D

الشكل رقم 8 ـ 5

زيادة قليلة في رصيد رأس المال المرغوب فيه بالمقدار (X مثلاً) . ويؤدي ذلك الى ظهور الرواج حيث يزداد الاستثمار، الدخل، ورصيد رأس المال المرغوب فيه ويتحدد اقصى مستوى للرواج بالطاقة الانتاجية في انتاج السلع الرأسمالية . وخلال فترة الرواج وبينما يستمر الاستثمار عند اقصى مستوى ممكن ، نجد ان رصيد رأس المال الفعلي يتزايد تدريجياً حتى يصل الى نقطة الاشباع حيث يبدأ الانخفاض في الطلب على السلع الرأسمالية وذلك عند النقطة الزمنية (B) ويؤدي هذا بالتالي الى الازمة .

ويمكن للقارىء هنا وبسهولة اكتشاف بعض الجوانب العنيفة وغير الواقعية في النموذج (مثلاً ان الدورة تأخذ شكل المثلث ، ان فترة الكساد هي فترة اطول بكثير من فترة الرواج وهكذا) . وكما يمكن للقارىء ان يرى ولو عن طريق الحدس ان

ادخال بعض فترات التباطؤ الزمنية في دالة الاستهلاك مثلاً يمكن ان يؤدي الى ازالة بعض هذه الخصائص التي اعترض عليها . كما يمكن ادخال تعديل أخر وهو سهل وذلك بالسماح للطاقة الانتاجية في صناعة السلع الرأسمالية بأن تتغير من خلال الاستثمار أو عدم الاستثمار في هذه الصناعة

ومن المفيد والمثير للاهتمام ان نقارن بين ميكانيكية نقطة التحول العليا في الدورة الاقتصادية في كل من نموذج Goodwin ونموذج Samuelson . ونلاحظ ان نقطة التحول في نموذج Goodwin تأتي نتيجة لوصول رصيد رأس المال الفعلي الى مستوى رصيد رأس المال المرغوب فيه . ولا يمكن ان يكون ذلك هو السبب في ظهور نقطة التحول في نموذج Samuelson نظراً لأنه يفترض دائماً في هذا النموذج تساوي كل من الرصيد الفعلي والرصيد المرغوب فيه لرأس ـ المال وكذلك لافتراض عدم وجود أي قيد أو حد على الطاقة الانتاجية في صناعة السلع الانتاجية. والسبب في ظهور نقطة التحول في نموذج Samuelson (على الاقل في المجالات C , B في الشكل رقم 8 ـ 3) . يرجع الى ان **الزيادة** في الدخل والطلب تبدأ عند نقطة ما في التلاشي مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار وبعد فترة زمنية في الدخل . هذا ومع ان كل من النموذجين يقومان على نفس الفكرة وهي العلاقة بين الناتج ورصيد رأس المال المرغوب فيه الا انهما نظريتين مختلفتين تماماً .

ولقد قام J.R.Hicks بتطوير نظرية معدلة للمعجل (في نفس الوقت الذي ظهر فيه نموذج Goodwin) أدت الى تقريب نموذج Samuelson من نموذج Goodwin بشكل كبير[15] . وأول شيء قام به Hicks هو ادخال نفس القيد الذي استخدمه Goodwin على عمل المعجل (والذي لاحظه الكثير من الاقتصاديين الذين كتبوا في نظرية المعجل من قبل ولكنهم لم يدخلوه بشكل رياضي في النموذج) وهو أن المعجل لا يعمل بصورة تناظرية ومنتظمة في كل من الاتجاه الى اعلى أو الاتجاه الى أسفل عند حدوث تغيرات كبيرة في الطلب . بمعنى انه اذا كان الطلب النهائي ينخفض بسرعة أكبر من الانخفاض الذي يحدث في رصيد رأس المال المرغوب فيه فانه يحدث خلل في عمل نظرية المعجل الضيقة. ويرجع ذلك الى وجود فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي الى عدم ظهور استثمار جديد حتى ولو ارتفع الطلب النهائي الا اذا تم استخدام كل الالات والمعدات العاطلة اولاً .

(15) A Contribution to the Theory of Trade Cycle (Oxford, 1950)

ومع ان نظرية Goodwin تتضمن أيضاً حداً اعلى على معدل الاستثمار والذي يظهر في شكل الطاقة الانتاجية في صناعة السلع الرأسمالية الا أن Hicks لم يأخذ ذلك في الاعتبار ولم يعترف بوجود مثل هذا القيد . وبدلاً من ذلك أخذ Hicks حداً أعلى على حالة الرواج في الدورة الاقتصادية حيث افترض Hicks وجود « سقف » للناتج الكلي لا يمكن ان يتعداه الناتج الكلي الذي يساوي $(C + I + G)$. ويظهر هذا السقف في شكل حجم قوة العمل الكلية . (وهذا السقف ماهو الا المفهوم الذي نعرفه الآن في شكل الناتج الممكن) . ويظهر هذا القيد عندما يصل الطلب الكلي نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل الى مستوى يفوق الطاقة الانتاجية الكلية . ولا يمثل هذا القيد قيداً على الاستثمار فقط ولكن على الاستثمار **وكل مكونات الناتج الاخرى** . فعندما يكون كل من الاستهلاك والناتج عند مستويات منخفضة (مثلاً كما هو الحال في المراحل الاولى للأنتعاش) فسيكون هناك استثمار بالقدر الذي يتطلبه عمل المعجل الضيق .

ولقد تم الاعتراف بهذا القيد الذي قدمه Hicks كقيد على عمليات المضاعف والمعجل من قبل الكثير من الاقتصاديين في نفس الوقت وباشكال مختلفة وفي مجالات متعددة . ولقد اشار هذا الاعتراف باهمية قيد Hicks الى وجود مجموعة جديدة ومختلفة من القضايا التحليلية والتي سنتناولها الآن وبشكل بسيط ومبتدأ في القسم الاخير من هذا ـ الفصل[16] .

(16) قبل ان نترك موضوع نماذج المضاعف ـ المعجل البسيطة غير المقيدة يجب ان نلاحظ وجود تعديليين اخرين تم ادخالها احياناً . الاول هو ادخال الاحلال بشكل واضح في النموذج وذلك بجعله نسبة من حجم رصيد رأس المال (وهو أمر يمكن معالجته ولكنه غير واقعي) . والثاني هو افتراض وجود اختلاف بين رصيد رأس المال الفعلي ورصيد رأس المال المرغوب فيه (مع العلم بأن الرصيد الاخير يرتبط نسبياً بالناتج) . ويعني ذلك ان الاستثمار في تلك الفترة لا يساوي هذا الفرق وانما يساوي نسبة من هذا الفرق . وعادة ماتكون هذه النسبة أقل من الواحد . وقد ادى هذا الفرض الى ظهور نماذج تسمى « نماذج تعديل رصيد ـ رأس المال » وللحصول على افضل استعراض لكل من قرض ادخال الاحلال كدالة في رصيد رأس المال وافتراض وجود فرق بين رصيد رأس المال الفعلي ورصيد رأس المال المرغوب فيه ارجع الى . W. L. Smith; Macroeconomics (R.D. Irwin) 1970 pp 182–189.

مبدأ التعجيل ، الناتج الممكن والنمو الاقتصادي

THE ACCELERATION PRINCIPLE, POTENTIAL OUTPUT, AND ECONOMIC GROWTH

ارتبطت مناقشتنا للنموذج الكينزي البسيط ـ حتى الان ـ بغرض ادخال نظرية المعجل كنظرية للاستثمار بافتراضين مقيدين هما :

(١) ان كل التغيرات التي تحدث في الناتج هي تغيرات تحدث في مجال منخفض عن الناتج الممكن (2) ان الناتج الممكن ثابت خلال الزمن بمعنى ان الاقتصاد لا يعيش حالة نمو اقتصادي على الاطلاق . ونحن الآن مستعدين لانتخلى عن كل من هذين الفرضين .

سقف الناتج الممكن

The Cieling of Potential Output

يعتبر الغرض الاول ـ وهو ان الرواج لا يصل الى سقف الناتج الكلي الذي يتمثل في مفهوم الناتج الممكن ـ ضرورياً في اي عمليات **غير مقيدة** لمبدأ التعجيل . وحتى نرى هذا نفترض انه عند ظهور توسع في الناتج والدخل والذي يتضمن التداخل في تأثير كل من المضاعف والمعجل فان الناتج الفعلي يصل الى مستوى الناتج الممكن . ونحن نعرف أن السبب الرئيسي في وجود **مستوى مرتفع** من الناتج هو وجود **مستوى مرتفع** من الاستثمار وان السبب في وجود مستوى مرتفع من الاستثمار هو **ان الناتج يتزايد** . ولكن عندما يصل الناتج الفعلي الى مستوى الناتج الممكن فانه من الممكن ان **يظل الطلب الكلي** يتزايد باستمرار ولكن **الناتج الفعلي** لن يستطيع الاستمرار في التزايد (او يستطيع الاستمرار في التزايد فقط مع احتمال ظهور ضغط تضخمي قوي) . ويجب الآن التخلي عن شيء ما وسنجد ان بعض انواع الانفاق المرغوب فيه ستتنافس مع البعض الاخر . وعلى كل لسنا الآن على استعداد للتعرض الى معرفة كيف يحدث هذا او لمعرفة ماإذا كانت النتيجة ستكون على حساب الانفاق الاستهلاكي او على حساب الانفاق الاستثماري . وعلى كل حال فان ذلك لن يؤدي ـ الى اختلاف جوهري مادمنا نركز اهتمامنا فقط على عمل مبدأ التعجيل . وسنجد ان التوسع في الناتج الكلي يتوقف او يتباطأ قليلاً . وتحت مبدأ التعجيل فان توقف او تباطؤ الناتج الكلي يعني انخفاض الطلب الاستثماري ، والذي يتبعه بعد قليل انخفاض في الدخل والاستهلاك مما يؤدي الى

انخفاض آخر في الاستثمار . او بعبارة اخرى اذا كان هناك توسع هناك توسع (يتضمن المعجل) يندفع نحو السقف فانه لن يستطيع الالتصاق بهذا السقف مثل بالون مملوء بالغاز . وبدلاً من ذلك فانه يتراجع الى اسفل . وفي هذه الحالة فانه لا يمكن اعتبار نقطة التحول العليا في الدورة الاقتصادية نقطة داخلية ناتجة عن عمل المضاعف والمعجل وبدلاً عن ذلك فانه يجب اعتبارها نقطة خارجية تظهر نتيجة للتفاعل بين محددات الطاقة الانتاجية والمعجل .

ولن نقترح هنا استكشاف عميق للنتائج التي تترتب على هذا بالنسبة لمبدأ التعجيل . ومع ذلك فانه يمكن توضيح ـ كما انه من المحتمل ان نرى ذلك عن طريق الحدس أيضاً ـ ان وجود « سقف » أو حد اعلى على الناتج الكلي بجانب وجود « ارضية » أو حد أدنى على الاستثمار الاجمالي يؤدي الى تحويل مايمكن أن يكون دورة انفجارية أو حتى تزايد مستمر ومنتظم (نتيجة لوجود قيم مرتفعة لكل من $c_1 d_1$, x الى دورة « مستقرة » ذات حدود . وعلى الرغم من ان عمليات التوسع والانكماش هي عمليات غير مستقرة الا ان النظام ككل لن ينفجر ولا يجب ان نستبعد مقدماً امكانية ان يكون للدورات الاقتصادية الفعلية هذه الميكانيكية بالذات .

اما نتائج الغرض الثاني (وهو عدم وجود أي نمو في الناتج الممكن) على عمل مبدأ التعجيل فهي نتائج مهمة جداً . ويرجع ذلك الى أنه سواء تم الوصول الى السقف ام لا خلال فترات الرواج فان متوسط الاستثمار الصافي خلال فترة طويلة لن يتعدى الصفر وذلك في حالة ماإذا كان السقف مسطحاً بمعنى ان الاستثمار الصافي يكون موجباً عندما يتجه الانتاج مرتفعاً في اتجاه السقف ، ويكون سالباً عندما يتجه الانتاج منخفضاً في اتجاه الارضية أما عندما يكون الاقتصاد في حالة توازن عند أو تحت السقف فان الاستثمار سيساوي الصفر .

والواقع فان المشكلة هنا ليست هي في أن مبدأ التعجيل لا يستطيع تفسير وجود استثمار صافي موجب في اقتصاد لا ينمو وانما هي في انه من الصعب جداً ان نتخيل أي اساس قوي لتفسير وجود الاستثمار الصافي الموجب في هذا الاقتصاد، فاذا كانت قوة العمل ثابتة فان الاستثمار الصافي لن يكون مطلوباً لامداد العمال الاضافيين بسلع رأسمالية مماثلة لتلك التي تستخدم بواسطة العمال الذين يعملون فعلاً . ويظهر ذلك خاصة اذا كان الاقتصاد لا يشهد أي تطور فني بمعنى أنه لا توجد هناك طرق انتاج جديدة تتيح زيادة الانتاج عن طريق استخدام رأس مال أكثر وعمال اقل لكل وحدة من الانتاج . وكنتيجة لذلك فان وجود استثمار صافي موجب

يجب ان يتضمن امداد العامل المتوسط بمقدار اكبر من السلع الرأسمالية عما كان يقدمه من قبل ومع انه من الممكن ان تتحقق زيادة في معامل رأس المال للعمل في مثل هذه الظروف عن طريق تخفيض سعر الفائدة الا انه سيكون من الضروري ان ينخفض سعر الفائدة باستمرار حتى يكون من الممكن المحافظة على مستوى موجب من الاستثمار الصافي . ومع هذا فسيكون هناك حد على مدى انخفاض سعر الفائدة (حيث ان سعر الفائدة لا يمكن ان ينخفض الى ما تحت الصفر) . وكذلك سيكون هناك حد على رد فعل الاستثمار تجاه الانخفاض في سعر الفائدة (وكل هذه امور سنتناولها في الفصل الثامن عشر) . اما هنا فيكفي فقط ان نلاحظ انه لم يحدث انخفاض دائم ومستمر في اسعار الفائدة في الاقتصاد الواقعي الحديث ابدأ بل على العكس فان اسعار الفائدة قد تحركت في شكل يماثل شكل الدورة . وعلى هذا فان أي نموذج كلي يتضمن ان المصدر الوحيد لوجود استثمار صافي موجب هو الانخفاض المستمر في سعر الفائدة لا يوجد له أي ارتباط بالاستثمار الذي نلاحظه فعلاً .

ولكن اذا تخلينا عن افتراض عدم وجود نمو اقتصادي في الاقتصاد فانه سيكون للاستثمار دور مختلف تمام الاختلاف، وستكون هنا عدة اسباب كل منهما يفسر وجود استثمار صافي موجب وبطبيعة الحال فاننا نجد ان احدى الخصائص الاساسية في الاقتصاد المعاصر تتمثل في وجود نمو مستقر في مستوى الناتج الممكن ونمو قد لا يكون مستقراً ولكنه دائم في الناتج الفعلي . ولن تستطيع النماذج الكلية النظرية التي تحاول تبسيط الواقع الفعلي بأن تتجاهل وتحذف النمو . والتغيرات التي تصاحب النمو ان تقدم تفسيراً للاستثمار يرتبط بخصائص الاقتصاد المعاصر .

وقد يساعد النمو في مستوى الناتج الممكن والتغيرات التي تصاحبه في تفسير الاستثمار بطرق مختلفة ويأخذ مبدأ التعجيل البسيط اهمية جديدة ومزدوجة في الاقتصاد النامي **فاولا** : نجد ان الاضافات المستمرة في رأس المال بسبب وجود استثمار صافي موجب نتيجة لوجود عمل المعجل يمكن ان تؤدي الى نمو الناتج الممكن . **وثانياً** : وقد يكون هذا هو المهم ، يصبح مبدأ المعجل ليس فقط مصدراً لوجود الاستثمار الصافي الموجب وانما ايضاً مصدراً للزيادة في الاستثمار . ويسمح اثر هذه الزيادة على الطلب الكلي باستخدام الزيادة التي تنتج عن ظهور نمو في الناتج الممكن . ولقد قام بعض الاقتصاديين فعلاً ببناء نماذج اقتصادية بسيطة يظهر فيها المعجل (أ) ليساهم في تحقيق نمو الناتج الممكن ، (ب) ليضمن استخدام الفائض في الناتج الممكن الذي ادى اليه وبالتالي يحفز استثماراً جديداً ونمواً جديداً . وتعرف

هذه النماذج باسم Harrod - Domar وهما أول اقتصاديين قاما بتطوير هذه النماذج ولقد حازت هذه النماذج على الاهتمام للعديد من السنين حتى تم مؤخراً اكتشاف الطبيعة المصطنعة لهيكل هذه النماذج ومع ذلك فانه من المفيد ايراد نظرة عميقة في واحد من هذه النماذج .

نموذج هارود ـ دومار في النمو المتوازن

The «Harrod – Domar Model of Balanced Growth

ويمثل النموذج الذي سنورده هنا تعديلا بسيطا للنموذج الذي قدمه Harrod نفسه [17] ويفترض النموذج ان النمو يحدث فقط من خلال التوسع في القوى العاملة والنمو في رصيد رأس المال ، مع بقاء الاسلوب الفني ثابتاً . فاذا فرضنا للتبسيط ان الاسلوب الفني للانتاج لا يسمح بوجود أي احلال بين العمل ورأس المال في عملية الانتاج بمعنى ان كل وحدة انتاج تحتاج في انتاجها الى نسبة ثابتة من مدخلات كل من العمل ورأس المال وان أي وحدة انتاج اضافية ستحتاج الى مقدار اضافي من العمل ورأس المال بنفس النسبة . (وعلى جانب رأس المال نجد ان هذا الغرض هو نفس الغرض الذي ظهر في مبدأ المعجل) . واذا افترضنا الحالة البسيطة للمعجل تلك التي لا تظهر فيها فترات تباطؤ زمنية فان الطلب الزائد على الناتج سيؤدي الى ظهور استثمار جديد في نفس الوقت بالكميات اللازمة لتوفير رأس المال الاضافي اللازم ونفترض أيضاً ان الاستهلاك هو نسبة من الدخل مع وجود فترة تباطؤ زمنية طولها فترة واحدة وان قوة العمل تنمو بمعدل ثابت .

وما دمنا قد انتهينا من تقديم هذه الفروض ، واذا اعطينا بعض القيم العددية للعلاقات بين معدل النمو الذي نفترض ان قوة العمل تنمو به وحجم الميل الحدي

(17) ان منشورات هارود ودومار الاصلية هي :

E.S Domar: «Expansion and Employment and the Problem of cagital Accumation» A.E.R 73 (march, 1947), 38 (Dec. 1948)

ولقد تم نشر هذه المقالات ومقالات اخرى
في كتاب Domar تحت عنوان

Essays in the theory of economic Growth Oxf. Un. Press (1997), R.F. Harrod. «An Essay in Dynamic Theory «Eco. Jour. and » Towards A Dynamic Economics (1949).

ولقد تم اعادة طبع هذه الاضافات في العديد من الكتب وادت الى ظهور الكثير من المقالات ، في شكل تعليق أو نقد ومن ثم تطوير لاحق .

للاستهلاك ومعامل التعجيل والقيم المبدئية لكل من رصيد رأس المال وقوة العمل فانه يصبح من الممكن تصوير نمو ذاتي يتميز بخصائص مرغوب فيها جداً . فاذا بدأنا بمستوى للناتج الفعلي يتساوى مع الناتج الممكن وبمعدل نمو في الناتج يساوي معدل نمو قوة العمل واذا كان رصيد رأس المال المبدئي يساوي رصيد رأس المال المرغوب فيه لتحقيق مستوى الناتج المبدئي فان النمو سيظهر « على طول السقف » او بعبارة اخرى ان الناتج الفعلي سينمو بشكل متواز للنمو في الناتج الممكن ومع المحافظة على مستوى التوظف وبحيث لا يؤدي لا الى وفرة ولا الى عجز في رأس المال . ويوضح الجدول رقم هذه العمليات مع القيم العددية المحددة .

الجدول رقم 8 ـ 1

سلسلة توضيحية لنموذج Harrod–Domar

1 الفترة الزمنية t	2 قوة العمل L	3 رصيد رأس المال K	4 الطلب الكلي: الناتج الفعلي Y	5 الاستهلاك C	6 الاستثمار I	7 التوظف N	8 الناتج الممكن Yp
t − 1		95238095					
500 000 t	2000000	10000 000	000	900	100 000	500,000	1000000
525 000 t + 1	2100000	10500000	000	945	105 000	525000	1050000
551 250 t + 2	2205000	11020500	250	992	110 250	551 250	1102500
5788125 t + 3	2315250	1157625	18625	104	115 7625	5788 125	1157625
607753 t + 4	24310125	1215506	956	1093	121 551	607 773	1215306

والمعادلات الاساسية في النموذج هي

$$L_t = 1.05L_{t-1} \quad (10)$$

بمعنى ان قوة العمل تنمو بمعدل ثابت يساوي 5 % سنوياً

$$K_t \equiv K_{t-1} + I_{t-1} \quad (11)$$

حيث K_t رصيد رأس المال في أول الفترة t

I_t تمثل الاستثمار خلال الفترة

$$Y_{P_t} = \text{(the lower of)} \begin{cases} 2L_t \\ 0.5K_t \end{cases} \quad (12)$$

وتقرر المعادلة رقم (12) ان الناتج الممكن اما ان يساوي $2L_t$ أو يساوي $0.5K_t$ أيهما اقل أي يتحدد بواسطة عنصر الانتاج . الذي يكون اكثر ندرة ، مع ثبات الاسلوب الفني للانتاج .

$$C_t = 0.945\,Y_{t-1} \quad (13)$$

أي ان الاستهلاك دالة في الدخل مع وجود فترة تباطؤ زمنية لفترة واحدة .

$$I_t = 2.1(Y_t - Y_{t-1}) \quad (14)$$

أي ان الاستثمار يتحدد بدالة لاتوجد بها فترة تباطؤ ومعامل التعجيل يساوي (2.1)

$$N_t = 0.5\,Y_t \quad (15)$$

أي ان التوظف هو نسبة من حجم الناتج الكلي

$$Y_t = C_t + I_t \quad (16)$$

ويمكن للقارىء ان يتأكد من ان البيانات الواردة في كل عمود من أعمدة الجدول رقم 8 ـ 1 تتطابق تماماً مع هذه المعادلات وبالاضافة الى ذلك فان القارىء سيلاحظ ايضاً ان (N) مستوى التوظف تتساوى دائماً مع (L) مستوى قوة العمل وأن (Y) الناتج الفعلي يتساوى دائماً مع الناتج الممكن (Y_P) . (18)

ويجب ان نعترف هنا ، مع ذلك ، وقبل ان تذهب بعيداً في تحليل هذه النتيجة ، بأن النتيجة التي حصلنا عليها تتوقف فعلا على القيم العددية التي تم اختبارها بعناية سواء تلك المتصلة بنقطة البداية أو تلك التي تتصل بقيم المعاملات في المعادلات الهيكلية . فمثلاً اذا كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك هى 0.95 ، فأن

(18) ويمكن للبيانات الواردة في الجدول رقم 8 ـ 1 ان تكون متناسقة مع مجموعة اخرى من التحديدات مثل افتراض دالة استهلاك بدون فترة تباطؤ

$$C_t = 0.9Y_t \quad (13a)$$

ومعجل له فترة تباطؤ

$$I_t = 2.205(Y_{t-1} - Y_{t-2}) \quad (14a)$$

أو معجلا يرتبط فقط بالتغيرات في الاستهلاك

$$I_t = 2.333(C_t - C_{t-1}) \quad (14b)$$

ومع ذلك فان هذه النماذج المختلفة باستخدام معادلة أو اخرى من المعادلات السابقة سيكون لها نفس العجز الوارد في النموذج اعلاه .

ذلك سيؤدي الى تشويه نتائج الجدول . ومع ذلك فيجب أن تعرف أنه من الممكن الحصول على مجموعة اخرى من قيم العاملات ، وكذلك قيم للثوابت في نقطة البداية تتفق وتتناسب مع الميل الحدي المرتفع للاستهلاك لنحصل على مسار مختلف تماماً للنمو . ولكن بينما يستطيع الاقتصادي ان يفترض أي قيم يشاء للمعاملات والثوابت نجد ان الاقتصاد (أو الاشخاص الذين يضعون السياسة الاقتصادية) لايستطيعون بسهولة اعادة النظر في الاسلوب الفني للانتاج ، حجم القوى العاملة ومعدل نمو القوى العاملة من أجل أن يتفق ذلك كله مع سلوك المستهلكين .

وبالاضافة الى ذلك (ولعل هذا هو المهم . المترجم) نجد أن أي ـ تقلب عشوائي في أحد عناصر الطلب الكلي في هذا النموذج سيؤدي الى خروج الاقتصاد عن مسار نموه المتوازن ويتسبب في انخفاض الناتج بقيم متزايدة الى مستوى أقل من مستوى هذا المسار أو أن يندفع الناتج متزايداً ليخترق السقف ثم يعود متناقصاً الى مستوى أقل منه . واذا اردنا ان نذهب ابعد من هذا في تعقيد النموذج وذلك بادخال الانفاق الحكومي مثلاً أو ادخال الثابت في دالة الاستهلاك أو تعديل دالة الاستثمار لتحتوي على كل من الاستثمار التلقائي والاستثمار التابع فالنتيجة هي أنه سيكون من المستحيل الحصول على مسار النمو المتوازن بصرف النظر عن التجربة التاريخية وعن هيكل النموذج الا اذا تحقق شرط اساسي وهو أن تنمو كل هذه الثوابت بنفس المعدل الذي تنمو به قوة العمل . وبالاضافة الى ذلك فانه لايوجد هناك أي نموذج من نوع هذا النموذج قادر على ادخال التقدم الفني في الاعتبار أو ادخال امكانية وجود تغيير في معدل نمو القوى العاملة أو أي انتقال في المعادلات الهيكلية . (19)

وباختصار فانها معجزة لأن نصدق بان أي ميكانيكية بسيطة لعمل المعجل ـ المضاعف ، والتي كما رأينا تعتبر المصدر المحتمل للتغيرات والتقلبات العنيفة ، يمكن ان تتحول وتهدأ لينتج عنها نمو مستقر ومتوازن في أي اقتصاد حقيقي .

---

(19) يمكن ان يلاحظ القارىء المنتبه هنا أن جانب الطلب الكلي في هذا النموذج (المعادلات 14.13 والمعادلة 16) يتطابق مع الطلب الكلي في نموذج Hansen - Samuelson (مع ان الاخير لايوجد به جانب العرض) والواقع اذا قمنا باحلال المعادلة رقم (14 b) من الملاحظة رقم (18) يصبح للنموذج المستخدم هنا هو نفس نموذج .H.-S بافتراض ان $d_1 = 1, d_0 = 0, G = 0$ $c_0 = 0, w = 0$ وكما اوضحنا سابقاً في الملاحظة رقم (9) فانه من الممكن ان نحصل من نموذج Hansen - Samuelson على نمو متوازن اذا كانت المعاملات الثوابت السابقة تساوي الصفر بل الواقع اننا نحصل على معدلين للنمو . (ونلاحظ ان المعدل الثاني للنمو المتوازن يساوي 110 بالمائة سنوياً . وهو معدل لايتفق كثيراً مع معدل نمو القوى العاملة الذي يساوي 5 ٪ فقط) .

ولا يعني ذلك أنه نتيجة لكل هذه الصعوبات انه سيكون من المستحيل تماماً وجود نمو متوازن أي أن تنمو كل من (Y) ، Y_P في نفس الوقت ، في الاقتصاد الفعلي . بل ان ذلك يعني فقط أن النموذج البسيط لعمل المضاعف ـ المعجل لن يؤدي الى وجود مثل هذا النمو المتوازن الا في ظل ظروف وفروض استثنائية جداً . ويمكن بناء وتطوير بعض نماذج اكثر تركيباً وتعقيداً لعمل المضاعف ـ المعجل تحتوي على مجموعة مختلفة من « المثبتات » Stabilizers التي تساعد على تخفيض مدى التقلبات العنيفة التي ظهرت في النموذج الموضوع هنا . ولكن نظراً لأنه يتم التعبير عن المتغيرات في النموذج بواسطة القيم « الحقيقية » ، بمعنى أننا نستبعد أي تأثير للتغير في مستويات الاسعار على الاستهلاك أو الاستثمار ونظراً لأننا لانقوم بأي تجزئة disaggregation للقطاعات (حتى ولا بين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية) والتي يمكن ان تتغير الاسعار النسبية لكل منها وكذلك نظراً لعدم ادخال سعر الفائدة الذي يمكن ان يؤثر على بعض المتغيرات أو معدل الاجور الذي يمكن ان يتغير بالنسبة الى الاسعار نجد ان احتمال التوصل الى النمو المستقر سواء كان متوازن أو غير متوازن لايعني الكثير هنا من ناحية ومن ناحية اخرى نجد انه من الضروري ان تكون الاسعار وسعر الفائدة مرنة جداً حيث يمكن تفادي مشاكل حقيقية ناتجة عن الدور الذي يلعبه المعجل في [illegible] الاستثمار .

وللتأكد أو للمقارنة يمكن ان ترى أنه اذا كانت لدى الحكومة سياسة مالية يمكن ان تستخدمها بحرية فان الحكومة تستطيع من ناحية المبدأ ان تواجه عدم الاستقرار الذي يظهر في اقتصاد يتوقف فيه الاستثمار على صيغة ما من صيغ نموذج المعجل . ولكن يظل علينا أن نأخذ في الاعتبار ان نموذج المعجل ـ المضاعف يتضمن قوى قوية جداً لظهور عدم الاستقرار . وعلى هذا سيكون واضعو السياسة المالية في حاجة الى ان يأخذوا في الاعتبار امكانية مكافحة عدم الاستقرار الذي يمكن ان يحدث في المستقبل مقدماً وان يتخذوا اجراءات لمكافحة عدم الاستقرار الذي قد يبدو مؤقتاً وعشوائياً حتى يمكنهم الابقاء على الاقتصاد سائراً في مسار النمو المتوازن .

ولا يمكن ان يعني ذلك ان اتخاذ مثل هذه الاجراءات الموجهة مستحيلاً فقط نقول انها صعبة . وأحد الاسباب التي تجعل القيام بهذه الاجراءات غير مستحيلاً . هو أنه يبدو أن عمل المعجل في الحياة الفعلية يميل الى التلاشي بدرجة كبيرة نتيجة لوجود مختلف أنواع فترات التباطؤ الزمنية القيود الاخرى والتي اشرنا الى بعضها من قبل ـ (سنشير الى البعض الاخر في الفصل التاسع عشر) . كما يرجع هذا أيضاً

الى ان نظام الاسعار (متضمناً سعر الفائدة) يعمل (الى حد ما بشكل غير مؤكد ومتغير) على ايجاد توازن تلقائي مضاد للتقلبات وعدم الاستقرار . وسنبدأ الان في ادخال عناصر اخرى في النموذج الكينزي حتى يكون في استطاعتنا استيعاب وفهم كل هذه الامور . ولقد ظهرت هذه العناصر في نماذج الاقتصاد الكلي التي ظهرت قبل كينز . ولقد افترض الكلاسيك قدرة هذه العناصر على الوصول الى والابقاء على النمو عند مستوى التوظف الكامل بدون الحاجة الى السياسة المالية .

أسئلة للمراجعة

(1) يؤدي ادخال دالة للاستثمار التابع في النموذج الكينزي البسيط الى ظهور تغييرات هامة جداً في نتائج النموذج . فاذا افترضنا ان الاستثمار يتوقف على الدخل في شكل خطي كما يلي :

$I = b_0 + b_1 Y$ (1)

وأن

$C = c_0 + c_1(Y - I)$

$C = c_0 + c_1(Y - T)$ (2)

$T = t_0 + t_1 Y$ (3)

$Y = C + I + G$ (4)

(أ) اشرح النظرية التي يمكن أن تؤيد العلاقة رقم (١)

(ب)اشتق مضاعف الانفاق الحكومي وقارن بينه وبين المضاعف الذي يمكن الحصول عليه اذا كان الاستثمار كله تلقائياً .

(جـ)حدد شرط الاستقرار للنموذج ، وقارن بينه وبين شرط الاستقرار في حالة الاستثمار التلقائي .

(د) اشتق مضاعف الميزانية المتوازنة . هي يساوي أو اكبر من أو اصغر من الواحد ؟

(هـ)أعد العملية السابقة في (د) اذا كانت دالة الاستثمار كما يلي :

$I = b_0 + b_1(Y - T)$

ماهي النتائج التي تحصل عليها من مقارنة (د) مع (هـ) .

(و) ماهو المقصود « بتناقض الادخار » أوضح بالجبر أو بالرسم ان المعادلة رقم (١) هي مصدر هذا التناقض .

(2) تعتبر نظرية المعجل نظرية اخرى بسيطة في الاستثمار .

اشرح بعناية نظرية المعجل في الاستثمار . أوضح أهم جوانب الضعف فيها وكيف يمكن تصحيح هذه الجوانب في اطار نظرية اكثر شمولية . (لاتدخل في عمل المضاعف . المعجل) .

(3) حدد وقارن بين الحد الاعلى والحد الادنى على الاستثمار في نموذج Hansen – Samuelson ، نموذج Goodwin ونموذج Hicks .

(4) توجه بعض نظريات الاستثمار جزءاً كبيراً من اهتمامها في شرح حجم رصيد رأس المال المرغوب فيه ولكن ذلك ماهو الا جزء فقط من مشكلة نظرية الاستثمار .

(أ) ماهي العوامل التي تحدد حجم رصيد رأس المال المرغوب فيه ؟

(ب) ماهو الجزء الأخر من القضية ؟

(ج) أن نظرية المعجل البسيطة تجعل من حجم الاستثمار يساوي الفرق بين الرصيد الفعلي ، والرصيد المرغوب فيه لرأس المال اشرح .

(د) ومع ذلك بأن هذا القرض لايمكن الوصول اليه أشرح وأوضح بعض الجوانب التي لا يمكن الوصول اليها .

(هـ) أورد بعض النظريات التي تؤدي الى اضعاف هذا القرض .

(5) افترض النموذج التالي

$Y = C + I + G$ (1)

$Y = W + \Pi$ (2)

$\Pi = a_0 + a_1 Y \quad (a_0 < 0, \quad a_1 > 0)$ (3)

$C = W$ (4)

$I = b_0 + b_1 \Pi \quad (b_0 \gtrless 0, \quad 1 > b_1 > 0)$ (5)

$G = G_0$ (6)

حيث

Y = الناتج القومي = الدخل القومي

C = الاستهلاك (من قبل الذين يحصلون على أجور فقط)

Π = الدخل غير الاجري .

W = الدخل الأجري .

G = الانفاق الحكومي . .

(أ) اشرح كل معادلة .

(ب) حل النموذج جبرياً للحصول على Y .

(جـ) احسب مضاعف الانفاق الحكومي .

(د) افترض أن :

$a_0 = 0 \qquad b_0 = -8 \qquad G = 5$

$a_1 = 0.5 \qquad b_1 = 4$

أوجد قيم كل المتغيرات .

(هـ) ماهي قيمة مضاعف الانفاق الحكومي وللتأكد أحسب مرة أخرى عندما تكون $G = 6$.

(و) ماهو شرط الاستقرار في النموذج ؟ .

مراجع مختارة

J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (Harcourt, Brace, 1936). Chapters 11 and 12.
(Keynes' famous exposition of the marginal efficiency of capital and the reasons for its instability.)

A. D. Knox, "The Acceleration Principle and the Theory of Investment: A Survey," *Economica*, 19 (August 1952) 269–297, reprinted in E. Shapiro (ed.), *Macroeconomics: Selected Readings*, (Harcourt, Brace and World, 1970), pp. 49–74.
(A review of fifty years analysis of the acceleration principle.)

P. A. Samuelson, "Interaction between the Multiplier Analysis and the Principle of Acceleration," *Review of Economic Statistics*, 21 (May 1939) 75–158, reprinted in J. Lindauer (ed.), *Macroeconomic Readings* (Free Press, 1968), pp. 153–175, and in M. G. Mueller (ed.), *Readings in Macroeconomics* (Holt, Rinehart, and Winston, 2nd ed. 1971), pp. 259–264.
(The introduction of the multiplier-accelerator model.)

R. Goodwin, "The Non-linear Accelerator and the Persistence of Business Cycles," *Econometrica*, 91 (January 1951) pp. 1–17; and J. R. Hicks, *A Contribution to the Theory of the Trade Cycle* (Oxford University Press, 1950).
(Two sophisticated applications of multiplier and accelerator to explain business cycles.)

R. F. Harrod, "An Essay in Dynamic Theory," *Economic Journal*, 49 (March 1939), 14–33; and E. D. Domar, "Capital Expansion, Rate of Growth and Employment," *Econometrica*, 14 (April 1946), 137–147, both reprinted in J. E. Stiglitz and H. Uzawa (eds.), *Readings in the Modern Theory of Economic Growth* (M.I.T. Press, 1969), pp. 14–44.
(The original statements of the Harrod and Domar Models.)

PART IV الجزء الرابع

الصيغة الكينزية ـ الكلاسيكية المركبة

THE KEYNESIAN-CLASSICAL SYNTHESIS

الفصل التاسع

9

النظرية الكينزية في سعر الفائدة

Keynesian Theory of Interest

أشرنا من قبل الى أن نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة تشكل تركيباً من العناصر الكينزية والكلاسيكية . وتساهم النظرية الكينزية في هذا التركيب بالعناصر التالية :

(أ) التمييز بين الناتج الفعلي والناتج الممكن .
(ب) استخدام الطلب الكلي كمفهوم لشرح الناتج الفعلي .
(جـ) ان دالة الاستهلاك تحدد الجزء الاكبر من الطلب الكلي .

ويتم في التركيب تزاوج هذه العناصر ـ بشكل او بآخر ـ الى نظريات بسعر الفائدة . الاستثمار ، النقود ، نظرية تحديد الاجور والاسعار والتي تشتق جزئياً او كلياً من الافكار الكلاسيكية .

ولقد قام كينز نفسه ببناء هذا التركيب مستخدماً أفكاراً كاملة من التحليل الكلاسيكي بعضها لم يجري عليه أي تغيير . في حين قام بتعديل البعض الأخر تعديلاً أساسياً . وسنناقش في هذا الفصل احد عناصر النظرية الكلاسيكية ـ وهو نظرية سعر الفائدة التي رأى كينز انها في حاجة الى تعديلات أساسية قبل ادخالها في نموذج كامل للاقتصاد الكلي . ونعرضها كما عرضها كينز نفسه تقريباً ثم نعرضها مرة أخرى ولكن في اطار تفسير حديث.وسيتم ادماج هذه النظرية وذلك مع العناصر الكينزية الاخرى في التركيب الكلاسيكي في شكل صيغة كينزية معاصرة وذلك في الفصل العاشر . أما الفصل الثاني عشر فسيحتوي على صيغة اكثر كلاسيكية لنفس التركيب .

وسنرى اولاً الآن ان مجرد ادخال دالة الاستهلاك الى النموذج الكلاسكي يؤدي الى تغيير طبيعة النموذج والنتائج التي نحصل عليها تغييراً طفيفاً في الواقع .

اضافة دالة الاستهلاك الى النموذج الكلاسيكي

ADDING THE CONSUMPTION FUNCTION TO THE CLASSICAL MODEL

استطعنا في نهاية الفصل الخامس ان نلخص النموذج الكلاسيكي في شكل ثمانية معادلات آنية كما يلي :

(1) (علاقة الانتاج ـ التوظف) . $Y = F(N)$

(2) دالة الطلب على العمل . $N = N\left(\frac{W}{P}\right)$

(3) دالة عرض العمل . $L = L\left(\frac{W}{P}\right)$

(4) شرط التوازن في سوق العمل $N = L$

(5) شرط التوازن في سوق النقود . $M = mPY$

(6) دالة الادخار . $S = S(i)$

(7) دالة الاستثمار . $I = I(i)$

(8) شرط التوازن في سوق السلع . $S = I$

ويمكن أن نضيف الان الى هذا النظام من المعادلات . دالة الاستهلاك الكينزية التالية :

(9) دالة الاستهلاك $C = C(Y)$

مع تحديد أن

$$0 < \frac{dC}{dY} < 1.$$

وهذا يضيف متغيراً جديداً ومعادلة جديدة . ومن الواضح ان المعادلات من (1) الى (4) مازالت تحدد لنا الناتج (Y) والان وباستخدام المعادلة (9) نستطيع أن نحدد (C) الاستهلاك مع بقاء كل المتغيرات الاخرى بدون أن تتأثر بذلك التغيير . او بعبارة اخرى انه لم يتغير اي شيء جوهري في النموذج عند اضافة دالة الاستهلاك .

ولكن مع ذلك فان هذا التقرير يعتبر **مبسطاً للغاية** . ان النظرية الكلاسيكية تحتوي في الواقع نظرية مخبأة (وغير جيدة أيضاً) حول تحديد الاستهلاك الكلي ، وهي المعادلة رقم (6) .

$$S = S(i)$$

فاذا تم تحديد الناتج (Y) من خلال المعادلات من (1) الى (4) واذا استقطعنا تحديد (S) باستخدام المعادلات من (6) الى (8) نكون بذلك قد استطعنا تحديد الاستهلاك (C) فعلاً بواسطة النموذج الكلاسيكي، وعلى هذا فان اضافة المعادلة رقم (9) يكون اما اضافة شيء لايعطينا فائدة او متعارض مع بقية النظام . واذا استخدمنا المعادلة التالية بدلاً من المعادلة (6)

$$S = S(Y, i) \qquad (6a)$$

مع تحديد أن

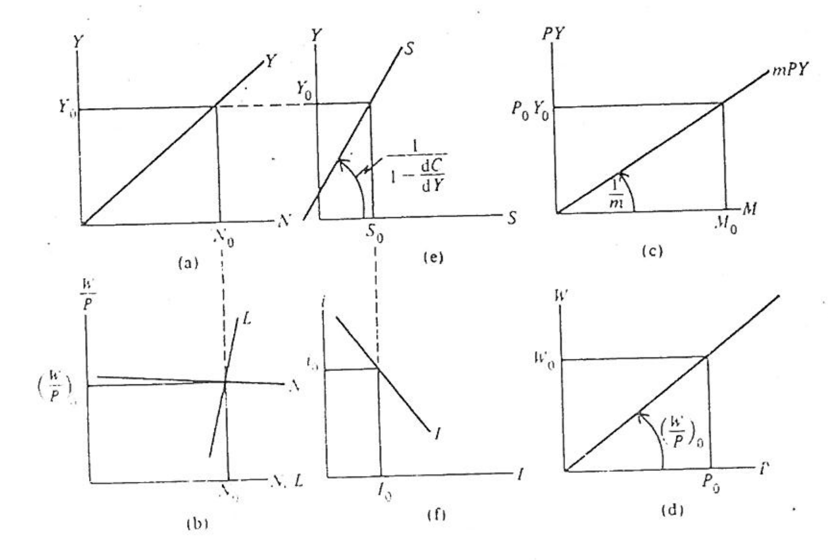
$$0 < \partial S/\partial Y < 1. \partial S/\partial i \geq 0$$

فاننا بذلك لانكون قد اضفنا متغيراً جديداً ولا اضفنا معادلة جديدة واذا افترضنا أن $\partial S/\partial i = 0$. فان ذلك يجعل الادخار يتوقف فقط على الدخل ، وهذا هو الشكل الكينزي البحت . اما اذا افترضنا أن $\partial S/\partial i > 0$ فان ذلك يجعل الادخار يتوقف على كل من الدخل وسعر الفائدة. فاذا كانت (Y) تتحدد من خلال المعادلات من (1) الى (4) فان المعادلة رقم (6a) تقوم مع المعادلات (7) ، (8) بتحديد المتغيرات I, S, i وتحدد (C) ضمنياً ايضاً) .

وعلى هذا فان الفرق الحاصل نتيجة لادخال دالة الاستهلاك في النموذج لا يؤدي الى أي نتيجة هامة . حيث أن باقي النموذج يتطلب أن يتحدد المستوى التوازني للناتج عند المستوى Y_P ـ (وهو يرتبط بالحل من المعادلات (1) الى (4) وباضافة المعادلة رقم (5) يتحدد المستوى العام للاسعار . أو بعبارة اخرى لم يتغير أي شيء في النموذج على الاقل مادام اهتمامنا محصور في الحل التوازني .

ويمكن توضيح الحل التوازني للنموذج باستخدام الرسم وذلك مع اضافة دالة الادخار الكينزية كما هو موضح في الشكل رقم 9 ـ 1 .

ونفترض هنا أن $\partial S/\partial i = 0$. للتبسيط من ناحية ولأنه ليس من الواضح ـ حتى على أساس النظرية الكلاسيكية ـ ماذا كان ميل منحنى دالة الادخار كدالة في سعر الفائدة سيكون موجباً أو سالباً . (وبالاضافة الى ذلك لايوجد اي برهان عملي يدعم كون الميل موجباً او كونه سالباً) .



الشكل رقم ٩ ـ 1

والاجزاء a, b, c, d من الرسم هي نفسها الاجزاء التي ظهرت في النموذج الكلاسيكي (الشكل 7 ـ 4) ولكنه تم أدماج الحل لكل من الادخار والاستثمار وسعر الفائدة في النموذج الان . ويوضح الجزءان e ، f حقيقة أن الناتج اما أن يباع في شكل سلع استهلاك او في شكل سلع استثمار .

ويوضح الجزء (e) من الرسم مقدار مايمكن ادخاره (وبالتالي مقدار مايمكن استهلاكه) عند كل مستوى من مستويات الدخل . وهذا ماهو الا دالة الادخار الكينزية بكل بساطة فقط مع تغيير المحاور (المحور الافقي يصبح عمودياً والمحور العمودي يصبح افقياً) . وفي حالة التوازن يجب ان يتساوى الجزء من الناتج الذي لم يستهلك اي الذي تم ادخاره مع الاستثمار . وفي حين يوضح الجزء (f) من الرسم مستوى سعر الفائدة الذي يجب ان يتحقق حتى يتساوى الادخار مع الاستثمار . ويمكن لنا ان نستمر في النظر الى الادخار كطلب على الاسهم والسندات (الجديدة) والى الاستثمار كعرض للاسهم والسندات (الجديدة) والى سعر السند (سعر الفائدة) في شكل السعر الذي يوازن فيما بينها . (واذا كنا نعتقد بأن الادخار يتوقف ايضاً على سعر الفائدة فان ذلك سيؤدي الى تعديل بسيط في النتائج . ولكن لايمكن تصوير ذلك في مجال من اتجاهين فقط) .

دفاع الكلاسيك المزدوج ضد البطالة مازال قائماً

The Classical Double Defense Against Unemployment Remains

تظل نتائج النموذج الكلاسيكي الرئيسية صحيحة حتى بعد ادخال دالة الاستهلاك الكينزية الى النموذج ، طالما كانت الاجور والاسعار ، وسعر الفائدة مرنة مرونة كاملة . وتؤدي التغيرات في المعروض من النقود (M) الى تغيرات في الاجور $(\bar{W})$ والاسعار فقط . وتؤدي التغيرات في عرض العمل او في دالة الانتاج الى تغييرات في كل المتغيرات بما فيها سعر الفائدة الآن . (وهذا هو الاختلاف الاساس الوحيد عن النموذج الكلاسيكي) . ويمكن للقارئ ان يتأكد من هذه النتائج باستخدام الرسم . كما يمكن للقارىء ايضاً التوصل الى معرفة اثار التغير في جدول الاستثمار والتي تركز في الاجل القصير على تغيير سعر الفائدة حول تقسيم او توزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار . فعندما تحدث زيادة في الطلب الاستثماري فان ذلك يؤدي في نفس الوقت الى زيادة المعروض من السندات الجديدة . ولكن حيث ان الادخار ـ وبالتالي الطلب على السندات الجديدة ـ لم يتغير ، فان سعر الفائدة يجب ان يرتفع الى الحد الذي يختفي معه الطلب الاستثماري الزائد . وكذلك نجد ان التغير في الادخار يؤدي الى تغيير هيكل الناتج النهائي ولكنه لن يؤدي الى تغيير مستوى الناتج النهائي . فعندما تحدث زيادة في الادخار (نقص الاستهلاك) فان ذلك يعني زيادة في الطلب على السندات الجديدة . وحيث ان الاستثمار ـ وبالتالي عرض السندات الجديدة . لم يتغير فان ذلك يؤدي الى رفع اسعار السندات (اي انخفاض سعر الفائدة) . حتى يزداد الاستثمار بنفس المقدار الذي انخفض به الاستهلاك . او بعبارة اخرى نجد انه طالما كانت الافتراضات الكلاسيكية الاخرى قائمة فان الناتج سيكون دائماً عن مستوى التوظف الكامل ـ **اي التوازن .**

ولن تتغير هذه النتيجة اذا قمنا باجراء تغيير أخر على النموذج الكلاسيكي ـ هذا التغيير رغم أنه ليس كينزياً صرفاً الا انه لايتعارض مع الافكار الكينزية ـ وهو ادخال مبدأ التعجيل . فاذا افترضنا ان المعادلة رقم (7) تم احلالها بالمعادلة التالية :

$$I = I(i, \Delta Y) \qquad (7a)$$

حيث

$$\frac{\partial I}{\partial i} < 0 \quad \text{and} \quad \frac{\partial I}{\partial \Delta Y} > 0$$

وليس لهذا التغيير أي تأثير على الحل التوازني للنموذج . ويرجع ذلك الى أنه في حالة التوازن فان $\Delta Y = 0$ بالتعريف وفي أحسن الحالات فان ذلك يمكن أن يقدم شيئاً الى طبيعة التعديلات غير التوازنية في الاقتصاد (1).

ويظل للنموذج الكلاسيكي – على الرغم من توسيعه ليشمل دالة الاستهلاك الكينزية او حتى ليشمل المعجل – نفس الحل التوازني ، اي التوازن عند مستوى التوظف الكامل دائماً . ويرجع ذلك الى أن النموذج مازال يحتوي على قوتين اساسيتين تدفعان الاقتصاد نحو التوظف الكامل والقوة الاولى او « خط الدفاع الاول » ضد البطالة هي مرونة الاسعار وسعر الفائدة . وتظهر القوة الثانية أو « خط الدفاع الثاني » اذا فشلت القوة الاولى ، وذلك لأي سبب كان . فاذا حدث لسببٍ ما أن سعر الفائدة لم ينخفض او ينخفض ببطء شديد او ينخفض بدرجة غير كافية ، فان ذلك سيعني انخفاض مؤقت في الطلب الكلي ، وبالتالي في الطلب على العمل ومن ثم في مستوى التوظف . ولكن طالما كان معدل الاجور مرناً في اتجاه الانخفاض وينخفض اذا كانت هناك بطالة فسيظهر في هذه الحالة تأثير القوة الثانية . فاذا انخفضت الاجور فستنخفض الاسعار ايضاً . ومع ثبات الرصيد النقدي ، فستظهر الارصدة النقدية العاطلة . فاذا استخدمت الارصدة العاطلة لشراء السلع والخدمات الزائدة (وذلك كما تتضمن بعض مناقشات النظرية الكمية) فيؤدي ذلك الى زيادة الطلب الكلي . أما اذا استخدمت الارصدة العاطلة لشراء السندات ، فان ذلك يؤدي الى تخفيض سعر الفائدة مما يؤدي الى زيادة الطلب الاستثماري (ومن

(1) اذا افترضنا وجود نمو مستقر ومستمر في القوى العاملة و / أو اتجاه مستقر في التقدم الفني والتكنولوجي مما يسمح بوجود نمو مستقر ومستمر في الناتج . فان ذلك سيؤدي الى خلق استثمار بواسطة شكل ، من مبدأ التعجيل . ويمكن تطوير نماذج تقوم على اساس الدفاع الكلاسيكي ضد البطالة من خلال ضرورة وجود مرونة في الاسعار واسعار الفائدة للمحافظة على التوظف الكامل المستمر للعمل ورأس المال وذلك في ضوء وجود نمو اقتصادي وتتضمن مثل هذه النماذج – مع ذلك – علاقات معقدة جداً بالمقارنة بعلاقة الاستثمار – الناتج التي استخدمت في نماذج (هارود – (ومار) المضاعف – المعجل البسيطة – والتي يطلق عليها غالباً نماذج الكلاسيكية – الحديثة في النمو الاقتصادي

New–Classical Growth Models;Solow: A Contribution to the Theory of Economic Growth» Owa. Jor. of Eco.

انظر

(Teb. 1950). J. Tobin: A Dynamic AggregatiVe Model» Jor. Pol:-Eco. (April) 1955. and «Money and Economic Growth» Econometrica 1965).

وقد تم طبع هذه المقالات وغيرها في كتاب J.E.Stigirts and H. Uzawa : Reqdings in Modern Theory of Economic Growth.

المكن زيادة الاستهلاك) وستعمل واحدة او أخرى من هذه القوى في الاقتصاد طالما كانت هناك بطالة في الاقتصاد ، في اتجاه ازالة هذه البطالة والتخلص منها .

وعلى هذا فانه من الواضح الآن ان اضافة دالة الاستهلاك الى النموذج الكلاسيكي لن تؤدي بحد ذاتها الى تغيير النتائج الكلاسيكية . ان النتائج الكلاسيكية تتغير فقط اذا فشلت واحدة او كل من القوتين أو خطى الدفاع ضد البطالة . أو بعبارة أخرى اذا وجدت أسباب تؤدي الى تعطيل عمل سعر الفائدة أي تجعله لاينخفض تلقائياً لتحقيق التوازن بين الاستثمار والادخار عند مستوى التوظف الكامل . أو / واذا وجدت أسباب تمنع معدل الاجور من الانخفاض الى أي مدى ضروري للمحافظة على مستوى التوظف الكامل . ولم يرى الكلاسيكيون – مع ذلك – أي سبب يجعل من الممكن افتراض فشل أي واحد من هذين الدفاعين . وبالتالي لم يتساءلوا ماذا يجب عمله اذا فشلوا فعلاً في ذلك . ولكننا نستطيع الآن ان نتساءل .

وماذا اذا فشل الدفاع المزدوج ؟ If The Double Defense Fails?

ولنفترض الآن ، حتى ولو لبرهة ، أن واحداً من خطى الدفاع أو كلاهما قد فشل حتى ولو مؤقتاً في القضاء على البطالة . ولنفترض انه في مواجهة ارتفاع في الميل نحو الادخار او انخفاض في الاستثمار ، فان سعر الفائدة لم ينخفض بالدرجة الكافية للمحافظة على مستوى ثابت من الاستهلاك زائداً الاستثمار (أي على مستوى ثابت من الطلب الكلي) . في هذه الحالة ، فأن الناتج سينخفض بالتأكيد ، بمقدار العجز في الطلب الكلي . وسيعنى ذلك مقداراً ما من البطالة ، ولنفترض الآن أن معدلات الأجور لم تنخفض بسرعة كرد فعل على وجود البطالة . والسؤال هو ماذا سيحدث الان ؟ .

من الواضح أن المضاعف سيبدأ عمله في الحال . فسيؤدي الانخفاض الاول في التوظف والدخل الى انخفاض في الطلب الاستهلاكي ، ويؤدي هذا الى تخفيض جديد في مستوى التوظف ولنفترض أننا سمحنا أيضاً للمعجل بان يعمل في النموذج . ونحن نعلم الآن أن المعجل لا يلعب أي دور في حالة التوازن ، اي عندما يكون الناتج الفعلي (Y) مساوياً للناتج الممكن Y_P . ولكن اذا بدأت (Y) في الانخفاض ، فسيقوى هذا الانخفاض ويتسع نتيجة للانخفاض في (I) الاستثمار ، والذي يتحدد

فقط بالحد الادنى السالب على الاستثمار الصافي او الحد الادنى الذي يساوي الصفر على الاستثمار الاجمالي .

وترتبط أحد التطبيقات الهامة لمبدأ المعجل في الأجل القصير بالاستثمار في المخزون . فاذا انخفض الطلب النهائي ـ حتى ولو بصورة مؤقته ـ فان البائعين الذين يحاولون المحافظة على المخزون من المواد وقطع الغيار والسلع النهائية في شكل نسبة من مبيعاتهم او انتاجهم ، سيجدون انهم في حاجة الى مقدار أقل من المخزون . وقد يحاولون تخفيض المخزون عن طريق تخفيض المشتريات او تخفيض معدلات الانتاج الجارية . (وهذا هو أحد الاشكال السهلة التي تجعل من الاستثمار الصافي مقداراً سالباً) . ولكن تخفيض المشتريات فقط سيؤدي الى تخفيض مبيعات المنشآت الاخرى التي ستخفض من الانتاج ، والذي بدوره يؤدي الى تخفيض مستوى التوظف وبالتالي دخل العمل (والمسالكين ايضاً) ومن ثم تخفيض مبيعات السلع الاستهلاكية .

وتصبح هذه العملية المتفاعلة والمستمرة ذاتياً نتيجة لتخفيض المخزون اكثر خطورة اذا لم يكن الانخفاض الأول الذي حدث في الطلب الكلي متوقعاً من قبل البائعين . وتظهر خطورة هذه العمليات اكثر اذا كان الانخفاض الاول في الطلب الكلي قد أدى (وبسبب وجود فترات التباطؤ الزمنية في قرارات الانتاج) الى ظهور زيادة غير مخططه في المخزون في الوقت الذي كانوا سيقومون فيه بتخفيض المخزون مما يؤدي الى ظهور عمليات حلزونية في الاتجاه نحو الاسفل . (وتعتبر العمليات الحلزونية في الاتجاه نحو الاسفل في الانتاج والتي تبنى على أساس الرغبة في تعديل المخزون للانتاج والمبيعات احدى الاجزاء الرئيسية في مرحلة الكساد في الدورة الاقتصادية) .

ويمكن أن تتوسع هذه العمليات من الكساد ويطول أمدها ، وذلك من خلال تأثيرها في الكشف عن (أو ايجاد) مواقف « السيولة » الضعيفة لبعض او لكثير من المنشآت والمشروعات والتي قد ربطت نفسها بمدفوعات في المستقبل وتجد الآن انه من الصعب الوفاء بهذه الالتزامات . ويؤدي هذا الى الافلاس ، وفقدان الثقة ، وبالتالي الى تخفيض تال في الاستهلاك والاستثمار . واذا أثرت أزمة السيولة على البنوك أيضاً ، وكما تفعل احياناً (وكما فعلت كثيراً في الماضي وقبل التعديلات الهيكلية والقانونية التي حدثت في الثلاثينات) فان ذلك يمكن أن يؤدي الى تخفيض الرصيد النقدي ، أي يؤدي الى وجود أسباب اخرى للانكماش وذلك طبقاً للنموذج الكلاسيكي .

وعلى هذا ـ وفي فترات عدم التوازن على الأقل ـ فاذا فشلت المصححات الكلاسيكية classical correcyives ، او حتى اذا كانت هذه المصححات تعمل ، فاننا نجد أن النموذج الكلاسيكي المعدل بواسطة ادخال المضاعف والمعجل سيؤدي الى ظهور نتائج تتماثل مع النتائج التي نحصل عليها بواسطة النموذج الكينزي البسيط. اي ان اي خلل او نقص صغير في الطلب الكلي يؤدي الى حدوث نقص أكبر . او بعبارة أخرى فان العبء الذي سيقع على عاتق المصححات التلقائية في النموذج الكلاسيكي (وهي مرونة سعر الفائدة ومرونة معدلات الأجور) سيكون اكبر بكثير مما تصوره الكلاسيكيون ، والذين كانوا يفكرون ضمن اطار تغييرات طفيفة ومؤقتة ولم يكونوا يفكرون ضمن اطار تغيرات **تراكمية** تبتعد باستمرار عن المستوى التوازني . والاكثر من هذا فانه من المحتمل جداً ان تبرهن هذه المصححات ـ ولفترة طويلة نسبياً على عدم قدرتها على استعادة التوازن مرة اخرى .

ولكننا لن نستمر كثيراً في الحديث حول هذا السؤال . فلقد أوضح كينز نفسه أنه توجد هناك أسباب تؤدي الى عدم عمل خطوط الدفاع بالشكل الذي افترضه الكلاسيكيون ، بصرف النظر عن طول الفترة التي تتاح امامها لتقوم بدورها في التصحيح وقام كينز بتعديل النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة تعديلاً جوهرياً ، موضحاً في نفس الوقت أن سعر الفائدة لن ينخفض بما فيه الكفاية لتصحيح فجوة الادخار ـ الاستثمار . كما أشار كينز الى أنه لم يكن صحيحاً عملياً افتراض المرونة الكاملة والآنية لانخفاض الأجور في حالة ظهور بطالة. وسنتناول فيما بقى من هذا الفصل التعديلات التي اقترحها كينز على نظرية سعر الفائدة الكلاسيكية . ونتناول في الفصل القادم النتائج التي تترتب على هذه التعديلات وعلى الفرض القائل بأن : معدلات الأجور ليست مرنة مرونة كاملة .

نظرية الطاب على النقود المرن بالنسبة لسعر الفائدة

AN INTEREST-ELASTIC DEMAND FOR MONEY

نتناول الآن تعديلاً أساسياً اجراه كينز على التحليل الكلاسيكي ، ولقد تمثل هذا التعديل في ادخال مفهوم تفضيل السيولة **liquidity preference**- واعتبر كينز هذا التعديل خروجاً على الافكار الكلاسيكية تماماً كما اعتبر كل من اتجاهه الى اعتبار الطلب الكلي المحدد الرئيسي للناتج القومي والدخل القومي ، خروجاً على الافكار الكلاسيكية . أو كما اعتبر كينز اختراعه الخاص بدالة الاستهلاك

كمحدد رئيس للانفاق الاستهلاكي ايضاً خروجاً على التفكير الكلاسيكي . ويعني مفهوم تفضيل السيولة ، بأن الطلب على النقود يتوقف ـ ضمن اشياء اخرى ـ على سعر الفائدة ولقد ناقش كينز بصورة اساسية بان الطلب على النقود يرتبط بسعر الفائدة بعلاقة عكسية ؛ أي كلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض الطلب على النقود والعكس صحيح .

وليس من الصعب علينا ان نستوعب لماذا وكيف يؤدي اعتماد الطلب على النقود على سعر الفائدة الى اضعاف فعالية «خط الدفاع الاول» الكلاسيكي ضدالانخفاض في الطلب الكلي . فطبقاً للنظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة فأن أي زيادة في الاقتصاد والتوفير (أي الادخار) أو أي نقص في الاستثمار سيؤدي وبصورة طبيعية الى تخفيض سعر الفائدة ، الأول عن طريق رفع الطلب على السندات والثاني بواسطة تخفيض عرض السندات . ويؤدي كل منهما الى رفع أسعار السندات او بعبارة أخرى الى تخفيض سعر الفائدة وطبقاً للنظرية الكلاسيكية يؤدي انخفاض سعر الفائدة الى زيادة الاستثمار وربما يؤدي الى زيادة الادخار (أو زيادة الاستهلاك) ، وبالتالي يؤدي الى تعديل الاتجاه الاول في الطلب الكلي ناحية الانخفاض .

ولكن اذا كان تقرير كينز بأن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة عكسية بسعر الفائدة صحيحاً ، فان أي انخفاض في سعر الفائدة سيؤدي الى زيادة طلب الجمهور على النقود . او بعبارة اخرى يؤدي هذا الى أن يقوم بعض الذين يحوزون على الثروة الى احلال النقود محل مايملكونه الان أو ما سيملكونه في المستقبل من سندات . ويؤدي بيعهم للسندات التي يحتفظون بها فعلاً ـ أو عدم شرائهم لسندات جديدة عن طريق مدخراتهم ـ الى وضع حد على الانخفاض في سعر الفائدة ، أو حتى الى توقف الانخفاض اذا وصل سعر الفائدة الى نقطة معينة . ويؤدي هذا الى تقوية « خط الدفاع ـ الاول » التلقائي . ويتضمن الاتجاه الكينزي الحديث ـ مثلما تضمنت نظرية Wicksell من قبل : التكامل بين نظرية النقود ونظرية سعر الفائدة . ولقد ذهب تحليل كينز للطلب على النقود على الرغم من أنه غير كامل في بعض جوانبه ـ الى أبعد مما ذهبت اليه النظرية الكلاسيكية البسيطة عن دور النقود في الاقتصاد . ولقد نظر كينز ـ ولاول مرة ـ بجدية الى الاحتفاظ بالنقود ليس فقط **كوسيط للتبادل** Medium of exchange ولكن أيضاً كأصل من الاصول Asset .

ولقد اوضحنا في الفصل الرابع الى أنه من الممكن اعادة صياغة « النظرية الكمية في النقود » والتي تم صياغتها باستخدام مفهوم « سرعة الدوران » لتصبح نظرية في الطلب على الارصدة النقدية . وتقرر هذه النظرية بأن النقود تطلب للاستعمال كوسيط للتبادل ، وأن كمية هذا « الطلب على النقود لاغراض التبادل » تتوقف بصورة مستقرة على مستوى القيمة النقدية للناتج او الدخل . ولقد قبل كينز هذا النوع من الطلب على النقود **كأحد** عناصر نظرية في « تفضيل السيولة » . ولكن كينز خرج عن النظرية الكمية بالتأكيد على وجود نوعين آخرين على الأقل من الطلب على النقود وأحدهما هو « الطلب على النقود لاغراض الاحتياط » precautionary demand والآخر هو الطلب على النقود لاغراض المضاربة Speculative demand وكل من هذين النوعين من الطلب على النقود هو طلب على النقود كأصل من الاصول وليس كوسيط للتبادل .

ولقد نظرت النظرية الكلاسيكية في النقود الى الفرد على أنه يقوم « بالتبادل » الجاري بصورة أساسية . بمعنى انه يقوم ببيع خدماته الانتاجية للحصول على أيراد في شكل نقود . ثم يقوم باستخدام هذه النقود . خلال الفترة حتى حصوله على ايراد جديد . لشراء السلع والخدمات التي يحتاج اليها . وهذا اتجاه سليم للنظر الى دور النقود . ولكن من الصحيح أيضاً ـ بل ومن الضروري ـ أن ننظر الى الفرد على أنه مدخر ايضاً ، ولانه قد قام بالادخار في الماضي على أنه **يحتفظ بالثروة الجارية** . واذا فعلنا ذلك فسيتضح لنا أن من بين مايمكن ان يفعله بدخله الذي يحصل عليه في شكل نقود هو أن يدخر جزءاً منه . أي يقوم بتحقيق اضافة جديدة الى ثروته . ولا يتضمن ذلك ، حتى الآن . أي طلب على النقود كأصل من الاصول . ونظراً لان النقود لاتعطي أي عائد ، في حين تقوم السندات بخلق دخل جديد . فقد افترضت النظرية الكلاسيكية سيادة السندات على النقود كشكل من اشكال الثروة . واذا كان هذا صحيحاً فانه من السهل على اصحاب النظرية الكمية الكلاسيك ان يأخذوا في الاعتبار عملية الادخار بالقول بأن النقود ـ كوسيط للتبادل ـ تقوم بالوساطة في تحقيق نوعاً آخر من التبادل . وهنا نجد أن النقود لاتستخدم فقط (بدلاً من المقايضة) في شراء وبيع الخدمات الانتاجية من المستهلكين الى رجال الاعمال ، أو في بيع وشراء السلع الوسيطة بين وحدات قطاع الاعمال أو في بيع وشراء الناتج النهائي ، وانما تستخدم أيضاً في بيع الاوراق المالية التي تصدرها وحدات قطاع الاعمال للحصول على نقود بغرض تمويل انفاقهم الاستثماري . (وتستخدم مرة أخرى كوسيط للتبادل بين مالكي الثروة عندما يعاد بيع الاوراق المالية فيما بينهم ، عندما لاتتفق تفضيلاتهم بين انواع الاوراق المالية) .

وبهذه الطريقة فان الطلب على النقود مازال طلباً « لاغراض التبادل » كوسيط للتبادل . ويمكن أن نستمر في الافتراض أن الرصيد النقدي لكل متبادل سيكون مساوياً للصفر عند نقطة زمنية معينة (وهي النقطة الدنيا في « دورة التبادل) . ولقد رفض كينز هذا الافتراض فاتحاً بذلك الباب واسعاً امام اعتبار النقود كأصل من الأصول او كجزء من ثروة الافراد .

ولقد أشرنا ، في الفصل الثاني عندما كنا نقوم بحساب ثروة الافراد الى أنه يمكن تقسيم أصول الافراد الى : (أ) النقود (ب) مجموعة كبيرة من مختلف الاوراق المالية ، والتي تمثل ديون قطاع الاعمال ، الحكومة المؤسسات المالية ، بالاضافة الى (جـ) بعض السلع الاستهلاكية المعمرة (٤) ولكن لاحظنا أنه ومع ذلك ، ليس من الممكن دائماً ايجاد خط فاصل بين النقود ومن الاوراق المالية . حيث ان تعريف النقود يتضمن غالباً : النقود الحكومية والودائع تحت الطلب . حيث يمثل هذين النوعين الشكل الذي يستعمل عادةً « كوسيلة للدفع » . ولكن يتم احياناً توسيع تعريف النقود ليشمل أيضاً بعض المتطلبات قبل الوسطاء الماليين . مثل الودائع طويلة الأجل والودائع الادخارية او حتى ليشمل سندات الادخار ـ و ـ القروض . وعندما عالجنا النظرية الكمية في النقود كشرح او كاجابة لسؤال **لماذا** يحتفظ الافراد بالنقود . كنا نعني بوضوح بالنقود كوسيط للتبادل اي النقود الحكومية والودائع تحت الطلب فقط . فاذا كان هذا هو تعريف النقود فان الودائع طويلة الأجل والودائع الادخارية وماشابهها يجب ان تظل ضمن مفهوم الاوراق المالية . وسنستمر في اعتبار النقود ، النقود بالمعنى ـ الضيق فقط العملة والودائع الجارية او تحت الطلب ، والتي عادة يرمز لها بالرمز (M) .

وعندما ناقشنا النظرية الكلاسيكية في الاستثمار والادخار افترضنا ـ للتبسيط ـ وجود نوع واحد من الاوراق المالية المصدرة لتمويل الاستثمار والذي اطلقنا عليه اسم السند ـ وتباع السندات مباشرة بواسطة المستثمرين الى المدخرين . وعندما كنا نتحدث عن « الودائع تحت الطلب » كجزء من المعروض النقدي ، فاننا كنا نفترض ـ ضمنياً ومرحلياً ـ وجود نوع واحد من الوسطاء الماليين وهو البنوك التجارية . وتقوم هذه البنوك باصدار القروض في شكل الودائع الجارية (أي النقود) والتي تستخدمها لشراء السندات المصدرة بواسطة رجال الاعمال والتي لم يتم شراؤها مباشرة بواسطة المدخرين . وسنتحفظ بكل هذه الفروض ـ حتى الفصل العشرين ،

(٤) تظهر النقود كأصل من أصول أي مشروع من أي نوع .

اي بأن السندات هي الشكل الوحيد للاوراق المالية ، وان البنوك التجارية هي الوسيط المالي الوحيد . وعلى هذا فاننا نجمع في كل واحد ـ هو مفهوم السند ـ كل شيء من الودائع لأجل والودائع الادخارية ، وأسهم القروض حقوق صناديق الضمان ، وكل انواع القروض ، والكمبيالات . السندات الاسهم . وعلى الرغم من أن هذا يبعدنا كثيراً عن الواقع الا انه يسهل كثيراً ايضاً في عملية التنظير التي نقوم بها وسنجد عندما نتناول في الفصلين العشرين والحادي والعشرين ، نموذجاً يتضمن انواعاً عديدة من الاوراق المالية ان النموذج البسيط الذي يحتوي على نوع واحد من الاصول المالية بجانب النقود يستطيع مع ذلك أن يستوعب الجوانب الرئيسية لدور كل من النقود والاوراق المالية .

ونستمر ايضاً في افتراض ـ وذلك للابقاء على الامور بسيطة ـ ان الانتاج يتحقق كله في قطاع الاعمال . ويتضمن ذلك ان المستهلكين لا يملكون بيوتاً للسكن او سلعاً معمرة حيث يقومون باستئجار خدمات المنازل والسلع المعمرة من قطاع الاعمال . وفي هذا العالم المبسط فان ثروة المستهلكين تتكون فقط من النقود والاوراق المالية .

الطلب على النقود لاغراض الاحتياط

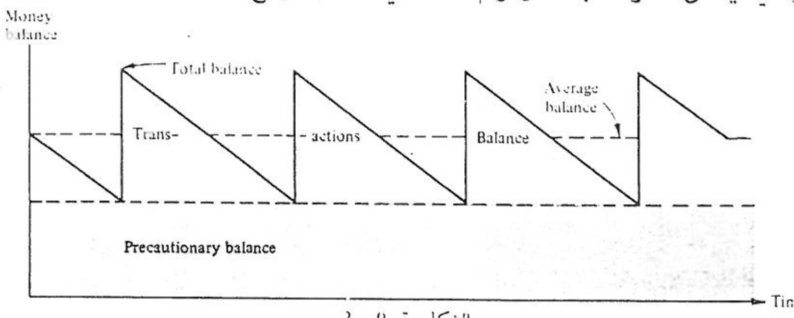
A Precautionary Demand for Maney

أن أول مصدر اضافه كينز الى مصادر تفضيل السيولة « أو الطلب على النقود هو **الطلب على النقود لاغراض الاحتياط** . ويتكون هذا الطلب على النقود ـ من جانب الافراد او قطاع الاعمال ـ من الارصدة النقدية التي تخصص للاستخدام في حالة الطوارىء التي تؤدي الى عدم حصوله على دخل أو تؤخر الحصول على هذا الدخل ، أو نفرض بعض المتطلبات (أو تخلق فرصاً) تتطلب انفاقاً اكثر من المعتاد . ولا يمكن اشباع هذا النوع من الطلب على النقود كأصل من الاصول على طريق الاحتفاظ بالاوراق المالية . ويرجع ذلك الى سببين ، الاول أن الاوراق المالية يمكن أن تفقد جزءاً من قيمتها في حالة الطوارىء والثاني : أنه قد يمر وقت ، حتى يمكن التخلص من الاوراق المالية وتحويلها الى نقود ، مهما كان سعرها .

ويمكن اعتبار أن حجم هذا النوع من الطلب على النقود يتوقف على درجة الخوف أو الثقة التي ينظر بها الافراد وقطاع الاعمال الى المستقبل وعندما يفقدون ثقتهم ، فان طلبهم على النقود لاغراض الاحتياط سيزداد بدرجة كبيرة . أما اذا

كانت الأمور جميعها تبدو وردية فان الطلب سينخفض بشكل ملحوظ . ولقد قرر كينز أن **التغير في** الطلب على النقود لاغراض الاحتياط والذي يؤدي الى « الاكتناز » اذا زاد الطلب او الى « عدم الاكتناز » اذا انخفض الطلب على النقود لاغراض الاحتياط سيؤدي الى تعميق الكساد وزيادة الرواج . ويجب أن نشير هنا الى أن كينز لم يعتبر **مجرد وجود الطلب** على النقود لاغراض الاحتياط سيلعب دوراً في تحديد الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية . او بعبارة أخرى ـ أنه طبقاً لكينز ـ لايمكن القول بأن الطلب على النقود لاغراض الاحتياط لا يؤدي الى ظهور الرواج ولكن كثيراً مايكون هناك رد فعل للطلب على النقود لغرض الاحتياط تجاه الرواج والكساد . وبالاضافة الى ذلك فان التغير في الطلب على النقود لاغراض الاحتياط لايحدث فقط نتيجة للتغير في الظروف الاقتصادية . مثل وجود الكساد او الرواج ولكن يحدث ايضاً نتيجة للاشاعات والاخبار او التخوفات التي تجعل الافراد ورجال الاعمال اكثر أو أقل خوفاً من المستقبل . والامثلة على ذلك كثيرة فالاخبار او التخوف من الاضطرابات العامة . او عدم جودة المحصول الزراعي ، عدم التأكد السياسي . وهكذا جميعها تؤدي الى زيادة او تخفيض درجة الخوف من المستقبل . وضمن هذا الاطار فانه يمكن النظر الى الطلب على النقود لاغراض الاحتياط كمصدر اضافي تلقائي ممكن لحدوث الاضطرابات الاقتصادية .ونظراً لوجود درجة من **عدم اليقين** من المستقبل دائماً فان حجم الطلب على النقود لاغراض الاحتياط يكون موجباً . وهذا يعني أن الافراد وبشكل اعتيادي سيحتفظون برصيد موجب حتى عند نقطة النهاية الصغرى لدورة مدفوعاتهم .

ويمكن تصوير نمط الرصيد النقدي الذي يتضمن الطلب على النقود لاغراض الاحتياط لاي فرد يحصل على دخله على دفعات منتظمة وبحيث تكون حاجاته الاستهلاكية موزعة بشكل متساو خلال الزمن ، كما يظهر في الشكل رقم 9 ـ 2 والذي يمكن مقارنته بالشكل رقم 4 ـ 1 في الفصل الرابع .



الشكل رقم 9 ـ 2

واذا كانت هناك درجة ثابتة « وعادية » من « عدم اليقين » ، فان حجم الطلب على النقود لاغراض الاحتياط سيتحدد بحيث يكون متوقفاً على الدخل العادي او حجم المبادلات للفرد او لرجل الاعمال . وعلى هذا يمكن أن يتوقف حجم الطلب على النقود لغرض الاحتياط ، ولو بشكل تقريبي ، على القيمة النقدية للناتج القومي (٣١) . وكنتيجة لهذا فلن يختلف دور الطلب على النقود لغرض الاحتياط في تحديد الدخل القومي عن الدور الذي يقوم به الطلب على النقود كوسيط للتبادل . والاكثر من هذا فانه يمكن أن يكون الطلب على النقود لاغراض الاحتياط جزءاً من الطلب على النقود كوسيط للتبادل . ولا يثير ، بالتالي ، هذا النوع من الطلب على النقود أي تعديلات جوهرية في النتائج الكلاسيكية . فقط عندما تكون التغيرات في الطلب على النقود لاغراض الاحتياط « غير منتظمة » ، يمكن أن يكون تأثيره على الدخل أيضاً « غير منتظم » .

لقد أدى بنا الأخذ الكامل في الاعتبار لطبيعة الطلب على النقود لاغراض الاحتياط الى استكشاف مصادر أخرى للطلب على النقود كأصل من الأصول ولقد لاحظنا أيضاً أن الطلب على النقود لاغراض الاحتياط يظهر عندما يكون الفرد خائفاً او غير متأكد من التطورات غير المتوقعة في المستقبل . والتي يمكن أن تؤدي الى أن يفقد دخله أو تفرض متطلبات مفاجئة للدفع أو فرص للشراء وخاصة عندما يكون الفرد خائفاً من أولاً : أن تحدث مثل هذه التطورات بسرعة بحيث لايكون لديه الوقت الكافي للحصول على مشتر للاوراق المالية أو ثانياً : أن تؤدي مثل هذه الظروف ، مهما كانت ، الى تخفيض أسعار الاوراق المالية .

ويوجه ذلك انتباهنا الى خاصيتين للنقود كأصل من الأصول وهما (1) أن النقود « سائلة » سيولة كاملة ، وقابلة للاستخدام في الحال ، (2) أن قيمة النقود ثابتة ومتأكد منها (على الأقل القيمة الأسمية للنقود) . وكما يوجه ذلك أيضاً انتباهنا الى خاصتين للاوراق المالية كأصل من الأصول وهما : (1) أن الاوراق المالية ليست سائلة بصورة كاملة حيث أنه يجب ان تباع اولاً للحصول على قيمتها النقدية التي تستخدم في شراء الاشياء الاخرى . (2) أن قيمة الاوراق المالية تتقلب .[3] ولكل من هاتين الخاصتين للنقود أي التأكد من امكانية استعمالها في الحال وغياب التقلبات في أسعارها ، قيمة لكل من الافراد ورجال الاعمال . هذه القيمة التي يمكن اشتقاقها فقط من الاحتفاظ بالنقود كأصل بدلاً من الاحتفاظ بالاوراق المالية .

(3) هاتين الخاصتين هما بالاضافة الى الخاصية التي أشرنا اليها سابقاً والتي تفرق بين النقود وبين الاوراق المالية وهي أن الاوراق المالية تدر عائداً بينما النقود لاتدر أي عائد .

ويعزى الى هذه الخصائص فضل اقتراح مصدراً أخراً من مصادر الطلب على النقود كأصل من الأصول .

الطلب على النقود لاغراض المضاربة

Speculative demand for money

يحدد الاقتصاد الكلي الحديث عدة أسباب للطلب على النقود كأصل ، والاكثر أهمية كطلب على أصل مرن مرونة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة . وسنبدأ بالصيغة الاصلية لكينز بأن نتناول الطلب على النقود كأصل والذي اطلق عليه أسم « الطلب على النقود لاغراض المضاربة » . وترتبط هذه النظرية بخاصية النقود التي أشرنا اليها وهي أن سعر النقود **ثابت** في مقابلة **التغير** في سعر الاوراق المالية . وسنستمر في اعتبار او تصوير الاوراق المالية بنوع واحد هو السند الدائم .

وحيث ان سعر السند خاضع للتغير ، فانه يمكن أن يرتفع ويمكن ان ينخفض فعندما يرتفع سعر السند ، فمن الممكن أن يهنأ حامل السند نفسه ، فبالاضافة الى مايحصل عليه من احتفاظه بالسند من عائد في شكل فائدة (بدلاً من احتفاظه بالنقود) ، فأنه يحقق أرباحاً رأسمالية أيضاً ، وذلك عندما يبيع السند الأن أو في المستقبل . وسينظر أي فرد يحتفظ بالنقود الى ارتفاع سعر السند بنظرة غير راضية فبجانب خسارته الفائدة فانه قد يفقد الفرصة أيضاً لتحقيق الارباح الرأسمالية .

ولكن من ناحية أخرى ، يمكن لسعر السند أن ينخفض أيضاً . فاذا انخفض فان حامل السند **سيحقق** خسارة رأسمالية ، والتي يجب عليه أن يطرحها من عائد الفائدة على السند . فاذا كان مقدار الخسارة كبيراً بحيث يساوي (أو حتى يفوق) مقدار الفائدة ، فانه سيكون في وضع أسوأ مما لو كان قد احتفظ بالنقود . ولكن انخفاض سعر السند لن يشكل سبباً لان يقوم ببيع السند الأن ويحتفظ بالنقود (الا اذا كان يتوقع انخفاضاً جديداً في سعر السند) لان ذلك يؤدي الى ان يخسر مقدار الفائدة أيضاً .

في حين أن الفرد الذي يحتفظ بالنقود والذي يلاحظ انخفاض سعر السند بمقدار كبير يفوق عائد الفائدة سيقوم بتهنئة نفسه بالطبع . صحيح أنه لم يتسلم أية فائدة ، ولكنه مازال يحتفظ مع ذلك بكل القيمة الاصلية بثروته . ولكن هذا لن يكون سبباً في ان يقوم بالاحتفاظ بالنقود وفقدان الفائدة ، الا اذا كان يتوقع **انخفاضاً جديداً** في سعر السند . بل أنه قد يرغب في شراء سند ، وخاصة اذا كان

يعتقد أن السعر الجديدة المنخفض للسند هو مؤقت فقط ، حيث يتمكن ـ من خلال شرائه للسند ـ أن يحقق ارباحاً رأسمالية أيضاً في المستقبل .

والسؤال الان هو لماذا يحتفظ الفرد بالنقود كأصل بدلا من احتفاظه بالسند ؟ الاجابة هي : لأنه يشعر أن الاسعار الجارية للسند هي « مرتفعة جداً » وأنه من المحتمل ان تنخفض . او بعبارة أخرى يرجع ذلك الى أنه يعتقد بأن سعر الفائدة الأن هو « منخفض جداً » وأنه من المحتمل أن يرتفع . وقد أشار كينز الى أنه اذا كان هناك توقعاً بان يرتفع سعر الفائدة بمقدار يساوي مربع نفسه فان ذلك سيؤدي الى اختفاء كل مكسب من الاحتفاظ بالسند . فاذا كان هناك سنداً يعطي عائداً مقداره 5 دولارات (أي خمسة بالمائة كعائد جاري) وكانت قيمته تساوي 100 دولار واذا انخفضت القيمة الى 95 دولاراً فقط ، فان الخسارة الرأسمالية ستغطي العائد . (ويعني انخفاض القيمة بمقدار خمسة دولارات ارتفاعاً في سعر الفائدة الى ما يساوي 5.25 أي أن سعر الفائدة قد ارتفع بمقدار يساوي مربع سعر الفائدة نفسه) فاذا كان هناك توقعاً لانخفاض سعر السند بمقدار اكبر من هذا فانه يكون من الافضل بيع السند عند السعر الجاري . والاحتفاظ بالنقود بدلاً من السند . فاذا ما صدقت التوقعات وانخفض سعر السند فان البائع يستطيع ان يشتري السند مرة أخرى بسعر أقل مما باع به ويحصل على نفس العائد السابق . والحق على الحصول على القيمة الاسمية للسند نفسه فيما بعد .

وقد قرر كينز أن كل شخص يحتفظ بالثروة يقوم بتطوير فكرة عامة في كل الاوقات عما يجب أن يكون عليه المدى « الطبيعي » للتحركات في سعر السند . وهذه الفكرة ليست ثابتة طول الوقت ولكنها لاتتغير ايضاً بشكل نسبي مع التغيرات في سعر السند . فعندما يصل سعر السند الى أعلى مستوى عادي أمل فانه يبيع السند ويتحول الى النقود . وسيؤدي بيعه للسندات الى وضع حد على ارتفاع اسعارها (انخفاض سعر الفائدة) واذا استمرت أسعار السند في الارتفاع اكثر فاكثر فسيجد كل حامل سند أن مستوى الامان قد تم الوصول اليه وتخطاه . وسيتحول كل فرد يصل الى هذه النقطة الى الاحتفاظ بالنقود . وتصل اسعار السند ـ في النهاية ـ الى مستوى مرتفع بحيث لن يوجد أي فرد يشعر بالأمان مع احتفاظه بالسندات .

وعلى الرغم من وجود عائد موجب على السند الا أن الكل سيخاف من أن يتم خسارة العائد نتيجة لاي انخفاض في السعر . وعند هذه النقطة تتوقف الاسعار من الارتفاع وسعر الفائدة عن الانخفاض اكثر .

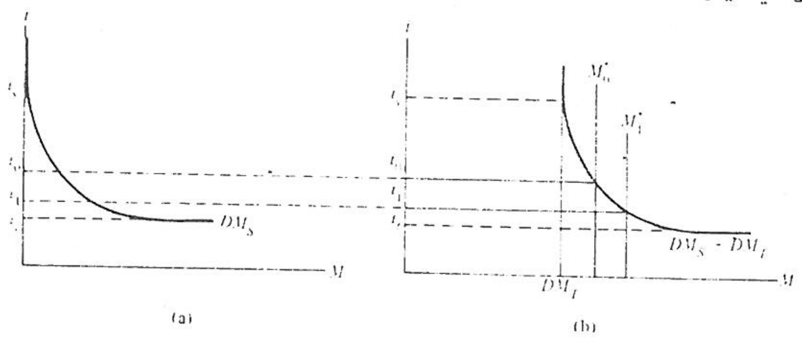
وعلى هذا قام كينز بتوصيف جدولاً للسوق يوضح مستويات الطلب على النقود لاغراض المضاربة عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة . ويظهر ذلك في شكل المنحني (DM_S) في الجزء a من الرسم رقم 9 ـ 3 ويصل مستوى الطلب على النقود لاغراض المضاربة اذا ارتفع سعر الفائدة الى مستوى عال هو (I_s) . ويكون حجم الطلب موجباً عند مستويات أقل لسعر الفائدة ثم يتزايد مع انخفاض سعر الفائدة . وعند سعر فائدة منخفض (i_i) (وهو يمثل نقطة الامان لاعلى سعر للسند بالنسبة لكل فرد) يصبح الطلب على النقود مرناً مرونه لانهاية بالنسبة للتغير في سعر الفائدة (ويطلق على هذه الحالة « مصيدة السيولة ») . ويظهر المنحني في شكل محدب الى أعلى وذلك بافتراض أن توزيع الفكرة العادية بين الافراد يتركز غالباً حول مستوى معين ، في حين يقوم البعض بالاحتفاظ بفكرة متطرفة في كلا الاتجاهين . ومن الواضح انه كلما كانت الفكرة العادية اكثر انتشاراً بين الافراد كلما كان المنحني اكثر تسطحاً . وكلما زاد الاختلاف بين الفكرة العادية للافراد كلما كان المنحني اكثر تقوساً .

تم في الفقرات السابقة توصيف الطلب على النقود كأصل وذلك كبديل عن الاحتفاظ بالسند . ويعتبر هذا الطلب على النقود اضافة الى الطلب على النقود كوسيط للتبادل (والذي يمكن ان يتضمن ايضاً الطلب على النقود لاغراض الاحتياط) . وعلى هذا يتكون الطلب الكلي على النقود من جزئين : الطلب على النقود كوسيط للتبادل والذي يعتبر كنسبة من القيمة النقدية للناتج القومي (الدخل النقدي) ، والطلب على النقود كأصل أو الطلب على النقود لاغراض المضاربة والذي يعتبر دالة في سعر الفائدة .

ويتطلب التوازن بالنسبة للاحتفاظ بالنقود أن يكون الاحتفاظ **الفعلي** actual بالنقود أو الارصدة النقدية للجمهور متساوياً مع الارصدة التي **يحتاج** الجمهور اليها **والتي يرغب في** الاحتفاظ بها . وعندما تناولنا فقط الطلب على النقود كوسيط للتبادل ، فان شرط التوازن كان يتمثل في ضرورة وجود مستوى معين من الدخل النقدي (PY) ، أي التركيبة من (Y) الناتج والاسعار (P) بحيث تجعل الافراد يرغبون في الاحتفاظ بكل الارصدة النقدية . أما الآن فاننا نفترض ان الطلب على النقود يتوقف على كل من الدخل القومي النقدي ومستوى سعر الفائدة . وهذا يعني أن يكون هناك مستوى للدخل النقدي ، ولسعر الفائدة بحيث يجعلان الجمهور راغباً في الاحتفاظ بالرصيد النقدي .

ويمكن أن نبدأ التحليل التالي لهذه النقطة ـ مادمنا لانستطيع أن نتوقف هنا ـ بأن نفترض معرفة حجم الطلب على النقود كوسيط للتبادل ، واعتبار سعر الفائدة هو المتغير الوحيد الذي يقود الى التوازن بين الطلب على وعرض النقود .

ويتم في الجزء (b) من الشكل رقم 9 ـ 3 توضيح الطلب الكلي على النقود $DM_T + DM_S$ كحاصل جمع الطلب على النقود لاغراض التبادل DM_T ـ والذي يتوقف على الدخل النقدي (PY) ، والطلب على النقود لاغراض المضاربة ـ DM_S والذي يتوقف على سعر الفائدة واذا عرفنا حجم المعروض النقدي (M_0^S) وعرفنا



الشكل رقم 9 ـ 3

كذلك حجم الطلب على النقود كوسيطة للتبادل DM_T فانه سيوجد سعر فائدة واحد (i) يتساوى عنده الطلب على وعرض النقود . ونلاحظ هنا أنه بينما سيستطيع كل من البنك المركزي والحكومة تغير حجم المعروض النقدي ، الا أن الجمهور لايستطيع ذلك . وبصرف النظر عما اذا كان الجمهور يرغب في الاحتفاظ بكمية اكبر او كمية أقل من النقود . فانه سيحتفظ **فعلاً** بالكمية التي يعرضها البنك المركزي والحكومة .(4) ويمكن لكل فرد أن يحتفظ بكمية اكبر من النقود (أو بكمية أقل) عن طريق بيعه (أو شرائه) للسندات . ولكن نلاحظ أنه عندما يحتفظ فرد ما بكمية اكبر من النقود فسيوجد فرد أخر يحتفظ بكمية أقل .

ويمكن للبنك المركزي ـ عن طريق عمليات السوق المفتوحة "open-market operations" (أو عن طريق وسائل اخرى لن نتعرض لها الآن) أن يتدخل

(4) توجد بعض الحالات الاستثنائية لهذا التقرير ، والتي سنشرحها في الفصل الحادي والعشرين . وعلى ا... فهي ليست ذات اهمية هنا . ومن ناحية اخرى فان التغيرات في المعروض النقدي التي تنشأ او تكو... كرد فعل للتغير في الطلب يمكن ازالتها بصورة سهلة من قبل البنك المركزي .

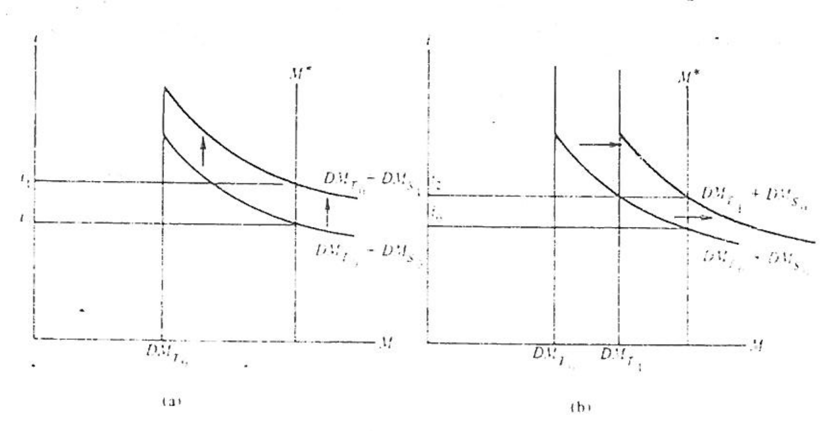
وبسرعة لتغيير حجم الرصيد النقدي لدى الجمهور . ويستطيع البنك سواء قام ببيع او شراء السندات ، ان يحفز الجمهور – من خلال التغيرات التي تحدث في أسعار السندات التي تنتج نتيجة لتدخل البنك – على الاحتفاظ بكمية أقل او بكمية أكبر من النقود يرغب فيها البنك . ومن خلال ذلك يستطيع البنك التأثير مباشرة على سعر الفائدة . فاذا كان البنك يرغب في زيادة الرصيد النقدي ، من خلال شرائه السندات ، فانه لن يستطيع ذلك باجبار بعض حاملي السندات على التخلي عن سنداتهم مقابل النقود ، وانما يفعل ذلك بواسطة ترغيب بعض الافراد الذين يحتفظون بالسندات الى أن يتحولوا الى الاحتفاظ بالنقود . وهو يفعل ذلك بواسطة رفع أسعار السندات في السوق المفتوحة الى النقطة التي يجد عندها بعض حاملي السندات انفسهم يفضلون النقود على السندات – عند الاسعار الجديدة المرتفعة .

ويمكن تصوير ذلك في الجزء (b) من الشكل رقم 9 – 3 ، وذلك بالمستوى الجديد للرصيد النقدي (M^*_1) وهو أكبر من المستوى السابق (M^*_0) والذي يتحقق من خلال عمليات السوق المفتوحة . وقد أدت هذه الزيادة في المعروض النقدي الى تخفيض سعر الفائدة من (i_0) الى (i_1) وذلك تحت افتراض ان الطلب على النقود لاغراض المعاملات لم يتغير . وعلى هذا فانه يمكن لتوصل الى النتيجة التالية : وهي أنه مع ثبات حجم الطلب على النقود لاغراض التبادل ، ومع ثبات توقعات الافراد بخصوص مستويات أسعار الفائدة في المستقبل فان مستوى سعر الفائدة الفعلي يتوقف على عرض النقود ويرتبط به بعلاقة عكسية بمعنى أنه كلما ارتفع حجم المعروض النقدي ، كلما انخفض سعر الفائدة .

ويمكن أن نعيد صياغة النتيجة السابقة اذا نظرنا الى الموضوع من وجهة نظر أخرى فنقول أنه اذا كان المعروض النقدي ثابتاً واذا كان الطلب على النقود لاغراض التبادل ثابتاً ايضاً ، فان سعر الفائدة يتوقف على التغير في توقعات الافراد بخصوص مستويات اسعار الفائدة في المستقبل ؛ وعلى هذا فاذا حدثت حادثة او انتشر خبر بحيث يؤدي ذلك الى تغيير في توقعات الافراد بخصوص مستويات اسعار الفائدة في المستقبل فان سعر الفائدة الفعلي سيتغير في نفس اتجاه التغير في توقعات الافراد وبنفس القوة التي تغيرت بها هذه التوقعات .

ولنفترض – على سبيل المثال – أنه بصرف النظر عن التوقعات التي كان يحملها الافراد الذين يحتفظون بالثروة عن مستقبل سعر الفائدة ، والتي على أساسها اتخذوا قراراتهم بخصوص الاحتفاظ بالنقود او بالاحتفاظ بالاوراق المالية – أن كل فرد منهم الآن يتوقع أن يرتفع سعر الفائدة بمقدار يساوي ١ ٪ عما كان يتوقعه سابقاً ؛

وسيؤدي هذا – بشكل خاص – الى حدوث انتقال في منحني الطلب على النقود لاغراض المضاربة عمودياً الى اعلى من اتجاه اليسار او الى اسفل من اتجاه اليمين . ويظهر ذلك في الجزء الاول من الشكل رقم 9 – 4 .



شكل رقم 9 – 4

وكما سنلاحظ ، فاذا كان حجم كل من الطلب على النقود لاغراض التبادل والمعروض النقدي ثابتين ، فان انتقال منحني الطلب على النقود لاغراض المضاربة من – DM_{S_1} الى DM_{S_0} يؤدي الى رفع سعر الفائدة من (i_0) الى (i_1) بنفس المقدار الذي تغيرت به التوقعات .

ويظهر في الجزء الثاني من الشكل رقم 9 – 4 حالة وجود انتقال في منحني الطلب على النقود لاغراض التبادل – كنتيجة مثلاً لتغير في (Y) او لتغير في (P) او لتغير في كلاهما . وعندما ينتقل المنحني من DM_{T_0} الى DM_{T_1} فان منحني الطلب الكلي على النقود ينتقل أفقياً من $DM_{T_0} + DM_{S_0}$ الى $DM_{T_1} + DM_{S_0}$ ويؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الفائدة من (i_0) الى i_2 .

تناولنا في الفقرات السابقة أثر كل عامل من العوامل التي تحدد مستوى سعر الفائدة على حدة تحت افتراض « بقاء الاشياء الاخرى على حالها » . ومن الواضح أن ذلك ليس طريقة صحيحة تماماً في التحليل الخاص بتحديد سعر الفائدة ، وعلى الاخص في الحالات غير حالة الأجل القصير . ويرجع ذلك الى أنه على الرغم من أننا قد أخذنا في الاعتبار أن التغير في واحد أو أكثر من العوامل سيؤدي الى تغير في مستوى سعر الفائدة ، الا أننا نعرف أيضاً أن مستوى الاستثمار الخاص (وربما مستوى الاستهلاك ايضاً) يتوقف على مستوى سعر الفائدة . وعلى هذا فاذا حدث

تغير في الاستثمار فان ذلك يؤدي ـ من خلال المضاعف ـ الى تغير في الدخل (أو ربما الى تغير في كل من الدخل (Y) والاسعار (P) . ويؤدي هذا من ثم الى تغيرات جديدة في سعر الفائدة من خلال التغير في الطلب على النقود لاغراض التبادل . ومن الواضح اننا في حاجة الى أن تأخذ في الاعتبار عملية « التغذية الراجعة » Feed back في أي تحليل كامل . ولكن سوف نتجاهل هنا الآن ـ لنتيح الفرصة امام امكانية استكشاف بعض المسائل الاخرى التي كانت متناثرة حتى الآن (5) .

ويمكن تلخيص مناقشتنا والنتائج التي حصلنا عليها حتى هذه النقطة كما يلي :

(١) أن عدد وحدات النقود التي يحتفظ بها الافراد ـ عند أي نقطة زمنية هو عدد محدد . ويجب أن يكون افراد المجتمع راضين عن هيكل ثروتهم في حالة التوازن . ويتحدد بالتالي سعر السندات النقدي (أي سعر الفائدة (i) بواسطة تفضيل الجمهور الاحتفاظ بثروتهم في شكل دون الآخر ، وذلك عند اسعار السندات المختلفة . وتعكس هذه التفضيلات حجم المعاملات في الاقتصاد (أي الطلب على النقود لاغراض التبادل) من ناحية وتوقعاتهم بخصوص أسعار السندات في المستقبل (أى الطلب على النقود لاغراض المضاربة) .

(2) أنه من الممكن ان نتوقع وجود سعر السند التوازني (سعر الفائدة) في نقطة زمنية ، ويرجع ذلك الى أن سوق السندات يتميز بكونه سوقاً تنتشر فيه المعلومات عن الاسعار وتكون متاحة للجميع ، وعندما يوجد أي شخص غير راضي تماماً عن توزيع ثروته فانه يمكنه أن ينتقل من شكل . الى آخر في الحال تقريباً .

(3) أن أي تغيير في التوقعات الحالية حول الاسعار المستقبلية سيتحقق تلقائياً . ويتحقق ذلك من خلال محاولات مالكي الثروة تغيير هيكل ثرواتهم بما يحقق لهم ارباحاً او يجنبهم خسارة من التغيرات المتوقعة . وعلى المستوى

---

(5) يظهر أن كينز في بعض الاوقات ـ في كتابه النظرية العامة . قد افترض ان التغير في المعروض النقدي ليس له أي أثر ـ مباشر أو غير مباشر على الطلب على النقود لاغراض التبادل على الرغم من أنه طبقاً لتحليل كينز ـ فان التغير في (i) يؤثر في (I) وبالتالي في (Y) ,(P) ولقد أدى ذلك الى النظرة الغريبة لكينز الى سعر الفائدة على أنه . ـ يعني أن سعر الفائدة يتوقف فقط على المعروض النقدي وعلى توقعات الافراد بخصوص مستويات اسعار الفائدة في المستقبل . ولقد وجد الكثير من النقاد ان هذه النظرة هي نظرة غريبة . والواقع اذا نظرنا الى تحليل كينز أكثر وداً . فسنجد أنه لايؤيد هذه النظرة اطلاقاً . وان كينز قد أخذ في الاعتبار فعلاً عملية « التغذية الراجعة » التي أشرنا اليها .

الكلي فانهم لن يستطيعوا أن يغيروا من هيكل توزيع الثروة ولكن محاو
للقيام بذلك يمكن أن تؤدي الى تغيير سعر جزء منها لصالح سعر ال
الآخر .

(4) أن أي تغير في الطلب على النقود لاغراض التبادل أو في الطلب على ال
لاغراض الاحتياط (زيادة او انخفاض) وذلك كنتيجة للتغير في ال
النقدية للناتج القومي ستؤدي الى تغيرات في سعر الفائدة ، اذا كان الم
النقدي ثابتاً . وكمثال فان انخفاض الناتج او تخفيض في الاجور او ا
كنتيجة لانخفاض الطلب الكلي ، سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة من
تخفيضه للطلب على النقود لاغراض التبادل .

(5) يستطيع البنك المركزي ـ الذي يتحكم في المعروض النقدي ـ يستط
يخفض سعر الفائدة بواسطة زيادة المعروض النقدي أو أن يرفع سعر ال
بواسطة تخفيض المعروض النقدي .

المضاربة ومصيدة السيولة

...culation and The Liquidity Trap

أوضح الاقتصاديون الذين أتوا بعد كينز ـ وذلك كما سنرى في الجزء ال
هذا الفصل ـ أنه توجد أسباب اخرى بجانب توقعات الافراد تجعل من أن
الطلب على النقود مرناً بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة . وتعتبر هذه ال
اسباباً أكثر عمومية ـ في معنى ما من المعاني ـ تعكس بعض خصائص
الاساسية . وكنتيجة لهذا اصبح يتم حذف السبب الكينزي (أي السبب الذي
كينز) من التحليل أو أن يكتب كملاحظة تاريخية . ولا يتفق الكاتب
الحكم ، معتقداً بأن التوقعات يمكن ان تكون ـ وعلى الاخص في حالة الا
المصدر الرئيسي لبعض نتائج هذه المرونة التي تظهر على مستوى الاقتصاد ال
في السياسة العامة .

وحتى نستطيع أن تفهم وجهة النظر هذه ، فعلينا أن نذكر انفسنا بأ
منحني الطلب على النقود لاغراض المضاربة كما وصفه كينز يعكس مدى الا
في توقعات الافراد بخصوص أسعار السندات . فاذا كانت هذه التوقعات
بدرجة كبيرة فان المنحني يصبح أكثر تحدباً . أما اذا كانت توقعات الافرا

تماثلاً او تشابهاً فان المنحني يصبح مسطحاً وعندما تكون توقعات الافراد متشابهة تماماً فان المنحني يصبح افقياً موازياً للمحور الافقي وفي هذه الحالة الاخيرة لن يستطيع اي من المعروض النقدي او الطلب على النقود لاغراض التبادل التأثير في سعر الفائدة ، وسيبقى سعر الفائدة مستقراً عند المستوى الذي توقعه الافراد .

وقد قرر كينز ، فعلاً ، أنه من الممكن أن يكون هناك مستوى ما لسعر الفائدة (أسعار السندات) نجد عنده ان كل توقعات الافراد متشابهة تماماً ، على الأقل في جانب منها . فعند مستوى منخفض جداً من سعر الفائدة (مستوى مرتفع جداً لاسعار السندات) فانه من الممكن ان يتوقع كل فرد أن سعر الفائدة لن ينخفض أكثر (أو أن اسعار السندات لن ترتفع أكثر) . ولن يستطيع السعر أن ينخفض أكثر فعلاً ، الى ماهو دون هذا المستوى ، طالما بقيت التوقعات ثابتة .

ولسنا في حاجة هنا الى أن نفترض وجود توقعات أخرى للافراد ــ فيما عدا التوقع بأن سعر الفائدة غداً سيكون ماهو عليه اليوم ، أو أنه من المحتمل وبنسبة متساوية ــ أن ينخفض او يرتفع . وأي فرد يتوقع بأن اسعار الفائدة الجارية هي أفضل تقييم لأسعار الفائدة في المستقبل ، يجب عليه ــ كما افترض كينز ــ أن يحتفظ بالسندات بدلاً من احتفاظه بالنقود(٦) .

فاذا كان لدى كل الافراد مثل هذه التوقعات فانه لن يوجد أحد يحتفظ بالنقود ، وسيختفي الطلب على النقود لاغراض المضاربة .

ولنسأل الآن لماذا يمكن ان تكون توقعات الافراد ، غير التوقعات التي تقرر بأن أفضل تقدير لأسعار الفائدة في المستقبل هو السعر السائد الآن ؟ أو أن نسأل بصيغة اخرى السؤال التالي : ماهو العامل الذي يحدد توقعات اي فرد ؟ وماذا يشرح الاختلاف في التوقعات ؟ .

وبطبيعة الحال فان الافراد لم **يولدون** ومعهم توقعاتهم بخصوص سعر الفائدة سواء كانت متماثلة او مختلفة . بل نجد أن التوقعات الخاصة بالافراد ماهي الا نتيجة لخبرتهم وتحليلهم .وستختلف مواقف الافراد في تقييم خبرتهم ومدى ارتباط هذه الخبرة بما يجري الآن . وحتى الافراد الذين يتشابه مواقفهم وخبراتهم يمكن ان ينظروا نظرات مختلفة لتطورات سعر الفائدة في المستقبل ، حيث يمكن ان تكون لديهم معلومات مختلفة او يستمعوا لاستشارة « خبراء » مختلفين . وعلى هذا فعندما يكون سعر الفائدة خمسة بالمائة مثلاً فقد يتوقع البعض ارتفاعاً كبيراً ، والبعض

(٦) انظر الجزء التالي .

الآخر ارتفاعاً ضئيلاً ، في حين قد لايتوقع البعض أي تغير على الاطلاق ، بل ويمكن أن يتوقع البعض انخفاضاً في سعر الفائدة .

ولكن مع ذلك ، فانه من الممكن أن يكون هناك سعراً منخفضاً جداً لسعر الفائدة (سعراً مرتفعاً لاسعار السندات) بحيث نجد كل شخص يعتبر هذا المستوى مستوى غير عادي وغير مطمئن . وقد يكون البعض قد لاحظ مثل هذا المستوى المرتفع من اسعار السندات ، ولكن لن يوجد أحد يرى في احداث الماضي او في تطورات المستقبل القريب على الاقل ، مايقنعه بامكانية ارتفاع اسعار السندات الى مستوى اعلى من المستوى الذي وصلت اليه . (ومع ذلك فقد يختلف الافراد في توقعاتهم حول ادنى مستوى لأسعار السندات والذي يعتبرونه مطمئناً بصورة كافية للاحتفاظ .. بالسندات) . فاذا اتجهت أسعار السندات الى الارتفاع في اتجاه المستوى الذي يراه الافراد خطراً وغير مطمئن ، فسيتحول كل الافراد الذين يحتفظون بالسندات الى النقود وذلك عن طريق بيع السندات . اذا ماتحرك السعر في اتجاه الارتفاع ، ويعرف هذا الموقف بحالة « مصيدة السيولة » . والتي تعني أن لا الزيادة في المعروض النقدي ، ولا تخفيض الطلب على النقود لاغراض التبادل يمكن ان يؤديا الى انخفاض سعر الفائدة .

والآن نجد أن وجود التوقعات الخاصة بسعر الفائدة ــ هذه التوقعات التي قد يكون لها تأثير كبير على مستوى الأسعار الحالية ــ هو أمر ليس غريباً على سوق السندات . بل الأكثر من هذا ، فقد حاول كينز لفت الانتباه فقط الى ظاهرة عامة لاحظ الاقتصاديون وجودها وعرفوا نتائجها من قبل . ففي اسواق السلع المعمرة ، أو السلع المتجانسة وحيث يمثل المخزون جزءاً كبيراً من العرض الجديد الجاري أو من الطلب الجديد الجاري فان المضاربة واقعة لامحالة . وعادة ماينظر الى دور المضاربة كدور مفيد وخاصة في الاحوال الاعتيادية . ويظهر هذا الدور في تخفيض التقلبات المؤقتة او العرضية في الاسعار ، حيث يقوم المضاربون بالشراء عندما تنخفض الاسعار الى مستوى دون السعر .. العادي .. ويبيعون عندما ترتفع الأسعار الى مستوى يفوق السعر العادي . وبالتالي يؤدي ذلك الى تخفيض مدى التقلبات التي كان يمكن ان تحدث لو لم تكن هناك مضاربة .

ففي سوق القمح مثلاً ، نجد أن العرض السنوي يصل الى أعلى مستوى له وقت الحصاد ، في حين ان الطلب ــ بواسطة المستهلكين النهائيين ليس له أية خاصية موسمية . ولكن السعر مع ذلك لايصل الى مستوى الصفر في اوقات الحصاد وهو مايجب ان يحدث من أجل زيادة الاستهلاك بحيث يقابل الناتج ــ وكذلك نجد

أن السعر لا يرتفع عالياً جداً ليضع حداً على الاستهلاك في الشهور التي لا يكون فيها هناك قمح جديد . وبدلاً عند ذلك نجد أنه يتم تخفيض مدى التقلبات الموسمية في السعر من قبل المضاربين ، الذين يقومون بالشراء في اوقات الحصاد عندما تنخفض الاسعار الى مستوى أقل من المستوى المتوقع ان يتحقق في المستقبل ، ويقومون ببيع (أو استخدام) المخزون في باقي اوقات السنة . وكنتيجة لهذا السلوك ، نجد أن النمط الموسمي لأسعار الحنطة هو نمط مستو ، حتى نجد أن الفرق بين أدنى سعر وأعلى سعر هو اعلى بقليل من تكاليف الاحتفاظ بالمخزون بما فيها سعر الفائدة .

ولا تؤدي المضاربة الى تخفيض التقلبات في الاسعار والاستهلاك خلال السنة ، وانما خلال فترة زمنية اطول ايضاً . فمثلاً نجد ان ارتفاع انتاج الحنطة بشكل غير اعتيادي نتيجة لتحسن في الظروف الجوية سيؤدي الى تخفيض ملحوظ في سعر الحنطة . ولكن المضاربون يجدون ان الاسعار يمكن أن ترتفع في السنوات التالية ، فيقومون بشراء الحنطة وبالتالي يمنعون انخفاض السعر بالمقدار الذي كان يمكن ان ينخفض اليه لو لم تكن هناك مضاربة . أما في السنة التي يتحقق فيها مستوى منخفض من المحصول ، فان السعر يرتفع ، ولكن الارتفاع يكون معتدلاً نتيجة للسحب من المخزون بغرض الحصول على أرباح من السعر المرتفع عن المستوى العادي (7) .

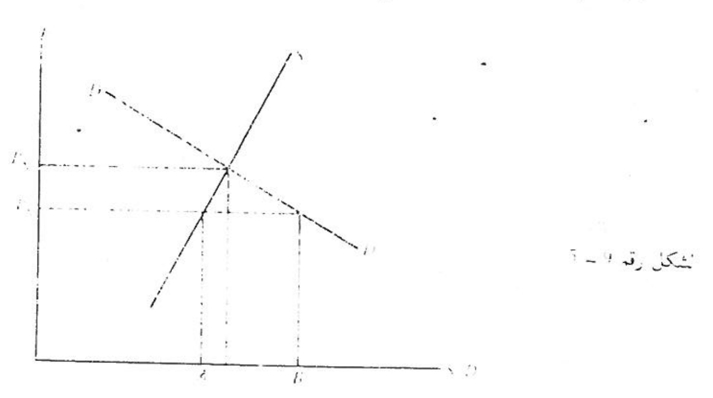
وطالما كان هناك مخزون ، فان الاسعار لن ترتفع الى مستوى أعلى من حد معين يعتقد بعده المتعاملون في السوق ، بأن هذا السعر لن يدوم طويلاً . أن السعر لن يستطيع الارتفاع اكثر الى أعلى ـ مادامت التوقعات ثابتة .

وقد يخطأ المضاربون ـ كما يذكرنا مثال سوق القمح هنا ـ في توقعاتهم بخصوص مستوى الاسعار في المستقبل . فقد يتوقعون اسعاراً مرتفعة (منخفضة) في المستقبل وذلك على اساس ظروف العرض والطلب. وطبقاً لهذه التوقعات فانهم يقومون بالابقاء على مستوى السعر الحالي مرتفعاً (منخفضاً) بصورة كبيرة نتيجة لاحتفاظهم بالقمح في شكل مخزون (أو نتيجة للبيع من المخزون) . وفي الرسم (9 ـ 5) يمثل المنحني SS منحني العرض في الأجل الطويل والمنحني (DD) منحني الطلب في الاجل الطويل . ويتحدد متوسط السعر (P_N) لايجاد التوازن

---

(7) ليس ضرورياً هنا ان نذكر القارىء ان مضاربي القمح هم اشخاص لهم اهتمامات ايضاً بالقمح . فهم قد يكونوا فلاحين ، او تجاراً او اصحاب مطاحن مثلاً وهم بالتالي قد يحتاجون الى الاحتفاظ بمخزون يرتبط بنشاطاته الاخرى ولكن مع ذلك يستطيع ان يغير من حجم المخزون لديه للاستفادة من عملية المضاربة .

بين الانتاج والاستهلاك (7) . ولكن يمكن للمضاربين أن يحتفظوا بالسعر عند نقطة حول المستوى (P_S) وذلك نتيجة للنظرة الخاطئة حول العرض أو الطلب (تقدير أقل المستوى الطلب في المستقبل او تقدير أعلى لمستوى العرض في المستقبل) . وفي هذه الحالة يقوم المضاربون ببيع المقدار (AB) عن طريق السحب من المخزون لتغطية الفرق بين الاستهلاك والانتاج . وطالما ساد الاعتقاد بأن السعر العادي طويل الاقل ليس عند او تحت المستوى (Ps) ، فسيستمر المضاربون في السحب من المخزون ، وبالتالي يؤدي ذلك الى الابقاء على السعر أسفل المستوى الذي يتحقق عنده التوازن بين الاستهلاك والانتاج .



شكل رقم ٩ - ٦

وبطبيعة الحال فانه سيتم التخلي عن مثل هذه النظرة اذا ثبت انها نظرة خاطئة . حيث يؤدي استمرار السحب من المخزون الى أن يعرف ويقتنع المضاربون بأن السعر هو منخفض اكثر من اللازم ، وأنه بدلاً من البيع عند هذا السعر فانه قد يكون من الافضل لهم أن يقوموا بالشراء . وتتغير التوقعات بالتالي نحو أو في اتجاه السعر العادي (P_N) وسيرتفع السعر الفعلي لفترة زمنية ربما حتى الى مستوى أعلى من (P_N) وذلك حتى يتم استعادة المستوى العادي من المخزون ولكن حتى يستمر أي فرد في الاحتفاظ بمستوى دائم من المخزون فانه يجب ان لا يتوقع أي انخفاض مهم في السعر .

ولا تنبع الاخطاء في التوقعات التي اشرنا اليها في الفقرة السابقة دائماً **من التغير في توقعات** المضاربة بل نجد أن السعر العادي هو الذي يتغير في حين يتمسك المضاربون ـ نتيجة لعدم قدرتهم على تقدير جوهر التغير في ظروف العرض او الطلب ـ بتوقعاتهم القديمة . ويميلون بذلك ـ الى تأخير التعديلات في مستويات السعر (في أعلى أو الى اسفل) . وذلك نتيجة لقيامهم بالبيع من المخزون

او بالشراء لاضافة الى المخزون وذلك عند السعر الذي كانوا سابقاً يعتقدون أنه السعر العادى .

والواقع فان ماأكد عليه كينز هو أن سوق السندات هو أفضل مثال على مضاربة من هذا النوع . ويرجع ذلك الى أن السلع التي يتم التبادل فيها هي سلعة معمرة وأن المخزون منها هو عالياً جداً بالنسبة الى التيارات الجديدة من الاستثمار او الادخار . بمعنى أن نسبة المخزون الى الطلب الجديد على او العرض الجديد من السندات (وهو مايمكن أن يكون صفراً من ناحية المبدأ) هي نسبة عالية . ومن ناحية اخرى نجد أن سوق السندات هو قريب جداً من السوق التنافس الكامل وحيث يتواجد فيه دائماً سعر محدد . ويستطيع كل فرد أن يبيع او يشتري عند هذا السعر السائد بدون أن يؤدي ذلك الى تغيير جوهري في مستوى السعر . والواقع أن نسبة المخزون من السندات الى العرض الجديد من السندات هي نسبة أعلى من نسبة أي سلعة أخرى . ماعدا الذهب (حيث العرض الجديد في الاجل القصير هو نسبة ضئيلة جداً من المخزون) أو الارض (حيث العرض الجديد يساوي الصفر تقريباً) . ولكن من ناحية أخرى نجد أن سعر السندات ـ بعكس معظم السلع الاخرى ـ لا يوجد له اتجاه طويل حيث نلاحظ أن أسعار الفائدة قد تراوحت ـ اذا حذفنا النظر عن المخاطر وذلك خلال عدة قرون (في الدول المتقدمة) بين من 2 الى ثلاثة بالمائة الى من 10 الى 12 بالمائة وقد يصل سعر الفائدة الى أحد هذين الحدين ولكنه لم يتعداهما . وفي أي فترة طولها عشر سنوات مثلاً سنجد أن الفرق بين الحد الأعلى والحد الادنى لسعر الفائدة هو اقل من ذلك بكثير . أما اسعار القمح وفول الصويا والنيكل والنحاس . فقد حافظت على مستواها العادي في خلال السنة او خلال عدة سنوات فقط نتيجة للبيع من او الاضافة الى المخزون . ولكن حدود التوقعات المعقولة للسعر قد تعدت مرات عديدة (في اتجاه أو اخر) المستوى العادي للسعر بشكل يجعل تأثير التغير في هذه التوقعات يقل بشكل كبير عن تأثيره في حالة اسعار السندات .

وبطبيعة الحال فقد تتغير توقعات الافراد وفهمهم لمستوى السعر العادي للسلعة او للسندات بشكل غير مستمر عندما يحصلون على معلومات جديدة وتؤدي هذه المعلومات والتي تتضمن (في حالة السندات) الشائعات التخمينات او التحليل العقلاني الى تأكيد التوقع في تغيير سياسة البنك المركزي . فاذا كانت توقعات او تخمينات الافراد حول تغيير في سياسة البنك المركزي سليمة . فان البنك قد لايحتاج في هذه الحالة الى أن يقوم بالفعل ببيع ـ او شراء ـ السندات حتى يحقق

التغيير المطلوب في سعر الفائدة . أن التغير في جدول طلب الافراد من النقود يمكن ان يؤدي الى تغيير سعر الفائدة بدون الحاجة الى اية مساعدة من البنك المركزي .

وعلى هذا فان المضاربة ـ القائمة على اساس توقعات الاسعار يمكن ان تلعب دوراً هاماً بالتأكيد في تحديد ليس فقط أسعار السلع وانما ايضاً اسعار السندات . ويمكن للمضاربة أيضاً أن تمنع ـ ولفترة طويلة من الزمن ـ الانخفاض من سعر الفائدة . ولقد اطلق كينز على هذه الظاهرة اسم الطلب على النقود لاغراض المضاربة Speculative demand for money وهو طلب مرن مرونة لانهائية بالنسبة لسعر الفائدة عند مستوى منخفض ـ ولكن لايساوي الصفر[1].

بعض الاسباب الاخرى التي تؤدي الى جعل الطلب على النقود مرناً بالنسبة لسعر الفائدة . عدم اليقين .

Other sources of an interest–Elastic demend for money: More Uncertainty

اشرنا فيما سبق الى ثلاثة اختلافات بين السندات والنقود كأصول وهي :

(1) السندات تدر عائداً بينما النقود لاتدر أي عائد .

(2) ان قيمة السندات تتغير . بينما قيمة النقود (الاسمية) ثابتة .

(3) أنه لا يمكن استخدام السندات كوسيلة للتبادل ـ حيث يجب اولا تحويلها الى نقود وهو مايستغرق وقتا وعدم راحة . وتكاليف ـ في حين انه يمكن استخدام النقود في الحال .

---

(1) [illegible] Non-bank lenders [illegible] Wicksell [illegible] ومع ذلك يوجد هنا فرق وهو أن عمليات [illegible] وعلى كل فالفرق ليس جوهريا [illegible] وليس تغيرا في حجم النقود (النقود الاحتياطية ـ [illegible])

وقد اخذت نظرية كينز في الطلب على النقود لاغراض المضاربة جانباً واحداً من التغيرات في الاسعار . وهو امكانية تحقيق ارباحاً رأسمالية او تجنب خسارة رأسمالية كدالة فيما اذا كان سعر السندات عالياً او منخفضاً بالنسبة للسعر « العادي » .

ولقد قام J.Tobin بتطوير وتعميم نظرية في الطلب على النقود لاغراض المضاربة تقوم على اساس التغير في الأسعار كما يلي :

لنفترض أنه لايوجد أي سبب لدى أي فرد يحتفظ بالثروة لان يفترض بأن سعر الفائدة من المحتمل أن يتغير في اتجاه دون أخر . ولكن معظم أو كل الافراد يتوقعون بأن يتغير سعر الفائدة فاذا كان الافراد يحتفظون بالنقود فانهم لن يستفيدوا ولن يتضرروا من التغير في سعر الفائدة . وذلك مهما كان الاتجاه في تغير سعر الفائدة . أما اذا كانوا يحتفظون بالسندات فهم اما سيحققون ارباحاً رأسمالية أو أنهم سيتعرضون الى خسارة . أو بعبارة أخرى يتعرضون لمخاطر . ولنفترض أيضاً أن معظم الافراد لايميلوا الى المخاطرة . وأنهم يفضلون الحصول على دولار واحد « بالتأكيد » من أن يكون لديهم احتمال متساوي 50 بالمائة يحصلوا على نصف دولار أو 50 بالمائة لأن يحصلوا على 1.5 دولار . وعلى الرغم من أن القيمة الرياضية للمخاطرة في كل من البديلين واحدة . الا أنهم يفضلون البديل الاول على البديل الثاني . ومع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ـ فسيفضل الافراد في هذه الحالة الاحتفاظ بالاصل ذو السعر الثابت (النقود) بدلاً من الاحتفاظ بالاصل الذي يتغير سعره (السندات) .

ولكن الاشياء الاخرى لاتبقى على حالها . أن الاحتفاظ بالسندات والتي تتغير اسعارها يتضمن خسارة ولكنه يتضمن أيضاً عائداً . وكلما كان العائد مرتفعاً . كلما ارتفع عدد الافراد الذين يقبلون المخاطرة من أجل الحصول على هذا العائد . أو بعبارة أخرى أنه بالنسبة لكل فرد . فأنه كلما ارتفع العائد كلما ارتفعت نسبة الجزء من الثروة التي يرغب الاحتفاظ بها في شكل سندات . وانخفضت النسبة التي يرغب الاحتفاظ بها في شكل نقود . ونجد هنا مرة أخرى أن الطلب على النقود كأصل من الاصول . أو الطلب على الاصول العاطلة (التي لاتدر عائداً ما) يرتبط بسعر الفائدة بعلاقة عكسية . (9)

(9) للحصول على عرض منظم أنظر J.Tobin
Liquidity Preference as Behavior Towards Risk» Review of Eco. Statistics 25 (Feb. 1958).
ويعاد طبعها في كتاب M.G.Muller تحت عنوان
Readings in Macro-Economics 2nd ed. (1971) PP. 173 – 191

وتفترض نظرية كينز في الطلب على النقود لاغراض المضاربة ان كل فرد يحتفظ بالثروة هو اما أن يكون محتفظاً بالنقود أو ان يكون محتفظاً بالسندات وذلك على اساس توقعاته الخاصة بالنسبة لسعر الفائدة . ولم يكن هناك « محفظة اوراق مالية مختلطة » فالافراد الذين يشعرون بالامان مع النقود يحتفظون بالنقود فقط . والافراد الذين يشعرون بالامان مع الاسعار الجارية للسندات يحتفظون بالسندات وقد أدت الاختلافات في توقعات الافراد في نظرية كينز الى أن يكون ميل منحني الطلب على النقود في النظرية الكينزية لايساوي الصفر . أما في تحليل Tobin . فانه من السهل شرح لماذا توجد محفظة الاوراق المالية المختلطة . حيث يؤدي عدم اليقين حول سعر الفائدة المتوقع ـ حتى ولو كان الوسط الحسابي للاسعار المتوقعة هو نفس السعر السائد ـ الى وجود المحفظة المختلطة في حالة عدم الرغبة في المخاطرة . وتتغير نسبة النقود الى السندات في هذه المحفظة مع التغير في سعر الفائدة .

ويجب أن يكون واضحاً هنا ان تحليل Tobin ـ على الرغم من أنه اكثر شمولية ـ الا أنه لايخل بتحليل كينز . والواقع هو ان تحليل Tobin يعتمد على توقعات سعر الفائدة والفرق الجوهري هنا هو أنه يستغني عن أي فرض خاص بأن يكون قيمة الوسط الحسابي لاي توقعات غير مؤكدة لسعر الفائدة تختلف عن السعر الحالي (10) ويمكننا أن نقيم تحليل Tobin الاشمل هذا عندما نتناوله في الفصلين العشرين والحادي والعشرين .

الطلب على النقود لاغراض التبادل المرن في سعر الفائدة :
An Interest–Elastic Transaction Demand

ونعود الآن الى خاصية النقود والتي يطلق عليها عادة خاصية **السيولة** **Liquidity** وهي الخاصية التي ترتبط بميزة النقود (في مقابلة اشكال الثروة الاخرى) وقدرتها على الاستخدام المباشر كوسيط في التبادل . وتتمثل هذه الميزة في التخلص من الوقت وعدم الراحة وتكاليف البيع (مثلاً نصيب الوسطاء) التي تترتب على تحويل النقود الى سندات او تحويل السندات الى نقود . ومع ذلك فاذا كان الفرد يحصل على هذه المزايا من الاحتفاظ بالنقود . فانه في نفس الوقت يفقد

(10) توضح الفقرة الاخيرة من مقالة Tobin الكلاسيكية وجهة نظرة تماماً وهي ان توقعات الافراد ـ على الاقل في بعض الاوقات ـ ليست محايدة على الاطلاق .

الفائدة التي كان يمكن ان يحصل عليها لو احتفظ بالسندات . وعلى هذا تتوقف تكلفة مزايا السيولة على سعر الفائدة . وكلما ارتفع سعر الفائدة كلما كان الفرد اكثر استعداداً ورغبة لتحمل التكاليف وعدم الراحة التي تظهر عند تحويل السندات الى نقود او العكس . والنتيجة هي انه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض الطلب على النقود .

والنقطة هنا في المناقشة تتضمن ماأسميناه سابقاً بالطلب على النقود لاغراض التبادل . ولقد شرحنا أنه يتم الاحتفاظ بهذه النقود في شكل ارصدة للمعاملات للحاجة اليها لتغطية الفجوة الزمنية بين فترة الحصول على دخل وبين عدم التناسق في المدفوعات النقدية . ولقد افترضنا انه لايوجد أي خيار أمام الفرد هنا ، فمقدار حاجته الى النقود يتحدد من خلال عوامل مؤسسية تنظم فترات الدفع . ولكن اذا كان الفرد يتسلم دخله في الاول من كانون الثاني ولن يتسلم اي دخل حتى الاول من شباط الا انه يستطيع ان يشتري سنداً بهذا الجزء من الدخل الذي ليس في حاجة اليه الان ويحصل على فائدة لعدة أيام قبل بيع السند مرة أخرى لتغطية نفقاته خلال الشهر . فمثلاً يمكنه ان يشتري في يوم الدفع سنداً بنصف دخله يقوم ببيعه في الخامس عشر من الشهر لاستخدام ثمنه في النصف الثاني من الشهر . وهو بهذا يحصل على فائدة لمدة خمسة عشر يوماً على نصف دخله الشهري ,ولكن من ناحية أخرى يمكن أن تكون هناك عقبات وستكون هناك تكاليف الوسيط . فاذا كان سعر الفائدة عالياً بما يكفي لتغطية رسوم الوسطاء فأن شراء السند قد يكون مربحاً .

واذا كان دخل الفرد عالياً بدرجة كافية او اذا كان سعر الفائدة مرتفعاً بشكل واضح فانه قد يكون من المربح ان يقوم الفرد بشراء سندات بكل دخله الذي لن يستخدمه حتى اليوم الثالث من الشهر او بعد ذلك ، ثم في صباح اليوم الثالث يبيع السند . ويحتفظ بالجزء الذي يحتاج اليه من نقود في اليومين الثالث والرابع ويشتري بالباقي سنداً آخر ، ويقوم بتكرار ذلك اربعة عشر مرة خلال الشهر . وبهذه الطريقة يحصل على فائدة لمدة أربعة عشر يوماً على كامل دخله الشهري كل شهر مطروحاً منها اتعاب الوسطاء على خمسة عشر عملية بيع وخمسة عشر عملية شراء (يحصل على فائدة على $\frac{1}{15}$ من دخله لمدة يومين ، $\frac{1}{15}$ من دخله لمدة اربعة ايام ، $\frac{1}{15}$ من دخله لمدة ستة أيام ، وهكذا وحاصل جمعها هو فائدة لمدة اربعة عشر يوماً على كامل دخله الشهري . ويطرح من هذا اتعاب الوسطاء وتكاليف البيع) . وقد لاتكون هذه العملية مربحة عند أي مستوى لسعر الفائدة اذا كان دخله منخفضاً

واتعاب الوسطاء مرتفعة . ومع هذا فاذا كان دخله معروفاً فكلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما زادت عدد العمليات التي يقوم بها كلما انخفض طلبه على النقود . (11)

واذا كان دخل الفرد وانفاقه هو مليون دولار شهريا فانه من السهل جداً عليه ان يجد ان الأمر سيكون مربحاً له اذا قام ببيع وشراء السندات كل يوم حيث ان خسارة الفائدة ولو ليوم واحد على جزء من أو كل المليون دولار يجعل القيام بعدد ثلاثين عملية من التبادل او حتى اكثر عملية مربحة . ولكن اذا عرفنا دخل الفرد فان عدد المرات التي يتم فيها بيع وشراء السندات يتوقف على مستوى سعر الفائدة . ويمكن تطبيق نفس القواعد هنا على سلوك رجال الاعمال أيضاً . وكلما ارتفع سعر الفائدة كلما حاولت المنشآت تخفيض الارصدة النقدية لديها والتحول الى الاستثمار في الاوراق المالية قصيرة الأجل .

وعلى هذا فان الطلب على النقود لاغراض التبادل لايتوقف فقط على مستوى الدخل وانما يتوقف ايضاً على مستوى سعر الفائدة اي أن الطلب على النقود لاغراض التبادل هو طلب مرن بالنسبة الى سعر الفائدة ولقد تمت الاشارة الى هذا السبب الاضافي الذي يجعل الطلب على النقود لاغراض التبادل مرناً بالنسبة لسعر الفائدة من قبل الاقتصادي William Baumol . (12)

وبهذا نكون قد اضفنا سببين اضافيين يؤديان الى أن يكون الطلب على النقود مرناً بالنسبة لسعر الفائدة ، وذلك بالاضافة الى السبب الرئيسي الذي أورده كينز وهو المضاربة . وكما اشرنا فان بعض الاقتصاديين يفضلون احلال واحداً أو اخر من هذين السببين محل الصيغة التي أوردها كينز . ويمكن أن يتم ذلك مع الابقاء على التحليل التالي – على الاقل من الناحية الشكلية – بدون تغيير . ومع ذلك فان

---

(11) في الواقع ليس من الضروري ان يقوم الفرد ببيع وشراء السندات حيث يكفي ان يقوم بايداع الارصدة الفائضة لديه في حساب ادخار لدى البنك . ويقوم بالسحب عند الحاجة بدون دفع اتعاب الوسطاء ولكن تظهر ضرورة الزيارة المتكررة للبنك . وكلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما حاول الفرد الابقاء على حسابه الجاري عند اقل مايمكن وحسابه الادخاري عند اعلى مايمكن . ولكن لاننسى اننا مازلنا نحاول وصف عالم يوجد به نوع واحد من السندات .

(12) للحصول على عرض رياضي مقنع وطريف أنظر W.J. Baumol
The Transaction Demend For Cash: An Inventory Theoretic Approach..
ومعاد طبعها في كتاب E.Shapiro
Macroeconomics : Selected Readings (Uarcourt, Brace and World (1970)
J. Tobin..The Interest Elasticity of The Transaction Demand For Cash..Review of Economics and Statistics 38 (Aug. 1956) pp 241-247.

الكاتب يفضل الابقاء على الصيغة الكينزية – الى جانب الاسباب الاخرى . ويرجع ذلك الى : أولاً أنه لا يمكن اشتقاق أي شيء يشبه "مصيدة السيولة" (على الاقل عند مستوى سعر الفائدة موجب اكبر من الصفر) لا من صياغة Tobin ولا من صياغة Baumol . وكما سيتضح فيما بعد فان الكاتب ليس على استعداد أن ينكر وجود "مصائد سيولة" مؤقتة على الاقل ، ومرتبطة بالواقع احياناً . وثانياً : أنه ينتج عن استبعاد عنصر المضاربة ضرورة معالجة جدول التفضيل كجدول ثابت ومستقر ، يتغير مستواه ببطء شديد خلال الزمن . حيث أن ميل منحني الطلب على النقود وارتفاعه يتوقفان على خصائص الهيكل الاقتصادي المستقرة نسبياً (مثلاً يتوقف على نسبة توزيع الثروات بين النقود والسندات أو على تكاليف عمليات بيع وشراء السندات كما يتوقف على الاتجاهات الرئيسية للافراد (مثلاً درجة عدم الرغبة في المخاطرة) .

ولا تتطلب نظرية كينز في الطلب على النقود لاغراض المضاربة وجود مثل هذا الجدول المستقر . فمثلاً اذا كان سعر الفائدة قد تراوح بين 8 بالمائة الى 15 بالمائة ، فان مستوى جدول الطلب على النقود سيعكس ذلك . أما اذا كان سعر الفائدة قد تراوح بين 1.5 بالمائة وبين 5 بالمائة فان مستوى جدول الطلب على النقود سيكون منخفضاً وذلك لان الافراد لديهم توقعات مختلفة حول مدى تقلبات السعر في المستقبل . ومع ذلك فان شكل وميل المنحني يتشابهان بدرجة كبيرة في كلتا الحالتين واذا كان سعر الفائدة قد تراوح في الماضي في المدى بين 8 الى 15 بالمائة فانه من غير المحتمل جداً ، في الاجل القصير ، ان يخرج سعر الفائدة خارج هذا المدى . ويرجع ذلك الى أن توقعات المضاربين ستؤدي – من خلال سلوك المضاربين – الى الابقاء على السعر في هذا المدى . ويمكن أن يتحول الطلب على النقود مرناً مرونة لا نهائية في سعر الفائدة عند مستوى بالمائة . ولكن في الحالة الثانية يصبح الطلب مرناً مرونة لانهائية عند مستوى (1.5) بالمائة فقط .

ولا تتوقف نظرة كينز في أهمية المضاربة على وجود أي مدى معين لسعر الفائدة في الماضي . والنقطة الاساسية لدى كينز هي – بكل بساطة – **انه عند كل نقطة زمنية** يوجد لدى الافراد – الذين يحتفظون بالثروة – توقعات معقولة جداً حول مستوى سعر الفائدة الذي سيسود في المستقبل القريب . وتكفي هذه التوقعات وحدها لأن تمنع سعر الفائدة من التحرك بالشكل الذي افترضه الكلاسيكيون . أو بعبارة أخرى يكفي لوجود التوقعات لأن يقوم سعر الفائدة باعادة التوازن والاستقرار الى الطلب الكلي على السعر. فاذا كان سعر الفائدة يتحرك تلقائياً وبحرية من أجل

تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار ، فان أي تغير في الادخار أو في الاستثمار لن يؤدي الا الى تغير في سعر الفائدة والى تغير توزيع مستوى معين من الناتج بين الاستثمار والاستهلاك . ولكن اذا كانت تحركات سعر الفائدة مقيدة بواسطة المضاربة فأن التغير في الادخار أو الاستثمار كما سنرى فيما بعد – يمكن أن يؤثر في مستوى الطلب الكلي على السلع ، اذا كانت الأجور والاسعار مرنة مما يؤدي الى التضخم أو الانكماش كما يمكن أن تؤدي اذا كانت الاجور والاسعار جامدة غير مرنة – الى زيادة أو تخفيض في الناتج ومستوى التوظف .

سعر الفائدة والطلب على وعرض السندات

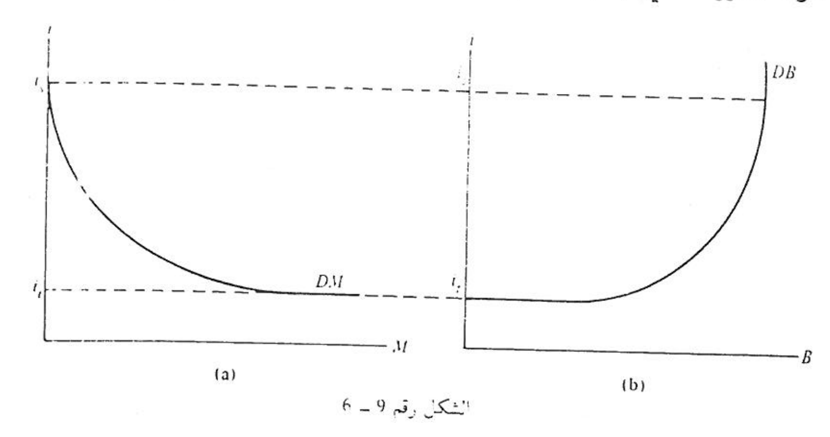
The Interest Rate and The Supply and the Demand for Money

تم حتى الآن شرح نظرية كينز في سعر الفائدة – بعد تعديلها وتوسيعها بالاضافات العلمية التي ظهرت فيما بعد – كنظرية في الطلب على وعرض النقود . ومع هذا فانه من المفيد أن تتضمن هذه النظرية – بطريقة ما – الطلب على السندات وعرضها أيضاً . وفي ضوء فروضنا البسيطة وهي ان الأفراد يحتفظون بثروتهم في شكل نقود أو / سندات فقط . وعلى هذا وحتى يكون هناك توازن في المجتمع في مجال الاحتفاظ بالثروة فانه يجب ان يكون كل فرد يحتفظ بالثروة قانعاً ليس فقط بكمية **النقود** التي بحوزته وان يكون قانعاً أيضاً بكل حافظته من الاصول . أي يكون راضياً عن توزيع حافظته بين النقود والسندات . ولقد اشرنا الى أنه اذا – كان أي فرد غير راضي عن توزيع حافظته فانه يمكنه الانتقال من شكل الى شكل أخر (وبالعكس) وذلك مع وجود فرد أخر يرغب في اجراء تعديل في الاتجاه المعاكس . وتوجد دائماً مثل هذه العمليات ، وذلك عند مستوى سعر جاري للسندات (أي سعر فائدة) مستقل تماماً عن الكميات التي يرغب الافراد في التعامل بها . وحيث ان سوق السندات هو سوق قريب من السوق التنافس الكامل مع وجود تبادل مستمر ووجود معلومات كاملة وأنية متاحة للجميع ، فانه يمكن ان نفترض ان السوق هو دائماً في حالة توازن ؛ بمعنى أن الأفراد يحتفظون بما يرغبون فيه عند السعر السائد ويتضمن هذا كمية النقود التي يرغبون الاحتفاظ بها . **وكمية السندات التي يرغبون الاحتفاظ بها .**

وعلى الرغم من أنه من الممكن لكل فرد أن يقوم بتغير في تركيب حافظته عن طريق بيع أو شراء السندات مقابل النقود . الا أنه من المستحيل أن يقوم كل الافراد كمجموعة أن يغيروا تركيب حافظاتهم في نفس الوقت . والواقع أنه عند كل نقطة زمنية فأننا لانجد فقط أن حجم النقود ثابتاً . ولكن أيضاً عدد السندات والكوبونات التي يملكها الافراد . وكنتيجة لذلك فأن أي تغير في تفضيلات الافراد للسندات بدل النقود . أي اي رغبة صافية للافراد لاجراء تغيير في هيكل ثرواتهم . لن تؤدي – في الأجل القصير – الى تغيير حجم أي منهما . وستؤدي الى تغيير في سعر السندات بواسطة النقود ومقلوب هذه العلاقة هو سعر الفائدة . هل يمكن الآن أن نعتبر أن سعر الفائدة يتحدد أيضاً بواسطة الطلب على وعرض السندات ؟

ولقد شرحنا سابقا الطلب على النقود لاغراض المضاربة على أنه الرغبة في عدم الاحتفاظ بالسندات وذلك خوف من انخفاض أسعار السندات (بالاضافة الى الأسباب التي اضفناها في الجزء السابق) . والرغبة في عدم الاحتفاظ بالنقود – كأصل – هي أيضاً رغبة في الاحتفاظ بالسندات . وعلى هذا فأنه في مقابل منحنى الطلب على النقود المرن في سعر الفائدة في الجزء الاول من الشكل رقم 9 – 6 يوجد أيضاً منحنى للطلب على السندات مرن في سعر الفائدة والذي نسميه المنحنى DB ويكون مستوى هذا الطلب مساوياً للصفر عندما مستوى منخفض جداً لسعر الفائدة (i_1) ثم يتزايد كلما تزايد سعر الفائدة . ويصل الى أعلى مستوى له عند سعر فائدة مرتفع جداً هو (i_2) .

ونحن نعرف أنه يتم قياس الطلب على النقود في الجزء الاول من الرسم (على طول المحور الافقي) باستخدام الوحدات النقدية الدولارات مثلاً – ولكن كيف



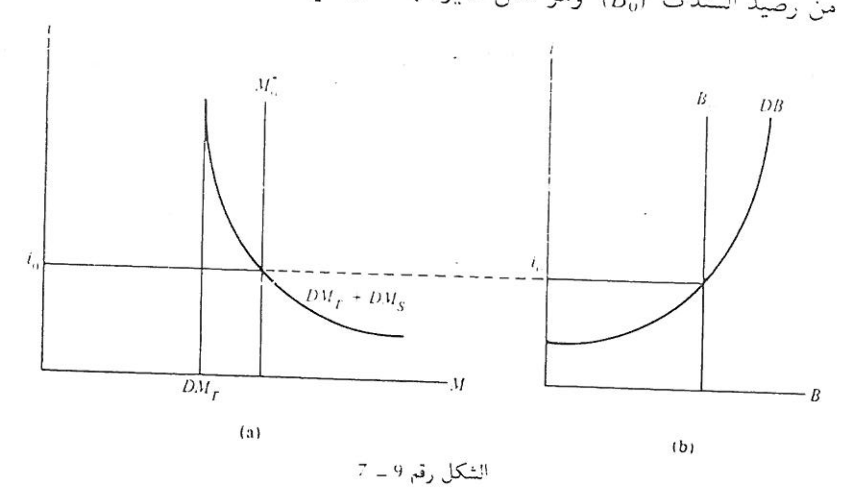
(a) (b)

الشكل رقم 9 – 6

يمكن ان نقيس الطلب على السندات ؟ . فاذا كانت السندات متشابهة تماماً في قيمتها الاصلية وفي قيمة الكوبون الذي يتم دفعه عليها ، فأنه بكل بساطة يمكن أن نقيسها بعدد السندات أما اذا لم تكن متشابهة فأن افضل قياس هو القيمة الكلية النقدية للكوبانات السنوية على السندات . وللتبسيط سنفترض أن كل السندات متشابهة وأنه يمكن قياسها باستخدام عدد السندات على المحور الافقي في الشكل 9 – 6

ولقد قمنا بشرح كيفية تحديد سعر الفائدة في الشكل رقم 9 – 3 وذلك عن طريق التقاطع بين منحنى الطلب الكلي على النقود ($DM_T + DM_S$) ومنحنى عرض النقود (M_s) . وعند مستوى سعر الفائدة التوازني الذي يتحدد بهذه الصورة ، فأن الافراد سيحتفظون تماماً بمقدار من النقود – سواء لاغراض التبادل أو لاغراض المضاربة – هو نفس المقدار الذي كانوا يحتفظون به فعلًا من قبل . ويتطلب التوازن أيضاً وبنفس الطريقة أن يكون عدد السندات التي يحتفظ بها الافراد – أي عدد السندات الموجودة فعلًا – تتطابق مع عدد السندات التي يرغبون في الاحتفاظ بها .

ويوضح الجزء الاول من الشكل رقم 9 – 7 التوازن في سوق النقود عند مستوى سعر فائدة (i_0) . وهو ماظهر في الجزء الثاني من الشكل رقم 9 – 7 . ولكن يبدو هذا التوازن كما لو كان يتضمن أيضاً وكما نوضح في الجزء الثاني من الشكل رقم 9 – 7 والذي فيه يظهر منحنى الطلب على السندات (DB) وجود مستوى معين من رصيد السندات (B_0) وهو نفس مايرغب الافراد في الاحتفاظ به .



(a) (b)

الشكل رقم 9 – 7

والواقع فانه من السهل أن نبرهن على أن (B_0) يجب ان يكون السندات الموجودة فعلاً ، وبالتالي عدد السندات التي يحتفظ بها الافراد فعلاً ؛ وحتى نستطيع القيام بذلك نبدأ بتعريف ثروة المجتمع :

$$W \equiv M_0^s + \frac{Q_0}{i} B_0 \tag{10}$$

حيث Q_0 هو قيمة الكوبون لكل سند
i سعر الفائدة
(B_0) عدد السندات الموجودة

ومن الواضح أن Q_0/i يمثل سعر السند . وبالتالي فان $Q_0/i \times B_0$ هو القيمة النقدية للسندات

ولقد اوضحنا من قبل كيف يتحدد سعر الفائدة بواسطة التوازن بين الطلب على وعرض النقود أي

$$M_0^s = DM_T + DM_S$$

حيث DM_T الطلب على النقود لاغراض التبادل وهي نسبة من الدخل النقدي (PY). تتوقف (بصورة غير خطية) على سعر الفائدة ولكن اذا قبلنا بأن الطلب على النقود لاغراض التبادل هو أيضاً دالة في سعر الفائدة ، فانه يجب علينا أن نتخلى عن التفرقة بين نوعي الطلب على النقود ونكتب الطلب الكلي على النقود كما يلي :

$$DM = mPY + f(i) \tag{11}$$

حيث (mPY) توضح للاعتماد الخطي للطلب الكلي على النقود على القيمة النقدية للناتج القومي ، وتمثل الدالة $f(i)$ الجزء المرتبط بسعر الفائدة . ونفترض هنا أن

$$\partial DM/\partial i \equiv f_i < 0$$

$$\frac{\partial^2 DM}{\partial i^2} \equiv f_{ii} > 0$$

ويمكن الآن التعبير عن الطلب على السندات (DB) على أساس أنه عدم الرغبة في (أو الابتعاد عن) النقود . أو بعبارة أخرى ان الطلب على السندات هو ذلك الجزء من الثروة الذي لايرغب الافراد بالاحتفاظ به في شكل نقود . وهو يساوي :

$$DB = W - mPY - f(i) \tag{12}$$

ونلاحظ هنا أن (DB) هو مقدار معرف بواسطة النقود أي في شكل قيمة الطلب الكلي على السندات . ويمكن أن تساوي بين الطلب الكلي على السندات وبين عرض السندات كشرط للتوازن في سوق البندات.وحيث أن (B_0) تمثل عرض السندات في شكل عددي ، فأنه يجب ضرب (B_0) في سعر السندات للحصول على قيمة عرض السندات النقدي أي أن

$$B_0 \frac{Q_0}{i} = W - mPY - f(i) \tag{13}$$

ومن السهل هنا الآن أن نوضح أن شرط التوازن هذا هو تماماً نفس الشرط الذي سبق اشتقاقه . فباحلال المعادلة رقم (10) في المعادلة رقم (13) نجد أن

$$B_0 \frac{Q_0}{i} = M_0^s + \frac{Q_0}{i} B_0 - mPY - f(i)$$

وبعد ازالة الحدود المتشابهة نحصل على :

$$M_0^s = mPY + f(i) \tag{14}$$

وبعبارة أخرى نستطيع توصيف عملية تحديد سعر الفائدة اما بواسطة الطلب على النقود وعرضها ـ كما فعلنا سابقاً ـ أو بواسطة الطلب على السندات وعرضها وتتضمن كل من الطريقتين نفس سعر الفائدة التوازني أو بعبارة أخرى نستطيع أن نقرر أنه اذا كان هناك سعر فائدة توازني يتحقق عنده التوازن بين الطلب على النقود وعرضها فأنه عند نفس هذا المستوى من سعر الفائدة التوازني يكون الطلب على السندات وعرضها متساويين أيضاً . وأننا نستطيع أن نشتق الواحدة من الاخرى (13) . وبالاضافة الى ذلك فانه يظهر أنه من السهل **(التغاضي)عن او تجاهل معادلة سوق السندات عند تحديد سعر الفائدة .**

ومع هذا فأن الجملة الاخيرة هي نتيجة مبسطة جداً . ومن المحتمل جداً ان تكون غير صحيحة أو دقيقة . حيث أننا افترضنا أن الطلب على النقود (وبالتالي بالتضمين الطلب على السندات) يتوقف فقط على كل سعر الفائدة (i) وعلى القيمة النقدية للناتج القومي (PY) . وكذلك كنا نفرض بأنه لايتوقف على قيمة الثروة

(13) يمكن لطلبة الاقتصاد أن يعتبروا ذلك كتطبيق بسيط "لقانون فالراس" وهو تطبيق أكثر قبولا من مجرد القول بأنه يمكن اشتقاق التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقود وسوق السندات من اثنين منها فقط . وأن كل اثنين منها يتضمنان الثالث ، حيث أن مثل هذا التقرير يفشل عادة في التعامل بصورة صحيحة مع الحقيقة بأن السلع يجب أن ينظر اليها على أنها متغير تدفقي وليس مثل النقود أو السندات اللذين يعتبران متغيرات رصيدية)

الكلية . ويمكن أن يكون كل هذا صحيحاً ، خاصة اذا كان من الممكن احتساب الرصيد الكلي للثروة كثابت سواء في شكل وحدة نقدية أو في شكل عدد كل أصل من اصولها . ولكن اذا سمحنا للتغيرات في سعر الفائدة (أي في أسعار السندات) بأن تظهر ، وهي النقطة التي يدور حولها فعلاً التحليل هنا ، فأنه يمكن أن تتغير الثروة الكلية سواء من ناحية الكمية أو من ناحية القيمة . ويظهر التغير في الثروة الكلية هنا أما نتيجة لظهور استثمار صافي موجب أو لظهور عجز في ميزانية الحكومة . وبالاضافة الى ذلك فأن هيكل الثروة يتغير من خلال عمليات السياسة النقدية .

ولقد افترضنا حتى الآن أن الطلب على السندات يساوي قيمة الثروة الكلية مطروحاً منها قيمة الطلب الكلي على النقود . على أساس أن **الطلب على النقود لايتوقف على قيمة الثروة الكلية** . ويتضمن ذلك أنه اذا حدث زادت (انخفضت) قيمة الثروة الكلية فأن الافراد سيرغبون (اذا بقيت الاشياء الاخرى على حالها) في الاحتفاظ بكل الزيادة في الثروة في شكل سندات . ولا يوجد هناك أي سبب على الاطلاق يجعلنا نفترض ذلك كما لايوجد أي سبب يمنعنا من افتراض العكس ، أي أن الافراد سيحتفظون بكل الزيادة (النقص) في الثروة في شكل نقود .

واذا بدأنا نفكر في النقود كنوع من **الاصول** المالية (بجانب السندات) فأنه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار امكانية ان يكون الطلب على كل أصل من أشكال الثروة متوقفاً على قيمة الثروة الكلية الممكن الاحتفاظ بها في شكل أو بآخر .

ويمكن أن نفترض هنا ، مثلاً ، أن الطلب على النقود لايتوقف فقط على القيمة النقدية للناتج القومي وسعر الفائدة ولكن يتوقف أيضاً على قيمة الثروة الكلية في علاقة خطية أي أن :

$$M_0^* = mPY + f(i) + \alpha W \qquad (14)$$

حيث α هي نسبة مايتم الاحتفاظ به في شكل نقود من أي زيادة تحدث في الثروة ، اذا كانت كل من (I) ، (PY) ثابتة . ويبقى تعريف الثروة كما كان من قبل أي أن .

$$W = M_0^* + B_0 \frac{Q_0}{i} \qquad (10)$$

فاذا استخدمنا التساوي بين الطلب على وعرض النقود كشرط التوازن أي أن .

$M^*_0 = DM$

فأنه يمكن اشتقاق عرض النقود كمايلي :

$$M_0^* = DM$$

$$M_0^* = \frac{mPY + f(i) + \alpha B_0(Q_0/i)}{1 - \alpha} \qquad (15)$$

ويمكن أن ننظر الى الجانب الايمن من المعادلة رقم (15) على انها تمثل جدولاً معدلاً للطلب على النقود .

demand schedule for money

والذي يأخذ في الاعتبار عدد السندات والقيمة النقدية لكل كوبون، فاذا كانت (M_0^*) معروفة واذا كان (PY) معروفاً أيضاً . فانه من الممكن ايجاد حل هذه المعادلة بالنسبة الى سعر الفائدة (i) . وعند ذلك سنجد أنه يتوقف أيضاً على عدد السندات (B_0) ، وعلى قيمة الكوبون لكل سند (Q_0) . أو بعبارة أخرى أن سعر الفائدة يتوقف على الرصيد من النقود وعلى الرصيد من السندات في نفس الوقت(١٤) . ومع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ـ فكلما كان رصيد السندات كبيراً كلما ارتفع سعر الفائدة . أو بشكل آخر . كلما ارتفع الرصيد النقدي كلما انخفض سعر الفائدة .

آثار السياسات النقدية والمالية على سعر الفائدة

The Effects of Monetary and Fiscal Policies on Interest Rates

تظهر اختلافات هامة جداً بين تأثيرات السياسة النقدية . وتأثيرات السياسة المالية على كل من الثروة وسعر الفائدة وخاصة في الأجل الطويل . ولا تؤثر السياسة النقدية بصورة مباشرة على الثروة الكلية . وأن كانت تؤدي الى تغيير هيكلها فقط . ولكن مع ذلك فان تغيير هيكل الثروة يؤثر على سعر الفائدة . وبالتالي وبشكل غير مباشر يؤدي الى تغيير قيمة السندات أي الجزء من الثروة الذي يحتفظ به في شكل سندات . أما السياسة المالية فانها تؤثر مباشرة على الثروة الكلية عن طريق

(14) يظل صحيح ايضاً (بفضل قانون ساي) انه اذا اخذنا التساوي بين الطلب على السندات وعرضها (بدلا من النقود) كشرط للتوازن ، فانه يمكن اشتقاق نفس المعادلة رقم (١٥) ـ وباعادة ترتيب الحدود للحصول على عرض السندات نجد ان :

$$B_0 = \frac{(1-\alpha)M_0^* - mPY - f(i)}{\alpha(Q_0/i)} \qquad (15)$$

الاضافة الى (أو تخفيض) اصل من أصول الافراد بدون أجراء أي تخفيض (اضافة) في الاصل الاخر . ولكن لان ذلك يؤدي ايضاً الى تغيير هيكل الثرورة فانه يؤثر أيضاً وبشكل غير مباشر على سعر الفائدة ، وعلى قيمة السندات . وحيث أن التغيرات في سعر الفائدة كنتيجة للسياسة المالية أو السياسة النقدية تؤدي الى تغيرات في الاستثمار وبالتالي في الدخل ، فانه سيظهر تأثيراً جديداً في شكل التغذية الراجعة (feeds backs) على سعر الفائدة والذي يجب علينا اخذه في الاعتبار . والواقع فأن تحليل هذه الآثار هو عمل صعب جداً ، ولكن الفقرات التالية نحاول تصنيفها فقط .

آثار السياسة النقدية Monetary Policy

حللنا من قبل أثر التغير في المعروض من النقود على سعر الفائدة . ولكن ذلك كان قبل أن نعرف بأن المعروض من السندات (عددها وقيمة الكوبون لكل سند) يؤثر أيضاً على النتائج . وعلى الرغم من ان الاختلاف سيكون بسيطاً ، الا أننا نستطيع أن نعيد الآن تحليل التغيرات في المعروض النقدي ، مع الأخذ في الاعتبار النتائج الاخيرة التي توصلنا اليها . وسنفترض هنا مرة أخرى أنه يتم ادخال التغيرات النقدية عن طريق العمليات في السوق المفتوحة وكما أشرنا سابقاً ، فان هذه العمليات تتضمن احلال النقود محل السندات او السندات محل النقود في حافظة الافراد المالية . ويمكن توضيح أثار هذا التغيير على سعر الفائدة عن طريقين الاول هو دراسة أثر الزيادة (أو النقص) في عرض النقود مع ثبات الطلب على النقود أو دراسة أثر الانخفاض (أو الزيادة) في عرض السندات مع ثبات الطلب على السندات . الثاني (وربما هو الافضل) في شكل دراسة أثر الاحلال الاضطراري للسندات محل النقود في مواجهة وجود جداول محددة للتفضيل من جانب الافراد للاحتفاظ بثروتهم في شكل أحد الاصلين بدلاً من الآخر .

وسوف تؤدي عمليات الاحلال هذه بطبيعة الحال الى التأثير على أسعار السندات ، أي على سعر الفائدة . وحيث أن الطريقة الوحيدة أمام البنك المركزي لأن يزيد عدد السندات في حافظة الافراد المالية (او يخفض حجم النقود فيها) هي أن يقوم البنك بتخفيض اسعار السندات عن طريق بيعها . وبهذه الطريقة يغري البنك بعض الافراد الذين كانوا يحتفظون بالنقود الى أن يفضلوا الآن ـ عند السعر المنخفض الجديد للسندات ـ السندات على النقود (أي يفضلوا الاحتفاظ بجزء أكبر من ثروتهم في شكل سندات) .

والآن ففي كل عملية بيع من جانب البنك (شراء من جانب الافراد) فان القيم التي يتم التبادل بها هي قيم متساوية حيث أن كل عملية بيع مقدارها 100 دولار للسندات تخفض ثروة الفرد بنفس المقدار في شكل نقود وتزيدها بمقدار 100 دولار في شكل سندات . وعلى هذا فان عمليات السوق المفتوحة لاتؤدي بحد ذاتها الى تغير حجم الثروة[15] . ومع هذا فان التغير في سعر الفائدة اللازم لتحفيز الافراد الى القبول بتغير في هيكل ثروتهم بين السندات والنقود ، سيؤدي أيضاً الى تغير قيمة السندات في حافظة الافراد المالية . أو بعبارة أخرى أن ليس فقط هيكل الثروة هو الذي يتغير ، وانما يتغير ايضاً القيمة النقدية للثروة الكلية ، وفي حالة بيع السندات بواسطة البنك فان قيمة الثروة تنخفض ، نتيجة لارتفاع سعر الفائدة .

ويؤدي هذا التخفيض في قيمة الثروة (مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها) والى تخفيض كل من الطلب على النقود والطلب على السندات . وينخفض الطلب على النقود بالنسبة α في حين ينخفض الطلب على السندات بالنسبة $(1 - \alpha)$. ويؤدي ذلك الى تخفيض أسعار السندات من جديد ، لأن عرض السندات في أيدي الجمهور يزداد في نفس الوقت الذي ينخفض فيه الطلب على السندات .

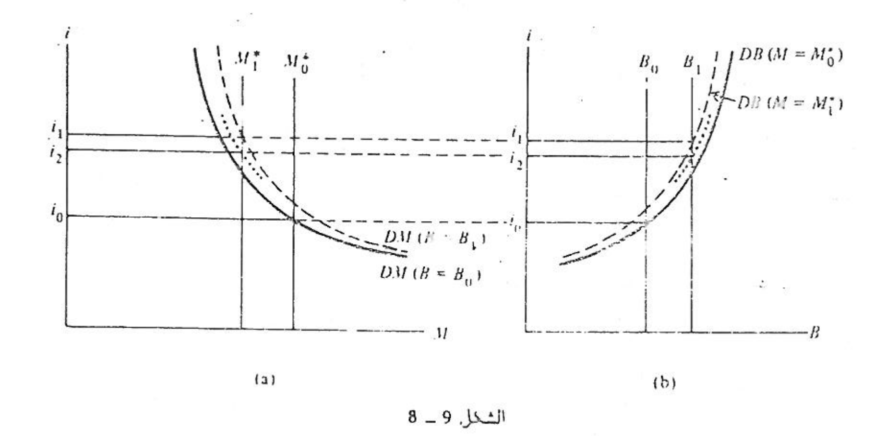
وبطبيعة الحال سنجد أنه نتيجة لانخفاض سعر السندات (ارتفاع سعر الفائدة) سينخفض الاستثمار ، وبالتالي الدخل ، ومن ثم الطلب على النقود (لاغراض التبادل) . وهذا يمثل في حد ذاته عاملاً جزئياً في ازالة آثار الزيادة في عرض والانخفاض في الطلب على السندات .

ويمكن تصوير هذه النتائج في الشكل رقم 9 ـ 8 .

حيث يظهر الطلب المعدل على النقود (DM) في الجزء الاول من الرسم ، وهو الطلب على النقود الذي يأخذ في الاعتبار عدد السندات وهو الذي يظهر في الجانب الأيمن من المعادلة رقم (15) . وبنفس الطريقة يظهر الطلب على السندات في

---

15) يمكن ان يعترض القارىء الذي يعرف من قبل ان عمليات خلق الودائع "المضاعفة" القائمة على أساس عمليات السوق المفتوحة (وعلى الاخص في حالة وجود البنوك التجارية) ستؤدي الى زيادة كمية النقود بمقدار يفوق عدة مرات قيمة الشراء الاصلية . ويرجع ذلك الى ان هذه العملية تؤدي الى زيادة الاحتياطي لدى البنوك التجارية وبالتالي تؤدي الى زيادة قدرتها على الاقراض بمقدار مضاعف . وهذا صحيح . ولكن من حيث الزيادة في ثروة الافراد ـ ماعدا البنوك ـ فان التقرير الوارد في المتن ايضاً صحيح . وحتى نرجع الى هذا الموضوع من جديد في الفصل العشرين والواحد والعشرين فانه يمكن للقارىء الذي أدهشه لغز هذا التناقض الواضح ان يتظاهر باننا نناقش نظاماً مصرفياً يخضع لـ 100 % من متطلبات الاحتياطي (النقدي القانوني) .



الشكل 9 ـ 8

الجزء الثاني من الشكل وهو الطلب (DB) على السندات المعدل كما يظهر في المعادلة رقم (15) في الملاحظة رقم (14) . والذي يأخذ في الاعتبار حجم كمية النقود . ويتحدد سعر الفائدة التوازني الاصلي (i_0) في أي من الجزئين عند تقاطع منحني العرض الاصلي مع منحني الطلب الأصلي أي أن

$$DM(B = B_0) \quad M_0^*$$

أو

$$DB(M = M_0^*) \quad B_0$$

ولنأخذ الآن في الاعتبار آثار عمليات السوق المفتوحة التي تتضمن بيعاً للسندات الى الافراد . تؤدي هذه العملية الى زيادة عرض السندات من (B_0) الى (B_1) وفي نفس الوقت تؤدي الى تخفيض عرض النقود من (M_0^*) الى (M_1^*). وفي كل من الجزئين نجد أن كلا من منحني الطلب على النقود الاصلي (غير المتقطع) $DM(B = B_0)$وكذلك منحني الطلب على السندات الاصلي (غير المتقطع) $DB(M^* = M_0^*)$ يتم تحديدهما على أساس هيكل الثروة الاصلي . في حين أن كلا من منحني الطلب على النقود الجديد (المتقطع) وكذلك منحني الطلب على السندات الجديد (المتقطع) يتحددان على اساس هيكل الثروة الجديد (M_1^*) (B_1) . وعندما يتحرك منحني عرض النقود الى جهة اليسار (أي ينخفض) ، فأن منحني الطلب على النقود يتحرك الى اليمين بالمقدار التالي (أنظر المعادلة رقم 15) .

$$\frac{\alpha(Q/i)}{1-\alpha}\Delta B$$

ويؤدي هذا الى ارتفاع سعر الفائدة من (i_0) الى (i_1) . وتظهر نفس هذه الحقائق في الجزء الثاني من الشكل . ويتحرك هنا ، منحني عرض السندات الى جهة اليمين ، في حين يتحرك منحني الطلب على السندات الى اليسار (وذلك حتى يعكس الانخفاض في عرض النقود) وذلك بالمقدار (انظر المعادلة رقم 15 في الملاحظة رقم 15) .

$$\frac{1-\alpha}{\alpha(Q_0/i)}\Delta M^*$$

ويؤدي ذلك الى رفع سعر الفائدة من (i_0) الى (i_1) (على الاقل قبل أن نأخذ في الاعتبار أي تأثير راجع على الاستثمار). فاذا كان سعر الفائدة يؤثر على الاستثمار (والى مدى معين) ، فأن أي سعر للفائدة أعلى من السعر (i_0) سيؤدي الى تخفيض الاستثمار وبالتالي (Y) ، مما يؤدي الى تحرك منحني الطلب على النقود المعدل (DM) الى اليسار ، بينما يتحرك منحني الطلب على السندات المعدل (DB) الى اليمين (وذلك كما هو موضح بالمنحنيات المنقطة) . ويتحقق التوازن النهائي عند سعر فائدة يقع بين المستوى (i_0) والمستوى (i_1) وهو المستوى (i_2) ويتوقف ميل المنحني (DM) ، والمنحني (DB) على مرونة كل منهما بالنسبة لسعر الفائدة . ويعكس ذلك؛(١) الدالة $f(i)$ (2) أثر التغير في قيمة الثروة التي ترتبط بكل سعر من أسعار الفائدة على كل من الطلب على النقود والسندات . وبالاضافة الى ذلك فأن كل منحني للطلب يعكس أيضاً عرض الأصل الثاني ، ومستوى القيمة النقدية للناتج القومي .

ويمكن للقاريء أن يعيد بسهولة التحليل الخاص بعمليات السوق المفتوحة التي تؤدي الى **زيادة** المعروض النقدي . ويجب عليه في الواقع أن يفعل ذلك حتى يستطيع فهمها .

آثار السياسة المالية Fiscal Policy

ويمكن تحليل آثار السياسة المالية على سعر الفائدة بنفس الطريقة . وسنفترض الآن أن رصيد ميزانية الحكومة كان متساوياً من قبل ، ولكن يتم الآن ادخال سياسة مالية تشجيعية (مثلاً من خلال زيادة الانفاق الحكومي بدون اجراء أي تعديلات في معدلات الضرائب ، أو عن طريق تخفيض معدلات الضرائب بدون تغيير الانفاق الحكومي ، أو أي توليفه منها تؤدي الى تخفيض الايرادات بالمقارنة مع

النفقات) . ولنفترض الآن أنه يتم تمويل العجز الحكومي كله عن طريق بيع الحكومة سندات جديدة في السوق المفتوحة . (وسوف نحاول تناول طرقاً أخرى بديلة لتمويل العجز) .

وبصرف النظر عن طريقة تمويل العجز ، فأن مجرد وجود العجز يؤدي الى زيادة الثروة . ولكن يجب أن نعرف ان مجرد قيام الحكومة ببيع السندات لن يؤدي الى زيادة الثروة ، لأن ذلك يتضمن انتقالاً من النقود الى السندات وذلك بنفس القيم النقدية . (ولكن ستنخفض الثروة بالمقدار الذي تنخفض به اسعار السندات) . ولكن النقود التي تسلمتها الحكومة يعاد استخدامها مرة أخرى لتمويل العجز ، ونجد هنا اما أن دافعي الضرائب يدفعون الآن مقداراً اقل من الضرائب أو أن البائعين يحصلون على عائد اكبر من ذي قبل ، أو الاثنين معاً . أو بعبارة أخرى تعود النقود التي اقترضتها الحكومة الى الجمهور مرة أخرى . وعندما تنتهي عمليات التبادل هذه يكون لدى الجمهور نفس كمية النقود التي كانت في حوزته سابقاً ، ولكن نجد أن لدى الجمهور مقدار أعلى من السندات عما كان لديه من قبل . أي أن ثروة الجمهور قد زادت واخذت الزيادة شكل السندات (16) .

وكما يظهر فان السياسة المالية لها أيضاً تأثير على زيادة الدخل الناتج ، وربما أيضاً الاسعار ، وبالتالي تؤدي الى زيادة الطلب على النقود (لاغراض التبادل) . واذا لم يكن هناك اي تغيير في المعروض النقدي ، فان سعر الفائدة سيرتفع لهذا السبب فقط . ويؤثر ذلك على الاستثمار عكسياً . ويمكن اعتبار أن الزيادة في (i) سعر الفائدة تؤدي الى ازالة جزيئة لأثر السياسة المالية التشجيعية (وسنتناول هذه النقطة وهي " تزاحم أو تتضارب الاثار " في الفصل الحادي عشر بالتفصيل . ويقف معظم الدارسين عند هذه النقطة ولكن ليس ذلك هو الاثر الكامل للسياسة المالية على سعر الفائدة .

وحتى نرى ان السياسة المالية التشجيعية ستؤدي الى زيادة سعر الفائدة بمقدار اكبر مما يؤدي اليه الزيادة في الطلب على النقود (لاغراض التبادل) ـ لنفترض

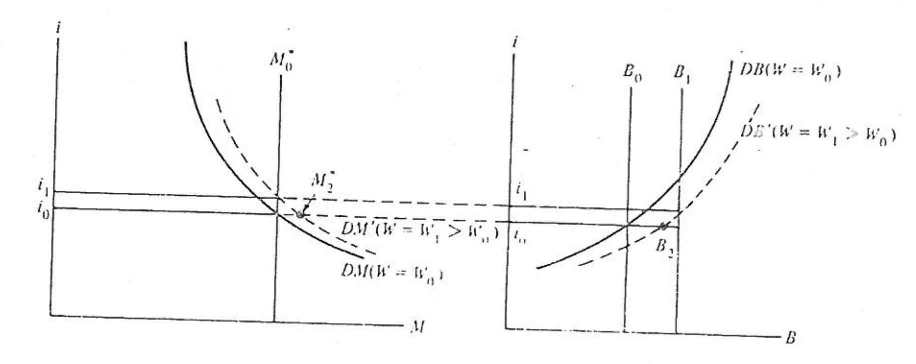
(16) يوجد استثناء وحيد على هذا التقرير ، عندما يستخدم العجز . في تمويل مشتريات من المخزون من القطاع الخاص . مما ينتج عنه عدم استثمار في المخزون . وبالتالي يخفض الثروة . ولكن نظراً لان لدى البائعين اسباباً كثيرة تجعلهم يحافظون على مستوى المخزون لديهم فسيحاولون بناء مخزونهم مرة أخرى . وبالتالي تزداد الثروة اما اذا تم استخدام العجز في تأجير العمل أو لدفع تحويلات الى الافراد فان الزيادة في الثروة تكون أنية .

الآن أن البنك المركزي يقوم اتوماتيكياً بزيادة المعروض النقدي (وذلك من خلال شرائه السندات) وذلك بنفس المقدار الذي زاد به الطلب على النقود لاغراض التبادل . فاذا كانت زيادة الطلب على النقود لاغراض التبادل هي السبب الوحيد لزيادة سعر الفائدة فان قيام البنك بهذه العملية يجب أن يؤدي الى ثبات سعر الفائدة . ولكن ذلك لايحدث .

وحتى نرى ذلك جيداً لتدرس الشكل رقم 9 ـ 9 . في الجزء الأول من الشكل (M_0^*) هي عرض النقود بعد زيادته لمقابلة الزيادة في الطلب على النقود لاغراض التبادل ، وأن $DM(W = W_0)$ هو منحنى الطلب الأصلي على النقود بعد زيادته ليضمن الزيادة في الطلب لاغراض التبادل . وفي الجزء الثاني من الشكل تمثل (B_0) عرض السندات الأصلي بعد استبعاد ماقام البنك بشرائه لتمويل الطلب الزائد على النقود لاغراض التبادل ، ولكنه لايتضمن السندات الجديدة التي تم بيعها لتمويل العجز في الميزانية . كما تمثل $DB(W = W_0)$ الطلب على السندات قبل أن نأخذ في الاعتبار الثروة الجديدة التي نتجت عن وجود العجز .

وتتضمن B_1 في الجزء الثاني السندات الجديدة التي تم بيعها لتمويل العجز . وكذلك يتضمن المنحني الجديد للطلب على السندات $DB'(W = W_1 > W_0)$ الزيادة التي حدثت في الثروة التي نتجت عن تمويل العجز . وتساوي هذه الزيادة في الثروة الفرق بين B_0 , B_1 مقيماً عند سعر فائدة يساوي (i_0) ـ نقصاً الفرق الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي الى تخفيض أسعار السندات التي في حوزة الافراد فعلاً .

وستؤدي هذه الزيادة في قيمة الثروة الى زيادة في كل من الطلب على السندات والطلب على النقود . الا أن الزيادة في الطلب على السندات (الجزء الثاني من الشكل) هي بالضرورة أقل من الزيادة في العرض في عرض السندات . ويرجع ذلك الى أن الجمهور يرغب في الاحتفاظ بجزء من الزيادة في الثروة مقداره α في شكل نقود . وعلى هذا يرتفع سعر الفائدة (أي تنخفض اسعار السندات) من (i_0) الى (i_1) . ويمكن أن نرى نفس الظاهرة في الجزء الاول من الشكل حيث يقع منحنى الطلب الجديد على النقود $DM'(W = W_1 > W_0)$ على يمين المنحنى الاصلي . ومع عدم وجود زيادة جديدة في عرض النقود فانه يمكن اشباع هذا المستوى الجديد من الطلب على النقود عند سعر فائدة أعلى هو (i_1) .

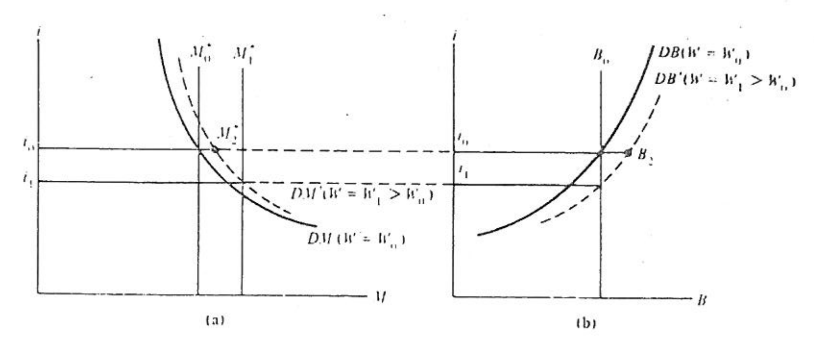


الشكل رقم (9 – 9)

ومن الواضح ان هذا التأثير على سعر الفائدة هو تأثير اضافي بجانب وجود التأثير الذي يظهر كنتيجة لزيادة الطلب على النقود لاغراض التبادل والذي يظهر كنتيجة للسياسة المالية التشجيعية . فاذا كانت هناك رغبة في منع سعر الفائدة من الارتفاع كنتيجة لأن الافراد يشعرون بانه يوجد لديهم عدد من السندات اكبر مما يرغبون في الاحتفاظ به عند مستوى سعر الفائدة (i_1) ، فانه يجب القيام بعمليات اضافية في السوق المفتوحة بواسطة البنك المركزي لشراء السندات الكافية لزيادة المعروض النقدي من (M_0^*) الى (M_2^*) ، وبالتالي يخفض المعروض من السندات من (B_1) الى (B_2).

وسيكون من المفيد مقارنة هذه النتيجة مع حالة أخرى يظهر فيها نفس العجز ، وبالتالي ينتج عنه نفس الزيادة في الطلب على النقود لاغراض التبادل الذي يتم ازالة اثره على سعر الفائدة بواسطة قيام البنك بالشراء في السوق المفتوحة . ولكن في هذه الحالة لايتم تمويل العجز بواسطة السندات ولكن من خلال قيام الحكومة بطبع نقوداً جديدة . ويعني ذلك انه لن يوجد أي تغير في عدد السندات التي في حوزة الجمهور ولكن بدلاً عن ذلك سيزداد ما في حوزة الجمهور من رصيد نقدي ، حيث يرتفع الرصيد النقدي لدى الجمهور من (M_0^*) الى (M_1^*) كما يظهر في الجزء الأول من الشكل رقم 9 – 10 [17] .

(17) مرة اخرى يتم رسم المنحنيات M_0 ، B_0 $DM\ (W = W_0)$ $DB\ (W = W_0)$ بعد ان تأخذ في الحسبان عمليات السوق .. المفتوحة التي يتم القيام بها لمواجهة الزيادة في الطلب على النقود لاغراض التبادل ، ولكن قبل ان تأخذ في الاعتبار اثر التغير في الثروة .



الشكل رقم (9 – 10)

ومرة أخرى تزداد الثروة بالمقدار ($M_1^* - M_0^*$) زائداً الأثر الذي يحدثه انخفاض سعر الفائدة في شكل زيادة في أسعار السندات التي بحوزة الجمهور فعلاً . وتؤدي هذه الزيادة في الثروة الى زيادة في الطلب على النقود تكون أقل من الزيادة في الثروة (لأن $\alpha < 1$)، وعلى هذا فان الزيادة في الطلب على النقود كما هو واضح يكون أقل من الزيادة في المعروض من النقود ، مما يؤدي الى انخفاض جديد في سعر الفائدة . وحتى يمكن المحافظة على سعر الفائدة عند المستوى (i_0) ، فانه من الضروري أن يتدخل البنك المركزي بائعاً للسندات بالمقدار الذي يكفي لرفع السندات من (B_0) الى (B_2) لامتصاص مقدار كاف من النقود من أجل تخفيض (M_1^*) الى (M_2^*) .

ويمكن أن نجعل هذا الوصف لاثار السياسة المالية اكثر واقعية بالتخلي عن افتراض أن الحكومة لديها مطبعتها الخاصة التي تستخدمها في طبع النقود . حيث أنه يمكن التوصل الى نفس الأثر الكلي اذا كانت الحكومة تقوم بتمويل عجزها كلياً – كما يحدث ذلك عادةً – عن طريق بيع السندات . ويقوم البنك – في مواجهة هذه العملية – باتباع سياسة نقدية اكثر تشدداً بحيث يبقى على المعروض النقدي (M^*) ثابتاً . ويؤدي هذا الى رفع سعر الفائدة ليس فقط كنتيجة لزيادة الطلب على النقود لاغراض التبادل وانما ايضاً نتيجة النمو غير المتوازن في ثروة الافراد ، حيث تزداد الثروة من خلال الزيادة في السندات – وفي الاتجاه المضاد تماماً فانه من الممكن أن يقوم البنك بالشراء في السوق المفتوحة – في نفس الوقت الذي تقوم فيه الحكومة بالبيع في السوق المفتوحة – بكميات كافية للابقاء على سعر الفائدة ثابتاً ، بالرغم من حدوث زيادة في الطلب على النقود لاغراض التبادل وحدوث زيادة في الثروة . كما يمكن للبنك أن يتبع سياسة وسط ، مما يسمح

بنوع من الزيادة في سعر الفائدة ولكن ليس الى الحد الذي كان من الممكن أن يزداد به . او بعبارة أخرى يمكن ان تكون هناك سياسة مالية تشجيعية جانباً الى جنب مع عدة بدائل للسياسة النقدية تبدأ من السياسة النقدية "السهلة" أو "المتعايشة" الى السياسة النقدية المتشددة . ولكن في جميع هذه الحالات فان تحليلنا يجب أن يأخذ في الاعتبار العوامل الثلاثة التي تؤثر في الطلب على وعرض كل من النقود والسندات ، وهي :

(1) الاثار التي تنتج عن زيادة (أو انخفاض) في الطلب على النقود لاغراض التبادل .

(2) أثار الزيادة (النقص) في الثروة المرتبطة بالسياسة المالية على كل من الطلب على النقود والسندات . وهذه الأثار واحدة بصرف النظر عن كيفية تمويل العجز ، وبصرف النظر عن نوع السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي .

(3) الأثار التي تنتج عن نوع طريقة التمويل المستخدمة أو/ وعن طبيعة السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي .

ويمكن للقارىء الذي يعتقد بأنه قد فهم المناقشة السابقة أن يتأكد من هذا الفهم بتحليل الحالة العكسية أي عندما تكون السياسة المالية سياسة غير تشجيعية . وذلك بافتراض أن الحكومة تستخدم فائض الميزانية لاعادة شراء ديونها من الافراد كحالة ، أو أن الحكومة تقوم بتراكم الفائض في شكل نقدي كحالة اخرى) .

وقبل ان ننتهي من هذه المناقشة يجب أن نلاحظ ملاحظة هامة ، وهي أن تحليلنا لكل من الطلب على وعرض النقود كان في اطار المفاهيم الرصيدية كلياً . أي اننا كنا نتناول كميات النقود والسندات الموجودة فعلاً عند نقطة زمنية معينة وكذلك كميات النقود والسندات المطلوبة عند ذات النقطة الزمنية . ويمكن لهذه الكميات أن تتغير بكميات جوهرية خلال فترة قصيرة جداً من الزمن ، من خلال عمليات البنك المركزي في السوق المفتوحة ولقد أوضحنا أثر هذه العمليات على سعر الفائدة .

ولكن عندما نتناول عجز أو فائض الميزانية ، فاننا نتناول مفاهيم تدفقية ، أي معدلات التغير عند نقطة زمنية معبراً عنها بواسطة فترة زمنية معينة (سنة مثلاً) . وعلى هذا فعندما نتكلم عن **تمويل** العجز او الفائض خلال أصدار او سحب سندات او نقود ، والتغيرات الحاصلة في أرصدة هذه الاصول فاننا بالتأكيد نتكلم عن **معدلات التغير** في الرصيد عند نقطة زمنية . وتؤدي هذه التغيرات اذا استمرت

لفترة زمنية ما الى تراكمات في ارصدة النقود والسندات . لنفترض مثلاً أنه توجد سياسة مالية نتج عنها عجز في الميزانية (أو عجز اضافي) مقداره 12 بليون دولار سنوياً (معدل سنوي) يتم تمويله كلياً بواسطة خلق نقود جديدة . وسنجد الان أنه بعد شهر واحد سيزداد الرصيد النقدي بما مقداره بليون دولار وبعد سبعة شهور سيكون قد ازداد بما يعادل سبعة بليون دولار . فاذا تم المحافظة على معدل العجز ، وتم استخدام نفس طريقة التمويل ، فاننا نجد أنه بعد ثلاثة سنوات سيكون الرصيد النقدي قد ازداد بما يساوي 36 بليون دولار ، ويستمر في الزيادة بمعدل بليون دولار شهرياً . (أما اذا كانت السندات تستخدم في تمويل العجز ، فاننا نجد أن رصيد السندات هو الذي يكون قد ازداد بمعدل بليون دولار شهرياً) . ومع ذلك ـ وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً ـ فان هذه التغيرات التراكمية هي صغيرة اذا قيست باحجام الارصدة بحيث يمكن اعتبارها غير مهمة .

وبطبيعة الحال فاننا نجد أنه في نفس الوقت سيكون طلب الافراد على كل من النقود والسندات يتزايد باستمرار . وهو بذلك يعكس الزيادة التي تحدث في ثروتهم بمقدار بليون دولار شهرياً زائداً الاثار التي تنتج عن الانخفاض المستمر (أو الزيادة المستمرة) في سعر الفائدة على قيمة السندات التي في حوزة الافراد (ولقد اوضحنا الحالة التي تكون فيها اقل من الواحد . وبالتالي فان الزيادة في الطلب على النقود ـ مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ـ تكون أقل من الزيادة في عرض النقود اذا كان تمويل العجز يتم كلية بواسطة الاصدار النقدي الجديد ، أو انه يكون اكبر من الزيادة في عرض النقود اذا كان تمويل العجز يتم كلية بوساطة السندات) . ولكن لن يظهر أثر التغير في هذه الارصدة عند نقطة الزمن الاصلية ، وأن تغيرات طفيفة ستحدث خلال اية فترة قصيرة نسبياً من الزمن .

ولكن من جانب أخر سنجد أن الزيادة في الطلب على النقود لاغراض التبادل الناتجة عن سياسة مالية مشجعة ستكون زيادة لمرة واحدة (على الرغم من أنها قد لاتكون فورية) . فاذا كان المحفز المالي مرتفعاً ولكنه ثابتاً فانه سيؤدي الى زيادة ليست مستمرة في مستوى (PY) وبالتالي في $(m:PY)$. ولكن يؤدي الى زيادة لمرة واحدة تبقى طالما بقى المحفز المالي .

وبعبارة أخرى يمكن أن نقرر أن أثر التغير في الطلب على النقود لاغراض التبادل سيكون هو الأثر السائد في الفترة القصيرة ، حتى على الرغم من أن التوازن في الأجل القصير يمكن أن يتغير ـ مع مرور الزمن ـ في اتجاهات مختلفة عن الاتجاهات التي كان يتغير فيها من قبل . وعلى هذا فانه يمكننا ، في تحليل

التوازن في الأجل القصير ، أن نتجاهل التغيرات في الارصدة ، كما تجاهلنا أي أثر للتراكمات في الارصدة عند نقطة الزمن الاصلية ، أي قبل اجراء التغيرات في السياسة المالية .

ويتطابق ذلك تماماً مع تحليل أثار التغير في معدل الاستثمار من مستوى موجب ثابت الى مستوى أعلى أخر جديد . فكما تجاهلنا أثر الارصدة عند المستوى المبدئي للاستثمار فاننا نستطيع ـ في تحليل التوازن في الأجل القصير ـ أن نتجاهل حقيقة أن الارصدة تتراكم الأن ـ وتتزايد بمعدل مختلف الى حدٍ ما . ولكن تراكم المصانع والألات وتراكم ثروة المستهلكين (والأثر الناتج عن الطريقة التي يتم بها تمويل الاستثمار على الاستهلاك (يستمر مع مرور الزمن ، **وبمعدلات تختلف عن المعدلات التي كانت تزايد بها من قبل** . ومهما كانت أثار التراكم في الارصدة طويل الأجل ، فانها تختلف الأن عما كانت عليه من قبل . وبالتالي فانه يمكن اهمال هذه الأثار في تحليل الأجل القصير .

وسنعود الى هذه المناقشة مرة أخرى في الفصل العشرين ، مع ملاءمتها لاقتصاد يرجد به انواع عديدة من الاصول المالية . ويمكن للقارىء المهتم بذلك أن ينتقل الان مباشرةً الى النصف الثاني من ذلك الفصل .

اسئلة للمراجعة

(1) ماهما الاعتباران المهمان الذين على اساسهما قرر الاقتصاديون الكلاسيكيون أن ادخال دالة الاستهلاك الكينزية ومبدأ التعجيل في النموذج الكلاسيكي لن يؤدي الى تغير النتيجة الاساسية التي تقرر أن الاقتصاد يتجه دائماً نحو التوظف الكامل ؟ ماذا يمكن أن يأخذ اذا فشل واحد او أخر من هذين الاعتبارين ؟

(2) اشرح بعناية "لماذا" و "كيف" بكون كل واحد من هذه التقارير الثلاثة : ـ

(أ) أن قيمة الكوبون على السند الذي يتم اصداره **الآن** لايختلف كثيراً عن الفائدة Yealds to Maturity المنعكس في السعر الذي تم اصدار السندات

التي تحمل نفس تواريخ السداد ، وتتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ويتم تبادلها الان .

(ب)أن مستوى أسعار السندات اليوم تتأثر بدرجة كبيرة بتوقعات الافراد الخاصة باسعار السندات في المستقبل .

(جـ)أنه اذا اخذنا كل من التقريرين السابقين مع بعضهما فاننا نجد أن سعر الفائدة يكون دائماً عند مستوى لايتلاءم مع مستواه عند مستوى التوظف الكامل لعناصر الانتاج .

(3) أوجد عدة أسباب تجعل الاقتصاديين يعتقدون بأن الطلب على النقود طلباً مرناً في سعر الفائدة .

(4) "للمضاربة تاثير كبير على الاسعار في سوق أية سلعة يكون فيها المخزون كبيراً بالنسبة إلى الاضافات الجارية الى الرصيد خلال اية فترة زمنية قصيرة" .

أشرح ذلك موضحاً هذا التقرير في حالة سوق السندات ، أوضح اهميته في تحليل الاقتصاد الكلي لهذا السوق .

(5) على الرغم من أننا قد افترضنا في المتن أن معظم الافراد لا يميلون الى المخاطرة (بمعنى أنهم يفضلون " الشيء المؤكد" على بديل يتعرض الى مخاطرة له نفس القيمة المتوقعة) فان بعض الافراد يستمتعون بالمخاطرة . حلل كيف يمكن أن يؤثر التغير في سعر الفائدة في الطلب على النقود من جانب فرد يفضل المخاطرة على الأمان ، مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها .

(6) حلل أثار العمليات التالية على سعر الفائدة مع وبدون الاخذ في الاعتبار أثار التغير في الثروة : ـ

(أ) عمليات السوق المفتوحة التي تؤدي الى زيادة المعروض من النقود .

(ب)زيادة في الانفاق الحكومي يتم تحويله بواسطة بيع سندات حكومية جديدة .

(جـ)زيادة في الانفاق الحكومي يتم تمويله بواسطة طبع النقود .

مراجع مختارة

J. M. Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (Harcourt, Brace, 1936) Chapters 13–15.
(Keynes' statement of the Keynesian theory of interest.)

W. J. Baumol, "The Transactions Demand for Cash: An Inventory Theoretic Approach," *Quarterly Journal of Economics* 66 (November 1952) 545–556, reprinted in E. Shapiro (ed.), *Macroeconomics: Selected Readings* (Harcourt, Brace and World, 1970), pp. 172–183; and J. Tobin, "The Interest-Elasticity of the Transactions Demand for Cash," *Review of Economics and Statistics*, 38 (August, 1956), 241–247.
(Both articles show why the transactions demand for money is interest-elastic.)

J. Tobin, "Liquidity Preference as Behaviour Towards Risk," *Review of Economic Studies*, 25 (February 1958), 65–86, reprinted in M. G. Mueller (ed.), *Readings in Macroeconomics*, 2nd ed. (Holt, Rinehart, and Winston, 1971), pp. 173–191.
(Broadens and generalizes the speculative demand for money.)

A. Leijonhufvud, *On Keynesian Economics and the Economics of Keynes* (Oxford University Press, 1968), Chapter V, part 3, pp. 354–385.
(A sympathetic interpretation and analysis of Keynes' speculative demand for money.)

D. Laidler, *The Demand for Money* (International Textbook Co., 1969)
(A modern restatement.)

الفصل العاشر 10

الصيغة الكينزية للتركيب

A Keynesian Version of the Synthesis

لقد تم تخصيص معظم الفصل السابق لشرح وتوضيح النظرية الكينزية الحديثة ، والموسعة ـ للطلب على النقود المرن في سعر الفائدة . وسيقدم هذا الفصل التركيبة الكينزية ـ الكلاسيكية الكاملة في صيغتها الكينزية . ويبدأ الفصل بدراسة الاختلاف الذي يمكن أن يظهر اذا ادخلنا هذه النظرية الكينزية في النموذج الكلاسيكي بدلاً من النظرية الكمية . وسنضيف هنا أيضاً في هذه الصيغة الموسعة نظرية الاستهلاك الكينزية التي تم ادخالها في النموذج في بداية الفصل التاسع ، ولكن سنحتفظ مع ذلك بالافتراض الكلاسيكي والذي يقرر مرونة الأجور . وسوف نحل محل هذا الفرض ـ في النصف الثاني من هذا الفصل ـ فرضاً أخر جديداً وهو عدم مرونة الاجور .

الاثار الاقتصادية (على مستوى الكلي) للطلب على النقود المرن في سعر الفائدة

Macro economic Consequences of an interest – Elastic Demand for money

اضفنا في بداية الفصل التاسع دالة الاستهلاك الكينزية الى النموذج الكلاسيكي . وذلك بتعديل المعادلة رقم (6) وهي :

$$S = S(i) \quad (6)$$

الى المعادلة التالية

$$S = S(Y, i) \quad (6a)$$

ولقد وجدنا أن هذا التغيير بحد ذاته يعدل النموذج الكلاسيكي تعديلاً ضئيلاً جداً . ولقد وجدنا أن النتائج الرئيسية للنموذج الكلاسيكي وهي : « 1 » أن الاقتصاد يتجه دائماً وتلقائياً الى التوازن الكامل ، (2) وأن التغيرات في كمية النقود تؤثر فقط على الاسعار (والاجور) ولكن لاتؤثر على أية متغيرات « حقيقية » واخيراً « 3 » أن التغيرات في الادخار والاستثمار تؤثر فقط على سعر الفائدة ولكنها لم تؤثر على الناتج والدخل أو الاسعار ، مازالت قائمة وصحيحة .

ولكن ماهو الاختلاف الذي يظهر في هذه النتائج اذا اضفنا نظرية الطلب على النقود المرن في سعر الفائدة الى النموذج . أن هذا يؤدي الى تغيير المعادلة رقم (5) في الفصل التاسع وهي :

$$M^* = mPY \qquad (5)$$

الى المعادلة التالية : (1)

$$M^* = mPY + f(i) \qquad (5a)$$ [1]

ويمكن بكل سهولة أن نبرهن على أن هذه الاضافة الجديدة تؤدي الى تغيير اضافي طفيف في نتائج النموذج الكلاسيكي . وأنها لاتمثل أي تحدي للنتيجتين الاولى والثانية من النتائج التي وصفناها بأنها رئيسية في النموذج الكلاسيكي . **وهذا كله صحيح طالما كانت الأجور ـ كما نفترض ـ مرنة مرونة كاملة ، وطالما كان اهتمامنا محصوراً في دراسة التوازن الكامل .**

وتمثل المعادلات من (1) الى (4) في الفصل التاسع ـ كما كانت تمثل هناك ـ مجموعة جزئية من النموذج يمكن حلها منفصلة لايجاد القيم التوازنية للناتج ، التوظف ، والأجور الحقيقية ، ويكون هذا الحل بالضرورة عند مستوى التوظف الكامل . وتحتوي هذه المعادلات الاربعة وهي : ـ

$$Y = F(N) \qquad (1)$$

$$N = N\left(\frac{W}{P}\right) \qquad (2)$$

---

(1) حيث أن النموذج الكلاسيكي كما تم بنائه سابقاً لايتضمن أي متغير للثروة فأننا لن نتناول الشكل التالي من معادلة الطلب على النقود .

$$M^* = mPY + f(i) + \alpha W \qquad (5b)$$

ومع ذلك فاذا اضفنا هذه المعادلة والمعادلات الاخرى في الثروة فأن ذلك لن يؤدي الى أي تغيير جوهري في النتائج التي سنوضحها نتيجة لاستخدام المعادلة رقم (5a) على الأقل في الأجل القصير .

$$L = L\left(\frac{W}{P}\right) \qquad (3)$$

$$L = N \qquad (4)$$

على أربعة متغيرات هي (Y) (N) (L) W/P . وعلى هذا وطالما لايوجد هناك أي اعتماد دالي أو تناقض بين هذه المعادلات (أي طالما تتقاطع دوال (L) ، (N) عند مستوى موجب للاجر الحقيقي) فأن هذه العلاقات تحدد القيم التوازنية للمتغيرات الاربعة ، ومنها نستطيع اشتقاق أي تعديل قيم كل باقي المتغيرات . وحيث أنه يتم تعريف (L) على أنها عرض العمل عند مستوى التوظف الكامل ، فأن مستوى التوظف الكامل للعمل يعني توفير عمل لكل من يرغب فيه .

و نتناول الآن المعادلات المعدلة ابتداء من (6a) الى (8) وهي :

$$S = S(Y, i) \qquad (6a)$$

$$I = I(i) \qquad (7)$$

$$S = I \qquad (8)$$

ويمكن احلال قيمة (Y) التي حصلنا عليها من المعادلات من (1) الى (4) في المعادلة رقم (6a) ، مما يؤدي الى أن يكون لدينا ثلاثة معادلات في ثلاثة متغيرات هي (S) الادخار ، (I) الاستثمار ، (i) سعر الفائدة . وهذا يحدد القيم التوازنية لكل من الادخار والاستثمار وسعر الفائدة . وحيث أنه قد تم تحديد كل من (Y) ، (i) . فأنه يمكن تحديد مستوى الأسعار من المعادلة الجديدة رقم (5a) وهي :

$$M^* = mPY + f(i) \qquad (5a)$$

وذلك اذا عرفنا حجم المعروض النقدي (M^*) ، الذي يتحدد تلقائياً بواسطة البنك المركزي . كما سنجد ان معدل الأجر النقدي (W) (الذي يساوي الأجر الحقيقي W/P مضروباً في مستوى الاسعار (P) سيتحدد أيضاً تلقائياً .

والتعديل الجوهري الوحيد الذي يظهر لدينا الان على النتائج السابقة هو أن أي تغير في الادخار و / أو في الاستثمار يمكن الان (اذا كانت (M^*) ثابتة) أن يؤثر في كل من الاسعار (P) والاجور (W) ،وحتى يمكن أن نرى ذلك لنبدأ من مجموعة المعادلات الجزئية الخاصة بالادخار والاستثمار . اذا كانت (Y) معروفة وثابتة فان التغير في الادخار أو في الاستثمار سيؤثر في (i) ، وتؤدي (i) المعدلة

بدورها الى تغيير في الطلب على النقود (الجانب الأيمن في المعادلة رقم (5a) . وعلى هذا اذا عرفنا (Y) الناتج وكمية النقود (M) فان أي تغير في الادخار أو الاستثمار يؤدي الى تغير في الاسعار (P) والاجور النقدية (W) . ونرى ، الان ، ان كمية النقود الثابتة (M) يمكن أن توجد مع مستوى مرتفع لكل من الأسعار والأجور النقدية . ونتيجة لهذا فان « النظرية الكمية في النقود » تصبح نظرية غير صحيحة حتى اذا بقي الناتج (Y) ثابتاً . ومن ناحية أخرى نرى أنه مازال صحيحاً أن . التغير في كمية النقود لن يؤدي الى أي تغيير في (i) سعر الفائدة كما لن يؤدي الى اي تغيير في متغير حقيقي اخر، بل تؤثر فقط في (P) الاسعار، (W) الأجور النقدية . ولكن يمكن أن تتغير (P) الأسعار ، (W) الأجور كنتيجة للتغير في (i) سعر الفائدة .

وسنلاحظ هنا أن هذه الصيغة قد استعملت المعادلة الكلاسيكية البسيطة التالية : $I = I(i)$ كنظرية للاستثمار . وبالتالي فان هذه الصيغة تفشل في أن تأخذ في الاعتبار التعديلات الجوهرية التي تم ادخالها على تحليل الاستثمار التي ناقشناها في الفصل الثامن . وعلى الرغم من أن هذه التعديلات ليست كينزية ـ بمعنى أن كينز قد قام بادخالها أو حتى مناقشتها ـ الا أنها مع ذلك تعتبر كينزية الاتجاه والروح . وهي تعكس أيضاً وفي نفس الوقت اتجاها غير كلاسيكي بل يمكن القول اتجاها متناقضاً للكلاسيكين ـ في تحليل الدورات التجارية والنقود . ويؤكد هذا الاتجاه على اعتبار الاستثمار متغيراً غير مستقر من ناحية وعلى دورة الرئيسي والهام في عدم استقرار الطلب الكلي .

ويمكن مع ذلك ـ وبدون صعوبة تذكر تعديل دالة الاستثمار ليتضمن الدخل كمحدد للاستثمار وذلك بتعديل المعادلة رقم (7) الى المعادلة التالية :

$$I = I(i, Y) \qquad (7a)$$

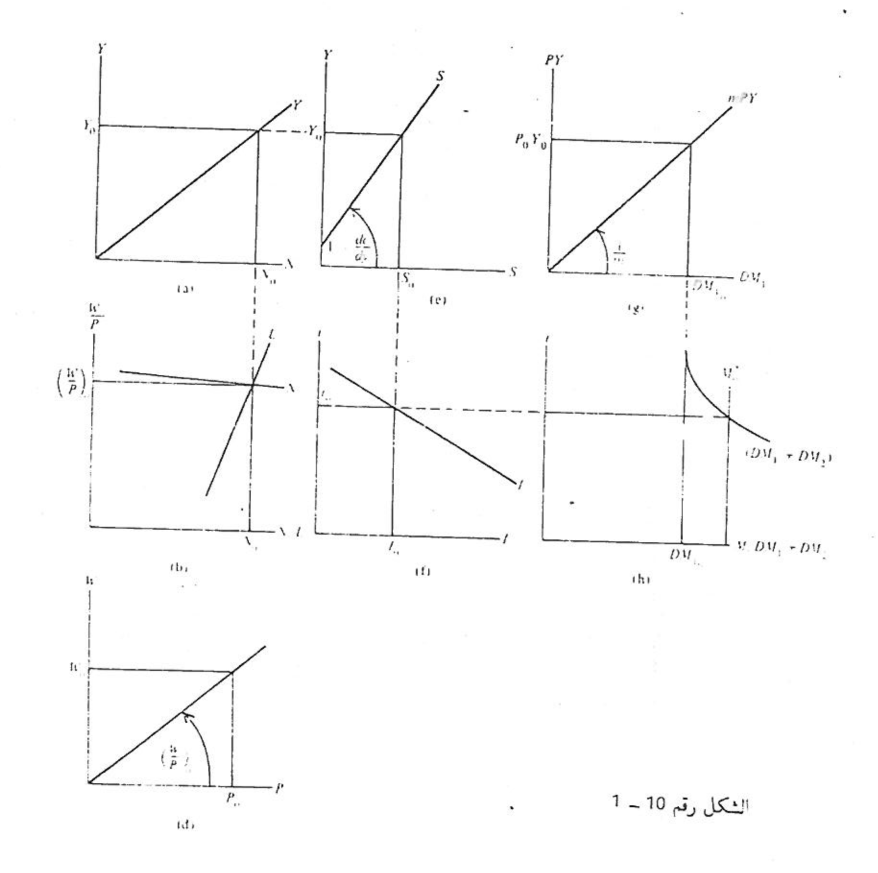
وذلك كما سنفعل في الفصل الحادي عشر . وعلى كل ، فطالما كنا ننظر الى هذه الدالة كدالة مستقرة ، فان اضافتها الى النموذج ستؤدي الى تغيير طفيف في النتائج ، ولن نشغل انفسنا بادخالها في التحليل عند هذه النقطة . وكذلك نظراً لأن النموذج الذي نتعامل معه حتى الآن هو نموذج توازني فاننا لن ندخل بشكل رسمي مبدأ للتعجيل ، بشكل أو ـ بآخر ـ « ينتمي » الى نموذج اقتصاد كلي واقعي . ويمكن أن نذكر انفسنا هنا فقط بأن دالة الاستثمار تخضع لتغيرات كبيرة ، ومهمتنا هي تناول أثر هذه التغيرات ضمن نموذج « التركيب » .

ملخص باستخدام الرسوم A Digramatic Summary

يمكن أن نوضح هذه النتائج أيضاً باستخدام الاشكال الهندسية وذلك من خلال استعراض الشكل رقم (9 ـ 1) الذي تم استخدامه في الفصل التاسع لتوضيح النموذج الكلاسيكي الذي تم توسيعه ليتضمن دالة الاستهلاك الكينزية . ونضيف الآن الطلب على النقود كدالة في سعر الفائدة ، ولكن مع افتراض مرونة الأجور النقدية ، وتركيز انتباهنا على مستوى التوظف الكامل . ويتم رسم النموذج ـ بطبيعة الحال هنا ـ بحيث يمكن أن نحصل على مستوى التوازن . (وحتى يمكن أن نستخدم في العرض مجال هندسي من اتجاهين فقط فاننا نفترض هنا ان $\partial S/\partial i = 0$ أي أن الادخار لايتوقف على سعر الفائدة) .

وتتطابق الاجزاء a ، b ، (d) ، e) وكذلك الجزء (f) في الشكل رقم (10 ـ 1) بالضرورة مع الاجزاء المقابلة لها في الشكل رقم (9 ـ 1) على الرغم من أن موقع الجزء d) قد تغير الآن . ولكن نلاحظ أنه قد تم احلال الجزء (جـ) وهو الذي يمثل التوازن النقدي الكلاسيكي عندما يكون هناك طلب على النقود لاغراض التبادل فقط . بالجزئين (g) ، (h) اللذين يتضمنان النظرية الكينزية في سعر الفائدة . ويوضح الجزء (g من الشكل أثر كل من (P) الاسعار ، (Y) الدخل على الطلب على النقود (DM_1) . في حين يوضح الجزء (h) أن سعر الفائدة على الطلب على النقود (DM_2) وكذلك على الطلب الكلي للنقود $DM_1 + DM_2$. (واذا أراد أحد هنا أن يبسط الأمور ويطلق على (DM_1) الطلب على النقود لاغراض التبادل . وعلى (DM_2) الطلب على النقود لاغراض المضاربة فيمكنه ذلك بالتأكيد . ولكننا نعلم أن الطلب على النقود لاغراض التبادل يتأثرا أيضاً بسعر الفائدة)

ومن الواضح أن الجزئين (a) ، (b في الشكل يحددان معاً قيم $W/P, L, N, Y$ التوازنية . ويمثل الخط المتقطع من الجزء (a) الى الجزء (c) كيف يحدد الدخل حجم الادخار (d) . وكذلك يوضح الخط المتقطع من (c) الى (f) كيف يحدد كل من الادخار والاستثمار مستوى سعر الفائدة ويحدد الخط المتقطع من (d) الى (th) كيف يحدد عرض النقود (M_0^*) والجزء من الطلب على النقود المرن في سعر الفائدة (DM_2) حجم (DM_1) . في حين يحدد الخط المتقطع من (sh) الى (g) مستوى (mPY) . وحيث أنه قد تم تحديد (Y) من قبل وحيث أن (m) ثابتة ، فأن ذلك يحدد مباشرة مستوى الاسعار (P) . وباستخدام هذا



الشكل رقم 10 ـ 1

المستوى (P) وبنقل مستوى الأجر الحقيقي (W/P) من الجزء الثاني (b) الى الجزء رقم (d) يتحدد لنا مستوى الأجور النقدية (W) + واستخدام الشكل طبقاً للترتيب المتتابع السابق (a ـ b ـ f ـ e ـ g ـ g ـ f) فاننا نستطيع بالتأكيد تحديد القيم التوازنية .

ونستطيع ، بهذه الطريقة ، وبسهولة توضيح أثر أي تغير من التغيرات الكثيرة المحتمل حدوثها في هيكل الاقتصاد أو في السياسة الاقتصادية . (هذا مع العلم بأننا لم نعقد النموذج أو الرسم بادخال السياسة المالية عند هذه النقطة . ولكن هذا ماسنفعله فيما بعد) .

وتسمح لنا طريقة الرسم التنبؤ بالآثار التي تحدث ـ ضمن اطار التحليل الساكن المقارن ـ نتيجة لتغير في أي واحد من معاملات النموذج . ولنفترض مثلاً حدوث زيادة في الرغبة نحو الادخار . ويمكن تمثيل ذلك بانتقال منحني الادخار

الى جهة اليمين في الجزء (e) من الرسم . وهنا نجد أنه عند نفس المستوى السابق من الناتج (Y) المأخوذ من الجزء (a) ، سيكون حجم الأدخار (S) اكبر من قبل ـ ومع ثبات جدول الاستثمار (I) في الجزء (f) من الشكل ، فان (i) سعر الفائدة يجب أن ينخفض . وحتى يمكن أن يتقاطع المعروض النقدي (M_0^*) مع منحني الطلب الكلي على النقود عند مستوى منخفض لسعر الفائدة ، فأن المنحني (DM_1) يجب أن ينتقل الى جهة اليسار ومعه المنحني DM_1+DM_2. واذا عرفنا (Y) الناتج ومستوى منخفض من (mPY) ، فأن ذلك يعني أن (أ) الاسعار سوف تنخفض . ويمكن أن نرى من الجزء رقم (d) أنه اذا انخفضت الاسعار ، فان (W) الاجور النقدية يجب أن تنخفض أيضاً بنفس النسبة التي انخفضت بها الاسعار .

ويجب على القارىء هنا أن يقوم بنفسه برسم هذه الاشكال مفترضاً وجود مستوى توازنياً أصلياً ، ثم يقوم برسم منحنى الادخار الجديد ، ومن ثم يوضح مستويات التوازن الجديدة . ويجب على القارىء أيضاً أن يشرح بالكلمات لماذا يحدث كل تغير أو لماذا هو ضروري . ويمكنه أيضاً أن يحاول مع بعض التغيرات في المعاملات الأخرى ، مثل زيادة في حجم المعروض من النقود ، أو زيادة في عرض العمل . ويلخص الجدول رقم (10 ـ 1) التنبؤ باتجاهات التحليل الساكن المقارن لثلاث حالات . ويجب على القارىء أن يتأكد بنفسه أولاً من النتائج التي حصلنا عليها في الحالات من أ الى جـ ، ومن ثم يحاول ملء الخطوط المفقودة في الحالات من (d) الى (g) .

الجدول رقم 10 ـ 1

المعاملات	Y	N	L	$\frac{W}{P}$	i	DM_1	DM_2	P	W	S	I	C
	التغير في القيم التوازنية للمتغيرات											
(أ) انتقال منحني الادخار الى اليمين	—	—	—	—	↓	↓	↑	↓	↓	↑	↑	↓
(ب) زيادة M^*	—	—	—	—	—	↑	—	↑	↑	—	—	—
(جـ) انتقال المنحني L الى اليمين	↑	↑	↑	↓	↓	↓	↑	↓	↓	↑	↑	↑
(د) انتقال المنحني I الى اليمين												
(هـ) زيادة m (بدور المنحني ناحية الاسفل)												
(و) انتقال دالة الانتاج الى اعلى تغير في الميل المستوي).												
(ز) انتقال المنحني في DM_2 الى اعلى												

ومع أن الاشكال المستخدمة هنا تتيح لنا ايجاد وتفهم نتائج التحليل الساكن المقارن ـ أي التغيرات في المتغيرات اللازمة لتحقيق مستوى توازني جديد ـ فاننا قد نرغب أيضاً في معرفة كيف تظهر او تحدث هذه التغيرات . هل نحن متأكدون حقاً أن الاسعار والاجور ، وسعر الفائدة ستتجه فعلاً نحو الانخفاض اذا زاد الميل نحو الادخار ، وبالتالي يتحقق مستوى توازني جديد ؟ . يمكن تصوير ـ وبدون أن نكون شكليين في العرض ـ بعض الاحتمالات المختلفة لعدم التوازن الذي يمكن ان يظهر والذي يمكن أن يشبع رغبتنا في المعرفة عند هذه النقطة .

ولنفترض الآن أنه مع زيادة الميل للادخار فلن يكون هناك انخفاض فوري في قيم أي من الناتج وسعر الفائدة ، والأسعار التوازنية السابقة وانها جميعاً ستبقى عند المستويات i_0 ، P_0 ، Y_0 . والآن هل ستظهر قوى تتطلب انخفاض هذه المتغيرات ؟ نجد هنا أن الطلب على النقود سيظل مساوياً لعرض النقود . ويرجع ذلك الى أن الطلب على النقود (والذي يتوقف على كل من (PY) ، i) لم يتغير . ولكن الادخار يفوق الاستثمار (I_0) الآن . ويمكن أن نتصور ماذا سيحدث الآن كما يلي :

(وذلك كأحد الاحتمالات) : من المحتمل أنه سيحدث انخفاض في حجم الطلب على الاستهلاك (نتيجة لزيادة الادخار) مع عدم زيادة الطلب على الاستثمار ، وعدم وجود انخفاض في عرض الناتج . ويؤدي ذلك كله الى زيادة حجم السلع غير المباعة . وسيؤدي وجود عرض من السلع أكبر من الطلب عليها الى تخفيض الاسعار .

ويمكن أن يؤدي ذلك ـ اذا بقيت الاجور النقدية ثابتة لم تتغير ـ الى زيادة الأجر الحقيقي W/P ، مما يؤدي الى انخفاض الطلب على العمل بالمقارنة مع مستوى العرض الموجود . وحتى نتفادى ظهور بطالة فان الاجور النقدية تأخذ في الانخفاض وبسرعة مما يمنع ظهور أية زيادة في الأجر الحقيقي (W/P) ، وبالتالي اي تخفيض في مستوى التوظف او الناتج . ولكن اذا انخفضت كل من الاسعار والاجور فان ذلك سيؤدي الى تخفيض الطلب على النقود لاغراض التبادل ، مما يجعل الأفراد يشعرون بأنهم يحتفظون بأرصدة نقدية أكبر مما يرغبون فيه سعر الفائدة السائد (الاصلي) . وسيحاول بعض الافراد الحصول على عائد من خلال قيامهم بشراء الاوراق المالية ، مما يؤدي الى رفع أسعار السندات ، وتخفيض سعر الفائدة . وسيوجد عدم توازن في واحد أو كل من اسواق السلع والعمل ، النقود ، حتى تنخفض كل من الاسعار (P) ، والأجور (W) وسعر الفائدة (i) . ويؤدي عدم التوازن في كل حالة هنا الى ظهور تحركات في الاتجاه السليم أي في اتجاه

مستوى أقل لكل من (P) الاسعار (W) الأجور ، (i) سعر الفائدة . أو بعبارة اخرى في الاتجاه الذي يزيل حالة عدم التوازن .

ويمكن أن نستخدم في العرض سلسلة أخرى من التطورات التي تفترض أن رجال الاعمال يمكنهم وبل ويجب عليهم أن يقوموا بتخفيض الناتج بنفس السرعة التي ينخفض بها الطلب الكلي (أي الاستهلاك زائداً الاستثمار) . وفي هذه الحالة تؤدي زيادة الادخار (تخفيض الاستهلاك) الى تخفيض مستوى الناتج وبالتالي الى الاستغناء عن العمال الذين يفقدون عملهم . فمثلاً اذا لم ينخفض سعر الفائدة (i) في الحال ، فان الناتج يجب أن ينخفض بمقدار الفرق بين الادخار (s) والاستثمار (I) . وسيؤدي هذا الى وجود بطالة بنفس النسبة التي انخفض بها الناتج وسيؤدي ذلك من ناحية أخرى الى تخفيض الطلب على النقود لاغراض التبادل (نتيجة لانخفاض الناتج حتى مع ثبات (P) الاسعار) . وستتدفق بالتالي الارصدة العاطلة الى سوق رأس المال ، مما يؤدي الى تخفيض سعر الفائدة . وسيظهر ضغط في اتجاه انخفاض الأجور النقدية نتيجة لظهور البطالة ، مما يؤدي الى تخفيض التكاليف . وتؤدي المنافسة بين رجال الاعمال الى تخفيض الاسعار . وسيعود كل من الناتج والتوظف والأجر الحقيقي الى مستوياتها التوازنية الاصلية ، وذلك عند المستوى التوازني الجديد ، ولكن الأجور النقدية والأسعار وسعر الفائدة ستكون عند قيم منخفضة .

وما زالت هناك امكانية تصور سلاسل أخرى من التطورات . وتختلف الواحدة عن الاخرى في الافتراضات الخاصة بالسرعة التي تتحقق بها التعديلات المختلفة ، وبالتالي فانها تختلف ايضاً في المجالات الاخرى الخاصة بعدم التوازن ، فمثلاً من الذي يتضرر من هذه التعديلات . فاذا لم يقم رجال الأعمال بتخفيض الانتاج بالسرعة اللازمة ، واذا لم تنخفض الأجور لبعض الوقت ، فان الأسعار ستنخفض بسرعة أكبر من انخفاض التكاليف ، وستتحول الارباح الى خسائر . في حين نجد أن المستهلكين يستفيدون من ذلك ، حيث أن الاسعار تنخفض قبل انخفاض دخولهم . أما من الناحية الأخرى اذا تم تخفيض الانتاج بالسرعة اللازمة ، فانه يمكن المحافظة على هامش الارباح ، حتى ولو تمت المحافظة على الاجور على نفس المستوى مؤقتاً . ولكن العمال سيتعطلون عن العمل حتى تنخفض (W) الأجور النقدية . ومع ذلك فاننا لم نخطط هنا لتحليل منظم ودقيق للعمليات الديناميكية .

اضعاف " خط الدفاع الاول "
Weakening the "First-Line Defense"

اذا قصرنا اهتمامنا على النموذج التوازني الذي يحتوي على الطلب على النقود المرن في سعر الفائدة ، فان الاختلاف الرئيسي بين هذا النموذج وبين النموذج الكلاسيكي البحت ، هو في أنه ـ اذا بقيت كمية النقود ثابتة ، فان الاسعار (والاجور) تتغير كرد فعل للعوامل التالية :

(1) زيادة في عرض العمل أو في انتاجية العمل او (ب) تغير في « سرعة الدوران » ، اي تغيرات في جزء الدخل النقدي الذي يحتاج الفرد للاحتفاظ به على شكل نقود لاغراض التبادل . ويمكن أن نتوقع أن تكون التغيرات في عرض العمل وكذلك في دالة الانتاج الكلية ، تغيرات بطيئه ويمكن التنبؤ بها . وعلى هذا فان التغيرات الضرورية في مستوى الأسعار العام ستكون تغيرات بطيئة ومنتظمة ولن تثير اية متاعب او مشاكل . واذا رغبنا في المحافظة على مستوى اسعار مستقرة (او اجور نقدية مستقرة) في مواجهة هذه التغيرات، فانه يمكن اجراء تغيرات متعمدة في كمية النقود كافية لتحقيق هذا الغرض . ونجد كذلك ان التغيرات في المحددات الهيكليه لسرعة الدوران لها نفس الخصائص أي انها بطيئة ومنتظمة ، وهي لاتثير أي تحد بحيث تجعل الأسعار تتقلب أو أنه لا يمكن مقابلتها بالسياسة النقدية . والمصدر الوحيد لحدوث أي اضطرابات أو ـ تغيرات فجائية ، هو حدوث تغير في سرعة الدوران يعكس تغيرات غير رشيدة في الطلب على النقود . ولكن يمكن أن يتم الرد على ذلك كمايلي : أنه طالما كان الافراد رشيدون في سلوكهم فان مثل هذه التغيرات غير الرشيدة في الطلب على النقود لن تحدث ، حيث أن أحدا لن يرغب في الاحتفاظ بارصدة نقدية عاطلة لاتدر عائداً (ونظراً لانه لا يوجد احتفاظ بمثل هذه الأرصدة العاطلة فلن يكون هناك اضافة في شكل انخفاض في الارصدة العاطلة) .

(2) أنه على الرغم من وجود الاكتناز وعدم الاكتناز فان ذلك يرجع أساساً الى عدم الاستقرار وله أسباباً مختلفة (مثلًا في وجود نظام بنكي لا يعمل بصورة جيدة) .

ويجب أن نؤكد هنا على أن التغيرات في الميل للادخار او في العوامل المشجعة على الاستثمار ، يمكن مقابلتها في النموذج الكلاسيكي البحت ، بواسطة التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة وحده وذلك بافتراض ثبات المعروض النقدي . ولقد كان هذا هو " **خط الدفاع الاول** " ضد البطالة التي يمكن ان تنتج عن زيادة

في الميل للادخار أو انخفاض في الميل للاستثمار . ويجب على سعر الفائدة أن يقوم بكل العمل اللازم هنا .

وعلى هذا فانه يمكن افتراض ان الاقتصاد سيعمل بنجاح كبير وباهر وذلك اذا لم يتم السماح للبنوك التجارية بالتسبب في الاضطرابات التي شرحها Wicksell .

وأسوأ انواع الاضطربات التي تستطيع البنوك التجارية أن تتسبب فيها هي عدم استقرار المستوى العام للاسعار . ولقد تمت الموافقة بصورة عامة على أن عدم استقرار المستوى العام للاسعار هو دائماً مسألة خط عاثر وانه اذا كان عدم الاستقرار هذا في اتجاه الانخفاض فقد ينتج عنه بطالة مؤقتة نتيجة لجمود الاجور المؤقت .

والآن ماهو التغير الهام الذي يحدث عن وجود على النقود مرن في سعر الفائدة ؟ أن هذا التغير الهام هو بكل بساطة اننا نجد الآن أنه ـ حتى ولو كانت كمية المعروض من النقود ثابتة لاتنخفض ـ فان الانخفاض في الاستثمار أو في الميل للاستهلاك تتطلب ان تنخفض الاسعار والاجور النقدية ، ايضاً ، من أجل المحافظة على مستوى التوظف الكامل . **وهكذا يتم اختراق خط الدفاع الاول** ملقياً بعض العبء على خط الدفاع الثاني **وهو مرونة الأجور ـ الاسعار** .

وهذا مهم جداً ، نظراً لأنه قد تم الاعتراف ومنذ وقت طويل بأن حوافز الاستثمار (أن لم تكن الادخار) هي حوافز غير مستقرة . ان الاستثمار بطبيعته يمكن تأخيره ، وهو يعتمد على تقديرات غير مؤكدة عن مستوى الطلب في المستقبل الذي يمتد لعدة سنوات وهو يتأثر بقوة بالتقدم التكنولوجي ، وبعوامل خارجية اخرى كثيرة . وعلى هذا فاذا تم توضيح انه لا يمكن الاعتماد فقط على سعر الفائدة لمواجهة الاضطرابات الناتجة عن الادخار ـ الاستثمار ، فان ذلك سيعني بالتأكيد أن عبأ أكبر قد القى على كاهل نظام وميكانيكية الأجور ـ الاسعار لتفادي البطالة . ويمكن ـ بطبيعة الحال ومن ناحية المبدأ ـ أن تقوم السياسة النقدية بتفادي التغيرات اللازمة في كل من الأجور والأسعار . ولكن عدم استقرار الاستثمار وعدم القدرة على التنبؤ بالتغيرات التي تحدث فيه تفرض تحدياً كبيراً امام السياسة النقدية أكبر من ذلك التحدي الذي تفرضه التغيرات في الانتاجية أو العوامل الهيكلية التي تحدد سرعة الدوران والنتيجة هي أن وجود الطلب على النقود المرن في سعر الفائدة ـ والذي يظهر هشاشة وضعف ميكانيكية سعر الفائدة ـ يكشف عن نقطة ضعف ممكنة في الاقتصاد الذي يفترض بأنه يتمتع بخاصية التوجيه ـ الذاتي المنظم (نحو التوظف الكامل) .

مصيدة السيولة واهميتها
The Liquidity Trap and Its Significance

ولكن ليس هذا هو أسوأ مافي الموضوع . فقد قرر كينز ماهو أبعد من ذلك ، وهو أن الطلب على النقود لاغراض المضاربة قد يؤدي ـ في بعض الحالات الاستثنائية ـ ان يكون الوصول التلقائي الى مستوى التوظف الكامل مستحيلاً ، حتى ولو **كانت كل من الأجور والاسعار مرنة مرونة كاملة** . وقد قرر كينز أنه من المكن ، في بعض الاوقات ، أن يصبح الطلب على النقود لاغراض المضاربة مرناً مرونة لانهائية او مايقترب من ذلك في سعر الفائدة . ولنفترض ـ لغرض المناقشة ـ أن الطلب على النقود لاغراض المضاربة يصبح مرناً مرونة لانهائية في سعر الفائدة اذا وصل سعر الفائدة الى مستوى ثلاثة بالمائة . وهذا يعني أن كل فرد يحتفظ بالثروة يعتبر اسعار السندات التي تكون أعلى من السعر الذي يعكس سعر الفائدة يساوي ثلاثة بالمائة ، كأسعار عالية جداً . ولن يوجد أي فرد يرغب في الاحتفاظ بالسندات بدلاً من النقود عند أي سعر للسندات اعلى من هذا السعر . ويكون الكثير من اصحاب الثروة عند هذا السعر (على الحد) On the margin بالضبط ، ويكون عندهم سواء الاحتفاظ بالسندات او بالنقود ولكنهم على استعداد كامل لبيع سنداتهم ، وليسوا على استعداد على الاطلاق لشراء سندات جديدة ـ عند أي سعر اعلى من هذا السعر السائد حالياً . ولنفترض أيضاً ، أنه في الوقت الحاضر يوجد طلب على الارصدة من قبل المستثمرين أقل من عرض الارصدة بواسطة المدخرين عند سعر الفائدة السائد وهو ثلاثة بالمائة . وهذا يعني أن مستوى سعر فائدة يساوي ثلاثة بالمائة هو سعر مرتفع جداً بالنسبة للتوظف الكامل . ونقص الطلب الكلي يعني البطالة وانخفاض الأجور والاسعار ، مما يؤدي الى زيادة الارصدة العاطلة ، والتي يجب ان تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة ، واستعادة بمستوى التوظف الكامل . ولكن توقعات الافراد الذين يحتفظون بالثروة بخصوص سعر الفائدة تمنع هذه النتيجة من ان تتحقق ولن يستطيع أي مقدار من الانكماش وسحب الارصدة من الطلب على النقود لاغراض التبادل ان يخفض من مستوى سعر الفائدة الى مستوى أقل من ثلاثة بالمائة . والذي يعتبر مرتفعاً جداً بالنسبة للتوظف الكامل . أو بعبارة أخرى أنه توجد « ورطة » أو مصيدة . والسياسة النقدية في هذه الحالة هي ايضاً سياسة عديمة النفع . وقد يحاول البنك المركزي أن يقوم بزيادة المعروض من النقود بالاضافة الى أو بدلاً عن عمليات الانكماش التي تحدث في الاجور والاسعار ، وذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة . ولكن اذا كان الطلب على النقود هو فعلاً مرناً مرونة

لانهائية في سعر الفائدة عند مستوى يعتبر مرتفعاً بالنسبة للتوظف الكامل ، فلن يستطيع البنك تخفيض سعر الفائدة الى ماهو أقل من ذلك .

وعلى الرغم من ان هذه الحالة التي تم توصيفها الآن هي حالة استثنائية ، الا انها تضيف عنصراً دراماتيكياً على المشكلة التي يضعها أمامنا وجود الطلب على النقود لاغراض المضاربة . ولنفترض ، على سبيل المثال ، بدلاً عن ذلك أن الطلب على النقود ليس مرناً مرونة لانهائية ولكنه مرناً مرونة مرتفعة مع سعر الفائدة . وتحت هذه الظروف فانه يمكن ـ نظرياً ـ الوصول الى مستوى التوظف الكامل . ولكن هذا ممكناً فقط عن طريق تخفيض كبير جداً في الاسعار ، بحيث يكون كافياً لسحب كميات كبيرة من الارصدة المستخدمة في التبادل واللازمة لتخفيض سعر الفائدة الى المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل ، وبالتالي يمنع الحاجة الى انكماش آخر . **وكلما كان الطلب على النقود لاغراض المضاربة مرناً في سعر الفائدة كلما كان العبء الذي يلقى على كاهل التعديلات في الأجور ـ الاسعار كبيراً** . وكما رأينا فكلما زادت المرونة فاننا نصل أكثر الى الحالة الاستثنائية ، والتي تكون فيها أي كمية من الانكماش غير ملائمة أو كافية .

والآن فانه توجد بعض الحجج المهمة والمضادة للتخوف من مصيدة السيولة . وأول حجة هي ان انخفاض سعر الفائدة الذي يظهر نتيجة للانكماش (أو نتيجة للسياسة النقدية) يؤدي الى زيادة كبيرة في ثروة الافراد . وحتى ولو لم يؤدي ذلك الى رفع الطلب على السندات بدرجة كافية لتخفيض سعر الفائدة الى المستوى المطلوب لتحقيق التوظف الكامل (وذلك لوجود مفاهيم واضحة وعامة حول المستوى الاعلى « العادي » أو « الآمان » لاسعار السندات) الا ان لهذه الزيادة في ثروة الافراد تأثيراً مباشراً على الطلب الكلي ، تأثيراً من نوع لم نتناوله حتى الآن . ولكننا سنناقشه في الفصل الثاني عشر .

والحجة الثانية هي هل من الصحيح أن نفترض أنه من الممكن الابقاء على مفهوم المضاربة حول السعر « العادي » للسند فترة طويلة اذا تم دفع أسعار السندات الفعلية الى مستوى مرتفع ، وبقيت عند هذا المستوى المرتفع ؟ . ألن يبدأ هؤلاء الافراد الذين يحتفظون بالثروة ـ والذين اختاروا تحويل حافظة اوراقهم المالية الى نقود عندما بدأت أسعار السندات في الاقتراب من المستوى الخطر ـ في التفكير في ان هذه الاسعار العالية ـ والتي بقيت هكذا فترة طويلة ـ ليست خطرة كما كانوا يعتقدون ؟ . لقد خسروا عائد سعر الفائدة نتيجة لخوفهم من أن هذا العائد يمكن أن يزول اذا ماتعرضوا الى خسارة مالية . ولكن طالما كان العائد على السندات موجباً ،

ألن يظهر لهم الآن أنه قد يكون من الأفضل لهم الحصول على هذا العائد بدلاً من ان لايحصلون على شيء وخاصة عندما تبدأ مخاوفهم من الخسارة الرأسمالية في الاختزان او بعبارة اخرى كيف يمكن أن تستمر مصيدة السيولة كحالة توازن ؟

والاجابة بطبيعة الحال هي انها لن تستطيع . ولكن هذا في الحقيقة ـ لن يدمر أهمية القضية . أن العالم الحقيقي هو ليس بعالم يستمر فيه التوازن طويلاً . فاذا كان هناك انهيار في الطلب على الاستثمار يؤدي الى انخفاض الناتج والطلب على العمل مما يؤدي الى ظهور البطالة وكذلك يؤدي (ونفترض للحظة أن ذلك سيحدث) الى تخفيض في الاجور والاسعار وفي سعر الفائدة ، فانه ليس من المهم كثيراً أن تعرف أنه يوجد (أو قد يوجد) مستوى توازني جديد عند مستوى التوظف الكامل مع وجود مستوى عام للاسعار منخفض جداً وكذلك مستوى منخفض لسعر الفائدة .

ويظهر ذلك خاصة اذا لم يكن لدينا أي سبب للاعتقاد بأنه ، حتى لو أمكن الوصول الى هذا المستوى التوازني ، سيدوم طويلاً . ويرجع ذلك الى أن مالكي الثروة قد عايشوا (مثلهم مثل العمل ، والمستهلكين ورجال الاعمال والذين قد يكون لديهم أيضاً توقعات والتي قد تتعارض مع متطلبات تعديلات الاسعار) كل من الرواج والكساد وقد رأوا كيف ان أسعار السندات ترتفع في حالة الكساد ثم تبدأ في الانخفاض مع عودة الرخاء . وعلى هذا فانه ليس أمراً غريباً أن نجدهم يبدأون ببيع سنداتهم بمعدلات متسارعة للحصول على مكاسب أو ارباح رأسمالية أو حتى تفادوا خسارة مالية محتملة في المستقبل . وقد يمنع سلوكهم هذا سعر الفائدة من الانخفاض بدرجة كافية للمحافظة على مستوى التوظف الكامل خلال الكساد الذي يحدث نتيجة لانهيار الطلب على الاستثمار .

عدم التناسق بين الادخار والاستثمار :

An "Inconsistency" of Saving and Investment

ولنحاول الآن تحويل الحالة التي ناقشناها في الجزء السابق الى وجهة أخرى قليلاً . لنفترض أن "الطلب على النقود لاغراض المضاربة ليس مرناً مرونة لانهائية في سعر الفائدة عند مستوى منخفض ولكنه موجب ، أو بعبارة نفترض أنه من الممكن اما عن طريق الانكماش فى الأسعار او عن طريق زيادة المعروض من النقود بمقدار

كاف أن ندفع بسعر الفائدة الى أسفل حتى يصل الصفر . ومع ذلك فانه واضح أنه ليس من الممكن لا بواسطة الانكماش ولا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية العادية أن ندفع بسعر الفائدة الى مستوى **أقل من الصفر** . لأن ذلك سيتضمن استعداد الافراد لان يحتفظوا بالسندات التي تدر عائداً سالباً بدلاً من الاحتفاظ بالنقود التي لاتدر أي عائد (أو تدر عائداً يساوي الصفر) . وعلى هذا فسواء كان الطلب على النقود مرناً مرونة لانهائية في سعر فائدة اكبر من الصفر ام لا ، الا انه من المؤكد انه سيصبح مرناً مرونة لانهائية عند سعر فائدة يساوي الصفر . ولكن ماأهمية ذلك ؟ أن اهمية ذلك ـ بكل بساطة هي أنه في بعض الاوقات يكون الادخار اكبر من الاستثمار حتى ولو كان سعر الفائدة يساوي الصفر . (يمكن تصوير ذلك في الشكل رقم (10 ـ 1) بجعل منحني الطلب على الاستثمار (I) في الجزء (ج) يقطع المحور الافقي عند نقطة تقع على يسار (I_0) . ويصبح التوظف الكامل ـ في هذه الحالة ـ مستحيلاً تماماً ، بصرف النظر عن وجود الطلب على النقود لاغراض المضاربة . ولا يرجع عدم تحقيق التوظف الكامل هنا الى أن توقعات سعر الفائدة في المستقبل لم تكن متناسقة مع شروط الادخار والاستثمار ، ولكن يرجع ذلك الى وجود تناقض بين الادخار والاستثمار عند أي مستوى (موجب) لسعر الفائدة .

ولكن ماهو احتمال أن يكون الاستثمار (عند مستوى سعر فائدة يساوي الصفر) أقل من الادخار الذي يتحقق عند مستوى التوظف الكامل ؟ الحقيقية هي أنه اذا كنا نفكر في أن الادخار او الاستهلاك) غير مرن في سعر الفائدة أو مرناً مرونة بسيطة جداً ، وبأن الاستثمار مرناً مرونة متوسطة في سعر الفائدة ، ولكنه يخضع لتغيرات كبيرة لاسباب اخرى مثلاً من خلال عمل المعجل أو أسباب خارجية أخرى ، فأننا لايمكن أن نستبعد احتمال وجود هذا التناقض .

ويمكن لنا ان نتسائل هل امكن ملاحظة وجود سعر فائدة يساوي الصفر في الواقع ؟ ويمكن أن نناقش هنا بأن أسعار الفائدة قد وصلت الى مستوى الصفر ، خاصة في فترة الكساد الكبير ، اذا ماقمنا بخصم تكاليف شراء وبيع السندات وخصم السماح الخاص بالمخاطرة . وعلى كل فانه ليس من الضروري ملاحظة وجود سعر فائدة يساوي الصفر حتى يكون التناقض بين الادخار والاستثمار هو سبب ظهور البطالة في بعض الفترات . ويرجع ذلك الى أنه اذا كانت الاجور جامدة او تتعدل ببطء في حالة وجود بطالة ، أو اذا لم تحدث زيادة كافية في (M) المعروض من النقود فأن سعر الفائدة قد يظل عند مستوى أعلى من الصفر . وعلى الرغم من هذا

فلن يوجد أي توازن لسعر الفائدة عند مستوى أعلى من أو حتى مساوياً للصفر ، وبالتالي لاتوجد أي امكانية لتحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل للاقتصاد . فاذا بدأ جدول الطلب على الاستثمار في التحرك الى جهة اليمين بصورة متتالية ، فاننا قد لانلاحظ ظهور التناقض من خلال ملاحظة وجود سعر فائدة يساوي الصفر – حت ولو كانت الأجور مرنة – ولو ببطء – في اتجاه الانخفاض عند وجود بطالة .

ولسنا هنا – مرة أخرى – في حاجة الى تطوير هذه الحالة الاستثنائية حتى نرى أهمية الاعتبارات التي تم ايرادها هنا . وكل ماتحاول هذه النظرة هو التأكيد على عدم المرونة النسبية لكل من الادخار والاستثمار في سعر الفائدة . فأذا كان كل من الادخار والاستثمار عديمي المرونة بدرجة كافية ، فأن أي تغييرات معتدلة في أي منهما يمكن أن تسبب تغيرات كبيرة في سعر الفائدة الضروري لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار عند مستوى معين للدخل . ويعني هذا أنه يتم القاء عبء على تعديلات الاجور والاسعار اكبر مما كان يمكن اذا كان كل من الادخار والاستثمار مرنين في سعر الفائدة . وحتى يمكن أن تظهر تغييرات كبيرة في سعر الفائدة مع وجود توقعات حول المعدل „ العادي „ فأن تغيرات كبيرة جداً يجب أن تحدث في حجم الطلب على النقود لاغراض التبادل . وتتطلب هذه التغيرات وجود تضخم كبير أو انكماش هائل في مستوى الاسعار . وعلى هذا ، فقد يكون هناك بعض المواقف التي نجد فيها أن تخفيض سعر الفائدة الى المستوى اللازم للمحافظة على التوظف الكامل هو شيء لايمكن القيام به ، حتى ولو لم يكن لدينا تناقض بين الادخار والاستثمار بالمعنى الشكلي .

والقول بعدم مرونة كل من جدول الطلب على الاستثمار وجدول عرض الادخار في سعر الفائدة ، هو مسألة خاضعة – بطبيعة الحال – للحكم التجريبي . ويمكن أن يكون هذا القول قولاً خاطئاً جداً . ومع هذا فلقد مرت سنوات عديدة الآن ، منذ أن حازت فكرة مرونة الادخار والاستثمار العالية في سعر الفائدة ، على القبول والاحترام ، وكل البراهين التجريبية المتاحة – كما سنرى في الفصل التاسع عشر – لاتعطي تأييداً كبيراً لافتراض وجود درجة عالية من مرونة الاستثمار في سعر الفائدة . وبصورة خاصة ، فلقد كان حكم كينز التجريبي هو أن الاستثمار على الرغم من أنه مرناً في سعر الفائدة الا أنه ليس مرناً مرونة عالية . ويصل الاستثمار الى مستوى محدد Limit (وليس الى مستوى لانهائي infinite) حتى ولو كان سعر الفائدة مساوياً للصفر ، ومن الممكن أن يكون هذا المستوى الذي يصل اليه

الاستثمار أقل من مستوى الادخار المرتبط بمستوى التوظف الكا[illegible] سعر فائدة يساوي الصفر .

وقد أشار كينز في كتابه „ النظرية العامة „ الى نوع آخر من [illegible] يمكن أن تتعرض له الميكانيكية الكلاسيكية في تحقيق التوظف الكامل . [illegible] أن الاجور والاسعار مرنة مرونة كاملة ، وانها تنخفض بسرعة في حالة [illegible] . ولكن لنفترض أن هذه العمليات الانكماشية قد أدت الى ظهور توقعا[illegible] اكثر في الاسعار والاجور ، مما يؤدي الى أن يقوم كل من المستثمرين وا[illegible] بتأجيل مشترياتهم بانتظار الأسعار المنخفضة . وسينتج عن هذا مستوى [illegible] من الطلب الكلي الحقيقي . ومن الممكن أن يؤدي عدم تعودنا على مواقف [illegible] فيها الأجور والاسعار معاً ، الى أن يظهر هذا كنوع من الوهم أو الخ[illegible] أن المهم هنا هو في ملاحظة فكرة بدأت تحوز على الكثير من القبول هذه [illegible] ، أنه اذا ظهر التضخم ، فأن الافراد يتوقعون استمراره ، مما يؤدي [illegible] بشكل يؤدي الى تدعيم التضخم . فاذا أدى الانكماش أيضاً الى ظهور [illegible] التوقعات ، فانه لن توجد أي كمية من تخفيض الأجور والأسعار تستط[illegible] التوظف الكامل مرة أخرى .

تلخيص : النظام الكينزي – الكلاسيكي مع وجود ا[illegible] مرنه .

Summ[illegible] Keynesian–Classical System with Flexible Wages

قمنا حتى الآن باضافة اختراعيين اساسيين من اختراعات [illegible] النموذج الكلاسيكي وهما : أن الاستهلاك يتوقف على الدخل وأن الط[illegible] النقود هو طلب مرن في سعر الفائدة.ولكننا – مع ذلك – كنا مازلنا محتف[illegible] مرونة الاجور . وقد أدى ذلك الى ظهور اختلافات معينة في نتائج [illegible] الكلاسيكي التوازني . ولكن في الحالات الاستثنائية يظهر أن هذه الاضافا[illegible] أسئلة حادة حول الصلاحية النظرية للنتائج الرئيسية للاقتصاد الكلي ال[illegible] . وهذه النتائج ، مرة اخرى ، هي

(أ) أن الاقتصاد التنافسي يحتوي على قوى تلقائية تدفع [illegible] دائماً نحو التوظف الكامل .

(ب)أن كمية النقود تؤثر على المستويات التوازنية لكل من الاجور والاسعار ولكنها لاتؤثر على القيم « الحقيقة » .

ويظهر لدينا أستثناءات على هذه النتيجة ـ يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ ـ امكانية أن يكون كل من جدول الاستثمار والادخار عديمي المرونة في سعر الفائدة ، وبل وربما ـ في بعض الاحيان ـ قد لايتقاطعان ابداً عند مستوى موجب لسعر الفائدة (عندما تكون (Y) عند مستوى التوظف الكامل). ويصبح تحقيق مستوى التوظف الكامل في هذه الحالة أمراً مستحيلاً ، حتى من الناحية النظرية ، في هذا النموذج الذي تم عرضه حتى الآن .

2 ـ وحتى لو تم تقاطع الادخار والاستثمار عند مستوى موجب لسعر الفائدة ، فان المحافظة على مستوى التوظف الكامل في مواجهة تغيرات ولو ضئيلة في الادخار أو الاستثمار تتطلب اجراء تقلبات كبيرة في سعر الفائدة لتفادي التغيرات في الطلب الكلي ، الا اذا كان الادخار أو الاستثمار او كلاهما ذو مرونة عالية في سعر الفائدة . وسيكون لدينا نفس الموقف اذا كانت التغيرات في الادخار او الاستثمار كبيرة حتى ولو كان كل منهما مرناً مرونة عالية في سعر الفائدة

3 ـ في حالة وجود طلب على النقود مرناً في سعر الفائدة ، ومع ثبات عرض النقود ، فأن التوصل الى اجراء التقلبات في سعر الفائدة عند مستوى الناتج الحقيقي (التوازني) الثابت سيتطلب بالضرورة تغيرات في الاجور والاسعار. فاذا كان المطلوب ـ كما أشرنا في النقطة الثانية هو اجراء تقلبات كبيرة في سعر الفائدة لتحقيق التوازن بين الادخار المرتبط بالتوظف الكامل والاستثمار ، فان ذلك سيعني بالتأكيد ضرورة اجراء تعديلات كبيزة في الاجور والاسعار من أجل المحافظة على مستوى التوظف الكامل . ويمكن أن تكون مثل هذه التغييرات غير ممكنة التحقيق في الواقع العملي .

4 ـ انه من الممكن أن يكون لسعر الفائدة (في حالة مصيدة السيولة) حداً أدنى على الاقل في الأجل القصير ـ بصرف النظر عن المدى الذي يصل اليه .

ويميل الشخص « الذي يعتقد » في النظرية الكينزية الى التقليل من أهمية مرونة الادخار والاستثمار في سعر الفائدة وخاصة في الأجل القصير . وهو يميل كذلك الى الاعتقاد بأن التوقعات القائمة على الخبرة السابقة في سعر الفائدة يمكن أن تؤدي الى ظهور ردود فعل في شكل المضاربات بواسطة الافراد الذين يحتفظون بالثروة ، مما يمنع أو على الأقل يؤجل حدوث تقلبات واسعة في سعر الفائدة .

ويكون متأثراً اكثر بالتقلبات التي تحدث في الاستثمار نتيجة عوامل أخرى ، مثل التغير التكنولوجي أو التغيرات المفاجئة في ثقة رجال الاعمال ويؤكد على أهمية تأثيرات المعجل خاصة اذا لم يكن الدخل عند المستوى التوازني . ويبدو له أن المشاكل التي سبق الاشارة اليها ، هي مشاكل يمكن التغلب عليها .

ومن الناحية الاخرى يوجد لدى الاقتصادي الكلاسيكي المعاصر اجابات ممكنة على معظم هذه القضايا الكينزية ـ وبالتأكيد طالما كنا نفترض مرونة الأجور . وسنوضح موقف الاقتصادي الكلاسيكي المعاصر ورده على الموقف الكينزي في الفصل الثاني عشر .

الأجور النقدية الجامدة RIGID MONEY WAGES

ونرجع الآن الى الاختراع التحليلي الثالث لكينز وهو تقريره الخاص بأن الاجور النقدية هي بصورة عامة جامدة ضد أي ضغوط نحو الانخفاض الناتجه عن وجود بطالة . ويمكن وضع هذا الاقتراح في واحد من المعنيين التاليين (أ) : المعنى الضيق للاقتراح وهو أن الاجور النقدية هي **في الواقع** جامدة تماما في اتجاه الانخفاض . أو

(ب) في المعنى الاضعف وهو أنه على الرغم من أن الاجور النقدية ليست بالضرورة جامدة تماماً أو جامدة دائماً ، فمع ذلك فأن الاجور تستجيب ببطء وبشكل غير متناسب لوجود البطالة . وعلى هذا فاي تحليل يفترض المرونة الكاملة في الاجور ينتج عنه نتائج خاطئة ، وفي أفضل الحالات نتائج غير واردة . أو بعبارة اخرى أن التحليل الذي يفترض جمود الاجور يؤدي الى نتائج صحيحة ، ويعطي معلومات مفيدة حول كيفية عمل الاقتصاد ويستطيع وبشكل أفضل أن يقترح سياسات عامة مناسبة من أجل تحسين عمل الاقتصاد .

وتوضح القراءة المتأنية **للنظرية العامة** (2) ان رأي كينز الخاص كان أقرب الى المعنى الثاني منه الى المعنى الاول . ويرجع ذلك ، بشكل خاص ، الا أن معالجة كينز للموضوع التزمت المبدأ الذي يقرر بانه على الرغم من أن مستوى الأجور النقدية يتوقف على عوامل وقوى موءسسيه وتاريخيه ، الا أنه يتأثر ايضاً بحالة

(2) وعلى الاخص الفصل التاسع عشر .

الاقتصاد . وتكون الاجور النقدية عند المستوى الذي هي عليه ـ عند أي نقطة زمنية معينة ـ لانها تكون قريبة من المستوى الذي وصلته في السابق . ولكن مع ذلك يمكن أن تتغير الأجور ارتفاعاً او انخفاضاً نتيجة لوجود ضغوط من عوامل مؤسسيه مثل تحديد حد أدنى للأجور او نتيجة لضغط نقابات العمال . وبالاضافة الى ذلك فانه سيكون هناك أيضاً تأثيراً لحالة الاقتصاد على الاجور . فعندما يتحرك الاقتصاد في اتجاه مستوى التوظف الكامل ، فانه من الممكن جداً أن تزداد قوة نقابات العمل ، وتقل مقاومة رجال الاعمال للمطالبة برفع الأجور . وبالاضافة الى ذلك فعندما يتم الوصول الى مستوى التوظف ، سيواجه بعض رجال الاعمال ـ في بعض الاماكن أو بعض الصناعات ـ نقص في العمل . وبالتالي لن يكون في استطاعتهم أن يستخدموا عدد العمال الذي يحتاجون اليه عند مستوى الأجر السائد . وسيحاولون الحصول على العمال الاضافيين عن طريق تقديم أجور أعلى بقليل من الأجر السائد ، حتى ولو تم ذلك بعيداً عن جهود نقابات العمال . وعلى العكس من ذلك ، فعندما تكون فرص التوظف قليلة ، فان ضغط نقابات العمال لزيادة الاجور سينخفض كثيرا ، ولن توجد هناك اية حاجة لرجال الأعمال لأن يقوموا بالمزايدة على رفع الأجور ضد بعضهم البعض من أجل الحصول على العمل . بل والاكثر من هذا فانهم قد يحاولون الحصول على موافقة العمال على القبول بأجور أقل من أجل تخفيض التكاليف وتقوية موقفهم التنافسي في السوق . بل وقد يظهر أيضاً نوع من المنافسة ـ المفتوحة أو المختفيه ـ بين العمل للحصول على الوظائف المتاحة .

وعلى هذا ، فقد رأى كينز انه من الممكن ان يرتفع مستوى الأجور (عن المستوى الذي وصل اليه) عندما يكون مستوى التوظف الفعلي قريباً من مستوى التوظف الكامل ، وأنه ربما سيزداد بسرعة اكبر كلما كان الاقتصاد اكثر قرباً من مستوى التوظف الكامل ، وكلما كان تنظيم نقابات العمال اكثر قوة وإكثر كفاءة . وكذلك ستميل الاجور النقدية الى الانخفاض عندما تكون البطالة منتشرة . ومرة أخرى ، يمكن أن تنخفض بسرعة اكبر كلما كان حجم البطالة اكبر او كلما كان تنظيم نقابات العمل اضعف . ولكن عند أي نقطة من الزمن فانه يمكن النظر الى الاجور النقدية على انها كانت ، بشكل أو بآخر ، محددة « تاريخياً » أو « تلقائياً » .

ويختلف هذا المفهوم لمستوى الأجر النقدي بصورة جوهرية عن المفهوم الذي افترضه الكتاب الكلاسيكيون وهو « مرونة » الاجور . فاذا كانت الأجور فعلاً مرنة ، فانها ستنخفض وباستمرار . وبدون حد طالما كانت هناك بطالة . وتكون الأجور ثابته فقط عندما يكون كل العمال الذين يبحثون عن عمل يحصلون عليه . أما

مفهوم كينز للاجور ، فانه ينظر الى الاجور على أنها ثابتة عند نقطة ما أسفل مستوى التوظف الكامل ، وعند هذه النقطة تتساوى القوى الدافعة الى أعلى والقوى الضاغطة الى أسفل . ويمكن أن تنخفض الاجور عند مستوى منخفض من التوظف ـ ولكنها ستنخفض فقط الى مستوى معروف ويمكن التنبؤ به . ويتوقف هذا المستوى على مدى extent البطالة . وهو مالا يمكن أن يكون عليه الحال اذا كانت الاجور مرنة فعلاً . ويمكن تصوير ذلك وبشكل دقيق باستخدام منحني Phillips ، وهو صيغة سندخلها بالنموذج في الفصل الثاني عشر .

التوازن عند مستوى أقل من التوظف الكامل ؟

Equilibrium at Less-Than-Full Employment?

والواقع فانه من الناحية العملية التجريبية ، فلن تكون هناك مناقشة مع المعنى الاضعف لاقتراح كينز ، وهو الذي يقرر بأن الأجور النقدية لاتنخفض في الحال وبدون حد في حالة ظهور بطالة حتى ولو كانت بطالة ملموسة . (وبالعكس فاننا نعرف انها قد ترتفع في مثل هذه الظروف) . ويعكس هذا الفشل في انخفاض الأجور . جزئياً بعض المعوقات المؤسسية مثل الحد الادنى للاجور ، مقاومة نقابات العمال القوية ، وجود عقود عمل طويلة الأجل بين العمال واصحاب العمل ، أو المشاكل والتكاليف المرتبطة باعادة النظر في هيكل الأجور باستمرار . وبصرف النظر عن الحواجز المؤسسية التي توضع أمام تخفيض الأجور ، فانه يوجد تردد اجتماعي عام ـ سواء من جانب العمال أو من جانب الرأي العام ـ تجاه الترحيب بتخفيض الأجور النقدية ، حتى ولو كانت تكاليف الفشل في تخفيض الاجور تظهر في شكل امكانية فقدان بعض العمال لوظائفهم .

ويميل الاقتصاديون احياناً الى وصف هذا التردد بأنه « غير رشيد » . ويرجع ذلك الى أن تخفيض متوسط الأجر النقدي سيتبعه بالتأكيد انخفاض في الاسعار ، وبالتالي فانه من الممكن عندئذ أن تنخفض الأجور **الحقيقية** بمقدار أقل مما يحتمل أن يكون ، أو حتى قد لاتنخفض على الاطلاق . وعلى هذا فانه من الممكن تفادي البطالة جزئياً او حتى كلياً . وحيث اننا نفترض أن الافراد يسلكون عادة سلوكاً رشيداً فان الامر يبدو أحياناً كما لو كان جمود الأجور غير موجوداً . ويظهر أن هذه النظرية تميل الى الافتراض بأن عملية تخفيض متوسط مستوى الأجور

يمكن تحقيقها عن طريق تصرف واحد او اتفاقية تؤثر على كل العمال وفي نفس الوقت وبصورة عادلة . ولكن الواقع غير هذا فعملية تخفيض الاجور تحتاج الى عشرات الآلاف من المفاوضات الثنائية (أو تصرفات متعددة الاطراف) ، ولا ترتبط أي واحدة منها بالاخرى . ولن توجد أي مجموعة منظمة من العمال أو أي عامل غير نقابي ، يكون من الكبر بحيث يمكنه أن يأخذ في الاعتبار الثمن الذي سيدفعه هؤلاء العمال اذا حدث تخفيض في اجورهم النقدية . ولن توجد أي مجموعة من العمال أو أي عامل نردي يستطيع أن يكون متأكداً من أن الأجور الأخرى ستنخفض بنفس المقدار ، أو ان الاسعار ستنخفض بصورة عامة . بل بالعكس فان كل من العمال واصحاب العمل ينظرون الى ان تخفيضاً في الأجور النقدية بنسبة عشرة بالمائة يعني فعلاً تخفيضاً في الأجور الحقيقية بنفس النسبة للعمال الذين انخفضت أجورهم ، حيث ان مايحدث للاسعار كان سيحدث في كل الحالات . وعلى هذا فانه لن يكون الامر سلوكاً غير رشيد اذا قاومت نقابات العمال او العمال تخفيض الأجور او حاولت تأجيله ، الا اذا كان الفشل في تخفيض الأجور النقدية يتسبب في نقدان العمل جماعة ولفترة طويلة بالنسبة للعمال الذين يهمهم الأمر مباشرة . ومع ذلك . فان القول بأنه عن طريق تخفيض الأجور يمكن أن نتفادى أو نقلل من الخسائر في نقدان الوظائف ، يبدو للعمال ، كما يبدو للرأي العام متناقضاً مع مايلاحظ فعلاً من ان تخفيض الأجور لم يؤدي في الماضي الى تخفيض البطالة . بل بالعكس فلقد صاحب تخفيض الاجور زيادة في مستوى البطالة وكساد في قطاع الاعمال والقول بأن ذلك قد يكون عائداً الى ان تخفيض الاجور قد تم ببطء شديد أو أنه لم يكن كافياً قد يكون نظرياً صحيحاً ولكنه بالتأكيد غير مقنع .

وحتى لو لم يكن هناك تردد او معارضة في تخفيض الأجور ، فأن تخفيضاً عاماً في مستوى مرتفع جداً من الاجور بالنسبة للتوظف الكامل قد يستغرق وقتاً طويلاً . ويرجع ذلك الى أن عقود الأجور الحالية يمكن أن تدوم لمدة ثلاث سنوات وتنتهي آجالها في اوقات مختلفة . ويمثل العمال الذين تخضع عقودهم للتجديد عند أي نقطة زمنية ما نسبة ضئيلة من عدد العمال . وحتى لو تم تخفيض أجور هؤلاء العمال بدرجة كبيرة فأن ذلك لن يؤدي الى تخفيض المستوى العام للاجور مباشرة ولكنه ـ بطبيعة الحال ـ سيؤدي الى تخفيض الأجور الحقيقية لهؤلاء العمال وبشكل ملحوظ .

وعلى هذا فانه من الصعب جداً مناقشة القول بأن الأجور ليست مرنة مرونة كاملة في اتجاه الانخفاض . وينتج عن هذا أن الاجور النقدية السائدة ـ عند أي

نقطة زمنية ـ وقد تكون مرتفعة جداً بالنسبة الى مستوى التوظف الكامل ، وأنه يمكن بالتالي ان يتحقق مستوى توظف أقل من مستوى التوظف الكامل . وما يمكن مناقشته حقاً هو ماأذا كان من الممكن حقاً تفادي البطالة اذا **كانت الأجور مرنة مرونة كاملة** وتنخفض بدون حد في حالة وجود البطالة . ويمكن وضع هذا السؤال في صيغة أخرى ، وهو : عندما تكون هناك بطالة ، فهل يمكن توصيف ذلك بأنه "حالة توازن عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل" لأن الأجور لم تنخفض بدرجة كافية أم لان اي انخفاض في الأجور لم يكون كافياً لاستعادة التوظف الكامل . ويظهر أن ذلك يتوقف تماماً على ماذا يعنيه المرء "بالتوازن" ويمكن للمرء أن يقرر هنا أنه ليس توازناً ذلك التوازن المصحوب بانخفاض مستمر في الاجور . ولكن لنفترض أن الاجور تنخفض بمعدل اثنان بالمائة سنوياً . أو لنفترض أن وجود البطالة يؤدي الى قوى ضاغطة على الأجور في اتجاه الانخفاض ، ولكن يتم حجب هذا الانخفاض عن طريق وجود حد أدنى للاجور ، او عقود النقابات او نتيجة للمعارضة السياسية والاجتماعية لتخفيض الاجور . ولكن يمكن للمرء أن يناقش هنا ايضاً بأن ذلك لايمكن تسميته موقفاً توازنياً . ولكن اذا تم صياغة هذه القوانين او العقود أو الاتجاهات بحيث لا يكون العامل او صاحب العمل "مضطرين" الى القيام بسلوك لا يرغبون فيه أو لا يتوقعونه ، فهل يمكن الان أن نطلق على هذه الحالة توازن ، او على الاقل شبه توازن "quasi-equilibrium," وذلك عند مستوى للتوظف أقل من مستوى التوظف الكامل .

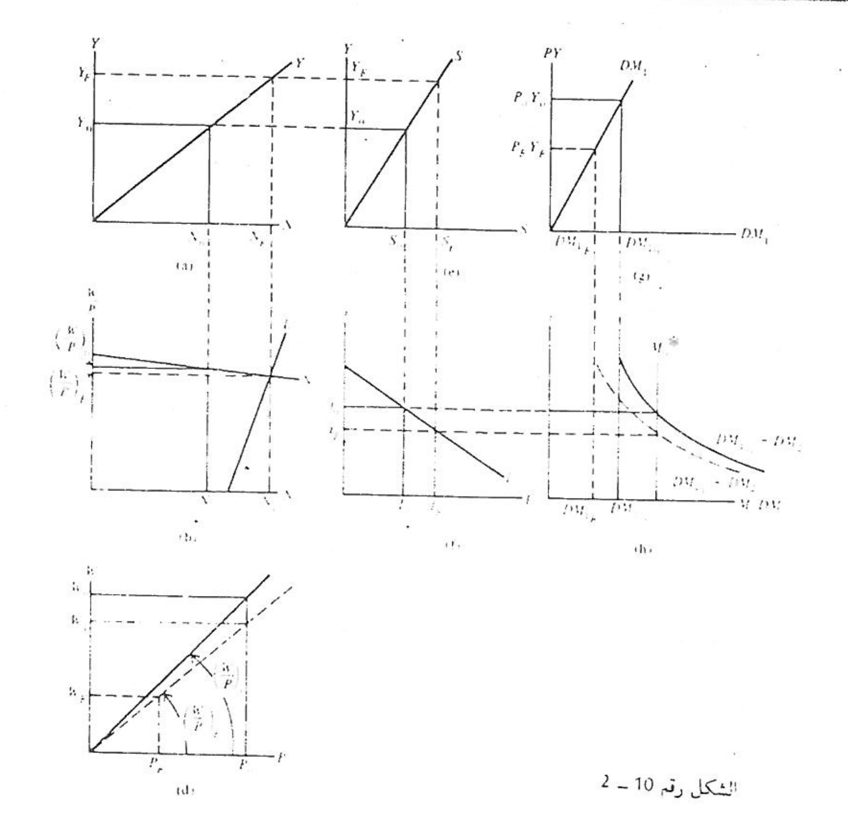
وكما أشرنا من قبل فأنه سيتم في الفصل الثاني عشر توضيح أنه على الاقل من ناحية المبدأ ، توجد قوى أخرى في الاقتصاد ، لم نتناولها حتى الأن ، تعمل على ازالة عدم التناسق أو التناقض الظاهر بين الادخار والاستثمار ، أو لازالة مصيدة السيولة **طالما كان المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض باستمرار كرد فعل على وجود البطالة** . وبالاضافة الى ذلك فأن ظهور مصيدة السيولة وبقاؤها **لفترة طويلة** عند مستوى سعر فائدة الى أعلى من الصفر هو أمر بعيد الاحتمال . وعندما يصمم أي اقتصادي كينزي أن يبرهن على أنه من الممكن أن يوجد توازن في الاقتصاد الكلي عند مستوى توظف أقل من مستوى التوظف الكامل فسيجد نفسه ، أحياناً ، مضطراً الى الاعتماد على جمود الأجور كسبب أساسي لظهور مثل هذا التوازن . ولكن ماهو الجديد في هذا ؟ . لقد ناقش الكلاسيكيون ولفترة طويلة جداً أن جمود الأجور يمكن أن يخلق بطالة . وبجانب ذلك فأن المناقشة اللغوية حول ماأذا كان الجمود « النسبي » أو الجمود المطلق في الأجور مع وجود بطالة يمكن وصفه بأنه توازن « حقيقي » أو « شبه توازن » ، هي مسألة لاتوجد عليها اجابة .

ويمكن للمرء أن يستخلص نتيجة هامة وهي أن كل ماالستخدم من حبر للاجابة على السؤال الذي طرح كعنوان فرعي لهذا الجزء ، لم يعطينا في أحسن الأحوال الا اجابة غير نهائية . وبل بالعكس فلقد ضاع ذلك كله هباء . لأن السؤال المطروح في الحقيقة هو سؤال غير مهم فسواء كان الاقتصاد عند مستوى " توازني " أم لم يكن فهو دائماً عند مستوى توظف أقل من مستوى التوظف الكامل . والمهم أنه بدون وجود سياسة تدخلية ومتعمدة ، فأن الاقتصاد كثيراً ، وعادة ، مايحقق تقدماً صغيراً أو بطيئاً نحو الخروج من هذا الموقف . والاستثناء على ذلك هو وجود سياسة تشجيعية للحكومة أو تغير غير متوقع أو خارجي في الاستثمار (زيادة الأستثمار) . وعلى هذا فاذا تركنا جانباً مشكلة الكلمات التي يمكن أن . تستعمل في توصيف هذه الحالة . يصبح واجبنا الاساسي هو تطوير نموذج نظرية تستطيع أن تفسر بدقة عمل الاقتصاد وكذلك تقديم أساساً للقرارات التي يجب أن تتضمنها السياسة العامة اذا لم نكن راضيين عن النتائج التي يحققها الاقتصاد . وسواء وصفنا مثل هذه الحالات بأنها حالات توازن عند " مستوى توظف أقل من مستوى التوظف الكامل " ام لا . فأنه توجد لدينا فترات تظهر فيها بطالة مصحوبة بجمود في الأجور بشكل أو بآخر . واننا في حاجة الى نظريات ترتبط بهذه الحالات ويظهر أن النموذج الكينزي الذي يتضمن جمود الأسعار هو هذا النموذج .

التحليل الهندسي للنموذج الكينزي ـ الكلاسيكي الذي يتضمن جمود الأجور

Diagrammatic Analysis of a Keynesian-classical Model with Rigid Wages

يتركز اهتمامنا الأن على نموذج كلي نفترض فيه أن الأجور جامدة بشكل أو بآخر . وهدفنا هو معرفة الأثار التي يمكن أن تنتج نتيجة للتغير في المعاملات والثوابت المختلفة في النموذج . ويمكن بسهولة أن نحدد هذه الاثار ، وذلك باستخدام شكلاً مماثلاً للشكل رقم (10 ـ 1) وهذا الشكل هو الشكل رقم (10 ـ 2) التالي وكما يظهر في هذا الشكل الجزء (b) فأن مستوى التوظف الكامل يجب أن يكون عند N_F ، ويرتبط به أجر حقيقي هو $(W/P)_F$. أما مستوى الناتج عند مستوى التوظف الكامل فهو (الجزء a) و Y_F . وعند هذا المستوى من الناتج نجد أن الادخار يجب أن يكون S_F ، (الجزء e) ، وبالتالي يكون مستوى



الشكل رقم 10 ـ 2

الاستثمار هو (I_F والجزء f) ويتطلب ذلك بالتالي وجود سعر الفائدة توازني عند مستوى i_F . ومن الجزئين (f.hg) فأننا يمكن أن نرى أنه عند سعر فائدة i_F ومع ثبات المعروض النقدي (M_0) ، ومنحنى الطلب على النقود لاغراض المضاربة (DM_2) فان ذلك يتطلب وجود مقدار توازني من الطلب على النقود لاغراض التبادل DM_{1F} . ولكن بدلاً من ذلك نجد ان الطلب الفعلي على النقود لاغراض التبادل هو DM_{10} ، وهو المستوى الذي يرتبط بمستوى للناتج (Y_0) اقل من مستوى التوظف الكامل وبمستوى الاسعار السائدة (P_0) . ومع معرفة مستوى الاجور النقدية الجامدة (W_0) (الجزء) ومستوى الاجر الحقيقي عند مستوى أقل من التوظف الكامل $(W/P)_0$ ، فأننا نجد أن المستوى العام السائد للاسعار (P_0) هو أقل مستوى يمكن أن يتحقق . ويرجع ذلك الى أن وجود أي مستوى للاسعار اعلى من (P_0) سيعني عند ثبات (W_0) انخفاض في مستوى الأجر الحقيقي الذي يطلبه العمال لانتاج مستوى الناتج (Y_0) ، وتصبح الوحدات الحدية في الانتاج أكثر ربحه ، وتؤدي المنافسة بين رجال الاعمال الى تخفيض الاسعار .

وحتى نستطيع أن نخفض سعر الفائدة الى مستوى i_F ، من أجل أن يزداد الاستثمار الى مستوى I_F ليساوي الادخار التوازني S_F ، وبالتالي يسمح بالوصول الى مستوى الناتج ومستوى التوظف الى مستوى التوظف الكامل أي الى Y_F ، N_F فأنه من الضروري أن ينخفض (P_0Y_0) الى مستوى P_FY_F ، وهو مستوى منخفض جداً عن المستوى (P_0Y_0) . وحيث أن Y_F هي أعلى بكثير من (Y_0) ، فأن ذلك يعني بالضرورة انخفاضاً كبيراً في الاسعار (P) . ولكن الاسعار (P) لن تنخفض الا اذا انخفضت (W_0) الأجور النقدية فاذا انخفضت الاجور النقدية من (W_0) الى (W_1) ، مع ثبات (P) عند المستوى (P_0) ، فأن ذلك يؤدي الى استعادة مستوى الاجر الحقيقي عند مستوى التوظف الكامل $(W/P)_F$. ولكن ذلك لن يؤدي الى تحقيق التوظف الكامل . ويرجع ذلك الى أن (P) يجب أن تنخفض الى P_F ، وهو مايتطلب انخفاض الأجور النقدية ليس الى W_1 فقط وانما أيضاً الى W_F . وبالتعريف نجد أن الأجور لن تنخفض الى هذا المستوى ، على الاقل لن تنخفض بالسرعة الكافية اللازمة .

وخلال هذا الوقت فأن (Y_0) ، (N_0) وكل المتغيرات الاخرى يكون لها خاصية التوازن أو شبه التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل . ويتساوى الادخار والاستثمار عند المستوى المتحقق للناتج (Y_0) ويكون سعر الفائدة التوازني عند المستوى (i_0) . ومع معرفة وثبات المعروض من النقود ومستوى الاسعار (P_0) ، يتساوى الطلب على النقود مع المعروض من النقود عند سعر الفائدة (I_0) . ومع ثبات الأجر النقدي المرتفع W_0 ، ومعامل الأجر النقدي للاسعار $(W/P)_0$ والذي يتلاءم مع مستوى التوظف (N_0) ، اي بمعنى انه يتلاءم أيضاً مع السعر التنافس السائد (P_0) . ومن الناحية الاخرى فأن مستوى التوظف السائد (N_0) يحدد مستوى الناتج (Y_0) ، والذي يتضمن ادخاراً مقداره (S_0) ، وهو يتساوى مع (I_0) عند سعر الفائدة الملائم (i_0) .

ولا يوجد ، في مثل هذا الموقف ، اي مؤسسة أو مستهلك ، أو مستثمر أو عامل يكون غير راضياً عن سلوكه الاقتصادي . ويرغب أي واحد منهم في تغيير مايقوم به فعلاً ــ ولكن ، وبدون شك ، فان العمال العاطلون عن العمل هم الذين يكونوا غير راضيين ، ولكن هذا لن يؤدي بهم الى عرض خدمات عملهم عند مستوى اجر اقل من المستوى السائد وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك الى تخفيض الأجر النقدي الى W_F

ونلاحظ هنا مرة اخرى أن التوظف الكامل يتطلب وجود أجر حقيقي منخفض $(W/P)_F$ وكذلك يتطلب وجود أجر نقدي منخفض W_F ولكن المطلب الاخير هو المطلب الرئيسي . ولنرى أهمية ذلك المطلب لنفترض أن منحنى الطلب على العمل كان منحني أفقياً وذلك كما ناقشنا من قبل في أ[illegible]كن أن يكون كذلك فعلاً . وفي هذه الحالة فانه لن تكون هناك حاجة الى تخفيض الأجر الحقيقي . ولكن تظل ضرورة تخفيض الأجر النقدي قائمة . أو [illegible] أن الحكومة تقدم اعانات للعمال بمقدار الفرق $(W_0 - W_1)$ ، مما يؤدي الى تخفيض الأجر الحقيقي بالنسبة لاصحاب الاعمال الى المستوى $(W/P)_F$ [illegible] كانت (P_0) ثابتة . الا انه مع ذلك توجد بطالة .

ولنرى الآن ، سواء كان هناك توازن او شبه توازن عند مستوى أدنى من مستوى التوظف الكامل ، كيف يمكن أن يتغير هذا المستوى التوازني او شبه التوازني نتيجة لحدوث تغيرات في العلاقات الدالية في النظام او في المتغيرات التي تستخدم لتنفيذ سياسة معينة . ولنتناول اولاً التغير في دالة الاستهلاك (الادخار) وذلك بافتراض زيادة في الميل للاستهلاك ــ أي تخفيض في الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل ، ويتم توضيح ذلك في الشكل رقم (10 ــ 3) ، بانتقال دالة الادخار الى اليسار من (s) الى (S') ويتم التعبير عن المستويات التوازنية الاصلية قبل حدوث التغير في دالة الادخار باستخدام الرموز التي يعطى لها أيضاً الرقم (0) . في حين تستخدم الرموز مع الرقم (1) للتعبير عن المستويات التوازنية الجديدة للمتغيرات التي حدث فيها تغير . والمتغيرات الثابتة هي (أ) الاجر النقدي الذي نفترض أنه ثابت (ب) المعروض النقدي الذي يتغير بواسطة اجراءات حكومية ، بينما يزداد كل من الناتج ، التوظف ، الاسعار ، وسعر الفائدة ، في حين ينخفض كل من الاستثمار والأجر الحقيقي .

ولن يجد أي شخص يكون قد تعرف على النموذج الكينزي البسيط وعلى مفاهيم الطلب الكلي ، والمضاعف ، أي مشكلة في فهم لماذا يجب أن يزداد الناتج والدخل ومستوى التوظف مع زيادة الاستهلاك . وكذلك سنجد أن كل شخص يكون قد تعرف على النظرية الكلاسيكية لن يجد صعوبة في فهم لماذا ترتفع الاسعار اذا **ارتفع الناتج** (حيث أن ذلك قد يرجع اما الى فرض قانون تناقص الغلة وذلك في اطار الصيغة التقليدية للنموذج ، او الى ارتفاع مقدار مايضيفه رجال الاعمال الى تكاليف الانتاج للوحدة بغرض رفع السعر عندما يزداد الطلب وذلك في اطار الصيغة الحديثة للنموذج) . ويمكنه أيضاً ان يتذكر أنه طبقاً للتحليل الكلاسيكي ، فان

انخفاض الادخار يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي الى تخفيض الاستثمار (أو ربما تشجيع الادخار بحيث يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار ، ومع ذلك ، فعلينا أن نتذكر أنه قد تم اجراء هذا التحليل تحت فرض أن الدخل ثابت أو أن الادخار ليس دالة في الدخل . ولكن عندما يكون الادخار دالة في الدخل فان أي زيادة كافية في الدخل يمكن أن تؤدي ـ حتى مع افتراض دالة الادخار الجديدة ـ اي ثبات الادخار او حتى الى ارتفاعه (انظر الجزء رقم -e- في الشكل) وعلى هذا يصبح التحليل الكلاسيكي تحليلاً غير مناسباً . ولكن تتقدم الآن النظرية الكينزية بايجاد التفسير الصحيح . ويقوم هذا التفسير على أساس أنه عند مستوى مرتفع للدخل (Y) والاسعار (P) ، يزيد الطلب على النقود لاغراض التبادل (الجزء g) ، ويؤدي هذا بدوره (وذلك مع ثبات الطلب على النقود كاصل) الى زيادة سعر الفائدة (الجزء i_1) . ويؤدي سعر الفائدة المرتفع هذا والمتأتي في ارتفاع الناتج وبالتالي ارتفاع الطلب على النقود لاغراض التبادل ، الى انخفاض الاستثمار ، وبالتالي يحد من الزيادة في الناتج .

الشكل رقم 10 ـ 3

أو بعبارة اخرى فأن أثر الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات على الطلب على النقود يؤدي الى خلق أثر راجع سلبي على الاستثمار مما يؤدي الى تقييد الزيادة في الناتج .

ويجب أن نلاحظ هنا الفرق بين هذا التحليل وتحليل النموذج الكينزي البسيط . حيث أن الاستثمار كان استثماراً تلقائياً في النموذج البسيط ، ولم يكن يتوقف كذلك على سعر الفائدة . وفي هذه الحالة فأنه يمكن تصوير الاستثمار في شكل منحني عمودي موازياً للمحور العمودي عند النقطة (I_0) . ومن هنا فأن أي انخفاض في دالة الادخار تؤدي الى رفع الناتج الى المستوى Y_K ، ويبقى مستوى الادخار المحقق ثابتاً عند نفس المستوى السابق عندما يتساوى $S_0 = I_0$ وعلى هذا فأن الزيادة في (Y) (وأي زيادة تابعة في (P) يمكن أن يؤدي الى عدم ظهور "تناقض الادخار" كاملاً .

وتؤدي الحالة التي يرتفع فيها الاستثمار (في الشكل ينتقل المنحني الى أعلى الى جهة اليمين) الى ظهور نفس النتائج وتحت نفس الظروف والاعتبارات . ويجب على القارىء أن يتأكد من ذلك برسم النموذج عند مستويات التوازن الاصلية ، ثم النموذج بعد زيادة الاستثمار . والنتائج هي ؛ زيادة في (Y) الناتج (N) التوظف ، ارتفاع (P) الى حدٍ ما الا اذا كانت دالة (Y) دالة افقية ، ارتفاع (i) سعر الفائدة وارتفاع كل من الادخار والاستثمار (على الرغم من ارتفاع C) ، وبالتالي ارتفاع الاستهلاك .

ولكن ماهو أثر الزيادة في عرض العمل ـ أي انتقال منحني عرض العمل الى أعلى الى جهة اليمين ؟ وعلى القارىء أن يقنع نفسه بأنه في هذه الحالة لن يحدث أي تغير الا في زيادة مستوى البطالة وزيادة الفجوة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي .

ولكن ماذا يحدث اذا حدثت زيادة في علاقة الانتاج الكلي ـ التوظف أو بعبارة أخرى حدوث زيادة في الناتج (Y) عند كل مستوى من مستويات التوظف (N) (يصاحب ذلك بطبيعة الحال انتقال بسيط الى أعلى في منحني الطلب على العمل ؟ لنفترض الان انتقال دالة الانتاج الى أعلى الى اليسار من (Y) الى (Y') كما هو موضح في الشكل رقم (10 ـ 4) (ويختلف هذا الشكل عن الاشكال السابقة في أن دالة الطلب على العمل تأخذ شكل منحنى افقي ، وذلك بغرض التبسيط أو بغرض التوصل الى واقعية أكثر في التحليل . ومع ذلك فأن هذا لن يؤدي الى تغيير جوهري في النتائج التي يمكن ان نحصل عليها اذا كانت دالة الطلب على العمل تأخذ شكل منحني يميل الى اسفل الى اليمين .)

الشكل رقم 10 — 4

ومع وجود علاقة الانتاج ـ التوظف الجديدة ، فأن أي مستوى للتوظف يرتبط بمستوى أعلى من الناتج ، أو بعبارة أخرى أن أي مستوى للناتج يرتبط بمستوى أقل من التوظف . وكمثال نجد أن المستوى التوازني الاصلي للناتج (Y_0) والذي كان يتطلب لانتاجية المستوى (N_0) من التوظف يمكن انتاجه الآن بمستوى من التوظف أقل هو (N_2) . والسؤال الان هو هل توجد أية قوى تؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي $C + I$ وبالتالي تساعد على وتسمح بوجود مستوى مرتفع للناتج عند (Y) بدلاً من (Y_0) ؟ وحيث أن دالة الاستهلاك (الادخار) لم تتغير ، فأنه يبدو واضحاً الآن ان الاستثمار يجب أن يزداد حتى يزداد الناتج . وهذا بدوره يتطلب مع ثبات دالة الاستثمار ـ انخفاض سعر الفائدة . ولكن ومع ثبات المعروض النقدي ، وثبات كل من الطلب على النقود لاغراض التبادل (DM_1) والطلب على النقود كاصل (DM_2) ، فأن سعر الفائدة يمكن أن ينخفض فقط اذا انخفضت (PY) . ولكن حيث أننا نبحث حالة زيادة في (Y) فأن (PY) يمكن أن تنخفض

فقط اذا انخفضت (P) وذلك بمقدار كبير . ويمكن هنا أن نتوقع انخفاض فعلي في (P) الاسعار ويرجع ذلك الى انخفاض الحاجة الى العمل كعنصر انتاجي ، ومع ثبات الاجور فأن ذلك يؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج ويجب أن تنخفض الاسعار والحالة المقابلة لهذه الحالة هي تلك التي تظهر في شكل ارتفاع منحني الطلب على العمل الى اعلى من (N) الى (N') (انظر الجزء ب من الشكل) . ويعني ذلك أن ($P\frac{1}{e}$) الأسعار يمكن أن تنخفض الى (P_1) (الجزء دَ) مع عدم حدوث أي تغير في (W) الأجور النقدية . ويؤدى هذا الانخفاض في (P) الى انخفاض في (PY) حتى ولو كانت (Y) نفسها تزداد . وهذا يؤدي الى انخفاض في سعر الفائدة ، وزيادة في الاستثمار ، وبالتالي الى ارتفاع (Y) الى المستوى الجديد . ومع ذلك نلاحظ أن البطالة تزداد (أي ينخفض مستوى التوظف) حتى مع وجود زيادة في الأجر الحقيقي وارتفاع في الطلب الكلي والدخل وتتسع الفجوة مرة أخرى بين الناتج الممكن والناتج الفعلي .

والنتيجة الهامة هنا هي أن هذا النموذج يشارك النموذج الكينزي البسيط الخاصية التي تقرر أن زيادة الناتج المكن ـ سواء تحقق ذلك عن طريق زيادة قوة العمل ، أو بواسطة النمو في انتاجية العمل ـ تؤدي الى زيادة الموارد غير المستخدمة ويتطلب تحقيق نمو اقتصادي في هذا النموذج وجود نمو تلقائي في الطلب الكلي ، أو سياسة حكومية تشجيعية أو وجرد عمليات ديناميكية داخلية في النموذج تساعد على النمو مشابهة لعمليات المضاعف ـ المعجل التي شرحناها في الفصل الثاني .

سياسة الحكومة في النموذج ذو الاجور الجامدة

Government Policy in the Rigid Wage Model

والنتائج التي تظهر نتيجة لزيادة المعروض النقدي هي نتائج مباشرة ، ولا توجد حاجة الى تمثيلها بالرسم . وتظهر هذه النتائج في شكل انخفاض (i) سعر الفائدة ، على الرغم من زيادة الطلب على النقود لاغراض التبادل . مما يؤدي الى زيادة (Y) الناتج ، وزيادة في (P) . ويتوقف ذلك على ماذا كانت دالة الطلب على العمل تأخذ شكل منحني افقي أم لا . وتعكس الزيادة في (Y) وجود زيادة في الاستثمار عند المستوى المنخفض الجديد لسعر الفائدة . ومع ثبات دالة الاستهلاك (C) فأن الاستهلاك يزداد أيضاً ، جنباً الى جنب مع الاستثمار .

وليس من السهل هنا توضيح أثر التغير في السياسة المالية على المتغيرات في النموذج . ويرجع ذلك الى اننا رسمنا النموذج الكينزي البسيط لدالة الاستهلاك . واستخدمنا النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة ، حيث لا يوجد في كلتا الحالتين أي انفاق حكومي ، ولا توجد ضرائب .. ومع ذلك يمكن أن ننظر الى تأثير زيادة الانفاق الحكومي ، كما لو كنا ننظر الى انتقال دالة الاستثمار الى أعلى في شكل متوازي . وأيضاً نستطيع أن ننظر الى آثار تخفيض الضرائب كما لو كانت دالة الادخار قد تحولت الى اليسار او الى أعلى . وسنقدم في الفصل الحادي عشر شكلاً آخر للنموذج يسمح بادخال متغيرات السياسة المالية ادخالاً صريحاً في النموذج .

ويمكن أن نعتبر الأجر النقدي كمتغير من متغيرات السياسة الاقتصادية في هذا النموذج . وعلى الرغم من أن الأجر النقدي ليس مرناً مرونة تلقائية بحيث ينخفض مع وجود البطالة ، الا أنه قد يرتفع أو ينخفض نتيجة لاجراءات حكومية معينة ، يتم اتخاذها بغرض التأثير على حجم الناتج ومستوى التوظف أو حتى – للتأثير على مستوى الاسعار . وتسمح لنا دراسة أثر التغير في الأجر النقدي الذي يحدث ولمرة واحدة وبشكل محدد الذي يحدث نتيجة لاجراء حكومي باجراء التنبؤ او بأن نتوقع النتائج التي يمكن أن تحدث نتيجة لحدوث تغير (زيادة او انخفاض) **تلقائي** في الاجر النقدي ولمرة واحدة وبشكل محدد ، والذي يحدث بدون أي مساعدة من جانب الحكومة .

ويوضح الشكل رقم (10 – 5) هذه الحالة اذا زاد الأجر النقدي ، سواء كان ذلك نتيجة لرفع مستوى الحد الادنى للأجور عن طريق ضغط الحكومة على المؤسسات لزيادة الاجور (بما في ذلك زيادة أجور ورواتب موظفي الحكومة نفسها) ، أو كان ذلك نتيجة لتحديد الأجور بين العمال وبين اصحاب العمل وبدون أي تدخل من جانب الحكومة او موافقتها . وستكون النتائج التي تحدث نتيجة **لتخفيض** الاجر النقدي معاكسة تماماً للنتائج التي تحدث كرد فعل على زيادة الأجور وسنستمر هنا أيضاً في الشكل رقم (10 – 5) في افتراض أن دالة الطلب على العمل دالة افقية وذلك للتبسيط .

وتظهر الزيادة في الأجر النقدي من (W_0) الى (W_1) في الجزء (a) من الرسم . وحيث أنه لا يوجد تغير في دالة الطلب على العمل (N) فأنه من الواضح أن الأجر الحقيقي لن يتغير ، وبالتالي فانه يجب أن ترتفع الاسعار بنفس النسبة التي زاد بها الأجر النقدي أي من (P_0) الى (P_1) . والأثر الوحيد لهذا التغير هو زيادة (mPY) نتيجة للزيادة في الطلب على النقود لاغراض التبادل (DM_1) وبالتالي

الفصل الحادي عشر 11

الصيغة IS – LM للنموذج

The I S – L M Form of the model

ان الهدف الرئيسي لهذا الفصل هو اعطاء تصوير آخر لنموذج التركيب الكينزي – الكلاسيكي والذي اوضحناه في الفصل العاشر . والاختلاف الرئيسي بين صيغة النموذج التي قدمناها والصيغة التي سنقدمها الآن في هذا الفصل هو ان هذه الصيغة الجديدة تتسع لتشمل صراحة الضرائب الحكومية ، والتحويلات والانفاق الحكومي ، وبالتالي نستطيع أن نأخذ في الاعتبار تأثيرات السياسة المالية ايضاً . والاضافة الرئيسية في هذه الصيغة هي في تبسيط العرض البياني للنموذج ليحل محل الاشكال ذات الاجزاء السبعة التي استخدمت في الفصل العاشر . وقد تم تطوير هذه الصيغة البيانية لاول مرة من قبل J.R.Hicks (1) وشاعت عن طريق A. Hansen (2) فيما بعد . ومن هنا يطلق عليها احياناً تحليل هيكس – هانس " .

وحيث انه يطلق على الدالتين اللتين يتم استخدامها في التحليل البياني عادة (IS) , (LM) فان التحليل يعرف عادة الآن بنموذج الـ " IS-LM " .

ويفترض التحليل في اشكاله المعروفة جميعاً والمستخدمة بكثرة عدم مرونة الاسعار ، وبالتالي فان النموذج يعتبر في هذه الحالة صيغة كينزية قوية من صيغ التركيب الكينزي – الكلاسيكي وسنقدمها هنا الآن في هذه الصيغة . ومع ذلك ففي الفصل الثاني عشر سيبين كيف يمكن ادخال تحليل الاجور – الاسعار – التوظف الكلاسيكي في نموذج ***IS-LM* model**.

(1) "Mr. Keynes and the Classics" Econometrica (1937) Reprint in Readings in the theory of income distribution

(2) Monetary theory and fiscal policy (Mcgrawhill) 1949.

صيغة " IS – LM " للنموذج المركب

THE *IS-LM* FORM OF THE SYNTHESIS MODEL

على الرغم من اننا نعتبر الاسعار عديمة المرونة (جامدة) في هذه الصيغة للنموذج ، الا اننا ندخل المستوى العام للاسعار صراحة في النموذج ، وبالتالي فانه من الممكن ان نرى الاختلاف الذي ينتج عن وجود المستوى العام للاسعار ، وكذلك يمكن ان نأخذ في الاعتبار تأثير التغير في المستوى العام للاسعار لمرة واحدة .

ونظراً لأننا نفترض ان كلا من الاسعار والاجور جامدة وبالتالي فانه لاتوجد ميكانيكية ما (فيما عدا سياسة الحكومة الاقتصادية) يمكن ان تضمن مستوى التوظف الكامل ، فاننا سنتغاضى عن المعادلتين رقم (1) ، (4) المستخدمين في الفصل العاشر ونبدأ في الواقع من النموذج الذي مثلناه بيانياً في نهاية الفصل العاشر ، فيما عدا ادخال المتغيرات المالية . وجعل النموذج في صيغة $Y = C + I$ بدلاً من صيغة $S = I$.

وعلى هذا يكون النموذج من العلاقات التالية :

$$Y = C + I + G \qquad (1)$$

$$C = C(DI, i) \qquad 0 < \frac{\partial C}{\partial DI} < 1; \quad \frac{\partial C}{\partial i} \gtrless 0 \qquad (2)$$

$$DI \equiv Y - T \qquad (3)$$

$$T = T(Y) \qquad 0 < \frac{dT}{dY} < 1 \qquad (4)$$

$$I = I(i, Y) \qquad \frac{\partial I}{\partial i} < 0; \quad \frac{\partial I}{\partial Y} \geq 0 \qquad (5)$$

$$M^* = mPY + f(i) \qquad \frac{df}{di} < 0; \quad \frac{d^2f}{di^2} > 0 \qquad (6)$$

حيث كالمعتاد

Y = الناتج القومي الصافي

C = الطلب الاستهلاكي

I = الطلب الاستثماري

G_0 = الانفاق الحكومي

T = الضرائب بعد طرح التحويلات

DI = الدخل المتاح للانفاق

i = سعر الفائدة

M^* = المعروض من النقود (متغير تلقائي) .

P = المستوى العام للاسعار (متغير تلقائي) .

وحيث اننا لم نحدد اشارة مشتقات أية دالة عدا اشارة المشتقة الاولى وهي التي تحدد اتجاه الدالة ، وذلك ماعدا المعادلة رقم (6) حيث حددنا ايضاً اشارة المشتقة الثانية ، فاننا نستطيع ان نفترض ان المعادلات (2) ، (4) ، (5) هي معادلات خطية بدون ان نفقد القدرة على التعميم ، ومن هنا نستطيع ان نحصل على المجموعة الجزئية التي تتكون من المعادلات الخمسة التالية .

$$Y = C + I + G_0 \qquad (1)$$

$$C = c_0 + c_1 DI - c_2 i \qquad c_0 \gtrless 0; \quad 0 < c_1 < 1; \quad c_2 > 0 \qquad (2a)$$

$$DI \equiv Y - T \qquad (3)$$

$$T = t_0 + t_1 Y \qquad t_0 \gtrless 0; \quad 0 < t_1 < 1 \qquad (4a)$$

$$I = b_0 + b_1 Y - b_2 i \qquad b_0 > 0; \quad b_1 > 0; \quad b_2 > 0 \qquad (5a)$$

منحني The *IS* Curve

اذا اجرينا عمليات الاحلال المتتابع في المعادلات (1) ، (2) و (3) ، (4) ، (5) ، فاننا نستطيع ان نلخص هذه المعادلات الخمسة في معادلة واحدة هي .

$$Y = [C\{Y - T(Y)\}, i] + I(i, Y) + G_0 \qquad (7)$$

وباستخدام الصيغة الخطية للمعادلات وهي المجموعة الجزئية 5 a ، 4u ، 3 2a، 1 فاننا نحصل على المعادلة التالية :

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1) - b_1}[c_0 + b_0 - c_1 t_0 - (b_2 + c_2)i + G_0] \qquad (7a)$$

ويمكن اعتبار هذه المعادلة صيغة موسعة لنموذج السياسة المالية الذي تم عرضه في الفصل السابع ، حيث يمثل الحد خارج القوس قيمة المضاعف . والحد داخل القوس المقدار المضروب فيه .

ولقد افترضنا في ذلك النموذج ضمنياً ـ ان (c_2) تساوي الصفر . بمعنى ان الاستهلاك ليس مرناً بالنسبة لسعر الفائدة ، وكذلك افترضنا ـ معظم الوقت ـ ان كلاً من $(b_1), (b_2)$ ايضاً يساويان الصفر اي ان الاستثمار كان ببساطة ، كله تلقائياً .

واذا جعلنا هذه المعاملات الثلاثة تساوي الصفر فانه يمكن الحصول على الصيغة الملخصة للمعادلة رقم (7a) ، وهي صيغة النموذج الكينزي . كما يلي :

$$Y = \frac{1}{1 - c_1(1 - t_1)}[c_0 + b_0 - c_1 t_0 + G_0] \qquad (7K)$$

وفيما عدا اننا قد استخدمنا (b_0) بدلاً من (I_0) فان هذه المعادلة تتطابق تماماً مع المعادلة رقم (22) التي تم تطويرها في نهاية الفصل السادس ، والتي استخدمت بعد ذلك لتطوير نموذج السياسة المالية في الفصل السابع . ولقد تناولنا باختصار في الفصل الثامن صيغة للنموذج تتضمن ان $(b_1 > 0)$ (اي ان الاستثمار ايضاً يتوقف على الدخل) والتي حصلنا منها على مضاعف مشابه للمضاعف في المعادلة رقم (7a) . والذي اطلقنا عليه المضاعف الموسع «Super multiplier»[3] .

وفي الصيغة العامة للنموذج عندما تكون $(c_2), (b_2), (b_1)$ لاتساوي الصفر دائماً . فاننا نجد ان (Y) في المعادلة رقم (7a) لاتتوقف فقط على معاملات دالة الاستهلاك ومتغيرات السياسة المالية ولكن تتوقف ايضاً على معاملات دالة الاستثمار ، وعلى سعر الفائدة كمحدد جديد لكل من الاستهلاك والاستثمار . وحيث اننا نعتبر سعر الفائدة هنا كمتغير ، فاننا نستطيع باعادة ترتيب الحدود في المعادلة رقم (7a) ان نعبر عن (i) سعر الفائدة بحيث يتوقف على نفس المعاملات وعلى الدخل . اي ان

$$i = \frac{c_0 + b_0 - c_1 t_0 + G_0 - [1 - c_1(1 - t_1) - b_1]Y}{b_2 + c_2} \qquad (7a')$$

---

(3) سنفترض هنا ـ وبصورة تحكمية ـ ان مقام الكسر الذي نسميه المضاعف هو مقدار موجب . بمعنى ان $1 > c_1(1 - t_1) + b_1$. ولقد اوضحنا عند مناقشتنا لكل من المضاعف والمضاعف الموسع في الفصول السابقة ـ ان عدم توفر هذا الشرط في النموذج الكينزي البسيط ـ سيعني ان التوازن هو توازن غير مستقر . وعلى الرغم من ان ذلك ليس ضرورياً في حالة نموذج IS-LM الا اننا لن نقوم بتطوير صيغة ديناميكية صريحة لهذا النموذج وحيث ان اي مناقشة لحالة التوازن عندما يكون $1 < c_1(1 - t_1) + b_1$ هي مناقشات لامعنى لها في الاساس (وبعض المناقشات التي تدور حولها خاطئة) فاننا سنتخطى هذه المشكلة بافتراض ان $1 > c_1(1 - t_1) + b_1$

وبدلاً من ان نفكر في اتجاه السببية هنا سواء من (Y) الى (i) او من (i) الى (Y) . فانه من الممكن اعتبار المعادلة رقم (7a) في اي من شكليها تعبيراً حقيقياً عن الاعتماد المتبادل بين (i) سعر الفائدة . (Y) الدخل . وتقرر هذه المعادلة انه بافتراض معرفة العلاقات من (1) ـ الى (5) . فان القيم التوازنية لكل من (i) ، (Y) ترتبط ببعضها البعض الاخر كما هو واضح في (7a) .

ويمكن ـ وببساطة ـ باستخدام المعادلة رقم ($7a'$) تبين ان المعادلة رقم (7a) تستوعب ـ حالة خاصة ليس فقط النموذج الكينزي البسيط في تحديد الدخل (المعادلة $7K$) ، وانما تستوعب ايضاً النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة . ومن الواضح ان النظرية الكلاسيكية لم تأخذ في الاعتبار متغيرات السياسة المالية . وعلى هذا فاننا نستطيع ان نفترض ان (t_0) ، (t_1) ، (G_0) جميعها تساوي الصفر . وبالاضافة الى ذلك . فان النظرية الكلاسيكية لم تفترض وجود أية علاقة دالية بين كل من الادخار والاستثمار وبين الدخل . وبالتالي نستطيع ان نفترض ان (c_1) ، (b_1) يساويان الصفر . وباجراء هذه التعديلات فانه يمكن تلخيص المعادلة رقم (7 a) الى الحالة الكلاسيكية الخاصة في الشكل التالي :

$$i = \frac{c_0 + b_0 - Y}{b_2 + c_2} \qquad (7C)$$

ومن السهل هنا ان نوضح ان هذه المعادلة ترتبط بالنظرية الكلاسيكية في الادخار والاستثمار لسعر الفائدة . فاذا عرفنا الادخار على انه

$$S = DI - C$$

وبافتراض ان $c_1 = 0$ ، $DI = Y$ (نظراً لان T الضرائب تساوي الصفر) فاننا نحصل على دالة الادخار الكلاسيكية التالية :

$$S = Y - c_0 + c_2 i$$

وباستخدام دالة الاستثمار المبسطة

$$I = b_0 - b_2 i$$

وبوضع

$$S = I$$

فاننا نستطيع ان نشتق المعادلة رقم (7C) .

والنتيجة هنا هي : ان المعادلة رقم (7a) يمكن ان تتضمن كحالات خاصة ـ كلاً من النموذج الكينزي البسيط " او النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة " ويتوقف ذلك على ماهي المتغيرات التي تأخذها في الاعتبار او ماهي المتغيرات التي

تريد ان نتجاهلها . ولا يجب ان نستغرب من هذه النتيجة . ويرجع ذلك الى انه عندما قررت النظرية الكلاسيكية ان الادخار والاستثمار يحددان سعر الفائدة " فانها قد افترضت ضمنياً ثبات مستوى الدخل (او على انه يتحدد بعوامل اخرى في مكان مامن النموذج عند مستوى التوظف الكامل الثابت) ، وبالتالي فانها قد تجاهلت اي تأثير للتغير في الدخل على الادخار . وكذلك عندما قرر كينز ان الادخار والاستثمار يحددان مستوى الدخل" فانه قد افترض (ضمنياً) ثبات سعر الفائدة ، وبالتالي تجاهل تأثير التغير في سعر الفائدة على الاستثمار وتقرر المعادلة رقم (7a) ان كلًا من تعبيري النظرية الكلاسيكية وكينز صحيحان ولكنهما غير كاملين . والواقع ان الادخار والاستثمار لايحددان ان لاسعر الفائدة ولا الدخل . **ولكنهما يحددان بدلاً من ذلك قيماً مترابطة لكل من (Y) الدخل ، (i) سعر الفائدة بحيث تتسق هذه القيم مع شرط التوازن بين الاستثمار والادخار .**

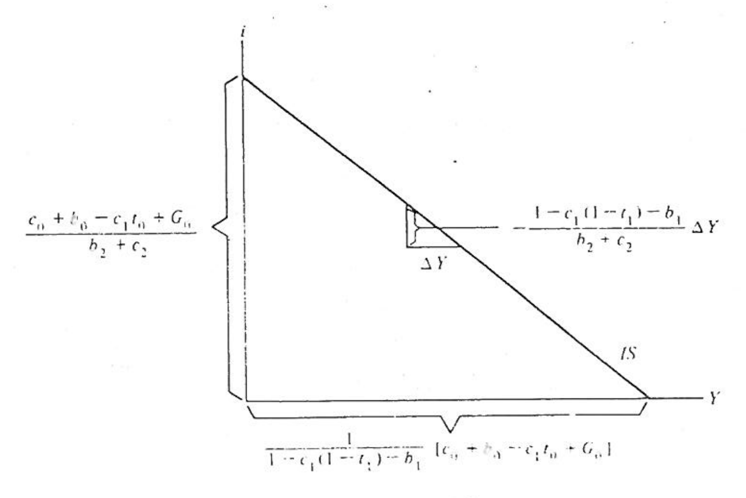
(وهذا هو السبب في ان المعادلة رقم (7a) تسمى بمنحني الاستثمار (I) والادخار S. ، IS) .

ويمكن رسم المعادلة رقم (7a) في المربع الاول حيث (i) على المحور العمودي ، (Y) على المحور الافقي كما هو واضح في الشكل رقم (11 ـ 1) . فاذا وضعنا ($Y = 0$) في المعادلة رقم (7a) فاننا نحصل على نقطة تقاطع المنحني مع المحور العمودي ، واذا وضعنا($i = 0$) في المعادلة رقم (7a) نحصل على نقطة التقاطع مع المحور الافقي . واذا سمحنا للدخل (Y) بالتغير بمقدار يساوي (Y) في المعادلة رقم (7a) فاننا نحصل على ميل المنحني الذي توضحه في الرسم .

ومن الواضح ان اي زيادة في الحدود التي تحدد نقطة التقاطع وميل المنحني سوف تؤدي الى انتقال المنحني IS .

وعلى القارىء ان يتعلم (وبالتالي لن يعود في حاجة الى رسم هذه التغيرات في كل مرة تثار فيها) ماهية هذا الانتقال . فمثلاً اذا نظرنا الى نقاط التقاطع مع المحور الافقي والمحور العمودي وميل المنحني كما هي موضحة في الشكل رقم (11 ـ 1) ، فانه من الواضح ان اي زيادة في (G_0) ستؤدي الى نقل المنحني الى جهة اليمين الى اعلى بدون تغيير في الميل . ويمكن تحديد مقدار هذه النقطة الى جهة اليمين كما يلي :

$$\frac{1}{1 - c_1(1 - t_1) - b_1}\Delta G_0$$



الشكل رقم (11 ـ 1)

ومعنى ذلك ان (Y) ستزداد عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة بمقدار يساوي التغير في الانفاق الحكومي مضروباً في قيمة المضاعف (او قيمة المضاعف الموسع) طالما ان (b_1) موجبة . وهذا صحيح ايضاً بالنسبة الى زيادة تلقائية في (c_0) ثابت دالة الاستهلاك) . حيث تؤدي هذه الزيادة الى زيادة في الدخل (عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة) بمقدار يساوي الزيادة في (C_0) مضروبة في قيمة نفس المضاعف . ونفس القول ايضاً صحيح بالنسبة الى زيادة في (b_0) ثابت دالة الاستثمار ، ونلاحظ هنا انه اذا كان كل من الادخار والاستثمار عديمي المرونة في سعر الفائدة (اي ان($c_2 = b_2 = 0$) فان المنحني I – S يصبح منحني عمودياً . وهذا يعطينا " النموذج الكينزي البسيط" الذي يتضمن المضاعف الموسع . فاذا كان الاستثمار ـ بالاضافة الى ذلك ـ عديم المرونة ايضاً في الدخل فان ذلك يعطينا النموذج الكينزي البسيط" الذي يتضمن المضاعف العادي (مضاعف الاستهلاك) . وفي اي من هاتين الحالتين فان . الدخل لايرتبط بالتغيرات في سعر الفائدة ، مهما كان مستوى سعر الفائدة فالدخل هو نفسه (ثابت) . واذا تغير الدخل فانه يتغير لاسباب لاترتبط بسعر الفائدة .

ينتقل المنحني (IS) الى اسفل الى **جهة اليسار** كرد فعل لزيادة (جبرية) في (t_0) (الثابت في دالة الضرائب) وهذه النقلة تساوي

$$\frac{-c_1}{1 - c_1(1 - t_1) - b_1}\Delta t_0$$

وهذا في الواقع هو مضاعف الضرائب الذي ظهر لنا في الفصل السابع . (المعادلة رقم 1) فيما عدا الحد (b_1) .

ونجد ـ من ناحية اخرى ـ ان اي تغير في (c_1) ، (t_1) ، (b_1) ، (b_2) . أو (c_2) ستؤدي الى تغيير في كل من ميل المنحني (IS) وفي واحدة من او في كل من نقطتي التقاطع مع المحور الافقي او / والمحور العمودي . فأي انخفاض في مرونة الادخار او الاستثمار في سعر الفائدة (c_2, b_2) ستجعل المنحني (IS) يدور حول نفسه ليصبح أكثر عمودياً ، وذلك بدون تغيير نقطة التقاطع مع المحور الافقي . وكذلك سنجد ان اي زيادة في حساسية مرونة الاستهلاك او الاستثمار بالنسبة للدخل (b_1, c_1) ستجعل المنحني يدور حول نفسه الى اعلى . وفي نفس الوقت تخفض من نقطة التقاطع مع المحور العمودي (بالمقدار $\Delta c_1 t_0$) . وتزيد من نقطة التقاطع مع المحور الافقي .

في حين ان زيادة في الميل نحو فرض ضرائب (t_1) تجعل المنحني يدور حول نفسه الى اسفل بدون احداث تغيير في نقطة التقاطع مع المحور العمودي . وفي نفس الوقت تؤدي الى تخفيض نقطة التقاطع مع المحور الافقي .

والواقع فان محاولة توضيح اثر كل من هذه التغيرات في صيغة كلمات يعتبر تمريناً مفيداً جداً . فمثلاً نجد ان زيادة الانفاق الحكومي ـ مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ـ يؤدي الى رفع الدخل عند كل واي مستوى من مستويات سعر الفائدة ، وذلك لأن هذا يؤدي الى وجود ناتج أكبر ودخل أكبر . وعندما يتم انفاق هذا الدخل فانه سيمثل زيادة في كل من الاستهلاك والاستثمار . ومن الواضح انه اذا ارتفع سعر الفائدة ايضاً فانه من الممكن ان تكون الزيادة الصافية في الانفاق اقل نظراً لأن زيادة سعر الفائدة ستقلل من كل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري .

المنحني LM — The LM Curve

يلخص المنحني (IS) في الواقع كل العلاقات التي تتضمنها المعادلات من المعادلة رقم (١) الى المعادلة رقم (6) ولكن تبقى لدينا المعادلة رقم (5a) . وهي المعادلة التي تحدد لنا المنحني LM (وهو اختصار لتفضيل السيولة ـ النقود)

Lequidity preference – Money

ويمكن تحويل المعادلة رقم (6) الى صيغة خطية كما يلي :

$$M^* = m_0 + m_1PY - m_2 i \qquad (6a)$$

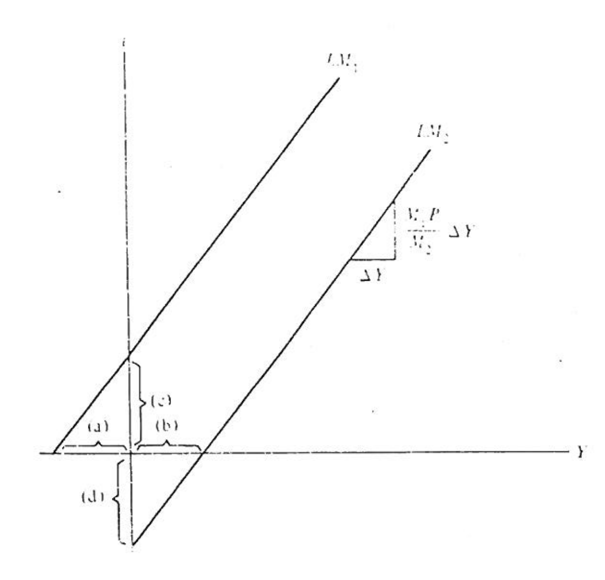
ومنها نحصل على Y كما يلي

$$Y = \frac{M^* - m_0}{m_1P} + \frac{m_2}{m_1P} i$$

وبعد اعادة الترتيب وبعد نقل (i) الى الجانب الايسر فان هذه المعادلة يمكن اعادة صياغتها كما يلي :

$$i = \frac{m_0 - M^*}{m_2} + \frac{m_1P}{m_2} Y \qquad (6a')$$

ويمكن رسم هذه المعادلة وذلك كما هو واضح في الشكل رقم (11 ـ 2) . ويظهر في الشكل منحنيين (LM_1) ، (LM_2) وهما خطان مستقيمان ويتم توضيح نقاط التقاطع لكل منهما مع المحورين الافقي والعمودي وكذلك ميل كل منهما . وسيتوقف ما اذا كانت نقطة التقاطع مع المحور الافقي موجبة ام سالبة (او نقطة التقاطع مع المحور العمودي سالبة ام موجبة) على القيم النسبية لكل من (m_0) , (M^*) .



الشكل رقم 11 ـ 2

نقطة التقاطع مع المحور الافقي $(i=0)$ هي $Y=\frac{M^*-m_0}{m_1P}$ وتوضح في حالتين

أ ـ اذا كانت $M^*<m_0$

ب ـ اذا كانت $M^*>m_0$

نقطة التقاطع مع المحور العمودي $(Y=0)$ هي $i=\frac{m_0-M^*}{m_2}$ وهي توضح في حالتين

(جـ) اذا كانت $M^*<m_0$

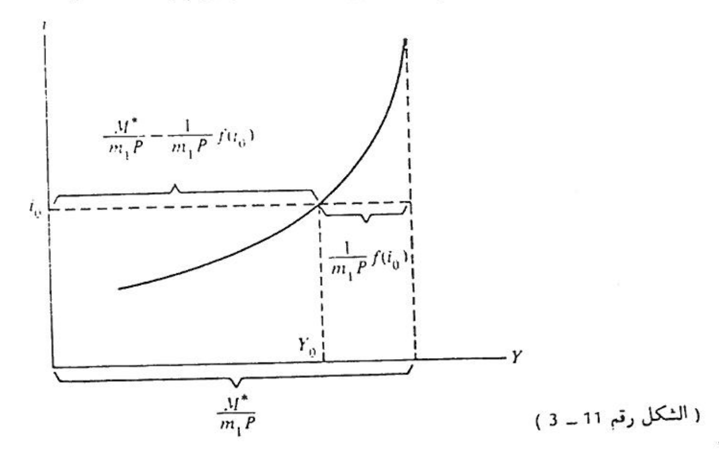
(د) اذا كانت $M^*>m_0$

ومن الواضح انه اذا كانت $m_2=0$ (اي اذا كان الطلب على النقود لا يتوقف على سعر الفائدة) فان المنحني (LM) يصبح عمودياً . وتصبح (Y) مستقلة عن سعر الفائدة ، لكنها تتوقف مع ذلك على كل من (M^*)، (m_0)، (m_1) والمستوى العام للاسعار (P)

ولقد حددنا شكل المعادلة رقم (6) ، مع ذلك ، على انها **معادلة غير خطية** ، وان $\partial^2 f/\partial i^2>0$ وحتى نتعرف على الاسباب التي تحدد شكل المعادلة رقم (6) والعوامل التي تؤدي الى انتقالها فاننا نقوم باعادة ترتيب المعادلة رقم (6) كما يلي :

$$Y=\frac{M^*}{m_1P}-\frac{1}{m_1P}f(i) \qquad (6')$$

ويسمح لنا ذلك برؤية المعادلة رقم (6) بواسطة الشكل رقم (11 ـ 3)[4]



(الشكل رقم 11 ـ 3)

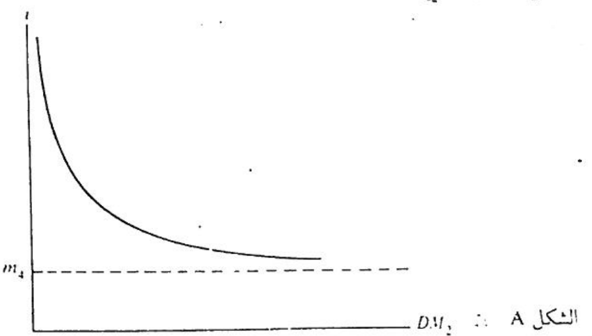
وتتكون قيمة Y في المعادلة رقم (6) من حدين : الحد الاول منهما مستقل عن سعر الفائدة . ويظهر هذا الحد موضحاً في الشكل رقم (11 ـ 3) على المحور الافقي وكذلك بواسطة الخط العمودي المتقطع . اما الحد الثاني في المعادلة فهو مقدار سالب ، وهو يساوي الجزء من الطلب على النقود المرن في سعر الفائدة $f(i)$

(4) يمكن توضيح المناقشة (في متن الكتاب) بالقيام بافتراض شكل محدد للدالة $f(i)$ وهي الجزء الخاص بالطلب على النقود المرتبط بسعر الفائدة والذي رمزنا له بالرمز DM_2 . ولنفترض ـ مثلاً ـ

(=) ان ،

$$DM_2=\frac{m_3}{i-m_4} \qquad m_3, m_4>0$$

ويمكن تصوير ذلك في الشكل التالي



الشكل A

والمنحني هو قطع مكافيء يقترب بانتظام الى m_4 وبالتالي الى المحور الافقي . وباحلال هذا في المعادلة رقم (6) تحصل على ،

$$M^*=m_0+m_1PY+\frac{m_3}{i-m_4}$$

وباعادة الترتيب نحصل على ،

$$Y=\frac{M^*-m_0}{m_1P}-\frac{1}{m_1P}\cdot\frac{m_3}{i-m_4} \qquad (6b)$$

وهذا يؤدي الى ان يأخذ المنحني LM الشكل الذي يظهر في الشكل (B)

الشكل (B)

من الواضح أن m_4 هي سعر الفائدة الذي يصبح عنده الطلب على النقود مرن مرونة لانهائية ـ أي السعر الذي تظهر عنده مصيدة السيولة .

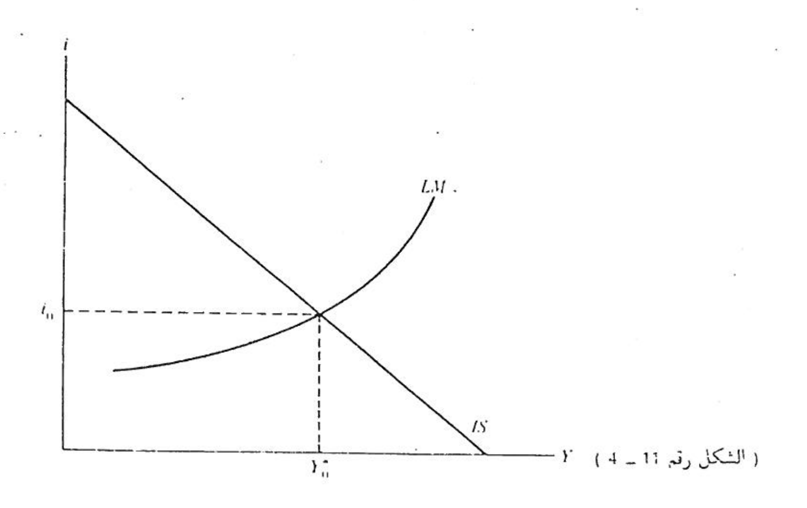
مضروباً في ($1/m_1P$) . وعلى هذا اذا عرفنا قيم (m_1) و (P) ، فان الجزء المطروح يكون له شكل منحنى الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة . ولكن مدى هذا المنحنى قد تم الضغط عليه الى اسفل للسماح بافتراض قدره ($1/m_1P$) على التغير .

وعلى هذا فانه من السهل ان نرى ان اية زيادة في (M^*) تؤدي الى تحريك المنحني (LM) الى اسفل الى جهة **اليمين** مع ثبات شكل المنحني ، أو بعبارة اخرى الانتقال الى جهة اليمين عند اي مستوى من مستويات سعر الفائدة . ولكن فيما عدا ذلك فان ميل المنحني يبقى ثابتا ، عند كل سعر فائدة . ومن ناحية اخرى فان زيادة في (P) الاسعار ستؤدي الى تحريك المنحني الى اليسار الى اعلى ، وفي نفس الوقت تضغط على المنحني افقياً ليصبح اكثر انحداراً من ذي قبل عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة . والزيادة في (m_1) لهما نفس اثر الزياده في (P) . ومن الواضح انه اذا رجعنا الى شكل المنحني الذي ظهر في الشكل (11 ـ 2) ، فان الاقتراحات السابقه هي اقتراحات سليمة في هذه الحالة ايضاً . اى الحالة الخطية . واي مجهود لشرح هذه الاقتراحات بالكلمات سيكون اختباراً مفيداً مرة اخرى لمدى فهم المرء للمعاني الاقتصادية للنموذج .

ولقد قررنا عند التحدث عن المنحني IS ان خاصيته هذا المنحني الرئيسة هي في انه يمثل القيم المترابطة لكل من الدخل (Y) و (سعر الفائده والتي يكون عندها الاستثمار مساوياً للادخار . وبنفس الاسلوب نستطيع ان نقرر ان المنحني (LM) يوضح القيم الممكنه المرتبطه لكل من (Y) و (i) والتي يتساوى عندها الطلب على النقود مع عرض النقود . ويوضح المنحني (IS) كل "نقاط التوازن الممكنه في سوق السلع" في حين يوصح المنحني (LM) كل "نقاط التوازن الممكنه فى سوق النقود (السنوات)".

ربط المنحني (IS) بالمنحني (LM) Combining *IS* and *LM* Curves

حيث ان كلًا من المنحني (IS) والمنحني (LM) يمثل قيماً مترابطة مختلفة لكل من (i) و (Y) ، تتسق والتوازن في سوق واحد ، فانه من الواضح ان تقاطعهما سيمثل القيمة المترابطة الوحيدة لكل من (i) ، (Y) التي تتسق والتوازن في كل من السوقين في ان واحد . ويوضح الشكل رقم (11 ـ 4) هذا التوازني الكلي للنموذج . فعند القيمتين ($i_0 - Y_0$) لايتساوى فقط الطلب على عرض النقود



(الشكل رقم 11 ـ 4)

(M^*) ، ولكن يتساوى ايضاً الطلب على السلع والخدمات مع عرضها، وبعبارة اخرى فان الدخل المتوالد عن انتاج هذه السلع والخدمات يتحدد بحيث نجد ان الطلب على السلع الاستهلاكية عند مستوى الدخل (Y_0) (بعد استقطاع الضرائب عند هذا المستوى من الدخل) وعند سعر الفائدة (i_0) زائداً الطلب على الاستثمار الكلي عند سعر الفائدة i وعند مستوى الناتج (Y_0) زائداً مقدار معين من الانفاق الحكومي (G_0) يتساوى تماماً مع (Y_0) .

وستكون هناك مستويات توازنية لبقية المتغيرات في النموذج وهي (C) الاستهلاك ، (I) الاستثمار ، (T) الضرائب ، (DI) الدخل المتاح ترتبط جميعها بالمستوى التوازني لكل من (i_0) و (Y_0) وتتسق معه . ولاتظهر هذه المتغيرات في الشكل (11 ـ 4) نفسه ولكن من الممكن حسابها اذا عرفنا كل من (i_0) ، (Y_0) . وربما يكون عجز الشكل عن توضيح القيم التوازنية لهذه المتغيرات (والتغير الذي يمكن ان يحدث لها) هو احد نواحي النقص في هذا النموذج ، بالمقارنة مع النموذج المكون من سبعة اشكال بيانية والذي استخدم في الفصل العاشر . ومع ذلك فانه يجب التأكيد على ان نموذج IS-LM يتطابق بصورة اساسية مع نموذج الفصل العاشر فيما عدا نقطتين اختلاف رئيسيتين وهما :

(أ) ان النموذج المكون من سبعة اشكال والمستخدم في الفصل العاشر لم يأخذ في الاعتبار بصورة مباشرة متغيرات السياسة الماليه (وانه لاتوجد طريقة مبسطة لادخال هذه التغيرات في النموذج) .

(ب) انه بدلاً من اخذ المستوى العام للاسعار كمتغير تلقائي فان العرض في النموذج المكون من الاشكال السبعة قد تعرض لشرح المستوى العام للاسعار بواسطة معدل الاجور المحدد تلقائياً خارج النموذج ، والطلب على ـ العمل او بعبارة اخرى بواسطة دالة تحديد السعر . ومع ذلك فان كل النتائج الرئيسية التي نحصل عليها من نموذج (IS-LM) تتطابق تماماً مع النتائج التي نشتقها من النموذج المستخدم في الفصل العاشر .

وتوضح نقطة تقاطع المنحني (IS) مع المنحني (LM) بواسطة الرسم ـ بطبيعة الحال ـ الحل الآتي للمعادلتين (6) ، (7) في نفس الوقت . ويمكن الحصول على هذا الحل ايضا جبرياً وذلك بمساواة الطرف الايمن في المعادلة رقم (6) بالطرف الايمن في المعادلة رقم (7) ، او في المعادلة (7a) ، (6) ويتم الحل للحصول على قيم (Y) ,(i) ، ويكون الحصول على الحل سهلاً اذا افترضنا الصيغة الخطية للمعادلات . ومن المعادلتين (7a) ، (6a) وبعد اجراء بعض العمليات المطولة ـ نحصل على الصيغة التالية للحل بالنسبة الى (Y) .

$$Y = \frac{c_0 - c_1 t_0 + b_0 + G_0 + \left(\frac{M^* - m_0}{m_2}\right)(b_2 + c_2)}{1 - c_1(1 - t_1) - b_1 + \frac{m_1}{m_2}(b_2 + c_2)P} \qquad (8)$$

وباحلال هذه القيمة التوازنية للدخل (Y) في احدى المعادلتين (7a) او (6a) يمكن الحصول على قيمة (i) سعر الفائدة التوازنية وعندئذٍ وباستخدام القيم التوازنية لكل من (Y) ,(i) يمكن الحصول على القيم التوازنية لكل من T , (DI) .

وتوضح المعادلة رقم (8) أن الدخل (Y) يتوقف على معاملات دوال الاستهلاك ، والضرائب ، والاستثمار والطلب على النقود ، ويتوقف كذلك على كل من (G_0) الانفاق الحكومي (M^*) المعروض من النقود ، (P) المستوى العام للاسعار ومن السهل ان ترى من المعادلة رقم (8) ان :

(1) ان زيادة في الانفاق الحكومي (G_0) ، او انخفاض في (t_0) او (t_1) ستؤدي بالضرورة الى زيادة الدخل (Y) اي ان " السياسة المالية الكينزية " تعمل في هذا النموذج .

(2) ان زيادة المعروض النقدي ستؤدي ايضاً الى زيادة (Y) اي ان " السياسة النقدية " تعمل أيضاً .

(3) ان زيادة في (c_0) او (b_0) (اي انتقال الى اعلى في دالة الاستهلاك او دالة الاستثمار) تؤدي الى زيادة (Y) كما هو الحال في النموذج الكينزي البسيط .

(4) ان اية زيادة في (m_1) (كمية النقود المطلوب استخدامها في التبادل لكل من دولار من المعاملات) تؤدي الى تخفيض الدخل (Y) .

(5) ان اية زيادة في (P) تؤدي الى تخفيض (Y).

(6) ان اثار التغير في كل من (c_1),(m_2) , ($b_2 + c_2$) تحتاج . لتوضيحها الى تحليل اعمق . [5]

وباشتقاق القيمة التوازنية لسعر الفائدة (i) المرتبط بالمعادلة رقم (8) ، اي عن طريق احلال المعادلة رقم (8) في المعادلة رقم (6a) او (7a) ، فاننا نستطيع ايضاً ان نحدد مباشرة تأثير بعض التغيرات على (i) ، مع العلم بان بعض الاثار الاخرى تبقى غير واضحة . وعلى كل حال فاننا نستطيع التوصل الى كل هذه النتائج باستخدام الرسم طالما تذكرنا كيف تقوم التغيرات او الانتقال في الدوال بالتأثير على المنحني (IS) او المنحني (LM) (لا يوجد اي معامل يستطيع التأثير على كل من LM , IS في نفس الوقت) .

ونحتاج هنا فقط انه نتذكر انه بالنسبة الى النتيجتين (1) ، (3) فان زيادة في (G_0) او (b_0) او (c_0) او انخفاضاً في (t_0) ، او (t_1) تؤدي الى نقل المنحني (IS) الى اليمين ويؤدي هذا الى ان يتقاطع المنحني (IS) الجديد مع المنحني (LM) عند مستوى اعلى لكل من (Y) ,(i) .

اما بالنسبة الى النتائج (2) ، (4) ، (5) فاننا نحتاج فقط ان نتذكر بان زيادة في (M^*) ستؤدي الى انتقال (LM) الى اليمين الى اسفل وبالتالي تؤدي الى زيادة في (Y) وانخفاض في (i) . اما الزيادة في (P) او في (m_1) فانها تؤدي الى تخفيض (Y) وزيادة في (i) .

اما بالنسبة الى النتيجة رقم (6) (والتي ذكرنا انها تحتاج الى تحليل ابعد بالنسبة للتغيرات في m_1 ، c_1 او ($b_2 + c_2$) فان الرسم يستطيع ان يعطينا نتائج مباشرة . فمن الشكل رقم (11-1) نستطيع ان نرى انه (طالما كانت $t_0 < 1$ كما هو محتمل) فان زيادة (c_1) تؤدي الى رفع نقطة التقاطع مع كل من

(5) وعلى كل ـ طالما كانت (t_0) سالبة كما يبدو ـ على الاقل بالنسبة للولايات المتحدة) فان اية زيادة في (c_1) ستؤدي كما هو واضح الى زيادة في (Y) . وذلك لان هذا سيؤدي الى زيادة قيمة البسط وتخفيض قيمة المقام في نفس الوقت في المعادلة رقم (8) .

المحور العمودي والمحور الافقي للمنحني (IS) – لأنها تؤدي الى زيادة قيمة المضاعف ، وكذلك القيمة بين الاقواس التي يضرب فيها المضاعف . او بعبارة اخرى فان المنحني (IS) ينتقل الى اعلى الى جهة اليمين ويزداد وبالتالي كل من (Y) ، (i) . وكذلك يمكن ان ترى من الشكل رقم (11 ـ 1) ان زيادة في $(b_2 + c_2)$ تؤدي الى تخفيض نقطة التقاطع المنحني (LM) مع المحور العمودي بدون ان تؤدي الى تخفيض نقطة تقاطع المنحني (IS) مع المحور الافقي – وهذا يعني ان المنحني (IS) يدور حول نفسه الى اسفل مما يؤدي الى تخفيض كل من (Y), (i) (الا اذا كان المنحني (LM) منحني افقياً او عمودياً في المدى الذي يتقاطع فيه المنحنيان) . ومن السهل ايضاً ان ترى من الشكل رقم (11 ـ 2) ان الزيادة في (m_2) تؤدي الى انتقال المنحني (LM) الى اليسار الى اعلى او الى اليمين الى اسفل ويتوقف ذلك على الحجم النسبي لكل من (M^*) ، (M_1) . فاذا انتقل المنحني (LM) الى اليسار الى اعلى فان ذلك يؤدي الى تخفيض (Y) وزيادة (i) . اما اذا انتقل المنحني الى اليمين الى اسفل فان ذلك يؤدي الى زيادة (Y) وتخفيض (i) .

اما بالنسبة الى الصيغة **غير الخطية** للمنحني (LM) ، فانه من الواضح ايضاً ، من الشكل رقم (11 ـ 3) ان الزيادة في (M^*) تؤدي الى نقل المنحني بكامله الى اليمين الى اسفل مما يؤدي مرة اخرى الى زيادة في القيمة التوازنية للناتج (Y) وتخفيض القيمة التوازنية لسعر الفائدة (i) . في حين ان زيادة في (m_1) او (P) تؤدي الى العكس تماماً . ويمكن للمرء ان يستنتج ايضاً ان زيادة في جدول الدالة $f(i)$ ، بمعنى حدوث انتقال في منحني الدالة الى اليمين الى (اعلى) تؤدي الى انتقال المنحني (LM) الى اليسار (الى اعلى) ، مما يؤدي الى تخفيض قيمة (Y) التوازنية ورفع قيمة (i) التوازنية .

والنتيجة هنا هي ان النموذج (IS-LM) يمدنا بادوات تحليل مناسبة جداً للاجابة على الاسئلة الخاصة بالسياسة النقدية والسياسة المالية او الخاصة بتأثير التغير في المعاملات التي تظهر في النموذج . ويستخدم هذا النموذج بكثرة في تحليل الاقتصاد الكلي لهذه الاغراض وسوف نستخدمه في التحليل التالي . ومع ذلك فانه من الضروري ان ننتبه الى النقاط التالية :

(1) يجب ان نتذكر ان النموذج في شكله الحاضر قد ادى الى اختفاء علاقة الانتاج ـ التوظف ، وكذلك دوال الطلب على العمل وعرضه . ونتيجة لذلك لانستطيع ان نتذكر بصورة تلقائية بان الناتج الفعلي لا يمكن ان يتعدى مستوى الناتج الممكن . وبصرف النظر عن مكان نقطة تقاطع المنحني (IS) مع المنحني

(LM) وما اذا كانت تقع في اليمين البعيد ، فان مثل هذا التقاطع ، اذا كان خلف مستوى الناتج الممكن ، سيكون لامعنى له . ويمكن وضع ذلك في شكل آخر وهو انه نظراً لاننا افترضنا ان المستوى العام للاسعار ثابت فان هذا الافتراض سيكون افتراضاً معقولاً طالما ان $(Y < Y_F)$ ولكن زيادة الطلب عندما تكون $(Y = Y_F)$ ستؤدي حتماً الى زيادة في (P) . وسنعود الى ذلك بعد وقت قصير .

(2) ان التبسيط الميكانيكي الظاهر في الشكل يجعل الامر سهلاً لان ننسى المعنى الاقتصادي المختفي وراء هذه المنحنيات ، وتبقى قدرة المرء الذي يستعمل هذا الشكل في تفسير التداخلات المعقدة للنموذج بكلمات يمكن فهمها من قبل شخص ليس على علم بالاشكال البيانية قدرة غير متطورة . وكنتيجة لذلك فانه من الضروري ان يقوم الشخص الذي يستخدم نموذج (IS-LM) لاستنتاج بعض النتائج ان يعمل على شرح النموذج شرحاً كاملاً بكلمات بفرض توضيح المنطق الاقتصادي الذي تقوم عليه هذه الادوات المستعملة في التحليل .

(3) اننا قد استبعدنا حتى الان تأثير الثروة من هذا التحليل . على الرغم من اننا نستطيع ادخال هذا التأثير ولو بصورة مبسطة بالتساؤل عن الاتجاه الذي يمكن ان ينتقل فيه المنحني (LM) او / و المنحني (IS) .

العلاقات مع المضاعف والنظرية الكمية

RELATIONSHIPS TO THE MULTIPLIER AND THE QUANTITY THEORY

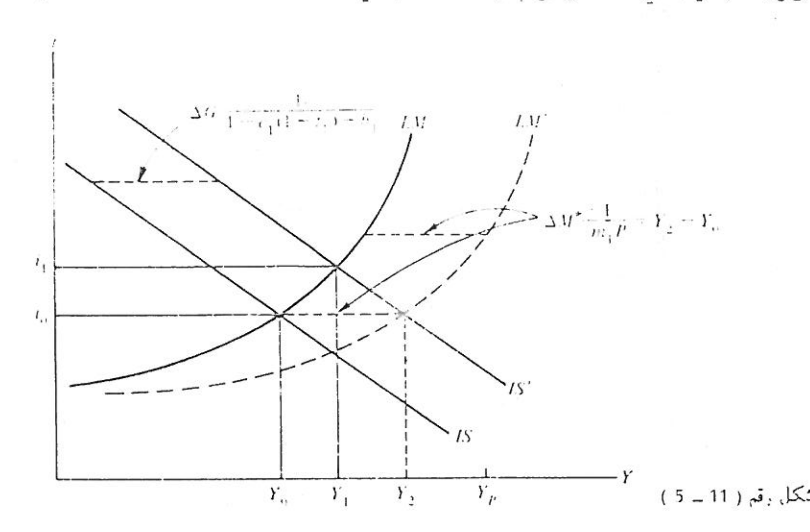
يساعدنا الشكل رقم (11 ـ 5) على تصور العلاقة بين نموذج (IS-LM) والمضاعف(6) . ولنتناول مثلاً تأثير الزيادة في الانفاق الحكومي (G0) . وكما لاحظنا من قبل فان هذا التأثير يظهر في شكل انتقال المنحني (IS) الى اليمين الى اعلى بمقدار يساوي (Δ G0) مضروبة في قيمة المضاعف (او المضاعف الموسع اذا كانت $(b_1 > 0)$) اي اذا كان الاستثمار يتزايد ايضاً بزيادة (Y) . وعلى هذا اذا ظل سعر الفائدة (i) عند المستوى التوازني السابق (i_0) فان (Y) تزداد من (Y_0) الى (Y_2) اي بكامل تأثير المضاعف . الا اننا نعرف ان (i) لن تبقى عند

(6) لاحظ اننا قد ادخلنا في الشكل رقم (11 ـ 5) على المحور الافقي مستوى الناتج الممكن (Y_F) . وذلك حتى نتذكر اننا مازلنا نتناول بالتحليل مستويات للانتاج (Y) اقل من مستوى الناتج الممكن (Y_F)

المستوى (i_0) . ويرجع ذلك الى ان اية زيادة في (Y) ستؤدي الى زيادة الطلب على النقود لاغراض التبادل ، ومع ثبات المعروض من النقود ، فان جزءاً من النقود التي كانت يحتفظ بها كاصل يجب ان يستخدم الان في التداول كوسيط في عمليات التبادل الاكبر حجماً الان . وسيقوم الافراد الذين لايحتفظون بنقود كأصل ـ اي يحتفظون فقط بالسندات ـ ببيع جزء من سنداتهم للحصول على الارصدة النقدية اللازمة (او انهم سيمتنعون عن شراء السندات من مدخراتهم الجارية) .

ويؤدي هذا الى تخفيض الطلب على السندات وبزيادة عرض السندات في سوق السندات مما يؤدي الى تخفيض اسعارها وبالتالي الى زيادة سعر الفائدة . اما الافراد الذين يحتفظون بارصدة نقدية كاصل فهم ليسوا في حاجة الى بيع السندات لمقابلة حاجتهم الاضافية الى النقود . ولكن اذا افترضنا انهم كانوا يحتفظون بالنقود العاطلة لاسباب وجيهة لديهم ـ بمعنى انهم قد قاموا مختارين بالتضحية بفائدة. بعائد الفائدة ـ فانهم سيجدون انفسهم انهم مازالوا في حاجة الى هذه الارصدة النقدية العاطلة ـ وذلك عند سعر الفائدة السائد وعلى هذا سيضطرون الى بيع السندات اذا كانوا يملكون سندات او يمتنعون عن شراء السندات من مدخراتهم الجارية . وعلى هذا فسيرتفع سعر الفائدة من اجل تحقيق التوازن بين الطلب على النقود وعرضها عندما يزداد الدخل .

وتؤدي هذه الزيادة في سعر الفائدة الى تحجيم الزيادة التي كان من الممكن ان تحدث في (C) الاستهلاك ، (I) الاستثمار عندما يزداد (Y) الدخل . وتتضمن نقطة التوازن الجديدة في الشكل رقم (11 ـ 5) اي عند النقطة (Y_1 ، i_1) مستوى



الشكل رقم (11 ـ 5)

مرتفعاً للدخل (Y) ولكن ليس بكل المقدار الذي يظهر في شكل تأثير المضاعف . ويمكن ان نقرر ان ذلك قد يرجع اما الى تخفيض قيمة المضاعف او الى انخفاض قيمة المقدار بين القوسين نتيجة لارتفاع سعر الفائدة . فاذا اخذنا الاتجاه الاول في الاعتبار ، فانه يمكننا ان نقدر قيمة المضاعف على اساس انه واحد مقسوم على المقام في المعادلة رقم (8) . وحيث ان هذا المقدار يختلف عن المقام في المضاعف الموسع بالمقدار $(m_1/m_2)(b_2 + c_2)P$ ؛ مما يؤدي الى تخفيض قيمة المضاعف الفعلي المطبق لاي من (G_0) او (c_0) ، (b_0) او $(-c_1t_0)$ عن قيمة المضاعف الذي تظهر لدينا اذا تجاهلنا اثر التغير في الدخل على الطلب على النقود لاغراض التبادل ، وبالتالي على سعر الفائدة وكذلك اذا تجاهلنا اي اثر لسعر الفائدة على الاستهلاك والاستثمار اما اذا اخذنا الاتجاه الثاني ، فاننا نلاحظ فقط ان المقدار الذي يوجد بين الاقواس في المعادلة رقم (7a) ينخفض مع ارتفاع سعر الفائدة .

وكما يظهر في الشكل رقم (11 ـ 5) فانه من الممكن المحافظة على التأثير الكامل للمضاعف اذا حدث انتقال في المنحنى (LM) في نفس الوقت الى جهة اليمين مثلاً من خلال زيادة المعروض النقدي (M^*) وعلى هذا يتقاطع المنحنى (LM_1) الجديد وهو المنحنى (LM_1) الذي يظهر في المنحنى المتقطع) مع المنحنى (IS) عند نفس مستوى سعر الفائدة التوازني السابق (i_0) . والسؤال ماهو مقدار الزيادة في (M^*) المطلوب تحقيقه ؟ ان مقدار الزيادة في كمية النقود الذي يحقق نقله في المنحنى (LM) بحيث يكون ذلك كافياً للابقاء على سعر الفائدة ثابتاً ، يجب ان يتساوى مع الطلب الزائد على النقود لاغراض التبادل عند المستوى التوازني الجديد للناتج (Y_2) . وهذا المقدار يساوي

$$\Delta M^* = m_1 P \Delta Y$$

او بعبارة اخرى ان اية سياسة مالية تشجيعية (في شكل ΔG) يمكن ان تحقق ..كامل اثرها المضاعف.. فقط اذا صاحبتها سياسة نقدية تشجيعية او .. مساعدة .. تمنع ارتفاع سعر الفائدة .

ولكن يجب ان نلاحظ هنا ان السياسة النقدية التشجيعية من خلال تحقيق زيادة (M^*) في المعروض النقدي كافية لنقل المنحنى (LM) الى (LM') لن تؤدي بمفردها الى تحقيق المستوى الجديد للدخل (Y_2). فاذا لم ينتقل المنحنى (IS) في نفس الوقت الى (IS') . ولكن ظل في مكانه الاصلي فان (Y) لن تنتقل الى (Y_2) وانما الى (Y_1) فقط .

ويؤدي ذلك بنا الى ان نتنبه الى حقيقة هامة وهي انه كما تم تعديل نظرية المضاعف البسيط ، فان النظرية الكمية في النقود " قد تم تعديلها ايضاً . ففي عالم تكون فيه الاسعار ثابتة فان اية زيادة في المعروض النقدي ـ طبقاً للنظرية الكمية في النقود البسيطة ـ تؤدي الى زيادة في (Y) بالمقدار ΔM^* مضروباً في m_1P كما يلي :

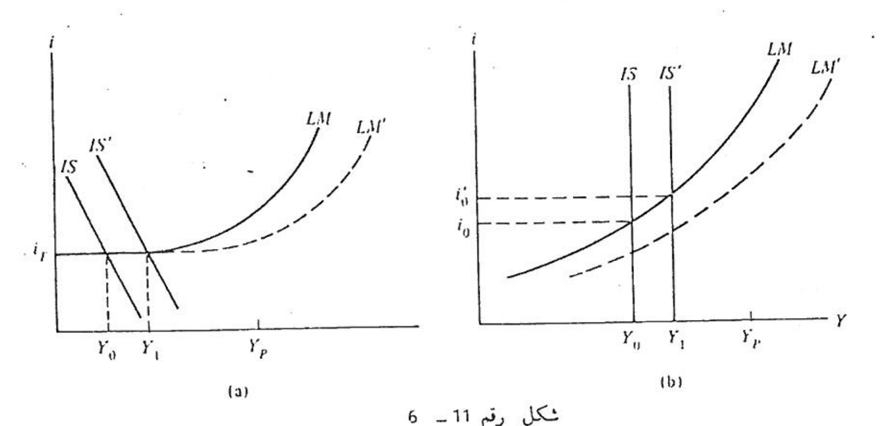
$$M^* = m_1PY$$
$$\Delta M^* = m_1P\,\Delta Y$$
$$\Delta Y = \Delta M^* \frac{1}{m_1P}$$

او بعبارة اخرى يجب ان ترتفع من (Y_0) الى (Y_2) وليس فقط الى (Y_1). ولكن يمكن ان ترتفع (Y) من (Y_0) الى (Y_2) نتيجة لهذه الزيادة في (M^*) فقط اذا صاحب ذلك وجود سياسة مالية تشجيعية تتضمن زيادة مناسبة في الانفاق الحكومي او تخفيضاً مناسباً في الضرائب) . فاذا رغب المرء في القول بأن السياسة المالية يجب ان تدعمها سياسة نقدية " حتى تكون فعالة تماماً " فان العكس ايضاً صحيح .

ومع ذلك فانه اذا تأملنا قليلاً هنا سيتضح لنا ان كل هذا الكلام هو كلام لامعنى له . ويرجع ذلك الى انه اذا تم فعلاً توصيف الاقتصاد باستخدام العلاقات التي تدخل في نموذج (IS – LM) فانه لا النظرية الكمية ولا نظرية المضاعف البسيط تكون صحيحة وايضاً لن يكون لقيامنا بحساب ماذا يمكن ان يحدث لتحقيق التنبؤ بواسطة نموذج غير كامل وبالتالي غير صحيح . عملاً له اي معنى . ولكن اذا قرر المرء ان نظرية المضاعف البسيط او النظرية الكمية في النقود البسيطة هي النظرية الصحيحة هنا فقط نجد ان المفهوم البسيط قد يستحق منا بعض العناية والاهتمام . وتوجد في الواقع بعض الحالات الخاصة التي يستطيع فيها المضاعف البسيط تلخيص ما يجرى في الاقتصاد بصورة جيدة ، كما انه توجد ايضاً بعض الحالات الخاصة التي تكون فيها النظرية الكمية البسيطة نظرية صحيحة .

وتوجد لدينا حالتان خاصتان يكون فيهما المضاعف الكينزي البسيط صحيحاً بدون اية تعديلات . وقد تم توضيح كل من هاتين الحالتين في الشكل رقم 11 ـ 6 التالي .

ففي الجزء الاول من الشكل نجد ان المنحني (IS) يقطع المنحني (LM) في الجزء الافقي منه . ويمثل هذا كما هو واضح حالة " مصيدة السيولة " عندما يكون سعر الفائدة عند ادنى مستوى توازني ممكن له (i_T) وذلك عند التوقعات السائدة



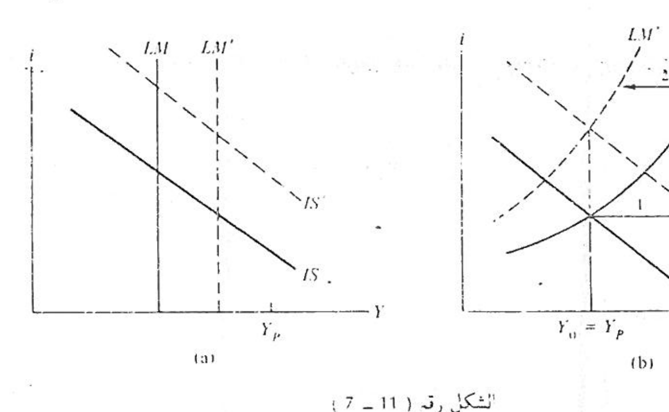
شكل رقم 11 ـ 6

لاحتمال ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل . وفي هذه الحالة فان انتقال المنحني (19) الى جهة اليمين سيؤدي الى زيادة في الناتج (Y) بمقدار يساوي (ΔG) او (Δc_0) او (Δb_0) او ($-c\,\Delta t_0$) مضروبة في المضاعف البسيط او (في المضاعف الموسع) .

وتقوم السياسة المالية هنا بتأدية دورها تماماً بدون ظهور اية اثار راجعة " تنتج من خلال التغير في سعر الفائدة . وهنا يظهر لنا ايضاً ان السياسة النقدية هي سياسة غير فعالة . ، لاحول لها ولا قوة ، حيث ان انتقال المنحني (LM) الى LM' لن يكون له اي تأثير لا على سعر الفائدة i ولا على الناتج Y .

اما في الجزء الثاني (b) من الشكل فيظهر لدينا المنحني (IS) عمودياً ، وهو مايمكن ان يكون عليه اذا كان المقدار ($c_2= b_2=0$) . بمعنى انه اذا كان الاستهلاك والاستثمار مستقلان تماماً عن سعر الفائدة . وفي هذه الحالة ايضاً نجد ان انتقال المنحني (IS) الى اليمين نتيجة لتغير في (G_0) او (c_0) او (b_0) او ($-c_1t_0$) مضروباً في المضاعف . ولكن في هذه الحالة سيرتفع سعر الفائدة ونظراً لان سعر الفائدة لايؤثر على الاستهلاك او على الاستثمار فان (Y) لن تتأثر بالتالي . وفي الحالة الاولى نجد ان الارصدة النقدية الجديدة المطلوبة للتداول قد تم سحبها من الارصدة العاطلة بدون ان يؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الفائدة . اما في الحالة الثانية فانها في حاجة الى رفع سعر الفائدة لسحب جزء من الارصدة النقدية لاستخدامها في التبادل . ولكن ارتفاع سعر الفائدة هذا لن يخفض الاستهلاك او الاستثمار . ونجد ان السياسة النقدية في هذه الحالة ـ مرة اخرى ـ هي سياسة غير فعالة وعاجزة . حيث ان زيادة في المعروض النقدي (M^*) تؤدي الى انتقال المنحني (LM) الى (LM') تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة ، ولكن طالما ان المنحني (IS) لم ينتقل ، فان شيئاً لن يحدث في الدخل .

ويوضح الشكل رقم (11 ـ 7) حالتين خاصتين تكون فيهما النظرية الكمية البسيطة نظرية صحيحة . ففي الجزء الاول من الشكل يظهر لنا منحني (LM) عمودياً بينما يأخذ المنحني (IS) شكله العادي وخصائصه العادية . وهذا يعني ان



الشكل رقم (11 ـ 7)

مرونة الطلب على النقود بالنسبة الى سعر الفائدة تساوي الصفر . او بعبارة اخرى ان الافراد لا يقومون بالاحتفاظ بالنقود مهما كان سعر الفائدة . وتكون السياسة المالية في هذه الحالة سياسة بدون قوة او تأثير حيث ان انتقال المنحني (IS) الى (IS') عن طريق سياسة مالية تشجيعية يؤدي الى زيادة سعر الفائدة ولكن لن يؤدي الى أي تغيير في (Y) في حين تكون السياسة النقدية في هذه الحالة سياسة فعالة جداً . فزيادة المعروض النقدي (M^*) تؤدي الى انتقال المنحني (LM) الى (LM) بالمقدار $\Delta M^* \cdot 1/m_1 P$ تؤدي ايضاً الى زيادة الناتج بنفس النسبة التي زاد بها المعروض النقدي .

ويصور الجزء الثاني حالة خاصة للنموذج (IS-LM) وهي الحالة التي يكون فيها التوازن الاصلي توازناً عند مستوى التوظف الكامل اي نجد ان $Y_0 = Y_P$. ونجد في هذه الحالة ان السياسة المالية التوسعية التشجيعية تؤدي الى انتقال المنحني (IS) الى جهة اليمين كما هو موضح بالسهم رقم (1) مما يؤدي الى خلق طلب على العمل وعناصر الانتاج الاخرى يفوق عرض العمل والعناصر الاخرى . وحتى لو فرضنا ان الاجور واسعار خدمات عناصر الانتاج الاخرى تفشل في الانخفاض عند وجود البطالة الا انه من الممكن ان نتأكد انها سترتفع في حالة وجود فائض طلب وتستمر الزيادة في اسعار عناصر الانتاج ـ ومن ثم زيادة السلع والخدمات ـ الى النقطة التي نجد فيها ان ارتفاع الاسعار (iP) قد ادى الى انتقال المنحني (LM) الى

المنحني (LM') في الاتجاه الموضح بالسهم (2) ، اي حتى يزول فائض الطلب من خلال ارتفاع سعر الفائدة الذي يحد من الزيادة في الاستهلاك والاستثمار .

ظاهرة التزاحم

Crowding Out

عندما توجد هناك عوامل توسعية محفزة تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ، سواء كان ذلك من خلال سياسة مالية او بواسطة انتقال دوال الاستهلاك او الاستثمار الى اعلى (وجميعها تؤدي الى انتقال المنحني (IS) الى جهة اليمين الى اعلى) فان الارتفاع في سعر الفائدة سيضع حداً على الزيادة التي يمكن ان تظهر احياناً في الانتاج . ويستخدم مصطلح " التزاحم " احياناً في وصف هذه الظاهرة . فمثلاً فمثلاً نجد أنه عندما ينتقل المنحني (IS) الى جهة اليمين في الشكل رقم (11 ـ 5) ليقطع المنحني (LM) الثابت والمتجه الى اعلى (M^* ثابتة) فان سعر الفائدة يرتفع ، متزاحماً او متدافعاً مع جزء من الزيادة التي حدثت في الطلب والذي كان يمكن ان يتحقق لو لم يكن هناك " تزاحم " او تدافع " (او كان من الممكن ان يتحقق لو كانت هناك سياسة نقدية تلائمية " accomodative ، ويستخدم هذا المصطلح أكثر مايستخدم في توصيف الحالة الناتجة عن وجود سياسة مالية توسعية عندما تدفع الزيادة في سعر الفائدة جزءاً من الزيادة في الاستثمار (والاستهلاك ـ اذا كان الاستهلاك مرناً في سعر الفائدة) والذي كان من الممكن ان يتحقق . ويظهر هنا التزاحم نتيجة لأن الحاجة الى الارصدة النقدية لاغراض التبادل تزداد عند مستوى مرتفع للناتج (Y) ، وانه من الممكن سحب هذه الارصدة من الاصول النقدية فقط من خلال ارتفاع سعر الفائدة . (وبالاضافة الى ذلك فلقد لاحظنا في الفصل التاسع ، انه عندما تزداد الثروة تدريجياً ـ كنتيجة لزيادة اصدار السندات الحكومية او الخاصة . سيزداد ايضاً الطلب على النقود كأصل من الاصول) .

ويمكن ـ لسوء الحظ استخدام مصطلح " التزاحم " لوصف عدة ظواهر مختلفة ، وبالتالي فانه من المهم ان نفهم كل استخدام لهذا المصطلح ، وان نرى العلاقة بين كل منها . واهم معنى لهذا المصطلح هو عندما يستخدم لتوصيف التزاحم الذي يظهر كنتيجة لوجود **نقص في الموارد الانتاجية الحقيقية** . فعندما يكون الاقتصاد في حالة التوظف الكامل فان زيادة الانفاق الحكومي (G0) (او عندما يزداد الاستهلاك عن طريق تخفيض الضرائب) سوف تتزاحم بالضرورة مع مقدار متساوي من الاستثمار وتظهر هذه الحالة في الجزء الثاني من الشكل رقم (11 ـ 7) ونجد هنا

ان الاسعار المرتفعة (P) – التي تظهر نتيجة التنافس على عناصر الانتاج والموارد الحقيقية – تحتاج الى مقدار أكبر من النقود لاغراض التداول ، مما يؤدي الى رفع سعر الفائدة ، وبالتالي تدفع جزءاً من الاستثمار خارج الطلب الكلي . ويكون هذا التزاحم حقيقياً ولا يمكن تفاديه وتكون الزيادة في سعر الفائدة مجرد مظهر من مظاهر القص في الموارد الحقيقية ، والتي تظهر بشكل اساسي في ارتفاع الاسعار والاجر النقدي فاذا كانت الزيادة في الطلب على النقود لاغراض التبادل بواسطة زيادة المعروض النقدي ، فان التزاحم يمكن أن يظهر ، ولكن في صورة اخرى وهي ان الموارد التي يتم شراؤها بوساطة النقود الجديدة لاستخدامها في انتاج سلعة معينة لا يمكن استخدامها في نفس الوقت لانتاج سلعة اخرى .

ولكن اذا كان الاقتصاد عند مستوى **اقل** من مستوى التوظف الكامل ، فأن كل مايمكن ان يأمله الفرد هنا نتيجة لوجود سياسة مالية توسيعية هو طرد أو دفع البطالة . حيث انه اذا كانت هناك موارد **عاطلة** في الاقتصاد فلن توجد قيود على قدرته على خلق واستيعاب السندات الحكومية ، وكذلك لن توجد قيود على قدرته على انتاج سلع استثمارية واستهلاكية اضافية . والسبب الرئيسي في ارتفاع سعر الفائدة – عندما تكون السياسة النقدية غير متلائمة ومن ثم وضع قيود على زيادة الاستثمار – هو انه اذا تم تمويل العجز الاضافي بوساطة السندات فسيتم تغيير هيكل حافظة الاوراق المالية للافراد لصالح السندات ، حيث يفضل الافراد عندئذ الاحتفاظ بجزء من مدخراتهم في شكل نقود – عندما ترتفع دخولهم وثروتهم – وذلك لتسهيل معاملاتهم . أما اذا تم تمويل زيادة العجز الحكومي بشكل مختلف أي بشكل يتضمن عرضاً نقدياً جديداً أكثر وعرض سندات جديدة اقل – فانه من الممكن ان لا يرتفع سعر الفائدة ، ومن ثم لن يظهر تزاحم في الاستثمار بل من الممكن ان تزداد (Y) بمقدار اكبر . أو بعبارة اخرى ان التزاحم والتدافع يظهر هنا ليس نتيجة لوجود نقص في الموارد الحقيقية ولكن لوجود شحة نسبية في النقود .

وكما سنوضح – في تحليل مفصل في الفصول التالية – فأنه حتى اذا كان الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى اقل بكثير من مستوى التوظف الكامل (بالمعنى الذي استخدمناه حتى الان) فأن اية زيادة في الانفاق الحكومي وارتفاع مستوى التوظف يمكن ان تؤدي الى ظهور تضخم " سابق لأوانه " . "premature" .

كيف يمكن ان يؤدي ذلك الى تعديل النتيجة السابقة التي توصلنا اليها ؟ من الواضح – أنه اذا ارتفعت الاسعار فأن التزاحم سيكون اكبر مما لو لم ترتفع الاسعار حيث أنه اذا ارتفعت الاسعار فأن الطلب على النقود لاغراض التبادل لن يزداد فقط

بسبب ارتفاع الدخل وانما سيزداد ايضاً بسبب ارتفاع الاسعار . وعلى هذا فأن سعر الفائدة سيرتفع بمقدار اكبر ، وتنخفض الزيادة الصافية في الدخل . ولكن هذا ليس مشكلة نقص في المواد ، حيث أنه لا يوجد أي تزاحم من جانب استخدامات اخرى مع الاستثمار . ان ذلك يعني فقط ان ارتفاع الطلب الكلي لم يعد الان كافياً لازالة البطالة . ولكن بالتأكيد هو مشكلة طلب على النقود لاغراض التبادل من ناحية ومشكلة تفضيل هيكل معين لحافظة الاوراق المالية من ناحية اخرى . ويمكن حل هذه المشكلة عن طريقة استخدام سياسة نقدية ملائمة ، أو عن طريق اخر لتمويل العجز . أو بعبارة اخرى ان التزاحم هنا مازال ناتجاً عن نقص في النقود وليس عن نقص في الموارد .

ولكن السؤال الان : الا تعني زيادة عرض النقود في هذه الحالة اتجاها تضخمياً ؟ والاجابة هي نعم ، والى المدى الذي يسمح بزيادة في (Y) اكبر من الزيادة التي كان يمكن ان تتحقق في غياب ذلك . ولكن هذا ليس تضخماً قائماً على اساس النقص في الموارد الانتاجية . وكذلك نجد ان التزاحم الذي يظهر اذا لم يرتفع المعروض من النقود هو تزاحم " غير حقيقي " " وغير ضروري " .

ويوجد معنى ثالث لمصطلح التزاحم (ولكن لا يستخدم هذا المصطلح كثيراً من جانب الاقتصاديين) . ويتضمن استعمال مصطلح التزاحم بهذا المعنى ان يتم دفع الاستثمار بعيداً نتيجة لوجود **نقص في الادخار** . ويوصف التزاحم هنا على اساس أنه ظاهرة مرتبطة بسوق رأس المال . حيث تتنافس السندات التي تقوم الحكومة ببيعها بهدف تمويل الزيادة في الانفاق الحكومي مع السندات التي يقوم قطاع الاعمال ببيعها لغرض تمويل الاستثمار الجديد الخاص . ويتضمن ذلك ان كلا من السندات الحكومية وسندات قطاع الاعمال تتنافس على تيار محدد ثابت من الادخار الفردي . ونتيجة هذا التنافس هي ارتفاع سعر الفائدة ويفترض هنا انّ هذه الزيادة في سعر الفائدة لن تؤثر في الانفاق الحكومي بأن تخفض الانفاق الحكومي المخطط ، بل اننا نجد ان تمويل الانفاق الاستثماري الخاص هو الذي يدفع خارجاً . ويمكن وقف دفع الاستثمار الخاص خارجاً فقط اذا قام البنك المركزي بخلق نقود جديدة يستعملها في شراء السندات الحكومية – ومن ثم يبقى على سعر الفائدة عند سعر منخفض " بصورة مصطنعة " ولكن ذلك يتضمن خلق نقود جديدة ، ومن ثم يتضمن تضخماً .

ولا يستطيع المؤلف ان يجد أي معنى مفيد لهذا المفهوم الثالث لمصلح التزاحم . فاذا كانت هناك موارد عاطلة فأنه من الضروري ان لانعامل تيار الادخار كثابت

بصرف النظر عن الانفاق الاستثماري أو الانفاق الحكومي ومن ثم بصرف النظر عن الدخل . فاذا سمح للدخل والناتج بالتزايد ـ مع عدم وجود أي قيد على زيادة الاستثمار ـ وذلك بواسطة سياسة نقدية معتدلة ومتلائمة تقدم بزيادة المعروض النقدي لمقابلة الزيادة في الطلب على النقود لاغراض التبادل والضرورية للابقاء على سعر الفائدة ثابتاً ، فأن الادخار سيرتفع في نفس الوقت *pari passu* ، مهما كان مستوى الاستثمار ومهما كان مستوى العجز في الميزانية .

وللتثبت من ذلك نفترض ان الموقف الاصلي في الاقتصاد هو حالة توازن عند مستوى التوظف الكامل . ويمكن للمرء هنا ان يصف الحالة التي اطلقنا عليها وجود « نقص في الموارد » على اساس انها « نقص في الادخار » ويعني نقص الموارد ان :

$\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} > Y_P,$

حيث تمثل G, I, C المشتريات المخططة « او المرغوب فيها » عند مستوى التوظف الكامل أي عندما تكون

$$Y = Y_p$$

مع وجود سعر فائدة معين ومستوى معين من الاسعار .
فاذا قمنا بتعريف الادخار S على اساس أنه

$$Y_p - C = S$$

واذا قمنا باحلال ذلك في علاقة عدم التساوي السابقة فاننا نحصل على :

$\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} > \bar{C} + \bar{S};$

أو نحصل على

$\bar{I} + \bar{G} > \bar{S}$

ولكن كل ذلك يرتبط بمستوى التوظف الكامل ولا توجد له اية اهمية عند أي مستوى اخر من مستويات النتائج . (7)

---

(7) في ربيع عام 1975 عندما وصل معدل البطالة الى حوالي 9 بالمائة وكانت الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج المكن تصل الى 12 بالمائة من الناتج المكن . حينئذ اعلن وزير مالية الولايات المتحدة ان عجز الميزانية الذي سيتحقق في العام القادم والذي سيصل الى 50 بليون دولار يمكن ان يكون له واحد من تأثيرين ، اما انه سيزاحم مقداراً متساوياً من الاستثمار الفردي (لان الحكومة الفيدرالية تدفع أي سعر فائدة ضروري لبيع سنداتها وقد لايستطيع قطاع الاعمال دفع ذلك السعر) أو أن يقوم النظام الفيدرالي بشراء السندات الحكومية الجديدة ، مما يمكن أن يؤدي الى اعادة الحياة الى التضخم .

وقد وصل العجز الفعلي في عام 1975 ـ 1976 ليس الى 50 بليون دولار وانما الى 77 بليون ومع ذلك فقد انخفضت اسعار الفائدة باستمرار وكذلك انخفض معدل التضخم ويظهر ان ماعجز وزير المالية عن فهمه هو انه مع وجود موارد عاطلة متاحة فأن الناتج والدخل سيزداد نتيجة لزيادة العجز الحكومي وبالتالي يؤدي الى خلق ادخار جديد سيستخدم في شراء سندات جديدة مولت العجز الحكومي .

نمو الناتج الممكن في نموذج IS – LM في ظل اسعار غير مرنة .

Growth of Potentialout put in the Rigid Price I S – LM model

من الملاحظ ان نموذج *IS-LM* مع وجود اسعار غير مرنة (جامدة) يشارك النموذج الكينزي البسيط في الفصل السابع خاصية هامة وهي ان نمو قوة العمل وكذلك تراكم رأس المال أو التقدم التكنولوجي الذي يؤدي الى رفع انتاجية العمل ـ وجميعها تؤدي الى زيادة الناتج الممكن (Y_P) ـ ليس لها أي تأثير على المستوى التوازني للناتج (Y) . ويرجع ذلك الى أن أيً منها لا يؤثر لاعلى المنحنى (IS) ولا على المنحنى (LM) . وكل مايحدث هنا هو ان الفجوة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي تزداد بمعدل يساوي معدل الزيادة في الناتج الممكن . ويظهر ذلك ببساطة كيف أن النموذج (*IS-LM*) في صيغته التي قدمت هنا يتجاهل العلاقة بين الاجور والاسعار ـ والتي تمثلها دالة الطلب على وعرض العمل الكلاسيكية والتي ابقينا عليها في « النموذج المركب » خلال الفصلين التاسع والعاشر . ومن المعروف أنه اذا تحسنت انتاجية العمل وارتفعت نتيجة سواء للتراكم الرأسمالي أو للتقدم الفني ، فان الاسعار يجب ان تنخفض حتى ولو كانت الاجور جامدة ، مما يؤدي الى انتقال المنحنى (LM) الى اليمين وبالتالي الى انخفاض سعر الفائدة ، وزيادة الناتج Y_1 . ولقد اشرنا مع ذلك ـ في الفصل العاشر ـ الى أن الزيادة في الناتج ستكون قاصرة عن المحافظة على التوظف السابق . ونتيجة لذلك ستظهر البطالة وترتفع حتى ولو لم يكن هناك أي نمو في القوى العاملة . فاذا كانت القوى العاملة تزداد أيضاً ، فان البطالة ستزداد بمعدل اضافي هو معدل زيادة قوة العمل .

وبطبيعة الحال يمكن استخدام السياسة المالية أو / السياسة النقدية بهدف أن ينمو الناتج الفعلي (Y) بمعدل موازٍ لمعدل نمو الناتج الممكن (Y_P) .

التحليل الحركي البسيط للنموذج IS – LM

SIMPLE DYNAMICS OF THE *IS-LM* MODEL

قمنا في وقت سابق بادخال نوع من التحليل الحركي البسيط للنموذج الكينزي المبسط عندما يكون الانفاق الاستثماري انفاقاً تلقائياً ، ويتضمن فترات تباطؤ زمنية لتعديل الاستهلاك تبعاً للتغيرات التي تحدث في الدخل ، وكذلك فترات تباطؤ زمنية لتعديل الانتاج تبعاً للتغيرات في الطلب الكلي (وتتضمن فترات التباطؤ

الاخيرة هذه تراكم أو نقص غير مخطط وغير مرغوب فيه في المخزون كما تتضمن كذلك محاولات رجال الاعمال استعادة مستوى المخزون الى المستوى المرغوب فيه) . وفيما بعد وعندما أخذنا في الاعتبار الاعتماد الممكن للاستثمار على الدخل ، وعلى سعر الفائدة (وكل من هذين التأثيرين قد تم تم ادخالهما في النموذج IS-LM) ، فاننا لم نتناول التأثير المحتمل أو طبيعة التعديلات المتأخرة في الاستثمار نتيجة للتغير في هذه المتغيرات . (ومع ذلك فلقد تناولنا نظرية معجل الاستثمار الحركية البحتة ـ أي رد فعل الاستثمار للتغيرات في الدخل) . ولا يوجد أي شك هنا في أن رد فعل الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة أو مستوى الدخل ستكون خاضعة لتأخير زمني طويل ، بمعنى أنه ستوجد فترة تباطؤ زمنية طويلة .

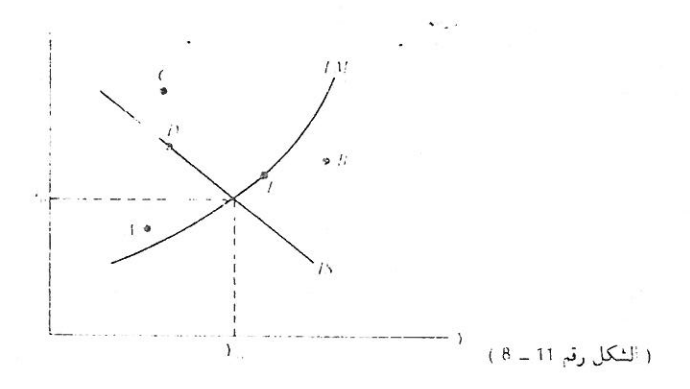
فترات التباطؤ والمنحني IS

Lags and the *IS* Curve

ونجد هنا ـ في الواقع ان المنحني IS ـ والذي يتضمن رد فعل كل من الاستهلاك والاستثمار للتغيرات في الدخل أو سعر الفائدة ورد فعل الانتاج للتغيرات في الطلب الكلي ـ يهتم فقط بالمستويات التوازنية . ويوضح المنحني (IS) قيم كل من (Y) الدخل ، (i) سعر الفائدة التي تمثل التوازن الكامل في " سوق السلع " ، أي عندما يتساوى الناتج مع الطلب ، وعندما تكون المشتريات عند مستوياتها المرغوب فيها عند **مستوى الناتج** وسعر الفائدة السائدة . ونتيجة لذلك يتجاهل المنحني وجود اي نوع من فترات التباطؤ في هذه التعديلات . ونظراً لان تلك هي طبيعة المنحني (IS) ، فانه لا يوجد لدينا اي سبب لان نفترض ان تكون المستويات الفعلية للناتج (Y) ولسعر الفائدة (i) ، والتي نلاحظها عند أي نقطة زمنية في أي اقتصاد وليس عند مستوى التوظف الكامل ـ واقعة على المنحني (IS) (أو حتى قريبة منه) . وطبعاً لاتشير هنا الى أنها يجب أن تقع على المنحني (IS) بالضبط عند نقطة تقاطعه مع المنحني (LM) .

فاذا افترضنا وجود دالة استهلاك معينة ودالة استثمار معينة ودالة ضرائب معينة ، وكذلك افترضنا وجود مستوى معين من الانفاق الحكومي (G0) ، فأن المنحني (IS) يوضح ـ كما يظهر في الشكل رقم (11 ـ 8) كل القيم الممكنة للناتج (Y) ولسعر الفائدة (i) التي يمكن أن تتحقق مع بعضها في **سوق السلع المتوازن** . وبالمثل فان المنحني (LM) يوضح قيم (Y) ، (i) الممكنة ، وذلك اذا

كان هناك مستوى معين من المعروض من النقود (M^*) ، في **سوق النقود المتوازن** . ومع ذلك ـ فعند اي نقطة زمنية معينة ـ فأنه من الممكن أن تكون القيم الملاحظة فعلاً لكل من الناتج وسعر الفائدة هي النقاط (C, B, A) ، أو بالمصادفة نقاط مثل E, D . حيث تفي كل واحدة من النقاط E, D بشرط التوازن في واحد من السوقين ولكن لاتفي بشرط التوازن في السوق الاخر . فاذا بقيت الدوال المعطاة والمتغيرات التلقائية ثابتة ، فأننا نفترض عادة أن قيم الناتج وسعر الفائدة المتحققة والمرتبطة بنقطة ما مثل النقطة A مثلاً سوف تتجه تدريجياً الى النقطة (Y_0, i_0) ، وتبقى هناك طالما لم تتغير محددات المنحني (IS) أو المنحني (LM) . ولكن هل يمكن ان نقول شيئاً عاماً عن طبيعة واتجاه مسار مثل هذه التعديلات ؟



(الشكل رقم 11 ـ 8)

ومن الواضح . فانه في امكاننا ادخال صيغة حركية كاملة للنموذج IS-LM تتضمن بعض التعديلات المتباطئة لكل متغير للتغير الذي يحدث في المتغيرات الاخرى (أو / و بعض خصائص عدم التوازن ـ وكذلك التوازن ـ في سلوك كل فئة من الفئات التي تقوم باتخاذ القرارات) . وسيمكننا ذلك من اشتقاق مسار زمني للتحرك من نقطة عدم توازن معينة في اتجاه التوازن المقابل (وذلك بافتراض أن مستوى للتوازن ثابت لايتغير) وبالمثل نستطيع توصيف الطريقة التي تحاول بها القيم العددية للناتج وسعر الفائدة ملاحقة مجموعة توازنية مستمرة التغير . ويوجد ـ بطبيعة الحال ـ عدد لانهائي تقريباً من النماذج غير التوازنية . واهتمامنا هنا محصور في ذلك النموذج الذي تستطيع ان نفترض انه يعطينا أفضل تقريب للتعديلات التي تحدث في الواقع الفعلي . ولكن هل يعرف الاقتصاديون حقاً ماهو النموذج **الملائم** من بين النماذج الحركية المتعددة المتاحة ؟ .

وتتضمن معظم نماذج الاقتصاد الكلي القياسية الحديثة (والتي سوف نقول عنها بعض الشيء في الفصول التالية) صيغ متطورة جداً ومفصلة الى درجة كبيرة للنموذج *IS-LM* . وتتضمن معظم هذه النماذج وجود فترات تباطؤ زمنية في العديد من المعادلات التي يتكون منها النموذج – وعلى الأخص فترات التباطؤ التي اثبت التحليل الاحصائي للبيانات انها تمتع بدرجة مقبولة من الانتظام . وتستخدم فترات التباطؤ بكثرة من النماذج التي تقوم على أساس البيانات ربع السنوية (في مقابلة البيانات السنوية) والتي تستخدم بغرض اجراء تنبؤات ربع سنوية . (كما يمكن ان تكون فترات التباطؤ الزمنية هامة في النماذج التي تقوم على أساس بيانات شهر أو شهرين) . ومع ذلك فان معظم هذه النماذج هي من التعقيد الى درجة انه من الصعب – ان لم يكن من المستحيل – التوصل الى أي شيء مفيد يساعد على فهم الطبيعة الاساسية للتعديلات الحركية في النموذج *IS-LM* . عند مستوى التعميم المستخدم في هذا النموذج . (أو على الأقل انها لم تدرس حتى الآن لهذا الغرض) .

منحنى L M The LM Curve

ومع ذلك فانه يوجد تعميم ممكن ويتلاءم مع كل نماذج الاقتصاد الكلي المعروفة للكاتب ، وكذلك يتلاءم مع أي **تحليل قائم على الافتراض المسبق** *a priori* analysis. ولقد اقترحنا (في الفصل التاسع) – عندما كنا نناقش التعديلات التي يجريها الافراد الذين يحتفظون بالثروة على حافظة اوراقهم المالية بين الاصول المالية والنقود – أنه : من الممكن ان نتوقع وجود سعر توازني للسندات (سعر الفائدة) في كل حافظة تقريباً وذلك بسبب ان سوق السندات هو سوق تتوافر فيه المعلومات الجارية عن الاسعار ، وان أي فرد غير راض يستطيع ان يقوم بالتبادل الفوري من شكل الى آخر . وحيث أن الطلب على النقود هو بكل بساطة معكوس الطلب على السندات . فاننا نستطيع ان نقترح بأن المنحنى *LM* – وهو عبارة عن اعادة ترتيب معادلات الطلب على وعرض النقود – يتواجد بصورة مستمرة تقريباً ، بمعنى ان كل القيم المشاهدة لكل من (Y) الناتج ، (i) سعر الفائدة تقع على او قريبة جداً من المنحنى .

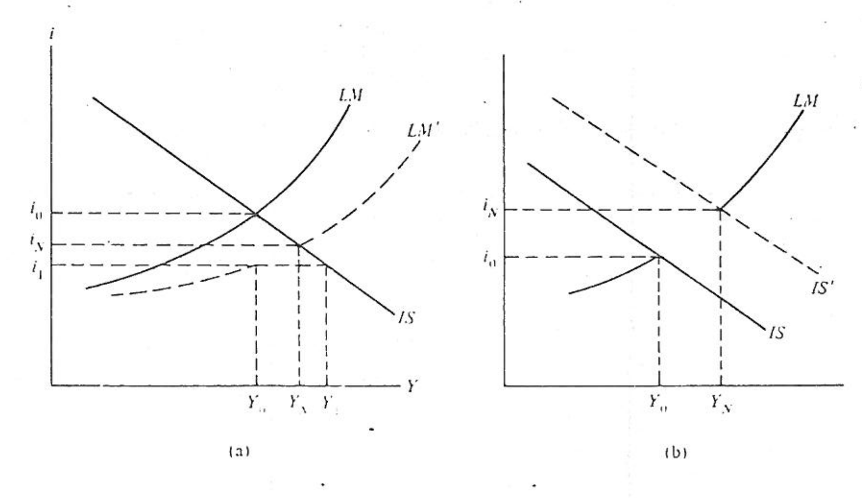
ومع ذلك فان هذا الاقتراح ليس اقتراحاً نهائياً . ويرجع ذلك الى أنه مع وجود معرفة آنية تقريباً لاسعار الفائدة في سوق المستندات ، ومع امكانية وجود سرعة عالية ، وكفاءة مرتفعة في عملية التبادل ، فانه مع ذلك من الممكن ان توجد فترات

تباطؤ زمنية في التعرف على العوامل التي تؤثر على الطلب على النقود سواء من قبل المنشأة او المستهلك ، أو في رد الفعل على هذا التعرف من قبل الافراد او المنشآت . (فمثلاً ، فان الأمر سوف يستغرق زمناً حتى يستطيع المسؤولون عن مالية الشركات – ان يعرفوا بان كان من الممكن تحقيق بعض الارباح الرأسمالية – نتيجة لوجود سعر مرتفع من الفائدة في أواخر الستينات والسبعينات بواسطة الاحتفاظ بمستوى منخفض من الارصدة النقدية العاطلة . وكذلك سيستغرق الأمر منهم وقتاً حتى يتعلموا كيف يمكن القيام بذلك او حتى ليخترعوا طرقاً جديدة لتحقيق ذلك . واذا بدأ المرء يفكر في تطوير انواع جديدة من المؤسسات المالية واسواق جديدة للائتمان كجزء من رد الفعل للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة فان فترات التباطؤ الزمنية ستكون اطول بالتأكيد) . وبالاضافة الى ذلك فان هذا يمكن ان يكون صحيحاً ايضاً بالنسبة للطلب على النقود كأصل من الاصول خاصة اذا أخذنا في الاعتبار أن مفهوم سعر الفائدة "العادي" يمكن أن يتعدل تدريجياً نتيجة للخبرة . (ويمكن بالطبع أن توصف هذه العمليات التعليمية بأنها يمكن أن تؤدي الى انتقال المنحنى *LM* وليس الى الابتعاد عنه . ولكن النقطة مازالت قائمة على أي حال) .

ومهما كان الامر فاذا اخذنا المؤسسات المالية والتوقعات كما هي ، فان معظم الاقتصاديين يعتقدون بأن فترة التباطؤ الزمنية اللازمة للتعديل للوصول الى التوازن هي أقصر بكثير في سوق النقود واسواق رأس المال منها في سوق السلع . بل أنه من الممكن أن تكون فترة التباطؤ من القصر (بالنسبة الى فترات التباطؤ الخاصة بالانتاج او المشتريات) بحيث نستطيع أن نفترض ان التعديلات التي تحدث في المنحنى *LM* هي تعديلات انية تقريباً وبشكل معقول جداً . وهذا يعني أن معظم قيم $(i), (Y)$ التي يتم ملاحظتها تقع قريبة جداً من المنحنى (LM) الجاري . وهو منحنى مستقر في غياب أي تغيرات في (M^*) أو (P) أو (m_1) أو في الدالة $f(i)$. وعلى هذا فاذا عرفنا مستوى (Y) والذي يتعدل ببطء ، فان (i) ستتعدل وبسرعة جداً الى أي مستوى ضروري لتحقيق التوازن بين الطلب على وعرض النقود .

ويمكن لنا – الآن – ان نستكشف طبيعة عمليات التعديل المماثلة لتلك التي تظهر في الشكل رقم (11 – 9)

ونوضح في الجزء الاول من الشكل المستوي التوازني الاصلي (i_0, Y_0) والذي يضطرب نتيجة لزيادة مفاجئة ولمرة واحدة في المعروض من النقود (M^*) (أو



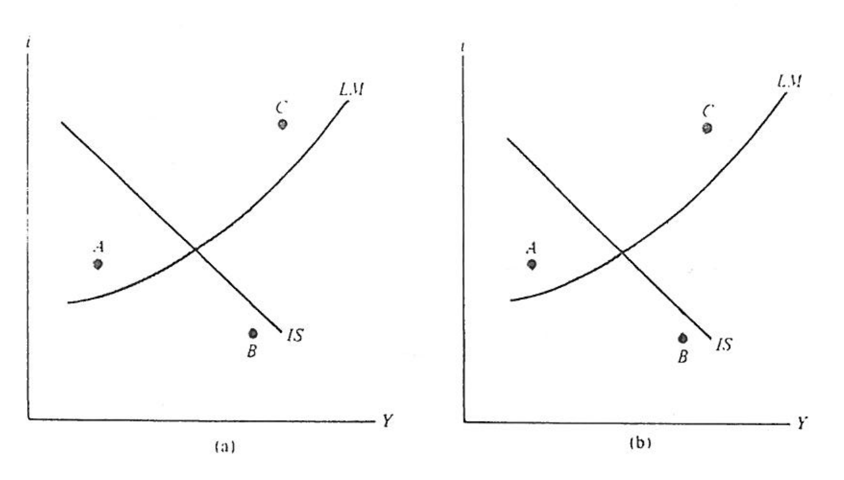
الشكل رقم (11 ـ 9)

انخفاض مفاجىء ولمرة واحدة في المستوى العام للاسعار (P) والذي يبقى عند المستوى الجديد . ويؤدي هذا الى انتقال المنحني (LM') الى المنحني (LM) . وحيث أننا نفترض أن (Y) الدخل تتحرك ببطىء فإن رد الفعل الاول هو انخفاض سعر الفائدة من (i_0) الى (i_1) ، مع بقاء (Y) عند المستوى التوازني الاصلي (Y_0) . ولكن يكون الاستثمار (وربما الاستهلاك) أقل مما هو مرغوب فيه عند مستوى (i_1), (Y_0) . ثم يبدأ الاستثمار (وربما الاستهلاك) بالزيادة تدريجياً (وهي زيادة متضاعفة ومتغذية ذاتياً نتيجة لعمل المضاعف او المضاعف الموسع) ، وبالتالي يبدأ (Y) الدخل في التزايد ايضاً . ومع تزايد (Y) يبدأ الطلب على النقود لاغراض التبادل في التزايد ، ومع عدم وجود زيادة في عرض النقود فان ذلك يتطلب سعر فائدة مرتفع . وكنتيجة لذلك يبدأ سعر الفائدة في الارتفاع . ولكنْ مادام مستوى الدخل ومستوى سعر الفائدة أقل من المستوى (Y_N) ، (i_N) ، فسيظل كل من المستثمرين والمستهلكين راغبون في تعديل انفاقهم الى أعلى ، مما يدفع كل من المتغيرين الى اعلى في اتجاه (Y_N) ، (i_N) . ومع ذلك فانه بعد الانخفاض الاول في سعر الفائدة الى مستوى (i_1) ، فان التحركات التالية ستكون جميعها على المنحني (LM) ، مع تحقيق التوازن في سوق النقود طول الوقت . وعلى ذلك فان سعر الفائدة (i) « **ينطلق** » نحو المستوى التوازني الجديد . فاولاً تنخفض دون هذا المستوى ومن ثم ترتفع تدريجياً نحو هذا المستوى الجديد ، وتزداد (Y) بالتدريج نحو مستواها التوازني الجديد . ويظهر المسار في شكل السهم الثقيل .

أما في الجزء الثاني فسيظهر لدينا مستوى توازني أصلي يتعرض للاختلال نتيجة لانتقال المنحني (IS) الى اعلى ولمرة واحدة . وتكون التحركات في هذه الحالة على المنحني (LM) لكل من المتغيرين كما يظهر ايضاً بالسهم الثقيل .

ولكنْ ليس بنا حاجة الى أن نفترض أن التحركات تبدأ دائماً من نقطة توازن كامل . ولنفترض مثلاً أن عمليات التعديل في اي من الجزئين في الشكل رقم (11 ـ 9) قد تعرضت للاضطرابات قبل أن تصل الى نهايتها ، وذلك نتيجة لانتقال المنحني (IS) أو المنحني (LM) (أو كلاهما) . وستبدأ التحركات في السير على مسار جديد نحو مستوى جديد للتوازن وذلك بصرف النظر عن قيم (Y) الدخل ، (i) سعر الفائدة .

ويظهر ذلك في الشكل رقم (11 ـ 10) الجزء الاول . ويمكن ان نتخيل هنا أنه عند نقطة زمنية ما كانت قيم الدخل وسعر الفائدة تتمثل باحدى النقاط A , B أو C، حيث استقرت المنحنيات LM , IS كما هي واضحة في الشكل . ماذا بقيت المنحنيات LM , IS مستقرة لوقت كاف ، فان التعديلات يمكن ان تأخذ المسارات الموضحة بالأسهم الثقيلة . ونلاحظ هنا أن مسار التعديل من النقطة A يبدأ أولاً الى **اسفل** الى سعر فائدة منخفض ، حتى ولو كان التوازن الجديد يتحقق عند مستوى أعلى للفائدة . في حين ان المسار من النقطة B يتضمن انفجاراً في سعر الفائدة ، ونجد أن المسار من النقطة C هو حركة متزنة في كل من المتغيرين (سعر الفائدة والناتج) .



الشكل (11 ـ 10)

وعلى كل فاننا مرة أخرى ليس بنا حاجة لأن نفترض ان التوازن في سوق النقود يتحقق بصورة آنية كاملة . ويمكن أن نفترض بدلاً عن ذلك ان تحقيق التوازن في سوق النقود يستغرق وقتاً ، ولكن ليس بطول الوقت الذي يستغرقه تحقيق التوازن في سوق السلع . وفي هذه الحالة فان انخفاض (i) سعر الفائدة في اتجاه المنحني (LM) كما هي في الشكل (11 ـ 10) الجزء الثاني ، يؤدي الى التأثير على الطلب والناتج ، مما يؤدي الى تغيير (Y) بحيث تبدأ (Y) في التزايد حتى قبل أن يصل سعر الفائدة الى المنحني (LM) . وتعني الزيادة في الناتج والدخل (Y) زيادة في الطلب على النقود ، مما يؤدي الى تباطؤ الانخفاض في سعر الفائدة وتبدأ في ان يغير سعر الفائدة من اتجاهه اي الى الارتفاع ثانية . وتأخذ عمليات التعديل السهم الثقيل . ويمكن ان نحصل على مسارات زمنية مماثلة تبدأ من النقاط B ، C .

عناصر حركية اكثر تعقيداً
More Complex Dynumic Elements

وعلى الرغم من بعض التعقيد الظاهر في هذا التحليل ، الا انه مازال بعيداً بالاميال عن الحقيقة والواقع . فاذا اخذنا في الاعتبار مثلاً امكانية حدوث تعديلات في المخزون التي تنشأ نتيجة لوجود فترة تباطؤ زمنية في دالة الانتاج فاننا من الممكن ان نحصل على تغيرات انفجارية في (Y) مثل تلك التي حصلنا عليها بالنسبة الى سعر الفائدة . ونفس الشيء سيظهر تقريباً اذا افترضنا أن المعجل يعمل خلال اي نوع من التعديلات التى تتضمن تغييراً في الدخل (Y) .

ويجب على القارىء المهتم الرجوع الى نموذج دورة المخزون في الفصل السابع ، والى نماذج المعجل في الفصل الثامن ، وذلك لكي يرى ماالذي يمكن أن يتغير (في هذه النماذج) اذا افترض المرء أن الاستثمار (ومن المحتمل الاستهلاك أيضاً) يتوقف ليس فقط على العوامل التي اخذناها في الاعتبار ، ولكن يتوقف ايضاً على سعر الفائدة . واذا اضفنا الى ذلك نظرية سعر الفائدة التي تتضمن الطلب على النقود ، فان الاستثمار يصبح متوقفاً على كل من سعر الفائدة والدخل . ومن الواضح أن التغيير الهام هو ضرورة اضافة تأثير استقراري جديد Stabilizing influence . ويظهر ذلك في انه يمكن تخفيض مدى الانحرافات في (Y) ليس فقط عن طريق العلاقات التي تتضمنها هذه النماذج ، وانما ايضاً بواسطة التغيرات

في سعر الفائدة . والواقع انه من الممكن ازالة كل احتمال لوجود عمليات حركية لاتغير من اتجاهها اذا ادخلنا مثل هذه النظرية لسعر الفائدة والتي تتضمن كل من العلاقة العكسية بين الاستثمار (او الاستهلاك) وبين سعر الفائدة ، وكذلك عدم رغبة السلطات النقدية " للتلاؤم " مع (أو على الاقل عدم الرغبة في التلاؤم الكامل) الطلب المتزايد او المتناقص ، على النقود .

وبهذه الملاحظات غير الدقيقة وغير الكاملة نترك موضوع الصيغة الحركية للنموذج IS-LM [8] .

اسئلة للمراجعة :

١ ـ

افترض ان النموذج الآتي يلخص بدقة القوى الاقتصادية الرئيسة التي تعمل في الاقتصاد :

$$Y = C + I + G_0 \quad (1)$$
$$C = c_0 + c_1(Y - T) - c_2 i \quad (2)$$
$$T = t_0 + t_1 Y \quad (3)$$
$$I = b_0 + b_1 Y - b_2 i \quad (4)$$
$$M_d = m_0 + m_1 PY - m_2 i \quad (5)$$
$$M_d = M^* \quad (6)$$

حيث تعني الرموز نفس المعاني المذكورة في المتن .

(أ) اشرح ببعض الجمل النظرية مايمكن دعم المعادلة رقم (5) ؟

(ب)ارسم هذا النموذج في شكل يكون المحور العمودي فيه هو i والمحور الافقي (Y) .

اشرح ماذا يعني كل منحني من المنحنيات التي تظهر في الشكل وماذا تعني نقطة تقاطع هذه المنحنيات .

(8) للتعرف على صيغة حركية جبرية وبسيطة انظر ،

W.L.Smith Macroeconomics (R.D. Irwim. 1970) pp 267 – 79.

(جـ)حل النموذج جبرياً للحصول على قيمة Y ، i .

(د) يمتاز هذا النموذج بميزة أنه يحتوي على عدد من النماذج (او المواقف) وذلك كحالات خاصة . أوجد قيم المعاملات في النموذج التي اذا اظهرت تحول النموذج الى واحدة من الحالات الخاصة التالية ـ ثم وضح حينئذ كل حالة من هذه الحالات الخاصة باستخدام الشكل i-Y

(1) النموذج الكينزي البسيط .

(2) النموذج الكلاسيكي البسيط .

(3) مصيدة السيولة .

(4) تناقض الاستثمار والادخار في النموذج الكلاسيكي

(5) دالة استثمار مرنة لانهائية في سعر الفائدة .

(هـ)استخدام النموذج الموضح اعلاه لتحليل اثر التغير في كل من :. c_1 , t_1 , b_2, m_1 , m_2 (كل منها على حدة) على كل من المنحنيات في النموذج وعلى القيم التوازنية لكل من الدخل I, Y سعر الفائدة

(2) اشرح كل من هذه التقريرات الثلاثة الاتية :

(أ) في الاقتصاد الكلاسيكي نجد أن زيادة الميل نحو الادخار يؤثر في الكميات المدخرة والكميات المستثمرة وسعر الفائدة . ولكنها لن تؤثر في الناتج الكلي ومستوى التوظف .

(ب)في النموذج الكينزي نجد ان زيادة الميل نحو الادخار تؤثر على الناتج الكلي والتوظف ولكنها لن تؤثر في الكميات المدخرة او الكميات المستثمرة .

(جـ) يرى معظم الاقتصاديين المحدثين ان تأثير زيادة الميل نحو الادخار يتوقف على ماإذا كانت معدلات الاجور النقدية مرنة او غير مرنة .

(3)

(أ) اذا تم توسيع النموذج الكينزي البسيط ليحتوي على دالة استثمار وعلى سعر الفائدة ، فأن " مضاعف " النموذج البسيط يتحول الى حالة خاصة تتطلب وجود سياسة نقدية معينة . أوضح ماهو نوع هذه ـ السياسة النقدية ولماذا (افترض خلال التحليل وجود بطالة مرتفعة) .

(ب)اذا سمحنا باستخدام سياسة مالية أخرى ، مثلاً عرض ثابت من النقود ـ فانه من الممكن ازالة جزء كبير من آثار تخفيض الضرائب او زيادة الانفاق الحكومي من خلال " التزاحم " مع الاستثمار الخاص . اشرح ذلك بكل عناية مع الاستمرار في افتراض وجود بطالة مرتفعة .

(جـ)هل توجد هناك ظروف معينة (مع افتراض وجود البطالة) والتي نجد فيها ان التزاحم في النقطة (ب) يؤدي الى ازالة كل آثار السياسة المالية التشجيعية ؟

(د) كيف تتغير اجابتك على النقطة (جـ) اذا تم ادخال السياسة المالية التشجيعية في اقتصاد قريب من مستوى التوظف الكامل ؟

(4) علق باختصار على ما يأتي :

" ان الانفجار في سعر الفائدة نحو الزيادة يمكن ان يشرح الظاهرة التي تلاحظها بكثرة وهي ان زيادة المعروض من النقود ترفع سعر الفائدة بدلاً من أن تؤدى الى تخفيضه " .

مراجع مختارة

J. R. Hicks, "Mr. Keynes and the 'Classics', A Suggested Interpretation," *Econometrica*, 5 (April 1937) 147–59, reprinted in W. Fellner and B. F. Haley (eds.), *Readings in the Theory of Income Distribution* (Blakiston, 1946), pp. 461–476; in M. G. Mueller (ed.), *Readings in Macroeconomics* (Holt, Rinehart, and Winston, 2nd ed., 1971), pp. 137–145; in E. Shaprio (ed.), *Macro-economics: Selected Readings* (Harcourt Brace, Jovanovich, 1970), pp. 197–209; and in J. Lindauer (ed.), *Macroeconomic Readings* (The Free Press, 1968), pp. 53–60.
(Hicks' original (1937) translation of Keynesian ideas into the IS-LM form.)

W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), Introduction to Chapter 1, pp. 1–38.
(A superb and detailed exposition of IS-LM analysis.)

R. W. Spencer and W. P. Yohe, "The 'Crowding out' of Private Expenditures by Fiscal Policy Actions,' *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 52 (October, 1970), 12–24.
(One of the first explicit discussions of the crowding-out hypothesis.)

K. M. Carlson and R. W. Spencer, "Crowding Out and Its Critics," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 57 (December, 1975), 2–17.
(A review of the technical literature on crowding out.)

D. P. Tucker, "Dynamic Income Adjustment to Money-Supply Changes," *American Economic Review*, 56 (June 1966), pp. 433–449.
(A thorough, theoretical discussion of dynamic income adjustment.)

W. L. Smith, *Macroeconomics* (R. D. Irwin, 1970), pp. 267–279.
(A simple, algebraic, dynamic version of the IS–LM curve model.)

الفصل الثاني عشر

12

صبغة أكثر كلاسيكية للتركيبة

More – Classical Version of The synthesis

توجد ثلاث اهداف رئيسة لهذا الفصل. فأولاً يهدف الى توضيح كيف يمكن ادخال الاجور المرنة جزئياً او كلياً في النموذج IS-LM ، ثم ادخال بعض العلاقات الاضافية بين المتغيرات التي لم نأخذها من قبل في الاعتبار. ويؤكد كل من هذين التعديلين على اتجاه الاقتصاد ـ المفروض ضمنياً ـ نحو التوازن عند مستوى التوظف الكامل. ويؤدي ذلك الى تفسير النموذج بروح كلاسيكية اكثر من تفسيره بروح كينزية كما تعلمنا في الفصل السابق. والهدف الثاني هو ادخال وتقييم الصيغة الخاصة للاقتصاد الكلي الكلاسيكي الحديث والمعروفة "بالنقودية" Monetarism . أما الهدف الثالث والذي ينتهي به الفصل فهو في مقارنة وترجيح الاعتبارات التي تؤيد الصيغة الاكثر كينزية او الصيغة الاكثر كلاسيكية للنموذج، وباقتراح ادوار مختلفة ـ ولكن ربما متكاملة ـ لكل من الصيغتين.

نموذج حديث للاقتصاد الكلي الكلاسيكي

A MODERNIZED CLASSICAL MACROECONOMIC MODEL

يمكن الان استخدام الادوات التحليلية لنموذج IS-LM بعد أن ادخلناها في التحليل بهدف توضيح بعض العلاقات التي تظهر بين الصيغة الاكثر كينزية وبين الصيغة الاكثر كلاسيكية للتركيبة الكينزية ـ الكلاسيكية. وينحاز نموذج IS-LM ، وذلك في الشكل الذي قدمناه في الفصل السابق، انحيازاً كبيراً ناحية الصيغة الكينزية من خلال افتراضه جمود الاسعار (القائم على اساس افتراض جمود

الاجور) . وتزداد نكهة الصيغة الكينزية بصورة أساسية اذا افترضنا أن مرونة الطلب على النقود بالنسبة الى سعر الفائدة هي مرونة مرتفعة ، بما يجعل المنحنى (LM) يقترب من المحور الافقي . فاذا كان المرء متجهاً الى تصفير مرونة الاستثمار والاستهلاك بالنسبة الى سعر الفائدة مما يجعل المنحنى IS يقترب من ان يكون عمودياً ، فان الانحياز نحو الصيغة الكينزية يصبح أقوى وأوضح . وتحت أي من هاتين الحالتين أو تحت أيّ مجموعة منهما ، نجد أن " الاثار السلبية الراجعة للسياسة المالية " والتي تظهر نتيجة لانتقال منحني الطلب الكلي تميل الى الضعف بحيث تصبح عديمة الاهمية (على الاقل من حيث تأثيرها على الناتج والتوظف) ، وتصبح صيغة المضاعف البسيط للاقتصاد الكينزي هي الصيغة التي تقدم افضل تقريب للواقع في الاقتصاد الكلي . ومن الواضح ان السياسة المالية ـ في مثل هذه الظروف ـ تصبح قوية وأداة فعالة في حين تكون السياسة النقدية هي الاضعف .

النموذج IS – LM في ظل أجور مرنة
The IS – LM Model with Flexible Wages

وسنخطو الان خطوة كبيرة الى الوراء في اتجاه النظرة الكلاسيكية للعالم ، اذا بدأنا في التخلي عن الافتراض الخاص باعتبار ان كلًا من الاجور والاسعار جامدة بشكل كامل . ولا يبدو انه من المحتمل ان يصر الاقتصادي ذو الاتجاهات الكلاسيكية على ان الاجور تميل في الحقيقة الى الانخفاض في حالة وجود أي أثر للبطالة (بالاضافة الى تلك البطالة التي تظهر عند مستوى التوظف الكامل) .

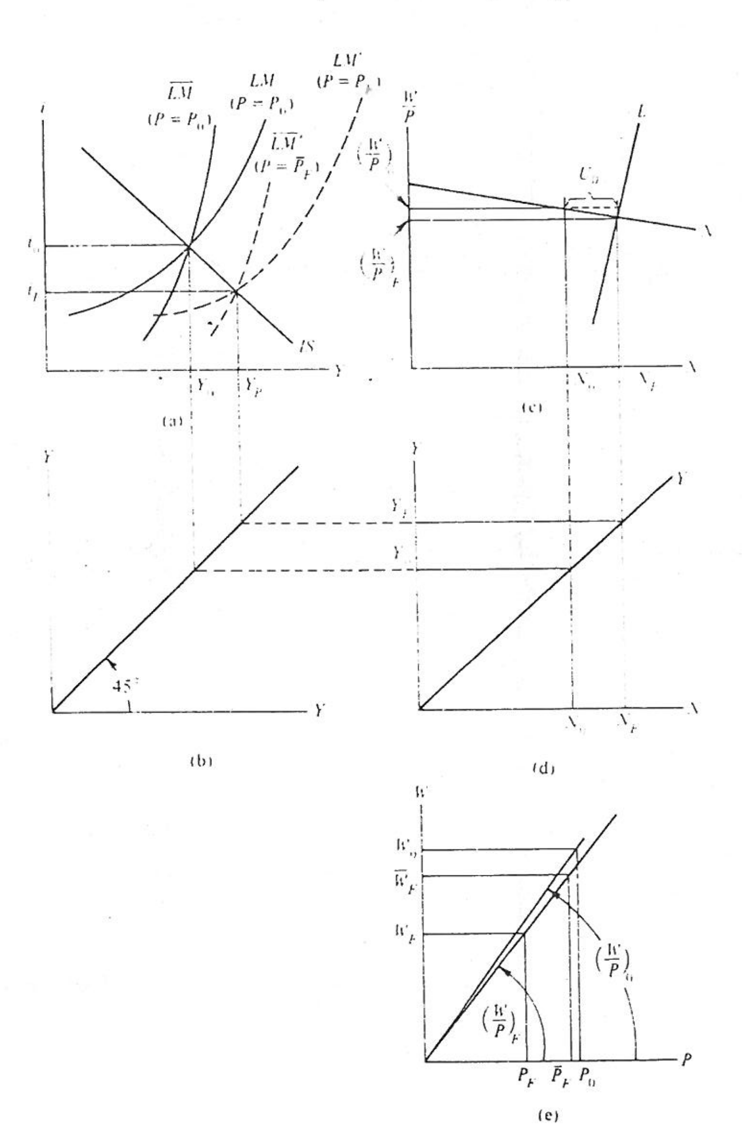
ولكنه سيقتنع بوجود اتجاه واضح في معدلات الاجور نحو الانخفاض (أو ـ كما سنوضح فيما بعد ـ ناحية الارتفاع بمعدل أقل من الزيادة التلقائية في انتاجية العمل) في حالات البطالة . ان أي اتجاه في الاجور ناحية الانخفاض في غياب مستوى التوظف الكامل يضمن بوضوح كامل اتجاه الاقتصاد للتحرك نحو التوظف الكامل ـ وهو اتجاه يقوى كلما كانت الاجور اكثر مرونة بالنسبة للبطالة . وقد يكون اتجاه الاجور نحو الانخفاض ضعيفاً اذا كانت البطالة ضئيلة ، ولكننا نفترض هنا انه كلما زادت البطالة وانتشرت قوى ميل الاجور نحو الانخفاض وكلما كان انخفاض الاجور أسرع .

وليس من الصعب ان نعدل النموذج IS-LM ليتضمن مرونة الاجور ، على الرغم من أن هذا يؤدي الى تخفيض درجة التبسيط في الاشكال التوضيحية . ويمكن توضيح هذا التعديل في الشكل رقم (12 ـ 1) . (ويمكن أن نتجاهل مؤقتاً المنحني LM المتقطع ، والمنحنيات التي يوجد على رمزها خط ؛ مثلاً ($\overline{LM}(P = P_0)$) . ويظهر في الجزء (a) المنحنيات IS - LM بحيث نجد أنه قد تم تحديد مستوى المنحني (LM) بحيث نجد أنه من المستحيل تحقيق مستوى التوظف الكامل (عند المنحنى IS وعند مستوى الاجر النقدي السائد وعند الشروط الاخرى) . وتظهر هذه الاستحالة من خلال حقيقة أن المنحني (LM) يتقاطع مع المنحني (IS) عند النقطة (Y_0, i_0) التي تقع على يسار مستوى التوظف الكامل (Y_P) .

ويمكن لنا الان بدلاً من أن ننظر الى (Y_P) على انها ثابتة ، أن نوضح علاقتها بكل من الطلب على وعرض العمل من ناحية والاجور والاسعار من ناحية أخرى . وتحدد نقطة تقاطع منحني الطلب على العمل ومنحني عرض العمل (في الجزء c) مستوى التوظف الكامل (N_F) . وتوضح علاقة الانتاج ـ التوظف في الجزء (d) من الشكل أن مستوى التوظف الكامل (N_F) يتضمن مستوى الناتج الممكن Y_P . وبتحويل شكل قياس (Y_P) من قياسه على المحور العمودي الى قياسه على المحور الافقي باستخدام خط له زاوية مقدارها 45° في الجزء (b) ، فاننا نستطيع ان نحدد مستوى الناتج الممكن Y_P في الجزء (a) من الشكل . وهو الذي يتضمن النموذج IS-LM .

فاذا عدنا الان في الاتجاه العكسي من المستوى الاصلي للناتج (Y) عند تقاطع المنحني $LM(P = P_0)$ مع المنحني (IS) ، فاننا نجد أن ذلك يتضمن مستوى أصلياً للتوظف عند المستوى (N_0) (في الجزء د) ويتضمن مستوى أصلياً لعلاقة الاجور ـ الاسعار (في الجزء c) ومستوى بطالة أصلياً (U_0) . فاذا افترضنا الان ان ذلك المستوى من البطالة يؤدي الى ظهور انخفاض مستمر في الاجر النقدي ، ثم في الاسعار ، فانه من الممكن أن نحسب المدى الذي يجب أن تنخفض اليه الاجور حتى نصل الى مستوى التوظف الكامل . وترى اذا رجعنا الى الجزء (a) من الشكل ان مستوى التوظف الكامل يتطلب انتقال المنحني (LM) الى المنحني $LM'(P = P_F)$ الذي يتقاطع مع المنحني (IS) عند النقطة (i_F, Y_P) . ويمكن تحقيق هذه النقلة في المنحني (LM) اذا انخفضت الاسعار من المستوى (P_0) الى المستوى P_F . فاذا ادخلنا هذا المستوى الجديد من الاسعار في الجزء (جـ) فان ذلك يعطينا المدى الذي يجب ان تنخفض اليه الاجور النقدية لتحقيق مستوى

التوظف الكامل ، اي الى المستوى (W_F) . وأي انخفاض في الاجور أقل من ذلك سيؤدي ايضاً الى انتقال المنحنى (LM) الى اليمين مما يؤدي الى زيادة (Y) في اتجاه مستوى الناتج الممكن (Y_P) .



(الشكل رقم 12 ـ 1)

ويجب أن يكون من السهل هنا ان نرى انه كلما كان المنحنى LM أكثر انحداراً وكلما كان المنحنى IS اكثر تسطحاً ، كان أثر الانخفاض في الاجور والاسعار على سعر الفائدة اكبر ، ومن ثم على الناتج ايضاً . ويظهر ذلك البديل الاخر المنحنى LM الاكثر انحداراً في المنحنى $LM(P = P_0)$. في الجزء (a) من الشكل وهو منحنى تم رسمه بحيث يتقاطع مع المنحنى IS عند نفس نقطة التقاطع السابقة أي عند سعر فائدة i_0 وعند دخل (Y_0) ، تماماً كما تقاطع المنحنى $\overline{LM}(P = P_0)$ الاصلي . ويكون مقدار الانكماش اللازم لتحقيق مستوى التوظف الكامل أقل بكثير من المستوى السابق فاذا كان تخفيض الاجور الى W_F تخفيضاً حاداً بحيث لا يمكن تحقيقه أو أنه سيستمر زمناً طويلاً لا يمكن التغاضي عنه . فان انخفاض الاجور الى المستوى $\overline{W}_F$ يمكن ان يكون ممكناً . ويمكن للقارىء ان يتأكد هنا من انه اذا كان المنحنى (IS) اكثر تسطحاً فسينتج عنه نفس النتائج السابقة (مع وجود المنحنى LM الاصلي) .

ويجب ان يكون من الواضح هنا أن ميل كل من المنحنى LM والمنحنى IS (وهما يعكسان مرونات الاستثمار والاستهلاك والطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة) هي امور عملية بالاساس ولكنها امور يوجد اختلاف كبير على البرهنة عليها عملياً (وسنعود الى جزء من هذه البراهين فيما بعد في النصلين السادس عشر والحادي والعشرين) . وفي غياب الاتفاق على تفسير هذه الادلة ، فان الاقتصاديين الذين يميلون الى النظرة الكينزية او الذين يميلون الى النظرة الكلاسيكية سيفترضون فروضاً مختلفة بالضرورة خاصة بهذه المرونات . وهي فروض تميل جميعها ـ ولو بشكل غير واع ـ الى ان تكون ملائمة مع المواقف التي يعتقد بها كل جانب بخصوص السياسة العامة . (وستتضمن نظرات الاقتصاديين حول درجة مرونة الاجور الفعلية نوعاً من الرغبة الواعية أو غير الواعية في تحقيق هذه النظرة) . وتظهر الطريقة التي يقوم بها الاقتصاديون (بما فيهم الكاتب) برسم منحنيات LM, IS في كتبهم او على السبورة ، موقفهم الحقيقي من مرونة هذه المنحنيات . وعادةً مايقوم الاقتصاديون الذين يميلون الى النظرة الكلاسيكية برسم المنحنى (IS) في شكل منحنى غير مرن الى حد كبير ، ورسم المنحنى (LM) في شكل منحنى غير مرن ، وبطبيعة الحال فان المرونات الفعلية هي المهمة ، ولكن هذه المرونات غير معروفة بشكل دقيق .

وعلى كل ، فانه توجد بعض الاسس الاخرى التي تؤيد النظرة الكلاسيكية غير مجرد مجموعة معينة من المعتقدات المتصلة بأمور مختلف عليها . ويستطيع

الاقتصادي الكلاسيكي ان يناقش ـ كما سنوضح في الجزء التالي من هذا الفصل ـ أن التحليل الذي يتضمنه نموذج *IS-LM* كم قدمناه حتى الان وكما يستخدم عادةً ، يبقى تحليلًا ناقصاً وغير كامل في مجال تحديد القوى التي تدفع الاقتصاد ناحية التوظف الكامل .

آثار الثروة على الاستهلاك

Wealth Effects On Consumption

من الضروري أن نتذكر مرة أخرى انه يوجد **طريق ذو اتجاه واحد** ـ في نموذج *IS-LM* ـ كما عرضناه حتى الان ـ يستطيع تخفيض الاجور ومستوى الاسعار ان يؤثر من خلاله على حجم الانفاق الحقيقي على السلع والخدمات . ويمكن تصوير عمل هذه الميكانيكية من خلال (أ) تأثير تخفيض الاسعار على شكل انخفاض الطلب على النقود (لاغراض التبادل) مما يؤدي الى (ب) تخفيض أسعار الفائدة وهذا بدوره (جـ) يحفز ويشجع زيادة الانفاق الاستثماري (وربما) الانفاق الاستهلاكي . ونظراً لان الاقتصاديين لايستطيعون ان يتأكدوا مما اذا كانت اسعار الفائدة المنخفضة سوف تشجع على زيادة الانفاق الحقيقي ، وبأي مقادير وبأي سرعة فمن الممكن ان نناقش هنا أن هذا الطريق لايمد الاقتصاديين الكلاسيكيين بدفاع قوي يساعدهم على رفض استخدام أدوات فعالة في سياسة تشجع على تحقيق التوظف الكامل . ومع ذلك فانه يوجد لدى النظرية الكلاسيكية **ثلاث طرق اخرى** على الاقل تساعد على تدعيم فعالية الانكماش والتي من خلالها يستطيع تخفيض الاجور ان يرفع ويشكل تلقائياً مستوى الطلب الكلي .

الطريق الاول ـ وهو الاكثر اهمية من الناحية النظرية (على اساس حجم الكتابات حول هذا الموضوع) ـ يظهر من خلال تأثير انخفاض الاسعار والاجور في القيمة الحقيقية لثروة الافراد ، وتأثير زيادة القيمة الحقيقية لثروة الافراد في الطلب على سلع الاستهلاك . وسوف يتم تطوير الاساس النظري والعملي للنظرة التي تقرر بأن الثروة ـ وليس (أو بالاضافة الى) الدخل ـ تعتبر محدداً رئيسياً من محددات الانفاق الاستهلاكي وبتفصيل كبير في الفصلين السادس عشر والسابع عشر . ويقرر بعض الاقتصاديين الجدد ان هذه النظرة قد تضمنتها النظرية الكلاسيكية ، وهو

ادعاء يجد الكاتب صعوبة في الابقاء عليه .(١) وعلى كل حال فانه من الممكن الاستمرار في المناقشة ـ وذلك بفرض ان أي تغير في الثروة سيؤدي (مع بقاء الدخل ثابتاً) الى تغيير في الانفاق الاستهلاكي في نفس الاتجاه . او بعبارة اخرى فاننا نفترض أن **زيادة** الثروة الحقيقية ستؤدي الى **زيادة** حجم المشتريات من السلع الاستهلاكية الحقيقية .

ونرجع الان الى السؤال كيف يمكن أن تؤدي التغيرات في المستوى العام للاجور والاسعار الى زيادة الحجم الحقيقي لثروة الافراد . لقد رأينا في الفصل الثاني أنه من الممكن قياس الثروة الكلية معرفة على اساس أنها تمثل المجموع الصافي لقيمة ممتلكات افراد المجتمع ـ بأنها حاصل جمع (أ) قيمة كل ثروة المجتمع العينية التي تتمثل في : الأرض ـ المصانع الالات والمعدات ـ المباني السكنية والمباني الاخرى والمخزون زائداً ، (ب) حجم السندات الحكومية والنقود الحكومية بصرف النظر عن الشخص الذي توجد في حوزته . وعلى العموم فانه ليس من الضروري أن تؤدي التغيرات العامة في مستوى اسعار السلع والخدمات الى تغيرات في القيمة الحقيقية للثروة العينية القائمة . ويرجع ذلك الى أن أسعار الاصول القائمة يجب أن تقترب من اسعار السلع والخدمات الجديدة المتشابهة . وعلى هذا وباستخدام أي رقم قياسي للاسعار ، فان القيمة الحقيقية للجزء العيني من الثروة "بعد استبعاد أثر التغير في الاسعار" التي تزداد او تنخفض بصورة جوهرية .(2) ولكن نجد من ناحية اخرى ان القيمة الاسمية للجزء من الثروة الذي يتكون من السندات والنقود الحكومية ثابتة . ومن ثم فان تغير المستوى العام للاسعار يؤدي الى ظهور تغير في الاتجاه المعاكس في القيمة الحقيقية لهذا الجزء من الثروة ، ومن ثم في القيمة الحقيقية للثروة الكلية(3)

وتؤثر التغيرات الكبيرة في المستوى العام للاسعار ـ بطبيعة الحال ـ على القيمة الحقيقية للجزء الأكبر من الديون القائمة **للافراد** (بما فيها كل مطلوبات المؤسسات المالية) . فبالنسبة للمدين (أي المؤسسة المالية) نجد ان اي انخفاض في

---

(1) ومع ذلك ، يظهر ان كينز قد استطاع التعرف على تأثير الثروة في الاستهلاك انظر « النظرية العامة » ص 217 ـ 218 .

(2) الا اذا كان مستوى اسعار السلع الرأسمالية الجديدة يتحرك في اتجاه مختلف لاتجاه المستوى العام للاسعار .

(3) في حالة السندات الحكومية نجد انه يتم تثبت دفع قيمة الاصل ودفع قيمة الكربون في شكل اسمي ثابت . ومع ذلك ـ وكما هو موضح فيما بعد ـ فان القيمة السوقية لهذه السندات ستغير مع ذلك اذا تغير سعر الفائدة .

المستوى العام للاسعار ـ والذي يتوقف عليه دخل المؤسسة) سيؤدي الى زيادة كبيرة في القيمة الحقيقية للمطلوبات عليه في شكل اعادة دفع القروض ، وكذلك المطلوبات عليه في شكل دفع الفوائد المحددة في عقد القرض . حتى ولو بقي الدخل الحقيقي للمؤسسة ثابتاً . وتؤدي هذه الزيادة في القيمة الحقيقية للمطلوبات الى تخفيض القيمة الحقيقية لصافي ثروة المؤسسات المالية . ولكن من ناحية أخرى فان الشخص او المؤسسة ، **التي تملك القرض** ، تحصل على نفس الأساس ، على زيادة متساوية في القيمة الحقيقية لصافي الثروة . ونتيجة لهذا فان **مجموع** القيمة الحقيقية لثروة الافراد المدينين زائداً القيمة الحقيقية لثروة الافراد الدائنون تبقى بدون أي تغيير . أما بالنسبة الى تأثير الثروة على الاستهلاك ، فان المدين يمكن ان يخفض من الانفاق الاستهلاكي ، في حين يقوم الدائن بزيادة انفاقه الاستهلاكي . ويمكن ان نفترض انه لن يكون هناك تأثير نهائي على الاستهلاك (على الرغم من ان حجم هذه التغيرات قد لايكون متساوياً الا انها بالتأكيد مختلفة في الاشارة) . ولكن في حالة وجود سندات حكومية (ونقود حكومية في أيدي الافراد) فان الدائن الفردي للحكومة سيغتني اذا انخفضت الأسعار . وسيزداد من ثم عبء الدين على الحكومة ، ولكننا نفترض هنا ان ذلك لن يؤثر (في الاحوال العادية) على الانفاق الحكومي . وعلى هذا فانه ـ في حالة وجود ديون على الحكومة ـ فان تخفيض الاسعار يؤدي الى زيادة ثروة الافراد (ويؤدي التضخم الى تخفيض القيمة الحقيقية لثروة الافراد) ثم يؤدي الى تغير في نفس الاتجاه في الانفاق الاستهلاكي الحقيقي للافراد .

ونظرا لان أول من تحدث عن أثر الثروة بوضوح كان الاقتصاد البريطاني (Pigou)، فانه قد تم تسمية هذا الأثر بأسم " اثر بيجو " "Pigou effect."[4] ويمكن للمرء ـ بطبيعة الحال ـ أن يشك في مدى اهمية أثر بيجو في الواقع . وتشير الحسابات الاولية أن هذا الأثر من المحتمل أن لايكون مرتفعاً كثيراً ـ على الأقل من ناحية الانكماش الذي يمكن ان نتوقع حدوثه خلال فترة زمنية معقولة . لنفترض ـ مثلاً ـ أن الاجور كانت مرنة بدرجة كافية بحيث أن الاسعار تنخفض ـ خلال فترة زمنية معقولة ـ بنسبة عشرين بالمائة في حالة وجود مستوى مرتفع من البطالة . ويمكن أن يؤدي هذا الى زيادة مقدارها خمسة وعشرون بالمائة في القيمة الحقيقية لذلك الجزء من الثروة الذي يتم الاحتفاظ به في شكل سندات حكومية .

(4) A.e. Pigou; Employment and Equilibrium» (London 1941), Patinkin D. (Money, Interest and prices) ; Raw peterson 1956 and «Price Flexibility and Full – Eumploqment A. E. R. (1948).

ولقد وصلت نسبة هذا الجزء الى 17 بالمائة من اجمالي الثروة القومية في الولايات المتحدة عام 1973 ، او ماقيمته حوالي 441 بليون دولار باسعار عام 1968 . وتؤدي زيادة بنسبة خمسة وعشرين بالمائة الى وجود زيادة مقدارها 110 بليون دولار . ويمكن أن الارقام المماثلة لعام 1977 وقيمة باسعار 1977 أن الزيادة ستكون مضاعفة أن تصل الى 220 بليون دولار .

ونستخدم في تقدير أثر التغيرات في الثروة على الاستهلاك دالة استهلاك فعلية تم تقديرها مؤخراً بواسطة الاقتصادي F.Modigliani ، والتي تقرر ان زيادة الثروة بمقدار 100 بليون دولار تؤدي الى زيادة الاستهلاك بمقدار يساوي 0.053 بليون دولار[5]، وبتطبيق هذا المعامل في الزيادة التي حدثت في الثروة عام 1977 ، فان ذلك يتضمن وجود زيادة في الانفاق الاستهلاكي مقدارها 1,106 بليون دولار . وهذا يساوي حوالي 0.7 بالمائة من الناتج القومي الاجمالي في عام 1977 ، وهو لايمكن ان يمثل اضافة هامة في الانفاق لتخفيض البطالة . (ويجب ان نتذكر هنا ان ذلك يتضمن تخفيض الاجور بنسبة عشرون بالمائة . ويمكن ان نتصور ان تخفيض الاسعار بنسبة ٨٠ بالمائة سيؤدي الى زيادة الانفاق بنسبة مقدارها خمسة عشر بالمائة . ولكن تخفيض الاسعار بنسبة ٨٠ بالمائة هو امر يصعب تخيله) . وهذا الاثر هو بالاضافة الى الأثر الانكماشي لسعر الفائدة على الانفاق الاستثماري والاستهلاكي ، وآثار اخرى سنشير اليها بعد قليل .

وبالتأكد فانه يمكن الشك في الاهمية العملية لاثر بيجو (على الاقل في حالة الانكماش) . ولكن أهمية أثر بيجو هي أهمية نظرية كبرهان على أنه من الممكن من ناحية المبدأ ـ تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل عند مستوى معين من الأسعار ، في اقتصاد يقوم تنظيمه على أسس ومبادىء المنافسة الكاملة . وتعكس هذه الاهمية أيضاً حقيقة أنه من الممكن التغلب على مصيدة السيولة (نظراً لأن عمل اثر بيجو لايتوقف على سعر الفائدة) . كما تبرهن على امكانية التغلب على عدم التناسق بين الادخار والاستثمار (المرتبطين بمستوى التوظف الكامل) حتى عند مستوى سعر فائدة يساوي الصفر (ويرجع ذلك الى زيادة قيمة الثروة الحقيقية ستؤدي الى تخفيض حجم الادخار عند مستوى التوظف الكامل) . ومع ذلك ، ونظراً لان فرصة تحقيق انكماش فعال في الاسعار هي فرصة ضئيلة في عالم اليوم ، فان اهمية اثر

[5] Franco Modigliani, "Monetary Policy and Consumption," in *Consumer Spending and Monetary Policy: The Linkages* (Federal Reserve Bank of Boston, 1971) p. 75.

بيجو يمكن أن تكون فعلاً عالية في حالة التضخم وليس في حالة وجود بطالة ، وذلك كما سنوضح في الفصل الثالث عشر .

ولكن مازال هناك طريق اخر يمكن ان يظهر من خلاله تأثير الثروه على الاستهلاك مما يؤدي الى وجود زيادة في الطلب الكلي في حالة وجود بطالة وانخفاض الاجور . وعلى الرغم من أن هذا الاثر لا يسمى بأثر بيجو (لانه يعمل منفصلاً عن أثر سعر الفائدة) الا أن اهميته قد تكون اكبر من أهمية اثر بيجو . ويظهر هذا الاثر من خلال ان انخفاض الاجور والاسعار – نتيجة لوجود البطالة – يؤدي ايضا الى انخفاض سعر الفائدة (وهذا مايجب أن يحدث الا اذا انخفض المعروض من النقود M* بنفس النسبة) . ويؤدي ذلك من ثم الى رفع ثروة المستهلكين ، وبهذه الطريقه تؤدي الى تشجيع الانفاق الاستهلاكي . ومن المعروف أن جزءاً كبيراً من ثروة المستهلكين يتكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة من السندات والكوبونات ثابتة القيمة ، وكذلك من الديون الثابتة ، ومن المعروف ايضاً أن أسعار هذا الجزء تتغير عكسياً مع التغيرات في سعر الفائدة . (ونجد كذلك أنه خلال عمليات التعديل التي تجري في قيم الكوبونات الثابتة يحدث مايشجع على زيادة قيمة الاوراق المالية الاخرى – بما فيها الاسهم – وذلك كما ستوضح في الفصل العشرين) . والنتيجة هي أنه مع انخفاض أسعار الفائدة (نتيجة لانخفاض الاسعار) فان الثروة ترتفع ، ثم يرتفع ويزداد الانفاق الاستهلاكي .

ومن الواضح أن هذا الاثر ينطبق على حالة انخفاض سعر الفائدة الناتج عن السياسة النقدية تماماً كما ينطبق على حالة انخفاض سعر الفائدة الناتج عن انخفاض الاسعار والانكماش ويتضح من نماذج الاقتصاد القياسي الاخيرة والتي تم تطويرها بواسطة F.Modigliani . (والتي من أجلها قام بتطوير دالة الاستهلاك السابق الاشارة اليها) ؛ أن الاستهلاك هو أحد الاتجاهات الرئيسة – ان لم يكن أهمها على الاطلاق – التي تستطيع من خلالها (ادوات السياسة النقدية) التأثير بشكل مباشر او بشكل غير مباشر على الطلب الكلي النقدي او الحقيقي ومن ثم على مستوى الناتج والتوظف(6) . فاذا كان هذا الاثر هو أحد الاثار المهمة للسياسة النقدية ، فانه من الممكن ان يكون أيضاً واحداً من الاثار المهمة لاي انكماش ناتج عن وجود بطالة .

---

(6) المرجع السابق ص 9 ، 10

القنوات الاخرى التي من خلالها يمكن أن يؤدي الانكماش الى زيادة في الانفاق

Other Channels through which Deflation May Increase Spending

ويمكن تطبيق التقرير الذي اوردناه حول ان تأثيرات الثروة على الاستهلاك يمكن ان تكون مناسبة او وثيقة الصلة بحالة التضخم اكثر من مناسبتها لحالة الكساد ووجود بطالة ، أيضاً بالنسبة للقنوات التي سنشرحها الان . ومع هذا فان هذه القنوات وثيقة الصلة بالنظرة الكلاسيكية الخاصة بان الانكماش يؤدي الى وجود حل تلقائي وممكن للبطالة . والاثر الاول الذي سنتناوله هنا هو تأثير التغير في المستوى العام للاسعار على وضع السياسة المالية .

فاذ أخذنا نظام ضريبي مماثل للنظام الضريبي الموجود في الولايات المتحدة والذي يقوم على اساس تصاعد ضريبة الدخل ، فاننا نجد أن تخفيض المستوى العام للاسعار – اذا كان تخفيضاً كبيراً – يؤدي الى انتقال الكثير من دافعي الضرائب من شريحة ضريبة مرتفعة الى شرائح ضريبة منخفضة – حتى ولم لم يحدث أي تغيير في دخلهم الحقيقي . ويؤدي ذلك الى تخفيض العبء الحقيقي للضرائب ، ويؤدي هذا من ثم الى زيادة القيمة الحقيقية للتحويلات الموجودة . وكذلك يزيد من توفر شروط الحصول على تحويلات لافراد جدد . ويؤدي ذلك الى زيادة القيمة الحقيقية للدخل المتاح للانفاق . من ثم الى زيادة الاستهلاك الحقيقي ، عند أي مستوى من مستويات الناتج القومي الحقيقي الاجمالي، ومن ناحية أخرى . وعلى الجانب الاخر من ميزانية الدولة (جانب الانفاق) فانه اذا انخفضت الاسعار بعد تحديد مستوى الانفاق (النقدي) فان نفس المبلغ يمكن أن يشتري الان سلعاً وخدمات اكثر من قبل . ويعتبر هذا دافع اخر لزيادة الناتج والتوظف .

ويمكن أن يكون مفعول هذه التأثيرات كبيراً . ولقد قدرت دراسة اخيرة أن زيادة عشرة بالمائة في الاسعار يمكن أن يؤدي الى زيادة في ضريبة الدخل الولايات الولايات المتحدة (تحت هيكل المعدلات الضريبية لسنة 1974) بمقدار 14.7 بالمائة (7) وعلى هذا فاننا يمكن أن نحسب أن زيادة الاسعار بنسبة عشرين بالمائة

---

(7) J.M. Buchanan and J.M. Deam « "Inflation and Real Rates of Income Tax,"
وهي ورقة مقدمة الى المؤتمر الضريبي السنوي السابع والستون المشترك بين الجمعية القومية للضرائب – ومعهد الضرائب عام 1974 وكما ذكرت في (Inflation and the consumer In (1974) وهي دراسة اعدت للاستخدام من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونجرس الاميركي فبراير 1975 .

تؤدي الى تخفيض الدخل الحقيقي المتاح للانفاق بنسبة تبلغ 1.13 بالمائة وتخفيض الاستهلاك الحقيقي بنسبة واحد بالمائة تقريباً وبافتراض وجود تناظر بين التأثير الناتج عن التضخم والانكماش ، فان ذلك يؤدي الى القول بأن الاثر المالي لجانب واحد من الميزانية فقط (أي بعدم الاخذ في الاعتبار التأثير على القيمة الحقيقية للتحويلات والمشتريات الحقيقية) يمكن ان يكون في نفس الدرجة من الاهمية والتأثير التي تظهر في حالة " أثر بيجو " التي ذكرناها سابقاً .

ويرتبط الاثر التلقائي الاخير للتغير في مستوى الاسعار بمفعول هذا التأثير على التجارة الخارجية ، ومن ثم على صادرات الدولة الصافية . وهي واحد من مكونات الناتج القومي الاجمالي تمثلها مثل أي مكون آخر ـ والتي تعتبر مصدراً للتوظف . فاذا افترضنا انخفاض الاسعار في بلد ما في عالم لم تنخفض فيه الاسعار في الدول الاخرى ، وكذلك بافتراض ثبات معدلات التحويل الخارجي ، بأن ذلك يؤدي ، مع بقاء الاشياء الاخرى ثابتة ، الى تخفيض استيرادات الدولة من الخارج ـ بمعنى أن الافراد سيفضلون المنتجات المحلية الارخص ـ وتؤدي من ناحية اخرى الى زيادة صادرات الدولة الى الدول الاخرى في شكل احلال منتجات هذه الدولة محل المنتجات المحلية مرتفعة الاسعار الان أو تخفيض وارداتهم من دولة ثانية . ويمكن أن يكون مفعول هذه التأثيرات قوياً . ويتوقف ذلك على الاهمية النسبية لكل من الصادرات والاستيرادات في الناتج القومي الاجمالي (بعد تخفيض الاسعار) وعلى مرونة الصادرات ـ والواردات بالنسبة للتغير في الاسعار العالمية . (وفي العالم الحديث القائم الان على مرونة معدلات التحويل ، فأن جزءاً كبيراً من تأثير التغير في الاسعار الداخلية لدولة ما قد ينعكس على معدل التحويل لعملة هذه الدولة وليس على صافي الصادرات ، ولكن مع ذلك سيبقى جزء لايستهان به من التأثير) ، ولكن ـ وعلى الأقل في عالم به معدلات تحويل ثابتة ـ فان تأثير الانكماش أو التضخم على الطلب الكلي ـ في اقتصاد ترتفع به نسبة التجارة الخارجية ـ يمكن جداً أن يؤدي الى تصغير الأثر اما من خلال أسعار الفائدة أو من خلال أثر الثروة . ويتوق كل ذلك ـ بطبيعة الحال ـ على افتراض **وجود درجة مرتفعة من مرونة الأجور في اتجاه الانخفاض في حال وجود بطالة .**

التعديلات الحركية للتوازن الكلاسيكي

Dynamic Adjustment to Classical Equilibrium

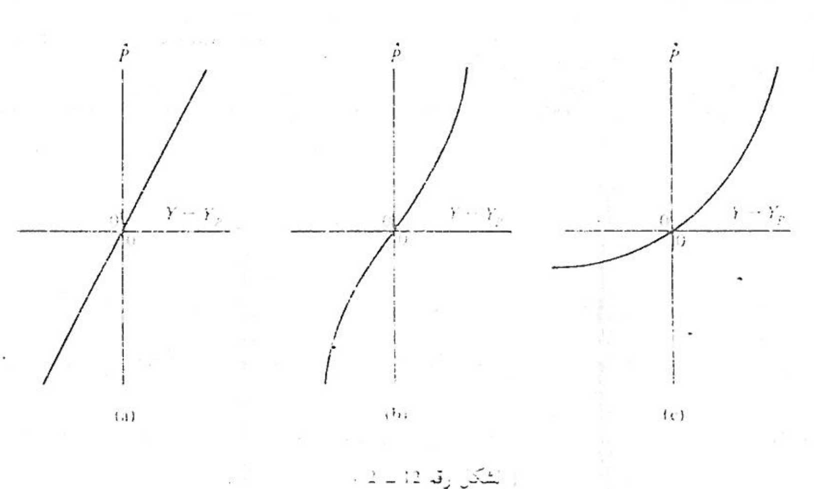
يتوقف عمل كل هذه التأثيرات التي تؤدي الى تحقيق التوازن ، **وبالتالي** تؤدي الى توكيد الصيغة الكلاسيكية للاقتصاد الكلي ، على التغيرات التي تحدث في معدل الاجور النقدية في حالة وجود بطالة (أو في حالة وجود مستوى أعلى من مستوى " التوظف الكامل ") . ويمكن أن يكون من المناسب بناء طريقة تعديل الأجور بوضوح في النموذج ، مما يؤدي بالنموذج الى أن يصبح نموذجاً حركياً .

ولقد اقترحنا فيما سبق بأن سرعة انخفاض معدلات الأجور والتي تؤدي الى استعادة التوازن في سوق العمل ، تتوقف على حجم البطالة . ولقد عرفنا الناتج الممكن (Y_P) على اساس أنه الناتج الذي يرتبط بمستوى التوظف الكامل . وعرفنا مستوى التوظف الكامل على اساس انه أعلى مستوى توظف يمكن أن يتحقق مع استقرار الاسعار . وبالتالي يمكن أن نعرف الناتج الممكن على انه أعلى مستوى من الناتج الذي يمكن أن يتحقق مع استقرار الاسعار ولكن كما هو واضح فان مستوى التوظف الكامل لايعني كونه أعلى مستوى ممكن من التوظف ، وكذلك لايعني مستوى الناتج الممكن أعلى مستوى ممكن من الناتج وحيث أن نموذجنا هنا يتضمن ـ بصورة أساسية ـ علاقات نسبية بين التغير في الاجور ، والتغير في الاسعار فان من الممكن أن يساوي بين التغيرات في الاسعار والتغيرات في الاجور (على الاقل في عالم بدون نمو) . والنتيجة هنا ـ هي انه طالما أن سرعة التعديل في معدل الاجور تتوقف على مستوى البطالة فان سرعة التعديل في الاسعار ستتوقف بالضرورة على الفرق بين الناتج الممكن والناتج الفعلي . فاذا عرفنا ($\dot{P}$) بانها المعدل النسبي في التغير في مستوى الاسعار لكل فترة زمنية (مثلاً نسبة التغير في (الرقم القياسي الانكماشي للناتج القومي الاجمالي السنوي) فاننا نستطيع كتابة الغرض كما يأتي :

$$\dot{P} = \Phi(Y - Y_P) \qquad \frac{d\dot{P}}{d(Y - Y_P)} > 0$$

بحيث أن $\dot{P} = 0$ (بمعنى ان مستوى الأسعار يكون مستقراً) اذا كانت $Y = Y_P$ ، وأن $\dot{P} > 0$ (أي أن مستوى الاسعار يرتفع) اذا كانت $Y > Y_P$ ، وأن $\dot{P} < 0$ (أي أن مستوى الاسعار ينخفض) اذا كانت $Y_P > Y$. ويمكن أن نفترض ايضاً أنه كلما اتسعت الفجوة (سواء كانت ذات اشارة موجبة أم سالبة)

بين الناتج الفعلي والناتج الممكن كلما زادت سرعة زيادة (انخفاض) الاسعار . ويمكن من ثم توضيح العلاقة بين اتجاه ومعدل التغير في الاسعار من ناحية ، ومستوى الناتج من ناحية اخرى ، كما هو واضح في الشكل رقم (12 ـ 2) الجزء أ ، ب أو ج (8) .

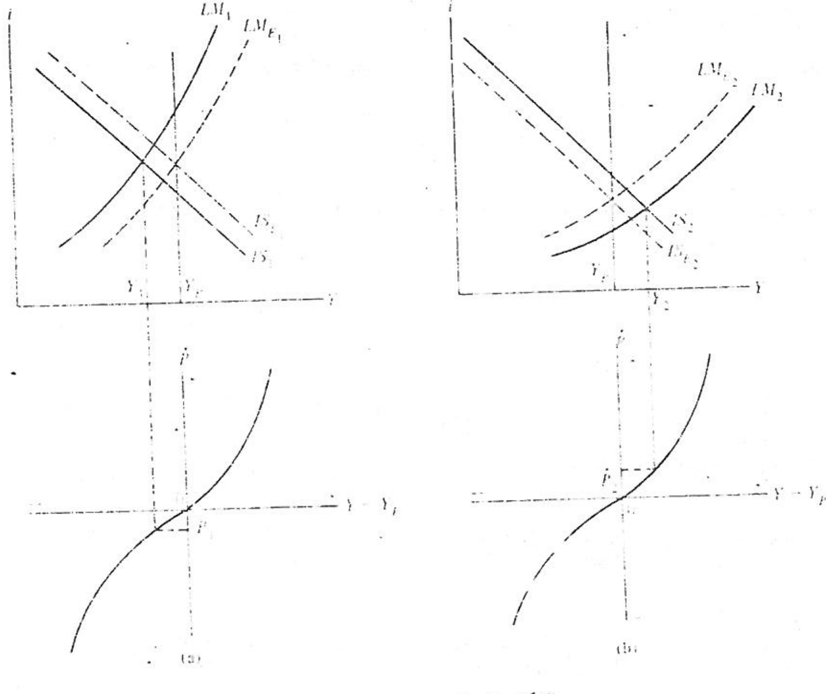


الشكل رقم 12 ـ 2

ويمكن أن نطلق على الدوال التي تظهر في الشكل رقم (12 ـ 2) "دوال تعديل الاسعار" . وتظهر الدوال في الاجزاء a ، b نوعاً من التناظر في درجة رد فعل الاسعار لوجود فجوة موجبة او سالبة بين الناتج الممكن والناتج الفعلي . ولكن ليس من الضروري ان يتحقق هذا التناظر دائماً . فمثلاً نجد أن الدالة في الجزء الثالث من الشكل توضح أن رد فعل الاسعار ليس تناظرياً . وذلك بمعنى ان وجود فجوات سالبة كبيرة تؤدي الى انخفاض ضعيف في الاسعار في حين أن وجود فجوات موجبة صغيرة تؤدي الى زيادة كبيرة في الاسعار والى تضخم حاد . (وسنرى بعد قليل حالات اخرى ممكنة) .

ويمكن وبسهولة دمج "دالة تعديل الاسعار" من الشكل a أو b أو c مع شكل IS – LM ، وذلك كما هو وارد في الشكل رقم 12 ـ 3 التالي

(8) سنتناول بالشرح في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر بعض العوامل التي يمكن أن تفسر وجود مثل هذه التعديلات في الاسعار . اما هنا فنكتفي بتقرير وجود مثل هذه التعديلات .



الشكل رقم 12 ـ 3

وترتبط « دالة تعديل الاسعار » بنموذج IS-LM كما يأتي : يتم ربط الناتج الممكن Y_P بنقطة الصفر في الشكل الذي يوضح تعديل الاسعار فمثلاً الافتراض بأن المنحنى (IS) الاصلي هو (IS_1) ، وأن المنحنى (LM) الاصلي هو (LM_1) ـ كما هو واضح في الجزء الاول من الشكل 12 ـ 3 ـ ولنفترض انهما يتقاطعا عند النقطة (Y_1) وهي تمثل مستوى ناتج أقل من مستوى التوظف الكامل ، بمعنى انها تقع على يسار مستوى التوظف الكامل . فاذا انتقلنا الى أسفل في دالة تعديل الاسعار ، فاننا نرى أن الاسعار تنخفض بمعدل هو $(\dot{P}_1)$، مما يؤدي الى انتقال المنحنى (LM) الى اليمين الى اسفل (وسبب ذلك هو أن انخفاض الاسعار يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود لاغراض التبادل) ، ويمكن أن ينتقل المنحنى (I S) الى أعلى الى اليمين ايضاً ، ويرجع ذلك الى أن الانكماش يؤدي الى :

(أ) زيادة الثروة الحقيقية بصورة مباشرة (أثر بيجو)

(ب) الى زيادة الثروة الحقيقية بصورة غير مباشرة اذا بدأ سعر الفائدة في الانخفاض .

(جـ) يؤدي الى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات .

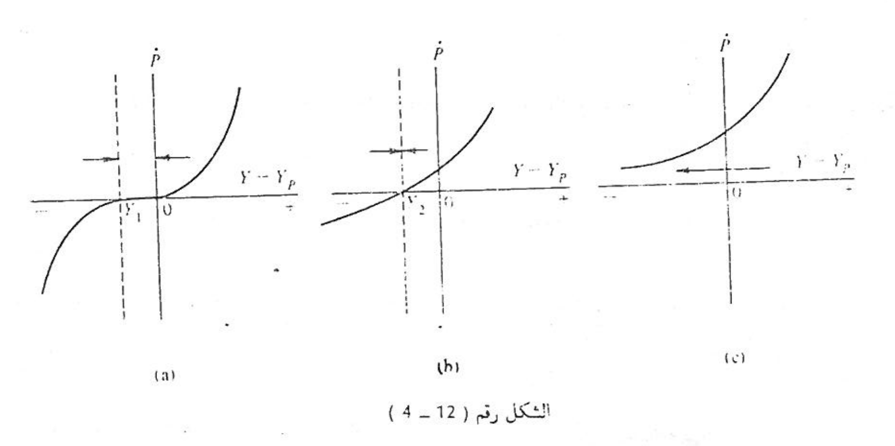
(د) وأخيراً يؤدي الى تقييدات ميزانية الدولة . وعندما تبدأ هذه التعديلات في الظهور فستبدأ الفجوة السالبة $(Y - Y_P)$ – بطبيعة الحال – في الانخفاض ، ويبدأ معدل الانكماش في الانخفاض . وهذا يعني أن معدل التحرك في اتجاه التوازن بين المنحنى (IS) والمنحنى LM يبدأ في التباطؤ أيضاً . ولكنْ مادامت تعديلات الاسعار سالبة عند مستويات الانتاج المنخفضة عن مستوى التوظف الكامل ، فان حركة الاقتصاد في اتجاه مستوى التوظف الكامل تستمر (ولو بشكل بطيء) ، وتصل في النهاية الى الوضع التوازني عندما يتقاطع المنحني LM_{E1} مع المنحنى IS_{E1} عند النقطة Y_P حيث نجد أن معدل تعديل الاسعار يصبح صفراً $(\dot{P} = 0)$.

وتظهر في الجزء الثاني من الشكل حالة أخرى هي عندما يكون الموقف الاصلي هو موقف أعلى من مستوى التوظف الكامل مما يؤدي الى ظهور التضخم بمعدل يساوي $(\dot{P}_2)$. ويدفع هذا المعدل من التضخم المنحني (IS) الى اسفل الى اليسار ، والمنحني (LM) الى اعلى الى اليسار ، ويصلان في النهاية الى الوضع IS_{E2} ، LM_{E2} ويتقاطعان عند النقطة Y_P ، وهي نقطة التوظف الكامل التي تتناسق مع وجود معدل تعديل في الاسعار يساوي الصفر $(\dot{P} = 0)$.

لقد افترضنا سابقاً بأن فترات التباطؤ الزمنية التي ناقشناها (في الفصل الحادي عشر) على شكل فترة الانفاق للدخل او لسعر الفائدة وفترة سعر الفائدة للتغيرات في الطلب على النقود هي فترات تباطؤ قصيرة بالنسبة الى السرعة التي تتغير بها الاسعار . وعلى هذا فأن مستوى الناتج (Y) ومستوى سعر الفائدة (i) يتحددان بأستمرار خلال عملية التعديل بتقاطع المنحني LM الجاري مع المنحني IS الجاري . ومن السهل علينا ان نرى أن ذلك ليس صحيحاً دائماً . وكما أنه من السهل أن نتعرف على انه ، (اذا لم تكن الحالة كذلك) ، من الممكن أن يؤدي ذلك الى تغييرات كبيرة جداً – في اثناء عمليات التعديل – في بعض او كل التغيرات . ومع ذلك فان القوى التي تؤدي الى التوازن والتي تتمثل في دوال تعديل الاسعار كما تظهر في الشكلين (12 – 2) ، (12 – 3) هي قوى تجعل من الممكن استعادة التوازن مرة أخرى (أو على الاقل الاقتراب المستمر من التوازن) .

الا انه من الجائز أن لايتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل اذ أخذت دوال تعديل الاسعار الاشكال الموضحة في الشكل رقم (12 – 4) ويجب ان يكون القارىء قادراً على التأكد من أنه اذا كانت دالة تعديل الاسعار هي من الشكل الذي

ظهر في الجزء الاول من الشكل ، فان أي وضع أولي لتقاطع المنحني (LM) و (IS) على يسار Y_P- سيؤدي الى ظهور التضخم الذي يؤدي الى تخفيض المستوى الفعلي للناتج (Y)- الى مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل Y_P .



الشكل رقم (12 – 4)

ولكن اذا كان التوازن الاصلي أسفل (Y_1) فان ذلك يؤدي الى ظهور الانكماش مما يؤدي الى زيادة (Y) الى ان تصل الى (Y_1) ، في حين انه اذا كان التوازن الاصلي في نقطة تقع بين (Y_1) و (Y_P) . فان ذلك لن يؤدي الى ظهور أية تعديلات في الاسعار في أي من الاتجاهين ، ومن ثم لن يوجد هناك أي اتجاه في (Y) للتحرك في أي من الاتجاهين . وتظهر لدينا هذه الحالة في الواقع اذا كانت الاجور جامدة (ومن ثم تكون الأسعار أيضاً جامدة) عند المستويات التي تقع بين (Y_1) و Y_P .

أما في الجزء الثاني من الشكل رقم (12 – 4) فاننا نجد أن الاسعار سوف ترتفع عند أي مستوى من الناتج الفعلي (Y) أعلى من المستوى (Y_2) مما يؤدي الى نقل كل من المنحنى (LM) والمنحنى (IS) الى اليسار ، ومن ثم (Y) الى (Y_2) . أما اذا كان المستوى الأصلي اقل من المستوى (Y_2) فان الأسعار سوف تنخفض ويؤدي ذلك الى تحرك (Y) في اتجاه (Y_2) . (ويمكن أن نتساءل هنا هل تم تعريف وتحديد Y_P . بدقة !) . ويكون الوضع في الجزء الثاني مشابهاً للوضع في الجزء الثالث من الرسم من حيث أن الشرط الضروري لتعديلات الاسعار ليس متوافراً وهو أن $(\dot{P} = 0)$ عندما يتساوى الناتج الفعلي مع الناتج الممكن أي $Y = Y_P$ ، ومع ذلك فانه من الحالة التي تظهر في الجزء الثالث بأن الاسعار تميل الى الارتفاع عند أي مستوى من مستويا الناتج (Y) . وترتفع الاسعار بمعدل أسرع

عند المستويات المرتفعة للناتج الفعلي (Y) وبمعدل أقل عند المستويات المنخفضة للناتج الفعلي ولكنها دائماً ترتفع . ويعني هذا أن المنحنيات (IS) و (LM) تتحرك باستمرار الى اليسار ، وبدون حدود . ولن يكون هناك أي توازن ممكن عند مستوى التوظف الكامل او أي مستوى أخر من مستويات الناتج) .

وتمتبر الحالتان اللتان تظهران في الشكلين ب ، جـ أسوأ من الحالة التي تظهر في الجزء (أ) من الشكل وهي الحالة التي تتميز بوجود جمود الاجور ويرجع ذلك الى أن الاجور ، ثم الاسعار ترتفع وبصورة مستمرة عند مستويات للناتج أقل من مستوى التوظف الكامل . ومن الواضح أن هذه الحالة هي حالة غير كلاسيكية تماماً . ولقد اقترح بعض الاقتصاديين أن هذه الحالة هي حالة تتماثل الى حد كبير مع العالم الذي تعيش فيه الآن .

ويمكن للمرء أن يقترح أن دالة تعديل الاسعار تعطينا وسيلة لان نحدد وبدقة درجة ونمط جمود او مرونة الاسعار (ثم الاجور) . فاذا كانت دالة تعديل الاسعار دالة مسطحة (بحيث تقترب من التطابق مع المحور الافقي) ، فاننا نكون بذلك قد حصلنا على جمود كبير في الاسعار ومن ثم الاجور مما يقربنا كثيراً من الجمود الكامل الذي نفترضه في النموذج الكينزي . اما اذا كانت الدالة ترتفع (او تنخفض) بحدة (متقربة من المحور العمودي) فاننا نحصل على مرونة كبيرة تقترب من المرونة التي افترضها الاقتصاديون الكلاسيكيون .

وعلى الرغم من أن ذلك قد يكون طريقة لاعطاء المناقشات حول مرونة الاسعار ـ الاجور محتوى محدد وواضح ، الا أن ذلك ليس هو الطريق الوحيد . وعلى كل فان كل ماينفعله هذا الطريق هنا هو وضع الاسئلة القديمة في اطار حديث ، وهو في الواقع لايجب عليها ، وحتى لايقترح طرقاً جديدة للبحث عن اجابات لهذه الاسئلة .

وسنحاول تطوير هذه الاسئلة اكثر عند مناقشتنا لمنحنى فليبس Phillips curve في الفصل الثالث عشر ، وعلى هذا فسنؤجل معالجة هذه النقطة الآن .

دفاع الكلاسيك ضد البطالة في حالة نمو الناتج الممكن

The Classical Defenses against Unemployment with Growing Potential Output

لقد تم اجراء المناقشة السابقة في اطار وجود قوى توازنية تلقائية تعمل في اقتصاد ساكن لايوجد به نمو ونحتاج الآن الى معرفة ماذا كانت هذه القوى التوازنية ستعمل بصورة مختلفة في عالم اكثر واقعية ويظهر فيه نمو اقتصادي . ونعني بالنمو هنا ـ مرة اخرى ـ الحالة التي يتزايد فيها الناتج الممكن خلال الزمن ، وذلك من خلال النمو في قوة العمل ، او خلال النمو في انتاجية العمل نتيجة لوجود تطور فني وزيادة الرصيد من رأس المال نتيجة لوجود استثمارات صافية موجبة في الماضي . ولقد كانت الصورة العامة لهذا الاقتصاد صورة غير مشجعة ، سواء تلك الصورة التي ظهرت باستخدام التحليل الكينزي البسيط او باستخدام صيغة النموذج *IS-LM* للتركيب الكينزي الكلاسيكي . ويرجع ذلك الى أن النمو في القدرة الانتاجية قد تتضمن الى حد كبير أن مقداراً اكبر من القدرة الانتاجية لن يستخدم . ولقد اوضحنا ـ بالتأكيد ـ أنه من الممكن تحديد الكثير من الاثار التي تظهر نتيجة **لانخفاض معدلات الاجور** نتيجة لوجود البطالة ، التي تؤدي الى زيادة وتشجيع الطلب الكلي سواء كانت هذه الاثار تعمل من خلال سعر الفائدة او حجم الثروة ، أو هيكل الضرائب ، او ميزان التجارة الخارجية . وستنطلق هذه الاثار وتعمل عملها سواء كانت البطالة الموجودة لدينا هي بطالة نتيجة لقصور الطلب الكلي او كانت نتيجة لوجود نمو في الطاقة الانتاجية . ولكن كل واحد من هذه الاثار يتطلب تخفيضاً كبيراً وفعالاً في معدلات الاجور نتيجة لوجود البطالة ومن الجائز ان لانستطيع ان نحصل في « العالم الحقيقي » هذا المدى او الدرجة من المرونة التي تقترب من المستوى المطلوب .

ومع ذلك فانه توجد **جوانب أخرى في عملية النمو** لم نأخذها في الاعتبار ـ لعدم اهميتها ـ في التحليل المصطنع في نموذج الاقتصاد بلا نمو ويمكن ان تجعل هذه الجوانب في عملية النمو امكانية التوصل الى والحفاظ على مستوى التوظف الكامل كبيرة من تلك التي تضمنها التحليل حتى الآن ، ويمكن ان تدعم هذه الجوانب تفاؤل الكلاسيك ـ على الرغم من أنهم اهملوها في تحليل للاقتصاد الساكن ـ بخصوص امكانية الاقتصاد التنافس على تحقيق مستوى التوظف الكامل مع ثبات المعروض من النقود وعدم تدخل الحكومة **حتى ولو كان الاقتصاد معوقاً نتيجة لوجود جمود واضح في الاجور ناحية الانخفاض .**

وحتى نتأكد من ذلك فان مجرد زيادة قوة العمل ـ بدون ظهور التقدم الفني او التراكم الرأسمالي ، لن يجعل الامر سهلاً على المصححات الكلاسيكية . أن الاثر المباشر لنمو قوة العمل هو زيادة عدد العمال العاطلين ، مما يتطلب انخفاض مستمر في مستوى الاجور والاسعار (اذا كان المعروض النقدي ثابتاً) ، للوصول الى المحافظة على التوظف الكامل ، وذلك بتشجيع انخفاض مستمر في سعر الفائدة ، وزيادة مستمرة في حجم ثروة المستهلكين ، او تخفيض مستمر في تقييدات السياسة المالية ، أو نمو مستمر في صافي الصادرات .

ونرى ـ من ناحية أخرى ـ أن الصورة تتحسن كثيراً الى المدى الذي تساهم فيه عناصر التقدم الفني والتراكم الرأسمالي في عملية النمو في الناتج الممكن (وهي تساهم بالجزء الاكبر من هذا النمو في معظم الدول) ـ وحتى نستطيع أي نرى كيف يعمل هذا لنفترض وجود تطور فني وتراكم رأسمالي فقط (أي بدون وجود نمو في قوة العمل) . ومن الممكن أن يؤدي ذلك في المراحل الاولى ـ الى ظهور بطالة (الا اذا كان الطلب الكلي يتزايد في نفس الوقت) . ويرجع ذلك الى ان كل من التقدم الفني والتراكم الرأسمالي يسمحان بانتاج نفس المستوى من الناتج بعدد اقل من العمال . ولكن توجد الآن أسباب جديدة مهمة تؤدي الى ان يزداد الطلب الكلي حتى مع عدم انخفاض معدلات الاجور .

ويؤدي التقدم الفني ـ في المحل الاول ـ الى تخفيض التكاليف ، مما يساعد على انخفاض الاسعار حتى ولو لم تنخفض معدلات الاجور ، حيث ان المنافسة بين المنتجين يجب أن تترجم تخفيض التكاليف الى تخفيض في الاسعار . وقد تنخفض الاسعار حتى ولو بدأت الاجور في الارتفاع الى حد ما ، طالما كانت الزيادة في الاجور أقل من الزيادة في انتاجية العامل بالساعة نتيجة للتقدم الفني . وتتشابه آثار التراكم الرأسمالي مع هذه الآثار بصورة اساسية . وهذا يعني أنه في الاقتصاد النامي ، **أن انخفاض الاجور ليس شرطاً ضرورياً لانخفاض الاسعار** . فقد يكون من الصعب جداً ـ لاسباب اجتماعية او مؤسسية ـ تخفيض معدلات الاجور ، ولكن لن يكون من الصعب تحقيق انخفاض في مستويات الأسعار ، فقط اذا زادت الاجور النقدية بمقدار أقل من الزيادة في انتاجية العمل .

ويوجد نوع آخر ـ وهو نوع مهمل عادة ـ من التقدم الفني وهو التحسين المستمر الذي يحدث في كفاءة ادارة الارصدة النقدية ـ مما يؤدي الى تخفيض الطلب على النقود لاغراض التبادل (على الاقل كما هو معرف بالمقدار (M_1) والمرتبط بأي مستويات للناتج النقدي (PY) ، بمعنى ان ذلك يؤدي الى تخفيض المعامل m في

العلاقة (mPY) ـ ويؤدي ذلك ـ مع بقاء الاشياء الاخرى ثابتة الى تخفيض اسعار الفائدة الى مستوى أقل مما كان يمكن ان تكون عليه ، مع مايترتب على ذلك ظهور آثار مباشرة وغير مباشرة على الطلب الكلي .

ويساعد كل من هذين الجانبين في عملية النمو ـ معاً الى ظهور التغيرات الآتية في نفس الوقت :

١ ـ ان مستوى الاسعار يمكن أن ينخفض حتى مع زيادة في معدلات الاجور النقدية .

٢ ـ مع انخفاض الاسعار ، وانخفاض الطلب على النقود لاغراض التبادل لكل دولار من الناتج ، فان الطلب الكلي على النقود يمكن أن ينخفض حتى مع وجود زيادة في الناتج الحقيقي ومستوى التوظف .

3 ـ من الممكن أن يساعد الانخفاض في الطلب على النقود لاغراض التبادل مع ثبات المعروض من النقود على انخفاض اسعار الفائدة ، ومن ثم يؤدي الى ظهور قوة دفع صافية في الطلب الكلي بالاضافة الى قوة التشجيع الاخرى التي تظهر نتيجة لانخفاض الاسعار سواء من خلال الثروة ـ التجارة الدولية أو التأثيرات المالية (9) .

---

(9) تصل نسبة الزيادة في الناتج لكل ساعة عامل (الناتجة عن التقدم الفني والتحسن الاداري والتراكم الرأسمالي) في الولايات المتحدة حوالي 2.5 بالمائة سنوياً . أما اتجاه الزيادة في سرعة دوران النقود « المعرفة تعريفاً ضيقاً بوساطة (M_1) فهو يبلغ ايضاً حوالي 2.5 بالمائة سنوياً (مع الاخذ في الاعتبار انه من الجائز أن يعبر جزء من هذه الزيادة عن تأثير اتجاه اسعار الفائدة نحو الارتفاع) . وتصبح العملية عملية حسابية لتوضيح أن ذلك يمكن أن يؤدي ـ مع ثبات الرصيد النقدي ـ وثبات معدلات الاجور ـ الى زيادة (مثلاً) مقدارها نصف بالمائة في مستوى التوظف 3.001125 بالمائة في الناتج ، وانخفاض بمقدار 2.5 بالمائة في الاسعار ، ومن ثم انخفاض مقداره 2.07 بالمائة في الطلب على النقود لاغراض التبادل . ويتوقف مدى الانخفاض الذي يحدث في سعر الفائدة (مع ثبات المعروض النقدي) ـ ولزيادة في الطلب على كل من السلع والخدمات على مرونات سعر الفائدة لكل من الطلب على النقود والطلب على الاستهلاك ـ والطلب الاستثماري (وكذلك على مدى الزيادة في ثروة المستهلكين التي قد ترافق ذلك) . وعلى كل فان زيادة في الطلب الكلي بمقدار الزيادة في الناتج (في مثالنا هنا بمقدار 3.012 بالمائة) يمكن ان تكون مقبولة بدرجة كبيرة .
لنفترض ان العمود رقم (1) يمثل الموقف الاصلي ، وان العمود رقم (2) يمثل التغيرات بعد سنة واحدة التي تحدث نتيجة لزيادة سرعة الدوران وانتاجية العمل بمقدار يساوي 2.5 بالمائة . ونفترض هنا وجود زيادة مقدارها 0.5 بالمائة في مستوى التوظف من أجل التعرف على نتائجها وبالتالي على احتمال تحقيقها ،

وعلى هذا نجد أن الحاجة الى تخفيض كبير في الاجورلتصحيح أو لمنع ظهور بطالة كبيرة في الاقتصاد تنخفض بدرجة كبيرة ، اذا ادخلنا بعض النمو الاقتصادي (الذي يتضمن الزيادة في كفاءة كل من الانتاج واستخدام النقود) فاذا كنا قد حكمنا على جمود الاجور بانه العقبة الرئيسة لتحقيق الوصول الى مستوى التوظف الكامل ، الا ان هذه العقبة تقل حدتها اذا اخذنا في الاعتبار حقائق النمو الاقتصادي . ومع ذلك فاننا لن نطور هذه النقطة الى أبعد من ذلك هنا (10) .

هل هناك توازن عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل ؟

Equilibrium at Less-Than-Full Employment?

انتهينا في الفصل العاشر الى أن مسألة ماذا كان كينز (أو الكينزيون) قد استطاع أو يستطيع توضيح واثبات أنه ـ مع وجود درجة مامن المرونة في الاجور للانخفاض ـ يمكن ان يحقق توازناً حقيقياً في الاقتصاد عند مستوى . أقل من مستوى التوظف الكامل . هي مسألة مشكوك فيها كثيراً وخاضعة للنقاش حتى الان . والان وبعد أن أضفنا تأثيرات الثروة ، وتأثيرات السياسة المالية ، وتأثيرات

(1)	(2)
$M_{T_0} = 3PY$	$M_{T_1} = 2.925PY$
$Y_0 = 2N_0$	$Y_1 = 2.05N_1$
$W_0 = 5\ \$$	$W_1 = 5\ \$$
$P_0 = 3\ \$$	$P_1 = 2.925\ \$$
$N_0 = 100$	$N_1 = 100.5$
$Y_0 = 200$	$Y_1 = 206.025$
$Y_0P_0 = 600\ \$$	$Y_1P_1 = 602.623\ \$$
$M_{T_0} = 1800\ \$$	$M_{T_1} = 1762.673\ \$ (-2.074\%)$
$M_0 = 2500\ \$$	$M_1 = 2500\ \$$
$M_0 - M_{T_0} = 700\ \$$	$M_1 - M_{T_1} = 737.33\ \$ (+5.33\%)$

(10) لم نأخذ ـ في الواقع ـ أهم أثر للتغير الفني في خلق طلب كلي اضافي في الاعتبار هنا . ويظهر هذا الاثر في شكل الغرض الذي يخلقها التقدم الفني امام المنتجين للاستفادة من الامكانيات الجديدة لتحقيق الارباح ـ بوساطة زيادة الاستثمار . وسنركز على هذا الاثر وأهميته في الجزء الاخير من الفصل التاسع عشر .

التجارة الدولية ، والاثار الممكنة للنمو الاقتصادي ، فانه يصبح واضحاً لدينا من حيث المبدأ ـ انه يوجد في الاقتصاد السوقي market economy ـ مع درجة متواضعة من المرونة في الاجور والاسعار ـ مستويات للاجور والاسعار يمكن التوصل اليها نظرياً ، والتي تسمح بتحقيق مستوى التوظف الكامل مع أي رصيد نقدي ، وعند أي ميزانية حكومية ، على الرغم من ضآلة هذه الامكانية .

ولقد انتهينا ايضاً في الفصل العاشر ـ مع ذلك ـ الى ان سؤال (ما اذا كان يوجد دائماً توازن عند مستوى التوظف الكامل) هو سؤال غير مهم بالمرة ، وان النقاش الذي لاينتهي حوله هو مضيعة للوقت . "سواء كان الاقتصاد في حالة توازن أم لا فانه (أي الاقتصاد) يكون دائماً عند مستوى أقل من التوظف الكامل ، وانه بدون تدخل في شكل سياسة اقتصادية ، عادة أو بالاخرى دائماً يحقق تقدماً بطيئاً أو ضئيلاً للخروج من هذا الموقف ، الا اذا كان ذلك من خلال وجود سياسة حكومية اقتصادية توسعية ، أو من خلال ظهور تغيرات خارجية مهمة ، أو أخيراً وبالتالي زيادة غير متوقعة في الاستثمار . ولا يوجد شيء مما اضفناه هنا في هذا النص الصيغة الاكثر كلاسيكية للتركيب الكينزي الكلاسيكي يمكن أن يؤدي الى تغيير هذه النتيجة الاساسية . والواقع فأن القليل من الاقتصاديين ذوي الميول الكلاسيكية ما زالو يحاجون بأنه ـ في الاقتصاد الحديث ـ يمكن الاعتماد على مرونة الاجور نحو الانخفاض ومرونة الاسعار بدرجة كافية لمنع ظهور البطالة أو لازالة البطالة ـ اذا ظهرت ـ بسرعة ـ الناتجة عن قصور الطلب على العمل . والنتيجة هي أن معظم الاقتصاديين الذين يصرون على أنه يوجد دائماً نوع من التوازن عند مستوى التوظف الكامل ـ بدون ضرورة لتدخل الحكومة ـ مستعدون لقبول نوع ما من السياسة النقدية و / أو السياسة المالية . على الاقل عندما يتطلب تحقيق التوازن ضرورة اجراء تخفيضات كبيرة في الاسعار ومن ثم معدلات الاجور . (11)

(11) وعلى الجانب الاخر ـ فاننا نجد في الاقتصاد الحديث المصاب بمرض التضخم المستمر ... الاقتصاديين الذين يوافقون على عدم فعالية ادوات التصحيح الكلاسيكية التلقائية في الازالة السريعة للبطالة يذهبون ايضاً الى ان السياسات النقدية والمالية التوسعية ـ والتي تهدف الى منع او تخفيض البطالة ـ يجب تفاديها أو يجب استخدامها بدرجة كبيرة من الحذر نظراً الى انها تؤدي الى آثار تضخمية سيئة . ويجب ان نؤكد هنا ـ مع ذلك ـ ان المعضلة الحديثة التي تتمثل في وجود كل من التضخم والبطالة في آن واحد (والتي سنتناولها بالتفصيل في القسم الخامس من الكتاب) لم تكن متوقعة في التحليل الكلاسيكي الاقتصادي القديم وانما يتم شرحها باستخدام اطار التحليل الكينزي التقليدي . وعلى هذا فان المعضلة ليست مهمة في الاجابة عن سؤال ما اذا كانت أدوات التصحيح التلقائية الكلاسيكية لها أية قيمة تطبيقية في عالمنا الحديث ام لا؟ . واذا كانت الاجابة بالنفي ، هل يمكن اعتبار السياسات النقدية أو السياسات المالية بديلاً ملائماً لها ؟

وتوجد ـ مع ذلك ـ مدرسة في الفكر الاقتصادي الكلي الحديث والتي تقترب كثيراً للاعتقاد في :

(أ) ان الاقتصاد في عالمنا الجاري الحديث يكون ـ في معظم الاوقات ـ قريباً جداً من مستوى التوظف الكامل .

(ب)ان بقاء الاقتصاد في هذه الحالة قد تم من خلال وجود درجة كبيرة وفعالة من مرونة الاجور والاسعار ، والتي يجب ـ ومن الممكن ـ الاعتماد عليها ـ بل وتقويتها .

(جـ)ان التضخم هو كما رأه الكلاسيكيون ـ بشكل أساسي ـ ظاهرة نقدية بحتة . وسنوضح أفكار هؤلاء الاقتصاديين ذوي الميول الكلاسيكية والذين يعرفون بالنقوديين «Monetarists» في الجزء الآتي .

النقودية : صيغة حديثة للاقتصاد الكلي الكلاسيكي

MONETARISM: A MODERN VARIANT OF CLASSICAL MACRO-ECONOMICS

تعتبر النقودية اتجاهاً حديثاً للاقتصاد الكلاسيكي ، متخصصة بدرجة كبيرة في آرائها ونظرياتها ـ بحيث تستحق وتتطلب معالجة منفصلة . ولقد ظهرت هذه المدرسة في الولايات المتحدة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، واجتذبت منذ ذلك الوقت عدداً قليلاً من الاقتصاديين الذين كرسوا أنفسهم لها واوضحو معانيها ، ولقد حققت هذه النظرية شهرة كبيرة بين غير الاقتصاديين . ويمكن للمرء أن يشرح افكار المدرسة النقودية باستخدام الاشكال الخاصة التي يتضمنها المنحني IS ، والمنحني LM (وهي أن المنحني LM هو عمودي أو قريب من ذلك ، وأن المنحني IS هو أفقياً أو قريب من ذلك ، وان الاسعار مرنة بدرجة كافية بحيث تجعل المنحني LM يقف دائماً عند مستوى الناتج الممكن Y_P) ومع ذلك يجب أن نشير الى ان هذه الطريقة ليست هي الطريقة التي يفضل الكثير من النقوديين استخدامها لشرح وتوضيح افكارهم ، وان استخدام هذه الطريقة يفقد النكهة الخاصة للنظرية النقودية . ويرجع ذلك الى أن النقودية هي مبدأ له كل

مايعنيه هذا المصطلح . وكما يعرف كل شخص تقريباً ـ ان الاستاذ ميلتون فريدمان M – Friedman هو المؤسس والمتحدث الرئيس بأسم هذا المبدأ (١٢)

ولقد قام الاقتصاديون النقوديون بتحقيق اضافات جديدة وهامة ـ في السنوات الاخيرة ـ في نظريات التضخم ، والبطالة وسعر الفائدة ، والتي سنتناولها بالتفصيل في الفصلين الرابع عشر والخامس عشر . كما قاموا بتعديل بعض أرائهم السابقة . ومع ذلك فاننا سنهتم هنا فقط بالتطورات الاولية في افكار النقوديين حتى عام 1970 تقريباً . وهي الاراء التي يمكن أن يصيغها المرء بشكل يتناسب مع نموذج IS-LM . كذلك هي الاراء التي تم نشرها وذيوعها في الصيغ المعروفة للنظرية النقودية .

المعتقدات الاساسية للنقودية :

Basic Tenets of Monetarism

(١) ان اهم معتقد أساس للنقودية هو الاعتقاد بأن سرعة «دوران النقود» هي ثابتة بصورة جوهرية . ويميل الاستاذ Friedman الى التعبير عن هذه السرعة الثابتة لدوران النقود باستخدام نسبة الناتج القومي الاجمالي أو الناتج القومي الصافي الى (M_2) وهو تعريف النقود الذي يتضمن بجانب العملة كل انواع الودائع

(١٢) ان افكار فريدمان ملخصة في عدد من المقالات المثيرة للنقاش . ويمكن الحصول على الصيغة الأولية لها في مقالته عن :

"A Monetary and Fiscal Framework for Economic Stability," *American Economic Review*, 38 (1948), 245-64,

والمعاد طبعها في الكثير من كتب القراءات بما فيها تلك التي اشرنا اليها لكل من (Smith و Lindawer (1968) وكذلك Muller (1970)) ولقد تم تلخيص آراء فريدمان الناضجة في مقالته The Role of Mondary policy والمعاد نشرها في كتب القرارات تحت اشراف كل من W.L. Smith R. L. Teigen (1974) وكذلك Johnson, Kameschen واخيراً في كتاب E. Shapiro (1970) انظر أيضاً النقاش الحيوي بين .

Milton Friedman and Walter W. Heller, *Monetary vs. Fiscal Policy* N. Norton (1964) (W. W. Norton, 1969); ومقالة: R. L. Teigen "A Critical Look at Monetarist Economics," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review* (January 1972) 10-25,

والمعاد طبعها في كتاب Tieigen – Smith ـ المرجع السابق ص 123 ـ 140 .

لدى البنوك التجارية ماعدا شهادات الايداع ذات الفئات الكبيرة . (ومع ذلك فان الكثير من الاقتصاديين النقوديين الذين مازالوا يؤمنون بالاصول والمبادىء الخاصة بالنظرية الكمية ، يفضلون استخدام M_1 لتعريف النقود ، والذي يقصر المعروض النقدي على العملة والودائع **تحت الطلب**) . ويتفق الجميع ، مع ذلك ، على أن تعريف النقود ومن ثم تحديد المعروض النقدي ليس له تأثير كبير . وحيث أننا قد استخدمنا M_1 في تعريف المعروض النقدي حتى الان فاننا سنستمر في استخدامها . وبصورة عامة فانه لم يتم اشتقاق ثبات سرعة دوران النقود ـ ماعدا الاتجاه الذي يظهر في شكل زيادة سرعة الدوران نتيجة لزيادة الكفاءة في استخدام وادارة النقود ـ في اي تحليل نظري يثبت انها يجب ان تكون ثابتة بصورة جوهرية[13] بل انه يتم التأكيد على أن سرعة دوران النقود ثابتة كحقيقة لايمكن الشك في صحتها وهي حقيقة مشتقاة من الواقع . فمثلاً يعترف الكثير من النقوديين ـ ومن بينهم Fried man نفسه ـ بوجود اسباب نظرية وجيهة لان تتأثر سرعة الدوران بسعر الفائدة . ولكنهم يصرون على أن كل الشواهد تؤيد فقط وجهة النظر التي تقرر أن سرعة دوران النقود ثابتة (بصورة جوهرية) .

ويعني ثبات سرعة دوران النقود بان (m) التي تظهر في معادلة النظرية الكمية $M^* = mPY$ لاتتقلب أبداً .وعلى هذا فاننا يمكن أن نشتق ما يأتي :

$$PY = (1/m)M^*$$

ض

أي أن القيمة النقدية للناتج القومي هي مضاعف ثابت من المعروض النقدي (كمية النقود) . وعلى هذا فان النقود هي الاقوى سواء كان ذلك نحو الافضل أو ، للأسف ، نحو الأسوأ أيضاً . ويرجع ذلك الى انه مادمنا نلاحظ عدم استقرار واضح في مستويات الناتج والتوظف والاسعار ، فان ذلك سيعكس بالضرورة تغيراً مستمراً غير مرغوب فيه ـ في المعروض من النقود . وعلى العموم اذا كان (معدل نمو) المعروض من النقود مستقراً ، عندئذ فقط يمكن أن يستقر كل من الناتج والتوظف والاسعار ايضاً .

(2) والمعتقد الثاني هو انه توجد طرق عديدة من خلالها تستطيع النقود ان تقوم بدورها الرقابي على (PY) أي القيمة النقدية للناتج القومي ، سواء كان ذلك

---

(١٣) اما اذا استخدمنا M_2 كتعريف للمعروض النقدي ، فان الاتجاه الذي يمكن أن يظهر على سرعة الدوران هو اتجاهاً نحو الانخفاض . مما أدى الى أن يستنتج Friedman بأن النقود هي سلعة مفضلة Superior good أي سلعة يكون للطلب عليها بمرونة دخلية أكبر من الواحد .

من خلال اسعار الفائدة التي تؤثر على الاستثمار (أو على الاستهلاك) أو كان ذلك من خلال الاثار المباشرة أو غير المباشرة للثروة على الاستهلاك ، أو كان ذلك من خلال التأثير على سيولة أصحاب الاعمال أو على ميزانية الافراد ، أو سواء كان ذلك وببساطة من خلال عدم قدرة الافراد الدين يتسلمون النقود على الامتناع عن انفاقها مباشرة على شراء شيء ما ، سواء كان ذلك سلعة او خدمة او عقارات او أوراق مالية . ويقوم بعض النقوديين باعطاء أهمية اكبر لبعض الطرق المذكورة اعلاه من بعض ولقد استمر Friedman بصورة عامة في التأكيد على أن النقود يمكن أن تؤثر او تعمل من خلال هذه الطرق او أي منها (أو من خلال طرق أخرى لم نحلم بها بعد) . ولكن **كيف** تعمل النقود وكيف تؤثر؟ان Friedman يعتبر ذلك غير مهم وغير مرتبط بالموضوع :: والحقيقة:: التجريبية هي أن سرعة دوران النقود ثابتة .

(٣) ان النقوديين يعتقدون عادة أن الاجور والاسعار مرنة بصورة واضحة وهي اكثر مرونة مما يعتقد الكينزيون . أو ان الاجور والاسعار يمكن ـ على الاقل ـ أن تكون مرنة اذا لم تتدخل الحكومة في الاقتصاد (عن طريق تحديد مستوى ادنى او أعلى للاسعار ، ومشجعة على أو حتى مساعدة على تثبيت الاحتكار في أسواق العمل او أسواق السلع) ولكن حتى اذا كانت بعض الاسعار أو الاجور غير مرنة فان ذلك سيكون على حساب وضع عبء تعديل الاسعار أو عبء الاجور على مجموعات أخرى من السلع أو العمال ـ والتي ستتحرك ويجب أن تتحرك اسعارها لازالة أثر فشل بعض الاسعار أو الاجور من التحرك بحرية . والنتيجة الرئيسة هي أن الاقتصاد يكون عادة عند أو قريباً من مستوى التوظف الكامل (أو كما سنشرح في الفصل الرابع عشر ، عند او قريب من مستوى التوظف الكامل الذي يتساوى مع مفهوم النقوديين لمستوى التوظف الكامل وهو المعدل الطبيعي للبطالة ::) .

وهذا هو السبب في ان التغير في المعروض النقدي (M^*) يؤدي الى التغير فقط في الاسعار (P) وليس في (Y) الناتج فاذا فشلت الاسعار في الانخفاض في الحال لاحداث التعديلات المطلوبة ، فان (Y) الناتج سينخفض ، ولكن بصورة مؤقتة وحتى يتم تعديل الاسعار . والنتيجة هي ان السبب الاساس في ظهور كل أو أي من انواع التضخم هو النمو غير المناسب في المعروض النقدي :: ان التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة :: .

4) والمبدأ الرابع هو أن الاقتصاد يتمتع تلقائياً بدرجة عالية من الاستقرار ، ويرجع ذلك الى أن ميول الانفاق المهمة لاتخضع لتغيرات كبيرة أو مفاجئة كما

يفترض الكينزيون دائما ويظهر عدم الاستقرار الرئيس (أو امكانية ظهور عدم الاستقرار) في نتائج التصرفات الحكومية التي تتخذ لمعالجة اثر عدم الاستقرار المفترض في سلوك القطاع الخاص في الاقتصاد . ويجب أن نطلق على كل من السياسة المالية والسياسة النقدية تمرين في سياسة عدم الاستقرار " وليست تمريناً في سياسة الاستقرار " . ومن الممكن جداً اختفاء " الدورات التجارية " في غياب استخدام الادوات والقرارات التي تتخذ كما يقال لمعالجة هذه الدورات .

(٥) بصورة عامة يجب أن نعتبر توقعات اصحاب الاعمال والعمال والمستهلكين هي توقعات هامة وانها في الغالب توقعات رشيدة بمعنى ان الوحدات الاقتصادية قادرة على ان تستكشف آثار اعمالها وأعمال الاخرين . وتؤدي القرارات التي تتخذ بناء على هذه التوقعات الى تحقيق التنبؤات الخاصة بالمستقبل وبسرعة ان لم يكن ذلك حالا . وعلى هذا فان التوقعات الذكية هي توقعات ذات تأثير فعال واستقراري ، مادامت الحكومة لا تؤدي الى ظهور اشارات خاطئة عن طريق التدخل العقلاني والمتسرع . وهذا يعني أن التوقعات هي توقعات " رشيدة " بالمعنى الذي شرحناه في نهاية الفصل السابع . (14)

ويتناسب الاعتقاد بالتوقعات الرشيدة بصورة أساسية مع النظرة الكلاسيكية الى العالم حيث يوجد اضطراب موروث ضئيل (فيما عدا اتجاهات النمو البطيء والمستمر) ، وأن الاضطربات الخارجية تنشأ اساساً من التصرفات الحكومية غير العاقلة ولكنها واضحة بدرجة عالية . ويتحقق التوازن – في مثل هذا العالم ، عند مستوى التوظف الكامل ، ويمكن الوصول اليه بيسر وبسرعة خلال مرونة الاجور والاسعار . فاذا تغير المعروض النقدي فان مستوى الاسعار وحده يتغير ، وحيث أن التغير في المعروض النقدي من الممكن قياسه وملاحظته ، فانه من الممكن أن يلاحظ الوحدات الاقتصادية الآثار التي تنشأ عن هذا التغير. (وهي تظهر في الاسعار فقط) على القيم التوازنية في الاقتصاد ، ومن ثم يقومون – وسوف يقومون – باتخاد القرارات التي تحقق هذه التغيرات في الاسعار وبسرعة كبيرة .

(14) وبطبيعة الحال فليس كل النقوديين هم من المؤيدين لوجود توقعات رشيدة . والواقع فان أعمال Friedman الاولى قد تضمنت التوقعات المتأقلمة adaptive expetations فلقد ناقش Friedman لفترة طويلة ان معدل التضخم المتوقع يمكن اعتباره بصورة عامة على انه يساوي معدل التضخم الجاري . كما أن دالة الاستهلاك التي يستخدمها (والتي سنشرحها في الفصل السادس عشر) تتضمن توقعات الدخل التي تتأقلم بسرعة لقيم الدخل الماضية . ومع هذا فان معظم الذين يؤيدون وجود توقعات رشيدة هم من النقوديين أيضاً .

(6) وكما يتضح من النقاط 3، 4، 5 أن السلوك السياسي في مجال الاقتصاد هو سلوك يؤدي بالضرورة الى عدم الاستقرار وهو غير مفيد على الاطلاق . ويرجع ذلك الى أن السياسيين يحاولون – لخدمة اغراضهم الخاصة بالانتخابات أن يخلقوا ظروفاً مؤقتة التي تجعل من الاقتصاد لان يظهر في حالة أفضل مما هو عليها فعلاً . ونظراً لان الاقتصاد – مع عدم وجود مثل هذه التدخلات – يكون عند او قريباً من الحالة المثلى التي تسمح بها الموارد المتوافرة والتكنولوجيا – فاننا نجد أن المحاولات من أجل اظهار الاقتصاد في حالة افضل قد تعود بمكاسب للمجموعات الرئيسة من السياسيين . ولكن هذه المكاسب هي مكاسب خادعة ومؤقته ، ويمكن أن تؤدي نقط الى المزيد من عدم الاستقرار في المستقبل ، والى أداء اقتصادي ضعيف خلال فترات زمنية أطول . والشيء الثابت تقريباً هو أن هذا التدخل المتعمد هو من النوع الذي يؤدي الى خلق التضخم وليس الى الانكماش ، أي انه من النوع الذي يتضمن زيادة كبيرة في المعروض النقدي ، وعلى كل ونظراً لان للبنك المركزي سيطرة كبيرة على عرض النقود الا انه قد يؤدي الى خلق درجة كبيرة من عدم الاستقرار على الاقل في الاسعار حتى مع وجود النيات الحسنة لديه . ويرجع ذلك عادة الى ان المصرف المركزي لا يعرف كيف تعمل النقود او بالاحرى كيف يعمل الاقتصاد .

مضامين السياسة النقودية

Policy Implications of Monetarism

ومعظم السياسات المتضمنة في النقودية كما تظهر في الافكار الرئيسة السابقة هي واضحة تماماً . وأول سياسة اساسية يجب ان تتبع بطبيعة الحال هي أنه يجب المحافظة على المعروض النقدي ثابتاً او أن يزداد (في حالة وجود نمو اقتصادي) بمعدل منخفض جداً مثلاً في حدود واحد أو اثنين بالمائة سنوياً بالنسبة للمعروض النقدي معرفاً باستخدام M_1 (وذلك في الظروف الاقتصادية الحالية للولايات المتحدة) . فاذا اخذنا في الاعتبار الاتجاه المستمر السرعة دوران النقود (m) ناحية الارتفاع ، والنمو المتزايد والمستقر في القوى العاملة ، والتحسينات التدريجية في تكنولوجيا الانتاج ، وفي احلال رأس المال محل العمل من خلال الاستثمار الصافي ، فان زيادة المعروض النقدي (M_1) بمعدل واحد او اثنين بالمائة كل سنة يمكن أن تؤدي الى نمو الناتج Y بمعدل يتساوى تقريبا مع معدل نمو الناتج الممكن عند

مستوى عام ثابت للاسعار . الا ان **استقرار** النمو في المعروض النقدي هو أهم بكثير من اختيار معدل النمو الجاري الصحيح لتحقيق ثبات واستقرار الاسعار . فاذا ظهر أن معدل نمو المعروض النقدي يتناسق مع وجود تضخم (أو انكماش) بسيط فان ذلك ليس مهماً ، ويرجع ذلك الى انه مادام أن هذا المعدل من النمو معدلاً مستقراً ، فانه سيتم التنبؤ به كلياً ، ومن ثم لن يزعج او يقلق أحداً . وطالما كانت الاسعار مرنة في اتجاه الانخفاض ـ تماما مثل كونها مرنة في اتجاه الارتفاع ، فان اتجاهاً مستقراً في انخفاض الاسعار لن يخلق مشاكل على الاطلاق .

وعلى الرغم من تأكيد وجود درجة عالية في استقرار الاقتصاد ، الا أنه من الممكن ظهور او حدوث نقلات بسيطة او تغيرات مفاجئة في الاتجاهات المحددة لسرعة الدوران او الانتاجية او في الميل للاستهلاك او الميل للاستثمار ، وعلى الرغم من أنه من ناحية المبدأ يمكن تلاقي عدم الاستقرار الذي يحدث نتيجة لهذه العوامل عن طريق اجراء تغيرات طفيفة في المعروض النقدي فانه يجب مقاومة اغراء القيام بذلك بكل الوسائل وبأية تكاليف . ويرجع ذلك الا أننا غير قادرين على التنبؤ بمثل هذه التقلبات من ناحية والى ميل السياسيين الى القيام بردود فعل مبالغ فيها . او الى محاولة استخدام التقلبات البسيطة عذراً لخلق شعور عام خاطىء بالرفاهية من خلال الزيادة المستمرة في المعروض النقدي .

ويجب ان يكون واضحاً هنا أن معتقدات النظرية النقودية لاتدع اي مجال لوجود سياسة مالية . ويرجع ذلك الى ان السياسة المالية ليس لها اي تأثير على الاقتصاد الا اذا ـ ومن ثم الى المدى ـ صاحبها ، تغيرات في المعروض النقدي واستخدمت كعذر . ولكن ذلك يمكن تحقيقه بدون اية سياسة مالية . ونظراً لان الاقتصاد يميل فعلاً الى ان يكون عند مستوى التوظف الكامل ، فان السياسة المالية التوسعية تتضمن بالضرورة « تزاحماً » مقداره مائة بالمائة مع عناصر الانفاق الخاص الاخرى .

وتوجد نتيجة هامة مرتبطة بمعتقدات النظرية النقودية الخاصة بالسياسة النقدية وهي فكرة Friedman الخاصة بأن المصرف المركزي لا يستطيع التأثير على اسعار الفائدة (ماعدا ربما في الحالات المؤقته جدا) وذلك من خلال التغييرات في المعروض النقدي . فاذا حاول المصرف المركزي أن يحقق او يحافظ على ـ أسعار فائدة منخفضة ، وذلك بخلق نقود بمعدل أسرع ، فأن ذلك سيؤدي ـ مادام الاقتصاد فعلاً عند او قريباً من مستوى التوظف الكامل ـ الى ظهور التضخم . مما يؤدي الى تخفيض القيمة الحقيقية للنقود ويرفع سعر الفائدة . (ويمكن ملاحظة ذلك إذا

افترضنا وجود منحني LM عمودي ويتقاطع مع المحور الافقي عند نقطة Y_P. قد انتقل الى اليمين نتيجة لزيادة المعروض النقدي M^* ، مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار ويؤدي الى انتقال المنحني LM بصورة مستمرة الى اليسار الى مركزه الاصلي) . ان النقود فعلا قوية ، ولكن المصرف المركزي لايستطيع أن يستخدمها في تخفيض أسعار الفائدة او في المحافظة عليها عند مستوى منخفض .

ولكن اذا اخذنا في الاعتبار حقيقة أن اسعار الفائدة في الولايات المتحدة قد تم المحافظة عليها عند مستويات منخفضة جداً بواسطة النظام الاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة من 1936 الى 1949 ، ثم المحافظة عليها عند مستويات مرتفعة قليلاً خلال عام 1950 . فان هذا المبدأ يبدو غريباً الى حدٍ ما (15). وبالتأكيد فان مايعنيه هنا الاستاذ Friedman ليس هو أنه لا يمكن القيام بذلك . ولكن مايعنيه هو أن الاثار الجانبية لذلك هي من الخطورة لدرجة انه لايمكن ان يوجد مصرف مركزي مخلص يستمر طويلاً في اتباع مثل هذه السياسة (على الرغم من أن Friedman لم يعطِ مثل هذا الاخلاص لاي مصرف مركزي) .

واحد الاثار الجانبية لمثل هذه السياسة هو استمرار التضخم ـ بافتراض أن اسعار لفائدة قد تم الضغط عليها لتبقى عند مستوى أقل من المستوى الذي يتقاطع عنده المنحني IS مع المنحني LM العمودي عند مستوى التوظف الكامل . وحتى نتأكد من ذلك فلقد شاهدت الولايات المتحدة درجة عالية من التضخم خلال السنوات 1941, 1944 (وهو مايرجع عادة ليس الى المحافظة على اسعار الفائدة منخفضة ، وانما الى فترة الحرب التي استمرت خمس سنوات والتي وصل خلالها انفاق حكومة الولايات المتحدة الى اكثر من خمسين بالمائة من الناتج القومي) . ومع ذلك فانه تم الابقاء على معدلات متواضعة من التضخم خلال معظم هذه الفترة ـ ربما من خلال الرقابة المباشرة الواسعة على الانتاج والاسعار والاجور والتوزيع ، والمواد الاولية المخزون السلعي والصادرات والاستيرادات ، وتوظيف العمل وخلافه . وعلى هذا فان مايعنيه Friedman حقيقة هو أنه يمكن الضغط على أسعار الفائدة لتخفض ولكن تكلفة ذلك هي **أما** تضخم غير مقبول **أو** وجود درجة عالية من الرقابة المباشرة .

ويوجد بديل آخر متاح ، وهو مااستخدم بشكل كبير خلال الحرب العالمية الثانية ، بجانب الرقابة المباشرة ، وهذا البديل هو الضرائب المرتفعة . ويناقش

(15) تم تحقيق ذلك بصورة اساسية نتيجة أستعداد النظام الاحتياطي الفيدرالي الدائم الى شراء كل مايقدم اليه من جانب الافراد من السندات الحكومية بسعر ثابت .

الكينزيون هنا أنه من الممكن ، بصورة اساسية ، لسياسة مالية غير تشجيعية . (أي تلك التي تدفع بالمنحني *IS* الى اليسار الى أسفل من خلال رفع الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي) أن تساعد المصرف المركزي في تخفيض سعر الفائدة الى مستوى أقل من ذلك السعر الذي يعتبر تضخمياً في غياب السياسة المالية غير التشجيعية . وربما نجد الاستاذ فريدمان كان يعني أيضا أن هذا البديل هو أيضاً بديل لا يمكن التفكير فيه حتى يمكن أن نأخذه في الاعتبار .

وعلى أية حال فان هذا الكاتب يستطيع ان يؤكد ان اقتراح فريدمان (على الرغم من انه قد وضع على هذا النحو حتى يكون مثيراً للجدل) هو اقتراح خاطىء بكل بساطة وذلك كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين غير النقوديين . فقد لاترغب في أن يحافظ المصرف المركزي على سعر فائدة منخفض " بشكل مصطنع " وقد تكون الاثار الجانبية لذلك اثار صعبة او غير مقبولة ، ولكن ذلك يمكن تحقيقه . وقد قامت بلاد مثل اليابان وفرنسا وبلجيكا وغيرها كثير باتباع سياسات نقدية ناجحة خلال فترات طويلة من الزمن ، مع الضغط على سعر الفائدة خلال معظم هذه الفترات للابقاء عليه عند مستوى " منخفض بشكل مصطنع " ، وذلك بغرض تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي ، مع استخدام **وسائل اخرى** (من بينها الرقابة المباشرة المكثفة على التوسع في الاقراض) لمنع الاثار غير المرغوب فيها[16] .

(16) استطاع هذا الكاتب في دراسة اخيرة للسياسة المالية والنقدية في اليابان التوصل الى " إن واضعي السياسة الحكومية ... قد استطاعوا القيام بادارة ناجحة . وعلى العموم فعالة . للتطور الاقتصادي العام اكثر مما استطاع زملائهم في معظم الدول ذات الاقتصاد الحر الاخرى فقد تم السماح خلال فترات الرواج . للنظام المصرفي ، بل قد تم مساعدته وتشجيعه على ـ لعرض كل مايطلب من نقود وائتمان عند مستوى أسعار فائدة منخفضة ومستقرة (وهي معدلات قد تم تحديدها بشكل منخفض في كل فترة من فترات النقود السهلة) وقد ارتفعت أسعار الفائدة بمعدلات ضئيلة خلال فترات التقييد وتم التحكم في الائتمان كبديل ... " .

ومن الواضح ان استخدام التحكم في الائتمان بدلاً من السعر ... يعني أنه يمكن ابقاء متوسط سعر الفائدة منخفضاً بدرجة كبيرة عما كان يمكن ان يكون عليه لو لم يكن هناك تحكماً ... ويمكن ان هذا هو السبب الرئيس في الطلب الكبير على الاستثمار في اليابان " .

(انظر

Ackley, with the collaboration of Hiromitsu Ishi, "Fiscal, Monetary, and Related Policies", in H. Patrick and H. Rosovsky, editors, *Asia's New Giant: How the Japanese Economy Works*, The Brookings Institution, 1976, pp. 153–247. Quotations are from pages 240 and 205.)

الاضافات الايجابية للنظرة النقودية

Positive Contributions of the Monetarist View

لقد تم أخذ كل الانتقادات التي قام بها النقوديون للسياسة النقدية بعناية فائقة . فمن الواضح أن السياسة النقدية كانت بصورة دائمة عامل عدم استقرار بدلاً من ان تكون عامل استقرار . فلقد صاعدت المصارف المركزية في معدلات نمو المعروض النقدي خلال فترات الانتعاش التضخمية سواء كان ذلك نتيجة لفشلها في التعرف على حقيقة انها فعلاً تقوم بزيادة المعروض النقدي او لفشلها في فهم وتقدير نتائج الاعمال التي كانوا يعرفون بانهم يقومون بها ، او لانهم ببساطة لم يرغبوا في افساد الشعور السائد بالفرح) كما أن المصارف المركزية قد سمحت لكمية المعروض النقدي بالانخفاض في فترات الكساد او الانكماش سواء نتيجة للاخطاء التي وقعوا فيها او نتيجة للفشل في تقدير نتائج السماح بانخفاض المعروض النقدي او نتيجة للرغبة في محاولة تضخم غير موجود او الخوف غير المقلاني من تضخم في المستقبل .

ويشير النقوديون بصفة خاصة الى أن تركيز رجال المصارف المركزية على اعتبار أن مستوى أسعار الفائدة أو شروط اسواق الائتمان " هي افضل اهداف او أحسن مؤشرات للسياسة النقدية كان دائماً المصدر الاساسي للتأثير السيء والخاطىء للنقود . ففي حالات الكساد . ونظراً لأن اسعار الفائدة تكون منخفضة ومستمرة في الانخفاض ، وتكون اسواق الائتمان في حالة " ركود " فأن رجال المصارف المركزية يفترضون ان اتباع سياسة " نقدية سهلة " يعتبر سياسة ضد الانكماش ولكن الواقع هو أن كمية المعروض النقدي انخفضت . ويرجع ذلك الى أن الطلب على النقود هو الذي كان ينخفض بسرعة نتيجة لانخفاض الناتج / او الاسعار . أما في حالات الانتعاش فانه تم افتراض ان اسعار الفائدة المرتفعة أو الاخذة في الارتفاع مؤشرات على وجود سياسة مالية صعبة او متشددة في حين كان المعروض النقدي يتزايد فعلاً ، ولكن الطلب على النقود كان يتزايد ايضاً وبمعدلات اسرع . ومن الواضح ان زيادة طفيفة في المعروض النقدي يمكن اعتبارها سياسة نقدية جيدة (ولكنها ليست السياسة المثلى) في كل من الانكماش والرواج .

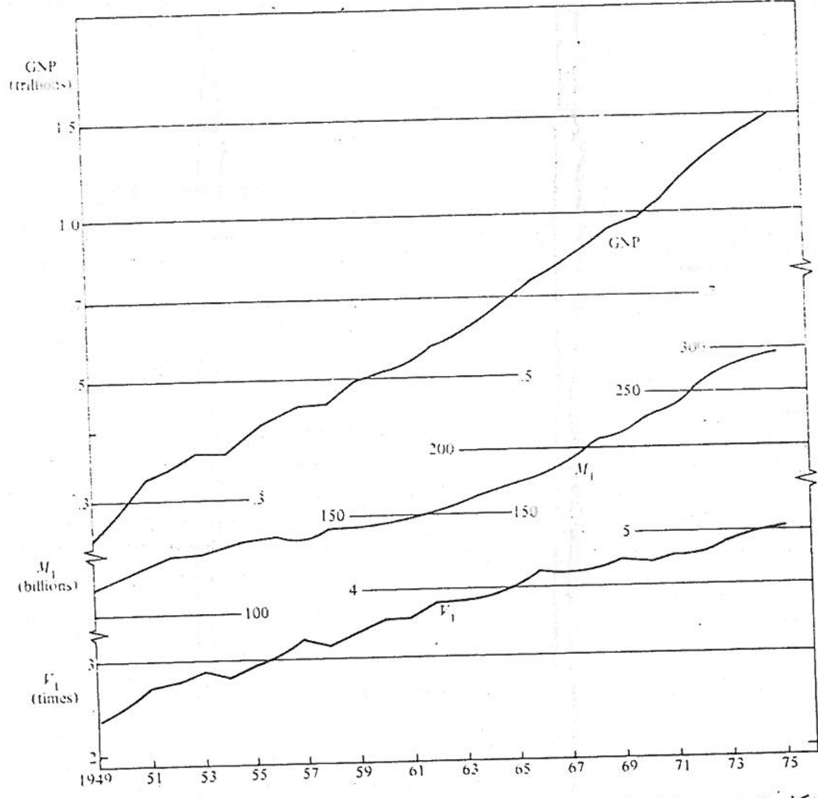
والاضافة الاخرى المفيدة للنقوديين (سنناقشها فيما بعد) هي في تأكيدهم اهمية توقعات التضخم ، في تأثير التضخم (وتوقعات الاسعار) في اسعار الفائدة .

الشواهد المؤيدة لموقف النقوديين :

Evidence Supporting the Monetarist Position

أن اهم معتقدات النظرية النقودية هو ثبات سرعة دوران النقود (ماعدا ظهور الاتجاه العام في تزايدها والذي يحدث نتيجة لعوامل تلقائية بحتة) . وتوجد عدة شواهد عملية تدعم وتؤكد هذا الاعتقاد .

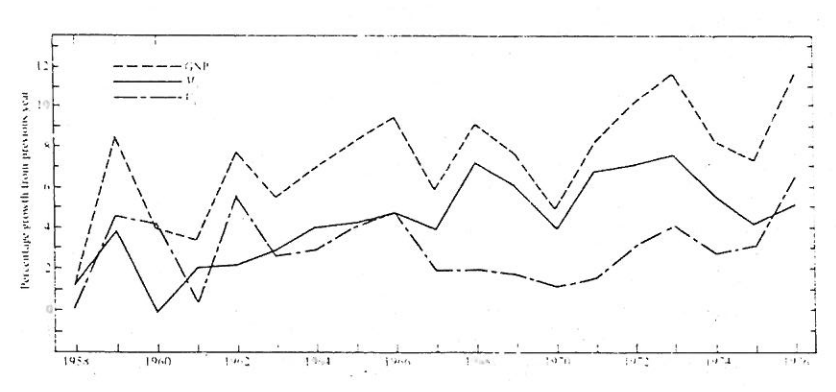
وأبسط هذه الشواهد هو ماتوضحه في الشكل رقم (12 ــ 5) وهو يوضح ، بيانات سنوية (على اساس المعدلات) خلال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٧٥ للمعروض النقدي (M_1) ، والناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية GNP ، وسرعة الدوران المشاهدة $(GNP \div M_1)$ في الولايات المتحدة .



الشكل رقم 12 ــ 5 الناتج القومي الاجمالي (G N p) الرصيد النقدي M_1 وسرعة دوران النقود (V_1) في الفترة من 1949 ــ 1975 .

ومن الواضح ان تحركات كل من الناتج والمعروض النقدي هي تحركات تأخذ نفس الشكل تقريباً ، وعلى الرغم من أن نمو الناتج هو أسرع من النمو في المعروض النقدي . ويتضح ذلك أكثر اذا نظرنا الى اتجاه النسبة بين كل من السلسلتين (V_1) ويظهر اتجاه النسبة ميلاً واضحاً نحو الارتفاع خلال الفترة موضع الاعتبار ، على الرغم من أنه من الواضح أيضاً ان هذا الاتجاه نحو الارتفاع لم يكن اتجاهاً ثابتاً بل قد اتجه نحو الانخفاض مع مضي الزمن بل اننا نلاحظ ايضاً تقلبات في معدل نمو سرعة الدوران (V_1) . وكذلك نلاحظ تقلبات أوسع في التغيرات السنوية لكل من (M_1) و (GNP) [17] . ومع ذلك فلا يزال المرء هنا يحصل على الانطباع بوجود علاقة ارتباط بين (M_1) , (GNP) والتي يمكن أن تكون متفقة مع النظرية التي تقرر بأن التغيرات في (M_1) المعروض النقدي تؤدي الى تغيرات في الناتج القومي الاجمالي GNP

الا ان الشكل رقم (12 ــ 6) يعطينا صورة أخرى مختلفة حيث نقوم برسم نفس البيانات السابقة (ولو أن ذلك يتم لفترة أقصر من 1958 ــ 1976 ، ولكن على اساس نسبة معدلات التغير من السنة السابقة .



الشكل رقم 12 ــ 6 معدل النمو السنوي لكل من GNP, M_1 ، V_1 السنوات 1966 ــ 1976

(17) اذا اخذنا في الاعتبار السنوات الاخيرة التي سبقت الاربعينات فاننا نلاحظ اتجاهاً مختلفا في تغير سرعة الدوران . فلقد كان هذا الاتجاه بشكل غير منظم الى درجة كبيرة بين السنوات 1915 ــ 1925 ، ثم انخفضت بشكل حاد حتى سنة 1932 تقريباً . ثم اخذت في التقلب حول هذا المستوى المنخفض في الثلاثينات ، ثم انخفضت مرة أخرى بشكل حاد خلال عام 1946 ، وذلك قبل ان تبدأ في الاتجاه الصعودي الثابت نسبياً كما يظهر في الشكل رقم (12 ــ 5) .

ويوضح الشكل هنا ان معدلات نمو كل من (M_1), (GNP) متشابهة الى درجة بعيدة (على الرغم من أنها عالية بالنسبة للناتج القومي مقارنة بمثيلاتها الخاصة بالمعروض النقدي) ، وان كل من المعدلين قد اتجها ناحية الزيادة خلال الفترة . وتتناسق كل من هاتين الملاحظتين مع آراء ومعتقدات النقوديين .

وحتى اذا قارنا التحركات قصيرة الاجل في كل من المعروض النقدي والناتج القومي فاننا سنجدها ايضاً متشابهة . فمثلاً نجد ان التغيرات من سنة الى أخرى في معدل نمو الناتج القومي كانت متناقصة في ثماني حالات وتتزايد في عشر حالات خلال الفترة . ومن بين الحالات الثمان التي انخفضت فيها نجد أن ستة منها كانت في السنوات التي انخفض فيها ايضاً معدل النمو في المعروض النقدي . وكذلك نجد أن كل الحالات العشر التي تزايد فيها معدل نمو الناتج هي جميعها لسنوات زاد فيها ايضاً معدل النمو في المعروض النقدي او بعبارة اخرى نجد أن ست عشرة من بين ثماني عشرة هما تغيرات متماثلة ، وتختلف حالتان فقط . وهذه الملاحظة تتفق مرة أخرى .

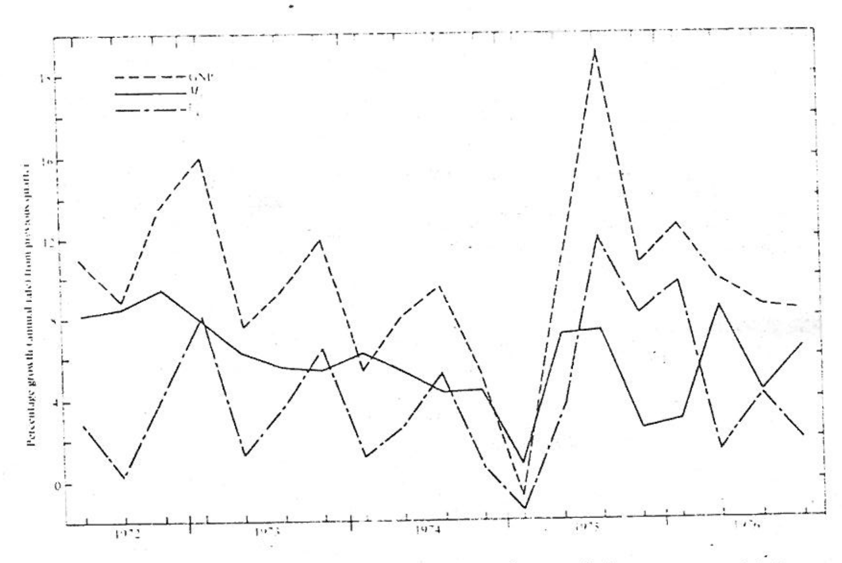
ولكن اذا قارنا الان معدل النمو من سنة ـ الى ـ سنة لكل من الناتج (GNP) وسرعة الدوران (V_1) ، نجد أنه خلال الفترة كلها كان هناك اتجاه نحو تزايد معدل نمو الناتج القومي ، في حين انه لايوجد اتجاه واضح في التغيرات في معدل نمو سرعة الدوران . ولكن الارتباط بين التغيرات في معدلات النمو من سنة الى سنة أخرى هو ارتباط قوى تماماً مثلما كان الحال عند مقارنة كل من (M_1), (GNP) . حيث نجد هنا أنه من بين المرات العشر التي زاد فيها معدل نمو الناتج القومي فأن معدل نمو سرعة الدوران قد ارتفع في تسع منها ، وبقي ثابتاً في العاشرة . وكذلك من بين المرات الثمان التي انخفض فيها معدل نمو الناتج القومي ، انخفض معدل نمو سرعة الدوران في سبع منها . أي أنه من بين ثمان عشرة حالة تتفق ست عشرة حالة منها .

وبالاضافة الى ذلك ، يظهر معدل النمو في (V_1) غير مستقر حالة في ذلك حال معدل النمو في (M_1) فاذا كان هناك اعتقاد في ان التغيرات في (V_1) هي تغيرات تلقائية ، فيجب على المرء هنا أن يستنتج ان التغيرات في (V_1) لها نفس الاهمية التي يعطيها للتغيرات في المعروض النقدي (M_1) في احداث تغيرات في الناتج القومي . ويمكن ان تكون هذه الشواهد ـ من جانب اخر ـ تتفق مع فرضية اخرى حول وجود عامل أخر بالاضافة الى (M_1) ربما في شكل متغير منتظم او متغيرات منتظمة أخرى او مجرد تقلبات عشوائية) كان يؤثر تأثيراً كبيراً في الناتج القومي ،

وأن سرعة الدوران ماهي الا متغير متبقي تحرك سلبياً ليظهر تأثيرات هذا العامل الاخر والمعروض النقدي .

وبالتأكيد فأن مجرد المقارنة بين كل من الناتج القومي والمعروض النقدي وسرعة الدوران لن تعطينا شواهد تتفق تماماً وتدعم النظرة القائلة بأن المعروض النقدي (M_1) ، والمعروض النقدي فقط هو الذي يمكن ان يفسر التحركات السنوية في (GNP) .

وعندما ننتقل الى التحركات قصيرة الاجل ـ ربع سنوية مثلاً ـ فأن الشواهد تصبح اكثر غموضاً والتباساً . ويوضح الشكل رقم(12 ـ 7) مثلاً التحركات ربع السنوية في معدلات المئوية للتغير في كل من (V_1), (M_1), (GNP) خلال الفترة من 1972 الى 1976 .



الشكل رقم 12 ـ 7 معدل النمو ربع السنوي في GNF M_1، V_1 خلال الفترة 1972 ـ 1976

ونجد هنا أن التغيرات في معدل نمو سرعة الدوران (V_1) هي أوسع بكثير من التغيرات في معدل نمو المعروض النقدي (M_1) . وبالاضافة الى ذلك فأن التغيرات في معدل نمو الناتج القومي تتلائم مع التغيرات في معدل نمو سرعة الدوران وليس مع معدل نمو المعروض النقدي . فنجد هنا مثلاً ان من بين الحالات الثماني عشرة التي توضح التحركات من ربع سنة الى سنة اخرى ، فأن اتجاه التغير في V_1 تتلاءم في سبع عشرة حالة منها مع التغير في (GNP) وواحدة فقط لاتتلاءم . في حين اننا نجد أنه عند

المقارنة بين معدلات نمو المعروض النقدي (M_1) والناتج القومي (GNP) ـ لا يوجد تلاؤم بينها في عشرة حالات ، وتتفق التحركات في سبع منها فقط .

ويمكن أن يغرى ذلك المرء منا الى استنتاج بأن الشكوى الدائمة للنقوديين من أن التغيرات في المعروض النقدي وعدم استقرار معدل نمو هذا المعروض كانت المصدر الاساس في عدم استقرار الناتج والاسعار هي شكوى خاطئة وليست في محلها . ويرجع هذا الى انه حتى ولو كان معدل التغير في (M_1) ثابتاً تماماً ، فاننا سنجد انه مازالت هناك تغيرات واسعة في معدل نمو الناتج القومي ناتجة عن عدم الانتظام في تحركات سرعة الدوران . ولكن ليس ذلك هو الاستنتاج الوحيد الممكن . والواقع ان المقارنة البسيطة مثل تلك التي تجري بين النقوديين وبين البيانات هي مقارنة غير عادلة وهي ليست في صالح النقوديين . (على الرغم من أن سلوك النقوديين قد يدعون احياناً الى اجراء مثل هذه المقارنة نتيجة لاتجاههم المستمر نحو المبالغة) . ويرجع ذلك الى أن معظم النقوديين يوافقون على وجود فترة تباطؤ زمنية طويلة (وربما تكون فترة تباطؤ متعددة) في العلاقة قصيرة الاجل بين المعروض النقدي (M_1) والناتج القومي (GNP) . ويعتقدون بأن التغيرات في (M_1) خلال فترة سنة او ربع سنة لها تأثيرات على الناتج القومي في نفس الفترة التي تحدث فيها هذه التغيرات بالاضافة الى تأثيرات اخرى تظهر خلال فترة او اكثر لاحقة . فاذا كان هذا صحيحاً ومع عدم الانتظام في معدل التغير في المعروض النقدي، فان المرء يمكن ان يتوقع وجود عدم انتظام في سرعة الدوران الفعلية Observed ، عندما يتم قياس سرعة الدوران كنسبة بين الناتج **الجاري** والمعروض النقدي **الجاري** . ولكن الحكم القائم على أساس البيانات التي تتشابه مع البيانات المرسومة في الاشكال (12 ـ 5) ، (12 ـ 6) ، (12 ـ 7) لايمكن أن يكون اختباراً عادلاً لعرضيات النقوديين [18] .

وبالاضافة الى ذلك فأن استقرار الدوران ـ كما يقول النقوديون لايجب ان ينظر اليه على أنه شيء مطلق وانما على اساس انه استقرار نسبي . أو بعبارة أخرى فانه حتى يمكن اختبار النموذج النقودي فأن ذلك يعني اختباره **بالمقارنة مع بديل اخر ما** ، ومن الواضح أن البديل الوحيد السائد الذي يمكن ان تتم المقارنة

(18) انظر ،

Leonall Andersen, "Observed Income Velocity of Money: A Misunderstood Issue in Monetary Policy," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 57 (August, 1975),

وذلك للتعرف على اعتراف النقوديين الاخير بوجود عدم انتظام سرعة الدوران وكيفية تفسيرهم له .

معه هو النموذج الكينزي وهم يعنون بذلك النموذج الكينزي البسيط الذي يهمل كل « الاثار الراجعة للنقود » . (وقد لا يوافق الكينزيون على مثل هذا الاختبار) .

النموذج القياسي النقودي :

Monetarist Econometric Models

ولقد تم اجراء واحد من الاختبارات المقارنة للنموذج الكينزي البسيط مع النموذج النقودي في الدراسة التي قام بها كل من Friedman و Meiselman والتي نشرت في عام 1963 .[19] وقد حاولت هذه الدراسة توضيح ان « الثابت الاساس » Fundamental constant في فكر النظرية النقودية (أي سرعة الدوران) هو أكثر استقراراً ، ومن الممكن التنبؤ به بسهولة اكثر من « الثابت الأساسي » في النظرية الكينزية وهو مضاعف الاستهلاك البسيط . وتوجد دراسة اخرى حديثة واكثر جذباً للانتباه وهي تلك التي قام بها كل من L.Anderson و Jerry Jordan من بنك الاحتياط الفيدرالي في سانت لويس (والذي يعتبر من المؤيدين الاقوياء للفكر النقودي بين نظام الاحتياط الفيدرالي نفسه)[20] .

ويعتبر نموذج Anderson و Jordan نموذجاً طليعياً في الاقتصاد القياسي يحتوي على معادلة واحدة بها عدد من المتغيرات ، وقد تم اختيار هذه المعادلة بحيث تلائم البيانات ربع السنوية الاخيرة في الولايات المتحدة . ويقوم النموذج

(19) The Relative stubility of Montary velocity and the Investment multipher in the U.S. (Prentice hall 1963)

وللحصول على ملخص جيد ومناقشة ناقدة انظر ،

P. Wannacott

Macroeconomiss (R.D. IRVIN 1974) Ando and Modigliany

ولتفصيل اكثر انظر ،

The Relative Stability of monetary velocity and Invesment Multiplier A.E.R. 55 (sep – 1965)

20 "Monetary and Fiscal Actions: A Test of Their Relative Importance in Economic Stabilization," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 50 (November 1968), pp. 11–24. For

(+) للحصول على ملخص جيد وانتقاد حاد بهذه المقالة انظر ،

see Wonnacott, *op. cit.*, pp. 228–37; and A. S. Blinder and R. M. Solow, "Analytical Foundations of Fiscal Policy," in A. S. Blinder and R. M. Solow, G. F. Break, P. O. Steiner, and D. Netzer, *The Economics of Public Finance* (Brookings Institution, 1974), pp. 65–78.

بجعل معدل النمو ربع السنوي للناتج القومي متوقفاً على التغيرات في الربع السنة الجاري ، وعلى التغيرات في المعروض النقدي في ثلاثة ارباع السنة السابقة ، وعلى التغيرات في ربع السنة الجاري والثلاثة ارباع رالسنة السابقة في واحد او اكثر من المتغيرات المالية) ونظراً لان توجد تعريفات بديلة لكل من المتغيرات النقدية والمالية فالنتيجة هي ليست معادلة واحدة وانما مجموعة من المعادلات) .

والشكل العام لهذه المعادلات جميعها هو :

$$\Delta Y_t = a_1 \Delta M_t + a_2 M_{t-1} + a_3 \Delta M_{t-2} + a_4 \Delta M_{t-3} + b_1 \Delta F_t + b_2 \Delta F_{t-1} + b_3 \Delta F_{t-2} + b_4 \Delta F_{t-3} + c$$

حيث : Y تمثل الناتج القومي الاجمالي معبراً عنه بالنقود .

M هي كمية النقود مقاسة بطريقة ما .

F هي التأثير المالي مقاساً بطريقة ما .

c ثابت .

ويتم تحديد أفضل قيم للمعاملات ($c, b_4, b_3, b_2, b_1, a_4, a_3, a_2, a_1$) باستخدام طرق الانحدار الاحصائي، ونعني بالافضل هنا تلك القيم التي نحصل بواسطتها على (ΔY) التقديرية التي تكون اكثر قرباً من (ΔY) الفعلية . وعلى هذا تميل المعادلات الى ان تحتوي على كل من الفروض الكينزية والقروض النقودية تاركة للبيانات لان تؤشر ماذا كانت ، والى اي مدى ، وبأي سرعة يمكن ان تؤدي التغيرات في السياسة النقدية أو السياسة المالية او في كليهما الى تغيرات في الناتج القومي الاجمالي (GNP) (21)

ولقد تم تفسير نتائج هذه الدراسة التي قام بها كل من Anderson و Jordan باظهار أن :

(أ) تأثيرات التغير في المعروض النقدي هي الاقوى ، وتحدث خلال فترة زمنية أقل ويمكن التنبؤ بها بسهولة عن التغيرات التي تحدث في المتغيرات المالية . والواقع ان تأثير هذه المتغيرات المالية ليس فقط ضعيفاً نسبياً وانما من الصعب التنبؤ به ، وأنه تأثير طاريء يختص بعد عدد قليل من الفترات (ربع

(21) لاحظ هنا ان المعادلة لاتتيح الفرصة امام احتمال ان يؤثر التغير في الاستثمار او الاستهلاك (أو في الطلب على النقود) في التغيرات في الناتج القومي . وسنعقب على ذلك فيما بعد .

السنوية) فمثلاً يعطي __ Jordan , Anderson واحدة من عائلة المعادلات التطبيقية في الشكل الآتي :

$$\Delta Y_t = 1.57^* \Delta M_t + 1.94^* \Delta M_{t-1} + 1.80^* \Delta M_{t-2} + 1.28\, \Delta M_{t-3} + 0.15\, \Delta(E-R)_t + 0.20\, \Delta(E-R)_{t-1} - 0.10\, \Delta(E-R)_{t-2} - 0.47^* \Delta(E-R)_{t-3} + 1.99^* \qquad (R^2 = 0.56)$$

حيث :

Y = هي الناتج القومي النقدي (ببلايين الدولارات) بمعدلات سنوية .

M = المعروض النقدي (ببلايين الدولارات) معرفاً تعريفاً ضيقاً .

$E-R$ = الفرق بين الانفاق الحكومي والايرادات الحكومية عند أعلى مستوى للتوظف عندما يكون هناك مستوى بطالة يبلغ اربعة بالمائة .

$t-2, t, t-1$ — .... تمثل ربع السنة الجاري ، وربع السنة السابق ، وربع السنة قبل السابق وهكذا .

Δ تعني التغير من مستوى الفترة السابقة .

* تعني ان العامل معنوياً عند مستوى معنوية احصائية تصل خمسة بالمائة .

وحتى نستطيع فهم نتائج هذه المعادلة ، يجب ان نلاحظ ان الثابت وهو يساوي (1.99) يتضمن وجود اتجاه صعودي في الناتج القومي بمقدار يبلغ 1.99 بليون دولار سنوياً ، وذلك بصرف النظر عن السياسات المالية او النقدية . ويضاف اليه (أو يطرح منه) تأثيرات التغيرات الحالية والسابقة في المعروض النقدي ، وفي عجز الميزانية عند اعلى مستوى للتوظف . وحتى تحافظ على البساطة هنا لنفترض ان كلا من (M_t) و($E-R$)ظلت ثابتة لبعض الوقت ، مع زيادة (Y) فقط بمقدار 1.99 بليون دولار سنوياً (وهو قيمة الثابت) . ثم ازدادت (Y_t) بمقدار يبلغ بليون دولار في الفترة (t) ، ثم بقيت ثابتة عند هذا المستوى المرتفع (مع بقاء السياسة المالية ثابتة) . وسنجد الآن ان الناتج السنوي في ربع السنة الذي زاد فيه المعروض النقدي سيزداد بمقدار يساوي 1.57 بليون دولار (بالاضافة الى المقدار السابق وهو 1.99 بليون دولار) ، وبعد ربع سنة آخر يزداد الناتج بمقدار يصل الى 1.94 بليون دولار (وبالتالي تبلغ الزيادة في الناتج السنوي خلال ربعي السنة هذين 1.57 + 1.94 بالاضافة الى 1.80 بليون دولار) . وفي الرب الثالث يزداد الناتج بمقدار يبلغ 1.80 بليون دولار (زائداً 1.99 بليون) وفي الربع الرابع يزداد

الناتج بمقدار 1.28 بليون دولار . وهكذا تبلغ الزيادة النهائية التي تحدث في الناتج القومي نتيجة لزيادة المعروض النقدي بمقدار بليون دولار هي 1.63 بليون دولار (1.57 + 1.94 + 180 + 1.28) ـ 4) مضافاً اليها 1.99 بليون دولار مقدار الثابت . (والقسمة على اربعة هنا ضرورية لان الزيادة الحقيقية في الناتج السنوي هي ربع الزيادة في الناتج ربع السنوي . أي أن الزيادة بمقدار 1.57 دولار في ربع السنة الاولى هي زيادة اذا استمرت **للاربع ارباع السنة** يمكن ان تضيف زيادة مقدارها 1.57 بليون دولار في الناتج) .

ولنفترض الان **بدلاً من ذلك** زيادة في عجز الميزانية عند أعلى مستوى من التوظف بمقدار يبلغ بليون دولار وأن هذا العجز سيبقى في هذا المستوى (مع ثبات المعروض النقدي) . عندئذٍ سيزداد الناتج في ربع السنة الاول بمقدار يبلغ 0.15 بليون دولار (زائداً قيمة الثابت Trend) ثم يزداد ايضاً في الربع الثاني بمقدار يبلغ 0.20 بليون دولار ، ثم ينخفض في الربع الثالث بمقدار 0.10 بليون دولار ثم ينخفض اكثر في الربع الرابع بمقدار 0.47 بليون دولار ، وينتهي التغير في الناتج بمقدار يصل الى 0.05 بليون دولار أقل مما كان عليه في البداية (0.15 + 0.20 ـ 0.10 0.47) ـ 4 . أو بعبارة اخرى ، يمكن ارجاع هذه النتيجة ـ الى « التزاحم » الكامل الذي يظهر نتيجة لعدم وجود زيادة في المعروض النقدي في نفس الوقت ، أي الى مايسمى « **بالاثار السلبية الراجعة** » للسياسة المالية .

وتتضمن حقيقة كون المعاملات الثلاث الاولى للتغير في المعروض النقدي هي معنوية احصائياً ، بينما المعامل الرابع السالب في التغير في العجز عند أعلى مستوى للتوظف فقط معنوي احصائياً . ان تأثيرات التغيرات النقدية هو تأثير يمكن التنبؤ به وانه اكثر انتظاماً من التأثيرات المالية وأن التأثير الوحيد الذي يمكن الثقة في معنويته هو التأثير **المتباطيء** السالب للتشجيع المالي (المدّعى) .

والواقع ان تقييم معنى وأهمية الدراسات الاحصائية التي تشبه هذه الدراسة (أو الدراسة التي قام بها Fridman و Meiselman) هو أمر صعب ومعقد للغاية . ولا يتفق معظم الخبراء الموثوق بهم على مدى دقة الاختبارات . ولا توجد حاجة هنا الى القول بان الكثيرين ـ على الرغم من أنهم فوجئوا بالنتائج التي توصل اليها النقوديون لاول وهلة ـ لم يجدوا صعوبة كبيرة في العثور على بعض المشاكل الخطرة التي توجد في تفسير النقوديين للنتائج . (وتشير هنا الى أن الدراسات التي قام بها كل من Wonaccot Ando و Modigliani ، وكذلك دراسة Solow و Blinder

التي ذكرت في الملاحظات السابقة قد اعطيت تقييماً كاملاً وشاملاً لهذه النتائج وهو أشمل من التقييم الذي نحاول اعطاؤه هنا ، وكذلك اشمل من بعض التقيمات التي سنشير اليها فيما بعد) .

وعلى كل فان الكاتب هنا معجب بثلاث نقاط قدمها الذين نقدوا دراسة كل من Anderson و Jordan (وتتصل هذه النقاط الثلاث هذه ايضاً بالنقد الذي يوجه الى دراسة Friedman و Meiselman) . والنقطة الاولى هي أن مجرد الحصول على درجة عالية من الارتباط بين التغيرات في المعروض النقدي والتغيرات في الناتج القومي لايحدد اتجاه التسبب . (وكذلك نجد أنه حتى مع وجود ارتباط بين التغيرات **السابقة** في المعروض النقدي والتغيرات في النقود لايكفي لتحديد اتجاهات التسبب بصورة قاطعة ، لاحظ أيضاً ان الدراسة لم تقم باختبار العلاقة بين التغيرات **السابقة** في الناتج القومي وبين التغيرات الحالية في المعروض النقدي) . وتعتبر قضية اتجاه التسبب قضية مهمة جداً . ويرجع ذلك (كما أشرنا من قبل) الى ان أحدى المسائل التي يثيرها النقوديون باستمرار في هجومهم على نظام الاحتياط الفيدرالى هي ميل هذا النظام سواء كان خطأ او تعمداً الى ان يتبع سياسة تعديل للمعروض النقدي طبقاً للطلب عليه ، وذلك من خلال تثبيت أسعار الفائدة مثلاً . بالاضافة الى ذلك ـ وكما سنوضح فيما بعد في الفصل الحادي والعشرين ـ توجد آلية واضحة ويمكن تفسيرها والتي من خلالها تؤدي الزيادة في الطلب على النقود (الا اذا قام المسؤولون بازالة اثر ذلك بصورة متعمدة) الى زيادة تلقائية في المعروض النقدي (وذلك من خلال زيادة الودائع تحت الطلب المدعومة بأي مقدار من احتياطات البنوك كما تدعم ايضاً بواسطة الاحتياطات نفسها) . وعلى هذا فان ماتظهره هذه المعادلة قد يكون بصورة رئيسية ، انعكاساً للطريقة التي تتلاءم فيها M مع GNP ، وليس العكس .

ومثل هذا التحديد الخاطيء لاتجاه العلاقة السببية بين النقود والناتج القومي (اذا كان هذا التحديد صحيحاً) قد ينتج عنه ايضاً فشل في تحديد العلاقة الاحصائية الحقيقية التي يمكن ان تظهر بين التغيرات المالية والناتج القومي الاجمالي .

والنقطة الثانية هي انه على الرغم من أن النقوديين يرون ان النقود تؤثر على الدخل النقدي ، الا ان الكينزيين يرون ان العلاقات المستقرة التي ينشؤونها هي علاقات بين متغيرات حقيقية وليس بين متغيرات نقدية .

اما **النقطة الثالثة** فتظهر من خلال افتراضنا ـ كما يفعل الكثير من الكينزيين (وكما ينفي معظم النقدويين) وجود درجة من عدم الاستقرار الموروثة في ميول الانفاق الخاصة ، وربما يشكل أساس في ميل الانفاق الاستثماري . ويؤدي ذلك الى خلق عدم استقرار في الناتج القومي الاجمالي الا اذا تم ازالتها بصورة متعمدة بوساطة ادوات السياسة الاستقرارية . والواقع فأنه يجب على الكينزيين القول بأن المهمة الاساسية لكل من السياسة المالية هي في الوقوف ضد عدم الاستقرار هذا . فاذا أراد المرء البحث عن تمثيل احصائي « للنموذج الكينزي » فانه من الضروري ادخال الاستثمار كمتغير تلقائي . (ويؤدي الفشل في القيام بذلك الى انحياز شديد في المعاملات Coefficent ضد متغيرات السياسة المالية) .

وبالاضافة الى ذلك مادام قد تم استخدام السياسة المالية و/أو السياسة النقدية (خلال الفترة التي ترتبط بها البيانات) بغرض أزالة بعض ، أو كل عدم الاستقرار الموجود في الانفاق الاستثماري (أو في الاستهلاك) ، فأنه من المحتمل ان هذا الاستخدام قد أدى الى هدم الشواهد الاحصائية التي تدل على فعالية مثل هذه السياسات (على الاقل مثل هذه الشواهد التي يمكن الحصول عليها من الاختبارات التي تشبه اختبار كل من Anderson و Jordan) . وحتى نرى ماذا يعني ذلك لنفترض أنه في غياب السياسة (المالية أو النقدية) أن الشكل الزمني للتغيرات في الناتج القومي كان غير منتظماً بصورة واضحة . ولكن ونتيجة لان السياسة (المالية مثلاً) قد تم وضعها بصورة جيدة وكانت فعالة تماماً فان الشكل الزمني للتغيرات في الناتج القومي اصبح اتجاهاً أملس ونظراً لان ذلك يمكن القيام به فقط من خلال اجراء تعديلات كبيرة وغير منتظمة في متغيرات السياسة المالية . فان النظر الى ذلك بعد تحققه «expost» يجعل انه من الصعب على المرء أن يجد أي ارتباط بين التغيرات الكبيرة غير المنتظمة في متغيرات السياسة المالية وبين التغير الاملس الذي حدث في الناتج القومي (ويستطيع المرء ان يكتشف قوة وفعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار فقط اذا كان واعياً لوجود عدم استقرار في الانفاق الاستثماري من ناحية واذا كان قادراً على قياس درجة عدم الاستقرار هذه من ناحية أخرى .

والان فانه لايوجد احد يعتقد بان السياسة المالية للولايات المتحدة كانت سياسة استقرار بصورة كاملة خلال الخمسينات والستينات (وهي الفترة التي تغطيها بيانات Anderson و Jorodan) . الا انه على الرغم من ذلك يجب ان يكون واضحاً تماماً ايضاً انه اذا كان قد تم استخدام السياسة المالية لتحقيق الاستقرار لبعض الوقت (بآثار استقرارية كلية او جزئية) في حين لم تكن هناك تغيرات في

السياسة المالية في الجزء الاخر من الفترة بغرض تحقيق الاستقرار وكنتيجة لذلك ظهرت تغيرات واسعة وغير منتظمة في الناتج القومي بسبب وجود عدم استقرار في الطلب الخاص . وعلى هذا فانه لن يظهر لدينا اي ارتباط في أي من الفترتين بين التغيرات في المتغيرات المالية وبين الناتج القومي الاجمالي . ويرجع ذلك الى اننا نجد أن في واحدة من الفترتين فان التغيرات الكبيرة في المتغيرات المالية قد صاحبت تغيرات منتظمة في الناتج القومي وفي الفترة الاخرى نجد أن عدم التغير في السياسة المالية قد صاحبها تغيرات كبيرة وغير منتظمة في الناتج القومي . وعلى هذا فاذا كانت هناك فترات زمنية أخرى كانت فيها السياسة المالية هي المصدر الاساس لعدم الاستقرار فان الشواهد على مغالبة السياسة المالية ستزول وتختفي .

وربما كان هناك بلد مايمكن ان نفترض أن الطلب الكلي فيه كان ـ لفترة طويلة ـ مسطحاً بصورة جوهرية في غياب التغيرات في السياسة النقدية او المالية ويمكن في هذه الحالة ارجاع جزء من او كل التقلبات التي تظهر ، بصورة سليمة ، الى التغيرات في السياسة (النقدية او المالية) فقط . ويمكن في مثل هذه الظروف الاستثنائية والخاصة أن يقيس اختبار Anderson – Jordan بصورة دقيقة فعالية السياسات المالية والنقدية . ويمكن المرء ان يشك كثيراً في وجود مثل هذه الحالات .

ولقد لاحظنا سابقاً ـ عند مناقشتنا لمعتقدات النظرية النقودية ـ وجود افتراض خاص بثبات واستقرار الهيكل الاقتصادي . ويجب ان تتضح الان لنا أهمية هذا الفرض . ويعني هذا الفرض ـ اذا كان صحيحاً ـ أن كل التقلبات وعدم الاستقرار في الناتج القومي الاجمالي تنشأ فقط عن التغيرات في السياسة (المالية او النقدية) والتي يفترض انها تغيرات غير هادفة ، وعشوائية أو أنها خاطئة . واذا كانت هذه هي طبيعة العالم ، فمن الضروري ان نتوقع وجود ارتباط واضح بين التغيرات التي نشاهدها على الناتج القومي وبين التغيرات الفعالة في أي تغير من متغيرات السياسة (المالية أو النقدية) ، ويبرهن الفشل في ايجاد مثل هذا الارتباط على أن التغيرات كانت **غير فعالة** . ولكن فرض الاستقرار الضمني ليس بالتأكيد افتراضاً كينزياً . بعد ذلك ليس لنا أن نتوقع من كينز أن يقبل بصورة نهائية نتائج التحليل الاحصائي الذي يتضمن مثل هذا الافتراض .

سرعة الدوران المرنة في سعر الفائدة

An Interest-Elastic Velocity

وقبل ان نترك موضوع الاختبار العملي لصحة أفكار ومعتقدات النظرية النقودية ، يجب علينا ان نلاحظ وجود حجم كبير من دراسات الاقتصاد القياسي التي تقرر وبقوة وجود مرونة سعر الفائدة للطلب على النقود . ولقد فشلت دراسة واحدة فقط من كل هذه الدراسات (والتي حدث وكانت للاستاذ Friedman نفسه) في ايجاد علاقة عكسية معنوية بين سعر فائدة ما وبين الطلب على النقود.[22]

وستتناقض مثل هذه النتيجة ـ بطبيعة الحال ـ مع موقف النظرية النقودية بخصوص ثبات سرعة الدوران . فاذا أعدنا ترتيب معادلة الطلب على النقود التي استخدمناها في الفصل الحادي عشر الآتية :

$$M = mPY + f(i)$$

فاننا نحصل على :

$$PY = \frac{M}{m} - \frac{f(i)}{m}$$

فاذا قسمنا كل من الطرفين على M فاننا نحصل على مفهوم سرعة الدوران كما يأتي :

$$V \equiv \frac{PY}{M} = \frac{1}{m} - \frac{1}{mM} f(i)$$

ولا يمكن أن تكون سرعة دوران النقود هنا ثابتة اذا تغير سعر الفائدة (i) أو اذا تغير المعروض النقدي بطبيعة الحال .

ويميل بعض النقوديين الى القبول بوجود نوع من الاعتماد بين الطلب على النقود وسعر الفائدة . ويعني ذلك ان المنحني LM (اذا استخدمنا مصطلحات

---

(22) للحصول على قائمة بهذه الدراسات وخصائص نتائجها انظر :

A. Okun, *The Political Economy of Prosperity* (The Brookings Institution, 1970), pp. 146–47.

وتوجد دراسة اخرى حديثة جيدة جداً قام بها :

S.M.Goldfeld «The Demand for money revisited» in Brooking papers on Economic Activity; 3; 1973 pp. 577–638.

كما يوجد مسح حديث في مقالة :

E.L. Feige and

D. K. Pearce, "The Substitutability of Money and Near-Monies: A Survey of the Time Series Evidence," *Journal of Economic Literature*, 15 (June 1977), 439–69.

النموذج *IS-LM*) ليس عمودياً ، ولكنه يميل الى الارتفاع ناحية اليمين . ومع ذلك فاذا كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة الى سعر الفائدة هي مرونة متواضعة فقط ، واذا قبل المرء المعتقدات **الاخرى** للنظرية النقودية (وبصورة أساسية المعتقد الخاص بوجود درجة فعالة من المرونة في الاجور والاسعار ووجود استقرار ذاتي في الطلب الخاص) ، فان ذلك يؤدي الى تعديل الافكار النقودية بدرجة ضئيلة جداً ، الا أنه مع ذلك سيؤدي الى طمس معالم الموقف النقودي المتميز . فاذا كان النقودي مستعداً أيضاً لتحديد القنوات التي تؤثر النقود من خلالها على الاقتصاد ـ عادة من خلال سعر الفائدة الذي يؤثر بدوره على الاستثمار والاستهلاك ـ فانه سينتهي باقتراح ماسبق أن اطلقنا عليه « صيغة اكثر كلاسيكية » للتركيب الكينزي ـ الكلاسيكي . وليس كل الاقتصاديين الذين لديهم مثل هذه النظرة يوافقون على تسمية أنفسهم بالنقوديين .

الصيغة الكلاسيكية للتركيب في مقابلة الصيغة الكينزية

CLASSICAL VERSUS KEYNESIAN VERSIONS OF THE SYNTHESIS

وكما يجب ان يكون واضحاً تماماً لنا الان ، فان التركيب الكينزي ـ الكلاسيكي كما تم عرضه هنا (بشكل غير دقيق) بواسطة نموذج *IS-LM* لا يأخذ شكل نموذج واحد فقط وانما هو مجموعة من النماذج الفرعية . وعلى الرغم من أنه في استطاعتنا ان نصف بعض هذه النماذج الفرعية بأنها نماذج « اكثر كلاسيكية » ، وأن بعضها الاخر منها « اكثر كينزية » ، الا أنه لاتوجد صيغة واحدة يمكن أن نصف على انها تمثل بدقة كاملة **النموذج الكلاسيكي** أو انها تمثل بدقة كاملة **النموذج الكينزي** . ونظراً لان النماذج الفرعية تختلف فيما بينها في مجالات كثيرة ، فانه لاتوجد وحدة قياس ذات معنى تبدأ من النماذج الاكثر كلاسيكية ، وتنتهي بالنماذج الاكثر كينزية . وعلى الرغم من كل هذا فان الكلام عن محاولة تقييم الصيغ « الاكثر كلاسيكية » والصيغ « الاكثر كينزية » لا يخلو تماماً من كل معنى . وسوف نقوم بذلك هنا الان . وبصورة أساسية فاننا سنقوم بتجميع الملاحظات المبعثرة هنا وهناك في هذا الفصل والفصلين السابقين مع بعضها البعض .

وطالما ان كل هذه النماذج الفرعية قد تم تحليلها مرات عديدة ، وتم استخدامها بشكل واسع ، فاننا سنفترض هنا أنها خالية من كل الاخطاء المنطقية بمعنى ان

نتائجها المختلفة تتبع بشكل ضروري ولا مفر منه من فروضها المختلفة أيضاً . (ومع هذا فليس ضرورياً ان يكون قد تم تحديد الفروض بدقة كاملة ووضوح من قبل اصحاب هذه النماذج أو قد يختلط الامر على بعض الذين يستخدمون هذه النماذج بحيث لا يعرفون أي النتائج تتلاءم مع أي فروض) . وعلى هذا فان تقييم النماذج المختلفة يتطلب تقييم الفروض التي تقوم عليها هذه النموذج ـ أي ماهي الفروض الاكثر ملاءمة ؟ ولأي غرض ؟

ونلاحظ هنا اننا قلنا « ملائمة » ولم نقل « واقعية ». وقد تكون الواقعية معياراً للتقييم أهم من « الملائمة » ، ولكن ليس ضرورياً ان تكون هي المعيار الوحيد أو الرئيس للتقييم . ومن ناحية أخرى فأنه ليس من الواضح تماماً ماذا قد تعني « الواقعية ». ففي المقام الاول نجد أن النماذج لاتعتبر نماذج مفيدة فقط لأنها تقوم بتوصيف « العالم الحقيقي » اليوم أو الامس . وكذلك فاننا قد نكون مهتمين ليس فقط بأن نعرف ونفهم كيف يعمل اقتصاد ما قائم الان أو كيف كان يعمل اقتصاداً تاريخياً ، وانما نكون مهتمين ايضاً بفهم كيف يعمل اقتصاد معدل أو بديل .

وعلى كل الاحوال فلا يوجد نموذج ما يطمح في ان يكون توصيفاً دقيقاً للواقع . والخاصية الرئيسية في أي نموذج هي انه يعطينا صورة مبسطة لاقتصاد ما بالتركيز على مايعتقد بانه يمثل الخصائص الرئيسة في هيكل ونظام عمل هذا الاقتصاد . وبطبيعة الحال فأن تحديد ماهو رئيس وما هو مهم هي مسألة نسبية تتوقف على حكم صاحب النموذج (أو حكم المجتمع) على ماهي الخصائص التي تعتبر رئيسية ومهمة (وهذا غالباً مايعكس بعض القيم الذاتية او الاجتماعية) وكذلك تتوقف على درجة التفصيل التي يتصور أنها مطلوبة أو ذات أهمية ، والتي تتوقف بدورها على نوع الاسئلة التي يطرحها الاقتصادي او المجتمع او يكون مهتماً بها .

وبالاضافة الى ذلك قد يتوقف مانعتبر واقعياً ومفيداً او مهماً ، على المدى الزمني لاهتماماتنا . هل نحن مهتمين فقط بفهم الاتجاهات العامة العريضة ، والتي يعتقد في انها تظهر خلال فترات طويلة من الزمن ؟ أم أننا مهتمون بمعرفة ماذا يحدث في الاثناء ؟ . وعلى هذا فاننا سوف نتساءل هنا حول طبيعة الاسئلة التي تطرحها النماذج الاكثر كلاسيكية او النماذج الاكثر كينزية ، وهل تطرح هذه الاسئلة بشكل يساعدنا على اجابتها ؟ ، وهل نحن مهتمون بمثل هذه الاسئلة ؟ وما هي المواقف والحالات التي ترتبط بها هذه الاسئلة ؟ وهل هذه المواقف او الحالات مهمة أو مفيدة ؟ .

الصيغ الاكثر كلاسيكية
The More Classical Versions

وتقوم النماذج الاكثر كلاسيكية ـ مثلها مثل النموذج الكلاسيكي الاصلي نفسه ـ بتوصيف اقتصاد قادر بصورة تلقائية على الوصول الى التوازن عند مستوى التوظف الكامل ، وحتى يكون لمثل هذه النماذج درجة توصيف مرتفعة مرتبطة باقتصاد ما واقعي ، فأن هذا الاقتصاد يجب ان يتصف بالخصائص والميزات الاتية :

(أ) مرونة مرتفعة في كل من اتجاه الصعود واتجاه الانخفاض لكل من الاجور والاسعار / أو ؛

(ب) درجة مرتفعة من الاستقرار والثبات في هيكل الاقتصاد بحيث نجد أن تحقيق التوازن لا يتطلب اجراء تعديلات جوهرية (وعلى الاقل في اتجاه الانخفاض) في كل من الاجور والاسعار ، و / أو ؛

(جـ) وجود اتجاه قوي تلقائي نحو الصعود في الاستثمار (أو في دالة الاستهلاك) مما يؤدي الى تقليل الحاجة الى اجراء تخفيضات كبيرة في سعر الفائدة عن طريق تخفيضات الاسعار ، و / أو .

(د) وجود تقدم فني سريع يؤدي الى تخفيض تكاليف انتاج الوحدة / أو الى تخفيض الكمية المطلوبة من النقود لاغراض التبادل ، وكل منهما يؤدي الى تقليل الحاجة الى اللجوء الى الامر الصعب وهو تخفيض معدلات الاجور .

فاذا غاب واحد أو أكثر من هذه الخصائص ، فأن الاقتصاد ـ اذا ترك لنفسه ـ سيشاهد فترات طويلة من عدم التوازن ، والتي يهتم بها الاقتصاد الكلاسيكي فقط كمعيار للمقارنة .

ولا يجد معظم المراقبين ان الاقتصادات الغربية الحديثة تتمتع بمثل هذه الخصائص الضرورية بدرجة كافية لان تجعل النموذج الكلاسيكي نموذجاً يرتبط بهذه الاقتصادات وليس فقط لكونه توصيفاً لعالم آخر أو عالم خيالي بديل لهذا العالم الواقعي . وبطبيعة الحال فليس من الممكن تقديم المشاهدات التطبيقية الصريحة والتي لايمكن نقاشها على أن هذه الاقتصادات لاتتمتع بهذه الخصائص . وعلى الرغم من هذا فانه توجد بعض الشواهد غير المباشرة ؛ مثلاً نجد أن البطالة في هذه الاقتصادات ، تظهر بكثرة (وبمستوى مرتفع) بحيث تزيد على مايمكن ان نسمية بالحد الادنى للبطالة « الاحتكاكية » او البطالة « الهيكلية » وبحيث

اصبحت البطالة تعتبر مسألة لامهرب منها . ومع هذا فأن بعض الاقتصاديين ذوي الميول الكلاسيكية (Friedman مثلاً) يناقشون حتى في صحة هذا التعميم التطبيقي (وفي مدى اهميته) .

ويوجد ـ مع ذلك ـ دور وصفي بديل وأكثر محدودية يمكن أن نقول أنه يتوافر في الصيغ الاكثر كلاسيكية . حيث يمكن أن يلاحظ المرء أنه ـ على الرغم من أن الاقتصاديات الغربية تعيش أحياناً فترات طويلة من « الابتعاد عن مستوى التوظف الكامل » ، الا انها تعود من وقت لاخر الى مستوى توظف كامل تقريباً . أو بعبارة اخرى نلاحظ أن اتجاه الناتج القومي الاجمالي الفعلي يوازي بصورة رئيسة اتجاه الناتج المكن. وعلى هذا يمكن للمرء أن يفسر الفترات التي يشاهد فيها الاقتصاد مستويات مرتفعة من التوظف على انها مستويات توازن عند مستوى توظف كامل تقريباً . وعلى كل فمن المحتمل جداً ان لايكون في الامكان الوصول الى مثل هذه الحالات بصورة « تلقائية » بوساطة التعديلات الكلاسيكية في الاجور ـ الاسعار وسعر الفائدة . ومن الممكن ان تعكس هذه الحالات ـ بدلاً من ذلك ـ حالات رواج في الاستثمار الخاص لايمكن تفسيرها بواسطة الالية الكلاسيكية للتعديلات التلقائية ، او قد تعكس زيادة مفاجئة في الانفاق الحكومي او تخفيضاً مفاجئاً في معدلات الضرائب ، أو تعكس تغيرات متعمدة او عرضية في المعروض من النقود . ومع ذلك يظل في امكاننا ـ ضمن اطار تحليلي ساكن ـ أن نستخدم النموذج الكلاسيكي لتحليل التغيرات التي تطرأ في الفترات « المميزة » التي يظهر فيها التوزان عند مستوى التوظف الكامل التقريبي ، ثم نقوم بعد ذلك بشرح الاتجاهات طويلة الاجل .

الصيغ الاكثر كينزية

More Keynesian Versions

ومن الواضح انه في امكاننا بصورة أفضل استخدام الصيغ الاكثر كينزية للتركيب في أغراض التحليل قصير الاجل نسبياً . ونفترض الصيغ الاكثر كينزية ان كل من الاجور والاسعار محددة (خارج النموذج) وأنها ليست متغيرات داخلية ، وهي تسمح لنا بالتركيز بقوة على المتغيرات التلقائية التي تؤثر على الاستثمار ، وعلى الاولويات الديناميكية مثل تعديلات المخزون او مبدأ المعجل ، وعلى الاثار قصيرة الاجل لادوات السياسة النقدية او السياسة المالية ، التي تستخدم في محاولة لتحقيق استقرار معقول ، أو اقتراب معقول من الناتج المكن .

ويمكن ان ننظر الى الصيغ الاكثر كلاسيكية على انها مهتمة بحالات التوازن عند مستوى التوظف الكامل والتي تعيد نفسها سواء تم ذلك من خلال الاجور والاسعار وسعر الفائدة المرنة مرونة كاملة ، أو بأي طريق أخرى . كما أنه يمكن أن ننظر ايضاً الى الصيغ الاكثر كينزية على انها مهتمة بتوصيف التعديلات التي تحدث في اقتصاد لايمكن فيه تحقيق التوازن والمحافظة عليه عند مستوى التوظف الكامل بسبب او لاخر ـ والذي نجد فيه حدوث تعديلات في الكميات العينية في الناتج ، وفي التوظف ، وفي الاستهلاك ، وفي الاستثمار ، والدخول ، والتحويلات ، والضرائب ، وهكذا . وسواء اطلقنا على المواقف التي تظهر لقب « توازن » أم لا فان الامر هو مسألة ذوق ، ويمكن ان يؤدي مفهوم « شبه توازن » نفس المهمة .

وعندما تظهر هذه التعديلات الكمية (نظراً لفشل التعديلات السعرية في الظهور) تختفي مظاهر عدم التوازن ، ومن ثم تختفي الضغوط على التحركات السعرية التي تؤدي الى التوازن ، في معظم الاسواق . فمثلاً اذا انخفض الادخار (نتيجة لانخفاض الدخول) وعندما ما ينخفض الاستثمار ايضاً نجد أنه لن تظهر ضغوط على سعر الفائدة للاتجاه نحو الانخفاض ، حتى ولو كان سعر الفائدة مرتفعاً بالنسبة الى ضرورة تحقيق مستوى التوظف الكامل . ونظراً لان الانتاج ينخفض (بدلاً من أن تنخفض الاسعار) عندما ينخفض الطلب ، نجد أنه لن يوجد فائض طلب في كثير من أسواق السلع والخدمات ، يؤدي الى انخفاض الاسعار . وتظهر شواهد عدم التوازن في سوق واحد فقط هو سوق العمل ، حيث يكون عرض العمل اكبر من الطلب على العمل . ومع ذلك اذا فشل هذا الفائض في عرض العمل في تخفيض معدلات الاجور (أو في تخفيضها الى الحد المطلوب او بالسرعة الكافية) ، فلن تظهر الاسواق الاخرى وجود فائض عرض ومن ثم فلن توجد اي ضغوط لاحداث تعديلات في اتجاه التوازن في سعر الفائدة او في الاسعار .

وما قد يظهر على انه انخفاض تلقائي طفيف في الطلب الكلي يتحول الان لان يصبح كبيراً من خلال « المضاعف » . واذا اخذنا في الاعتبار تأثير المخزون او المعجل ، فانه ما قد يظهر على انه ابتعاداً مؤقت عن التوازن يتحول ليصبح ابتعاداً متراكماً ومستمراً ، مع ظهور تعديلات كمية كبيرة نظراً لفشل ظهور تعديلات سريعة طفيفة في الوقت المناسب ، لتفادي هذه التعديلات الكمية .

ولقد تم التركيز في السنوات الاخيرة على خاصية **عدم التوازن** في النموذج الكينزي ، وذلك بواسطة مجموعة من الاقتصاديين يقودهم بصورة خاصة كل من

A. Leijonhufvud, R. Clower (23) . ويناقش هؤلاء الاقتصاديين بأن نماذج IS-LM وعلى الاخص تلك النماذج التي تتضمن درجة ما من المرونة في الاجور (مثل تلك التي تم تلخيصها في الشكلين (12 ـ 1) أو (12 ـ 3) تفقد كل الرسالة التي أتت بها « الثورة الكينزية » ، والتي تقرر ـ كما يعتقد هؤلاء الاقتصاديون انه لا يمكن التوصل الى نظام أسعار بحيث يمكن ان يؤدي الى تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل وهو مستوى التوازن الوحيد في مثل هذه النماذج . فاذا اخذنا في الاعتبار غياب « دلال » Walras (انظر الفصل الاول) في كل الاسواق ـ وخاصة سوق العمل ـ فانه من الممكن ان تقرر انه لن توجد أية طريقة للوصول الى او المحافظة على التوازن عند مستوى التوظف الكامل (الا عن طريق الصدفة البحتة) في اقتصاد معقد ومركب مثل الاقتصاد الحديث الذي يستخدم النقود بكثافة شديدة في التبادل بدلاً من المقايضة ، والذي يظهر فيه درجة عالية من تقسيم العمل ، والفصل الواضح بين نشاط الادخار ونشاط الاستثمار .

والبديل هو أننا لانجد الا عدداً قليلاً من الاسعار ـ في الاقتصاد الحديث في عالمنا الواقعي ـ يمكن لها او يسمح لها بتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، وكذلك لانجد أي معدل اجر يمكن او يسمح له بالقيام بذلك . ويرجع اساساً الى أن معرفة وتوقع المشاركين في معظم هذه الاسواق هي معرفة وتوقع غير كاملين ، واذا اخذنا في الاعتبار اساليب الانتاج الحديثة وقرارات الاستثمار التي تتضمن ربط موارد ضخمة ولفترات زمنية طويلة قد تبلغ عدة عقود والتي تقوم على أساس معلومات ناقصة غير مؤكدة وعلى التطلعات ، فاننا نجد نتيجة لكل هذا ان حالات التفاؤل او التشاؤم يمكن ان ترمي بالاسواق المالية والاسواق الاخرى بعيداً (عن التوازن) . ويقوم المشاركون في معظم الاسواق بتكوين توقعات هي في معظم الحالات توقعات « غير رشيدة » بالمعنى الخاص لهذا المصطلح . وتؤدي كل أو معظم هذه الظروف الى قرارات تدفع بالاقتصاد كله بعيداً عن التوازن ولفترات طويلة بدلاً من أن تقوده الى هذا التوازن .

---

(23)

انظر كأمثلة على هذه الدراسات دراسة

-_R. W. Clower, "The Keynesian Counterrevolution: a Theoretical Appraisal," in F. H. Hahn and F. P. R. Brechling, eds., *The Theory of Interest Rates* (London: Macmillan, 1965); and A. Leijonhufvud, *On Keynesian Economics and the Economics of Keynes* (Oxford University Press, 1968).

وتعتقد مجموعة أخرى من الاقتصاديين في بعض الاراء المشابهة في جامعة كمبردج بانجلترا تتودهم Joan Robinson والتي يجب ان تعطي لهجومها على الكينزية المحرفة bastard keynesianism » اهمية كبيرة نظراً لانها كانت احد تلاميذ Keynes نفسه .

ويقلل كل من Leijonhufvud, Clower والاخرون الذين يفكرون ضمن هذا الاطار من أهمية الاهتمام الذين يعطيه زملاؤهم الاقتصاديون لمفهوم التوازن ، ويشيرون الى فشلهم في تحليل والاهتمام بالموضوع الاكثر واقعية وأهمية وهو العمليات الحركية التي قد تحمل ـ ولكنها عادة لاتفعل ذلك ـ الاقتصاد الى التوازن . وهم يتأسفون كثيراً ويقومون على محاولة « تطويع » الاستثمار بتحويله الى متغير تابع (داخلي) يستقر تلقائياً من خلال التحركات في سعر الفائدة والتي تتوقف بدورها (في النموذج) وبدرجة كبيرة على وجود تغيرات استقرارية في المستوى العام للاسعار . ويقرر هؤلاء الاقتصاديون بأن الاقتصاديين الذين يصرون على خنق رسالة كينز وسجنها في الاطار الضيق لنموذج IS-LM هم اقتصاديون لم يفهموا مطلقاً او قد نسوا الهدف الاساسي من هذه الرسالة .

وكما يمكن ان نرى من اجزاء كثيرة في هذا الكتاب فأن هذا الكاتب يقف الى جانب هؤلاء الاقتصاديين ويؤيد وجهة النظر هذه . ويختلف معهم فقط ـ اذا كان هناك اختلاف على الاطلاق ـ على التأكيد بأن مستوى التوازن الوحيد في الاقتصاد هو التوازن عند مستوى التوظف الكامل الكلاسيكي . ويعتقد المؤلف ـ بالاضافة الى ذلك ـ أنه لا يوجد ضرر على الاطلاق ـ وربما هناك ـ بعض الفائدة ـ بتنظيم تفسير المرء للاقتصاد الواقعي في اطار نماذج بسيطة ، يمكن أن تتخيل بانها من الممكن ان تصل الى « شبه توازن » على الاقل ، طالما ان المرء يتذكر دائماً ان حالات شبه التوازن « هذه هي في حالة تغير مستمر ، وأنه من النادر ـ ان لم يكن من المستحيل ـ التوصل اليها او الابقاء عليها لفترة طويلة في الواقع الفعلي .

اسئلة للمراجعة :

١ ـ وضح اما باستخدام الرسم او جبرياً انه كلما زاد تسطح منحني IS كلما زاد اثر التغير في الاسعار والاجور على الناتج .

٢ ـ اشرح « تأثير الثروة » على الاستهلاك ، موضحاً اهميته الممكنة في ارتباطه بما يأتي :

(أ) أثر انكماش مستوى الاسعار العام .

(ب) تأثيرات السياسة النقدية .

3 ـ اشرنا في هذا الفصل الى وجود اربعة قنوات على الاقل يؤثر من خلالها التغيرات في الاسعار والاجور على الانفاق الحقيقي على السلع والخدمات اذكر هذه القنوات الاربعة . ثم اوضح كيف يمكن نقل أثر الانخفاض في مستوى الاسعار خلال هذه القنوات الى تغير في الناتج الحقيقي . اشرح بالتفصيل الى اي مدى تستطيع هذه القنوات مدنا بتأييد للنتيجة الكلاسيكية وهي أن الاقتصاد قادر تلقائياً على تحقيق التوازن عن مستوى التوظف الكامل بدون حاجة الى سياسة تدخلية .

4 ـ اشرح بالتفصيل التقرير الاتي :

« اذا كانت الاجور الجامدة هي القصبة الرئيسة امام تحقيق مستوى التوظف الكامل ، فانها لاتصبح عقبة اطلاقاً اذا اخذنا في الاعتبار عمليات النمو الاقتصادي في الاعتبار » .

5 ـ « من مظاهر الاختلاف الرئيسة بين النقوديين وغير النقوديين هو في الدور الذي يحدده كل مجموعة للسياسات الاستقرارية . ويعتقد غير النقوديين بأن الاقتصاد يحتاج الى ويمكن أن ويجب أن يستقر بواسطة اتباع سياسات نقدية ومالية ملائمة . في حين يقرر النقوديون أنه لاتوجد حاجة ملحة لان نجعل الاقتصاد مستقراً ، وانه اذا كانت هناك فلن يمكن القيام بذلك ، وأنه اذا امكن القيام بذلك ـ نظرياً ـ فلن يمكن ان نطبق ذلك واقعياً ، وانه يجب علينا ان لانحاول ذلك »

قدم لنا مناقشة مختصرة تؤيد الرأي الاول ومناقشة اخرى تؤيد الرأي الثاني مع التركيز على سؤال ما اذا كان الاقتصاد في حاجة الى جعله مستقراً وهل يمكن تحقيق ذلك وهل علينا ان نحاول جعله مستقراً باستخدام السياسات النقودية والمالية .

6 ـ أ ـ اشرح باختصار نتائج دراسة Jordan , Anderson التطبيقية الشهيرة التي قاموا بها لدراسة الفعالية النسبية لكل من السياسات النقدية والمالية .

ب ـ اشرح بعض الانتقادات الرئيسة التي وجهت الى هذه الدراسة ونتائجها .

7 ـ اشرح مايمكن أن يؤيد وجهة النظر التي تقرر بأن الصيغة الاكثر كلاسيكية في « نموذج التركيب » تهتم اساساً بدراسة وتحليل النتائج طويلة الاجل للتغيرات والحوادث الاقتصادية بينما تهتم الصيغة الاكثر كينزية بالنتائج قصيرة الاجل .

مراجع مختارة :

R. Holbrook, "The Interest Rate, the Price Level, and Aggregate Demand," in W. L. Smith and R. L. Teigen (eds.), *Readings in Money, National Income, and Stabilization Policy* (R. D. Irwin, 3rd ed., 1974), pp. 38–60.

W. L. Smith, "A Graphical Exposition of the Complete Keynesian System," *Southern Economic Journal*, 23 (October 1956), 115–125, reprinted in Smith and Teigen (*op. cit.*), pp. 61–68.
(Two versions of the IS-LM model with flexible prices.)

A. C. Pigou, *Employment and Equilibrium* (Macmillan, 2nd (rev.) ed.), 1949), Parts I and II, esp. pp. 131–134.
(Pigou's original statement of the wealth effect on consumption.)

L. A. Metzler, "Wealth, Saving, and the Rate of Interest," *Journal of Political Economy*, 59 (April 1951), 93–116, reprinted in R. S. Thorn (ed.), *Monetary Theory and Policy* (Random House, 1966), pp. 324–357).
(A technical discussion of the implications of the wealth effect.)

M. Friedman, "A Monetary and Fiscal Framework for Economic Stability," *American Economic Review*, 38 (June 1948), 245–264, reprinted in J. Lindauer (ed.), *Macroeconomic Readings* (Free Press, 1968), pp. 275–286; and in M. G. Mueller (ed.), *Readings in Macroeconomics* (Holt, Rinehart, and Winston, 2nd ed., 1971), pp. 337–352.
(A famous early statement (1948) of Friedman's ideas.)

M. Friedman, "The Role of Monetary Policy," *American Economic Review*, 58 (March 1968), 1–17, reprinted in Smith and Teigen (*op. cit.*), pp. 412–421; and in E. Shapiro (ed.), *Macroeconomics: Selected Readings* (Harcourt, Brace, and World, 1970), pp. 488–424.
(Friedman's Presidential Address to the American Economic Association, detailing his views on monetary and fiscal policy.)

K. Brunner, "The 'Monetarist Revolution' in Monetary Theory," *Weltwirtschaftliches Archiv*, 55 (No. 1, 1970), 1–30.
(A presentation of basic tenets of monetarism.)

R. L. Teigen, "A Critical Look at Monetarist Economics," *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, 54 (January 1972), 10–25, reprinted in Smith and Teigen (*op. cit.*), pp. 123–140.
(An excellent, critical review of monetarists' tenets.)

F. Modigliani, "The Monetarist Controversy or, Should We Forsake Stabilization Policies?," *American Economic Review*, 67 (March 1977), 1–19.
(Modigliani's Presidential Address to the American Economic Association, providing a Keynesian answer to monetarist views on policy.)

M. Friedman and D. Meiselman, "The Relative Stability of Monetary Velocity and the Investment Multiplier in the United States," in Commission on Money and Credit, *Stabilization Policies* (Prentice-Hall, 1963), pp. 168–268.
(One of the earliest modern empirical works presented as evidence in support of monetarism.)

L. Andersen and J. Jordan, "Monetary and Fiscal Actions: A Test of Their